جمهورية السودان
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النيلين
كلية الدراسات العليا

# منهج التفكير النحوي عند سيبويه

## من خلال القسم الأول من الكتاب

دراسة في أصول النحو العربي مقدمة من الباحث

فؤاد رمضان محمد أبو حمادة

لنيل درجة الدكتوراه في النحو العربي

إشراف الأستاذ الدكتور/ إبراهيم آدم إسحق

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إلا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَآ إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى القَومِ الكَافِرِينَ﴾

صدق الله العظيم

الآية ﴿٢٨٦﴾ من سورة البقرة.

# المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام، وامتن على أمة العرب بأن اختار منها نبي الرحمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وشرف لسانهم بأن جعله لغة كتابه، فقال: ﴿لسان الذين يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين﴾[1] ، وقال ﴿كتاب فصلت آياته قرآنا عربيا لقوم يعلمون﴾[2].

الحمد لله الذي امتن على هذه الأمة من بين سائر الأمم بحفظ كتابه. قال تعالى: ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾[3] ، وبحفظ كتاب الله حفظت لغة العرب التي أنزل الله بها كتابه. من الاندثار، وسخر لحفظها ثلة من العلماء المخلصين الذين أفنوا حياتهم في سبيل الحفاظ على لغة العرب، وكان على رأس هؤلاء العلماء سيبويه وشيوخه الذين حملوا لواء الحفاظ على لغة العرب، وبذلوا في سبيل ذلك جهدا عظيما، حيث تتبعوا لغات العرب، ثم بحثوا في حقيقة هذه اللغات، ومايزوا بين الفصيح منها، وغير الفصيح، ثم وقفوا عند لغاتهم الفصيحة، وأخذوا يبحثون في أبنية ألفاظها وتراكيبها وأصولها وفروعها وشاردها وواردها. فسطروا بذلك جهدا محمودا وعملا خالدا.

ويعد كتاب سيبويه خلاصة هذا الجهد من الفكر النحوي حيث حفظ لنا كتابه لغات العرب الفصيحة، وأراء أشهر أعلام اللغة والنحو في عصره، وكل ما قدموه من جهد فكري في سبيل تفسير الظاهرة اللغوية والكشف عما ينتظمها من القواعد.

### أهمية البحث ودواعي الاختيار

لم يحظ كتاب من كتب العربية بالاهتمام الذي حظي به كتاب سيبويه، فهو كتاب العربية الأول، الجامع لعلومها، الممثل لعصر الاحتجاج، شرحه أئمة النحويين، فانغمروا في لجج بحره، واستخرجوا من دره، و لم يبلغوا قعره[4]، وما ألف بشأن كتاب سيبويه شيء كثير جدا، يدخل بعضه في عداد الشروح عليه، ويتناول بعضه الآخر شرح مشكلاته ونكته وأبنيته، وما استغلق فهمه من معانيه، وعني بعضه الآخر بشرح شواهده، ولا سيما أبيات الشعر الواردة فيه،

(١) الآية ١٠٣ من سورة النحل.

(٢) الآية ٣ من سورة فصلت.

(٣) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٤) البداية والنهاية لابن كثير ١٨٢/١.

ومن المؤلفات ما يعد مختصرات لبعض شروحه، وهناك طائفة من التصانيف اعترض فيها أصحابها على هذا الكتاب فهي من قبيل النقد له، وهناك غيرها رد فيها مؤلفوها على تلك الاعتراضات انتصاراً لسيبويه[1].

و لم تنجح تلك الدراسات النحوية منذ أن صدر كتاب سيبويه من الدوران في فلكه، والغرف من معينه، وبخاصة تلك الدراسات المهمة التي أثرت الدرس النحوي.

وعلى الرغم من كثرة ما ألف عن كتاب سيبويه فإن هذه المؤلفات انغمر أصحابها في شرح ظاهر الكتاب دون أن يبلغوا قعره، فما تزال الأصول الفكرية التي بنى عليها كتاب سيبويه غامضة، ويشوبها كثير من الغموض، فلم تتناول هذه الأصول الفكرية في كتاب سيبويه دراسة مستقلة تستقصيها، وتبين ما وراء القاعدة من الأصول النحوية، ولا يتجاوز ما قيل بصدد الأصول الفكرية في كتاب سيبويه بعض النكت والعبارات المتفرقة في كتب النحو واللغة.

وقد آثر الباحث أن تكون هذه الدراسة في الأصول الفكرية للنحو العربي من خلال القسم الأول من الكتاب. مدفوعاً إلى ذلك بأمور منها:

١- فقر المكتبة النحوية إلى مصنفات في أصول النحو، فاهتمامات الدارسين تكاد تنحصر في تحقيق التراث النحوي، وفي دراسة الجهود النحوية لمتقدمي النحويين، والمدارس النحوية، والخلاف النحوي، وما أصاب اللغة من الأعراض، كالحذف، والتقديم، والتأخير، والتأويل، وهي دراسات لها قيمتها العلمية. أما الأبعاد الفكرية والأصول العامة للنحو العربي فما تزال المكتبة النحوية مفتقرة إليها، وما صنفه المتأخرون من النحويين في الفكر النحوي وأصوله يشوبه كثير من الغموض والابهام، ولا يمكن التسليم به تسليماً مطلقاً حيث شاب هذه المصنفات كثير من الفكر الفلسفي والجدل والإغراب.

أما المعاصرون فقد بذل بعضهم جهوداً محمودة في سبيل الكشف عن هذه الأصول في حين اكتفى آخرون بتوجيه النقد للنحو العربي وقواعده دون أن يبذلوا جهداً في سبيل الكشف عن هذه الأصول.

٢- إلقاء الضوء على عبارة سيبويه، والتعرف على ما يمكن أن يساعد على فهم ما استغلق منها، من خلال الكشف عن الأصول الفكرية التي اعتمد عليها في معالجة القضايا النحوية.

٣- الكشف عن منهج سيبويه في ترتيب الكتاب، فالمنهج الذي اعتمد عليه سيبويه في ترتيب الكتاب لم يعد مألوفاً، وتعرضت مادته للتشتيت، فبعض أبوابه النحوية جاءت في القسم

(١) سيبويه إمام النحاة / د. كوركيس عواد صـ١٢ـ.

الخاص بالصرف، وبعض أبوابه النحوية مشتتة في القسم النحوي، والوقوف على موضـــوع من موضوعاته يستدعي قراءة الكتاب من أوله إلى آخره.

٤- الإسهام في تيسير الدرس النحوي من خلال التعرف على الأصول العامة التي تضبط القواعـد النحوية، وربط الدرس النحوي باللغة، وتخليصه من القواعد المجردة وما لحق به من المعياريـة عند متأخري النحويين.

## منهج البحث:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي،ونفذ من خلاله إلى الإحصاء والموازنـة والمقابلة، وكان لزاماً عليه ذلك، وذلك لأن دراسته تسعى إلى استنباط الأصول العامـة للفكـر النحوي في كتاب سيبويه.

واختار الباحث موضوعه (منهج التفكير النحوي عند سيبويه من خلال القسم الأول مـن الكتاب). وهو يريد بالمنهج الطريقة التي عالج من خلالها صاحب الكتاب قضايا النحو واللغـة، ويريد بـ(التفكير النحوي) الأصول النحوية الكامنة وراء قواعد اللغة والنحو، وقـد جعلـه في القسم الأول من الكتاب _القسم النحوي- آملا في أن تكشف هذه الدراسة عن شيء من أصول الفكر النحوي عند سيبويه.

وقد اشتملت هذه الدراسة على تمهيد، وأربعة فصول، تسبقها مقدمة وتقفوها خاتمة.

تناول الباحث في المقدمة أهمية الدراسة،ودواعي البحث، والمنهج المتبع في الدراسـة، وفي التمهيد تعرض الباحث لشخصية سيبويه و تناول من خلاله حياة سيبويه، ودوافعـه إلى دراسـة اللغة، ومكانته العلمية، وثقته بعلمه، وشيوخه.

وفي الفصل الأول تعرض الباحث لكتاب سيبويه، وناقش من خلاله زمن تأليف الكتـاب، ومكانة الكتاب في الدرس النحوي، وسلامة مادته، واستغلاق عبارته، وتبويبه، وترتيبـه، كمـا ناقش الباحث أثر الكتاب على علوم العربية، وعلوم القرآن، والمصطلـح النحـوي، والخـلاف النحوي.

وفي الفصل الثاني تعرض الباحث لمنهج سيبويه في الاستدلال بالنثر، ونـاقش البـاحث الأصول والضوابط التي اعتمد عليهاسيبويه في الإستدلال بالنثر، ومنزلة الشاهد النثري من الكتاب، ولغات القبائل، كما تعرض الباحث لمنهج سيبويه في الاستدلال بالشعر، وناقش نسـبة شـواهد سيبويه، واختلاف روايتها، ومكانتها من الكتاب، وكذلك تعرض الباحث لمنـهج سـيبويه في الاستدلال بلغة القرآن الكريم، ومكانة الشاهد القرآني من الكتاب. وتعرض كذلك لمنهج سـيبويه

في الاستدلال بالقراءات وتوجيهه للقراءات القرآنية . ثم ختم هذا الفصل بموقف سـيبويه مـن الاستدلال بالحديث النبوي الشريف.

وفي الفصل الثالث تعرض الباحث لمنهج سيبويه في القياس، وتعرض من خلالـه لنشـأة القياس، وتأثره بالمنطق، وأصول الفقه، وعلم الكلام، كما تعرض لأنواع القياس وأركانـه عنـد المتأخرين، وتأثرهم بالفلسفة، وبأصول الفقه، ثم تناول أركان القياس وأنواعه عند سيبويه، وختـم هذا الفصل بالحديث عن الشذوذ.

وفي الفصل الرابع تعرض الباحث لمنهج سيبويه في الإعراب، وتناول من خلاله العلامـة الإعرابية، والألفاظ المعربة، ومكانة العامل النحوي، وحجج المعترضين عليه، ثم تناول البـاحث الأعراض النحوية، ومكانتها في ظاهرة الإعراب، فعرض للحذف، والرتبة، والتقديم، والتأخير.

**مصادر البحث:**

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على معظم المصادر والمراجع المشهورة، ويقـف علـى رأسها كتاب سيبويه موضوع الدراسة، وشرحه لأبي سعيد السيرافي، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، وشروح أبياته لابن السيرافي، والنحاس،والشنتمري.

ومن الدراسات التي قامت على كتاب سيبويه: سيبويه إمام النحاة للدكتور علي النجدي، والمنهج الوصفي في كتاب سيبويه للدكتور نوزاد حسن، وفهارس كتاب سيبويه للشيخ عبد الخالق عضيمة، والرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ومنهج الأخفش الأوسط للدكتور عبـد الأمير الورد.

ومن المصنفات التي اعترض فيها أصحابها على كتاب سيبويه، أو انتصروا لـه: كتـاب الاستدراك للزبيدي، والانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد.

أما المصادر النحوية التي اعتمد عليه الباحث، ولم تقم على كتاب سيبويه فمنها: المفصـل للزمخشري، وشرحه لابن يعيش، والمقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن سـراج، وشـرح الكافية للرضي، ومغني اللبيب لابن هشام، وشروح ألفية ابن مالك.

ومن كتب اللغة: المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، والخصـائص لابـن جـني، والصاحبي لابن فارس، وفقه اللغة للثعالبي ، والمزهر والأشباه والنظائر للسيوطي.

ومن مصنفات المعاصرين: في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس، و اللهجات العربية في التراث للدكتور علم الدين الجندي، واللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتـور عبـده الراجحي، وفي اللهجات العربية القديمة للدكتور إبراهيم السامرائي، وفصـول في فقـه العربيـة

للدكتور رمضان عبد التواب، والعربية ولهجاتها للدكتور عبد الرحمن أيوب، الدلالة اللغوية عند العرب للدكتور عبد الكريم مجاهد).

**الصعوبات التي واجهت البحث:**

الصعوبات هي الأساس الذي تقوم عليه الدراسات العلمية، وتكمن قيمة هذه الدراسات فيما تواجهه من صعوبات وعقبات، وما تقدمه من حلول لهذه المشكلات والعقبات. إذ المفترض في البحث العلمي أن يقوم على أمور مشكلة يحاول الباحث أن يقدم لها حلولاً، وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن أسئلة محددة. هي: ما الأصول التي اعتمد عليه سيبويه في دراسته للغة؟ وما الأسس الفكرية التي اعتمد عليها سيبويه في استنباط القواعد التي تنظم ألفاظ اللغة وتراكيبها؟ وما الأصول التي تعتمد عليها ظاهرة الإعراب؟

و لم تكن الإجابة عن هذه الأسئلة أمراً سهلاً، فكتاب سيبويه كتاب تطبيقي يفتقر إلى التنظير، وسيبويه يجري ما في ذهنه من الأصول الفكرية على اللغة دون أن يشير إلى هذه الأصول، وقد عانى كثير من العلماء في سبيل التوصل إلى هذه الأصول، فاستنبطوا منها ما أدى إليه جهدهم وبقيت أصول، أخرى بحاجة إلى استنباط، وهي أمور مشكلة تحتاج إلى كثير من التأمل والأناة. والباحث عنها يلزمه الولوج إلى عصر سيبويه،وثقافته،ومنهجه في معالجة قضايا اللغة والنحو.

**أما الصعوبات التي رافقت البحث من بداياته فكثيرة ومنها:**

١- صعوبة لغة كتاب سيبويه واستغلاق عبارته، فتناول سيبويه لقضايا اللغة والنحو لم يعد مألوفاً، ولا نظير له في الدراسات النحوية، وفهم عبارته يحتاج إلى كثير من التأمل والتدبر والتمعن والأناة.

٢- تشعب الموضوع وامتداده إلى جميع مباحث النحو واللغة، فكل فصل من هذه الدراسة يعد بحثاً قائماً بذاته، في موضوعه، ومادته، ومصادره، ومراجعه.

٣- ندرة المصنفات في علم أصول النحو، وهي -على ندرتها- لم تخل من نزعة فلسفية أو تأثر بأصول الفقه.

٤- العجز في بعض المَصادر،وصعوبة الحصول عليها، فما ألف بصدد كتاب سيبويه شيء كثير جداً إلا أن المتوافر منها قليل جداً، والمكتبات إلى هذا القليل فقيرة، مما اضطرني في كثير من الأحيان إلى البحث عن هذه المصادر في أكثر من قطر، وانتظار وصول هذه المصادر فترات طويلة، وقد يخيب أملي ولا أتمكن من العثور عليها.

❁❁❁

التمهيـــد

# سيبويه

# التمهيد

# سيبويه

أولاً: حياة سيبويه
ثانياً: طبه للعلم
ثالثاً: دوافع سيبويه
رابعاً: مكانته العلمية
خامساً: ثقته بعلمه
سادساً: شيوخ سيبويه

# تمهيد
# سيبويه

سيبويه إمام النحاة وحجة العرب صاحب هذا السفر العظيم الذي نهل منه المتقدمون والمتأخرون، هذه الشخصية التي أثرت الدرس اللغوي والنحوي والبلاغي، الأخبار عنها في كتب التراجم والسير قلقة مضطربة، لا يكاد الباحث يقف على شيء من سيرتها ترتاح إليه النفس، فالمؤرخون والمصنفون في التراجم والسير لم يذكروا لنا عنه شيئاً ذا بال يمكن الاعتماد عليه. وإذا ما ذكروه فإنهم لا يتفقون في شيء فيما يذكرونه عنه، ولولا أن سيبويه خلد ذكره بهذا السفر العظيم لما التفت إليه أحد، ولبقي مغموراً لا يدري عنه أحد شيئاً، فعلى الرغم من أن سبيويه كان السبب في تخليد ذكر كثير من العلماء الذين حفلت بسيرهم كتب التراجم، فإن سيرته بقية ضبابية والأخبار عنها مطّربه قلقة لا ترتاح النفس إلى شيء منها.

## أولاً: حياة سيبويه

يكتنف حياة سيبويه كثير من الغموض والاضطراب عند المؤرخين، فلم يزد المؤرخون في نسبه عن الاسم الثلاثي عمرو بن عثمان بن قنبر[1]، و لم يتفقوا في شيء غيره، فقد اختلف المؤرخون في كنيته، ومعنى لقبه، وولائه، وولادته، ووفاته، وسني حياته، فقيل: إن كنيته أبو الحسن، وقيل: أبو عثمان، وقيل: أبو بشر، والأخير أشهر[2].

أما لقبه فقيل: عنه إنه لفظ فارسي ومعناه رائحة التفاح[3]، وقيل: معناه ذو الثلاثين رائحة، وهو الأقرب إلى المعنى اللغوي في الفارسية[4].

وأما ولاؤه، فقيل: هو مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن وعلة بن خالد بن مالك

---

(١) أخبار النحويين البصريين ومراتبهم للسيرافي الحسن بن عبدالله ، تحقيق ، محمد إبراهيم البناء دار الاعتصام، الطبعة الاولى ١٩٨٥م، ص٦٣.

(٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، للأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط٣، ١٩٨٥م، ص٥٤ والبداية والنهاية لابن كثير ج١٠، ص١٨٢.

(٣) الفهرست ، لابن النديم محمد بن إسحق، ضبط، د. يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م، ص٥٧.

(٤) كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣ ، ص٤، ونزهة الألباء للأنباري ص٥٤.

بن أدد[1]. وقيل: هو مولى آل الربيع بن زياد الحارثي[2].

وأما ولادته فقيل: إنها كانت بالبيضاء، وهي أكبر مدينة في كورة إصطخر بفارس[3]. ويقال إن مولده ومسقط رأسه كان بالأهواز[4].

وأما وفاته فقيل: إنها كانت بساوة[5]. وقيل بالبيضاء[6]. وقيل: بشيراز[7]، وقيل: بالذرب[8]،وقيل: بالبصرة[9].

وكذلك اختلفوا في السنة التي توفى فيها فقيل: إنها كانت سنة (١٦١هـ)[10]، وقيل: سنة (١٨٠هـ)[11] وقيل: سنة (١٨٨هـ)[12]. وقيل: سنة ( ١٩٤هـ)[13]، ويرجح أكثر الباحثين والمؤرخين أن وفاته كانت سنة (١٨٠هـ)[14].

وأما سني حياته فقيل: إنه عمر اثنتين وثلاثين سنة[15]. ويقال: إنه مات وقد نيف على

---

(١) الفهرست لابن النديم ص٨١.

(٢) نزهة الألباء للأنباري ص٥٤ – و شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن العماد الحنبلي، دار السيرة بيروت، ط٢، ١٩٧٩م، ج١، ص٢٥٢.

(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ط٢، ص٦٦.

(٤) إنباه الرواة على أبناء النحاة، للقفطي علي بن يوسف، تحقيق أبو الفضل إبراهيم –دار الفكر العربي– القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط١، ١٩٨٦م، ج٢، ص٣٥٥.

(٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي جلال الدين بن عبدالرحمن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، وبيروت، ج٢، ص٢٣٠.

(٦) بغية الوعاة ج٢، ص٢٣٠ وتاريخ بغداد للبغدادي أو مدينة السلام، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان،ج١٢، ص١٩٥.

(٧) بغية الوعاة ج٢، ص٢٣٠ وإنباه الرواة للقفطي ج٢، ص٣٥٢. ٣٥٣ ونزهة الألباء للأنباري ص٥٨

(٨) بغية الوعاة للسيوطي ج٢، ص٢٣٠

(٩) إنباه الرواة للقفطي ج٢، ص٨٣٥٥ ونزهة الألباء للأنباري ص٥٨ .

(١٠) معجم الأدباء ، ياقوت بن عبدالله الحموي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط٣، دار الفكر، ١٦، ص١١٥ وبغية الوعاة للسيوطي ج٢، ص٢٣٠ .

(١١) معجم الأدباء لياقوت الحموي ١٦، ص١١٥ ونزهة الالباء للأنباري ٥٨ .

(١٢) بغية الوعاة للسيوطي ج٢، ص٢٣٠.

(١٣) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ج١، ص٢٥٢ .

(١٤) معجم الأدباء لياقوت الحموي، ج١٦، ص١١٥ والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، للأتابكي، يوسف بن كفرى بردى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٩٩٢م، قدم له وعلق عليه، محمد حسين شمس الدين ج٢، ص١٢٩.

(١٥) النجوم الزاهرة لجمال الدين الأتابكي ج٢، ص١٢٩ ومعجم الأدباء لياقوت الحموي، ج١٦، ص١١٥ .

الأربعين سنة[1]، وقيل: بل عمر خمسين سنة[2].

وكذلك يحيط هذا الغموض بأسرته، فلم تصل إلينا أخبار عن مستواها الاجتماعي أو الثقافي.

## ثانياً: طلبه للعلم

طلب سيبويه العلم في البصرة أشهر مراكز العلم في زمانه[3]، وكان في حداثته غلاماً له ذؤابتان، وكان جميلاً نظيفاً طيب الرائحة، وفي لسانه حبسه تعوق لسانه عن الانطلاق والاسترسال[4].

مال سيبويه في أول حياته إلى الفقه والحديث، ولزم مجلس حماد بن سلمة، وأخذ عنه شيئاً من الحديث والفقه واللغة[5]، ويبدو أنه تلقى العلم على غيره من قبل، فهو لم يلزم مجلس حماد بن سلمة إلا بعد أن أتقن القراءة والكتابة، فغالب الروايات تذكر أنه كان يستملي على حماد بن سلمة[6]، ولا يكون ذلك إلا بعد أن أصبح يجيد القراءة والكتابة.

والظاهر أنه كان لحماد بن سلمة أثر كبير في توجيه سيبويه للدراسات اللغوية، فقد كان حماد بن سلمة يجمع بين علم العربية وعلم الحديث، ومما يؤكد هذا الأمر أن شيوخ سيبويه قد تتلمذوا على حماد بن سلمة من قبل، فقد تتلمذ عليه عيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب[7] فغالب الظن أن حماد بن سلمة كان يقوم بتعليم النشء شيئاً من القواعد والأسس

---

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموي، ج١٦، ص١١٥ والفهرست لابن النديم، ص٥٧ والنجوم الزاهرة لجمال الدين الأتابكي ج٢، ص١٢٩

(٢) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للتنوخي، المفضل بن محمد بن مسعر، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، الرياض، ١٩٨١م ص١١١.

(٣) طبقات النحويين للزبيدي ص٦٦ وبغية الوعاة للسيوطي ج٢، ص٢٢٩ .

(٤) مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر القاهرة، ١٩٧٤م، ص٧٤، ونزهة الألباء للانباري ص٩٩ وطبقات النحويين للزبيدي ص٧٤ والبداية والنهاية لابن كثير ج١٠، ص١٨٢ .

(٥) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ج١، ص٢٥٢ ونزهة الألباء للأنباري٥٤ .

(٦) تاريخ بغداد للبغدادي ج١، ص١٩٥ والبداية والنهاية لابن كثير١٠،ص١٨٢ وسير أعلام النبلاء للذهبي، ج٨، ص٣٥١.

(٧) إنباه الرواة للقفطي ج١، ص٣٦٤ ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ١٠٧ وبغية الوعاة للسيوطي ج١، ص٥٩ وطبقات النحويين للزبيدي ص٥١ وسير أعلام النبلاء ج٧، ص٤٤٤ ونزهة الألباء ص٤٢ والفهرست لابن القديم ص٧٥.

والأصول اللغوية والنحوية، إلا أنه لم يكن من طبقة عبدالله ابن أبي إسحق، وأبي عمرو بن العلاء.

ويمثل التقاء سيبويه بالخليل ويونس المرحلة الثانية من حياة سيبويه العلمية، ويبدو أن سيبويه كان يختار شيوخه، فالخليل بن أحمد، يونس بن حبيب كانا من أشهر أعلام اللغة والنحو في زمانه، وكان لهما الفضل الأكبر في تشكيل فكره وشخصيته العلمية، وأعانه على ذلك أدبه في تلقي العلم(١)، وحرصه الدائم على تدوين كل ما يسمع من شيوخه، وما يروي إليه عن بعض المتقدمين من النحويين أمثال عبدالله بن أبي إسحق، وأبي عمرو بن العلاء.

## ثالثا: دوافع سيبويه

وفد سيبويه البصرة في أوائل القرن الثاني الهجري حيث كانت البصرة من أهم المراكز العلمية في الدولة العباسية، وكانت العلوم الإسلامية حينئذ متعددة المناحي، وآخذة في التمايز، وكان لكل عِلم من هذه العلوم أعلامه المختصين به، فكان للفقه الإمام أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل، وكان للحديث سفيان الثوري، والزهري، وحماد بن سلمة وغيرهم وكان للقراءات أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويعقوب بن إسحق الحضرمي، وهارون بن موسى النحوي، وكان للعربية أعلام من القراء وغيرهم أمثال أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، وكألا بد لطالب العلم من التخصص في علم من هذه العلوم، فكان الطلاب يبدءون بالفقه والأثر، ثم يختار كل منهم علما بعينه يتقنه، ويتخصص فيه، ولا بد أن يكون وراء كل اختيار دوافعه. فما الذي دفع سيبويه إلى اختيار الدراسات اللغوية دون غيرها في ظل هذا التعدد والتنوع في العلوم؟

كانت دوافع سيبويه تسير في اتجاهين في أول عهده بالعلم: رواية الحديث، وتدوينه، ودراسة اللغة وأساليبها، فقد اختار علما من أعلام الحديث واللغة في آن واحد، إلا أن كتب السير وكثيرا من الباحثين(٢)، يرون أن سيبويه مال في أول حياته إلى الحديث، والفقه، وأن خطأه في كتابة بعض ألفاظ اللغة، أو بعض جملها، وفق أساليب العربية، كان الدافع وراء توجهه نحو دراسة اللغة، وترك دراسة الفقه والحديث، فجميع هذه الحوادث تتصل بحماد بن سلمة أحد شيوخ سيبويه ، وتنسب الحادثة الأولى الخطأ إلى سيبويه في التمييز بين معنى (ليس) النافية،

(١) سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت تحقيق، جماعة من الباحثين، ط٩، ١٩٩٢م للذهبي ٨، ص٣٥١ .

(٢) إنباه الرواة للقفطي، ج٢، ص٢٥٥،و سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، القاهرة، ١٩٨٣، ص٧٩-٨٠، و مقدمة كتاب سيبويه للشيخ عبدالسلام هارون، ج١، ص٧.

و(ليس) الاستثنائية، حيث كان سيبويه يستملي على حماد بن سلمة، فقال حماد: قال رسول الله ﷺ: "ما أحد من أصحابي إلا لو شئت لأخذت عليه، ليس أبا الدرداء"، فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء، وظن أنه اسم ليس، فقال حماد: لحنت يا سيبويه : ليس هذا حيث ذهبت، إنما (ليس) هاهنا استثناء فقال لا جرم، سأطلب علماً لا تلحنني فيه، فلزم الخليل وبرع[1].

وتنسب الحادثة الثانية إلى سيبويه الخطأ في لفظ رَعَفَ: قال يونس: سأل سيبويه حماد فقال: أحدثك هشام بن عروة عن رجل رُعِف في الصلاة ؟ فقال: أخطأت يا سيبويه ، إنما هو رَعَفَ، فانصرف سيبويه إلى الخليل شاكياً ما لقيه من حماد. فقال: صدق حماد: أمثله يُلقي بمثل هذا[2].

وتنسب الحادثة الثالثة إلى سيبويه الخطأ في لفظ (الصفا). قال ابن عائشة: حدثنا حماد بن سلمة قال: جاء سيبويه إلى قوم يكتبون شيئاً من الحديث، فكان فيما أمليت ذكر الصفا عن رسول الله ﷺ . فقلت: (صعد رسول الله ﷺ الصفا)، وهو الذي كان يستملي. فقال صعد رسول الله ﷺ الصفاء، فقلت: يا فارسي لا تقل الصفاء؛ لأن الصفا مقصور. فلما فرغ من مجلسه كسر القلم، وقال: لا أكتب شيئاً حتى أُحكم العربية[3].

إن اختلاف هذه الروايات يثير كثيراً من التساؤل. أحدثت جميع هذه الوقائع؟ أم أن واحدة منها فقط هي التي حدثت، ثم نسبت إليه حوادث أخرى لم تقع بينه وبين حماد بن سلمة؟ أم أنها جميعاً لم تقع؟، أم أن سيبويه كان يعزم في كل مرة على ألا يعود لمجلس حماد، ثم يعود إليه.

لقد رجعت إلى صحيح مسلم، والبخاري، والترمذي، والنسائي، وأبي داوود، وابن ماجة وأحمد والدارمي فلم أقع على لفظ من هذه الألفاظ الثلاثة مروياً عن حماد بن سلمة، على الرغم من أن هؤلاء جميعاً قد رووا له ٢٣٤٥ حديثاً[4].

وكذلك لم أقع على رواية واحدة في هذه الكتب لعلم من أعلام العربية كعبدالله بن أبي إسحق الحضرمي، أو عيسى بن عمر، أو أبي عمرو بن العلاء أو الخليل، أو يونس،

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص٥٩ ونزهة الألباء ص٥٤ والبداية والنهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف بيروت، ط٣، ١٩٨٧م، ج١٠، ص١٨٢، وتاريخ بغداد ١ ج٢، ص١٩٥. وبغية الوعاة ج٢، ص٥٤٨ وطبقات النحويين ص٦٦.

(٢) إنباه الرواة ج١، ص٣٦٤ وطبقات النحويين ص٥١.

(٣) مجالس العلماء، للزجاجي، عبدالرحمن بن إسحق، تحقيق، عبدالسلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة، ١١٨ ، ط٢، ١٩٨٣م، ص١١٨.

(٤) رُوجع هذا الأمر على الكمبيوتر في شريط يحتوي على الصحاح الثمانية.

أو سيبويه.

إن هذه الحوادث المذكورة لا يمكن أن تشكل دافعا أصيلا في توجه سيبويه إلى العربية ونبوغه فيها، فغالب الظن أن سيبويه كان يتعلم العربية في حلقة حماد بن سلمة مثله مثل يونس الذي تتلمذ على حماد من قبل، وأخذ عنه العربية. قال يونس: كان حماد بن سلمة رأس حلقتنا، ومنه تعلمت العربية[1]. فهل ثمة دوافع أخرى حدت بسيبويه ، وشيوخه إلى التخصص في هذا العلم دون غيره ؟ لا شك أن هناك دوافع أخرى أعظم شأنا، وأكبر أهمية من الخطأ في كتابة لفظ أو إجرائه وفق أساليب العربية، ثم إذا كان هذا هو الدافع الذي دفع سيبويه إلى التوجه للدراسات اللغوية، فما الذي دفع غيره من الأعلام من أمثال عبدالله بن أبي إسحق، وأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، ويونس، والكسائي، والفراء، وغيرهم من أعلام هذه الصنعة، لا شك أن الدوافع التي دفعت هؤلاء جميعا إلى الدرس اللغوي هي التي دفعت سيبويه وهي:

### ١ ـ الحرص على فهم النص القرآني بما تقتضيه لغة العرب

كانت اللغة العربية، وما تزال الحصن المنيع الذي يحمي القرآن الكريم من أن تحمل ألفاظه أو تراكيبه على غير ما تقتضيه لغة العرب، فلو غربت هذه الألفاظ، أو تبدلت مدلولاتها؛ لأصبح فهم القرآن الكريم متعسرا، ولتسرب الطعن إلى حقيقة الإسلام وجوهره[2]. قال الفارابي في ذلك: "القرآن كلام الله وتنزيله. فصل فيه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم مما يأتون ويذرون، ولا سبيل إلى علمه إلا بالتبحر في علم هذه اللغة"[3]. ولذلك حرص المتقدمون من أعلام هذه الأمة على ربط النص القرآني بلغة العرب؛ ليكون في الرجوع إليها تيسيرا في فهم معاني القرآن الكريم وأساليبه، وهذا ما يؤكده سيبويه في قوله: "ولكن العباد إنما كلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون"[4].

### ٢ – الكشف عن وجوه القراءات القرآنية

---

(١) إنباه الرواة ج١، ص٣٦٤ طبقات النحويين ص٥١.

(٢) فقه اللغة في الكتب العربية ، د. عبده الراجحي ، دار النهضة ، بيروت، ص٣٤، ٣٥.

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطي، ضبط محمد أحمد جاد المولى ومحمد البيجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه ج٢، ص٣٠٢.

(٤) الكتاب لسيبويه ، عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣،ج١، ص٣٣١ .

ارتبطت الدراسات اللغوية بالقراءات القرآنية ارتباطا مباشرا، فكان معظم أعلام هذه الصنعة من المتقدمين من القراء، فأبو الأسود الدؤلي، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، وعبدالله بن أبي إسحق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وسيبويه ، والكسائي، وعاصم، ومحمد بن محيصن، كانوا جميعا من القراء، ومن النحويين. والظاهر أن هؤلاء القراء كانوا يبحثون عن وجه القراءة من العربية إلى جانب توثيقها من جهة السند إلى رسول الله صلى عليه وسلم، ولذلك وجدنا سيبويه يهتم اهتماما بالغا بتوجيه القراءات القرآنية وفق لغات العرب، فقد استشهد بما يقرب من خمس وثمانين آية في موضع القراءات.

### ٣ ـ الحفاظ على سلامة اللغة

نزل القرآن الكريم (بلسان عربي مبين)، فكانت العرب تفهم معاني ألفاظه، ودلالات تراكيبه وفق لغتها وأساليبها، فلما اتسعت ديار الإسلام، واختلط العرب الفصحاء بغيرهم من العرب غير الفصحاء، والأعاجم من الفرس والروم والسريان والهنود[١]، وفشا اللحن في العامة والخاصة[٢]. حتى صار من المتوقع أن تصبح هذه اللغة خليطا من لغات هذه الأجناس، فيصعب التمييز بين الألفاظ العربية الأصيلة، والألفاظ الدخيلة، مما دفع هؤلاء الأعلام إلى تقصي اللغة الفصيحة التي نزل بها القرآن، وإثباتها قبل أن تعبث بها الأهواء، وتتغشاها فوضى تبعدها عن صبغتها[٣] الأصيلة، فتلتبس ألفاظ القرآن الكريم بألفاظ غير فصيحة تؤدي إلى الإخلال بمعاني ألفاظه، و دلالات تراكيبه.

### ٤ـ الميل إلى مذهب التوقيف:

شكل القرآن الكريم معجزة بيانية وبلاغية خالدة عجز العرب عن الإتيان بعشر سور، أو حتى بسورة من مثله لما امتاز به من نظم بديع، وجرس أخاذ، ومثلما رأوا ما في نظم القرآن الكريم وتراكيبه من الإعجاز، كانوا مبهورين ببديع نظام هذه الألفاظ، وقياسها فوقفوا أمامهما حائرين غير مصدقين بأن مثل هذا البناء المحكم يمكن أن تخترعه العرب؛ بل لا بد لكل صنع محكم من صانع حكيم، ومثلما تبين لهم هذا القياس المطرد في صيغها وألفاظها تبين لهم أن ثمة شذوذا

---

(١) المفصل في تاريخ النحو العربي ، ج١، قبل سيبويه، د. محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة بيروت ، لبنان ط١،١٩٧٩م، ص٢٣، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ص١٢، ١٣ .

(٢) المفصل في تاريخ النحو العربي للحلواني، ج١، قبل سيبويه، ص٢١ ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، ص٢٣.

(٣) تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، بقلم الدكتور اسعد علي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ، ص١٣٠.

عن هذا القياس قد دخل إلى اللغة، وأخرج بعض ألفاظها عن القياس: وكان من المفترض أن تقع مثل هذه الأخطاء في بدايات وضع اللغة، وأن يستقر قياسها في نهاية المطاف حسب طبيعة الأشياء في التطور، هذا إذا كانت اللغة من وضع البشر، إلا أن الخليل بن أحمد فيما ينقل عنه سيبويه ، يرى أن هذه اللغة كانت قياسية في الأصل، وأن ما طرأ عليها من الشذوذ حدث نتيجة طول مكث هذه اللغة فيهم وتصرفهم فيها، فقياسها ليس من صنعهم، وشذوذها من نتاجهم. نجد ذلك في قول الخليل: "كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاما لم تحدث العرب فيه شيئا فهو على القياس"[1] وهذه النتيجة التي توصل إليها الخليل. هي التي دعت ابن جني إلى الاعتقاد بأن لغة العرب توقيف جاء ذلك في قوله: "واعلم فيما بعد، أنني على تقادم الوقت، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع، فأجد الدواعي والخوالج قويه التجاذب لي، مختلفة جهات التغول على فكري. وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة، والإرهاف، والرقة، ما يملك علي جانب الفكر، حتى يكاد يطمح بي أمام غلوة السحر. فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا رحمهم الله، ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتتابعه وانقياده، وبعد مراميه وآماده، صحة ما وفقوا لتقديمه منه، ولطف ما أسعدوا به، وفرق لهم عنه، وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله جل وعز؛ فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفا من الله سبحانه، وأنها وحي"[2].

**أ ـ اعتبار نظام اللغة مبنيا على الأسماء؛ لأن الكلام المفيد لا يستغني عنها:**

يعتمد القائلون بذلك على قوله تعالى: ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها﴾[3] قال ابن فارس: "إن لغة العرب توقيف، ودليل ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾ فكان ابن عباس يقول: علمه الأسماء كلها، وهي هذه التي تعارفها الناس من دابة وأرض وسهل وجبل وأشباه ذلك من الأمم وغيرها[4].

ويرى ابن جني أن الله علم آدم. جميع ألفاظ اللغة، وأن ذكر الأسماء جاء من باب التغليب جاء ذلك في قوله: "فإن قيل: فاللغة فيها أسماء، وأفعال، وحروف. وليس يجوز أن يكون المعلم من ذلك الأسماء دون غيرها. مما ليس بأسماء، فكيف خص الأسماء وحدها". قيل: اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة. ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم، وقد تستغني الجملة

---

(١) الكتاب ج٣، ص٣٣٥

(٢) الخصائص لابن جني ج١، ص٤٧

(٣) الآية ٣١ من سورة البقرة

(٤) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ص٣٦ والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ج١، ص٨

المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل.

فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة، على ما لا خفاء بـــه جـــاز أن يكتفي بها مما هو تال لها ومحمول في الحاجة إليه عليها"[1]، وهذه الأدلة نجد لها نصوصا صريحـــة عند سيبويه تؤكدها فيما ذهب إليه من أوليـــة الاســـم وقوتـــه واســـتغنائه. قـــال ســـيبويه : "الأسماء هي الأولى"[2] وقال: "الاسم قبل الصفة، كما أنه قبل الفعل"[3]، ويـــرى ســـيبويه أن الأسبقية للأسماء المنكرة المذكرة المفردة نجد ذلك في قوله: "والنكرة أخف عليهم من المعرفة وهـــي أشد تمكنا؛ لأن النكرة أول[4] وقوله: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنـــث؛ لأن المذكـــر أول"[5] وقوله: "واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع؛ لأن الواحد الأول"[6].

وفي ضوء هذا التصنيف نجد سيبويه لا يتجاوز في حده للاسم قوله: "فالاســـم: رجـــل وفرس"[7] أي فالاسم الأصيل في الاسمية هو الاسم النكرة المذكر المفرد، أو بمعنى آخر هو اســـم الجنس، ويوافق هذا الحد النصوص الواردة عن ابن عباس التي جاء فيها: "علمه الأسماء كلها، وهي هذه التي تعارفها الناس من دابة وأرض وسهل وجبل وأشباه ذلك من الأمم وغيرها"[8].

وفي ضوء ذلك يمكن تفسير بعض أساليب سيبويه الغامضة، ومن ذلـــك ابتـــداء جميـــع عنوانات الكتاب بقوله: (هذا باب) فهذا راجع إلى كون الاسم أول ما يبتدأ به، وكذلك تسميته لباب الفعل بباب الفاعل؛ لأن الفاعل أسبق من الفعل، هذا ما نجده في قوله: "هذا باب الفـــاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول"[9] و "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين"[10] و "هـــذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين"[11] فهذه الأبواب هي من أبواب الفعل وليســـت

---

(١) الخصائص لابن جني عثمان، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنـــان، ط٢، ج١، ص٤٣ و المزهر في علوم اللغة ج١، ص١١.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٠

(٣) الكتاب ج١، ص٢١

(٤) الكتاب ج١، ص٢٢

(٥) الكتاب ج١، ص٢٣

(٦) الكتاب ج١، ص٢٢

(٧) الكتاب ج١، ص١٢

(٨) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ص٣٦ والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، ج١، ص٨.

(٩) الكتاب ج١، ص٣٣ , ٣٤

(١٠) الكتاب ج١، ص٣٧،٣٩ .

(١١) الكتاب ج١، ص٤١، ٤٣

من أبواب الفاعل، ولكنه قدم الفاعل تشريفا له؛ ولأنه من الأسماء، والأسماء هي أول ما يبتدأ به.

**بد التوقف على اللغات العدنانية دون غيرها؛ لأنها لغة النبي ولغة القرآن:**

وإذا رجعنا إلى قبائل الاستشهاد عند سيبويه وجدناها محصورة في القبائل التي تأكد اتصال نسبها بإسماعيل ومحمد عليهما أفضل الصلاة وأتم التسليم، وهي القبائل العدنانية من ذرية إسماعيل، وهو أقصى ما وصل إليه النسابون في نسب النبي ﷺ، فقد استشهد سيبويه بلغة الحجاز والحجازيون من ذرية عدنان جد النبي ﷺ، ويتصل نسبه بإسماعيل عليه السلام باتفاق النسابين"[1].

وتأتي لغة تميم في المنزلة الثانية بعد لغة الحجاز، وبنو تميم من ذرية عدنان باتفاق النسابين أيضا، وموطنهم نجد. يقول عمر كحالة: "عدنان شعب عظيم يتصل نسبهم بإسماعيل عليه السلام باتفاق النسابين... وكانت مواطنهم مختصة بنجد، وكلهم بادية رحاله إلا قريشا كانوا يقيمون بمكة، ثم انتشروا في تهامة والحجاز"[2].

وتشكل هاتان القبيلتان معظم مواضع الاستشهاد في الكتاب إلى جانب بعض القبائل العدنانية التي لم يتجاوز الاستشهاد بلغاتها مواضع معدودة ومنها: هذيل[3]، قيس[4] وقيس عيلان[5]، وبكر بن وائل[6]، وبكر بن كلاب[7]، وبنو الخثعم[8]، وبنو العنبر[9]، وبنو ربيعة[1]

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير ، مكتبة المعارف ،بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٧٨، ج٢، ص٢٠١ و ٢١٨ وتاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري) دار القلم، بيروت، لبنان، ج٢، ص١٨٦، ١٩١

(٢) معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ج٢، ص٧٦١ وتاريخ الطبري ج٢، ص١٨٦

وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ، أبي محمد علي بن احمد بن سعيد ،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٣، ج١، ص١٢ والبداية والنهاية لابن كثير ج٢، ص٢٠٩ .

(٣) جمهرة أنساب العرب لابن حزم ج١، ص١١ والسيرة النبوية لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، دار إحياء التراث العربي، ج١، ص٩٢، ٩٥ .

(٤) معجم قبائل العرب، عمر رضا كحالةج٣، ص٩٨٥

(٥) السيرة النبوية لأبن هشام ج١، ص١٤

(٦) السيرة النبوية لأبن هشام ج١، ص٩٦ ومعجم قبائل العرب ، عمر رضا كحالة ج١، ص٩٣

(٧) معجم قبائل العرب ، عمر رضا كحالة ج١، ص٩٢

(٨) جمهرة أنساب العرب لأبن حزم، ج١، ص١٠ ومروج الذهب ومعادن الجهور للمسعودي علي بن الحسين، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٥، ١٩٧٣، ١، ص١١٣.

(٩) معجم قبائل العرب، عمر رضاكحالةج٢، ص٨٤٥ وجمهرة انساب العرب لأبن حزم ج١، ص٧

وبنو سعد[٢]، وبنو سليم[٣]، وفزارة[٤]، وكعب[٥].

## رابعا: مكانة سيبويه العلمية

حظي سيبويه بمكانة علمية لم يرق إليها أحد من علماء العربية، فلم يعده أحد من المتقدمين أو المتأخرين من طبقة أقرانه، بل لم يرق أحد من شيوخه إلى هذه المكانة التي حظي بها سيبويه ، فآراء سيبويه هي المقدمة على آراء شيوخه، وكل ما رده سيبويه على شيخ من شيوخه أصبح مردودا، ولم يلتفت إليه، وكل ما وافقهم عليه، وأقر لهم به صار منسوبا إليه، لقبوله إياه.

فسيبويه لم يكن مجرد ناقل لما يقوله شيوخه، بل كان يقف إلى جوارهم جنبا إلى جنب وفكرا إلى فكر، يصوب ويرجح ويوازن ويدفع معتمدا على لغة العرب وأقيسة النحويين. يقول في ذلك الدكتور مازن المبارك: شخصية سيبويه شخصية واضحة قوية تبرز في أكثر صفحات الكتاب من بين التعليقات التي علق بها على أقوال العرب، وآراء النحاة، كما تظهر في أحكامه التي أطلقها جازمة قوية شأن العالم المعتد بعمله الواثق من صحة قوله، وسداد رأيه، وقوة حفظه، وعمق إدراكه.

وإذا كان الكتاب ممتلئا بالكثير مما نقله سيبويه عن غيره من شواهد، وأحكام، فإن هذا الكثير ليشهد لسيبويه بأنه لم يكن مجرد ناقل، وإنما كان ناقلا ناقدا، وعالما بصيرا كما كان ذا فكر نافذ، ورأي مستقل، وهو لا يتردد في إبداء رأيه ولو كان مخالفا لآراء شيوخه الذين نقل عنهم، وتخرج عليهم، ولا يحجم عن تأييد أقوالهم واستحسانها، أو تقبيحها واستبعادها حتى كانت أقواله وآراؤه، وأحكامه إلى جانب أقوال شيوخه وآرائهم وأحكامهم دالة على أنه يقف معهم جنبا إلى جنب وفكرا إلى فكر"[٦].

ويقول الدكتور علي النجدي: ليس سيبويه غائبا عن الكتاب، ولكنه ماثل فيه لا يكاد يغيب إلا في الفينة بعد الفينة، أو هو في الواقع لا يغيب أبدا، وإنما يحتجب بعض الأحيان يروي لك الآثار، وينقل إليك آراء العلماء، وقراءات القراء، فتحسه روحا خافقا، وصوتا قائلا، ولكن لا

---

(١) تاريخ الطبري ج٢، ص١٨٦

(٢) معجم قبائل العرب، عمر رضا كحالة ج٢، ص٥١٣

(٣) معجم قبائل العرب، عمر رضا كحالة ج٢، ص٥٤٣

(٤) معجم قبائل العرب، عمر رضا كحالة ج٣، ص٩١٨

(٥) جمهرة أنساب العرب لأبن حزم ج١، ص١٠

(٦) الرماني النحوي من ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان ص١٢٦،١٢٧.

تراه شخصا ماثلا وعقلا مفكرا إلا من وراء ستار؛ لذلك لا تكاد تحس معه بالانفراد والوحشة حيثما كنت من الكتاب لطول ملازمته لك وكثرة ما ينتقل بك فيه. يفتق لك، ويعرض عليك، وما يزال بك يعلمك وينفي عنك الشبه، ويجلو لك الغوامض حتى تجد برد الراحة والاطمئنان"[1].

ونحن حين نستعرض شخصية سيبويه إلى جوار شيوخه، فيما نقله عنهم من الآراء يتبين لنا مدى تمكن سيبويه من صنعته، وقوة حجته، فها هو ذا يرد عيسى بن عمر في منعه صرف ما كان على وزن فعلل، لأن العرب صرفت أمثاله، هذا ما جاء في قول سيبويه : "أما عيسى فكان لا يصرف ذلك، وهو خلافٌ قول العرب. سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كعسبا، وإنما هو فعلل من الكعسبة، وهو العدو الشديد مع تداني الخطا"[2] ونحو هذا رده لرأي عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء في صرفهما " أحي" لوقوع الزيادة في أوله، جاء ذلك في قوله: "أحوى لا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله، ولا يلتفت إلى قلته.

وأما عيسى فكان يقول: أُحَيّ ويصرف و هو خطأ لو جاز ذا لصرفت أصم؛ لأنه أخف من أحمر، وصرفت أرأس، إذا سميت به، و لم تهمز فقلت أرس.

وأما أبو عمرو فكان يقول: أحي، ولو جاز ذا لقلت في عطاء: عطي؛ لأنها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقاية: سقية، وشاو شوي.

وأما يونس فقوله: هذا أحي كما ترى، وهو القياس والصواب[3] وكما رجح سيبويه رأي يونس في هذا الموضع نجده يضعف له رأيا آخر، وهو إجازته نصب (المسكين) على الحالية مع أنه معرفة، قال سيبويه : "وأما يونس فيقول: مررت به المسكين. على قوله: مررت به مسكينا، وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالا، ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز مررت بعبد الله الظريف تريد ظريفا، ولكنك إن شئت حملته على أحسن من هذا، كأنه قال: لقيت المسكين، لأنه إذا قال: مررت بعبد الله فهو عمل، كأنه أضمر عملا، وكأن الذين حملوه على هذا إنما حملوه عليه فرارا من أن يصفوا المضمر، فكان حملهم إياه على الفعل أحسن"[4].

ويؤكد الأخفش على هذه المكانة المرموقة لسيبويه ، وتهيب شيخه يونس من لقائه، في

---

(١) سيبويه إمام النحاة، د.على النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، الفجالة القاهرة ١٩٥٣م ص١٨١ - أسس علم اللغة، تأليف د. محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة الفجالة، ١٩٧٨م ص٨٦، ٨٧.

(٢) الكتاب ج٢، ص٢٠٧

(٣) الكتاب ج٣، ص٤٧١. ٤٧٢

(٤) الكتاب ج٢، ص، ص٧٦

مناظرة سيبويه ليونس في هذه المسألة حيث قال :" كنت عند يونس فقيل له: أقبل سيبويه. فقال: أعوذ بالله منه، قال: فجاء فسأله. فقال: كيف تقول: مررت به المسكين؟، فقال: جائز أن أجره على البدل من الهاء. قال: فقال له: فمررت به المسكين على معنى: المسكين مررت به. فقال: هذا خطأ؛ لأن المضمر قبل الظاهر. قال: فقال له: إن الخليل أجاز ذلك، وأنشد فيها أبياتا. فقال: هو خطأ، فغمني ذلك. قال فمررت به المسكين. فقال جائز، فقال: على أي شيء ينصب فقال: على الحال. فقال سيبويه : أليس أنت أخبرتني أن الحال لا تكون بالألف واللام؟ فقال له صدقت، ثم قال لسيبويه: فما قال صاحبك فيه ؟ يعني الخليل: فقال سيبويه: قال لي: إنه ينصب على الترحم. فقال: ما أحسن هذا ورأيته مغموما بقوله: نصبته على الحال"[1].

وفي غير هذه الحادثة نجد يونس يثني على علم سيبويه ، ويمتدحه. قال ابن سلام: كان سيبويه جالسا في حلقته بالبصرة، فتذاكرنا شيئا من حديث قتادة، فذكر حديثا غريبا، فقال: لم يرو هذا إلا سعيد بن أبي العروبة. فقال بعض ولد جعفر: ما هاتان الزائدتان يا أبا بشر؟ فقال: هكذا يقال؛ لأن العروبة هي الجمعة، ومن قال عروبة فقد أخطأ. قال ابن سلام فذكرت ذلك ليونس. فقال: أصاب لله دره[2].

وكذلك نجد سيبويه يرد قول الخليل في إجازته وقوع الاسم الجامد صفة، ويرى بأن هذا التعبير من التعابير القبيحة لما فيه من اللبس، قال سيبويه : "زعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل: هذا رجل أخو زيد، إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد، وهذا قبيح ضعيف، لا يجوز إلا في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلت: هذا قصير الطويل تريد: مثل الطويل، فلم يجز هذا كما قبح أن تكون المعرفة حالا للنكرة إلا في الشعر، وهو في الصفة أقبح، لأنك تنقض ما تكلمت به، فلم يجامعه في الحال كما فارقه في الصفة"[3].

ويروى عن أبي زيد الأنصاري أنه كان يفتخر بأن نقل عنه سيبويه في كتابه. قال أبو زيد: أكثر هذا الغلام الحكاية إن كان سمع. فقيل له: قد روى عنك شيئا كثيرا، فهل صدق فيه؟ قال نعم. فقيل له: فصدقه فيما روي عن غيرك.

وكان إذا ذكر سيبويه يقول مفتخرا: كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان، فإذا سمعته

---

(١) معجم الأدباء، ج١٦، ص١٢٦- ١٢٧

(٢) معجم الأدباء، ج١٦ ، ص ١١٧- ١١٨، وبغية الوعاة، ج٢، ص٢٢٩، وأخبار النحويين للسيرافي، ص٦٣ ونزهة الألباء للأنباري ٥٦ وطبقات النحويين للزبيدي ص٦٧ .

(٣) الكتاب، ج١، ص ٣٦١ وتذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف، تحقق د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٦، ص١٣٣

يقول: حدثني من أثق بعربيته، فإنما يريدني"[1].

و لم تقل مكانه سيبويه عند من جاء بعده من النحويين، ومن المفسرين والمحدثين والفقهاء عن مكانته عند شيوخه الذين تلقي عنهم العلم، ولذلك أثنوا عليه بكلمات طيبة تحمل الإعجاب به، وتؤكد الثقة بعلمه. ومن ذلك قولهم: إمام العربية[2] وحجة العرب[3] وأعلم المتقدمين والمتأخرين[4] وأفضل أهل زمانه[5]، وإمام العراق، وأستاذ العربية على الإطلاق مشتهرا أمره في الآفاق ناقلا ناقدا ذا فكر نافذ ورأي مستقل[6].

## خامسا: ثقته بعلمه

لعل من أهم ما يمتاز به عالم عن عالم آخر أن يثق أحدهما بعلمه، فتحمله هذه الثقة على الاعتزاز بعمله، والثقة بنفسه، وقد تحلى كثير من العلماء بهذه الصفة، فهذا أبو عمرو بن العلاء يتحدى الأعمش لما رآه يقلل من شأنه. قال سفيان الثوري: "كنا عند الأعمش، وعنده أبو عمرو بن العلاء، فحدث عن رسول الله ﷺ. قال: (كان رسول الله ﷺ يتخولنا بالموعظة مخافة السآمة)، ثم قال الأعمش: يتعهدنا، فقال له أبو عمرو: إن كان يتعهدنا، فيتخوننا، فأما يتخولنا فيستصلحنا، فقال الأعمش: وما يدريك؟. فقال: لئن شئت يا أبا محمد أن أعلمك الساعة أن الله ما علمك من جميع ما تدعيه شيئا فعلت."[7]

وكذلك نجد سيبويه واثقا من نفسه رائدا في علمه. قال الأخفش: "حضرت مجلس الخليل فجاءه سيبويه وسأله عن مسألة، وفسرها له الخليل، فلم أفهم ما قالا، فقمت، وجلست له في الطريق. فقلت: جعلني الله فداك. سألت الخليل عن مسألة، فلم أفهم ما رد عليك، ففهمنيه،

---

(١) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٤، ص٦٣ وطبقات النحويين للزبيدي ص٦٧

(٢) البداية والنهاية لابن كثير، ج١٠، ص١٨٢ .

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي، ج٨، ص٣٥١

(٤) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر ج٧، ص١٣٣.

(٥) النجوم الزاهرة لجمال الدين الأتابكي، ج٢ ، ص ١٢٩

(٦) الرماني النحوي د. مازن المبارك، ص١٢٦ وأخبار النحويين البصريين للسيرافي، ص٦٥ وطبقات النحويين للزبيدي ٦٧ ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، ص١٠٦ وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي، ص٩٤ .

(٧) مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ص٣٦-٣٧، الخصائص، لابن جني، عثمان، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان، ط٢، ج٣، ص٢٨٩٠-٢٩٠. الحديث في فتح الباري باب العلم

فأخبرني بها فلم تقع لي، ولا فهمتها، فقلت له: لا تتوهم أني أسألك إعناتا لك، فإني لم أفهمها، ولم تقع لي. فقال لي: ويلك، ومتى توهمت أنني أتوهم أنك تعنتني؟ ثم زجرني، وتركني، ومضى"[1].

ويروي المبرد حادثة أخرى ناظر فيها الأخفش سيبويه غير أنه لم يحدد موضوع المناظرة. قال المبرد: "كان الأخفش أكبر سنا من سيبويه إلا أنه لم يأخذ عن الخليل، وكانا جميعا يطلبان، فجاءه الأخفش فناظره بعد أن برع، فقال له الأخفش: إنما ناظرتك لأستفيد منك. فقال: أتراني أشك في هذا؟"[2] وكذلك نلمس هذه الثقة في المناظرة التي اجتمع عليه فيها خلف الأحمر، والفراء، والكسائي. قال الفراء: قدم سيبويه على البرامكة، فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي، فجعل لذلك يوما، فلما حضر تقدمت والأحمر فدخلنا... وحضر سيبويه ، فأقبل عليه الأحمر، فسأله عن مسألة أجاب فيها سيبويه ، فقال له: أخطأت. ثم سأله عن ثانية، فأجابه فيها، فقال له أخطأت. ثم سأله عن ثالثة فأجابه فيها فقال له: أخطأت. فقال سيبويه : هذا سوء أدب. قال: فأقبلت عليه. فقلت: إن في هذا الرجل حدا وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون، ومررت بابين. كيف تقول مثّال ذلك، ومن وأيت، أو أويت. قال: فقدر، فأخطأ. فقلت: أعد النظر فيه. فقدر فأخطأ. فقلت: أعد النظر، ثلاث مرات، يجيب ولا يصيب. قال: فلما كثر ذلك. قال: لست أكلمكما، أو يحضر صاحبكما حتى أناظره. قال: فحضر الكسائي، فأقبل على سيبويه. فقال: تسألني أو أسألك؟ فقال: لا، بل سلني أنت، فأقبل عليه الكسائي، فقال له: ما تقول، أو كيف تقول: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها ؟ فقال سيبويه : فإذا هو هي. ولا يجوز النصب"[3] فقال له الكسائي: لحنت، ليس هذا كلام العرب. العرب ترفع ذلك كله، وتنصب، فدفع سيبويه قوله"[4].

فقال: يحيى بن برمك: قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكما. قال الكسائي: هذه العرب ببابك قد وفدوا عليك، وهم فصحاء الناس، فاسألهم. فقال يحيى: أنصفت، وأحضروا فسئلوا، فأتبعوا الكسائي، فاستكان سيبويه . وقال: أيها الوزير سألتك إلا ما أمرتهم أن

---

(١) معجم الأدباء، ج١٦، ص١٢٥- ١٢٦

(٢) إنباه الرواة ج٢، ص٤٠، ونزهة الألباء للأنباري، ص٥٧، والرماني النحوي د. مازن المبارك ص١٠٩-١١٠.

(٣) مجالس العلماء للزجاجي ص٩٠،١٠.

(٤) طبقات النحويين للزبيدي، ص٧١ .

ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم لا تجري عليه[1].

وتدفعه هذه الثقة إلى متابعة، ومراجعة من يشكك في علمه، أو ينتقص من فهمه. قال أبو حاتم السجستاني: "دخلت على الأصمعي في مرضه الذي مات فيه، فسألته عن خبره .. فقلت له: في نفسي شيء أريد أن أسألك عنه. قال: سل، فقلت: حدثني بما جرى بينك، وبين سيبويه من المناظرة، فقال: والله لولا أني لا أرجو الحياة من مرضتي هذه ما حدثتك. إنه عرض علي شيء من الأبيات التي وضعها سيبويه في كتابه ففسرتها على خلاف ما فسرها، فبلغ ذلك سيبويه، فبلغني أنه قال: لا ناظرته إلا في المسجد الجامع، فصليت يوما في الجامع، ثم خرجت فتلقاني في المسجد. فقال لي: اجلس يا أبا سعيد. ما الذي أنكرت من بيت كذا وبيت كذا؟ و لم فسرت على خلاف ما يجب، فقلت له ما فسرت إلا على ما يجب، والذي فسرته أنت ووضعته خطأ، تسألني وأجيب، ورفعت صوتي، فسمع العامة فصاحتي، ونظروا إلى لكنته، فقالوا: غلب الأصمعي سيبويه، فسوني ذلك، فقال لي: إذا علمت أنت يا أصمعي ما نزل بك مني لم ألتفت إلى قول هؤلاء، ونفض يده في وجهي ومضى. ثم قال الأصمعي يا بني، فوالله لقد نزل بي منه شيء وددت أني لم أتكلم في شيء من العلم[2].

وقال يونس: "الحق مع سيبويه ، وهذا يغلبه بلسانه في الظاهر، يعني الأصمعي"[3].

لم ينج سيبويه من التنقُّص من علمه أو التقليل من قدره، فهذا الكسائي والأصمعي يدعيان أنه أخطأ في مناظرته لهما مع أن الكسائي لا حجة له، و لم نسمع جواز نصب خبر المبتدأ بغير عامل يحدث فيه النصب إلا عن الكسائي في المسألة الزنبورية، والأخفش في إجازته (زيد قائما)[4] وهذا راجع إلى أخذ هذين العلمين عن أعراب لم يجز البصريون الاحتجاج بلغتهم، و لم ينسب أحد من الباحثين الخطأ إلى سيبويه في مناظرته للكسائي، لأن ما ذهب إليه سيبويه موافق للغات العرب الفصحاء، وهو ما جاء عليه القرآن الكريم[5].

أما مناظرته للأصمعي، وزعمه أن سيبويه قد أخطأ، فلا يلتفت إليه لرجوع الأصمعي عن

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي، ج٢، ص٢٣٠، وسيبويه إمام النحاة د. علي النجدي ص١١٩.

(٢) معجم الأدباء، ج١٦، ص١٢٤ .

(٣) نزهة الألباء، ص٩٩، وطبقات النحويين ٦٨، وسير أعلام النبلاء، ج١٠، ص١٧٥ وسيبويه إمام النحاة د. علي النجدي، ص١٨

(٤) شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد ط١٦، دار الفكر ج١، ص٢٥٤.

(٥) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ص١٧٤.

ذلك.

ويبدو أن انتصار الكسائي، والأصمعي على سيبويه في الظاهر راجع إلى الحبسة التي كانت في لسان سيبويه بحيث يظن السامع أنه غير فصيح، أو أنه يلحن، فيظن أنه مخطئ في توجيهاته؛ لأن الفصاحة في زمانه كانت مقياسا يعتد به.

## سادسا: شيوخ سيبويه

أتيح لسيبويه أن يعيش في عصر اتسم بالعلم، ونبغ فيه العلماء،فمال في أول حياته إلى الحديث والفقه، ثم انصرف إلى النحو وأخذهما عن حماد بن سلمة[1]، ثم مال إلى العربية، وأخذها عن أشهر أعلامها، فأخذ النحو عن الخليل بن احمد[2] أكثر شيوخ سيبويه تأثيرا فيه وأوفرهم حظا في الرواية عنه، حيث روى عنه سيبويه فيما يقرب من (٥٢٢) موضعا[3].

وأخذ النحو اللغة عن يونس بن حبيب[4] الذي مثل له -إلى جانب كونه شيخا من شيوخه- راوية للغة، حيث روى عنه سيبويه ما يقرب من (٧٠) رواية لغوية[5]، كما كان بالنسبة لسيبويه معبرا إلى آراء أبي عمرو بن العلاء، وعبدالله بن أبي إسحق، فأغلب الروايات عنهما جاءت من طريق يونس[6].

وأخذ شيئا من النحو عن عيسى بن عمر[7]، الذي روى عنه سيبويه فيما يقرب من

---

(١) وردة ترجمته في مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، ص١٠٧، وطبقات النحويين للزبيدي، ص٥١، وسير أعلام النبلاء، ج٧، ص٤٤٤.

(٢) أخبار النحويين البصريين، ص٥٤، ومراتب النحويين، ص٥٥، ونزهة الألباء، ص٤٥، والفهرست، ص٤٨، ومعجم الأدباء ج١١، ص٧٣، وشذرات الذهب لابن عماد الحنبلي، ج١، ص٢٥٢.

(٣) سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي، ص٩٨.

(٤) نزهة الألباء، ص٤٧، وطبقات الشعراء لابن سلامة الجمحي، ص١١.

(٥)الكتاب ج١، ص٥١ , ١٢٠ , ١٥٥ , ٢٥٩، ٢٦٢، ٣٦٤، ٢٨٩، ٣٨٩، ٤٠٩، ٤١٦.
ج٢، ص٢٧، ٢٩، ٤٨، ٦٣، ٧٢، ٨٣، ١١٢، ١١٩، ١٤٣، ١٥٣، ١٨٥، ١٩٩، ٢٠٥، ٢١٣، ٢١٤ , ٢٤٧، ٢٧٦، ٣١٥ ،٣١٩، ٣٣٧، ٣٥٥، ٣٦١، ٣٧٧، ٤١٠، ٤١٥، ج٣، ص١٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٧١، ١١٩، ١٣٥، ١٤٠، ١٩٧، ٢٤٩، ٢٦٧، ٣١٤، ٣٣٧، ٣٤٤، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٣٥، ٤٥٠، ٤٥٦، ٤٥٩، ٥٦٥، ٤٩٣، ٥٢٢.
ج٤، ص٣٧، ٩٣، ١٠٧، ١٥٩, ١٨٣،٣٩٧.

(٦)الكتاب ج١، ص٩، ٣٨، ٤٠٥، ٤١٧، ج٢، ص ٩٦ ن ١١٣، ١٦١، ٣١١، ٣٩٦، ج٣ ، ص ٢٤٢، ٢٩٣، ج٤، ص ٢٩، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣٢٤، ٣٤٧، ٣٦١، ٤٩٣، ٤٥٧، ٥٨٤.

(٧) وردة ترجمته في أخبار النحويين البصريين، ص٤٩، وطبقات النحويين، ص٤٩، وبغية الوعاة، ص٢٣٧،

(٢٢) موضعا[١].

وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش الأكبر، شيخ العربية وإمامها[٢]، وروى عنه سيبويه فيما يقرب من (٤٧) موضعا[٣].

وأخذ شيئا من اللغة عن أبي زيد الأنصاري[٤]، وروى عنه في (٩) مواضع[٥].

وأخذ القراءة عن هارون بن موسى[٦]، ويعقوب بن إسحق الحضرمي البصري[٧]، روى عن هارون في خمسة موضع[٨]، وروى عن يعقوب في أربعة مواضع فقط[٩].

هؤلاء هم شيوخ سيبويه الذين تلقى عنهم شفاها، أو الذين نقل إليه علمهم عبر الرواة من شيوخه، فقد تتلمذ سيبويه على اشهر أعلام زمانه. وتشكل فكره وعقله في ظل ما أكتسبه من هؤلاء جميعا.

---

وسير أعلام النبلاء، ج٧، ص٢٠٠.

(١) سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي، ص٩٨.

(٢) وردت ترجمته في سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٣٢٣، وبغية الوعاة، ج٢، ص٧٤، ونزهة الألباء، ص٤٤.

(٣) سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي، ص٩٨.

(٤) بغية الوعاة للسيوطي، ج١، ص٨٥٢، وسير أعلام النبلاء، ج٩، ص٤٩٤، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، ص٧٤.

(٥) سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي، ص٩٨.

(٦) بغية الوعاة للسيوطي، ج٢، ص٣٢١.

(٧) بغية الوعاة للسيوطي، ج٢، ص٣٤٨، وسير أعلام النبلاء للذهبي، ج١٠، ص١٦٩.

(٨) سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي، ص٩٨.

(٩)سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي، ص٩٨.

# الفصل الأول

# كتاب سيبويه

المبحث الأول: الكتاب
المبحث الثاني: أثر كتاب سيبويه في علم العربية
البحث الثالث: أثر كتاب سيبويه على المصطلح النحوي
المبحث الرابع: أثر كتاب سيبويه على الخلاف النحوي

## المبحث الأول

# الكتـــــاب

## المبحث الأول

# الكتـــاب

**كتاب** سيبويه حجة النحو واللغة ذلك الكتاب الذي ظل الدارسون يدينون إليه بـــالفضل والعرفان، فلا تكاد تجد دراسة نحوية أو بلاغية مستغنية عن كتاب سيبويه والانتفاع بعلمـــه، ولم يسلم النحويون من الانشغال بكتاب سيبويه فاعتنوا بمادته وعبارته وترتيبه وتبويبه ومنهجـــه، ولا تزال هذه الدراسات تتوالى هادفة إلى الكشف عن أسراره، وتيسير فهم مادته و الانتفاع به.

### أولاً: زمن تأليف الكتاب

يثير زمن تأليف الكتاب كثيراً من التساؤلات، فلا نعلم على سبيل اليقين متى شرع سيبويه في تأليف كتابه؟ أكان ذلك في حياة الخليل أم بعد وفاته، وكذلك لا نعلم على سبيل اليقين، مـــتى انتهى سيبويه من إعداد الكتاب؟ وقد حاول بعض الباحثين الإجابة عن هذه التساؤلات، إلا أنهم لم يتفقوا على زمن محدد للبدء في تأليفه، أو الانتهاء منه، فذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أن سيبويه شرع في تأليف كتابة بعد وفاة الخليل، حيث يقول: "من المؤكد أن سيبويه بدأ تأليف الكتاب بعـد وفاة الخليل، إذ نراه في بعض المواضع يعقب على ذكره لاسمه بكلمة (رحمه الله)[1] في حين ذهـــب الدكتور علي النجدي إلى أن سيبويه ألف الكتاب في حياة الخليل، حيث يقول: "لا نعرف متى بدأ سيبويه يصنف كتابه، ولا متى فرغ منه، لا جمله ولا تفصيلا، على أني وجدت في الكتاب جملـــه عابرة يمكن أن تكون إشارة إلى جمله الوقت الذي كان يصنفه فيه، وذلك في باب عنوانه (بـــاب يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة، ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل) حيث يقول: ومثله ﴿قل كفي بالله شهيداً بيني وبينكم﴾[2] إنما هو كفى الله ولكنك لمـــا أدخلـــت البـــاء عملت، والموضع موضع نصب، والمعنى معنى النصب، وهذا قول الخليل رحمه الله. ومـــا رأيـــت سيبويه يدعو لشيخه بالرحمة إلا في هذا الموضع، ولا رأيته يذكره في هذا الباب، إلا في هذا الموضـع أيضاً، وقد رجعت لتحقيق ذلك إلى نسخة خطية في دار الكتب برقم (١٤٠) رواية أبي عبـــد الله محمد بن يحيى الرباحي، فوجدت عبارة النصين واحدة، ورجعت كذلك إلى الجزء الأول من نسخة أخرى خطية برقم ١٣٩، وروايته غير معروفة، فوجدت عبارة النص فيه خالية من جملـــه (رحمـــه

(١) المدارس النحوية د. شوقي ضيف ص٥٩.

(٢) الآية ٤٣ من سورة الرعد.

الله).

فإذا كان النص الذي نقلنا آنفاً هو ما خطه سيبويه في الكتاب، و لم تكن الجملة الدعائية دخيلة فيه – صح لنا أن نقول: إنه رحمه الله صنف بعض الكتاب في حياة الخليل، وصنف بعضه الآخر بعد موته"[1].

وما ذهب إليه الدكتور علي النجدي لا يمكن الاعتماد عليه لأن لفظ الترحم غير محسوم بأنه من لفظ سيبويه. لا لأن أحد النسخ التي رجع إليها كانت خالية من هذا اللفظ وحسب وإنما لأن هذا اللفظ مثبت في الكتاب لأشخاص كانوا أحياء بعد وفاة سيبويه فقد وجدت لفظ الترحم للخليل ويونس معاً مع أن يونس توفى بعد سيبويه بعامين أو ثلاثة، بإجماع المؤرخين ونص العبلوة: "وزعم يونس والخليل رحمهما الله"[2]، ومع ذلك فان الكتاب فعلاً ألف بعضه بعد وفاة الخليل لأن سيبويه يناقش أقوالاً منسوبة للخليل – لم يسمعها منه- بآراء سمعها من الخليل، و لم يكن ليفعل ذلك، والخليل حيّ يمكن الرجوع اليه، ونص العبارة: "وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: أن مضمرة بعد إذن، وأما ما سمعته منه فالأول"[3] فهذا النص يؤكد أن سيبويه يناقش ما سمعه من الخليل بما نقل إليه عنه بعد وفاته، أما انتهاؤه من تأليف الكتاب، فيبدو أن ذلك حدث قبل وفاة سيبويه بفترة، أو أن بعض أجزائه كانت خرجت إلى الناس قبل انتهائه من تأليفه، فالأخفش يذكر أنه قرأ الكتاب على سيبويه في حياته نجد ذلك في قوله: "وكنت أسأل سيبويه عما أشكل عليّ منه فإن تصعب عليّ الشيء قرأته عليه"[4] ورواية أخرى يذكر فيها الأصمعي أنه فسر بعض أبيات سيبويه على خلاف ما فسرها سيبويه فطلب سيبويه مناظرته في المسجد. قال الأصمعي: "عُرض عليّ شيء من الأبيات التي وضعها سيبويه في كتابه ففسرتها على خلاف ما فسرها، فبلغ ذلك سيبويه، فبلغني أنه قال: لا ناظرته إلا في الجامع، فصليت يوماً في الجامع، ثم خرجت فتلقاني في المسجد فقال لي: اجلس يا أبا سعيد ما الذي أنكرت عليّ من بيت كذا وبيت كذا؟ و لم فسرت على خلاف ما يجب. فقلت له: ما فسرت إلا على مايجب، والذي فسرته أنت ووضعته خطأ"[5] فهاتان الروايتان تؤكدان أن كتاب سيبويه كان معروفاً قبل وفاة سيبويه، أو أن بعضه على الأقل كان في أيدي بعض العلماء في حياة سيبويه.

---

(١) سيبويه إمام النحاة د.على النجدي ص١٢٥-١٢٦.

(٢) الكتاب ج١، ص٤٢٨.

(٣) الكتاب ج٢، ص١٨٤.

(٤) طبقات النحويين للزبيدي ص٦٧.

(٥) معجم الأدباء ياقوت الحموي ج١٦، ص١٢٤.

## ثانيا: مكانة الكتاب

لم يحظ كتاب من كتب العربية بالإعجاب، والانبهار في نفوس الدارسين قدر كتاب سيبويه، فالكتاب هو العربية بكل علومها، وفنونها، وأساليبها، وهو الفكر النحوي بكل ما فيه من الأصول، والفروع، وقد أدرك ذلك جل علماء العربية، فوقفوا منه موقف المعجب المنبهر الحائر أمام هذه العقلية الفذة، والجهد العظيم، وأنزلوا الكتاب منزلته وأعطوه مكانته، فما من عالم من علماء العربية في العصور الممتدة إلا وللكتاب عليه فضل، وله في نفسه مكانته التي يستحقها قال المازني: "من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه، فليستح"(١).

وقال المبرد: "لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم الأخرى مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره"(٢).

وقال الجاحظ: "لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال"(٣).

وقال ابن جني "ولما كان النحويون بالعرب لا حقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلين، ولمعانيهم ومقصودهم آمين، جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه ورسم أشكاله، ووسم إغفاله، وخلج شطآنه، وبعج أحضانه، وزم شوارده، وأفاء فوارده، أن يرى فيه نحوا مما رأوا"(٤).

وقال السيوطي: "وأخذ النحو عن الخليل جماعة، لم يكن فيهم ولا في غيرهم من الناس مثل سيبويه، وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه العلماء قرآن النحو"(٥).

ولم يكن حظ الكتاب عند المتأخرين أقل من حظه عند المتقدمين، بل ربما فاق إعجاب المتأخرين، وانبهارهم به إعجاب السابقين، فأخذ من نفوسهم مكانه لم يأخذها غيره من مصنفات العربية التي تلته.

يقول الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة: "ومازال كتابه على كثرة ما ألف بعده من كتب

---

(١) نزهة الألباء للأنباري، ص٥٦.

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – تأليف :عبد القادر بن عمر البغدادي ت. عبدالسلام هارون دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٧م ج١، ص١٧٩ أثر النحاة في البحث البلاغي – عبد القادر حسين – دار النهضة القاهرة ص٦٦ وفهارس إكتاب فهارس كتاب سيبويه ودراسة له – محمد عبد الخالق عضيمة – دار الحديث القاهرة ، ط٢ – ١٩٨٥م ص٨، ٩، دروس في المذاهب النحوية – د. عبده الراجحي – دار النهضة العربية – بيروت لبنان ص١٢ والبداية والنهاية لابن كثير ج١٠، ص١٨٢.

(٣) سيبويه إمام النحاة، كوركيس عواد، ص١٢.

(٤) الخصائص لابن جني ج١، ص٣٠٨، ٣٠٩

(٥) المزهر في علوم اللغة للسيوطي، ج٢، ص٤٠٥، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص١٠٦

النحو هو المورد العذب، فلم تتغير بهجته، و لم تخلق جدته، وما ذهب بهاؤه، ولا خمد سناؤه، فهو كالدوحة الباسقة، وغيره أغصان لها وفروع، وكالنهر المتدفق يغذي فروعه، وجداوله، ومن المؤسف حقاً أن يجعل النحويون ما في كتاب سيبويه حقاً مشاعاً، ومنهلاً عاماً يحق لهم أن يأخذوا منه دون التصريح بذلك، أو الإشارة إليه.

ولو ألزم النحويون أنفسهم أن يصرحوا بما أخذوه من كتاب سيبويه لتردد اسمه في كل مسألة عرضوا لها.

وسيبقى كتاب سيبويه عملاً صالحاً، وذكراً باقياً، ومناراً هادياً، ما بقى نحو يدرس على وجه الأرض، وستظل دائرة الجانب الإعرابي من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعره، ونثره مرتبطة بكتاب سيبويه، ومرتكزة عليه"[1].

وقال الدكتور على النجدي: "كتابه [يعني كتاب سيبويه] هذا السفر العظيم الذي أقامه هذا العالم الجليل في ساحة الخلود، وأرسله مع الأيام ذكراً، وادخره للعربية كنزاً، وندبه في العالمين شاهداً على براعته فيها ونفاذه إلى أسرارها، وإمامته في الاشتراع لها، وضبط أصولها على نحو يعز نظيره في الأولين والآخرين: شمول إحاطة، وبراعة أستاذيه، وسلامة تحليل، وصدق نظر، وصحة حكم"[2].

وقال الدكتور مازن المبارك: "سيظل هذا الكتاب كذلك في إدراك غايته، وحفظ قيمته ما درج على الأرض عربي أو نطق لسان بالضاد".

لقد كان في هذا السفر العظيم من القوة ما جعله موسوعة العربية، وسجل دستورها منذ وضع حتى يومنا هذا، فهو مرجع العربية قديماً وحديثاً، وأقواله وأراؤه مبثوثة في صدور كتبها، بل إن كثيراً من كتبها عيال عليه إن لم تكن شروحاً له، أو تهذيباً لأبوابه"[3].

ومثلما كان للكتاب منزلته المعنوية في نفوس الدارسين كان له قيمته المادية، فحرص العلماء والأمراء على اقتناء كتاب سيبويه، وتزويد مكتباتهم به معلماً من معالم الثقافة العربية إلى جانب ما لهذا الكتاب من الأهمية العلمية.

وقد أدرك الجاحظ ما لهذا الكتاب من قيمة مادية ومعنوية، فحرص على أن يكون هديته الثمينة إلى الوزير ابن الزيات. قال الجاحظ: "أزدت الخروج إلى محمد بن عبد الملك، ففكرت في

---

(١) فهارس كتاب سيبويه -- د. محمد عبد الخالق عضيمة، ص٢٦

(٢) سيبويه إمام النحاة د. على النجدي ١٢٣،١٤،١١٨٦

(٣) المذاهب النحوية ص١٢، المصطلح النحوي، ص٨١،١٥٣، مقدمة المقتضب ج١،ص١١٩، المدارس النحوية شوقي ضيف ص٢٢، نزهة الألباء ص٦٢، إنباه الرواة ج٣، ص١٤١، من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس ص١٩٨.

شيء أهديه له، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه، وقلت له: أردت أن أهدي لك شيئاً، ففكرت فإذا كل شيء عندك، فلم أرَ أشرف من هذا الكتاب، وهذا كتاب اشتريته من ميراث الفراء. قال: والله ما أهديت إلى شيئا أحب إليَّ منه"[1] وتؤكد هذه الرواية ما جاء من أن الفراء قد مات فوجد الكتاب تحت وسادته[2].

ويقدر الأخفش قيمة الكتاب فَيَهم أن يدعيه لنفسه[3]، فلما اشهره أبو عمر الجرمي والمازني لجأ إلى الانتفاع المادي منه، فكان لا يقرأه على أحد دون مقابل.

قال أبو البركات الأنباري: "وكان ممن قرأه عليه أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني.

ويقال إن أبا الحسن الأخفش لما رأى كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه وصحته، وأنه جامع لأصول النحو وفروعه استحسنه كل الاستحسان، وهم أن يدعي الكتاب لنفسه. فقال أحدهم للآخر: كيف السبيل إلى إظهار الكتاب ومنع الأخفش من ادعائه. فقال له: أن نقرأه عليه، فإذا قرأناه عليه أظهرناه، وأشعنا أنه لسيبويه، فلا يمكنه أن يدعيه، وكان أبو عمر الجرمي موسرا، وأبو عثمان المازني معسرا، فأرغب أبو عمر الجرمي أبا الحسن الأخفش، وبذل له شيئا من المال على أن يقرئه وأبا عثمان المازني الكتاب، فأجاب إلى ذلك، وشرعا في القراءة عليه، وأخذا الكتاب عنه، وأظهرا أنه لسيبويه"[4].

وكانت هذه القراءات سببا في ظهور الكتاب وإدراك قيمته العلمية ومكانته في الدرس النحوي حتى صار علما عند النحويين، فكان يقال بالبصرة قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنه كتاب سيبويه وقرأ نصف الكتاب، ولا يشك أنه كتاب سيبويه[5].

وقد بلغت أهمية قراءة الكتاب شأنا لم يبلغه غيره من المصنفات حتى إن النحويين لم يكونوا ليثقوا بنحوي لا يقرأه. قال أبو حيان: "كان المالقي عالما بالنحو، وكان لا يقرأ كتاب سيبويه، فكان أصحابنا إذا ذكر يقولون هل يقرأ كتاب سيبويه؟ فيقال لا: فيقولون: إذا لا يعرف شيئا[6].

ولم يقرأ سيبويه كتابهُ على أحد، ولم يقرأه عليه أحد حتى الأخفش الذي كان الطريق إلى الكتاب لم يقرأه على سيبويه[7] إلا أنه من الراجح أنه كان يعود إلى سيبويه ليسأله عما أشكل عليه

---

(١) معجم الأدباء ج١٦، ص١٢٣ من المجلد الثامن.

(٢) إنباه الرواة ج٢،ص٣٥١، المفصل في تاريخ النحو للحلواني ص٢٤١

(٣) نزهة الألباء للأنباري، ص٥٥،ص١٨٥

(٤) نزهة الألباء للأنباري، ص١٠٨

(٥) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٥

(٦) فهارس كتاب سيبويه، محمد عبد الخالق عضيمة، ص٩٦ شذرات الذهب،لابن عمار الحنبلي ج١،ص٢٥٢

(٧) طبقات النحويين للزبيدي ص٦٧، ونزهة الألباء ص٩٤، أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٦

منه، نجد ذلك في قوله: "وكنت أسأل سيبويه عما أشكل علي منه فإذا تصعب علي الشيء منه قرأته عليه"[1].

ثم صارت قراءة الكتاب من بعد سيبويه كالسلسلة يأخذ بها خلف عن سلف فقرأه أبو عمر الجرمي، وأبو عثمان المازني، والكسائي، والسجستاني على الأخفش[2]، وقرأه الرياشي[3] والدينوري[4] على المازني وقرأه التوزي على الجرمي[5]، وبدأه المبرد على الجرمي، وأتمه على المازني[6].

وشاع الكتاب بعد هذا الجيل، فقرأه الفراء[7]، وأبو زيد الأنصاري[8]، والجاحظ[9]، والزجاج[10]، وثعلب[11]، وابن ولاد[12]، والنحاس[13]، وأبو جعفر بن قتيبة[14]، والقرطبي[15]،وابن السراج[16]، والسيرافي[17].

وقد أولع كثير من الأندلسيين بالكتاب، فعكفوا عليه لا يعرفون غيره، فهذا عبد الملك بن سراج القرطبي يعكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عاما لا يعرف سواه[18].

وهذا عبد الله بن محمد بن عيسى يختم كتاب سيبويه كل خمسة عشر يوما[19] وقد اختلفت قراءات الكتاب، فمن النحويين من قرأه على شيخه، كما فعل المبرد، ومنهم من قرأه على

(١) طبقات النحويين البصريين ص٦٧، ونزهة الألباء ص٩٤، أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٦٦

(٢) أخبار النحويين البصريين ص٦٦،١٠٢،نزهة الألباء ص١٠٨

(٣) أخبار النحويين البصريين ص٥ ونزهة الألباء للأنباري ص٢٥١

(٤) نزهة الألباء للأنباري ص٢٦٢

(٥) بغية الوعاة للسيوطي ص١٣٠

(٦) بغية الوعاة ص٢٩، الفهرست لابن النديم ص٦٤،٦٥

(٧) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص٧٦

(٨) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص٧٦

(٩) بغية الوعاة للسيوطي، ص١٣٠.

(١٠) طبقات النحويين للزبيدي ص١١٩

(١١) طبقات النحويين للزبيدي ص١٥٦

(١٢) طبقات النحويين للزبيدي ص٢٣٦

(١٣) مقدمة الكتاب ص٤ بولاق

(١٤) معجم الأدباء ج٣، ص١٠٣،١٠٤

(١٥) طبقات النحويين للزبيدي ص٣٠٥

(١٦) بغية الوعاة للسيوطي ص٧٤

(١٧) بغية الوعاة للسيوطي ص٧٤

(١٨) بغية الوعاة ص٣١٢

(١٩) بغية الوعاة ص٢٨٩

قراءات الكتاب، فمن النحويين من قرأه على شيخه، كما فعل المبرد، ومنهم من قرأه على نفسه كثعلب[1] إلا أن النحويين كانوا يفضلون قراءة الكتاب على العلماء، ويفاضلون بينهم. قال اليوسفي الكاتب: "كنت يوما عند أبي حاتم السجستاني إذ أتاه شاب من أهل نيسابور فقال: يا أبا حاتم: إني قدمت بلدكم، وهو بلد العلم، والعلماء، وأنت شيخ هذه المدينة، وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه. فقال: الدين النصيحة، إن أردت أن تنتفع بما تقرؤه، فاقرأ على هذا الغلام [يعني محمد بن يزيد] فتعجب من ذلك[2].

## ثالثا: مادة الكتاب

نقل إلينا تراثنا الديني، والعلمي والثقافي عبر عصور طويلة عن طريق الكتبة من المختصين، والمهتمين بهذه العلوم إلى جانب الكتبة النساخ من غير المختصين أو المهتمين بشيء من هذا إلا مما يعود عليهم من النفع المادية مقابل جهدهم، وعبر هذه العصور الطويلة كان كتاب سيبويه يدور بين يدي الكتبة من هؤلاء. و لم تصل إلينا النسخة التي كتبها سيبويه بخطه، فأقدم النسخ التي أشار إليها كوركيس عواد في الجامع الكبير بصنعاء لا تبدو بذلك القدم، فورقها من الأبيض المصقول الجيد، وخطها واضح ولا يبدو أن عمرها يزيد عن ثلاثمائة عام وهذه النسخة غير تامة فالموجود من الكتاب هو الجزء الرابع فقط، كما هو مشار في المخطوط.

وخلال هذه الحقبة الطويلة وتنقل الكتاب بين أيدي النحويين ظهر ما كانوا يضيفونه إليه من التعليقات، أو التفسيرات، أو الحواشي على اعتبار أنهم كانوا يضيفون ما يضيفون إلى نسخهم الخاصة – ثم أصبحت بعض هذه الزيادات بعد انتقال هذه النسخ من شخص إلى شخص مرة في متنه، وأخرى في حاشيته، فمما جاء في متن الكتاب نص منسوب للأخفش، ولا ذكر للأخفش في غير هذا الموضع – ومعلوم أنه لم يكن من شيوخ سيبويه – والقارئ للعبارة يتجلى له بوضوح أنها ليست من لفظ سيبويه، أومن أسلوبه، لأنها شرح وتفسير، وما وجدت سيبويه في غير هذا الموضوع يعود إلى عبارته ليشرحها، أو ليفسرها، وهذا نص سيبويه، وتفسير الأخفش له: قال سيبويه: "ومثل ذلك في الجواز ضربني وضربت قومك. والوجه أن تقول: ضربوني وضربت قومك فتحمله على الآخر. فان قلت ضربني وضربت قومك: فجائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد. كما تقول: هو أحسن الفتيان، وأجمله، وأكرم بنية، وأنبله.

ولابد من هذا، لأنه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء، كأنك قلت إذا

---

(١) طبقات النحويين للزبيدي ص١٤٢

(٢) إنباه الرواة للقفطي ج٣،ص٢٤٢.

مثلته: ضربني من ثم، وضربت قومك، وترك ذلك أجود، وأحسن للتبيان الذي بعده فأضمر من لذلك.

قال الأخفش: "فهذا رديء في القياس يدخل فيه أن تقول: أصحابك جلست، تضمر شيئا يكون في اللفظ واحدا، فقولهم هو أظرف الفتيان وأجمله، لا يقاس عليه، ألا ترى أنك لو قلت وأنت تريد الجماعة: هذا غلام القوم، وصاحبه لم يحسن"(١).

فالملاحظ من هذه الفقرة أن الأسلوب قد تغير من "ولابد من هذا لأنه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر"(٢).

وهذه العبارات جاءت في آخر الباب بعد انتهاء لفظ سيبويه في قوله: وأنبله" وهذا يزيد من الشك بأن الأخفش قد وضعها تفسيرا أو تعليقا في نهاية الباب ومعلوم أن الأخفش هو أول من حصل على النسخة الأصلية للكتاب، وقد لا يكون هذا الموضع. الموضع الوحيد الذي زاده الأخفش في متن الكتاب، ففي الكتاب ألفاظ تفسيرية لمراد سيبويه نحو: "وكل واحد منها [يعني كان وليس] إذا جردته فهذا معناه"(٣).

وذكر الدكتور على النجدي زيادة أخرى منسوبة إلى أبي عمر الراجح أنه أبو عمر الجرمي حيث يقول: وعثرت في الكتاب على كلام لأبي عمرو، وهو فيما أعتقد أبو عمر الجرمي يعقب به على رأي الخليل ويخالفه فيه. وهذا نصه كما جاء في الكتاب: "وزعم الخليل أن قولهم ظريف وظروف لم يكسر على ظريف كما أن المذاكير لم تكسر على ذكر وقال أبو عمر أقول في ظروف هو جمع ظريف كسر على غير بنائه، وليس مثل مذاكير. والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت: ظريفون، ولا تقول ذلك في مذاكير.

ويروي السيرافي رأي الجرمي في المسألة، ويعزوه إليه بكنيته ولقبه فيقول: "وقال أبو عمر ظروف جمع لظريف، وإن كان الباب في ظريف ألا يجمع على ظروف، كما أن كثيرا من الجموع خرجت من بابها حملا على غيرها"(٤).

فالزيادات الواردة في متن الكتاب، لم تكن من صنع النحويين فقط، فالنساخ فعلوا ذلك أيضا نجد ذلك في العبارة الواردة في الكتاب التي جاء فيها" وقد كتبنا ذلك فيما مضى وستراه فيما

---

(١)الكتاب ج١،ص٨

(٢)الكتاب ج١،ص٨٠

(٣)الكتاب ج١،ص٥٩

(٤)سيبويه إمام النحاة ص١٥١-١٥٢

يستقبل إن شاء الله"[1].

ومثل ما حدث من النحويين، والنساخ حدث للكتاب أثناء طباعته، وتحقيقه، فعادة المحققين أن يستوفوا كل ما يجدونه من مادة في متون النسخ ليوفوا بها نسختهم المحققة، وليس بالضرورة أن تكون الزيادات الواردة في بعض النسخ نقصا في الأخرى، فقد تكون زيادات على المتن الأصلي وهذا ما نجده في الطبعة التي حققها عبدالسلام هارون فالزيادات الواردة في النسخة [ط] من مصادره معظمها زوائد على الأصل وقد جاءت بعض زوائد هذه النسخة شروحا أو إيضاحات، أو تفسيرات نحو ما نجده من العبارة التالية: " وأما قوله أدخل فوه الحجر فهذا جرى على سعة الكلام [والجيد أدخل فاه الحجر] كما قال أدخلت في رأسي القلنسوة. [والجيد أدخلت في القلنسوة رأسي][2].

هذا بالإضافة إلى زيادة بعض الشواهد الشعرية نحو: [قال

ثم قالوا تُحِبُّها قُلتُ بِرًّا عددَ النجم والحَصى والترابِ[3]

[كأنه قال جهدا أي: جهدي ذلك][4].

وتَغْلِبُ هذه الزوائد من النسخة [ط] بعد الشواهد الشعرية للتفسير والتوضيح نحو: "ومثل ذلك في الإضمار قول بعض الشعراء، العجير، سمعناه ممن يوثق بعربيته

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع[5]

[أضمر فيها] وقال بعضهم: كان أنت خير منه [كأنه قال: إنه أنت خير منه][6].

كما أنه ليس كل ما يظن أنه زيادة في متن الكتاب هو كذلك، لأن عبارة سيبويه قد تختلف من موضع إلى آخر، فقد أشار الدكتور علي النجدي إلى مواضع على أنها زوائد، وهي من أصل متن الكتاب، ومن ذلك قوله: "كثيرا ما استوقف نظري وأنا أدرس الكتاب مسائل مشتبهة، تثير الاسترابة والتأمل، وتدعو إلى التساؤل والتماس التأويل، وربما لا يبدو لها وجه من الرأي يطيب الأخذ به، ويصح الاطمئنان إليه إلا في اعتبارها من الإضافات التي زيدت على الكتاب.

ففي (باب مجري نعت المعرفة عليها) يقول: "واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما

---

(١) الكتاب ج٢،ص١٢٨

(٢)الكتاب ج١، ص١٨١

(٣) البيت لعمر أبي بيعة وهو في ديوانه ص٤٢٣ وفي الكامل للمبرد ص٣٨٧ وفي شرح المفصل لابن يعيش ج١، ط١٢١

(٤) الكتاب ج١، ص ٣١١-٣١٢

(٥) الكتاب ج١،ص٧١ وأمالي ابن الشجري ج٣،ص٣٣٩

(٦) الكتاب ج١،ص٧١ و ج١،ص١٦٨،١٧٧،١٧٨

أن النكرة لا توصف إلا بنكرة، واعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء، بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللام، وبالاسم المبهم، فأما المضاف فنحو مررت بأخيك"(١).

وقد ذكرت هناك قاعدة جامعة تستوعب كل ما توصف به المعرفة، لا يتخلف منه شيء، ثم حصر الأنواع التي يوصف العلم بها مجملة أولا، ومفصلة آخرا، ثم عاد إلى الأنواع واحدا واحدا يختص كلا منها بحديث على الترتيب. وهذا النمط في الكتاب قليل، ولا يبلغ مبلغ السمة التي تميزه على كل حال، وهو أو بعضه أحق أن يكون من تصنيع المنطق، وتوجيه الفلسفة، لا من إلهام الفطرة وصحة الطبع"(٢).

فهذا الموضع الذي أشار الدكتور على النجدي إلى زيادته ليس من الزوائد المضافة إلى متن الكتاب، لأن هذا الأسلوب مكرر في أكثر من موضع من الكتاب، وهذه المواضع أشبه ما تكون بالفهارس العامة التي يضعها سيبويه ليفصل القول فيها بعد الإجمال، ومن ذلك قول سيبويه: "هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، وموضعها من الكلام الأمر والنهي، فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به، ومنها ما لا يتعدى المأمور، ومنها ما يتعدى المنهي إلى منهي عنه، ومنها ما لا يتعدى المنهي.

أما ما يتعدى فقولك رويد زيدا"(٣)...

"وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي إلى مأمور به ولا إلى منهي عنه فنحو قولك: مه مه وصه صه..."(٤).

"ومنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به، ومنها ما يتعدى المنهي إلى المنهي عنه ومنها ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي"(٥) ثم عاد إلى هذه الأبواب وبدأ يفصل فيها بابا بابا حيث قال: "أما ما تعدى المنهي إلى المنهي عنه فقولك: حذرك زيدا وحذارك زيدا، سمعنا هما من العرب، وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي، فقولك: مكانك وبعدك...

واعلم أن هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء المفردة في العطف والصفات، فيما قبح فيها، وحسن، لأن الفاعل المأمور والفاعل المنهي في هذا الباب مضمران في النية"(٦).

فهذا الأسلوب في الإجمال ثم التفصيل كالذي ذكره الدكتور على النجدي كثير في

---

(١) الكتاب ج٢،ص٥،٦

(٢) سيبويه إمام النحاة د. على النجدي ص١٥٢،١٥٣

(٣) الكتاب ج١،ص٢٤١

(٤) الكتاب ج١،ص ٢٤٢

(٥) الكتاب ج١، ص٢٤٨

(٦) الكتاب ج١،ص٢٤٩،٢٥٠

الكتاب، وليس دخيلا عليه، وقد توصل الدكتور على النجدي إلى بعض هذه الفهارس وأشار إليها، ومع ذلك ذهب في هذا الموضوع إلى أنه من الزيادات الدخيلة على متن الكتاب.

## رابعا: عبارة الكتاب

الحديث عن غموض عبارة كتاب سيبويه، وصعوبة فهم بعض قضاياه النحوية من الأمور المجمع عليها عند القدماء والمعاصرين، وفي ذلك يقول المازني: "قرأ على رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة، فلما بلغ آخره. قال لي: أما أنت فجزاك الله خيرا، وأما أنا فما فهمت منه حرفا[1]، "وقد كان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه الكتاب: هل ركبت البحر؟ تعظيما واستصعابا لما فيه"[2]. وقال ابن كثير: "شرح كتاب سيبويه أئمة النحويين بعده، فانغمروا في لجج بحره، واستخرجوا من دره، و لم يبلغوا قعره"[3].

ويقول الدكتور شوقي ضيف: "تلقانا في مواطن مختلفة من الكتاب ظلال من الغموض، والإبهام، وقد يرجع ذلك في الكثير الأكثر إلى أن سيبويه كان يضع قوانين النحو والصرف وضعا مفصلا متشعبا لأول مرة، فطبيعي أن يتصعب عليه التعبير أحيانا، وأن يدخله من حين إلى حين شيء من الإبهام والالتواء"[4] وما قيل عن هذه الصعوبة أكثر من أن يتسع له هذا المقام[5]، ولكن يجدر بنا في هذا المقام أن نبحث عن الأسباب التي أدت إلى صعوبة عبارة الكتاب وغموضها والتي يرى الباحثون أنها تكاد تنحصر في الأمور التالية:

### ١- الإيجاز

لا شك أن عبارة سيبويه اعتمدت في كثير من المواضع على الإيجاز الذي يحوطه الإبهام، والجمود، والغموض، وخاصة إذا لم يكن القارئ للكتاب ملما بقضايا النحو العربي، وقادرا على الإمعان والتركيز في كل لفظ من ألفاظه، هذا ما أشار إليه الدكتور عبد القادر حسين في قوله:

---

(١) مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي ص١٢٦

(٢) نزهة الألباء ، للأنباري ص٧٥

(٣) البداية النهاية، ج١٠، ص١٨٢

(٤) المدارس النحوية ص٦٠٢

(٥) سيبويه إمام النحاة د. على النجدي ص١٥٥-١٥٦و ١٧٣-١٧٤ و الروماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، مازن المبارك ص١٣٣ وطاهرة الشذوذ في النحو العربي. فتحي الدجني ص١٤٥-١٥٥ والمصطلح النحوي د. عوض القوزي ص٨ وأثر النحاة في البحث البلاغي عبد القادر حسين ص٦٨-٦٩ وفهارس كتاب سيبويه، عبد الخالق عضيمة ص٣٩-٤٥ المدارس النحوية أسطورة وواقع - د. إبراهيم السامرائي - دار الفكر - عمان ص٥ ودروس في المذاهب النحوية. عبده الراجحي ص٣٤-٣٥

"سيبويه في كتابه شديد الإيجاز، جامد التعبير، غامض التفكير، لا تكاد تستمر فيه حتى يجهدك إجهادا يحملك على تركة إن لم تتذرع بالصبر في تحمل المشاق، وأنت تسلك دروبه وألحاءه، فكثير من صفحات الكتاب يستغلق معناه حتى يصبح كالطلاسم والأحاجي، ويحار الفهم فيها حتى يصبح عجزا وإشفاقا من الاستمرار في هذا الشيء المضني للعقل والنفس معا، لما فيه من تشتيت للذهن، وتعويق عن الإحاطة والتحصيل"(١).

فمما جاء على هذا النحو من الكتاب قول سيبويه في باب نعم: "وأما قولهم نعم الرجل عبد الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه بعبد الله. عمل نعم في الرجل، ولم يعمل في عبد الله.

وإذا قلت عبدالله نعم الرجل فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه كأنه قال: نعم الرجل فقيل له من هو؟ فقال: عبدالله، وإذا قلت عبدالله، فكأنه قيل له: ما شأنه فقال: نعم الرجل. فنعم تكون مرة عاملة في مضمر يفسره ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة ويحه ومثله، ثم يعملان في الذي فسر المضمر... فهي مرة بمنزلة ربه رجلا، ومرة، بمنزلة ذهب أخوه(٢).

لقد انتهى سيبويه من جميع الأوجه التي يحتملها المخصوص بالمدح دون أن يشير إشارة واضحة إلى وجه منها، فهو لم يعرب نعم، ولا جملتها، ولكنه اكتفى بأن قال: نعم الرجل عبدالله بمنزلة ذهب أخوه عبدالله، وكأنه يريد أن يقول: إعراب هذه كإعراب تلك.

وشرح هذا الباب مطول في كتب النحو(٣)، وهذا الوجه أحد وجوه إعراب نعم، وهو أن يكون ما بعدها فاعل مضاف إلى ضمير يعود على المبتدأ، والضمير لا يعود إلا على متقدم، فعلم أن عبدالله متأخرا بمنزلته متقدما؛ لعود الضمير إليه.

---

(١) أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين ص٦٨-٦٩.

(٢) الكتاب ج٢، ص١٧٦

(٣) المقتضب – للمبرد محمد بن يزيد – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت – لبنان ج٢، ص١٤٤.
المقتصد في شرح الإيضاح – لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق كاظم بحر المرجان – وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد للنشر – بغداد ١٩٨٢م ج١، ص٣٧١.
المفصل في علم العربية – للزمخشري – محمود بن عمر وبذيله شرح أبيات المفصل – لمحمد النعساني دار الجيل = = بيروت لبنان – ط٢ ص٢٧٤.
الأصول في النحو – لأبن السراج – محمد بن سهل – تحقيق عبدالحسين الفتلي – مؤسسة بالرسالة بيروت – ط١ – ١٩٩٨٥م. ج١، ص١١٤.
تقريب المقرب في النحو – لأبي حيان – دراسة وتعليق – محمد جاسم الدليمي – مؤسسة دار الندوة الجديدة للطباعة والنشر ١٩٨٧م ص١٣٧، ١٣٨.
والمقرب – لابن عصفور علي بن مؤمن – تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري – مطبعة العاني بغداد – لجنه إحياء التراث الإسلامي ص٧٠، ٧١.

أما الوجه الثاني والثالث. فقد عبر عنهما بقوله: "كأنه قال: نعم الرجل. فقيل له: من هـــو؟ فقال: عبدالله، ومراده من هذا: أن (نعم الرجل عبدالله) جملتان منفصلتان الأولى فعلية (نعم الرجل) والثانية اسمية حذف أحد ركنيها، والأصل (هو عبدالله) حذف الضمير، وذكر الاسم، والنحويـون يعربون هذه الجملة على حذف المبتدأ، أو الخبر، فمن كان الضمير عنده أعرف من العلـم جعـل المبتدأ محذوفا، ومن كان عنده العلم أعرف من الضمير جعل الخبر محذوفا، وقياسه على الشبيه كثير في الكتاب، ويعبر عنه سيبويه عادة بقوله: قصته كقصته، ومن أمثلة ذلك قوله: "والمضمومة قصتها وقصة الواو قصة المكسورة والياء". وقوله: "ما كان (فعلا)، فقصته قصة غير المعتل"[1].

### ٢- العامل الزمني

تختلف أساليب القول والكتابة من عصر إلى عصر، فكل ما يصيب الحياة الإنسانية من تطـور، أو تخلف، يحيط بعقلية الأفراد في كل زمان[2]، و إذا أخذنا بعين الاعتبار أن عمر الكتاب يزيد على اثني عشر قرنا مرت الأمة خلالها بأطوار متعددة جعلت أساليب ولغة أهل ذاك الزمان غـير لغـة وأساليب هذا الزمن، فمن أراد أن يقرأ الكتاب لا بد له من أن يعود نفسه على قراءة ما ألـف في ذلك العصر؛ لأن الكتاب والرجل لا ينفصلان عن عصرهما، وفي ذلك يقـول الدكتـور علـي النجدي: "الواقع أن مفردات الكتاب لا غموض فيها ولا غرابة، وإنما الغموض في تأليفها وصياغـة العبارة، وفي الإشارة العابرة يشيرها إلى مسائل كانت لعهده متعالمة مشهورة، و لم يكـن بالنـاس يومئذ حاجة إلى تجليتها وتفصيل القول فيها،فوكلهم إلى علمهم بها، وغني عن ذكرها بالإشـارة إليها[3].

### ٣- تطور التأليف النحوي

**لقد** أثر اختلاف مناهج التأليف النحوي بعد عصر سيبويه في عقليـة الدارسـين، بحيـث لا ينظرون إلى الكتاب إلا من خلال ما عهدوه في كتب المتأخرين عنه، فعلى القارئ أن يقبل علـى الكتاب متجردا من أي آثار خارجية قد تؤثر على فهمه للكتاب أو عبارته؛ لأن منهج التأليف يؤثر في عبارة المؤلف وفي ترتيب، وتبويب القضايا النحوية التي يعرض لها، وفي ذلك يقول الدكتور علي

---

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – مكتبة النهضـة العلميـة ط٣ ج٢، ص٤١، والخصائص لابن جني ج١، ص٣٩٥، ٣٩٦.

(١) الكتـاب ج٣، ص ٥٤٢، ٥٤٥، ٥٧٠، ٥٨٣، ٥٨٥، ٥٩٥، ٦٤٧، ج٤، ص١٤٥، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٧٤، ٤٥١، ٤٦١، ٤٦٢.

(٢) سيبويه إمام النحاة د. علي النجدي ص١٥٦

(٣) سيبويه إمام النحاة د. علي النجدي ص١٥٦.

النجدي: "هذا النسق مخالف لنسق الخالفين في كتب النحو فهم في جملة الأمر ينظرون إلى أصول الإعراب أي إلى أثر العوامل لا إلى العوامل نفسها، ويقسمون الأسماء تبعا لذلك إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات و يفردون كل موضوع بباب"(١).

### ٤- الخلل الواقع في ترتيب وتبويب الكتاب

من الراجح أن الكتاب لم يصل إلينا على النحو الذي تركه عليه سيبويه، هذا ما تشير إليه بعض الدراسات التي اعتنت بتبويب الكتاب، وترتيبه، ومن ذلك قول الدكتور علي النجدي: "تبدو بعض الأبواب غريبة مقحمة في مواضعها، و لم استطع أن أجد تأويلا لمقامها حيث تقيم، فقد تكلم مثلا عن القسم، وحروفه بين التصغير ونوني التوكيد. أي في الصرف، مع أنها بالنحو أشبه"(٢).

ونحن في هذا البحث سنحاول أن نبين العوامل التي تساعد على فهم عبارة الكتاب، وتذلل ما فيه من الصعوبة وهي:

### أ- الإحاطة بالمنطلقات الفكرية التي وجهت فكر سيبويه

ينبغي ألا يفصل بين الفكر واللغة، لأن كلا منهما يؤثر في الآخر، فالفكر نظام له مقوماته الثابتة في ذهن الفرد، واللغة نظام له مقوماته الثابتة في ذهن الفرد أيضا، وهذان النظامان متداخلان بحيث لا يمكن الفصل بينهما، فاللغة وسيلة للتعبير عن الأفكار، والأفكار هي جوهر اللغة، ولذلك لا بد من الربط بين الفكر والدرس اللغوي عند النحويين القدماء، فالدرس النحوي عند سيبويه مبنى على فكرة العامل، وهي صلب الدرس النحوي وجوهره، وهذه الفكرة فكرة إسلامية محضة تعتمد على وجود العامل قبل المعمول، أو المؤثر قبل الأثر، وذلك لأن الخالق قبل المخلوق فليس في الكون شيء إلا وهو خاضع لهذه الفكرة. فلماذا لا تكون اللغة خاضعة لها أيضا؟.

إن الربط بين اللغة – ما يجوز فيها وما لا يجوز – والفكر يبدو واضحا في بعض عبارات سيبويه ومن ذلك قوله بعد قوله تعالى: أما ﴿كل في فلك يسبحون﴾(٣) و ﴿رايتهم لي ساجدين﴾(٤) و ﴿يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم﴾(٥)، فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لما ذكرهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثت عنه، كما تحدث عن الأناسي، وكذلك ﴿في فلك يسبحون﴾؛ لأنها جعلت في طاعتها، وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول: مطرنا بنو كذا، ولا ينبغي لأحد أن يعد شيئا

---

(١) سيبويه إمام النحاة د. علي النجدي ص١٧٩.

(٢) سيبويه إمام النحاة د. علي النجدي ص١٧٩.

(٣) الآية ٣٣ من سورة الأنبياء.

(٤) الآية ٢٣ من سورة الأنبياء.

(٥) الآية ١٨ من سورة النمل.

منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين، ويبصر بالأمور"[1] فنحن نجد سيبويه يربط اللغة بالفكر، فيما يجوز وما لا يجوز، لأن خطاب العاقلين غير خطاب غير العاقلين، فغير العاقل لا إرادة له، ولذلك لا يجوز أن ينسب إليه العمل، إلا فيما أشبه العاقلين من الطاعة والعبادة.

**ب - الأصول والفروع**

هذه الفكرة النحوية لها بعد إسلامي يتعلق بباب المواريث، وهي من أهم محاور الدرس النحوي، فالمفرد أصل، والمثنى والمجموع فرعان عليه، والمذكر أصل، والمؤنث فرع عليه والنكرة أصل والمعرفة فرع عليها والمجرد أصل والمزيد فرع عليه. وهذه الفروع ليست خالية من فكرة التأثر والتأثير أو النقصان والزيادة، فالفروع في اللغة تنحط عن الأصول درجة، كما أن الفروع في المواريث تقل أنصبتها عن الأصول.

**ج - اللفظ والمعنى والإعراب**

ربط سيبويه بين اللفظ، والمعنى، والإعراب، فجعل لألفاظ بعينها مواقع مخصوصة من الإعراب، فالأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرا، والأصل في المفعول فيه أن يكون ظرفا، والأصل في الحال أن تكون مشتقة، والأصل في التمييز أن يكون جامدا، فإذا ما حل لفظ محل لفظ آخر له موقع آخر من الإعراب وجب تأويله، أو تخريجه على باب النيابة فمن ذلك تأويله للاسم بالمصدر حيث قال: هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعي بها، وذلك قولك: تربا وجندلا، وما أشبه هذا... واختزل الفعل ها هنا؛ لأنهم جعلوه بدلا من قولك تربت يداك[2].

ومنه كذلك تأويل الوصف بالمصدر، نحو قوله: هذا باب ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات، وذلك قولك هنيئا مريئا[3].

**د - الفصل بين المعالجة النحوية والمعالجة اللغوية**

من المتعارف عليه أن كتاب سيبويه ليس كتابا في النحو وحسب، وإنما هو كتاب العربية الجامع الذي يتناول كل ما يتعلق باللفظ، أو التركيب من الناحية اللغوية، والنحوية، والبلاغية، وغيرها، ومن الجور أن نحمل كتاب سيبويه على أنه كتاب في النحو فقط، فهذا الأمر قد يوقعنا في إشكال تصعب النجاة منه، وقد وقع في هذا الأمر الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة حين حمل بعض عبارات سيبويه على النحو مع أن سيبويه لم يشر إلى ذلك، فخاض تجربة مضنية، كان ينبغي له ألا يخوضها، لأنه لم يخرج بفائدة منها إلا تشتيت الذهن، يقول الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة: في كتاب سيبويه نص يمنع وقوع (كل) المضافة للنكرة مفعولا به. قال سيبويه: أكلت شاة كل شاة

(١) الكتاب ج٢، ص٤٧.

(٢) الكتاب ج١، ص٣١٤ – ٣١٥.

(٣) الكتاب ج١، ص١١٦.

حسن، وأكلت كل شاة ضعيف؛ لأنهم لا يعممون هكذا فيما زعم الخليل[1]، رجعت إلى شرح السيرافي لكتاب سيبويه فوجدته لم يعلق شيئا على كلام سيبويه.

وهذا الذي منعه سيبويه، قد جاء كثيرا في القرآن، جاءت (كل) مضافة للنكرة مفعولا به في ست وثلاثين موضعا... وجاءت (كل) المضافة للنكرة فاعلا، ونائب فاعل، واسما لكان وخبرا لأن، ومفعولا مطلقا، وظرفا، ومضافا إليه وغير ذلك..

ثم يختتم الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة اعتراضه على سيبويه — في أدب جم وحذر شديد — بقوله: "ليس من غرضي أن أوجه نقدا لسيبويه، وإنما هي مسائل تعذر علي فهمها، فذكرتها لعل غيري يستطيع لها حلا وتوفيقا، ويدفع ما بينهما من تعارض"[2].

فهذا الموضع الذي أشار إليه الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة على أنه موضوع نحوي، وأن له نظائر في القرآن الكريم، وفي لغة العرب، ليس كذلك، وإنما هو أمر يتعلق بالمعنى، وربما هو جائز عقلا و ما هو ممتنع عقلا، فقول العرب، أكلت شاة كل شاة جائز عقلا، وغير ممتنع، فمن الممكن أن يأكل الرجل الشاة كلها، ولفظ (شاة) الوارد في هذه العبارة محمول على الإفراد لأنه اسم جنس، واسم الجنس يدل على المفرد كما يدل على الجمع، فوقوع لفظ (شاة) النكرة في هذا الموضع بمنزلة المعرفة؛ لأن قوله أكلت شاة فسر أنه يريد شاة واحدة، وهذا ما أشار إليه ابن عقيل في قوله: التوكيد المعنوي هو ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول والمستعمل لذلك كل و كلا وكلتا وجميع ...، ولا بد من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكد[3].

أما العبارة الثانية التي جاء فيها قوله أكلت كل شاة، فهذا ممتنع عقلا، فلا يعقل أن يأكل إنسان كل ما على الأرض من شياه، ففي العبارة الأولى كان لفظ (كل) توكيدا للمفعول، وفي الثانية كان مفعولا، وهو جائز في اللفظ غير ممتنع، ولكنه محال الحدوث، وهذا ما نص عليه سيبويه في المقدمة بقوله:"وأما المستقيم الكذب. فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه"[4].

ويشير الدكتور عبد القادر حسين إلى موضع آخر في باب العامل إلى أنه مشكل، ومبهم جاء ذلك في قوله: على القارئ أن يقرأ عبارة سيبويه مرات إذا أراد أن يفهم عنه ما يقول، وربما لا يفهم شيئا كقوله: (في باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول) يقول: "و أعلم ان المفعول الذي

---

(١) الكتاب ج٢، ص١١٦.

(٢) فهارس كتاب سيبويه للشيخ عبدالخالق عضيمة ص١٩ — ٢٠.

(٣) شرح ابن عقيل ج٣، ص٢٠٧ , ٢٠٨.

(٤) الكتاب ج١، ص٢٦.

لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إلى كل شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب زيد الضرب الشديد"[1]... "[2].

وهذا الموضع من أكثر المواضع وضوحا في الكتاب، فسيبويه يشير إلى تعدى الفعل المبني للمفعول إلى ما يتعدى إليه الفعل اللازم المبني للفاعل، فكما تعدى الأخير إلى المنصوب على نزع الخافض والمصدر والظرف واسمي الزمان والمكان تعدى الفعل المبني للمفعول إليها، والعبارة التي ذكرها الباحث مبتورة عن بقيتها. وهذا نصها: "واعلم أن المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إلى كل شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب زيد الضرب الشديد وضرب عبدالله اليومين اللذين تعلم لا تجعله ظرفا ولكن كما تقول: يا مضروب الليلة الضرب الشديد واقعد عبدالله المقعد الكريم.

فجميع ما تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إليه فعل المفعول الذي لا يتعداه فعله"[3] وقد قدم سيبويه بباب ذكر فيه كل ما يتعدى إليه الفعل المبنى للفاعل[4] قبل حديثه عن تعدى الفعل المبنى للمفعول إلى معمولاته، والتباس عبارة سيبويه أو غموضها على بعض الباحثين ووضوحها لدى غيرهم يملأ كتب الباحثين ومن الصعب الإحاطة به في هذا المقام[5].

### هـ- مراعاة عبارته عند التقرير أو التقعيد

حرص سيبويه على استعمال لفظ (اعلم) دون غيره إذا أراد أن يقرر أو يقعد لظاهرة ما، فحيثما وجد هذا اللفظ جاءت بعده قاعدة، ومن أمثلة ذلك قوله: "اعلم أنك إ ذا ثنيت الواحد لحقته زائدتان، الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون يكون في الرفع ألفا...، ويكون في إ لجر ياء مفتوحا ما قبلها ... ويكون في النصب كذلك"[6].

وقوله: "اعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون"[7].

وقوله: "اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا"[1].

---

(١) الكتاب ج١، ص٤٢.

(٢) أثر النحاة في البحث البلاغي د عبد القادر حسين ص٦٨.

(٣) الكتاب ج١، ص٤٢.

(٤) الكتاب ج١، ص ٣٤ – ٣٧.

(٥) سيبويه إمام النحاة د. علي النجدي ١٧٣ – ١٧٤ ودروس في المذاهب النحوية د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية – بيروت، ص ٣٤ – ٣٥ والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري – عوض أحمد القوزي – الناشر عمادة شئون المكتبات – الرياض – المملكة العربية السعودية ص١٢٩.

(٦) الكتاب ج١، ص١٧.

(٧) الكتاب ج١، ص١٩.

وقوله: "اعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام، ووافقه في البناء أجـــرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون"(٢).

وقوله: اعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنا لأن النكرة أول ثم يدخـــل عليها ما تعرف به"(٣).

وقوله: "اعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع لأن الواحد الأول"(٤).

وقوله: "اعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنا، وإنمـــا يخرج التأنيث من التذكير"(٥).

وقوله: "اعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم؛ لئلا يكون الجزم بمنزلـــة الرفع"(٦).

وقوله: "اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخـــل النـــاصب والرافـــع ســـوى الابتداء"(٧).

**و ـ مراعاة أسلوب سيبويه في التمثيل**

من الملاحظ أن أمثلة سيبويه لم تكن عفوية أو تكرارية؛ فالتمثيل عنده مرتبط بالتقعيد فقـــد يختزل القاعدة في المثال، ويكتفي به دون أي إشارة إلى مراده من المثال نجد ذلك في قوله: "فـــالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل".

فالاسم رجل وفرس وحائط...

وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقـــع، وما هو كائن لم ينقطع.

فأما بناء ما مضى "فذهب، وسمع، ومكث، و حمد.

وأما بناء ما لم يقع؛ فإنه قولك: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا يقتل ويذهب، ويضـــرب، و يقتل ويضرب.

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٠.

(٢) الكتاب ج١، ص٢١.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٢.

(٤) الكتاب ج١، ص٢٢.

(٥) الكتاب ج١، ص٢٢.

(٦) الكتاب ج١، ص٢٣.

(٧) الكتاب ج١، ص٢٣-٢٤.

و أما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها"[1].

فشواهد الاسم من الألفاظ جاءت على ضربين الأول مرتجل، ومثاله. فرس، والثاني منقول، ومثاله حائط، وشواهد الفعل من الألفاظ جاءت على أبنية الماضي، فجاء منها بمفتوح العين (ذهب) ومكسورها (سمع)، ومضمومها (مكث) وكما جاء بالفعل المبني للفاعل جاء كذلك بالفعل المبني للمفعول (حمد)، وكذلك (فعل) مع الفعل المضارع.

أما فعل الأمر، فقد جاء منه بثلاث صيغ، فذكر مفتوح العين (اذهب)، ومضمومها (أقتل)، ومكسورها (اضرب).

واختار من الحروف حرفا غير عامل ولا مختص، واختار الثاني مختصا وغير عامل، واختار الأخير عاملا ومختصا، فنجده قد اكتفى بالتمثيل دون أن يشير إلى غرضه اكتفاء بعلم القارئ. فأمثلة سيبويه ليست أمثلة عفوية، وإنما هي اختصار لما يمكن أن يشرح في مساحات طويلة.

## خامسا: تبويب الكتاب

تختلف عبارة سيبويه في تبويب مسائل الكتاب طولا وقصرا، فقد يعبر عن الباب بلفظ واحد كما فعل في باب الفاعل[2]، والابتداء[3]، والاستثناء[4]، والنداء[5]، والندبة[6]، والترخيم[7] وغيرها من العناوين الموجزة، وقد لا يسمى الباب، ويلجأ إلى وصف المسألة التي يريد معالجتها نحو قوله: هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، و لم يتعده فعله إلى مفعول[8] يريد بذلك الفعل المبني لفاعله والفعل المبني لمفعوله.

ومن ذلك قوله: هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب، وهو حال وقع فيه الفعل، وليس بمفعول[9] يريد بذلك باب الحال. ومنه أيضا. قوله: هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد[1] يريد بذلك باب (كان). ⇐

---

(١) الكتاب ج١، ص١٢

(٢) الكتاب ج١، ص٣٣

(٣) الكتاب ج٢، ص١٢٦

(٤) الكتاب ج٢، ص٣٠٩

(٥) الكتاب ج٢، ص١٢٨.

(٦) الكتاب ج٢، ص٢٢٠.

(٧) الكتاب ج٢، ص٢٩٣.

(٨) الكتاب ج١، ص٣٣.

(٩) الكتاب ج١، ص٤٤.

وهذه الصفة هي الغالبة على الكتاب، ويشوبها كثير من الغموض، ولا يستطيع القارئ أن يتعرف على مراد سيبويه منها إلا بعد قراءة الشاهد النحوي للباب، وهذا الضرب من التبويب راجع إلى اعتماد سيبويه على نظرية العامل، ولذلك عنون لأبوابه بألفاظ تدل على العامل ونوعه، والمعمول وصفته، وهذا ما لاحظناه في تبويبه لباب كان حيث استوفى من خلال العنوان نوع الفعل، ومشابهته للفعل التام في العمل، وتشبيه المرفوع بالفاعل، والمنصوب بالمفعول،إذن فالعنوان ليس طويلا، ولكنه مخالف لما عهدناه من العناوين في المصنفات النحوية المتأخرة التي اعتمدت في التبويب على الموضوع. ثم تعرض أصحابها للعامل والمعمول من خلال الباب.

وقد لا حظ كثير من الباحثين هذه المفارقة بين الأبواب النحوية عند سيبويه، والأبواب النحوية عند غيره من المتأخرين[٢]، فظنوه عاجزا عن الإتيان بمثلها، وهم غالبا ما يستشهدون على ذلك ببابي التنازع والاشتغال حيث عبر سيبويه عن باب التنازع بقوله: هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك[٣]. وأما باب الاشتغال فلم يعبر عنه سيبويه بتعبير واحد، لأن أساليبه متنوعة، ولكل أسلوب منها خصائصه؛ لذلك أفرد لكل أسلوب من هذه الأساليب بابا خاصا به، و لم يغفل في كل باب من هذه الأبواب علاقة العامل بالمعمول، وقد جاءت هذه الأبواب على النحو التالي:

– هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم، أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم، فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيدا..

وإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته.

– وهذا باب ما يجري مما يكون ظرفا هذا المجري وذلك قولك: يوم الجمعة ألقاك فيه...[٤] والنصب في: يوم الجمعة صمته ويوم الجمعة سرته ...[٥].

– وهذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيا على الفعل، وذلك قولك: رأيت زيدا وعمرا كلمته[٦].

---

(١) الكتاب ج١، ص٤٥.

(٢) المصطلح النحوي د. عوض القوزي ص١٢٨ والرماني النحوي د. مازن المبارك ص١١٨ وفي التطور اللغوي – عبد الصابور شاهين – مؤسسة الرسالة – بيروت ط٢ – ١٩٨٥م ص١٥٧, ١٥٨ وآثر النحاة على البحث البلاغي عبدالقادر حسين ص٦٨.

(٣) الكتاب ج١،.ص٧٣.

(٤) الكتاب ج١، ص٨٤.

(٥) الكتاب ج١، ص٨٥.

(٦) الكتاب ج١، ص٨٨.

– هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة، ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل وذلك قولك: عمرو لقيته، وزيد كلمته، إن حملت الكلام على الأول، وإن حملته على الآخر. قلت: عمرو لقيته وزيد كلمته[1].

– هذا باب ما يختار فيه النصب، وليس قبله منصوب بني على الفعل، وهو باب الاستفهام، وذلك أن من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره مظهرا أو مضمرا [2]. ثم جزأ هذا الباب إلى الأبواب التالية:

– هذا باب ما ينتصب في الألف تقول أ عبد الله ضربته.[3]

– هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين، والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل وذلك قولك: أ زيدا أنت ضاربه.[4]

– هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا؛ لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك. وذلك قولك: زيد كم مرة رأيته، وعبد الله هل لقيته.[5]

– هذا باب الأمر والنهي، والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبني عليه الفعل، ويبني على الفعل ... وذلك قولك: زيدا اضربه وعمرا أمرر به.[6]

– وقد يكون في الأمر والنهي، أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبد الله اضربه.[7]

– هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام، وحروف الأمر والنهي، وهي حروف النفي ... وذلك قولك: ما زيدا ضربته، ولا زيدا قتلته[8].

فدراسة سيبويه للغة لم تكن دراسة أبواب نحوية، كما فعل المتأخرون، وإنما هي دراسة لأساليب العربية وتراكيبها، ومصطلحاتهم في التبويب ليست بديلا عن مصطلحاته في التبويب، فباب الاشتغال عند المتأخرين باب واحد، في حين نجده عند سيبويه في أحد عشر بابا، ولو أردنا وضعه لباب من هذه الأبواب لما صح إلا أن نضعه عنوانا عاما لها جميعا مع بقاء جميع عنوانات الأبواب؛ لأن كل باب منها يمثل أسلوبا من أساليب العربية، ولاشك أن دمجها في باب واحد فيه

(١) الكتاب ج١، ص٩١.
(٢) الكتاب ج١، ص٩٨.
(٣) الكتاب ج١، ص١٠١.
(٤) الكتاب ج١، ص١٠٨.
(٥) الكتاب ج١، ص١٢٧.
(٦) الكتاب ج١، ص١٣٨.
(٧) الكتاب ج١، ص١٣٩.
(٨) الكتاب ج١، ص١٤٥.

كثير من الخلط للحقائق اللغوية المتمايزة، وهذا التمايز الدقيق يندر وجوده في غير الكتاب، كما يصعب فهمه عند غير سيبويه؛ إلا أن اشتغالنا بكتب المتأخرين، وإغفالنا لما في الكتاب حمل بعض الباحثين على التشكيك في قدرة سيبويه على حسن التبويب، والظن فيه بعدم القدرة على تجميع جزئيات الظاهرة الواحدة في باب واحد. وهذا ما أشار إليه الدكتور علي النجدي في قوله: "سيبويه يجزئ الموضوعات المتشعبة، ويفرد كل جزء بباب، فتكلم عن الاستثناء في سبعة عشر بابا، وأن وإن في ثلاثة عشر، والترخيم في اثني عشر. وهو تشقيق مبالغ فيه يدل على إهدار الروابط الجامعة، و رعاية الفوارق اليسيرة، ولا نعرف لذلك فائدة، ولا نحسب أن بنا إليه حاجة إلا تشتيت الذهن، وتعويق الإحاطة والتحصيل"[1].

وهذا القول غير دقيق؛ لأن هذه الأساليب مرتبطة بنصوص القرآن الكريم،وقد وجدت أثناء دراستي لبعض أساليب القرآن الكريم ألا مفر من العودة في هذه الجزئيات الدقيقة إلى كتاب سيبويه دون غيره؛ لأنها عنده متمايزة ومفصلة بحيث يتمكن القارئ من التعرف على خصائصها الأسلوبية والتعبيرية.

فعنوانات سيبويه، أو منهجيته في التبويب يعود إلى مسائل لا بد من مراعاتها في في اللغة، ولا بد من مراعاتها عند دراسة الكتاب، فسيبويه يدرس الأساليب التعبيرية، ويفرد كل أسلوب بباب ليمايز بين كل أسلوب، وأسلوب مع مراعاة العلاقات النحوية في كل أسلوب من خلال نظرية العامل، وعلاقة العوامل بالمعمولات مع استيفاء جميع المظاهر المتعلقة بالعامل في المسألة الواحدة.

## سادسا: ترتيب الكتاب

**أشار** كثير من الدارسين والباحثين إلى الاضطراب الحاصل في ترتيب الكتاب، والخلط بين قضاياه النحوية يقول في ذلك الدكتور علي النجدي: "إن الكتاب ليس له مقدمة ولا خاتمة أوله: هذا باب علم ما الكلم من العربية"[2] وآخره "علماء بنو فلان"[3]...[4] وقال في موضع آخر:

---

(١) سيبويه إمام النحاة د. علي النجدي ١٧٩.

(٢) الكتاب ج١، ص١٢.

(٣) الكتاب ج٤، ص٤٨٥.

(٤) سيبويه إمام النحاة د. علي النجدي ص١٢٤، دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه – تأليف الدكتور عبد الكريم جواد الزبيري دار البيان العربي ط ١ – ١٩٨٣م ص٧، وتطور الدرس النحوي د. حسن عون مطبعة الجبلاوي – شارع الزراعة البولاقية – القاهرة ١٩٧٠م، ص٣٠.

سيبويه يجزئ الموضوعات ويفرد كل جزء بباب،فتكلم عن الاستثناء في سبعة عشر بابـــا، وإن وأن في ثلاثة عشر، والترخيم في اثني عشر.

وهذا تشقيق مبالغ فيه يدل على إهدار الروابط الجامعة، ورعاية الفـــوارق اليسـيرة، ولا نعرف لذلك فائدة، ولا نحسب أن بنا إليه حاجـــة، إلا تشـتيت الذهـــن، وتعويـــق الإحاطـــة والتحصيل[1]. ويقول الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة: "لم يحرص سيبويه على أن يكون حديثه عـــن المسألة الواحدة في موضع واحد من كتابه، وإنما كان ينثر الحديث نثرا ويفرقه تفريقا[2].

ويقول الدكتور عوض القوزي: في ذلك فأما الترتيب فإنا نجد سيبويه يمزج أبواب النحو في صورة عجيبة، فهو ينتقل من الباب إلى غيره قبل أن يستوفي أحكامه، فمثلا تجد الكلام على الفاعل قد ابتدأ من الصفحات الأولى في الكتاب[3]، ونثر الحديث عنه في صفحات الكتاب في قفزات غـير منتظمة وبحسب تداعي المعاني الذي أثر على منهجه، فهو يحدثك عن أحوال الفعل مع فاعلـــه في التذكير والتأنيث[4]، ولكنه لا يستكمل الحديث عن تأنيث الفعل للفاعل إلا في الجـــزء الثـــاني[5]، فضلا عما أسبغه على الفاعل من أبواب ليس لها به علاقة مباشرة، والحديث فيها، أو في جلـــها لا يختص بالفاعل، فهناك مثلا:

- **"باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول"[6].**
- **و "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر"[7].**
- **و باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين..."[8].**
- **وباب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول"[9].**
- **وباب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول"[10]..."[11].**

---

(١) المصدر نفسه ص١٧٩.

(٢) فهارس كتاب سيبويه للشيخ عبدالخالق عضيمة ص١١.

(٣) الكتاب ج١، ص٦.

(٤) الكتاب ج١، ص٢٣٨ – ٢٤٠.

(٥) الكتاب ج٢، ص٢٢.

(٦) الكتاب ج١، ص١٦.

(٧) الكتاب ج١، ص١٨.

(٨) الكتاب ج١، ص١٩.

(٩) الكتاب ج١، ص١٤.

(١٠) الكتاب ج١، ص١٣ – ١٤.

(١١) المصطلح النحوي د عوض القوزي ص١٢٤ – ١٢٥.

"وما أشار إليه الباحثون يلمسه القارئ بوضوح في الكتاب، فقد تناول سيبويه باب إن بعد الحديث عن المبتدأ والخبر في الجزء الثاني[1]، ثم تناول بقية هذا المبحث في الجزء الثالث[2] دون أدنى مناسبة تربط بين هذا المبحث (إن)، وما قبله من الجزء الثالث، وكذلك نجد بعض الأبواب النحوية كباب القسم، والتعجب مقحمة في القسم الخاص بالصرف دون أدنى مناسبة.

وقد حاول الباحثون أن يقدموا تفسيرا لهذا الخلط والاضطراب الحاصل في الكتاب، فرد الدكتور علي النجدي سبب الخلط، والاضطراب في الكتاب إلى أمرين:

**الأول منها: الصفة التي ترك عليها سيبويه كتابه.** حيث قال: "ألق بالك إلى تقدير حجم الكتاب بالورقات لا بالمجلدات، فإنها تلقى في الروع أن سيبويه تركه جذاذات منفصلة؛ لأنه يبعد أن يجتمع مثل هذا السفر الضخم في مجلد واحد، وفي مثل عصره خاصة، وإذا كان في مجلدات فالمعتاد أن يقدر حجمه بعددها لا بعدد أوراقه، فذلك أيسر، وهو على يسره كاف في تصوير ضخامته"[3]، وهذا الافتراض فيه بعض المبالغة؛ لأنه لو صح أن سيبويه ترك كتابه على هيئة جذاذات، لوجدنا هذا الاضطراب في كل باب من الأبواب النحوية مهما صغر حجمه، وهذا مالا نلمسه في الكتاب، فالكتاب مقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية، وهي النحو، والصرف، والصوتيات[4]، ونحن لا نجد شيئا من أبواب الصرف، أو الصوتيات في باب النحو إلا مادعت إليه الضرورة، في حين نجد بعض الأبواب النحوية مقحمة في باب التصريف، مما يؤكد أن الخلط الموجود في الكتاب هو خلط بين أبوابه، وليس في أبوابه، ولذلك نرجح أن سيبويه قد ترك كتابه على هيئة أبحاث، وليس على هيئة جذاذات، ثم اختلطت هذه الأبحاث فتقدم بعضها وتأخر بعضها الآخر.

**والثاني: عدم تمكن سيبويه من مراجعة الكتاب، وترتيب أبوابه.** هذا ما جاء في قول الدكتور علي النجدي: "يخيل إلي أن سيبويه كان على نية العود إلى الكتاب؛ لأن لديه منه بقية، ولا يزال في نفسه منه شيء، ولذلك أرجأ تسميته. لم يشأ أن يضعها له حتى يفرغ منه، ويبلغ به غاية ما يريد، ويؤكد ذلك أنه لم يقرأه على أحد و لم يقرأه عليه أحد"[5].

---

(١) الكتاب ج٢، ص١٣١.

(٢) الكتاب ج٣، ص١١٩.

(٣) سيبويه إمام النحاة د علي النجدي ص١٢٤.

(٤) الرماني النحوي د. مازن المبارك ص١١١ – ١١٣، وفي التطور اللغوي د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠، والمدارس النحوية د. شوقي ضيف ص٦٠ – ٦١، وسيبويه إمام النحاة د. علي النجدي ص١٨٠.

(٥) سيبويه إمام النحاة د. علي النجدي ص١٢٣.

وهذا الأمر محتمل للصواب؛ لأن هذا الخلط بين القضايا النحوية لا يرضى أحدا فما بالك بسيبويه أعلم الناس باللغة، والنحو.

ومهما كان الأمر، فإننا نرى أن البحث في هذا الباب ينبغي أن ينصب على معرفة المنهج الذي اعتمد عليه سيبويه في ترتيب الكتاب حتى يتسنى لنا إعادة بعض الأبواب التي وضعت في غير موضعها إلى موضعها بناء على ما يقتضيه هذا المنهج، وذلك إذا تأكد لنا بشكل قطعي أن هذه الأبواب في غير مواضعها التي كان ينبغي أن توضع فيها، وقد حاول الباحثون كشف هذا المنهج ومن هؤلاء الدكتور عبدالصبور شاهين الذي ذهب إلى أن منهج سيبويه لا يحكمه اعتبار واحد، وإنما تحكمه عدة اعتبارات. جاء ذلك في قوله: " وهكذا وجدنا أن المنهج عند سيبويه لا يحكمه اعتبار واحد، أو اعتباران، وإنما هو يخضع لجملة اعتبارات تتداخل في هيئة دائرة متحدة المركز، ولكن تختلف أقطارها، ويمكن تلخيص هذه الدوائر على النحو التالي:

**أولا: دائرة العامل النحوي ومعمولاته.**

**ثانيا: دائرة الإعراب والبناء.**

**ثالثا: دائرة وحدة الوجه الإعرابي أو تعدده.**

**رابعا: دائرة الإثبات وغيره.**

**خامسا: دائرة كون العامل فعلا، أو غير فعل.**

**سادسا: دائرة كون العامل مذكورا أو محذوفا، وهاتان الأخيرتان متصلتان بالدائرة الأولى.**

**سابعا: دائرة كون العنصر اسما أو فعلا.**

**ثامنا: دائرة كون الاسم مظهرا أو مضمرا.**

**تاسعا: دائرة كون الاسم متمكنا أو غير متمكن.**

وكل هذه الدوائر مركزها واحدا هو موضوع الدراسة، أعني (النحو) الذي شرع سيبويه في تقعيد مسائله لأول مرة في تاريخ الثقافة العربية[1].

إن هذه المحاور والدوائر التي أفترض الدكتور عبدالصبور شاهين أن يكون الكتاب مبنيا عليها لا يمكن أن يخلو منها مصنف نحوي، وبذلك لا يمكن الاعتماد عليها في استنباط المنهج الذي اتبعه سيبويه في تصنيف الكتاب.

وعلى الرغم من كل ما قيل حول منهج سيبويه وغموضه فإن الكتاب لا يخلو من منهج،

(١) في التطور اللغوي د. عبدالصبور شاهين ص١٥٥.

ولكن هذا المنهج لا يتفق مع المناهج التي اعتمد عليها المصنفون في النحو بعد سيبويه، فلا يعقل أن يحيط سيبويه بكل مسائل النحو، والصرف، والصوتيات واللغة، ثم يعجز عن تصنيفها وترتيبها، فكثير من أبواب الكتاب لا تخلو من ترابط، مما يؤكد أن سيبويه كان يصنف كتابه وفقا لمنهج محدد، ومما يزيد الأمر تأكيدا تلك الفهارس التي وضعها سيبويه، وسار على هديها في ترتيب أبوابه، ولكن الخلط الحاصل في تقديم بعض الأبواب عن الأماكن التي تستحقها، أو تأخير أبواب أخرى عن الأماكن التي كانت تستحقها أوحى إلى بعض الباحثين والدارسين بأن الكتاب مفتقر إلى منهج، وأن أبوابه مفككة، و لا يربط بينها رابط، وغالب الظن أن هذا التشتيت الحاصل في ترتيب بعض أبواب الكتاب لم يكن من صنع سيبويه، وإنما حدث ذلك خلال الفترة الزمنية الطويلة التي تناقل فيها النحويون كتاب سيبويه، فمن المؤكد أن هذا الخلط قد حصل نتيجة اختلاط مباحث الكتاب، فمثل هذا المؤلف الضخم لا يعقل أنه كان مثبتا في جزء أو جزأين، بل غالب الظن أنه كان في عدد غير قليل من الأجزاء وأن هذه الأجزاء قد اختلطت أثناء هذه الفترة الزمنية الطويلة، ومع ذلك فإن سيبويه قد أثبت عددا من الفهارس التي يمكن الاستفادة منها في رد ما تشتت من أبواب الكتاب إلى مواطنها الأصلية، وقد توصل الدكتور على النجدي إلى بعض هذه الفهارس، وهي:

**١ – فهرس العوامل.**

**٢ – فهرس الضمائر.**

**٣ – فهرس النواصب.**

**٤ – فهرس العواملَ المظهرة والمضمرة[1].**

هذه هي الفهارس التي توصل إليها الدكتور علي النجدي، وهي من الفهارس التي استعنا بها في إعادة ترتيب وتبويب مباحث الكتاب، بالإضافة إلى بعض الفهارس الأخرى التي وقفنا عليها في متن الكتاب.

وعلى الرغم من أن الدكتور علي النجدي قد تكشفت له هذه الفهارس إلا أنه لم يحاول البحث في إعادة ترتيب الكتاب وفقا لهذه الفهارس، بل اكتفى بذكر ما توصل إليه من الفهارس والتعليق عليها على اعتبار أن مباحث الكتاب وأبوابه جاءت مرتبة بحسب ما تقتضيه هذه الفهارس، والأمر ليس كذلك، فقد اختلطت بعض الأبواب ببعضها، وأقحمت بعض الأبواب في غير محلها، وقد تبين هذا الأمر للدكتور علي النجدي. حيث قال: "على أنه تبقى أبواب تبدو في مواضعها غريبة مقحمة، لم أستطع أن أجد تأويلا لمقامها حيث تقيم، فقد تكلم مثلا عن القسم

(١) سيبويه إمام النحاة د. علي النجدي ص١٧١ – ١٨٠.

وحروفه بين التصغير ونوني التوكيد، أي في الصرف، مع أنها بالنحو أشبه، كما لا يخفى، وتكلم في باب مستقل عن تركيب واحد من تراكيب الحال في أثناء الكلام عن النعت وتفصيل أبوابه، ولم أجد في التركيب ولا في كلام سيبويه عنه إشارة بادية تدل على أنه بينه وبين جيرته شيئا من صلة، أو وجها من مشابهة[1].

فكثير من أبواب الكتاب لا يربطها رابط بما قبلها، أو بما بعدها، ولعلنا نجد في هذه الفهارس معينا على إعادة هذه الأبواب إلى محالها.

ونلاحظ أن هذه الفهارس لم تأت على نمط واحد، فبعضها جاء في أول المبحث[2]. وبعضها جاء في حشو الباب[3]، وبعضها جاء واضحا جليا بحيث يتبين للقارئ أن هذا الفهرس ليس بابا نحويا، وبعضها جاء على هيئة أبواب نحوية كباب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعد فعله إلى مفعول آخر[4].

فهذا الباب يبدو في ظاهره بابا نحويا، وهو في الحقيقة فهرس تمهيدي لتقسيم مباحث الجملة الفعلية إلى محورين.

المحور الأول تناول فيه الفعل المبني للفاعل، والمحور الثاني تناول فيه الفعل المبنى للمفعول، وجاءت مباحث الكتاب مقسمة على هذا النحو، ونحو ذلك الباب الذي عنون له بباب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول[5].

فقد تناول في هذا الباب تعدي الفعل إلى اسم الذات والمصدر، والظرف والمشتقات، وهذه المحاور الأربعة هي الأساس الذي بنى عليه سيبويه تقسيمه لمباحث المعمولات، حيث جعل المبحث الأول في تعدي الفعل ومشتقاته إلى أسماء الذوات، وجعل الثاني في المصدر، والثالث في الظروف والرابع في المشتقات، ومع ذلك، فإن هذا الباب يبدو بابا نحويا وليس فهرسا، ولكننا حين نستعرض مباحث الكتاب نجدها جميعا مرتبطة به ومنبثقة عنه.

وسنعتمد في إعادة ترتيب الكتاب على النحو الذي وضعه عليه سيبويه على العامل النحوي الذي يشكل أساس ترتيب الكتاب، وسنستعين أيضا بالفهارس التي أودعها سيبويه في كتابه، فالعامل النحوي هو الأساس الذي اعتمد عليه سيبويه في ترتيب الكتاب حيث ربط العلامة

---

(١) سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي، ص١٧٩، وتطور الدرس النحوي، د. حسن عون، مطبعة الجبلاوي ١٩٧٠.

(٢) الكتاب ج١، ص٣٣.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٩٦ – ٢٩٧.

(٤) الكتاب ج١، ص٣٣.

(٥) الكتاب ج١، ص٣٤.

الإعرابية بالعامل في أول كتابه بما يؤكد أن الحركة ليست الأساس الذي اعتمد عليه في ترتيب الكتاب، فالكتاب لا تتمايز أبوابه باختلاف الحركة، ولا أثر لها في ترتيب الكتاب، أما ربطه الحركة بالعامل فقد جاء في قوله: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل — وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه — وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب[1].

وكذلك لم يعتمد سيبويه في ترتيبه للكتاب على نوع اللفظ كما فعل غيره من المصنفين، فالأبواب النحوية عنده خليط من الأسماء والأفعال، والحروف، ولا تتمايز أبوابه باختلاف الألفاظ، فالكتاب مبنى على العلاقات القائمة بين الألفاظ، وليس على الألفاظ.

ويمكننا أن نحدد الأطر العامة التي اعتمد عليها سيبويه في المحاور التالية:

**١ – مقدمة الكتاب.**

**٢ – الجملة الفعلية.**

**٣ – الإضافة.**

**٤ – الصفات.**

**٥ – الضمائر.**

**٦ – الفعل المضارع.**

وسيتناول الباحث هذه المحاور بالتفصيل إن شاء الله.

## ١: مقدمة الكتاب

تنحصر مقدمة الكتاب في الأبواب السبعة الأولى منه، وهي:

**باب علم ما الكلم من العربية[2]**

**باب مجاري أواخر الكلم من العربية[3]**

**باب المسند والمسند إليه[4]**

**باب اللفظ للمعاني[1]**

---

(١) الكتاب ج١، ص١٣.

(٢) الكتاب ج١، ص١٢.

(٣) الكتاب ج١، ص١٣-٢٣.

(٤) الكتاب ج١، ص٢٣-٢٤.

**باب ما يكون في اللفظ من الأعراض**[٢]

**باب الاستقامة من الكلام والإحالة**[٣]

**باب ما يحتمل الشعر (الضرورة)**[٤]

وهذه المقدمة لا تتفق مع ما هو مألوف في المقدمات النحوية عند المتأخرين، ولا تشترك معها إلا في البابين الأول والثاني، أما بقية الأبواب فقد جعلها المتأخرون ضمن الأبواب النحوية، أو خلالها، و لم يجعلوها في مقدماتهم. وكان من الأولى أن تجعل ضمن المقدمة النحوية لما لها من ارتباط بفكرة الإعراب والعامل، فالإسناد واللفظ والمعنى وما يكون في اللفظ من الأعراض من أهم الأمور التي يجب أن يحيط بها النحوي؛ لأنها من الأصول التي يجب أن يراعيها.

أما الباب السادس والسابع فلم يعودا ضمن مباحث النحو، فقد أصبح الباب السادس من ضمن مباحث البلاغة، أما الباب السابع فقد أصبح من ضمن مباحث الضرورة الشعرية، وصار لكل باب من هذين البابين علم قائم بذاته، وهذا لا يعني أن سيبويه قد خلط بين العلوم، لأن علوم العربية لم تكن متمايزة في عصره، بل كان علم العربية علما جامعا لكل ما يتعلق باللغة والنحو والبلاغة وغيرها.

## ٢: الجملة الفعلية

مبحث الجملة الفعلية من أكثر المباحث تنظيما وترتيبا في كتاب سيبويه، ومع ذلك فإنه لم يسلم من الخلط والتشتيت في بعض الأحيان، وسنبدأ بعرض المنهج الذي اتبعه سيبويه في ترتيب مباحث الجملة الفعلية قبل الحديث عما اختلط أو تشتت من أبواب هذا المبحث، فهذا المبحث يقوم على محورين أساسيين وهما العامل والمعمول، وقد أثبت سيبويه منهجه في ترتيب العوامل والمعمولات في البابين الأول والثالث من مباحث الجملة الفعلية، وهذان البابان عبارة عن فهرسين عامين لمنهجه في ترتيب مباحث الجملة الفعلية، تناول في الباب الأول أنواع العامل ورتبها وفقا لقوة العامل. جاء ذلك في الباب الذي عنون له بـ (باب الفاعل)[٥] وقد جاء مرتبا على النحو التالي:

– **باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولا**

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٤.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٤-٢٥.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٥-٢٦.

(٤) الكتاب ج١، ص٢٦-٣٢.

(٥) الكتاب ج١، ص٣٣.

**يتعدى فعله إلى مفعول آخر.**

**– وما يعمل من أسماء الفاعلين، والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول.**

**– وما يعمل من المصادر ذلك العمل.**

**– وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين، والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدى إلى مفعول مجراها.**

**– وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته.**

**– وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك، ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى، ولما لم يمضي، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما يجرى مجراه وليس بفعل**[1].

فهذا الباب ليس بابا نحويا، وإنما هو فهرس عام لمنهجه في ترتيب العوامل حسب قوتها، فقد بدأ بالعامل الفعلي، ثم بإعمال أسماء الفاعلين والمفعولين، ثم بإعمال المصادر، ثم بإعمال الصفة المشبهة واسم التفضيل، ثم ختم فهرسه بإعمال أسماء الأفعال.

هذا هو الفهرس العام الذي بدأ به سيبويه في أول باب من أبواب مباحث الجملة الفعلية، وكان ينبغي أن يكون هذا المبحث مرتبا وفقا لهذا الفهرس الذي وضعه سيبويه، ولكنه لم يأت كذلك، بل اختلطت بعض أبوابه، وعزل بعضها عن بعضها الآخر، ووضع في غير محله، وسيتناول الباحث تفصيل هذا الفهرس، ولكن بعد أن يعرض للفهرس الثاني الذي حدد فيه سيبويه أنواع المعمولات، فقد تناول سيبويه في الباب الذي يلي هذا الباب أنواع المعمولات، وعلاقة كل معمول منها بالعامل، وقد يبدو هذا الباب بابا نحويا، ولكنه في نفس الوقت فهرس عام لترتيب المعمولات بحسب أنواع ألفاظها، فقد قسم المعمولات فيه إلى أسماء ذوات، ومصادر و ظروف، وصفات، وهذه القسمة هي التي اعتمد عليها في ترتيب مباحث الجملة الفعلية، حيث بدأ بإعمال الأفعال في أسماء الذوات، فتناول كل ما يقع فيه اسم الذات من المواقع الإعرابية فعرض له فاعلا، ومفعولا به ومفعولا معه، ومنادي، ومستثنى، وغير ذلك من المواقع التي اختصت بها أسماء الذوات، ثم تناول بعد ذلك إعمال الأفعال في المصادر، وهو مبحث مستقل من مباحث الجملة الفعلية، تناول فيه سيبويه، المصدر المنتصب بفعل ظاهر، والمصدر المنتصب بفعل مضمر جوازا، ومضمر وجوبا، وما

(١) الكتاب ج١، ص٣٣.

ينوب عن المصادر من الصفات والظروف والأسماء، ثم تناول في هذا البـــاب تعـــدي الفعـــل إلى الظروف، ثم تعدى الفعل إلى المشتقات، وهذا الترتيب الذي جعله سيبويه في هذا الباب هو نفـــس الترتيب الذي جاءت الأبواب مرتبة بحسبه، وقد جاء هذا الترتيب في الباب الذي عنون لـــه بـــ (باب الفاعل) وجاء فيه "**هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضـــرب عبدالله زيدا فعبد الله ارتفع هاهنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل.**

**واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل، يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخـــذ منـــه؛ ويتعدى إلى الزمان، نحو قولك: ذهب اليوم**[1]**؛ لأنه بني لما مضى منه وما لم يمض.**

**ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسما للمكان، والى المكان؛ لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث مكانا، وإن لم يذكره، كما علم أنه قد كان ذهاب، وذلك قولـــك: ذهبـــت المذهب البعيد، وجلست مجلسا حسنا، وقعدت مقعدا كريما، وقعدت المكان الـــذي رأيـــت، وذهبت وجها من الوجوه**"[2].

فهذا المبحث عبارة عن فهرس عام لأنواع المعمولات من ناحية اللفظ، وليس من ناحيـــة الموقع، فقد يقع اللفظ في أكثر من موقع إعرابي مع احتفاظه بالصيغة، فاسم الذات مختص بثلاثـــة مواقع أساسية في الأصل، وهي الإسناد والمفعولية والإضافة، وتتمايز هذه المواقع باختلاف حركـــة الإعراب.

فإذا كان الاسم مسندا إليه كان مرفوعا، وإذا كان مفعولا نصب، وإذا كان مضافا إليـــه جر.

ونلاحظ أن سيبويه لم يقسم مباحثه بحسب الموقع الإعرابي كما فعل المتأخرون[3]، ولكنـــه قسم مباحثه معتمدا على صيغة اللفظ ونوعه، ثم تناول ما تقع فيه هذه الصيغة من المواقع الإعرابية، ومن ذلك مراعاته للمواقع التي يحل فيها اسم الذات، فقد تعرض له من ناحية كونـــه فـــاعلا أو مفعولا مرفوعا أو مفعولا منصوبا لفعل متعدي، أو منادى أو مستثنى، أو متعجبا منه، أو غير ذلـــك من المواقع التي تقع فيها أسماء الذوات.

وفي ظل هذين الفهرسين، وما سنقف عليه من فهارس هذا المبحث[4] سنحاول ترتيـــب

---

(١) لفظ (اليوم) مثبت في مطبعة بولاق، وحذفه يخل بمراد سيبويه.

(٢) الكتاب ج١، ص ٣٤ – ٣٥.

(٣) شروح الألفية.

(٤) المراد بالمبحث، مبحث الجملة الفعلية.

أبواب هذا المبحث معتمدين في ذلك على باب المعمول، ثم العامل بحسب القسمة التي اعتمد عليها سيبويه في الترتيب.

**أ- اسم الذات**

ارتبط اسم الذات عند سيبويه بباب الفاعل والمفعول، ولهذا المذهب ما يرجحه، فالأصل في الفاعل أن يكون قادرا على إيقاع الفعل، كما أن الأصل في الفعل أن يقع على ذات، وهذا المحور هو أوسع مباحث سيبويه وأطولها،وقد اعتمد سيبويه في تقسيمه على نوع العامل، فقسم مبحثه إلى قسمين الأول في إعمال العامل الظاهر، والثاني في إعمال العامل المضمر، وقد جاءت هذه المباحث مرتبة وفقا للفهرس الذي جعله سيبويه في أول المبحث[1] حيث بدأ بإعمال الأفعال[2]، ثم إعمال اسم الفاعل والمفعول[3]، فالمصدر[4]، ثم الصفة المشبهة[5] فاسم التفضيل[6]، وختم ذلك بإعمال أسماء الأفعال[7].

**أ- إعمال الأفعال**

مبحث الأفعال هو أطول مباحث سيبويه في باب العامل، وقد تناول في هذا المبحث ثلاثة محاور أساسية. وهي إعمال الفعل الظاهر المبني لفاعله، والفعل الظاهر المبني لمفعوله، والفعل المضمر.

- **إعمال الفعل الظاهر المبني لفاعله**

رتب سيبويه هذا المبحث بحسب نوع الفعل، فقسمه إلى قسمين: الأول في الفعل التام والثاني في الفعل الناقص، وقسم مباحث الفعل التام بحسب عمل الفعل، فبدأ بالفعل اللازم، ثم المتعدي إلى مفعول، والى مفعولين، والى ثلاثة مفعولين، ثم انتقل إلى مباحث الفعل الناقص، فتناول إعمال المشتقات منها، ثم إعمال الجوامد، ثم الحروف المشبهة بالأفعال الجامدة، وقد جاءت هذه الأبواب مرتبة على النحو التالي:

**- باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر[8].**

---

(١) الكتاب ج١، ص٣٣.

(٢) الكتاب ج١، ص٣٣-٣٤

(٣) الكتاب ج١، ص١٦٤-١٨٨.

(٤) الكتاب ج١، ص١٨٩-١٩٤.

(٥) الكتاب ج١، ص١٩٤-٢١١.

(٦) الكتاب ج١، ص٧٢-٧٣.

(٧) الكتاب ج١، ص٢٤١-٢٥٣.

(٨) الكتاب ج١، ص٣٣-٣٤.

- باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول[1].
- باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني، كما تعدى إلى الأول[2].
- باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر[3].
- باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة [4].
- باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول[5]
- باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على واحد منهما دون الآخر[6].
- باب ما يعمل فيه الفعل، فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل، وليس بمفعول [7]
- باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد[8].
- باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة [9].
- باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله[10].
- باب ما تجريه على الموضع، لا على الاسم الذي قبله[11].
- باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن[12].
- باب الفاعلين، والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، ومل

---

(١) الكتاب ج١، ص٣٤-٣٧.

(٢) الكتاب ج١، ص٣٧-٣٩.

(٣) الكتاب ج١، ص٣٩-٤١.

(٤) الكتاب ج١، ص٤١.

(٥) الكتاب ج١، ص٤١.

(٦) الكتاب ج١، ص٤٣.

(٧) الكتاب ج١، ص٤٤-٤٥

(٨) الكتاب ج١، ص٤٥-٥٤.

(٩) الكتاب ج١، ص٥٤-٥٦.

(١٠) الكتاب ج١، ص٥٧-٦٦.

(١١) الكتاب ج١، ص٦٦-٦٩.

(١٢) الكتاب ج١، ص٦٩-٧٢.

كان نحو ذلك[1].

- **إعمال الفعل الظاهر المبنى لمفعوله**

بعد أن فرغ سيبويه من إعمال الفعل الظاهر المبنى لفاعله شرع في تناول الفعل الظاهر المبني لمفعوله، وكان ينبغي أن يكون هذا الباب قبل باب إعمال اسم الفاعل[2]، لأنه فعل كالأول إلا أنه جاء مقحما بين باب إعمال الصفة المشبهة[3]، وباب إعمال أسماء الأفعال[4]، وليس هناك ما يربط بين هذين البابين، وباب الفعل المبني لمفعوله.

ومما يقوي ما ذهبنا إليه من أن هذا الباب ينبغي أن يكون بعد مبحث إعمال الفعل الظاهر المبني لفاعله أن سيبويه جمعهما في باب واحد تحدث فيه عن بناء الفعل للفاعل وبناء الفعل للمفعول، ثم شرع بعده مباشرة في تناول مباحث الفعل المبني لفاعله.

وهذا الباب الذي جمع فيه سيبويه بناء الفعل للفاعل وبناء الفعل للمفعول جاء مباشرة بعد الفهرس الأول الذي تناول فيه ترتيب مباحث العامل، وقد جاء فيه قوله: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، و لم يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل.

فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد، وجلس عمرو. والمفعول الذي لم يتعده فعله، و لم يتعد إليه فعل فاعل فقولك: ضرب زيد، ويضرب عمرو. فالأسماء المحدث عنها، والأمثلة دليله على ما مضى، وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء[5] فهذا الباب وإن بدا في ظاهره بابا نحويا، إلا أنه مدخل لمبحثين رئيسين هما:

**مبحث بناء الفعل للفاعل**

**ومبحث بناء الفعل للمفعول**

ومما يؤكد ذلك أن سيبويه لم يتعرض لبناء الفعل للمفعول إلا بعد أن انتهى من بناء الفعل للفاعل، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى نزوح هذا المبحث من موطنه إلى موضع آخر تلك العنوانات التي استعملها سيبويه في باب الفعل المبنى لمفعوله، وهي عنوانات لم تعد مألوفة في

---

(١) الكتاب ج١، ص٧٢-٧٣

(٢) الكتاب ج١، ص١٦٤-١٩٤.

(٣) الكتاب ج١، ص١٩٤-٢١١.

(٤) الكتاب ج١، ص٢٤١-٢٥٣.

(٥) الكتاب ج١، ص٣٣ - ٣٤.

الدراسات النحوية التي جاءت بعد كتاب سيبويه، حيث ربط بناء الفعل للمفعول بالحذف وعلله، وهذا المنهج في التبويب لم يعد مألوفا، وقد توهم هذه الأبواب أن سيبويه لا يتحدث عن بناء الفعل للمفعول إلا أننا نلاحظ ذلك بوضوح عندما يشرع في تناول المسائل والأمثلة النحوية المتعلقة بالعنوان، فجميع هذه المباحث مرتبطة ارتباطا مباشرا ببناء الفعل للمفعول، وقد جاءت مرتبة على النحو التالي:

- **باب استعمال الفعل في اللفظ، لا في المعنى؛ لاتساعهم في الكلام وللإيجاز والاختصار**[1].
- **باب وقوع الأسماء ظروفا، وتصحيح اللفظ على المعنى**[2].
- **باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار**[3].
- **باب ما يكون من المصادر مفعولا، فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره**[4]

- **أعمال الفعل المضمر**

بعد أن انتهى سيبويه من مباحث الفعل الظاهر المبنى لفاعله، والمبنى لمفعوله شرع في تناول مباحث الفعل المضمر، وقسمه إلى قسمين: الأول في العامل الذي يجوز إظهاره وإضماره والثاني في المتروك إظهاره، أو غير المستعمل إظهاره، وهما ما تعارف عليه النحويون بالحذف الجائز، والحذف الواجب.

ومما يؤكد هذه القسمة هو أن سيبويه قد أشار في فهرس من فهارسه إلى هذا الترتيب، جاء ذلك في قوله: "فاعرف فيما ذكرت لك أن الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار: فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره.

فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره، فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب، ولم يخطر بباله، فتقول: زيدا، فلا بد له من أن تقول له: اضرب زيدا، وتقول له: قد ضربت زيدا. أو يكون موضعا يقبح أن يعري من الفعل نحو أن وقد وما أشبه ذلك.

وأما الموضع الذي لا يستعمل فيه الفعل المتروك إظهاره فمن الباب الذي ذكر فيه إياك إلى الباب الذي آخره ذكر مرحبا وأهلا[5].

فهذا الفهرس يقسم مباحث سيبويه إلى ثلاثة أقسام: الأول في الفعل المظهر الذي لا يجوز

---

(١) الكتاب ج١، ص٢١١-٢١٦.

(٢) الكتاب ج١، ص٢١٦-٢٢٢.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٢٢-٢٢٨.

(٤) الكتاب ج١، ص٢٢٨-٢٣٥.

(٥) الكتاب ج١، ص٢٩٦ - ٢٩٧.

إضماره، والثاني فيما يجوز إظهاره وإضماره، والثالث فيما لا يجوز إظهاره، وقد جاء الكتاب مرتبا وفقا لهذا الفهرس، حيث تناول سيبويه مباحث الفعل المظهر من أول الكتاب حتى باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، ثم شرع بعده في تناول مباحث الفعل المضمر، و لم تأت موضوعات هذا المبحث في محل واحد، فقد جاء قسم منها بعد إعمال الفعل الظاهر مباشرة، ولكن الموضوعات التي جاءت في هذا الموضع من مباحث الفعل غير المستعمل إظهاره، وكان ينبغي أن تتأخر، فتأتي بعدما يجوز إظهاره وإضماره، وجاء القسم الثاني منه بعد إعمال أسماء الأفعال[1]، وجاء القسم الثالث منه بين إعمال إن وأخواتها، و (لا) النافية للجنس وليس هناك ما يربط هذه الأبواب التي يكون فيها الفعل متروك الإظهار. وهي باب النداء والاستثناء، وكان ينبغي أن تأتي هذه الأبواب مرتبة وفقا للفهرس الذي رتبها فيه سيبويه، فيكون مبحث الفعل المستعمل الإظهار قبل الفعل المتروك الإظهار، إلا أنها لم تأت مرتبة على هذا النحو في الكتاب، فتقدمت بعض المباحث عن موضعها وتأخرت أخرى، وقد أعدت ترتيب هذه الأبواب وفقا للفهرس، ولما يقتضيه الترتيب الذي اعتمد عليه سيبويه، فبدأت بالعامل المستعمل الإظهار، ثم الفعل المتروك الإظهار، فجاءت أبوابه مرتبة على النحو التالي:

- **باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل[2].**
- **باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي[3].**

وبعد أن انتهى سيبويه من مبحث العامل المتروك إظهاره استغناء عنه بالقرينة الحالية، شرع في تناول مبحث العامل المتروك إظهاره استغناء عنه بالقرينة اللفظية، وبدأه بمبحث الاشتغال، و لم تأت أبواب هذا المبحث مرتبة في الكتاب، فقد جاءت بعض أبواب هذا المبحث في الجزء الثالث بعد إعراب الأفعال، و لم يحمل من وضعها في هذا الموضع إلا مشابهة عنوانات أبوابها لما جاورها، فكما حمل باب إن وأن على باب أن الناصبة للفعل المضارع، ووضعت بجوارها، كذلك حمل باب (أم) و (أو) على الحروف التي تضمر بعدها أن الناصبة للفعل المضارع، و لم يكن مراد سيبويه تناول الحروف في هذا الموضع، وإنما كان يعرض لما يتعلق بالحرف من العمل، وهذا الباب (باب أم وأو) من مباحث الجملة الفعلية التي يترك بعدها الفعل في باب الاستفهام، وكان ينبغي أن تأتي بعد باب ما ينتصب في الألف، وأن تأتي هذه الأبواب مرتبة على النحو التالي:

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٤١.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٥٣-٢٥٦.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٥٧-٢٥٨.

- باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم[1].
- باب ما يجري مما يكون ظرفا هذا المجرى[2].
- باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيا عليه الفعل[3].
- باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة, ويحمل مرة أخرى على اسم مبنيا على الفعل[4].
- باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف[5].
- باب ما يختار فيه النصب، وليس قبله منصوب بني عليه الفعل, وهو باب الاستفهام[6].
- باب ما ينتصب في الألف[7].
- باب أم و أو[8].
- باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل، كما يجري في غيره مجرى الفعل[9].
- باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا؛ لأنك تبتدأه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك[10].
- باب الأمر والنهي[11].
- باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي، وهي حروف النفي[12].

---

(١) الكتاب ج١، ص٨٠-٨٤.

(٢) الكتاب ج١، ص٨٤-٨٨.

(٣) الكتاب ج١، ص٨٨- ٩١.

(٤) الكتاب ج١، ص٩١-٩٧.

(٥) الكتاب ج١، ص٢٥٨- ٢٧٣.

(٦) الكتاب ج١، ص٩٨- ١٠١.

(٧) الكتاب ج١، ص١٠١- ١٠٨.

(٨) الكتاب ج٣، ص١٦٩ - ١٩٠.

(٩) الكتاب ج١، ص١٠٨- ١١٨.

(١٠) الكتاب ج١، ص١٢٧-١٣٧.

(١١) الكتاب ج١، ص١٣٧-١٤٤.

(١٢) الكتاب ج١، ص١٤٥- ١٥٠.

- باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول، ولا غيره[1].
- باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول[2].
- باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول، ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم، وينصب بالفعل؛ لأنه مفعول[3].
- باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه[4].
- باب ما جرى منه على الأمر والتحذير[5].
- باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية، ويكون معطوفا على المفعول، وما يكون صفة المرفوع المضمر في النية، ويكون على المفعول[6].
- باب يحذف منه الفعل؛ لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل[7]
- باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي[8].
- باب النداء[9]
- باب الندبة[10].
- باب الترخيم[11].
- باب الاستثناء[12].
- باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه، ومفعول به[13].
- باب معنى الواو فيه كمعناه في الباب الأول[1].

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٣٥-٢٤١.
(٢) الكتاب ج١، ص١٥٠- ١٦٣.
(٣) الكتاب ج١، ص١٥٨-١٦٣.
(٤) الكتاب ج١، ص٢٧٣.
(٥) الكتاب ج١، ص٢٧٣-٢٧٧.
(٦) الكتاب ج١، ص٢٧٧-٢٧٩.
(٧) الكتاب ج١، ص٢٨٠-٢٨٩.
(٨) الكتاب ج١، ص٢٩٠-٢٩٧.
(٩) الكتاب ج٢، ص١٨٢ - ٢١٨.
(١٠) الكتاب ج٢، ص٢٢٠ - ٢٣٣.
(١١) الكتاب ج٢، ص٢٣٩ - ٢٦٩.
(١٢) الكتاب ج٢، ص٣١٠ - ٣٤٧.
(١٣) الكتاب ج١، ص٢٩٧-٢٩٨.

– باب منه يضمرون فيه الفعل؛ لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله[٢].

**١ـ ب ـ إعمال اسم الفاعل**

تناول سيبويه في هذا المبحث إعمال الفاعل عمل الفعل المضارع، وتعديه إلى مفعـــول وإلى مفعولين، وكذلك إعماله عمل الفعل الماضي، ولم يبوب سيبويه لإعمالالمفعول، واكتفى بـالتعرض له من خلال باب إعمال الفاعل الذي جاءت أبوابه مرتبة على النحو التالي:

– **باب من الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى**[٣].

– **باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى**[٤].

– **باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه**[٥].

**١ـ جـ ـ إعمال المصدر**

تناول سيبويه هذا المبحث في باب واحد، وهو "باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه"[٦].

**١ـ د ـ إعمال الصفة المشبهة**

تناول سيبويه هذا المبحث في باب واحد وهو "باب الصفة المشبهة بالفاعل فيمـــا عملـــت فيه"[٧].

**١ـ هـ ـ إعمال اسم التفضيل**

لم يأت هذا المبحث في موضعه فقد جاء في الكتاب ضمن إعمال الأفعال، وهذا خلاف مـــا نص عليه سيبويه في فهرس العامل الذي جاء في أول الكتاب حيث جعله بعـــد إعمـــال الصفـــة المشبهة، وكذلك لم تأت أبواب هذا المبحث في موضع واحد فقد جاء قسم منها في باب العـــامل الفعلي من الجزء الأول، وجاءت بقية الأبواب في الجزء الرابع من مباحث التصريف، وكان ينبغـــي أن تكون أبوابه مرتبة على النحو التالي:

– **باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل** [٨].

– **باب ما يستغني فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله**[١].

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٩٩-٣٠٧.

(٢) الكتاب ج١، ص٣٠٧-٣١٠.

(٣) الكتاب ج١، ص١٦٤-١٧٥.

(٤) الكتاب ج١، ص١٧٥-١٨١.

(٥) الكتاب ج١، ص١٨١-١٨٨.

(٦) الكتاب ج١، ص١٨٩-١٩٤.

(٧) الكتاب ج١، ص١٩٤-٢١١.

(٨) الكتاب ج١، ص٧٢-٧٣.

- باب ما أفعله على معنيين[٢].
- باب ما تقول العرب فيه ما أفعله وليس له فعل وإنما يحفظ هذا ولا يقاس عليه[٣].
- باب ما لا يجوز فيه ما أفعله[٤].

**١ ـ و- إعمال أسماء الأفعال**

تناول سيبويه هذا المبحث في ثلاثة أبواب وهي:

- باب من الفعلَ سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث[٥].
- باب متصرف رويد[٦].
- باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة[٧].

**٢ـ المصـــدر**

تناول سيبويه مبحث المصدر بعد أن انتهى من مبحث الذات، و لم يعرض لنوع العـلمل في المصدر اكتفاء بما ذكره في الباب الأول الذي رتب فيه مباحث المعمولات، حيث ذكر هناك علاقة الفعل بالمصدر وعلة إعمال الفعل فيه، وتعدى الفعل المبني للفاعل، والفعل المبـــني للمفعـــول إلى المصدر، وأنواع المصادر التي يتعدى إليها الفعل[٨].

وذكر في موضع آخر إجراء الفعل المبنى للمفعول مجرى الفعل المبنى للفاعل في تعدي كـــل منهما إلى المصدر وغيره من متعلقات الفعل. جاء ذلك في قوله: "واعلم أن المفعول الذي لا يتعـداه فعله إلى مفعول، يتعدى إلى كل شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعلـــه إلى مفعـــول، وذلك قولك: ضرب زيد الضرب الشديد، وضرب عبدالله اليومين اللذين تعلم، لا تجعله ظرفـــا، ولكن كما تقول: يا مضروب الليلة الضرب الشديد، وأقعد عبدالله المقعد الكريم.فجميع ما تعـدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إليه فعل المفعول الذي لا يتعداه فعله"[٩].

و لم يرتب سيبويه هذا المبحث بحسب نوع العامل كما فعل في باب اسم الـــذات؛ لأنـــه

---

(١) الكتاب ج٤، ص٩٩.

(٢) الكتاب ج٤، ص٩٩-١٠٠.

(٣) الكتاب ج٤، ص١٠٠.

(٤) الكتاب ج٤، ص٩٧-٩٩.

(٥) الكتاب ج١، ص٢٤١-٢٤٣.

(٦) الكتاب ج١، ص٢٤٣-٢٤٨.

(٧) الكتاب ج١، ص٢٤٨-٢٥٨.

(٨) الكتاب ج١، ص٣٤ - ٣٥، و ص من البحث.

(٩) الكتاب ج١، ص٤٢.

استوفى كل ذلك في باب المفعول، فذكر هناك كل ما يتعلق بإعمال العامل الظاهر، ولذلك لم يعتمد في تقسيم مبحث المصدر على العامل، ولكنه اعتمد على موقع المصدر، فقسم أبوابه بحسب الموقع الإعرابي الذي يحل فيه المصدر أو الألفاظ التي تحل محل المصدر، فقد تعرض للمصدر من حيث كونه مفعولا مطلقا، أو مفعولا لأجله، ثم تناول الأسماء التي وقعت في موقع المصدر، وأولت به، ثم وقوع المصدر حالا ووقوع الأسماء في موضع الحال، وتأويلها بالمصدر، ثم بالمشتق، لأن الاسم الجامد لا يقع في موضع الحال، ولذلك كان لا بد من تأويله بالمصدر قبل تأويله بالمشتق؛ لأن المصادر أقرب إلى الأسماء من المشتقات، وهو كذلك أقرب إلى المشتقات من الذات، وقد جاءت جميع أبواب مبحث المصدر في موضع واحد إلا أن بعضها قد اختلط ببعض، ولذلك أعدنا ترتيبها على النحو التالي:

**أ- وقوع المصدر مفعولا مطلقا، وقد تناوله في الأبواب التالية**

- **باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره**[1].
- **باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها** [2].
- **باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء**[3]
- **باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنها مصادر وضعت موضعا واحدا لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرناه من المصادر**[4].
- **باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام، أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره**[5].
- **باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا على إضمار الفعل المتروك إظهاره**[6].
- **باب ذكر معنى لبيك وسعديك، وما اشتقا منه**[7].
- **باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره**[8].
- **باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله**[1].

(١) الكتاب ج١، ص٣١١-٣١٤.

(٢) الكتاب ج١، ص٣١٨.

(٣) الكتاب ج١، ص٣١٨-٣٢١.

(٤) الكتاب ج١، ص٣٢٢-٣٢٨.

(٥) الكتاب ج١، ص٣٣٥.

(٦) الكتاب ج١، ص٣٤٨-٣٥٢.

(٧) الكتاب ج١، ص٣٥٢-٣٥٤.

(٨) الكتاب ج١، ص٣٥٥-٣٦١.

**– باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا** [٢].

**ب- وقوع المصدر مفعولا لأجله**

تناول سيبويه هذا المبحث في باب واحد، وهو "باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر" [٣].

**جـ - وقوع الذات في محل المصدر**

الأصل في الأسماء أن تحل في مواقع إعرابية مخصوصة، كما أن الأصل في المصادر أن تقع في مواقع إعرابية مخصوصة، وذلك لأن الأسماء لا تحتاج إلى أفعال من لفظها تعمل فيها، أما المصادر فإنها تحتاج إلى أفعال من لفظها تعمل فيها، ومن الأبواب التي جاءت فيها الأسماء في موضع المصادر ما يلي:

**– باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعي بها** [٤].

**– باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل** [٥].

**د- وقوع المشتقات في محل المصدر**

اختصت المشتقات بالوقوع في مواضع إعرابية مخصوصة، وهي الخبر والحال والصفة، إلا أن العرب قد تحمل الألفاظ على معاني غيرها فتوقعها في موقعها. ومن ذلك إيقاعهم الفاعل في موضع المصدر، فقد ذكر سيبويه نحو هذا في باب المصدر؛ لأن المعنى هو الأصل. ومن هذه الأبواب:

**– باب ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات** [٦].

**– باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل** [٧].

**هـ - وقوع المصدر في موضع الأسماء**

الأصل في المصدر أن يقع مفعولا مطلقا أو مفعولا لأجله وهو مختص بهذين الموقعين ولكنه قد يخرج عن الأصل ويحل في موضع غيره من باب التحول التركيبي وليس من باب الأصالة ولذلك جعل سيبويه هذه الأبواب مستقلة عن بابي المفعول المطلق والمفعول لأجله وقد جاءت هذه الأبواب مرتبة على النحو التالي:

---

(١) الكتاب ج١، ص٣٧٨-٣٨٠.

(٢) الكتاب ج١، ص٣٨٠-٣٨٤.

(٣) الكتاب ج١، ص٣٦٧-٣٧٠.

(٤) الكتاب ج١، ص٣١٤-٣١٨.

(٥) الكتاب ج١، ص٣٤٣-٣٤٨.

(٦) الكتاب ج١، ص٣١٦-٣١٨.

(٧) الكتاب ج١، ص٣٤٠-٣٤٢.

- باب يختار فيه أن يكون المصادر مبتدأه مبنيا عليها ما بعدها[1].
- باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء[2].
- باب منه استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب[3].
- باب ما يختار فيه الرفع[4].
- باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجا[5].
- باب ما الرفع فيه ألوجه[6].
- باب لا يكون فيه إلا الرفع[7].
- باب ما يختار فيه الرفع، ويكون فيه الوجه في جميع اللغات[8].

**و- وقوع المصادر في مواقع الصفات**

الأصل في المصادر أن تقع مفعولا مطلقا أو مفعولا لأجله، ولكنها قد تخرج عن الأصل، وتحل في محل الصفات، وتؤول بها. ومن ذلك الأبواب التالية:

- باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمر، فأنتصب لأنه موقوع فيه الأمر[9].
- ما جاء منه في الألف واللام[10].
- ما جاء منه مضافا معرفة[11].
- باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور[12].

**ز- وقوع الأسماء في موضع المصادر المؤولة بالصفات**

---

(١) الكتاب ج١، ص٣٢٨-٣٣٠.
(٢) الكتاب ج١، ص٣٣٠-٣٣٣.
(٣) الكتاب ج١، ص٣٣٤.
(٤) الكتاب ج١، ص٣٦١-٣٦٢.
(٥) الكتاب ج١، ص٣٦٣-٣٦٤.
(٦) الكتاب ج١، ص٣٦٥-٣٦٦.
(٧) الكتاب ج١، ص٣٦٦.
(٨) الكتاب ج١، ص٣٨٧- ٣٩٠.
(٩) الكتاب ج١، ص٣٧٠-٣٧٢.
(١٠) الكتاب ج١، ص٣٧٢.
(١١) الكتاب ج١، ص٣٧٣.
(١٢) الكتاب ج١، ص٣٨٤-٣٨٧.

الأصل في الحال أن تكون مشتقة، ويحل في محلها المصدر إذا كان بمعناها، وهو الأقرب إليها، لأنها مشتقة منه، أما الأسماء؛ فإنها لا تقع في مواقع الحال؛ لأنها غير مشتقة، ولا قريبة من الفعل في معناه، ولذلك كان لا بد من تأويل الاسم الواقع في موضع الحال بالمصدر، قبل تأويله بالمشتق؛ لأنه أقرب في معناه إلى المصادر، ولذلك جعل سيبويه مبحث الأسماء الواقعة موقع الحال ضمن مبحث المصدر؛ لأنها لا تكون حالا إلا بعد أن تؤول بالمصدر. ومن ذلك الأبواب التالية:

- **باب ما جعل من الأسماء مصدرا، كالمضاف في الباب الذي يليه**[1].
- **باب ما يجعل من الأسماء مصدرا، كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو العراك**[2].
- **باب ما ينتصب؛ لأنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم**[3].
- **باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة، ولا مصادر؛ لأنه حال يقع فيه الأمر، فينتصب؛ لأنه مفعول به**[4].
- **باب ما ينتصب فيه الاسم؛ لأنه حال يقع فيه السعر**[5].
- **باب يختار فيه الرفع، والنصب؛ لقبحه أن يكون صفة**[6].
- **باب ما ينتصب فيه الصفة؛ لأنه حال وقع فيه الألف واللام شبهوه بما يشبه من الأسماء بالمصادر**[7].
- **باب ما ينتصب من الأسماء والصفات؛ لأنها أحوال تقع فيها الأمور**[8].

## ٣: تعدي الفعل إلى الظروف

بعد أن انتهى سيبويه من مبحث الذات والمصدر تناول مبحث الظروف، وهذا الترتيب هو نفسه الذي بني عليه باب المفعول حيث رتب هناك تعدي الفعل إلى المفعول على النحو التالي:

- **تعدي الفعل إلى الأسماء.**
- **تعدي الفعل إلى المصادر.**

---

(١) الكتاب ج١، ص٣٧٣.

(٢) الكتاب ج١، ص٣٧٥-٣٧٦.

(٣) الكتاب ج١، ص٣٧٦-٣٧٨.

(٤) الكتاب ج١، ص٣٩١-٣٩٥.

(٥) الكتاب ج١، ص٣٩٥-٣٩٦.

(٦) الكتاب ج١، ص٣٩٦-٣٩٧.

(٧) الكتاب ج١، ص٣٩٧-٤٠٠.

(٨) الكتاب ج١، ص٤٠٠-٤٠٣.

- **تعدي الفعل إلى الظروف**[1].

وظل سيبويه وفيا لهذا المخطط فتناول إعمال الفعل في الأسماء، ثم انتقل بعده إلى إعمال الفعل في المصادر، ثم إعمال الفعل في الظروف، وتناول مبحث الظروف في بابين هما:

- باب ما ينتصب من الأماكن والوقت[2].
- باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذ كانت تقع على الأماكن[3].

و لم يستوف سيبويه كل ما يتعلق بالظروف في هذا الموضع، فعلى الرغم من انه نص في الباب الأول على انه سيتحدث عن تعدي الأفعال إلى الأماكن والوقت، إلا أنه لم يتطرق لإعمال الأفعال في ظروف الزمان إذ لم يبق له ما يقوله في هذا الباب عن ظروف الزمان، فقد استوفى كل ما يتعلق بظرف الزمان في الباب الأول الذي جعله مدخلا لدراسة الجملة الفعلية[4]، وتناول بقية ما يتعلق به عند تناوله لبناء الفعل للمفعول[5].

## ٤: الإضافة

يدور المحور الثاني من الكتاب حول العامل في المضاف إليه وتوابعه وقد عرض سيبويه من خلاله لفهرسين: الأول تأصيلي تعرض من خلاله للعامل في المضاف إليه، والثاني تفصيلي تعرض من خلاله للمجرورات في باب التوابع.

جاء في الأول قوله:" هذا باب الجر والجر إنما يكون في كل مضاف إليه. واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء:

**بشيء ليس باسم ولا ظرف**

**وبشيء يكون ظرفا**

**وباسم لا يكون ظرفا**"[6].

وقد ضمن سيبويه هذا الباب جميع موضوعات المبحث، فتعرض من خلاله لحروف الجر، وحروف القسم، والظروف المختصة، وغير المختصة، والإضافة إلى ظروف الزمان والمكان،

---

(١) الكتاب ج١، ص٣٤ - ٣٩.

(٢) الكتاب ج١، ص٤٠٣-٤١٢.

(٣) الكتاب ج١، ص٤١٢-٤١٩.

(٤) الكتاب ج١، ص٣٤ - ٣٧.

(٥) الكتاب ج١، ص٢١١ - ٢٢٨.

(٦) الكتاب ج١، ص٤١٩-٤٢١.

والأسماء الملازمة للإضافة وغيرُ الملازمة.

وبعد هذه المقدمة التمهيدية عرض سيبويه لفهرس توابع المجرورات نجد ذلك في قوله:

**هذا باب مجرى النعت على المنعوت**

**والشريك على الشريك**

**والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك"**[1].

وبالإضافة إلى هذه الأبواب نجد أبوابا أخرى أشار إليها سيبويه في باب المجرورات[2]. كحروف القسم ووجدتها في قسم التصريف[3]. على الرغم من أن عنوانها يشير إلى أصالتها في باب الإضافة نجد ذلك في قول سيبويه: "هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها. وللقسم، والمقسم به، أدوات في حروف الجر"[4]. وكذلك نجد باب إعراب العدد في قسم التصريف مع أصالته في باب الإضافة، وسيبويه ينص على ذلك في أكثر من موضع نجد ذلك في قوله: "هذا باب ذكرك الاسم الذي به تبين العدة كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ، فبناء الاثنين وما بعده إلى العشرة فاعل، وهو مضاف إلى الاسم الذي به يبين العدد"[5]. وقوله: "هذا باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة"[6].

وما نجده من اختلاط في الأبواب النحوية المتعلقة بفهارس سيبويه أو مقدماته التمهيدية لا أظنه من عمل سيبويه أو مما أراد لكتابه أن يكون عليه. فلا يعقل أن ينص سيبويه على أبواب بأنها من باب الإضافة ثم يذكرها في باب التصريف، ومما يؤكد أصالة هذه الأبواب وغيرها في القسم النحوي أنها لا تشتمل في مادتها على قضايا صرفية ترجح اشتراكها بين النحو والصرف وكان ينبغي أن تأتي أبواب هذا المبحث مرتبة على النحو التالي:

- **باب الجر**[7].
- **باب حروف الإضافة إلى المحلوف به**[8].
- **باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضا من اللفظ بالواو**[1].

---

(١) الكتاب ج١، ص٤٢١-٤٣٧.

(٢) الكتاب ج١، ص٤١٩.

(٣) الكتاب ج٣، ص٤٩٦-٤٩٩.

(٤) الكتاب ج١، ص٤١٩.

(٥) الكتاب ج٣، ص٥٥٩-٦٠٢.

(٦) الكتاب ج٣، ص٥٦٦-٥٦٧

(٧) الكتاب ج١، ص٤١٩-٤٢١.

(٨) الكتاب ج٣، ص٤٩٦-٤٩٩.

- **باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم.**[٢]
- **باب ما لا يحسن أن تضف إليه الأسماء التي تبين بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة**[٣].
- **باب ذكرك الاسم الذي به تبين العدة كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ**[٤].
- **باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك**[٥]..
- **باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجر يا عليه كما أشرك بينهما في النعت فجر يا على المنعوت**[٦].
- **باب المبدل من المبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجر**[٧].
- **باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأه**[٨].

**٥: الصفة**

المراد بالصفة هنا الصفة الصرفية، وليس الصفة النحوية، فسيبويه لا يعبر عن الصفة النحوية بالصفة، كما هو المعهود في الدراسات المتأخرة، ولكنه يعبر عنها بالنعت، وهو من المصطلحات التي لا تزال مستعملة في الدرس النحوي.

وقد جاء مبحث الصفات بعد مبحث الإضافة، وكان حقه أن يتأخر عنها، ولكن سيبويه قدم مبحث الإضافة على مبحث الصفة، لقوة العلاقة التي تربط باب الإضافة بباب الظروف، ولكون العامل في المضاف إليه عاملا لفظيا، أما الصفة فقد يكون العامل فيها عاملا معنويا، كالحاصل في العامل في الخبر.

وقد تناول سيبويه من خلال مبحث الصفة أربعة مباحث رئيسة، وهي مبحث الخبر والحال والتمييز والنعت، وكان حق مبحث التمييز أن يكون ضمن مباحث اسم الذات؛ لأنه جامد، ولكن سيبويه ربطه بباب الحال لما بين الحال والتمييز من المشابهة، وغالب الظن أن مبحث الحال والتمييز لم يكونا منفصلين في عصره.

---

(١) الكتاب ج٣، ص٤٩٩-٥٠٢.
(٢) الكتاب ج٣، ص٥٠٢-٥٠٤.
(٣) الكتاب ج٣، ص٥٦٦-٥٦٧.
(٤) الكتاب ج٣، ص٥٥٩-٥٦١.
(٥) الكتاب ج١، ص٤٢١-٤٣٧.
(٦) الكتاب ج١، ص٤٣٧-٤٣٩.
(٧) الكتاب ج١، ص٤٣٩-٤٤١.
(٨) الكتاب ج٢، ص١٤-١٧.

ومن الملاحظ أيضا أن سيبويه لم يبوب للخبر وبوب بالابتداء لمباحث الخبر، وغالب الظن أنه لم يفعل ذلك إلا من باب تشريف الأسماء على الصفات، فجميع المباحث التي عنون لها بباب الابتداء هي من مباحث الخبر، وهذا الأمر له سابقة في منهج سيبويه حيث عنون لجميع مباحث الفعل بـ (هذا باب الفاعل) تشريفا للفاعل لأنه اسم.

**أ- الخبر**

الأصل في الخبر أن يكون وصفا نكرة، وهذا ما دعا سيبويه إلى تناول مبحث الخبر في باب الصفات ومع ذلك فإن سيبويه لم يرد عنده لفظ الخبر ضمن عنوانات مباحث الخبر، بل عنون لجميع مباحث الخبر بباب الابتداء، وكأنه أدرك أنه لا بد من تناول مبحث الخبر ضمن مباحث الجملة الاسمية، وألا يكون مبحث الخبر مستقلا عن مباحث الجملة الاسمية، وقد وجد في ذلك مندوحة للدخول إلى ما يدخل على الجملة الاسمية من العوامل الحرفية، فعرض لباب (إن) وأخواتها، و(لا) النافية للجنس بعد مبحث الجملة الاسمية.

و لم تأت مباحث الجملة الاسمية مرتبة وفقا لمباحث الجملة الاسمية المتعارف عليها عند المتأخرين، فباب كان عنده من مباحث الجملة الفعلية؛ لأنه فعل، ويتصرف كما تتصرف الأفعال، ويجوز في معمولاته ما يجوز في معمولات الفعل من التقديم والتأخير، وكذلك مرفوع كان هو بمنزلة الفاعل، ومنصوبها بمنزلة المفعول، ولذلك جعل سيبويه باب كان ضمن مباحث الجملة الفعلية.

أضف إلى ذلك ما لحق بهذا الباب من التشتيت، فقد جاء متأخرا عن موضعه حيث تقدم عليه مبحث الصفة والحال، وهما من التوابع في مذهب سيبويه، فالحال في مذهب سيبويه أصلها الخبر. وهذا ما نص عليه سيبويه في قوله: " واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت: عبدالله منطلق إن شئت أدخلت رأيت عليه، فقلت: رأيت عبدالله منطلقا، أو قلت: كان عبدالله منطقا، أو مررت بعبد الله منطقا"[1].

أما النعت فقد جاء مبحثها متقدما على مبحث الخبر والحال، وكان حقه أن يأتي بعدها؛ لأنه تابع وحاله حال البدل الذي جعله سيبويه في أواخر مباحثه، فهذه الأبواب جاءت مرتبة ترتيبا عكسيا، فتقدم فيها مبحث النعت على الحال، وتقدم مبحث الحال على مبحث الخبر، وهو خلاف مذهب سيبويه وما يقتضيه هذا المذهب من الترتيب، وكان ينبغي أن تكون هذه الأبواب مرتبة على النحو التالي:

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٣ - ٢٤.

- باب الابتداء[1].
- باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ، ويسد مسده[2].
- باب ما يثنى فيه المستقر توكيدا[3].
- باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الأمة[4].
- باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء[5]
- باب ما يكون المبتدأ فيه مضمرا، ويكون المبني عليه مظهرا[6].
- باب ما يرتفع فيه الخبر، لأنه مبني على مبتدأ[7].
- باب الحروف الخمسة[8].
- باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة[9].
- باب ما يكون محمولا على إن[10].
- باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة[11]
- باب ما ينصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة[12].
- باب إن وأن[13].
- باب النفي بلا[14].

**بد الحـال**

---

(١) الكتاب ج٢، ص١٢٦-١٢٨.

(٢) الكتاب ج٢، ص١٢٨.

(٣) الكتاب ج٢، ص١٢٥-١٢٦.

(٤) الكتاب ج٢، ص٩٣-١٠٠.

(٥) الكتاب ج٢، ص١٢٩-١٣٠.

(٦) الكتاب ج٢، ص١٣٠.

(٧) الكتاب ج٢، ص٨٦-٨٨.

(٨) الكتاب ج٢، ص١٣١-١٤٠

(٩) الكتاب ج٢، ص١٤١-١٤٣.

(١٠) الكتاب ج٢، ص١٤٤-١٤٦.

(١١) الكتاب ج٢، ص١٤٧.

(١٢) الكتاب ج٢، ص١٤٧-١٥٦.

(١٣) الكتاب ج٣، ص١١٩ - ١٦٥.

(١٤) الكتاب ج٢، ص٢٧٤-٢٧٦.

تتداخل مباحث الحال مع مباحث الخبر عند سيبويه، فقد تناول بابين ربط فيهما الحال بالخبر قبل أن يدخل إلى مباحث الحال وهما:

- **باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة**[1].
- **باب ما يرتفع فيه الخبر، لأنه مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر، لأنه حال لمعروف مبنى على مبتدأ**[2].

ثم شرع بعد هذين البابين في تناول مباحث الحال، ولهذا المذهب ما يؤيده، فلا تخالف الحال الخبر إلا في كونها منصوبة، أما في غير ذلك فيشترط في الحال كل ما يشترط في الخبر، فالأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وكذلك صاحب الحال، والأصل في الخبر أن يكون نكرة مشتقا، وكذلك الحال يشترط فيها أن تكون وصفا نكرة، وقد جاءت مباحث الحال مرتبة على النحول التالي:

- **باب ما ينتصب فيه الاسم، لأنه لا سبيل له إلا أن يكون صفة**[3].
- **باب ما ينتصب؛ لأنه حال صار فيه المسؤول والمسؤول عنه، وذلك قولك: ما شأنك قائما**[4].
- **باب ما ينتصب؛ لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة**[5].
- **باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة**[6].
- **باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة**[7].
- **باب ما يرتفع فيه الخبر؛ لأنه مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر؛ لأنه حال لمعروف مبني عل مبتدأ**[8].
- **باب ما ينتصب فيه الخبر، لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته**[9].
- **باب ما يكون الاسم فيه. بمنزلة الذي في المعرفة إذا بني على ما قبله**[1].

---

(١) الكتاب ج٢، ص٨٣-٨٦.

(٢) الكتاب ج٢، ص٨٦-٨٨.

(٣) الكتاب ج٢، ص٥٧-٦٠.

(٤) الكتاب ج٢، ص٦٠-٦١.

(٥) الكتاب ج٢، ص٧٧-٨١.

(٦) الكتاب ج٢، ص٨١-٨٢.

(٧) الكتاب ج٣، ص٨٣-٨٦.

(٨) الكتاب ج٢، ص٨٦-٨٨.

(٩) الكتاب ج٢، ص٨٨-٩٢.

- **باب ما لا يكون فيه الاسم إلا نكرة**[٢].
- **باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة، وهي معرفة لا توصف، ولا تكون وصفا**[٣].
- **باب ما ينتصب؛ لأنه قبيح أن يوصف بما بعده، ويبني على ما قبله**[٤].

**ج ـ التمييز**

**كان** حق هذا المبحث أن يأتي في باب أسماء الذوات؛ لأنه جامد، ولكن سيبويه لم يأت به هناك، وجاء به بعد باب الحال، ولعل السبب في ذلك هو ارتباط باب الحال بباب التمييز، فكل منهما يكون نكرة منصوبة، إلا أن الحال تكون مشتقة، والتمييز يكون جامدا، وقد ظل هذا العرف سائدا من بعده في الدراسات النحوية. وقد جاءت أبواب التمييز مرتبة على النحو التالي:

- **باب ما ينتصب؛ لأنه قبيح أن يكون صفة**[٥].
- **باب ما ينتصب؛ لأنه ليس مما قبله ولا هو هو**[٦].
- **وهذا شيء ينتصب، على أنه ليس من الأول ولا هو هو**[٧].

**د ـ النعت**

مبحث النعت ثالث مباحث الصفة الصرفية عند سيبويه، وكان حق هذا المبحث أن يكون متأخرا عن باب الخبر والحال، إلا أنه جاء متقدما عليهما في الترتيب الحاصل في الكتاب، وهذا المبحث من أكثر مباحث سيبويه تشعبا، فقد جمع فيه النعت الحقيقي، إلى جانب القطع على المدح والذم، إلى جانب النعت السببي وأدخل فيه بعض مباحث التعريف والتنكير لإرتباطهما بباب النعت، فالأصل في النعت أن يوافق المنعوت في التعريف، والتنكير، ولذلك حشى سيبويه مباحث التعريف والتنكير ضمن مبحث النعت.

ولم تأت أبواب هذا المبحث مرتبة على النحو الذي تقتضيه هذه المسائل النحوية، وكان ينبغي أن يأتي هذا المبحث مرتبا على النحو التالي:

- **باب مجرى نعت المعرفة عليها**[٨].

---

(١) الكتاب ج٢، ص١٠٥-١٠٩.
(٢) الكتاب ج٢، ص١١٠-١١٤.
(٣) الكتاب ج٢، ص١١٤-١١٧.
(٤) الكتاب ج٢، ص١٢٢-١٢٥.
(٥) الكتاب ج٢، ص١١٧-١١٨.
(٦) الكتاب ج٢، ص١١٨.
(٧) لكتاب ج٢، ص١٢٠-١٢١.
(٨) الكتاب ج٢، ص٥-١٤.

- باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن، وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم، وأن تجعله خبرا فتنصبه[1].
- باب ما ينتصب على التعظيم والمدح[2].
- باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم، وما أشبهه[3].
- باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه، وصفة ما التبس به، أو بشيء من سببه، كمجرى صفته التي خلصت له[4].
- باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء من سببه[5].
- باب الرفع فيه وجه الكلام، وهو قول العامة[6].
- باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي تكون صفة[7].
- باب ما يكون من الأسماء صفة مفرا، وليس بفاعل، ولا صفة تشبه بالفعل كالحسن وأشباهه[8].
- باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال، وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء، أو أضمرها[9].

## ٦: الضمائر

دأب سيبويه على الاعتماد على صيغة اللفظ في مباحثه، و لم يعتن بموقع اللفظ، أو علامته الإعرابية، ولذلك جعل مبحثا فيالذات، ومبحثا في المصادر ومبحثا في الظروف، ومبحثا في الإضافة وحروف الجر، ومبحثا في الصفات، ومبحثا في الضمائر، وما شابهها من الألفاظ، وهذا المبحث هو آخر مباحث سيبويه النحوية في الأسماء، وقد جاء مرتبا على النحو التالي:

---

(١) الكتاب ج٢، ص٤٩-٥٧.

(٢) الكتاب ج٢، ص٦٢-٧٠.

(٣) الكتاب ج٢، ص٧٠-٧٧.

(٤) الكتاب ج٢، ص١٨-٢٢.

(٥) الكتاب ج٢، ص٢٢.

(٦) الكتاب ج٢، ص٢٣-٢٤.

(٧) الكتاب ج٢، ص٢٤-٢٨.

(٨) الكتاب ج٢، ص٢٨-٣٥.

(٩) الكتاب ج٢، ص٣٦-٤٩.

- باب مجرى علامات المضمرين وما يجوز فيهن كلهن[1].
- باب أي[2].
- باب من[3].

## ٧: إعراب الفعل المضارع

بعد أن انتهى سيبويه من إعراب الأسماء شرع في إعراب الفعل المضارع، فتناول العوامل الناصبة، والجازمه، وما يتعلق بالفعل من الحروف المختصة، وكذلك الحروف التي تؤثر في معاني الأفعال، كالنفي والتوكيد، وغير ذلك، ولم يختلط هذا المبحث بغيره من المباحث[4]

(١) الكتاب ج٢، ص٣٥٠-٣٩٧.
(٢) الكتاب ج٢، ص٣٩٨-٤٠٧.
(٣) الكتاب ج٢، ص ٤٠٨-٤١٩.
(٤) الكتاب ج٣، ص ٥-١١٩.

## المبحث الثاني

# أثر كتاب سيبويه في علم العربية

## المبحث الثاني

# أثر كتاب سيبويه في علم العربية

لم يحظ كتاب من كتب العربية بما حظي به كتاب سيبويه من الاهتمام، فقد كان وما يزال النبع الذي ينهل منه الدارسون عبر العصور، فترك بصماته الواضحة في علم العربية حيث لم يزد مـلـ صنف بعدة من المؤلفات عن أن يكون اختصارا له، أو شرحا لعبارته، أو اجتهادا في إعادة ترتيـب وتبويب مادته، فلم يستغن المتقدمون عما قدمه سيبويه من القواعد والقوانين التي تحكم الألفـاظ وتراكيبها. وكذلك ظل لما ذكره سيبويه من المصطلحات النحوية والصرفية والصوتية والبلاغيـة والإجرائية السيادة على المصطلح النحوي، فلم يزد المتأخرون على ما قدمه شيئا أكثر من اختصـار بعض المصطلحات أو إضافة القليل إليها، ولم يسلم من قيل بأنهم عارضوا سيبويه أو خالفوه مـن الرجوع إليه والاعتماد عليه، فمعظم الخلافات النحوية مبنية على اختـلاف الآراء المذكـورة في الكتاب، فبعض الخلافات مبينة على فهم عبارة سيبويه أو آراء مختلفة لسيبويه أو آراء عارض فيـها سيبويه رأي الخليل أو رأي يونس، أو عارض فيها رأي يونس رأي الخليل، فقلما تجد خلافا خالصا هو من اجتهاد المتأخرين وسيتناول الباحث ما يتعلق بأثر كتاب سيبويه على علوم العربية فيما يأتي إن شاء الله.

### أولا: أثر الكتاب على حركة التأليف النحوي

ظل كتاب سيبويه عبر العصور مرشدا وهاديا للدارسين لا يحيدون عنه، وما زالت الأسس التي أقام عليها كتابه قانونا للعربية وإماما لعلمائها[1]، ولم تتجاوز الدراسات النحوية كتاب سيبويه على نحو مباشر أو غير مباشر، وما ألف بشأن هذا الكتاب شيء كثير جدا يدخل بعضه في عـداد الشروح عليه، ويتناول بعضه الآخر شرح مشكلاته ونكته وأبنيته، وما استغلق فهمه من معانيـة. وعني بعضه الآخر بشرح شواهده، ولاسيما أبيات الشعر الواردة فيه، ومن المؤلفات مـا يعـد مختصرات لبعض شروحه، وهناك طائفة من التصانيف اعترض فيها أصحابها على هذا الكتاب فهي من قبيل النقد عليه، وهناك غيرها رد فيها مؤلفوها على تلك الاعتراضات انتصارا لسيبويه[2].

(١) تاريخ بغداد للبغدادي ج١٢، ص١٩٦ النحو الشامل – د. عبد المنعم سيد عبدالعال – الناشر مكتبة النهضة المصرية ٩، شارع عدلي القاهرة ص٣.

(٢) سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرنا – كوركيس عواد – مطبعة المجمع العلمي العراقـي ١٩٧٨م الكتاب كاملا ومقدمة كتاب سيبويه تحقيق عبدالسلام هارون ص٣٥-٤١.

ولم تنج الدراسات التي بدت للوهلة الأولى مستقلة عن الكتاب من الـــدوران في فلكـــه، وخاصة الدراسات المهمة التي أثارت حركة نشطة في التأليف النحوي. فمن هذه المصنفات:

أ- **المقتضب يقول أبو علي الفارسي:** نظرت في كتاب المقتضب، فما انتفعت بشيء منه إلا بمسألة واحدة، وهي وقوع إذا جوابا للشرط في قوله تعالى: ﴿وان تصبهم سيئة. بما قدمت أيديـــهم إذا هم يقنطون﴾[1]...[2]. ويقرر الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة محقق كتاب المقتضب" أن المـــبرد لم يصنع أكثر من اختصار كتاب سيبويه"[3].

ب- **الأصول:** يقول أبو بكر الأنباري: "ولا بن السراج مصنفات حسنة وأكبرها كتاب الأصول، فإنه جمع فيه أصول علم اللغة العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب"[4].ويؤكـــد على هذا الأمر محقق الكتاب في قوله: "وقد بوب كتابه تبويبا يشبه إلى حد كبير تبويب كتاب سيبويه... وأن كثيرا من نصوصه منقولة من كتاب سيبويه"[5].

جـ- **الإيضاح:** "يقول الدكتور عوض القوزي: " فموضوعاته في النحو تدور موضوعاتها حـــول كتاب سيبويه والإيضاح إنما هو مختصر ميسر لكتاب سيبويه"[6].

د- **الاستدراك:** يقول الزبيدي: " ولعل عاقلا يتوهم أنا ادعينا مداناة سيبويه في علمه أو موازاته في نفاذه وفهمه مما زدنا عليها من الأبنية التي أغفل ذكرها، ومما دللنا عليه من تناقص بعض قولـــه، أو بمعارضته في اليسير من معاينة، فيخال بنا إفكا ويظن بنا عجزا، وأنالنا توهمه، وإنما تكلمنـــا على أصوله، وعارضنا بعض قوله ببعضه، ورددنا عليه من علمه"[7].

هـ- **المفصل أو مختصر كتاب سيبويه** يقول الأنباري إن الزمخشري كان يزعم أنه ليس في كتاب سيبويه مسألة إلا وقد تضمنها هذا الكتاب (يعني المفصل)[8].

---

(١) الآية ٢٦ من سورة الروم

(٢) نزهة الألباء ص١٧٢.

(٣) المقتضب ج١، ص١٢٠.

(٤) نزهة الألباء ص١٨٦.

(٥) الأصول في النحو، لابن سراج محمد بن سهل، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١، ١٩٨٥، ج١، ص٢٢ – ٣٠.

(٦) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانـــة،ط١، ١٩٩٠، ص١٢ من المقدمة.

(٧) الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا – للزبيدي محمد بن الحسن بن مذحـــج – تحقيق – حنا جميل حداد – دار العلوم للطباعة والنشر – الرياض المملكة العربية السعودية – ط١ – ١٩٨٧م ص٤٠.

(٨) نزهة الألباء ص٢٩.

ويؤكد على هذا الأمر محقق المفصل في قوله: "ويبدو اعتماده الشديد على سيبويه في رجوعه الكثير إليه في معظم المسائل وتبنيه آراءه، وعدم مناقشته أو مخالفته، وكأنه وضع كتابه. أي كتاب سيبويه . في النحو أمامه وراح يتتبع مسائله، وكثيرا ما يورد كلامه حرفيا أو يورد الشواهد التي ساقها، ويقول: شاهد الكتاب كذا وكذا، وعند سيبويه كذا وكذا. وقال سيبويه[1].

و- **الكافية أو اختصار المختصر**، فقد تتبعت مقاطع مطولة منقولة من المفصل في الكافية في باب التصريف وقد أتاحت هذه المصنفات فرصة جديدة لإعادة الشرح بعد الاختصار فصنف حولها ما يقارب المصنفات التي ألفت حول الكتاب.

و لم تقتصر حركة التأليف على الاختصار فحسب، بل تجاوزته إلى إعادة الترتيب والتبويب فأعيد ترتيب المسائل النحوية بحسب نوع الكلمة[2] أو نوع الحركة[3] أو أبواب المسائل النحوية[4] و لم تسلم هذه المصنفات من الخلط، فالدراسات التي قامت على نوع الكلمة بقي معها قسم مشترك، والدراسات التي قامت على نوع الحركة شتتت الجملة النحوية، فاضطرت إلى دراسة جزء منها قي قسم والجزء الآخر في قسم آخر، وكذلك المؤلفات التي أعدت بحسب المسائل النحوية، جعلت قسما خاصا بالتوابع والأساليب.

## ثانيا: أثر الكتاب على علوم اللغة

أخطأ بعض الباحثين في اعتبار كتاب سيبويه كتابا في النحو فقط، لان العلوم في تلك الفترة، لم تكن منفصلة بعضها عن بعض، و لم تنح تجاه التخصص.

وإذا نظرنا في الكتاب وجدناه موسوعة في علوم العربية، وإذا كان الإجماع معقودا على أن الكتاب في النحو، فإنه كذلك في علوم اللغة. فما أثبتناه في باب الاستدلال بلغات العرب يؤكد أن سيبويه قد اتبع منهجا علميا فريدا في دراسة اللغة وإلى جانب هذا المنهج السديد كان له علم وثيق بلغات العرب ألفاظها وأبنيتها، ويؤكد الزجاجي على هذا الأمر في قوله: "إذا تأملت الأمثلة من

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب – للزمخشري، تحقيق الدكتور علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

(٢) شرح المقدمة المحسبة – لابن بابشاذ – طاهر أحمد – تحقيق خالد عبد الكريم المطبعة العصرية – الكويت – ط١ – ١٩٧٦م.

(٣) الأجرومية – ضمن مجموع مهمات المتون – دار الفكر الطبعة الرابعة ١٩٤٩م شذور الذهب في معرفة كلام العرب – لابن هشام – تحقيق – محمد محي الدين عبد الحميد.

(٤) شروح الألفية، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – لابن هشام – عبدالله جمال الدين بن يوسف ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك .– تأليف محمد محي الدين عبدالحميد – دار الندوة الجديدة .بيروت لبنان – الطبعة السادسة – ١٩٨٠م.

كتاب سيبويه ثبت أنه أعلم الناس باللغة"[1] فقد طال علمه باللغة كل ما يتعلق باللغات، وخصائصها، وأساليبها، وتراكيبها[2]، ويؤكد هذا قول ابن عائشة: "فبينا نحن عند سيبويه ذات يوم إذ هبت ريح أطارت الورق- فقال لبعض أهل الحلقة أنظر أي ريح هي؟ وكان على منارة المسجد تمثال فرس من صفر- فنظر ثم عاد - فقال: ما يثبت الفرس على شيء، فقال سيبويه: العرب تقول في مثل هذا: تذاءبت الريح، أي فعلت فعل الذئب يختل، فيتوهم الناظر أنه عدة ذئاب[3].

إن كتاب سيبويه من أهم المصادر عند المصنفين في المعاجم، وهو كذلك بالنسبة لعلم اللغة وفقه اللغة.

## ثالثا: أثر الكتاب على علم البلاغة

بنيت البلاغة على الخروج عن قواعد الإعراب، والأسس النحوية، فالتركيب النمطي القياسي المستقيم في اللفظ والمعنى لا بلاغة فيه، فالبلاغة هي الخروج على المألوف من التراكيب والمعاني، وإذا كنا نجد في الكتاب مواطن كثيرة تتعلق مباشرة بعلوم البلاغة كالباب الذي عنون له سيبويه بقوله: "هذا باب الاستقامة في الكلام والإحالة"[4]. أو ما ذكره من مصطلحات تتعلق اليوم تعلقا مباشرا بعلم المعاني، كالتقديم، والتأخير، والحذف، والوصل، والفصل، والسعة، والإسناد، فإننا يمكن أن نستنبط أيضا أبوابا أصيلة في علم المعاني منبثقة من علم النحو، فالنحويون يقسمون الجملة الاسمية إلى مبتدأ وخبر، ويفصلون بين الخبر الحقيقي، والخبر المجازي فالأصل في الخبر أن يكون هو المبتدأ في المعنى، وهذا مالا يعد مجازا عند البلاغيين، فإن لم يكن هو المبتدأ في المعنى، فهو المجاز أو الجانب البلاغي في التركيب النحوي، فكل تركيب مجازي صار بلاغيا عند البلاغيين[5]. فمباحث البلاغة لم تكن مستقلة في ذلك الوقت، بل كانت من صلب الدرس النحوي وخاصة علم المعاني.

---

(١) طبقات النحويين- ص٧١،٧٢.

(٢) أثر النحاة على البحث البلاغي، ص٧٦.

(٣) طبقات النحويين، ص٦٧.

(٤) الكتاب، ج١، ص٢٥.

(٥) اثر النحاة في البحث البلاغي، ص٣،٢٤،٨٠، سيبويه إمام النحاة، ص١٨٩، في التطور اللغوي، ص١٤١، والنحو العربي والدرس الحديث - د. عبده الراجحي - دار النهضة العربية - بيروت، ص١٦،١٧.

## رابعا: أثر الكتاب على علوم القرآن

بقيت الآراء التي ذكرها سيبويه حول إعراب بعض الآيات القرآنية مثار اهتمام عند المفسرين والفقهاء، كما بقيت توجيهاته للقراءات المذكورة في الكتاب مرجعا أساسيا للقراء، والمفسرين، والفقهاء وكذلك بقيت لآراء سيبويه أهميتها، وقوتها عند أصحاب كتب الإعراب يقول أبو حيان في مقدمة تفسيره: فجدير إلى من تاقت نفسه إلى علوم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير أن يعكف على كتاب سيبويه فهو في هذا الفن المعول عليه والمستند في حل المشكلات إليه، فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب، إذ هو المطلع على علم الإعراب، والمبدي من معالمه ما درس، والمنطق من لسانه ما خرس"[1].

ويقف محي الدين الدرويش أمام توجيه سيبويه لأية كريمة فيقول: "ولو لم يكن سيبويه لخطأته"[2].

وكذا كان للكتاب أثره على الفقهاء، قال أبو بكر بن شقير حدثني أبو جعفر الطبري، قال: سمعت الجرمي يقول: "أنا مذ ثلاثون أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه . قال: فحدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب، والإنكار، فقال: أنا سمعت الجرمي يقول هذا، وأومأ إلى أذنيه. وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث، إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منهَ النظر والتفتيش[3].

وكذلك صارت الأبواب المعقودة في باب الإدغام، ودراسته لعلم الأصوات أصلا من أصول علم التجويد عند القراء[4].

---

(١) تفسير البحر المحيط – لمحمد بن يوسف – الشهير بأبي حيان الأندلسي – وبهامشه تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط – دار الفكر – بيروت ط٢ ١٩٨٢م ج١، ص٦.

(٢) إعراب القرآن الكريم وبيانه – محي الدين الدرويش – دار ابن كثير حمص سورية ١٩٨٨م ج١، ص٢١٩.

(٣) فهارس كتاب سيبويه، ص٩.

(٤) التطور النحوي للغة العربية، لبراجشستراسر، تقديم الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،القاهرة، ص١١،علم اللغة مقدمة للقارئ العربي – د. محمد السعران – دار النهضة العربية، ص٩٤،٩٥.

## المبحث الثالث

# أثر كتاب سيبويه على المصطلح النحوي

## المبحث الثالث

# أثر كتاب سيبويه على المصطلح النحوي

المصطلح هو المفتاح الذي ينفذ الباحث من خلاله إلى فهم قضايا العلم المختص به، فوضوح المصطلح وثباته سمة من سمات وضوح العلم وثباته.

والمصطلح النحوي كغيره من المصطلحات مر بأطوار عدة قبل أن يستقر على الحالة التي هو عليها اليوم حيث اتسمت المصطلحات النحوية بالإيجاز والاختصار، ومالت إلى الرمزية في التعبير عن الأبواب، والقضايا النحوية.

ولم يكن المصطلح النحوي حتى عصر سيبويه متمايزا، شأنه شأن علوم العربية التي لم تكن متمايزة في ذلك العصر، فكتاب سيبويه هو كتاب العربية الجامع لعلومها، ولذلك اختلطت فيه المصطلحات النحوية بالمصطلحات البلاغية، والمصطلحات اللغوية، والمصطلحات الإجرائية كما اختلطت علومها وتداخلت هذه المصطلحات في الكتاب تداخل علومها. وقد جرى على المصطلح النحوي ما جرى على هذه العلوم من التمايز، والاختصار، وإعادة الترتيب، فاستقل المصطلح النحوي عن المصطلح البلاغي، وعن المصطلح اللغوي، وعن المصطلح الإجرائي، كما استقلت هذه العلوم، ولكن بقي كتاب سيبويه النبع الذي يستقي منه العلماء في كافة علوم العربية مصطلحاتهم. وسيحاول الباحث أن يتناول من خلال هذا البحث مصطلح سيبويه، وتنوعه، وأثره على المصطلح النحوي، وتطوره، فيما يأتي إن شاء الله.

### أولا: مصطلح سيبويه

لا تنقطع الشكوى من عبارة سيبويه، وأسلوبه، ومصطلحه عند الباحثين[1] سواء كان في موضع الصعوبة، والغموض والإبهام، أو في غيره من المواضع، حتى صارت هذه المعوقات حاجزا بين الباحثين والكتاب. يقول صاحب المصطلح النحوي: "فلا يطمع من يقرأ هذا البحث في الوقوف على أسرار كتاب سيبويه، فهو بعيد الفور صعب المراس"[2] وقال في موضع آخر، "وهذا الأثر الضخم نقل إلينا عددا كبيرا من المصطلحات النحوية بأشكال، وأنماط مختلفة متباينة في

(١) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي – د.فتحي الدحني – وكالة المطبوعات – ط١ – ١٩٧٤م، ص١٥٨ – والمصطلح النحوي– د. عوض القوزي، ص١٢٨.

(٢) المصطلح النحوي– د. عوض القوزي، ص١٢٩.

الطول، والقصر، وطريقة التعبير، فكان تناولها بالدراسة شاقا، وترويض الفكر عليها صعبا"[1].

ويقول الدكتور نوزاد حسن: "ويعبر سيبويه عن الفكرة بأكثر من مصطلح ومن ذلك الهمزة ويسميها سيبويه كذلك (الألف)[2] وتاء التأنيث، ويسميها سيبويه (الهاء)[3]، وحروف الإضافة[4]، ويسميها (ياء المتكلم)[5]، وحرف القسم[6]، وياء النسب[7]، وحروف الجر[8]، والمفعول المطلق ويسميه الحدث والحدثان[9]، وكما يسميه أيضا الفعل[10]، ويسميه مصدرا وتوكيدا[11]، وعطف النسق، ويسميه الشركة – كما يسمي حروفه (حروف الإشراك)[12]، وعطف البيان، ويسميه نعتا[13]..."[14]

ويقول الدكتور على النجدي: "يسمي سيبويه حروف القسم في عنوانها حروف الإضافة إلى المحلوف به، ولكنه عند الحديث عنها يسميها حروف الجر، والإضافة"[15].

ونحن لا نسلم بهذا الأمر على إطلاقه، فليس كل ما في الكتاب غامضا، ففي الكتاب مواضع كثيرة في غاية السهولة والوضوح، بل ربما عجز النحويون طوال اثني عشر قرنا عن الإتيان بمصطلحات تضاهي ما وضعه سيبويه من المصطلحات، فقد ظل النحاة من بعده إلى اليوم يهتدون بمصطلحات سيبويه في مباحثهم، ومصنفاتهم، ويمكن أن نقول بصفة عامة إن الكثرة من المصطلحات النحوية والصرفية التي لا تزال شائعة على كل لسان في عصرنا، كان لكتابه الفضل في إشاعتها، و إذاعتها طوال العصور، وكأنه لم يترك للنحاة من بعده إلا ما لا خطر له، "كأن يميزوا

(١) المصطلح النحوي- ح من المقدمة، وص٨٨.

(٢) الكتاب ج١، ص٩٩.

(٣) الكتاب ج٣، ص٣٨٥.

(٤) الكتاب ج١، ص٣٨،٣٩- ج٣، ص٤٩٧.

(٥) الكتاب ج٢، ص٢٠٩.

(٦) الكتاب ج٣، ٤٩٩.

(٧) الكتاب ج٣، ص٣٣٥.

(٨) الكتاب ج١، ص٨٤.

(٩) الكتاب ج١، ص٣٤،١٣٦.

(١٠) الكتاب ج١، ص٢٣١.

(١١) الكتاب ج١، ص٣٨.

(١٢) الكتاب ج٢، ص٣٧٧.

(١٣) الكتاب ج١، ص٤٢٣.

(١٤) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه – د. نوزاد حسن، ص٦٩ والمصطلح النحوي- د.عوض القوزي، ص٨٦،١٣٩،١٤٠. وابن هطيل اليمن وجهوده النحوية، ص٢١٦.

(١٥) سيبويه إمام النحاة – د.علي النجدي، ص١٦٨.

بين بعض المصطلحات، أو يضيفوا مصطلحات جديدة لغرض الدقة في التوضيح"[1].

أما ما أخذه الدكتور نوزاد حسن والدكتور على النجدي على مصطلح سيبويه فإنه بحاجة إلى إعادة النظر فيه، فما ذكره الدكتور نوزاد حسن من ألفاظ ظن أنها مرادفات لنفس المصطلح لم تكن كذلك، فتعبير سيبويه عن حرف التأنيث بالتاء مرة، وبالهاء أخرى، لا خلط فيه، ولا ترادف وإنما هو تعبير عن حالتين الأولى منهما يكون فيه حرف التأنيث ساكنا، فيلفظ هاء، والحالة الثانية يكون فيها حرف التأنيث متحركا، فيلفظ تاء، ولا حرج في ذلك.

وأما ما ذهب إليه من أن سيبويه يسمى المفعول المطلق (الفعل)، و(الحدث) و(المصدر) و(التوكيد) فلا خلط فيه، فقوله الفعل تعبير عن حقيقة المصدر، وقوله الحدث تعبير عن صفته، وقوله المصدر تعبير عن حقيقته الصرفية وعلاقته النحوية بالفعل، وقوله توكيدا تعبير عن موقعه من الإعراب أو صفته الإعرابية.

وأما ما ذكره الدكتور علي النجدي على أنه ترادف، فلم يكن كذلك، فلكل لفظ من هذه الألفاظ دلالته الخاصة، فقوله حروف القسم، أراد بها الحروف المستعلمة في باب القسم، فهي تسمية معنوية، وأما قوله: حروف الجر، فأراد به الحروف التي تعمل هذا العمل، وقوله حروف الإضافة: أراد به الحروف التي تتبع باب الإضافة؛ لأن الإضافة قد تكون بالحرف كما تكون بالظرف والاسم.

فالتعامل مع عبارة سُيبويه، ومصطلحاته يحتاج إلى الكثير من الحيطة والحذر قبل إصدار الأحكام، بل ينبغي على الباحث أن يراعى عدة أمور قبل الخوض في دراسة الكتاب، أو مصطلحاته، ومن هذه الأمور.

### ١- التجرد من المسلمات المسبقة قبل التعامل مع كتاب سيبويه:

تعامل كثير من الباحثين مع الكتاب ومصطلحاته على ضوء دراسته للمؤلفات النحوية المتأخرة، وهذا قد يوقع الباحث في التمحل وفرض أشياء -على النص- لا تمت له بصلة، فللمؤلفات المتأخرة لها خصوصيتها في تناول القضايا النحوية، كما أن للكتاب خصوصيته.

### ٢- التفريق بين المصطلحات النحوية والمصطلحات اللغوية، والمصطلحات البلاغية:

فمصطلحات الكتاب متنوعة كتنوع علومه، ففي الكتاب كثير من المصطلحات النحوية التي تتعلق بحركة الإعراب نحو: الرفع، والضم، الجر، والكسر، والنصب والفتح، والجزم والوقف، والسكون والحذف[2]، والتنوين[1] والرفع بالألف، والجر بالياء، والنصب بالياء، والرفع بالواو[2]،

(١) المدارس النحوية – د.شوقي ضيف، ص٦٠،٦١.

(٢) الكتاب ج١، ص١٣.

وثبات النون، وحذف النون[٣]، والصرف، والمنع من الصرف[٤]، والبناء، والإعراب[٥]، والمتحرك[٦]، ومجاري أواخر الكلم، وحرف الإعراب[٧] وغيرها.

ومنها مصطلحات متعلقة بحقيقة اللفظ أو صفته نحو: الكلم، والاسم والفعل والحرف، والأمثلة، والأحداث، والماضي، والمضارع، والأمر[٨]، واسم الفاعل[٩]، واسم المفعول[١٠]، والمصدر[١١]، والصفة[١٢]، وظرف الزمان، وظرف المكان[١٣]، وأسم الزمان واسم المكان[١٤]، والمبهم[١٥]، والجثة[١٦]، والدهر[١٧]، والمتكلم[١٨]، والمخاطب[١٩] والغائب[٢٠] والواحد[٢١]، والتثنية والجمع[٢٢]، والنكرة، والمعرفة[٢٣]، والتذكير، والتأنيث[٢٤] والمتمكن[٢٥]، وغيرها.

---

(١) الكتاب ج١، ص١٤.
(٢) الكتاب ج١، ص١٨.
(٣) الكتاب ج١، ص١٨.
(٤) الكتاب ج١، ص٢٠٢.
(٥) الكتاب ج١، ص١٢، ١٣.
(٦) الكتاب ج١، ص١٧، ١٨، ٢٠.
(٧) الكتاب ج١، ص١٣، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠.
(٨) الكتاب ج١، ص١٢.
(٩) الكتاب ج١، ص١٣، ١٤.
(١٠) الكتاب ج١، ص٣٣.
(١١) الكتاب ج١، ص٣٣.
(١٢) الكتاب ج١، ص٣٣.
(١٣) الكتاب ج١، ص٣٥.
(١٤) الكتاب ج١، ص٣٥.
(١٥) الكتاب ج١، ص٣٥.
(١٦) الكتاب ج١، ص٣٧.
(١٧) الكتاب ج١، ص٣٧.
(١٨) الكتاب ج١، ص٢٣.
(١٩) الكتاب ج١، ص٤٧.
(٢٠) الكتاب ج١، ص٥٧.
(٢١) الكتاب ج١، ص١٧.
(٢٢) الكتاب ج١، ص١٧.
(٢٣) الكتاب ج١، ص١٦، ٤٤، ٤٧.
(٢٤) الكتاب ج١، ص١٧، ٢٢، ٥٠، ٦٤، ٦٥.
(٢٥) الكتاب ج١، ص١٤، ١٦، ١٧، ٢٢.

ومنها ما هو متعلق بالأبواب النحوية نحو: المبتدأ والخبر[1]، والفعل، والفاعل[2]، والمفعول[3]، والإضافة[4]، والقسم[5]، والصفة[6]، والبدل[7]، والاستثناء[8]، والنداء[9]، والتعجب[10]، وغيرها.

ومنها ما هو متعلق بالعامل نحو: العامل[11]، والعامل في اللفظ[12]، والعامل في المعنى[13]، والعامل في اللفظ والمعنى[14]، والمتعدي وغير المتعدي[15]، والاشتغال[16]، والتفريغ[17]، والتبعية[18]،والإلغاء[19]، والاستقرار[20]، والقطع[21]، والجوار[22] والإشراك[23]، والاقتصار[24]،

(١) الكتاب ج١، ص٢٣، ٤٥.
(٢) الكتاب ج١، ص٣٣.
(٣) الكتاب ج١، ص٣٣.
(٤) الكتاب ج١، ص١٢.
(٥) الكتاب ج١، ص٥٩.
(٦) الكتاب ج١، ص٤٤.
(٧) الكتاب ج٢، ص٤٤.
(٨) الكتاب ج١، ص٥٧.
(٩) الكتاب ج٢، ص١٨٢.
(١٠) الكتاب ج١، ص٧٢.
(١١) الكتاب ج١، ص١٣، ٣٣.
(١٢) الكتاب ج١، ص٧٣.
(١٣) الكتاب ج١، ص٧٧.
(١٤) الكتاب ج١، ص٧٧.
(١٥) الكتاب ج١، ص٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧.
(١٦) الكتاب ج١، ص٣٣، ٣٤، ٨١.
(١٧) الكتاب ج١، ص٣٣.
(١٨) الكتاب ج١، ص١٧.
(١٩) الكتاب ج١، ص٥٦.
(٢٠) الكتاب ج١، ص٥٦.
(٢١) الكتاب ج١، ص٦١.
(٢٢) الكتاب ج١، ص٦٧.
(٢٣) الكتاب ج١، ص٦٢.
(٢٤) الكتاب ج١، ص٣٧.

والموقع[١]، والموضع[٢]، والأجنبي [٣]، والإضمار[٤]، والإظهار[٥]، والاستغناء[٦]، والتفسير[٧]، وما يجري من الألفاظ بمنزلة غيره، كإجراء المفعول مجرى الفاعل[٨]، وإجراء علمت مجرى عرفت[٩]، وغير ذلك.

ومنها مصطلحات تتعلق بالأعراض النحوية والعلل كالحذف[١٠]، والذكر[١١]، والإضمار[١٢]، والتعويض[١٣]، والاستغناء[١٤]، والصرف[١٥]، والاضطرار[١٦]، والتقديم[١٧]، والتأخير[١٨]، والوصل[١٩]، والوقف[٢٠]، والتخصيص[٢١]، والشذوذ[٢٢].

ومنها مصطلحات لغوية وبلاغية نحو: المستعمل[٢٣]، والواجب[٢٤]، والأصل[٢٥]

---

(١) الكتاب ج١، ص١٦.

(٢) الكتاب ج١، ص١٦، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩.

(٣) الكتاب ج١، ص٦٢.

(٤) الكتاب ج١، ص٦٢.

(٥) الكتاب ج١، ص٦٢،

(٦) الكتاب ج١، ص٨١.

(٧) الكتاب ج١، ص٨١.

(٨) الكتاب ج١، ص٣٣.

(٩) الكتاب ج١، ص٤٠.

(١٠) الكتاب ج١، ص٢٤.

(١١) الكتاب ج١، ص٢٤.

(١٢) الكتاب ج١، ص٤٧.

(١٣) الكتاب ج١، ص٢٥.

(١٤) الكتاب ج١، ص٢٥، ٧٤.

(١٥) الكتاب ج١، ص٢٦.

(١٦) الكتاب ج١، ص٣٢.

(١٠٧) الكتاب ج١، ص٣٤.

(١٨) الكتاب ج١، ص٣٤.

(١٩) الكتاب ج١، ص٢٩.

(٢٠) الكتاب ج١، ص٢٩.

(٢١) الكتاب ج١، ص٣٦.

(٢٢) الكتاب ج١، ص٣٥.

(٢٣) الكتاب ج١، ص٣٩، ٦٨.

(٢٤) الكتاب ج١، ص٥٤.

(٢٥) الكتاب ج١، ص٢٩، ٣٨.

والمستقيم[١]، والحسن[٢]، والجائز[٣]، والإثبات[٤]، والبيان[٥]، والتسوية[٦]، والتكافؤ[٧]، والتشبيه[٨]، والنظير[٩]، والوجه[١٠]، والممتنع[١١] والقبيح[١٢]، والضعيف[١٣]، والقليل[١٤]، والمكروه[١٥] والمحتمل[١٦]، والنفي[١٧]، والنفي العام[١٨]، والنفي النافذ[١٩]، والثقل[٢٠] والاستحقاق[٢١]، والاشتقاق[٢٢]، والتجريد[٢٣]، والوقف[٢٤]، والقطع[٢٥]، والإجراء[٢٦]، والاستدلال[٢٧]، والسببية[٢٨] وسعة الكلام[٢٩]، والإيجاز والاختصار[١].

(١) الكتاب ج١، ص٣١، ٤٨.
(٢) الكتاب ج١، ص٢١، ٤٣.
(٣) الكتاب ج١، ص٣٥، ٦٦.
(٤) الكتاب ج١، ص٢٩.
(٥) الكتاب ج١، ص٣٤، ٣٦، ٤٠.
(٦) الكتاب ج١، ص٧٤.
(٧) الكتاب ج١، ص٥٥.
(٨) الكتاب ج١، ص٣٧.
(٩) الكتاب ج١، ص٧٣.
(١٠) الكتاب ج١، ص٦٩.
(١١) الكتاب ج١، ص٤٠.
(١٢) الكتاب ج١، ص٢١، ٢٩.
(١٣) الكتاب ج١، ص٢١، ٩٢.
(١٤) الكتاب ج١، ص٦٠.
(١٥) الكتاب ج١، ص٤٨.
(١٦) الكتاب ج١، ص٢٩.
(١٧) الكتاب ج١، ص٥٤.
(١٨) الكتاب ج١، ص٥٥.
(١٩) الكتاب ج١، ص٥٥.
(٢٠) الكتاب ج١، ص٢٠، ٢٢، ٢٩.
(٢١) الكتاب ج١، ص٢١، ٢٢.
(٢٢) الكتاب ج١، ص٣٥.
(٢٣) الكتاب ج١، ص ٥٩
(٢٤) الكتاب ج١، ص٢٩
(٢٥) الكتاب ج١، ص٦١
(٢٦) الكتاب ج١، ص٢٩، ٣١، ٣٧
(٢٧) الكتاب ج١، ص٣٥
(٢٨) الكتاب ج١، ص٦١، ٦٣
(٢٩) الكتاب ج١، ص٥٣

ومنها مصطلحات وصفية إجرائية نحو: عربي[٢]، وعربي جيد[٣]، وعربي كثير[٤]، وعربي جيد كثير[٥]، وهذا من كلامهم[٦]، وأكثر في كلامهم[٧]، ويتكلم به بعضهم[٨]، وضعيف في الكلام[٩]، وكان كلاما[١٠]، ولم يكن كلاما[١١]، ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله[١٢]، واللغة الحجازية[١٣]، واللغة التميمية[١٤]، وتستوي اللغتان[١٥]، وأهل الجفاء من العرب[١٦]، وأكلوني البراغيث[١٧].

### ٣- الفصل بين المصطلحات العامة والمصطلحات المتفرعة عنها:

تتزاحم المصطلحات في كتاب سيبويه، فهو يعبر عن الظاهرة العامة بمصطلح يناسبها، كما أنه يعبر عن كل جزئية من جزئيات الظاهرة بمصطلح يناسبها، بما يوهم تعدد المصطلحات، أو ترادفها، فنحن نجده يضع مصطلحا للإعراب، وآخر للبناء، فهو عندما يتحدث عن حروف الإعراب يسميها مجاري أواخر الكلم[١٨]، ويسميها حروف الإعراب[١٩]، ومع ذلك فإن لكل مصطلح من المصطلحين مدلوله. فمجاري أواخر الكلم مصطلح عام يشتمل على المعرب والمبني، وحرف الإعراب خاص بالأسماء المعربة نجد ذلك في قوله: وحرف الإعراب للأسماء المتمكنة،

---

(١) الكتاب ج١، ص٢١١

(٢) الكتاب ج٤، ص٤٨٥.

(٣) الكتاب ج١، ص٨٠

(٤) الكتاب ج١، ص٨٢

(٥) الكتاب ج١، ص٣٤

(٦) الكتاب ج١، ص٨٣

(٧) الكتاب ج١، ص٣٨,

(٨) الكتاب ج١، ص٣٨

(٩) الكتاب ج١، ص٤٨

(١٠) الكتاب ج١، ص ٦١

(١١) الكتاب ج١، ص٦١

(١٢) الكتاب ج١، ص٥١

(١٣) الكتاب ج١، ص٥٧، ٧٢.

(١٤) الكتاب ج١، ص٧١

(١٥) الكتاب ج١، ص٥٩

(١٦) الكتاب ج١، ص٥٦

(١٧) الكتاب ج١، ص١٩، ٧٨.

(١٨) الكتاب ج١، ص١٣.

(١٩) الكتاب ج١، ص١٣.

والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين[1]، ومن الإجمال أيضا تعبيره عن الفعل والخبر بالمسند[2]، وتعبيره عن المبتدأ والفاعل، المستند إليه[3].

**٤- التمييز بين المصطلحات المستعلمة، والمصطلحات المهملة:**

فبعض المصطلحات التي استعملها سيبويه، لم تعد مستعملة، وحلت محلها مصطلحات جديدة، فما أطلق عليه سيبويه: باب "الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به[4]، لم يعد مستعملا، وصار باب التنازع بدلا منه، وكذلك ما أطلق عليه سيبويه الأعراض في قوله هذا باب ما أصاب اللغة من الأعراض"[5] لم يعد مستعملا وصارت الظواهر اللغوية[6] بديلا عنه.

**٥- التمييز بين المصطلحات العلمية والمصطلحات الإجرائية:**

فسيبويه يستعمل لفظ المبتدأ والابتداء استعمالا نحويا ويقصد به الاسم المبتدأ المرفوع الواقع في أول الكلام[7]، ويستعمل هذا اللفظ استعمالا إجرائيا فيقصد به ما يبتدأ به من الكلام بغض النظر عن نوع اللفظ المبتدأ به سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا[8]، كما نجده يستعمل المضارع مصطلحا محددا يعني به الفعل المضارع وقد يستعمل هذا اللفظ استعمالا لغويا إجرائيا لا يعني به الفعل المضارع، وإنما يريد به المشابهة[9].

**٦- الفصل بين منهج سيبويه في التبويب ومصطلحاته:**

فالأبواب في الكتاب جاءت وفقا للمنهج الوصفي، الذي يصف العلاقة بين العوامل والمعمولات، أما المصطلحات فإننا نجده يستعملها ضمن الباب، ولا يجعلها عنوانا له. ومن ذلك. تبويبه لباب الاشتغال بـ(باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم الفعل أو أخر، وما يكون

---

(١) الكتاب ج١، ص١٣.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٣.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٣.

(٤) الكتاب ج١، ص٧٣.

(٥) الكتاب ج١، ص٢٤.

(٦) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي – طاهر سليمان حمودة – الدار الجامعية بالإسكندرية، و ظاهرة الشذوذ في النحو العربي- د. فتحي الدجني.

(٧) الكتاب ج٣، ص١٠.

(٨) الكتاب ج١، ص١٧١.

(٩) الكتاب ج١، ص١٤.

فيه الفعل مبنيا على الاسم"[1] وتضمينه للمصطلح داخل الباب هذا ما نجده في قوله: "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضُربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبدالله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به، فإنما قلت عبدالله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء، ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾[2] وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر **وشغلته** به، ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنك لم **تشغله** بشيء[3]".

## ثانيا: تطور المصطلح النحوي

تطور المصطلح النحوي بتطور الدرس النحوي، وأصاب المصطلح النحوي ما أصاب الدرس النحوي من الاختصار والإيجاز، فلم نعد نرى تلك العناوين المطولة –التي استعملها سيبويه – في كتب المتأخرين من النحاة، فغالب المصطلحات التي جاءت متأخرة تكاد تقتصر في مجملها على اللفظ الواحد، ولا شك أن هذا الاختصار والإيجاز أقرب إلى السمة العلمية من طريقة سيبويه التي أطال فيها عناوين أبوابه النحوية، ومع ذلك فإن هذا التطور لم يطل كل عناوين كتاب سيبويه، فما ذكره سيبويه مختصرا –كباب الفاعل[4] وباب الجر[5] وباب الابتداء[6] والنداء[7] والندبة[8] والترخيم[9] والنفي بلا[10]، والاستثناء[11] – بقي علي ما هو عليه عند سيبويه ولم يغير فيه النحويون شيئا.

أما الأبواب التي اختصر النحويون مصطلحاتها فتجري على ثلاثة أقسام:

أ – **قسم أخذ النحويون مصطلحه من عبارة سيبويه**، أو مما ضمنه في مادة هذه الأبواب من الألفاظ أو المصطلحات الإجرائية ثم جعلوه علما على باب بعينه ومن ذلك باب الاشتغال الذي عبر

---

(١) الكتاب ج١، ص٨٠.

(٢) الآية ١٧ من سورة فصلت.

(٣) الكتاب ج١، ٨١.

(٤) الكتاب ج١، ص٣٣.

(٥) الكتاب ج١، ص٤١٩.

(٦) الكتاب ج١، ص١٢٦.

(٧) الكتاب ج٢، ص١٨٦.

(٨) الكتاب ج٢، ص٢٢٠.

(٩) الكتاب ج٢، ص٢٣٩.

(١٠) الكتاب ج٢، ص٢٧٤.

(١١) الكتاب ج٢، ص٣١٠.

عنه سيبويه بأساليب مختلفة في كتابه وجعله في ثلاثة أبواب وهي:

- **باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم**[1].
- **باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيا عليه الفعل**[2].
- **باب ما يحمل فيه الاسم على ما بني عليه الفعل مرة، ويحمل مرة أخرى على ما بني على الفعل**[3].

فهذه الأبواب جمعها المتأخرون في باب واحد، وهو باب الاشتغال، وأخذوا هذا المصطلح من لفظ سيبويه الذي جاء في قوله: "إنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر، **وشغلته** به، ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنك لم **تشغله** بشيء[4]"، وهذا المصطلح لم يكن علما على هذا الباب، فهو مصطلح إجرائي استعمله سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه، ولكن النحويين أخذوه من لفظه وجعلوه علما على هذا الباب بعينه.

ب- **أما القسم الثاني فهو مصطلحات أحدثها النحويون**، و لم يستعملها سيبويه، و لم ترد في المصطلحات الإجرائية كباب التنازع، الذي عبر عنه سيبويه بـ (باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك[5]، فلفظ التنازع لم يستعمله سيبويه في عنوان الباب أو في متنه، ومن ذلك أيضا التمييز، فهذا المصطلح لم يستعمله سيبويه وإنما استعمل في هذا الباب مصطلحين غيره وهما التخصيص[6] والتبيين[7] و لم يكتب لهذين المصطلحين الشيوع واستقر مصطلح التمييز الذي وضعه المبرد[8].

ج- **أما القسم الثالث فهو مصطلحات لم يذكرها سيبويه**، و لم يضمنها في عبارته، وأحدثها النحويون إلى جانب مصطلح سيبويه، و لم يعتمد النحويون القدماء أو المتأخرون على واحد منها دون الآخر وإنما استعملوها جميعا، ولكنها استقرت عند المعاصرين على مصطلح محدد من هذه المصطلحات. ومن ذلك.

---

(١) الكتاب ج١، ص٨٠.

(٢) الكتاب ج١، ص٨٨.

(٣) الكتاب ج١، ص٩١.

(٤) الكتاب ج١،ص٨١.

(٥) الكتاب ج١، ص٧٣.

(٦) الكتاب ج٢، ص١٧٢، ١٧٤.

(٧) الكتاب ج٢، ص١٧٨، ١٨١.

(٨) المقتضب للمبرد ج٣، ص٣٢.

**١ـج: المبني للمجهول**

هذا المصطلح من مصطلحات المتأخرين من النحويين[١]، و لم أقف على لفظه عند سيبويه أو غيره من المتقدمين، فقد عبر عنه سيبويه بـ(**فعل المفعول**)[٢]، ويقابله فيما يطلق عليه المتأخرون المبنى للمعلوم[٣] (**المبني للفاعل**) أو **فعل الفاعل**[٤] عند سيبويه .

أما الأخفش فعبر عنه بـ (**المشغول بمفعوله**)[٥] وعبر عنه الفراء بـ (**فعل ما لم يسم فاعله**)[٦].

وعبر عنه السيرافي بـ (**المبني للمفعول**)[٧] وعبر عنه المتأخرون بـ (**المبني للمجهول**)[٨] فهذه المصطلحات بعضها ورد في عبارة سيبويه، وبعضها أحدثه النحويون من بعده، فما ذهب إليه الأخفش لا يعد مصطلحا على هذا الباب عند المتقدمين؛ لأن الاشتغال في عرفهم مصطلح إجرائي يطلق على فعل الفاعل وعلى فعل المفعول، وقد ورد عند سيبويه في البابين نجد ذلك في قوله: "يرتفع الفاعل كما يرتفع المفعول لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل"[٩] وقوله: "**شغلت** ضرب به كما شغلت به ذهب"[١٠]. وقوله: "و لم ترد أن **تشغل** الفعل بأول منه"[١١] وقوله: "**وشغلت** به أعطى وكسى"[١٢].

وأما ما ذهب إليه السيرافي فهو مقتبس من لفظ سيبويه الذي جاء فيه: "لأنك ولو أدخلت

---

(١) إظهار الأسرار – للبركوي ضمن مجموع مهمات المتون دار الفكر – الطبعة الرابعة ١٩٤٩م، من مجموع مهمات المتون، ص٤٥٢.

(٢) الكتاب ج١، ص٣٣.

(٣) إظهار الأسرار للبركوي، من مجموع مهمات المتون، ص٤٥٢.

(٤) الكتاب ج١، ص٣٣.

(٥) معاني القرآن للأخفش الأوسط – سعيد بن مسعدة – تحقيق فائز فارس – ط١– ١٩٧٩م ج١، ص١٥٨.

(٦) معاني القرآن للفراء – يحيى بن زياد – تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار ج٢، ص٢١٠، نحو القراء الكوفيين – خديجة أحمد مفيّ – رسالة ماجستير إشراف د. عبد الفتاح شلبي، ص٣٤٧، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء – المختار أحمد ديره – رسالة ماجستير جامعة الفاتح طرابلس – دار قتيبة – بيروت ودمشق ط١– ١٩٩١م، ص٢٧٨.

(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق د.رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ج٢، ص٢٦٧.

(٨) إظهار الأسرار للبركوي، من مجموع مهمات المتون، ص٤٥٢.

(٩) الكتاب ج١، ص٣٣.

(١٠) الكتاب ج١، ص٣٤.

(١١) الكتاب ج١، ص٣٤.

(١٢) الكتاب ج١، ص٤١، ٤٢.

في هذا الفعل وبنيته له لتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين"[1] فقوله (**بنيت له**) يعني بنيته للفاعل، ويقابله البناء للمفعول، إلا أن السيرافي لم يشر إلى ذلك، وعد المصطلح من وضعه مشيرا إلى مصطلح سيبويه السابق بقوله: "غير أن النحويين – يعني سيبويه – يسمون هذا الفعل فعل مفعول به"[2].

وأما ما ذكره الفراء في قوله: "فعل ما لم يسم فاعله" فلا دليل فيه على تغير صيغة الفعل أو إسناده للمفعول ومعلوم أن الفاعل يكون محذوفا في صيغتي البناء للفاعل، والبناء للمفعول، ومع ذلك فقد اختاره كثير من النحويين البصريين"[3].

وأما ما اصطلح عليه المتأخرون (المبني للمجهول)، فقد كتب له الشيوع في الدراسات الحديثة وبسط نفوذه على الدراسات القديمة، فذكروا لفظ المبني للمجهول إلى جوار المصطلحات السابقة الذكر[4]. وهذا المصطلح – **المبني للمجهول** – بلاغي في الأصل ذكره البلاغيون والنحويون عند الحديث عن أغراض حذف الفاعل مع صيغة البناء للمفعول، ولا أدري لم اختار المعاصرون صيغة المبني للمجهول دون غيرها من أغراض حذف الفاعل، فكما يحذف الفاعل للجهل به، فإنه يحذف للإيجاز، والاختصار، والإجلال والدناءة، والخوف، فالجهل غرض بلاغي شأنه شأن غيره من أغراض الحذف، هذا ما نجده في قول ابن يعيش: "أما حذف الفاعل فلأمور منها: **الخوف عليه** نحو قتل زيد، ولم تذكر فاعله خوفا من أن يؤخذ قولك شهادة عليه. أو **لجلالته** نحو قولك: قطع اللص، وقتل القاتل، ولم تقل: قطع الأمير ولا قتل السلطان. نحو ذلك ترك ذكره لجلالته. قال تعالى: ﴿**قتل الخراصون**﴾[5]، والمراد قتل الله الخراصين، وقد لا يذكر الفاعل **لدناءته** نحو قوله: عمل الكنيف، وكنس السوق، وقد يكون **للجهالة به**، وقد يترك الفاعل **إيجازا واختصارا**؛ لأن يكون غرض المتكلم الإخبار عن المفعول لا غير، فترك الفعل إيجازا للاستغناء عنه، فإذا حذف الفاعل وجب رفع المفعول وإقامته مقام الفاعل"[6].

---

(١) الكتاب ج١، ص٤٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج٢، ص٢٦٧.

(٣) ابن هطيل اليمني وجهوده النحوية – شريف النجار – رسالة ماجستير في النحو الصرف، ص٢٢٩، ٢٣٠.

(٤) نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، ص٣٤٦، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة– أحمد مكي الأنصاري – المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ص١٤٤.

(٥) الآية ١٠ من سورة الذاريات.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ج٧، ص٦٩، ٧٠. الإيضاح في علوم البلاغة – للخطيب القزويني – محمد بن سعد الدين – دار الكتب العليمة – بيروت لبنان الطبقة الأولى ١٩٨٥م، ص١٨٨.

علوم البلاغة – أحمد مصطفي المراغي – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – ط٢ – ١٩٨٦م، ص٩١، ٩٢.

المفصل في علم العربية للزمخشري، ص٢٥٨.

و علم المعاني – د. عبد العزيز عتيق – دار النهضة العربية – بيروت لبنان – ١٩٨٥م ص٢٣٨-٢٣٩.

ومن باب الإيجاز والاختصار حذف الفاعل إذا كان معلوما علما يقينيا. نحو قوله تعالى: ﴿خلق الإنسان﴾[1] فهل يعقل أن يكون الفاعل معلوما علما يقينيا، ومجهولا في نفس الوقت.

أحسب أن القول بـ(المبني للمجهول) في هذا الموضع غير جائز شرعا، إذا قصد باللفظ معناه، ونحن نعلم أن اللفظ لا ينفصل عن معناه؛ لذا نرى أن العودة إلى استعمال مصطلح سيبويه أولى من غيره. ونحو هذا أيضا مصطلح آخر اقترن بهذا المصطلح، وهو (نائب الفاعل) فهذا المصطلح من أكثر المصطلحات تطورا وتجددا، فما من نحوي نبغ إلا وأدلى بدلوه فيه، فأيد أو رفض أو جدد. والظاهر أن هذا المصطلح لم يكن محددا حتى عصر سيبويه؛ لأنه لم يذكر مصطلحا محددا لهذا الباب واكتفى بقوله: "المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل"[2] و" يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل"[3] أما العبارة الأولى فتفسيرها أنه مفعول فعل المفعول، وليس فعل الفاعل، فنجده يمايز هنا بين الفاعل والمفعول المرفوع بالفعل. أما العبارة الثانية (يرتفع المفعول) فيستفاد منها مفهوم (المفعول المرفوع).

أما الأخفش فعبر عنه بـ **(يقوم مقام الفاعل)**[4].

وعبر عنه الفراء بـ **(ما لم يسمه فاعله)**[5].

وعبر عنه المبرد بـ **(المفعول الذي لم يذكر فاعله)**[6].

وعبر عنه ابن السراج بـ **(المفعول الذي لم يسم من فعل به)**[7].

وعبر عنه ابن جني من طريقين حيث قال: "المفعول الذي جعل الفعل حديثا عنه وهو ما لم يسم فاعله"[8].

وعبر عنه ابن مالك وشراح الألفية بـ(نائب الفاعل)[9].

وفي ظل هذا التطور والتنوع لا بد من اختيار المصطلح الذي تنطبق عليه الشروط، وهي

---

ودراسات لأسلوب القرآن الكريم – محمد عبد الخالق عضيمة – مطبعة حسان القاهرة ج١، ص٧٤٢.

(١) الآية ٢٨ من سورة النساء والآية ٣٧ من سورة الأنبياء.

(٢) الكتاب ج١، ص٣٣.

(٣) الكتاب ج١، ص٣٣.

(٤) معاني القرآن للأخفش ج١، ص١٥٨.

(٥) معاني القرآن للفراء ج٢، ص٢١٠.

(٦) المقتضب للمبرد ج٤، ص٥٠.

(٧) الأصول في النحو لابن السراج ج١، ص٧٦.

(٨) اللمع في العربية – صنعة أبي الفتح عثمان بن جني – تحقيق حسين محمد شرف – عالم الكتب القاهرة ط١ ١٩٧٩م، ص٣٣.

(٩) شرح ابن عقيل ج٢، ص١١١، وأوضح المسالك ج١، ص٣٧١، وشذور الذهب، ص٨٣.

قطعية الدلالة والشمول والالتصاق بالمعنى، وهذه المصطلحات في معظمها مخالفة لشروط الاصطلاح، فبعض هذه المصطلحات يراعى فيه الموقع ولا يراع فيه المعنى، كنائب الفاعل، فإن النيابة لا تعدو أن تكون نيابة حركة، ولا يمكن أن تكون نيابة معنى؛ لأن المرفوع مفعول في المعنى، وكذلك مصطلح الأخفش (**يقوم مقام الفاعل**) لم يحدد فيه نوع القيام أهو قيام في المعنى أم قيام في الموقع أم قيام في المعنى والموقع.

أما مصطلح الفراء والمُبرد وابن السراج فقد أصبح علما على هذا الباب وصار لا يعرف به غيره، وإن كان في الأصل جائزا على هذا الباب وغيره.

وأما لفظ سيبويه فهو الأقرب إلى المعنى والموقع. فقوله: "المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل" يعني المفعول غير المنصوب، لأن المنصوب منصوب بتعدي الفعل إليه، وقوله المفعول المرفوع فيه مطابقة بين اللفظ والمعنى؛ لأنه مفعول في المعنى ومرفوع في اللفظ وهذا المصطلح أخصر من الأول وأدق منه لذا فمن الأفضل العودة إلى مصطلح سيبويه الأخير واستعماله بدلا من نائب الفاعل الذي شاع في الدراسات النحوية المتأخرة لأن لفظ النيابة فيه بعض الحرج الشرعي في إعراب بعض آي الذكر الحكيم كـ(**خلق الإنسان**)[1] فالإنسان لم ينب عن الفاعل (الخالق) في شيء من ناحية المعنى، بل بقي مفعولا على الرغم من كونه مرفوعا.

(١) الآية ٢٨ من سورة النساء والآية ٣٧ من سورة الأنبياء.

## المبحث الرابع

# أثر كتاب سيبويه على الخلاف النحوي

## المبحث الرابع

# أثر كتاب سيبويه على الخلاف النحوي

حظي عصر سيبويه بكوكبة مجتمعة من العلماء لم تتكرر مجتمعة بعده، فقد جمع هذا العصر بين أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، ويونس، وسيبويه، والأخفش، والكسائي، والفراء، والجرمي، والمازني، وغيرهم.

وقد تركت هذه الكوكبة بصماتها واضحة في النحو العربي، فتكاد تنحصر الخلافات النحوية في هذه الكوكبة من العلماء ويعد الخليل، وسيبويه، ويونس الرواد الحقيقيين للنحو العربي في ذلك العصر.

ثم انتقل العلم من بعدهم إلى تلامذتهم، فبدأ بالأخفش تلميذ سيبويه، والطريق إلى كتابه، وأكثر النحويين اعتراضا عليه ومخالفة له[1].

وقد تتلمذ على الأخفش أعلام البلدين، فقرأ عليه الكتاب أبو عمر الجرمي، وأبو عثمان المازني من أهل البصرة، كما قرأ عليه الكسائي من أهل الكوفة.

وقد صاحب الخلاف النحوي نشأة النحو وتطور بتطوره فبعد أن كان الخلاف بين الأفراد امتد ليصبح بين الأمصار وليصنف بصريا كوفيا[2] أو بصريا بصريا، أو كوفيا كوفيا.

ويثري الخلاف الدرس النحوي، وتعد فيه المصنفات في الخلاف بين البصرة والكوفة[3]، وتحشى بآراء النحويين.

### أسباب الخلاف النحوي:

#### ١ـ المنافسة العلمية

سلم النحويون بألمعية سيبويه واستيفائه لقضايا النحو، واللغة في الكتاب إلا أنهم لم يسلموا له بالريادة المطلقة — وودوا لو ذكروا إلى جانبه — لا في تقديم منهج لغوي أو فكر نحوي جديد، ولكن في مخالفة سيبويه والاعتراض عليه، وكان أول هؤلاء الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه، والطريق إلى كتابه، يقول الدكتور شوقي ضيف[4]: وكان الأخفش لهجا بالاعتراض على سيبويه،

---

(١) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص٩٦ —١٠٦.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد دار إحياء التراث العربي.

(٣) نفسه.

(٤) المدارس النحوية. ص٦

والخليل، ومن بعده كان الكسائي الذي نافس سيبويه في حياته مع علمه بألمعية سيبويه، وسعيه إلى قراءة كتابه على الأخفش بعد وفاته، ثم الفراء الذي كان يتعمد مخالفة سيبويه حتى في ألقاب الإعراب، وتسمية الحروف، وكان زائد العصبية على سيبويه"[1].

وكذلك فعل المبرد في اعتراضاته التي خالف فيها سيبويه، وربما كان السبب المباشر في رجوعه عن كثير من آرائه التي خالف فيها سيبويه [2] تأليفه للمقتضب وشعوره بإثبات الذات من خلاله.

**٢ـ اختلاف مصادر الدرس النحوي**

اختلفت آراء الباحثين حول الخلاف النحوي، فقسموه بصريا وكوفيا، ثم اختلفوا في سبب الخلاف بين البصرة والكوفة كما اختلفوا في مدى الخلاف، فذهب قوم إلى أنه لا خلاف جوهري بين الفريقين في الأصول، وذهب آخرون إلى التقليل من شأن هذا الخلاف، وجعلوا اختلاف مواقع البلدين سببا في إطلاق مصطلح مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة، وذهب غيرهم إلى القول بأن المنافسة كانت وراء هذا الخلاف.

والملاحظ من منهج البصريين المتمثل في كتاب سيبويه اعتمادهم على لغة العرب نثرا وشعرا ملتزمين بالفصاحة، والأصالة، والنقاء، وتقعيد القواعد بناء على ما تتكلم به العرب، ولم يؤثر عن الكوفيين منهجا عمليا يتمثل في مصنف نحوي يحدد لنا الأصول التي اعتمدها الكوفيون في تحديد اللغة، والمنهج، والأصول المتبعة في التقعيد.

ومع ذلك فإننا نلاحظ اعتماد الأخفش،و الفراء، والكسائي على القرآن الكريم مصدرا أساسيا من مصادر الاستشهاد، وهذا واضح في مؤلفاتهم التي صنفت في معاني القرآن دون غيره، كما نلاحظ اعتماد الكوفيين على الشاهد القرآني في الاحتجاج.

وقد تتبعت بعض الخلافات النحوية بين الكوفيين والبصريين فوجدت أن من أهم أسباب الخلاف بين الفريقين اعتماد البصريين في الاستدلال على لغة العرب وشواهد القرآن الكريم، أما الكوفيون فكان جل اهتمامهم على شواهد القرآن الكريم، ومما يؤكد هذا الأمر أن البصريين ذهبوا إلى أن خبر كان والمفعول الثاني لظن منصوبين على الشبه بالمفعول وذهب الكوفيون إلى أن خبر كان والمفعول الثاني لظن منصوبين على الحال[3].

---

(١) مراتب النحويين، ص١٣٩، ١٤١.

(٢) الخصائص ج١، ص٢٠٦، ج٣ص٢٨٧.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ص٨١٢.

رجعت إلى شواهد سيبويه في باب كان وظن، فوجدت أن بعض أخبارها جاءت جامدة، فمن شواهد سيبويه في باب كان (كان عبدالله أخاك، وكناهم، وإذا لم نكنهم، فمن ذا يكنهم)[1] ومن شواهده في باب ظن (حسب عبدالله زيدا بكرا، وظن عمر خالدا أباك، وخال عبدالله زيدا أخاك)[2] فهذه الشواهد تؤكد أن خبر كان والمفعول الثاني لظن يأتيان جامدين، ولذلك شبه خبر كان والمفعول الثاني لظن بالمفعول، وحمل انتصابه على نصب المفعول لأنه مثله.

ورجعت إلى شواهد القرآن الكريم في باب كان وظن، فلم أقع على موضع جاء فيه خبر كان أو المفعول الثاني لظن جامدا، بل جاءت جميع شواهد القرآن الكريم في باب خبر كان، والمفعول الثاني لظن مشتقة، مما يرجح أن اعتماد الكوفيين كان على شواهد القرآن الكريم، ولم يكن على شواهد من لغة العرب؛ لأن أسماء الأعلام والضمائر لا تؤول بالمشتق.

### ٣ـ الاحتمالات

من أهم أسباب الخلاف النحوي اعتماد النحويين على الاحتمالات في الإعراب، فعلى النحوي أن يحدد نوع الكلمة، وصيغتها، ومَعناها، ووظيفتها، ورتبتها، وحركة إعرابها قبل البدء في الإعراب، ومن هنا نشأ الخلاف في تحديد مواقع الألفاظ من الإعراب، وصار في التقدير والتأويل متسع لتعدد أوجه الإعراب، فهذا ابن العريف القرطبي (ت٣٦٧هـ) يعرض لمسألة فيها من العربية مائتا ألف وجه، وأخرى فيها اثنان وسبعون ألف وجه، وثالثة فيها ثمانية وتسعون وجها"[3]، ولم يكن ليحدث هذا لو لم يكن في الاحتمالات متسع له.

### ٤ـ الاعتماد على المنهج العقلي

تشترك العلوم اللغوية والإنسانية في اعتمادها على المنهج العقلي في الدرس والتحليل، بخلاف العلوم الطبيعية التي تعتمد على التجريب والتحليل المعملي.

فالخلاف في العلوم اللغوية والإنسانية راجع لاجتهادات البشر، وتمايز عقولهم واختلاف وجهات نظرهم تجاه الأشياء، وينعكس هذا بطبيعة الحال على نتائج الدرس النحوي، فمعظم الروّاد الأوائل من النحويين مشهود لهم بالنبوغ والذكاء والفطنة، ويؤكد الأصمعي على هذا الأمر بقوله: "سألت أبا عمرو بن العلاء عن ألف مسألة فأجابني فيها بألف حجة"[4].

---

(١) الكتاب ج١، ص٤٥.

(٢) الكتاب ج١، ص٣٩.

(٣) بغية الوعاة للسيوطي ج١، ص٢٣٠ وسيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي، ص٣١.

(٤) طبقات القراء ج١، ص٢٩٢، إنباه الرواة ج٤، ص١٢٧، ١٢٨.

وكان الخليل مشهورا بأنه صاحب عقل خصب وذكاء لمّاح حتّى إن الصولي (ت٣٣٥) يقول: إنّ الخليل بن أحمد أذكى العرب والعجم في وقته بإجماع أكثر الناس. فنفذ طبعة إلى كل شيء تعاطاه"[١].

والناظر في الكتاب يتجلى له بوضوح أن سيبويه كان يتحلى بعقل خصب نافذ مكنه من استنباط كثير من القواعد النحوية، ويبقى الباب مفتوحا أمام أصحاب العقول النيرة لإثراء الدرس النحوي وتيسيره.

### ٥ـ فهم عبارة الكتاب

يرجع كثير من الخلافات النحوية إلى اختلاف آراء النحويين في تفسير وتأويل عبارة سيبويه الغامضة في بعض الأحيان، فمنهم من أحسن فهمها، ومنهم من أساء فهمها، ومنهم من لوى عنقها، وطوعها لغرضه وقصده.

وقد يظهر هذا جليا في الاحتجاج بذكر رأي سيبويه واسمه، وقد يختلفون في الرأي معتمدين على عبارة سيبويه دون ذكر اسمه، أو الإشارة إلى كتابه.

ورد الخلافات النحوية إلى المدارس أو الأفراد على أساس أن هذا من إبداعهم غير صحيح على إطلاقه، لأن الخلاف لم يكن في الأصول، أو في جوهر الفكر النحوي، ولكنه كان في القشور والقضايا الإجرائية التطبيقية، وهذا عائد إلى تنوع قراءة الكتاب، فمن العلماء من قرأه على شيوخه، ومنهم من قرأه على نفسه، فكان أقل قدرة ممن قرأه على أهل العلم، فقد عاب القدماء على ثعلب قراءته الكتاب على نفسه، ووثقوا بالمبرد لقراءته الكتاب على الجرمي والمازني[٢].

وقد حاولت تتبع كثير من القضايا الخلافية بين الكوفة والبصرة أو بين الكوفة وسيبويه، أو بين البصرة وسيبويه، أو بين البصرة والبصرة، أو الكوفة والكوفة، فوجدتها خلافات بينهم في فهم عبارته، وليست خلافا معه، لأن كثيرا من الخلافات المنسوبة إلى هؤلاء أو إلى هؤلاء آراء مثبته في الكتاب، ولم تكن لأحد الفريقين، وإنما كانت لسيبويه، ومثبتة في كتابه، وقد اخترت في هذا البحث عددا من المسائل المنسوبة إلى سيبويه وعددا آخر من المسائل غير المنسوبة إليه، وقارنتها بعبارة سيبويه فوجدت أن الخلاف فيها عائد إلى فهم عبارة سيبويه ومن ذلك:

#### ١ـ آراء كوفية أسندها الكوفيونّ إلى سيبويه

(١) أخبار أبي تمام للصولي – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٩٣٧م، ص١٢٦، وأثر النحاة على البحث البلاغي، ص٥٤.

(٢) مراتب النحويين، ص١٣٩.

اقترن مذهب البصرة بأعلامها، كما اقترن مذهب الكوفة بأعلامها، وحمل ما وقع من خلاف بين أعلام من الكوفة و البصرة على أنه خلاف بين الفريقين في تفسير بعض المسائل النحوية، وغالبا ما يقترن هذا الخلاف بسيبويه والكسائي، أو سيبويه والفراء، فنحن لا نعلم خلافا أسبق من هذا وقع بين أعلام من الكوفة وأعلام من البصرة، بل لا نعلم للكوفة أعلاما يكافئون أعلام البصرة، أو يكونون نظراء لهم قبل عصر سيبويه، وإن صح هذا الخلاف في مسائل معدودة بين سيبويه والكسائي، أو سيبويه والفراء، فإنه ليس صحيحا على إطلاقه، فكثير من الخلافات بين البصريين والكوفيين مردها إلى الخلاف في فهم عبارة سيبويه من الطرفين وليس خلافا معه. ومن ذلك.

**ـ الخلاف في علامة إعراب التثنية والجمع**

أختلف البصريون والكوفيون في علامة إعراب التثنية، والجمع، فذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية، والجمع بمنزلة الفتحة، والضمة، والكسرة من أنها إعراب، وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير وزعم قوم أنه مذهب سيبويه.

وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب.

وذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب[1].

وقد اعتمد البصريون والكوفيون في خلافهم هذا على كتاب سيبويه، وادعى كل قوم منهم أن له حجة في كتاب سيبويه.

فالكوفيون يحتجون على البصريين بعبارة سيبويه، والبصريون يحتجون على الكوفيين بعبارة سيبويه أيضا، قال الكوفيون: الدليل على أنها إغراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول: قام الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، وذهب الزيدون، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين فتتغير كتغير الحركات. نحو "قام زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد، وما أشبه ذلك، فلما تغيرت كتغير الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها؛ لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها، فلما تغيرت الحركات دل على أنها بمنزلتها، ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب، لأنها الحروف التي أعرب الاسم بها. كما يقال – حركات الإعراب– أي الحركات التي أعرب الاسم بها، والذي يدل على ذلك أنه جعل الألف في التثنية رفعا فقال: يكون في الرفع ألفا، وجعل الياء فيها جرا، فقال: يكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها وجعل الياء أيضا نصبا حملا على الجر. فقال: ويكون في النصب

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ج١، ص٣٣.

كذلك، وهكذا جعل الواو والياء في الجمع رفعا وجرا ونصبا، والرفع والجر والنصب لا يكون إلا إعرابا، فدل على أنها إعراب"[1].

وقال البصريون: "إنما قلنا إنها حروف إعراب، وليست بإعراب، لأن هذه الحروف، إنما زيدت للدلالة على التثنية، ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد، فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية، والجمع، فلما زيدت بمعنى التثنية، والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى، فصارت بمنزلة التاء في قائمة والألف في حبلى، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب، فكذلك هذه الحروف هاهنا"[2].

فالظاهر من قول البصريين أيضا أنهم يحتجون بقول سيبويه لأنهم خطأوا الكوفيين في فهمهم لعبارة سيبويه، وتعسف ابن الأنباري في تخطئة الكوفيين في فهم عبارة سيبويه و احتج للبصريين على الكوفيين بما لا يجوز الاحتجاج به، والقياس عليه، فدحض رأيهم بثبات الألف في قوله تعالى: ﴿إن هذان لساحران﴾[3] على لغة بني الحارث بن كعب[4] في حالة الرفع، والنصب، والجر، وعدها قياسا يقاس عليه مع إجماع النحويين على شذوذ هذه الصيغة، وبناءها، كما احتج على الكوفيين في تغير هذه الحروف بخفتها، وتأثرها بالحركة في الانقلاب، وكذلك احتج عليهم بالضمائر المنفصلة، والمتصلة، ولا أدري ما علاقة هذه الأبواب بباب الجمع، ولو قاسها على الأسماء الستة لكان أقرب؛ لأن الخلاف في الإعراب بالحركات، والحروف يشملها. إلا أن هذه الأسماء معربة بالحروف عند البصريين، فلم يحسن الاحتجاج لهم بما عليهم، ولم يحتج أبو البركات الأنباري للبصريين، وكأنه رآهم أوعى لعبارة سيبويه من الكوفيين.

ونعود إلى عبارة سيبويه التي كانت سببا في الخلاف. قال سيبويه: "اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفا، ولم يكن واوا ليفصل بين التثنية، والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياء مفتوحا ماقبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفا ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعا لما الجر منه أولى، لأن الجر للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى، وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر... وإذا جمعت

(١) الإنصاف ج١، ص٣٣ - ٣٤.

(٢) الإنصاف ج١، ص٢٤ - ٣٥.

(٣) الآية ٦٣ من سورة طه.

(٤) الإنصاف ج١، ص٣٦.

على حد التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب، حال الأولى في التثنية إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر، والنصب ياء مكسور ما قبلها، ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما"[1].

فما ذهب إليه الكوفيون والبصريون له سند في الكتاب، فسيبويه عبر عن هذه الحروف بتعابير مختلفة، بعضها يمكن أن يحمل على أن هذه الحروف هي الإعراب، فالنحويون قد يعبرون بـ(حروف الإعراب) ويعنون بذلك أنها هي الإعراب فهي بمنزلة قولهم (حركة الإعراب)، وقد يعنون به الحرف الذي يكون محلاً لحركة الإعراب، وهذا ما عبر عنه سيبويه بـ(حرف الإعراب)، فقول سيبويه بأنها (حروف إعراب) يحتمل الوجهين، هذا بالإضافة إلى أن بعض الألفاظ التي ذكرها سيبويه يمكن أن تدعم كلا من المذهبين، فما ذهب إليه الكوفيون من أن هذه الحروف هي الإعراب لها ما يوافقها من ألفاظ سيبويه، ومن ذلك قول سيبويه في باب إعراب المثنى: "يكون في الرفع ألفا، ويكون في الجر ياء، ويكون في النصب كذلك، ونحو ذلك ما ذكره عند الجمع في قوله: "واو مضموم ما قبلها في الرفع وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها، ويزيد هذا الأمر تأكيدا قول سيبويه وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين، وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية، فسيبويه يرى بأن هذه الحروف ساكنة وأن المتحرك هو الحرف الذي قبلها، وبذلك لا يبقى للقائلين بأن هذا الحرف هو الإعراب حجة في عبارة سيبويه وتكون حجة الكوفيين أقوى.

أما ما ذهب إليه البصريون فله في الكتاب حجة أيضا، فقد أشار سيبويه عند حديثه عن جمع المؤنث السالم إلى أن حروف المد واللين في إعراب المثنى والجمع، بمنزلة التاء في جمع المؤنث السالم، جاء ذلك في قوله: "جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزله النون"[2] فالتاء في جمع المؤنث السالم حرف إعراب، وكونها نظيرة لحروف المد واللين يعني أنها حروف إعراب وليست بإعراب وبذلك يكون لما ذهب إليه البصريون والكوفيون أصل في كتاب سيبويه .

**٢ـ آراء كوفية لم يسندها الكوفيون لسيبويه**

لفت انتباهي ما نسبه الكوفيون إلى سيبويه من آراء، وما استندوا إليه في حججهم، فأخذت أتتبع ما نسب إلى الكوفيين من آراء نحوية في كتاب سيبويه، ولم يدر بخلدي أن أجد شيئا

(١) الكتاب ج١، ص١٧،١٨.

(٢) الكتاب ج١، ص١٨.

ذا بال، أو أن تتجاوز هذه المسائل المسألة، أو المسألتين إلا أني وجدت الأمر مختلفا فكثير من الآراء التي نسبها أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين، وتناقلها النحويون على أنها من نتاج فكر الكوفة، ومن صلب مذهبهم لم تكن كذلك، وإنما هي آراء ضمنها سيبويه في كتابه، فذكر في المسألة رأيين له، أو رأيين للخليل، أو رأيين أحدهما لسيبويه والآخر للخليل، وبعض هذه المسائل منقول نقلا حرفيا عن سيبويه، وبعضها جاء على معنى عبارته.

ونجد الكوفيين في بعض هذه المسائل أقرب إلى فهم عبارة سيبويه من البصريين، وأدرى منهم بآرائه المختلفة في المسألة الواحدة، ويرجع هذا -فيما أحسب- إلى اعتنائهم بالكتاب، وكثرة مدارستهم له.

وعلى الرغم من حرص الكوفيين على الاستقلال عن النحو البصري، إلا أنهم لم يكونوا قادرين على التخلص من ربقته بعد أن كان قد رسخ في الأذهان، وبسط سلطانه على المتأدبين، ولكن ذلك لم يفت في عضدهم، فأقبل روادهم على نحو البصرة يبحثون عن كل ثغرة يمكن أن ينفذوا منها إلى نقض أو خلاف[1].

وقد قمت بعرض بعض هذه المسائل على كتاب سيبويه فوجدت لها أصلا فيه ومن هذه المسائل:

**أ- الخلاف في بناء أو إعراب فعل الأمر**

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرى من حرف المضارعة نحو: افعل معرب مجزوم وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون.

واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا إنه معرب مجزوم، لأن الأصل في الأمر للمواجه في نحو: افعل - لتفعل[2].

واحتج البصريون بأن قالوا إنما قلنا إنه مبني على السكون، لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو ما بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر، والأسماء فكان باقيا على أصله في البناء[3].

وما ذهب إليه الكوفيون من أن إعراب فعل الأمر حادث لمشابهته للفعل المضارع المسبوق بلام الأمر ليس لهم، فهذا رأي سيبويه ووجدته في قوله: "كما استغنيت بقولك اضرب عن

(١) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو الأخفش الكوفيون د. عفيف دمشقية دار العلم للملايين بيروت ط١، ١٩٨٠، ص ١١٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ص٥٢٤.

(٣) الإنصاف ص٥٣٤.

لتضرب، وكما صار المجرور بدلًا من التنوين، وكما صارت الكاف في رأيتك بدلا من رأيت إياك[1].

وأما ما ذهب إليه البصريون فهو مأخوذ من عبارة سيبويه أيضا، ووجدته في قوله: "والوقف قولهم اضرب في الأمر لم يحركوها لأنها لا يوصف بها، ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت عن المضارعة بعد كم وإذ من المتمكنة، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افعل"[2].

فما ذهب إليه الكوفيون له أصل في الكتاب، وما ذهب إليه البصريون له أصل في الكتاب، ولعل مواقف البصرة مبنية في هذه المسألة على رأي المبرد الذي تناول هذه المسألة على النحو الذي عالجها به الأنباري، قال المبرد: "أما الأفعال التي تقع للأمر، فلا تضارع المتمكن، لأنها لا تقع موقع المضارع، ولا ينعت بها، فلذلك سكن آخرها.

فإن قال قائل[3]: هي معربة مجزومة، لأن معناها الأمر، ألا ترى أن قولك: اضرب بمنزلة قولك لتضرب زيدا في الأمر. فقوله ذلك يبطل من وجوه.

- منها قولك صه، ومه، وقدك، في موضع الأمر، وكذلك حذار، ونزال، ونحوهما. فقد يقع الشيء في معنى الشيء، وليس من جنسه.

ومن الدليل على فساد قوله: إن هذه الأفعال المضارعة في الإعراب كالأسماء المتمكنة، والأسماء إذا دخلت عليها العوامل لم تغير أبنيتها، وإنما تحدث فيها الإعراب، وكذلك هذه الأفعال تلحقها العوامل، فتحدث لها الإعراب بالزوائد التي لحقتها، وهي التاء، والهمزة، والنون، والياء اللواتي في يفعل، وتفعل، ونفعل، وأفعل"[4].

**ب- العامل في المبتدأ والخبر**

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو: "زيد أخوك، وعمرو غلامك".

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء.

---

(١) الكتاب ج٢، ص١٩٨.

(٢) الكتاب ج١، ص١٧.

(٣) يعني الكوفيين.

(٤) المقتضب ج٢، ص٣.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ، لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما...

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الابتداء، وكان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق بالنار، والإغراق...[1].

وما ذهب إليه كل من البصريين والكوفيين مثبت في الكتاب، فرأي البصرة مثبت نصا في قول سيبويه : "فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه، يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء"[2].

وما ذهب إليه الكوفيون مثبت أيضا في الكتاب، ولكن ضمنا نجد ذلك في قول سيبويه: "ارتفع عبدالله، لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق، لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته"[3].

فالعلاقة بين المبتدأ والخبر عند سيبويه والكوفيين علاقة جدلية، بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر، فقول سيبويه: ارتفع عبدالله، لأنه ذكر ليبني عليه المنطلق، يعني أن للخبر أثر في المبتدأ، لأن رفعه كان بسبب بناء الخبر عليه. وقوله: وارتفع المنطلق، لأن المبني على المبتدأ بمنزلته، يعني أن الخبر قد ارتفع بسبب بنائه على المبتدأ، وهذا تفصيل لقول الكوفيين ترافعا أي: أثر كل منها في الآخر. أما القائلون بأن الخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء فلهم في قول سيبويه: فإن المبني عليه يرتفع كما ارتفع هو بالابتداء"[4] حجة. فقول سيبويه ارتفع به يحتمل المبتدأ، لأن الخبر يبنى على المبتدأ، وليس مبنيا على الابتداء، وقوله كما ارتفع هو بالابتداء يحتمل رفع الخبر بالمبتدأ والابتداء، لأن المبتدأ، مرفوع بالابتداء، فاشترك لفظ المبتدأ والابتداء في رفع الخبر.

**جـ تقديم الخبر على المبتدأ**

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردا كان أو جملة، فالمفرد نحو: "قائم زيد، وذاهب عمر" والجملة نحو: "أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو".

---

(١) الإنصاف ص٤٤، ٤٥، ٤٦، والتصريح على التوضيح- للشيخ خالد الأزهري – الأزهرية ١٣٤٤هـ ج١، ص١٨٩، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد مكتبة النهضة المصرية ط٣ ج١، ص٢٤٥، وحاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة ط١، ج١، ص١٨٦، شرح بن عقيل ج١، ص١٧٤.

(٢) الكتاب ج٢، ص١٢٧.

(٣) الكتاب ج٢، ص١٢٧.

(٤) الكتاب ج٢، ص١٢٧.

وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة، لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ضمير الاسم على ظاهرة، ألا ترى أنك إذا قلت: قائم زيد، كان في قائم ضمير زيد، وإذا قلت: أبوه قائم زيد، كانت الهاء في أبوه ضمير زيد، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب ألا يجوز تقديمه عليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ذلك، لأنه قد جاء كثيرا في كلام العرب، وأشعارهم. فأما ما جاء من ذلك في كلامهم، فقولهم في المثل: "في بيته يؤتى الحكم"، وقولهم: "في أكفانه لف الميت، ومشنوء من يشنؤك"، وحكى سيبويه تميمي أنا، فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر، لأن التقدير فيها: "الحكم يؤتى في بيته، والميت لف في أكفانه، ومن يشنؤك مشنوء، وأنا تميمي"[1]. ورد أبو البركات الأنباري على كلمات الكوفيين بقوله: "هذا فاسد"[2].

والحقيقة أن ما ذهب إليه كل من الكوفيين والبصريين عائد إلى رأيين للخليل استقبح هذا التركيب في أحدهما، وأجازه في الآخر على التقديم والتأخير، إذا لم يرد المتكلم معنى الفعل، وأراد معنى الخبر مقدما قال سيبويهٌ في ذلك: "وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم، فتقول: ضرب زيدا عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدما، ويكون زيد مؤخرا، وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبدالله، وخز صفتك.

فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلا، كقوله يقوم زيد، وقام زيد قبح[3]، فالخليل وسيبويه يجيزان تقدم الخبر إذا كان المعنى على الإخبار، ويستقبحانه إذا كان على معنى الفعل، ولا جديد عند الكوفيين، أو البصريين في هذه المسألة، وما ذهب إليه البصريون أقرب إلى عبارة سيبويه، وما ذهب إليه الكوفيون راجع إلى عدم التمعن والتعمق في عبارة سيبويه، واكتفائهم بلفظ سيبويه لعبارة الخليل في قوله يستقبح أن تقول قائم زيد.

---

(١) الإنصاف ص٦٥، ٦٦، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب – لرضي الدين الإستراباذي دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ج١، ص٨٧، وحاشية الصبان على الأشموني ج١، ص٢٠٢، وشرح الأشموني ج١، ص٢٨١، والتوضيح على التصريح ج١، ٣٠٣.

(٢) الإنصاف ص٦٨.

(٣) الكتاب ج٢، ص١٢٧.

**د- أعمال حرف القسم محذوفا**

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض، نحو ألف الاستفهام، وذلك نحو قولك للرجل: " آ الله ما فعلت كذا" أو هاء التنبيه نحو "ها الله".

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك، لأنه قد جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم ويخفضون بها، قال الفراء: سمعناهم يقولون: " آ الله لتفعلن" فيقول المجيب: " أ الله لأفعلن" بألف واحدة مقصورة في الثانية؛ فيخفض بتقدير حرف الخفض، وإن كان محذوفا، وقد جاء في كلامهم إعمال حرف الخفض مع الحذف، حكى يونس بن حبيب البصري أن من العرب من يقول: "مررت برجل صالح إلا صالح فطالح" أي إلا أكن مررت برجل صالح؛ فقد مررت بطالح، وروي عن رؤية بن العجاج: أنه كان إذا قيل له: "كيف أصبحت؟ يقول "خير عافاك الله" أي بخير، قال الشاعر:

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله[1]

فخفض "رسم" بإضمار حرف الخفض.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر ألا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، و لم يوجد هاهنا، فبقينا فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة، ويخرج على هذا الجر إذا دخلت ألف الاستفهام وها التنبيه نحو "آ الله ما فعل، وها الله ما فعلت، لأن ألف الاستفهام، و(ها) صارتا عوضا عن حرف القسم؛ والذي يدل على ذلك: أنه لا يجوز أن يظهر معها حرف القسم؛ فلا يقال "أو الله" ولا "ها والله"؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض، ألا ترى أن الواو لما كانت عوضا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما؛ فلا يجوز أن يقال: "بو الله لأفعلن"؟ فكذلك هاهنا"[2] ومال ابن الأنباري إلى رأي البصريين كعادته. نجد ذلك في قوله: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقولهم "أ الله لأفعلن" فإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة استعماله، كما جاز دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غيره من الأسماء لكثرة الاستعمال؛ فكذا هاهنا: جاز حذف حرف الخفض لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره، فبقينا فيما عداه على الأصل...

---

(١) البيت لجميل بن معمر العذري صاحب بثينة وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ج١٠، ص١١ وفي مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام محمد عبدالله يوسف أحمد، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد دار إحياء التراث العربي – بيروت برقم ١٨٤ وشرح الأشموني رقم ٥٧٩ وشرح ابن عقيل برقم ٢٢٠.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ص٣٩٣، ٣٩٤.

وأما ما روي عن رؤبة من قوله: "خير عافاك الله، أي: بخير" فهو من الشاذ الذي لا يعتد به لقلته وشذوذه، وكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات وقد أجبنا عنها في مواضعها بما يغني عن الإعادة.

وأما إضمار رب بعد الواو والفاء وبل - وهي حروف جر - فإنما جاز ذلك لأن هذه الأحرف صارت عوضا عنها دالة عليها، فجاز حذفها، وما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة أو حذف إلى عوض وبدل، فهو في حكم الثابت"(١).

وما ذهب إليه الكوفيون ليس لهم، وحجج الفراء مثبتة في الكتاب. قال سيبويه : "واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، كما تنصب حقا إذا قلت: إنك ذاهب حقا. فالمحلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكده بالحق، ويجر بحروف الإضافة، كما يجر حق إذا قلت: إنك ذاهب بحق، وذلك قولك: الله لأفعلن"(٢).

وقال: "ومن العرب من يقول: الله لأفعلن، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه"(٣).

وقال: "وقد يقول بعض العرب الله لأفعلن، كما تقول تالله لأفعلن"(٤).

وقال: "ومثل ذلك قولهم: "أ الله لأفعلن، صارت الألف هاهنا بمنزلة ها ثم. ألا ترى أنك لا تقول: أو الله، كما لا تقول: ها والله، فصارت الألف ههنا، وها يتعاقبان الواو، ولا يثبتان جميعا"(٥).

فسيبويه يروي عن العرب إعمال حرف الجر محذوفا، ويجيز ذلك على السماع، وإن خالف القياس وهو ما ذهب إليه الكوفيون.

أما ما ذهب إليه البصريون فلهم فيه حجة أيضا لأن حذف الحروف خلاف الأصل، وإن جاء به السماع.

**هـ دلالة (من) على ابتداء الغاية في الزمان والمكان**

ذهب الكوفيون إلى أن (من) يجوز استعمالها في الزمان والمكان. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان.

---

(١) الإنصاف، ص٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨.

(٢) الكتاب ج٣، ص٤٩٧.

(٣) الكتاب ج٣، ص٤٩٨.

(٤) الكتاب ج٣، ص٤٩٩.

(٥) الكتاب ج٣، ص٥٠٠.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز استعمال (من) في الزمان أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى، وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾ (١) و ﴿أول يوم﴾ (٢) من الزمان، وقال الشاعر، وهو زهير بن أبي سلمى:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر (٣)

فدل على أنه جائز.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن (من) في المكان نظير مذ في الزمان؛ لأن من وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أن مذ وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان، ألا ترى أنك تقول "ما رأيته مذ يوم الجمعة" فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كمَا تقول: "ما سرت من بغداد" فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول: "ما سرت مذ بغداد" فكذلك لا يجوز أن تقول "ما رأيته من يوم الجمعة(٤)"، و لم يسلم أبو بكر الأنباري للكوفيين بحججهم بل ذهب ينقضها الواحدة تلو الأخرى جاء ذلك في قوله: وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾(٥) فلا حجة لهم فيه؛ لأن التقدير فيه: من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كما قال تعالى: ﴿وأسال القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها﴾(٦) والتقدير فيه: أهل القرية وأهل العير، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وقال تعالى: ﴿ولكن البر من آمن بالله﴾(٧)... (٨) وما ذهب إليه الكوفيون مثبت في الكتاب قال سيبويه: "والضم فيها: منذ، فيمن جر بها لأنها بمنزلة من في الأيام" (٩).

وما ذهب إليه البصريون مثبت كذلك، قال سيبويه : "وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن وذلك قولك: "من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا وتقول إذا كتبت كتابا من فلان

---

(١) الآية ١٠٨ من سورة الإسراء.

(٢) الآية ١٠٨ من سورة الإسراء.

(٣) البيت: لزهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان، واستشهد به الرضي في شرح الكافية ج٢، ص٢٩٨ وفي شرح الأشموني رقم ٥٦٧.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ج١، ص٣٧٠، ٣٧١.

(٥) الآية ١٠٨ من سورة الإسراء.

(٦) الآية ٨٢ من سورة يوسف.

(٧) الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

(٨) الإنصاف ج١، ص٣٧٠،٣٧٢، وشرح الأشموني على حاشية الصبان ج٢، ١٨٤ والتصريح على التوضيح ج٢، ص٩، وشرح الكافية ج٢، ٢٩٨.

(٩) الكتاب ج١، ص١٧.

إلى فلان"[1]. و لم يأت البصريون، و لا الكوفيون في هذه المسألة بجديد يختلفون عليه، و لم يعز فريق منهم ما ذهب إليه إلى سيبويه، والظاهر أن أحد الفريقين كان يقرأ في أول الكتاب والآخر يقرأ في آخره فلم يجتمعا على رأي واحد.

هذه بعض الآراء التي نسبت إلى نحاة من الكوفة أو البصرة، وهي في الحقيقة مسائل جاء فيها قولان لسيبويه، أو للخليل، أو رأي لسيبويه ورأي للخليل، أو رأي لسيبويه ورأي ليونس، أو رأي للخليل ورأي ليونس.

فغالب الخلاف مبني على فهم عبارة سيبويه، وليس مبنيا على اجتهادات المختلفين في هذه المسائل، وهذا الموضوع بحاجة إلى دراسة مستقلة تستقصي هذا الخلاف وأثر كتاب سيبويه عليه؛ وإنما أردنا في هذا البحث أن نشير إلى وجود هذا التأثير للكتاب على الخلاف النحوي.

(١) الكتاب ج٤، ص٢٢٤.

# الفصل الثاني

# منهج سيبويه في الاستدلال باللغة

المبحث الأول: منهج سيبويه في الاستدلال بالنثر
المبحث الثاني: منهج سيبويه في الاستدلال بالشعر
المبحث الثالث: منهج سيبويه في الاستدلال بالقرآن الكريم
المبحث الرابع: منهج سيبويه في الاستدلال بالقراءات
المبحث الخامس: منهج سيبويه في الاستدلال بالحديث النبوي الشريف

المبحث الأول

# منهج سيبويه في الاستدلال بالنثر

## المبحث الأول

# منهج سيبويه في الاستدلال بالنثر

سطر سيبويه من خلال كتابه منهجا فريدا في الدراسات النحوية، واللغوية، فلا يزال منهجه في الاستشهاد قبلة الباحثين، والدارسين منذ اثني عشر قرنا إلى يومنا هذا، يستقون منه الأصول والأسس التي قام عليها الدرس النحوي عند النحويين القدماء، فقد وضع أولئك النحويون أول منهج علمي في دراسة اللغة، حيث قام الدرس النحوي عندهم على السماع والاستقراء والوصف، ولا شك أن هذا المنهج الذي بلغ مرحلة النضج في كتاب سيبويه، لم يكن إلا امتدادا للبدايات الأولى التي رافقت نشأة الدرس النحوي، ثم نضجت بنضوجه، فقد بدت ملامح هذا المنهج منذ عهد أبي الأسود الدؤلي الذي كان وضعه لحركات الإعراب، ونقط الحروف في المصحف عملا وصفيا تقريريا[1] حيث أمر كاتبه أن يربط بين حركة الفم، وحركة الإعراب. جاء ذلك في قوله لكاتبه: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف، فانقط نقطة على أعلاه، وإذا ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف، فان أتبعت شيئا من ذلك غنه، فاجعل النقطة نقطتين[2]، ثم استمر هذا الجهد حتى وصل إلى مرحلة النضج العلمي على يد شيوخ سيبويه، حيث استقرت أصول الدرس النحوي ورسخت قواعده، فقد كان الخليل – شيخ سيبويه – عالما بلغة العرب أبنيتها وتراكيبها وأساليبها. يقول الدكتور الحلواني في ذلك: "أول مظهر من مظاهر الوصفية في منهاج الخليل: أنه يعنى بدراسة الشكل الخارجي للتراكيب ويرصد العلاقات اللفظية فيه"[3]، وكذلك نجد يونس ابن حبيب عالما بلغات العرب ولهجاتهم مهتما بالسماع والاستقراء والتحليل اللغوي البعيد عن النظرة الفلسفية أو المعيارية. يقول الدكتور الحلواني في ذلك: "تتضح لنا سمة الوصفية في منهج يونس في ميله إلى السماع، وسعة روايته، وفي ميله إلى الوظيفية في دراسة الألفاظ، والتراكيب، وفي ميله إلى المنهاج الشكلي الخارجي، وفي ميله إلى تفسير الظواهر تفسيرا واقعيا"[4].

أما سيبويه فقد جمع خلاصة هذا المنهج في كتابه الذي اعتمد فيه على السماع والاستقراء

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث – للدكتور عبده الراجحي، ص٥٥.

(٢) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، ص٢٢.

(٣) المفصل في تاريخ النحو للدكتور محمد خير الحلواني ص٢٧٦.

(٤) نفسه، ص٢١٥ – ٢٤١.

والوصف. يقول الدكتور نوزاد حسن في ذلك: "الحقيقة التي يستند إليها المنهج الوصفي الحديث هي نفسها التي اعتمدها سيبويه في دراسته للغة دراسة وصفية[1]، فهذا المنهج الذي اعتمد عليه النحويون القدماء هو أول منهج علمي في تاريخ الدراسات اللغوية، فقد قامت الدراسات اللغوية القديمة على وحدة اللهجة والزمان والمكان كما تشير إلى ذلك بعض الدراسات إلا أن دراسات أخرى خالفت هذا الرأي، وذهب أصحابها إلى تخطئة النحويين القدماء، حيث يرون أن النحويين القدماء لم يكونوا على طريق مستقيمة، ويردون ذلك إلى تعدد اللغات والأمكنة، والأزمنة، وتنوع مستويات اللغة بين النثر والشعر إلى جانب لغة القرآن الكريم[2]، وسيعرض الباحث لتعدد الأزمنة وتنوع مستويات الشاهد اللغوي في باب الاستشهاد بالشعر، لأنهما مرتبطان به، أما تعدد اللغات والأمكنة فهما من موضوع هذا المبحث، وسنعرض لهما فيما يأتي إن شاء الله.

## أولاً: لغات القبائل

أول تحديد للقبائل التي استشهد بها النحويون القدماء نجده عند أبي نصر الفارابي الفيلسوف المشهور[3] الذي حدد قبائل الاستشهاد بست قبائل، وهي: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وكنانة، وطيء، جاء ذلك في قوله: (كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها عما في النفس.

والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب. هم قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذي عنهم أكثر ما أخذ، ومعظمه، وعليهم اتكل

---

(١) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه - د. نوزاد حسن - منشورات جامعة قار يونس - بني غازي - ط١ ١٩٩٦م ص١٥ - ١٦.

والنحو العربي والدرس الحديث د. عبده الراجحي ص٥٥ - ٥٦.

وفي التطور اللغوي د. عبدالصبور شاهين ص١٣٨ - ١٣٩.

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو - د. مهدي المخرومي - مصطفى البابي الحلبي- مصر - ط٢- ١٩٥٨م ص٥١.

وأصول النحو العربي د. محمد خير الحلواني - جامعة تشرين ١٩٧٩م ص٥٨.

النحو الوصفي من خلال القران الكريم - د. محمد صلاح - مؤسسة على جراح الصباغ - الكويت ص١٦.

دراسات في علم اللغة - د.كمال محمد بشر - دار المعارف القاهرة - ط٢ ١٩٧١م، ج٢، ص٦٣.

(٣) "هو محمد بن محمد بن أوزلغ بن طرخان الفارابي ويلقب بالمعلم الثاني (أبو نصر) حكيم رياضي طبيب موسيقي عارف باللغات التركية والفارسية واليونانية والسريانية دخل العراق، واستوطن بغداد ثم سافر إلى دمشق وتوفي فيها سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة" هدية العارفين - تأليف إسماعيل باشا البغدادي ج٢، ص١٦٤ ومعجم المؤلفين عمر رضا كحالة ج٣، ص٦٢٨.

في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر قبائلهم...

والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب، وصيرها علماً، وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب)[1].

**فالفارابي يحدد من خلال هذا النص مجموعة من الأصول العامة، وهي:**

أ- سيادة لغة قريش.

ب- اعتماد النحويين واللغويين على لغة قيس، وتميم، وأسد، وجعلها في المرتبة الأولى، ثم لغة هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. تأتي في المرتبة الثانية.

ج- رفض النحويين واللغويون للغات بقية القبائل العربية.

وهذه المقولة التي اعتمد عليها كثيرٌ من المعاصرين[2] في توجيه النقد للمنهج اللغوي الذي اعتمد عليه النحويون القدماء. هي نفسها بحاجة إلى إعادة نظر، ومراجعة إذ لم يفسر لنا الفارابي مستوى لغة الاستشهاد، أهي لغة النثر أم لغة الشعر أم هما معاً؟ وكذلك لم يبين لنا إن كانت هذه المقولة نتيجة استقرائه لكتب النحو واللغة، أم أنه أخذها عن عالم من علماء هذه الصنعة، ثم ما المقصود بلغة قريش؟ أهي لغة أهل مكة؟ أم هي لغة أهل الحجاز؟ أم هي لغة أهل نجد؟ أم هما معاً؟

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو – للسيوطي – جلال الدين بن عبدالرحمن – تحقيق أحمد محمد قاسم مطبعة السعادة – القاهرة – الطبعة الأولى- ١٩٧٦م ص٤٤، ٤٥.

والمزهر في علوم اللغة وأنواعها – لجلال الدين السيوطي – ضبط – محمد أحمد جاد المولى ومحمد على البيجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه ج١، ص٢١١.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها – دكتور تمام حسان – الهيئة المعدية العامة للكتاب ١٩٧٣م ص١٤.

اللغة بين المعيارية والوصفية – د. تمام حسان– مكتبة الانجلو المصرية ص٢٥.

والرواية والاستشهاد باللغة – دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث د. محمد عيد – عالم الكتب – الفجالة – ١٩٧٦م ص٢٣٤.

ورواية اللغة للشلقاني ص٨٢ – ٨٣.

والبحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر – أحمد مختار عمر – ط٣ ١٩٧٨م القاهرة ص٣٨، ١٠٤، ١٠٥.

اللغة والنحو بين القديم والحديث – د. عباس حسن – دار المعارف – مصر ، ط٢ ص٦٣، ٦٤، ٧٨، ٧٩ و العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي – خليل أحمد عمايره – جامعة اليرموك ض٢٧، ٢٨.

ودراسات في كتاب سيبويه – د. خديجة الحديثي – دار غريب للطباعة – القاهرة ص٧٢.

= وفصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب ص١٠٤ وفي اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ص٤٨، العربية ولهجاتها – د. عبد الرحمن أيوب – مطابع سجل العرب – القاهرة ص٢٤ – ٢٥ والنحو الوصفي من خلال القرآن الكريم د. محمد صلاح ص١٦، وكيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث – د. إميل يعقوب – طرابلس لبنان – كلية الآداب ص١٣.

أم هي لغة قيس وتميم وأسد؟ أم أنها لغة قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين.

فهذه القسمة التي اعتمدها الفارابي في تصنيف لغات القبائل لا علم لنا بمرجعيتها، فإذا كانت هذه المقولة ناجمة عن استقراء الفارابي لمصنفات النحويين القدماء فأقل ما يقال فيها، إنها ناجمة عن استقراء خاطئ، ولا تستند إلى الحقيقة العلمية التي سطرها النحويون القدماء في مصنفاتهم، فقد جعل الفارابي لغة قيس في المرتبة الأولى، ولغة تميم في المرتبة الثانية، ولغة أسد في المرتبة الثالثة، ولم يشر إلى لغة الحجاز بين هذه اللغات، مع أن لغة الحجاز هي صاحبة المرتبة الأولى عند جميع النحويين القدماء، وقد أشار سيبويه إلى ذلك في أكثر من موضع، ومنه قوله: "الحجازية هي اللغة الأولى القدمى"(١) وهي العربية القديمة الجيدة" (٢). وهي "الحجازية الجيدة" (٣). و"البيان في كل هذا عربي جيد حجازي" (٤). وإلى جانب هذا الإطراء على لغة الحجاز، نجدها في المرتبة الأولى من حيث الاستشهاد بها، فقد استشهد بها سيبويه فيما يقرب من خمسة وخمسين موضعا(٥)، ولم تظفر غيرها من اللغات بمثل هذا العدد من مواضع الاستشهاد بلغتها.

ثم نجد الفارابي يقدم لغة قيس على لغة تميم التي استشهد بها سيبويه في خمسة وخمسين موضعاً، في حين لا نجده يستشهد بلغة قيس إلا في ثلاثة مواضع.

وكذلك نجد الفارابي يقدم لغات القبائل النجدية (قيس وتميم وأسد)، على لغات القبائل الحجازية (هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين) دون أن يقدم لنا أي تبرير لهذا الخلط في ترتيب هذه القبائل.

وبالإضافة إلى هذا كله نجده يقدم أهل الكوفة على أهل البصرة، مع أن الإجماع منعقد على تقدم أهل البصرة على أهل الكوفة في هذه الصناعة، وأن أهل الكوفة قد تتلمذوا على أهل البصرة، وأخذوا عنهم أكثر أصولهم، وقد ورد هذا النص في المزهر بتقديم البصرة على الكوفة، وربما كان تقديم الكوفة على البصرة تصحيف وقع فيه السيوطي(٦).

لقد ظننت في أول الأمر أن هذه التباينات بين ما ذكره الفارابي، وما وجدته في كتاب سيبويه مقصورة على منهج سيبويه، وأن الفارابي قد أخذ هذا التصنيف للقبائل عن غيره من

---

(١) الكتاب ج٣، ص٢٧٨.

(٢) الكتاب ج٤، ص٤٧٣.

(٣) الكتاب ج٤، ص٤٨٢.

(٤) الكتاب ج٤، ص٤٠

(٥) فهارس كتاب سيبويه للشيخ عبدالخالق عضيمة ص٨٩٠، ٨٩١.

(٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، ج١، ص٢١١-٢١٢.

النحويين، كالأخفش، أو الفراء، أو المبرد، أو أبي زيد الأنصاري، فرجعت إلى جميع هذه المصادر، وحصرت حظوظ هذه القبائل من الاستشهاد عند أصحابها فزدت تيقنا بأن هذه المقولة لا تستند إلى دليل علمي يؤكدها في جميع هذه المصنفات، وإليك حظ هذه القبائل من الاستشهاد عندهم.

### ١ـ لغة قيس

**استشهد بها سيبويه في أربعة مواضع، وهي:**

**أـ إبدال الياء من الألف:**

قال سيبويه في ذلك: "هذا باب الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف حرفا أبين منه يشبهه، لأنه خفي، وكان الذي يشبه أولى، كما أنك إذا قلت: مصطفين جئت بأشبه الحروف بالصاد من موضع التاء، لا من موضع آخر، وذلك قول بعض العرب في أفعى: هذه أفعى، وفي حبلى هذه حبلى، وفي مثنى: هذا مثنى، فإذا وصلت صيرتها ألفا، وكذلك كل ألف في آخر الاسم.

حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة، وناس من قيس، وهي قليلة، فأما الأكثر الأعرف، فإن تدع الألف في الوقف على حالها، ولا تبدلها ياء، وإذا وصلت استوت اللغتان، لأنه إذا كان بعدها كلام، فإن أبين لها منها، إذا سكت عندها، فإذا استعملت الصوت كان أبين.[1]

**بـ ـ الإمالة:**

قال سيبويه في ذلك: "قالوا: رأيت يدا، فأمالوا الياء، وقالوا: رأيت يدها، فأمالوا كما قالوا: يضربا، وتضربها. وقال هؤلاء: رأيت دما، ودمها، فلم يميلوا، لأنه لا كسرة فيه ولا ياء. وقال هؤلاء: عندها، لأنه لو قال عندا أمال، فلما جاءت الهاء صارت بمنزلتها، لو لم تجئ بها.

واعلم أن الذين قالوا: رأيت عدا، الألف ألف نصب، ويريد أن يضربها يقولون: هو منا، وإنا إلى الله راجعون، وهم بنو تميم، ويقوله أيضا قوم من قيس وأسد ممن ترتضى عربيته. فقال: هو منا وليس منهم، وأنا لمختلفون فجعلها بمنزلة رأيت عد، وقال هؤلاء: رأيت عنبا، وهو عندنا، فلم يميلوا، لأنه وقع بين الكسرة والألف حاجزان قويان، ولم يكن الذي قبل الألف هاء فتصير كأنها لم تذكر"[2].

**جـ الاستغناء عن حرف الإضمار بحركة الإعراب:**

قال سيبويه في ذلك: "وقد دعاهم حذف ياء يقضي إلى أن حذف ناس كثير من قيس وأسد الياء، والواو التين هما علاقة المضمر. ولم تكثر واحدة منهما في الحذف، ككثرة ياء يقضي،

---

(١) الكتاب ج١، ص١٨١.

(٢) الكتاب ج٤، ص١٢٤ - ١٢٥.

لأنهما تجيئان لمعنى الأسماء وليستا حرفين بنيا على ما قبلهما".[1]

**د- إجراء الهاء من لفظ (هذه) على حالها خلافاً لطئ التي تجريها ياءً في حال الوقف والوصل:**

قال سيبويه في ذلك: "وأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها الهاء في الوقف وغيره، كما ألزمت طيء الياء، وهذه الهاء لا تطرد في كل ياء، هكذا ولكنه نظير للمطرد الأول".[2]

وهذا الموقف من لغة قيس ليس لسيبويه وحده، فالأخفش الأوسط لم يستشهد بلغة قيس إلا في ثلاثة مواضع"،[3] واستشهد بها الفراء في ستة مواضع،[4] واستشهد بها أبو زيد الأنصاري في موضعين،[5] و لم يستشهد بها المبرد.[6]

**٢- لغة أسد**

**استشهد بها سيبويه في ستة مواضع، وهي:**

**أ- الاستغناء عن الجملة الفعلية بالقرينة الحالية**

**قال** سيبويه في ذلك: "حدثنا بعض العرب أن رجلاً من بني أسد قال يوم جبلة، واستقبله بعير أعور، فتطير منه، فقال: يا بني أسد، أعور، وذا ناب، فلم يرد أن يستر شدهم ليخبروه عن عوره، وصحته، ولكنه نبههم، كأنه قال: أتستقبلون أعور وذا ناب"[7].

**ب- إبدال الفتحة من الكسرة عند التقاء الساكنين**

قال سيبويه في ذلك: "ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان على كل حال، إلا في الألف واللام، وللألف الخفيفة، فزعم الخليل أنهم شبهوه بأين، وكيف، وسوف، وأشباه ذلك، وفعلوا به، إذ جاءوا بالألف، واللام والخفيفة، ما فعل الأولون، وهم بنو أسد"[8].

**جـ- إلقاء حركة الهمزة على الحرف السابق، إذا كان ساكناً**

قال سيبويه في ذلك: "اعلم أن ناساً من العرب كثير يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد[9].

**د- إبدال الشين من الكاف**

---

(١) الكتاب ج٤، ص٢١١.

(٢) الكتاب ج٤، ص١٨٢.

(٣) معاني القرآن للأخفش ص٢٨٠، و٢٩٨، و٥٢٦ و منهج الأخفش الأوسط لعبد الأمير الورد ص١٩٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ج١، ص٩١ و ج٢، ص٣٩، ٥٣، ١٥٤، ١٧٣، ٣٣٩.

(٥) النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تحقيق محمد عبدالقادر أحمد دار الشروق بيروت ص٢٤٢، ٣٩٥، ٤٥٨، ٤٥٩.

(٦) فهارس المقتضب للشيخ عبدالخالق عضيمة.

(٧) الكتاب ج١، ص٣٤٣.

(٨) الكتاب ج١، ص٥٣٣.

(٩) الكتاب ج٤، ص١٧٧.

**قال** سيبويه في ذلك: "فأما ناس كثير من تميم، وناس من أسد، فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين"[1].

هذه هي المواضع التي استشهد فيها سيبويه بلغة أسد، بالإضافة إلى موضعين اتفقت فيها لغة أسد مع لغة قيس، وقد سبقت الإشارة إليهما في لغة قيس. أما الأخفش فقد استشهد بلغة أسد في موضع واحد[2]، واستشهد بها الفراء في تسعة مواضع[3] واستشهد بها أبو زيد الأنصاري في أربعة مواضع[4] ولم يستشهد بها المبرد.

## ٣ـ لغة هذيل

**استشهد بها سيبويه في ثلاثة مواضع، وهي:**

**أ ـ استعمال فعيل بدلا من فعِل**

**قال** سيبويه في ذلك: "هذيل تقول: سميج، ونذيل، أي: نذل وسمج"[5].

**ب ـ كسر عين نعم، بدلا من تسكينها**

قال سيبويه في ذلك: "أما قول بعضهم في القراءة: "إن الله نِعِمَّا يعظكم بـه"،[6] فحرك العين، فليس على لغة من قال: نعم، فأسكن العين، ولكنه على لغة من قال: نِعِم، فحرك العين، وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل".[7]

**جـ جمع الأسماء المؤنثة بالألف والتاء إذا لم تكن منتهية بتاء التأنيث**

**قال** سيبويه في ذلك: "وقد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه هاء التأنيث بالتاء، كما يجمعون ما فيه، لأنه مؤنث مثله. وذلك قولهم: عرسات، وأرضات، وعير وعيرات، حركوا الياء، وأجمعوا فيها على لغة هذيل، لأنهم يقولون: بيضات وجوازات"[8] هذه هي المواضع التي استشهد فيها سيبويه بلغة هذيل واستشهد بها الفراء في موضعين،[9] واستشهد بها المبرد في موضع واحد[1]،

---

(١) الكتاب ج٣، ص٦٠٠.

(٢) معاني القرآن للأخفش ج١، ص١٧ ومنهج الأخفش الأوسط د. عبد الأمير الورد ص١٩٥.

(٣) معاني القرآن للفراء ج١، ص٤١ و ٢١٥و ٢٥٣و ٣٨٢و ج٢، ص٩٢ و ١٨٤و ٢٣٠ و ٣٩١و ج٣، ص٨٦.

(٤) النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ص٢٢٤ و ٣٩٥ و ٤٥٨ و ٤٥٩.

(٥) الكتاب ج٤، ص٣٠.

(٦) الآية ٥٨ من سورة النساء.

(٧) الكتاب ج٤، ص٤٣٩، ٤٤٠.

(٨) الكتاب ج٣، ص٦٠٠.

(٩) معاني القرآن للفراء ج١، ص١٧٤ و ج٢، ص٣٩.

و لم يستشهد بها الأخفش، ولا أبو زيد الأنصاري.

### ٤ـ لغة طيء

**استشهد بها سيبويه في موضعين:**

**أ ـ المنادى المفرد بعد اسم الإشارة**

قال سيبويه في ذلك: "زعم لي بعض العرب أن يا هذا زيدٌ كثير في كلام طيء"(٢)

**ب ـ إبدال الواو من الألف، والياء من الهاء**

**قال** سيبويه في ذلك: "وأما طيء فزعموا أنهم يدعونها(٣) في الوصل على حالها في الوقف، لأنها خفية لا تحرك، قريبة من الهمزة. حدثنا بذلك أبو الخطاب، وغيره من العرب، وزعموا أن بعض طيء يقول: أفعو، لأنها أبين من الياء، و لم يجيئوا بغيرها، لأنها تشبه الألف في سعة المخرج والمد، ولأن الألف تبدل مكانها، كما تبدل مكان الياء وتبدلان مكان الألف أيضاً، وهن أخوات"(٤)

ونحو ما ذكرنا قول بني تميم في الوقف: هذِهْ، فإذا وصلوا. قالوا: هذه فلانة، لأن الياء خفية، فإذا سُكت عندها كان أخفى، والكسرة مع الياء أخفى، فإذا خفيت الكسرة ازدادت الياء خفاءً، كما ازدادت الكسرة، فأبدلوا مكانها حرفاً من موضع أكثر الحروف بها مشابهة، وتكون الكسرة معه أبين.

وأما أهل الحجاز، وغيرهم من قيس، فألزموها الهاء في الوقف وغيره، كما ألزمت طيء الياء، وهذه الهاء لا تطرد في كل ياء هكذا، وإنما هذا شاذ، ولكنه نظير للمطرد الأول.(٥)

هذه هي المواضع التي استشهد فيها سيبويه بلغة طيء، واستشهد بها الأخفش في موضع واحد(٦)، واستشهد بها الفراء في موضعين،(٧) واستشهد بها أبو زيد الأنصاري في تسعة مواضع(٨)، و لم يستشهد بها المبرد.

---

(١) المقتضب للمبرد ج٢، ص١٩٣.

(٢) الكتاب ج٢، ص١٩٢.

(٣) يعني ألف أفعى.

(٤) الكتاب ج٤، ص١٨١.

(٥) الكتاب ج٤، ١٨١، ١٨٢.

(٦) منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية لعبد الأمير الورد مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ط١ ١٩٧٠م ص١٩٥.

(٧) معاني القرآن للفراء ج١، ص٤٥٩ و ج٢، ١٥٦.

(٨) النوادر لأبي زيد الأنصاري ص٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٣، ٣٠٠، ٣٥٠، ٣٧٠، ٣٨١، ٤٨٦، ٤٨٩.

هذه هي المواضع التي ذكر فيها سيبويه وغيره من النحويين لغة قيس، وأسد، وطيء وهذيل، فهل تكون هذه المواضع القليلة دليلا على اعتماد النحويين على لغات هذه القبائل؟ ثم ما الخلاف النحوي الذي نجم عن مخالفة هذه اللغات للغة الحجاز وتميم وأثر في تقعيد القواعد إن جميع هذه المواضع لا ترتقي بأي لغة من هذه اللغات إلى مستوى اللهجة ولا تعدو أن تكون أكثر من فوارق صوتية في مخارج بعض الحروف، أو الحركات.

إن هذه المقولة التي ذكرها الفارابي، وتناقلها الدارسون من بعده، قد أربكت الدرس اللغوي عند المعاصرين دون أن يلتفتوا إلى مدى مطابقتها لما هو مثبت في مصنفات قدماء النحويين، فالفارابي يخلط بين المراتب والمنازل دون أي تمييز، فهو يجعل لغة هذيل وكنانة وطيء في المرتبة الثانية، على الرغم من أن جميع هذه القبائل حجازية، ويجعل لغة أسد وتميم وقيس في المرتبة الأولى، على الرغم من أن جميع هذه القبائل نجدية، كما نجده يقحم بعض القبائل التي لم يلتفت إليها النحويون، ولم يرد للغاتها ذكر يميزها عن غيرها، فلغة كنانة لم يستشهد بها سيبويه، ولا الأخفش، ولا المبرد، ولا أبو زيد الأنصاري، وتفرد الفراء بذكرها في خمسة مواضع،[1] ولا أظن أن في هذا خلاف بين الفراء وغيره من النحويين، لأن لغة كنانة جزء من لغة أهل الحجاز، ولا داعي لذكرها مستقلة عنها.

ولعل من المفيد أن نذكر بعد هذا كله، أن البحث العلمي لا يمكن أن يقوم على المقولات دون التوثق من صحتها، وأنه ينبغي للباحث عن الأصول التي قام عليها الدرس اللغوي والنحوي عند النحويين القدماء أن يعتمد في دراسته على ما اشتملت عليه مصنفات النحويين القدماء أنفسهم، وأن يرد ذلك إلى الإحصاءات التي يمكن أن تدلنا على هذا المنهج.

ونحن في هذه الدراسة سنعتمد على ما هو مثبت عند سيبويه إمام النحاة في كتابه من المقولات والإحصاءات التي يمكن أن تدلنا على هذا المنهج.

لاحظ الباحث من خلال تتبعه للغات القبائل التي استشهد بها سيبويه أن جميع هذه القبائل كانت عدنانية النسب، فلم أقع على لغة معتمدة أو مذمومة لقبيلة غير عدنانية.

فالإطار العام الذي يجمع لغات هذه القبائل هو (اللهجة العدنانية) التي أثر عند شيوخ سيبويه نسبة الفصاحة إليها، فقد روى عن يونس نسبة الفصاحة إلى عدنان في معرض حديثه عن فصاحة رؤبة، روى أبو علي القالي في أماليه عن يونس أنه قال: كنت عند أبي عمرو بن العلاء، فجاءه شبيل بن عروة الضبعي، فقام إليه أبو عمرو، فألقى إليه لبدة بغلته، فجلس عليها، ثم أقبل

(١) معاني القرآن للفراء ج١، ص٣١٣، ٤٢١، ٤٣٦ و ج٢، ص١٨٤، ٣٣٣.

عليه يحدثه، فقال شبيل: يا أبا عمرو سألت رؤبتكم هذا عن اشتقاق اسمه فما عرفه. قال يونس: فلما ذكر رؤية لم أملك نفسي، فزحفت إليه، فقلت: لعلك تظن أن معد بن عدنان أفصح من رؤبة، وأبيه، فأنا غلام رؤبة(١).

ويروى عن عيسى بن عمر أنه قال لأبي عمرو بن العلاء: "أنا أفصح من معد بن عدنان"(٢).

أما سيبويه فقد كان عمليا كعادته، لأنه إذا لم يصرح بالحقيقة، فإنك تلمسها عنده بوضوح فهو يفضل لغة الحجاز، وتميم على غيرها من اللغات، وهاتان القبيلتان من القبائل العدنانية، هذا ما تبين للباحث عند مراجعة أنساب القبائل التي استشهد بها سيبويه.

وكذلك نجد المبرد من بعد سيبويه يعتني بأنساب القبائل التي يستشهد بلغاتها، فنجده ينسب القبيلة، نحو قوله: "هذيل بن مدركة"(٣)، و "قصي بن كلاب"(٤)، و"كلاب بن ربيعة"(٥)، و "بكر بن وائل"(٦) و كأنه كان يخشى أن يلتبس اسم قبيلة من هذه القبائل بقبيلة أخرى لا تنتمي إلى عدنان، وتحمل نفس الاسم.

وربما كان علمه باشتراط النسب في أخذ الشهادة اللغوية الدافع وراء تأليفه لكتاب في نسب عدنان وقحطان(٧).

ولعل مما يؤكد ما ذهب إليه الباحث هو انتماء جميع القبائل التي استشهد بها النحويون القدماء إلى عدنان جد النبي صلى الله عليه وسلم، وهي عرب الحجاز(٨)، وهذيل(٩)، وبنو

---

(١) الأمالي لأبي علي القالي، ص٤٨.

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي ج٧، ص٢٠٠.

(٣) المقتضب للمبرد ج٢،١٩٣.

(٤) المقتضب للمبرد ج٣، ص٣٦١.

(٥) المقتضب للمبرد ج٢، ص٢٩٢.

(٦) المقتضب للمبرد ج١، ص٢٦٩.

(٧) أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية – تأليف محمد عبدالخالق عضيمة – الرياض – مكتبة الرشد الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ص١٢٥.

(٨)البداية والنهاية لابن كثير ج٢، ص ١٩٣، ٢٠١، ٢١٨، وتاريخ الطبري ج٢، ص١٨٦، ١٩١، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة – عمر رضا كحاله – مؤسسه الرسالة – بيروت لبنان ج٢، ص٧٦١.

(٩) جمهرة أنساب العرب – لابن حزم لأبي محمد بن علي بن أحمد بن سعيد – دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ ١٩٨٣م ج١، ص١١، ومعجم قبائل العرب ج٣، ١٠١، والسيرة النبوية لابن هشام – تحقيق – مصطفى السقاف وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار إحياء التراث العربي ج١، ص٩٢، ٩٥ وسبائك الذهب في معرفة قبائل العرب – أمين البغدادي – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ١٩٨٩م ص٧٣.

الخثعم[١]، وبنو سعد[٢]، وبنو سليم[٣]، وتميم[٤]، وأسد[٥]، وقيس[٦]، وقيس عيلان[٧]، وبكر بن وائل[٨]، وبكر بن كلاب[٩]، وبنو العنبر[١٠]، وبنو ربيعة[١١]، وفزارة[١٢]، وكعب[١٣].

هذه هي القبائل التي ورد لها ذكر عند سيبويه، وهي جميعا من القبائل العدنانية، إلا أن سيبويه لم يعتمد جميع هذه القبائل، واكتفى منها بلغة الحجاز ولغة تميم.

وأما بقية القبائل فلم يعتمد عليها سيبويه في شواهده بل غالبا ما يذكرها في باب اللغات المذمومة[١٤]، إلا أن تتفق لغات هذه القبائل مع لغة الحجاز، أو لغة تميم وهذا الاعتماد على هاتين اللغتين أخذه سيبويه عن شيوخه. هذا ما نجده فيما أثر عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر في الحديث الذي دار بينهما في إهمال (ما) في لغة تميم، وإعمالها في لغة الحجاز. قال الأصمعي: جاء عيسى بن عمر الثقفي ونحن عند أبي عمرو بن العلاء فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك تجيزه؟ قال: ما هو؟ قال بلغني أنك تجُيز ليس الطيب إلا المسك بالرفع، قال أبو عمرو: ذهب بك يا أبا عمرو، نمت، وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع[١٥] ونحو هذا ما أثر عن الخليل عندما سأله الكسائي عن علمه من أين أخذه؟ فقال الخليل: من

---

(١) جمهرة أنساب العرب ج١، ص١٠ مروج الذهب ومعادن الجوهر – للمسعودي على بن الحسين – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط٥ – ١٩٧٣م ص١١٣.

(٢) معجم قبائل العرب تأليف رضا كحالة ج٢، ص٥١٣.

(٣) معجم قبائل العرب تأليف رضا كحالة ج٢، ص٥٤٣

(٤) سبائك الذهب للشيخ أمين البغدادي ص٥٩، وتاريخ الأمم والملوك – لأبي جعفر محمد بن جرم الطبري – دار القلم – بيروت لبنان ج٢، ص١٨٦ وسبائك الذهب ص٧٧، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ج١، ص١٢ والبداية والنهاية لابن كثير ج٢، ص٢٠٩.

(٥) معجم قبائل العرب، ج١، ص٢١.

(٦) معجم قبائل العرب – تأليف عمر رضا كحالة ج٣، ص٩٨٥.

(٧) السيرة النبوية لابن هشام، ج١، ص١٤.

(٨) السيرة النبوية لابن هشام، ج١، ص١٤.

(٩) معجم قبائل العرب، ج١، ص٩٢.

(١٠) جمهرة أنساب العرب لابن حزم، ج١، ص٧، وسبائك الذهب للبغدادي، ص٩٠.

(١١) تاريخ الطبري، ج٢، ص١٨٦، و سبائك الذهب للبغدادي، ص١٦٠.

(١٢) معجم قبائل العرب، ج٣، ص٩١٨.

(١٣) جمهرة أنساب العرب لابن حزم، ج١، ص١٠.

(١٤) في اللهجات العربية القديمة د. إبراهيم السامرائي ص٦.

(١٥) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ج١، ص٢٧٧، وذيل الأمالي والنوادر – لأبي علي القالي – إسماعيل بن القاسم – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان ج١، ص٣٩.

بوادي الحجاز ونجد وتهامة[1].

أما سيبويه، فقد سار على نهج شيوخه، وجعل جل شواهده من لغة نجد والحجاز، وهذا ما تؤكد عليه بعض الدراسات الحديثة. يقول الدكتور محمد خير الحلواني: "سيبويه يرجح اللسان الحجازي؛ لأن أستاذه (الخليل) اعتمد لغة الأعراب من بوادي الحجاز ونجد وتهامة[2]، ويقول الدكتور صبحي الصالح: اقتصر النحويون القدماء في أخذهم اللغة على عرب البادية، وعلى فصحائهم بشكل خاص وكثيرًا ما كان سيبويه يشير إلى تشدده في تصويب الاستعمال اللغوي برده إلى العرب الذين ترضى عربيتهم، أو العرب الموثوق بهم، أو بعربيتهم، ولكن سيبويه نفسه كان يرى أن هؤلاء العرب الموثوق بعربيتهم هم عرب الحجاز، فيجنح غالبا إلى ترجيح لغة الحجاز، إذا اختلفت اللهجات"[3] وكذلك يشير الدكتور رمضان عبد التواب إلى لغة تميم وقياسيتها إلى جانب لغة الحجاز واعتماد سيبويه على اللغتين. في قوله: قد تنبه لغويونا القدماء إلى أن لهجة تميم كانت أكثر مراعاة للقياس على العربية في بعض الحالات النحوية من لهجة أهل الحجاز، ومن هؤلاء سيبويه، وابن جنى، وهذا يعني أن لهجة تميم أقرب إلى روح العربية الفصحى من لهجة الحجاز، إذا نظرنا إليها من قبل القياس على العربية[4]، فلغة الحجاز هي اللغة الأولى عند سيبويه لأنها لغة القرآن، وبها أنزل، ولغة تميم هي صاحبة المنزلة الثانية، لأنها أقرب إلى القياس من لغة الحجاز، ولكن ما العلة التي أخرجت لغة الحجاز عن القياس؟ ولماذا كانت لغة تميم أقيس منها؟ يرجع هذا الأمر إلى اعتقاد النحويين القدماء بقياسية العربية، وأنها تجري على قواعد ثابتة في اللفظ والمعنى والتراكيب، فلما عرضوا لغة الحجاز على هذه القوانين والأقيسة، وجدوا أن لغة الحجاز قد تخرج على هذه القوانين والأقيسة، وأنها قد تراعى المعنى على حساب اللفظ، أما لغة تميم، فوجدوا أنها أكثر مراعاة للفظ من لغة الحجاز، فالتميميون يلتزمون بإجراء اللفظ على أصله دون الالتفات إلى ما قد يتضمنه من المعاني، أما أهل الحجاز فإنهم قد يجرون اللفظ على أصله، وقد يجرونه على معناه، أي أنهم قد يعاملون اللفظ معاملة غيره، لأنه بمعناه، ولذلك قيل: إن لغة تميم أقيس من لغة الحجاز[5] هذا ما دعا سيبويه للمزج بين هاتين اللغتين في شواهده، فإذا لم يذكر لغة الشاهد، فإنه يكون متفقا عليه في اللغتين.

---

(١) أنباء الرواة للقفطي ج٢، ص٢٥٨.

(٢) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين – تأليف محمد خير الحلواني دار القلم العربي بحلب ١٩٧٤م ص٢٣.

(٣) دراسات في فقه اللغة – د. صبحي الصالح – دار العلم للملايين – ط٣ بيروت لبنان ١٩٦٠م ص١١٠، ١١١ ودراسات في اللغة واللهجات والأساليب يون هان فك ص٥٩.

(٤) فصول في فقه العربية تأليف الدكتور رمضان عبدالتواب ص٣٨.

(٥) الخصائص لابن جني ج١، ص١٣٠، ١٣١.

اللغتين.

أما إذا اختلفت اللغات، فإنه حينئذ يشير إلى اللغة التي تفردت به، وسنحاول من خلال هذه الدراسة أن نعرض للمسائل التي تفردت بها لغة تميم عن لغة الحجاز من خلال كتاب سيبويه.

## ١ ـ الفوارق اللغوية بين لغة الحجاز ولغة تميم

### أ ـ (ما) في لغة تميم والحجاز

بنى النحويون القدماء فكرهم النحوي على أساس القسمة الثلاثية للألفاظ، فقسموا الألفاظ إلى أسماء، وأفعال، وحروف، وهي قسمة وظيفية، فالأصل في الأفعال أن تكون عاملة والأصل في الأسماء أن تكون معمولة، والأصل في الحروف أن تكون مهملة، والأصل في كل لفظ من هذه الألفاظ أن يلتزم بالقوانين العامة التي تنتظم قسمه، فإذا ما خرج اللفظ عن أصله عد خروجا على القياس، ووجب تعليله، ومن هنا رأى سيبويه أن إهمال (ما) المشبهة بليس في المعنى في لغة تميم أقيس من إعمالها عمل ليس في لغة أهل الحجاز لأنها حرف والأصل في الحروف أن تكون مهملة وكذلك رأى أن إعمال أهل الحجاز لها بمعنى (ليس) خروجا على القياس؛ لأن الأصل في اللفظ أن يدل على معناه الموضوع له دلالة قطعية، وأن تضمين اللفظ لمعنى غيره خروج على القياس. هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "هذا باب ما أجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبدالله أخاك، وما زيد منطلقا.

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل)، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس، لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كليس، ولا يكون فيها إضمار.

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع، وذلك مع الحين بخاصة، لا تكون (لات) إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعا، وتنصب الحين لأنه مفعول به، ولم تمكن تمكنها، ولم تستعمل إلا مضمرا فيها؛ لأنها ليست كليس في المخاطبة، والإخبار عن غائب"[1].

أما إذا دخلت إلا بعد اسم (ما)؛ فإن اللغتين تستويان في الإهمال، وتعود لغة الحجاز إلى القياس. هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "تقول ما زيد إلا منطلق ومثله قوله تعالى: "ما أنتم الا بشر مثلنا"[2]، لم تقو (ما) حيث نقضت معنى ليس، كما لم تقو حين قدمت الخبر فمعنى ليس

(١) الكتاب ج١، ص٥٧، ١٤٧ و ج٢، ص٣١٦، ٣١٩، ٣٢٣.

(٢) الآية ١٥ من سورة يس.

النفي، كما أن معنى كان الواجب، وكل واحد منهما... إذا جردته فهذا معناه"[1].

فلغة تميم تجري (ما) على القياس في الحالتين، وأهل الحجاز يعملون (ما) عمل ليس في غير القصر، ويجرونها على الأصل في حال القصر.

**ب- (كان) في لغة تميم والحجاز**

الأصل في كان أن تكون ناقصة، فتدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ على أنه اسمها، وتنصب الثاني تشبيها بالمفعول، لأنه خبرها، ولا يجوز استغناء (كان) الناقصة عن الخبر، وهي لغة تميم، أما إذا جاءت تامة، فإنها تكون بمعنى غيرها، وخارجة عن أصلها وهي لغة الحجاز. هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "تقول: إذا كان غد فأتني، وإذا كان يوم الجمعة فالقني، فالفعل لغد واليوم، كقولك: إذا جاء غد فأتني، وإن شئت قلت إذا كان غدا فأتني، وهي لغة بني تميم"[2].

**جـ- (تقول) في لغة تميم والحجاز**

**الأصل** في اللفظ أن يدل على معناه دلالة قطعية، وأن يؤدي وظيفته في السياق بناء على أصل معناه في اللفظ، وهي لغة تميم، أما أهل الحجاز، فإنهم قد يخرجون اللفظ عن أصل معناه، ويضمنونه معنى غيره، ومن هنا عامل الحجازيون (تقول) في الاستفهام معاملة تظن، وأجروها مجراها. هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "اعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا، نحو: قلت: زيد منطلق، لأنه يحسن ان تقول زيد منطلق، ولا تدخل (قلت). وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه.

وتقول: قال زيد إن عمرا خير الناس؛ وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك﴾[3]، ولولا ذلك لقال: أن الله.

وكذلك جميع ما تصرف من فعله، إلا "تقول" في الاستفهام، شبهوها بتظن، ولم يجعلوها كيظن، وأظن في الاستفهام، لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ولا يستفهم هو إلا عن ظنه، فإنما جعلت كتظن، كما أن (ما) كليس في لغة أهل الحجاز، ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك، أو قدم الخبر رجعت إلى القياس وصارت اللغات فيها كلغة تميم[4].

وزعم أبو الخطاب – وسألته غير مرة – أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنو سليم يجعلون باب قلت اجمع مثل ظننت"[5].

---

(١) الكتاب ج١، ص٥٩.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٢٤.

(٣) الآية ٢٤ من آل عمران.

(٤) الكتاب ج١، ص١٢٢.

(٥) الكتاب ج١، ص١٢٤.

**د- إجراء المصدر مجرى الاسم**

وإجراء الاسم مجرى المصدر في لغة الحجاز، وإجراء كل منهما على أصله في لغة تميم

ربط النحويون القدماء ظاهرة الإعراب بأربعة محاور أساسية، وهي:

**وظيفة اللفظ بحسب نوعه في السياق.**

**وصيغة اللفظ.**

**وحركة الإعراب.**

**رتبة اللفظ في الجملة.**

فألزموا بعض الصيغ بمواقع إعرابية مخصوصة، كما شراطهم المصدرية في المفعول المطلق و الاشتقاق في الحال والخبر والصفة، والاسمية في الابتداء والفاعلية والمفعولية. وجعلوا هذه الصيغ أصولا في الجملة بحيث ينبغي لكل صيغة من هذه الصيغ أن تختص بهذا المحل الإعرابي، وألا تخرج عنه، وأن خروج هذه الصيغ عن هذه المواضع خروج على القياس، ونحن نجد التميميين ملتزمين بهذا الأصل، أما أهل الحجاز فإنهم قد يجرون الأسماء مجرى المصادر كما أنهم قد يجرون المصادر مجرى الأسماء. هذا ما نص عليه سيبويه في في قوله: "هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنيا عليها ما بعدها، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات، وذلك قولك: الحمد لله، والعجب لك، والويل لك، والتراب لك، والخيبة لك.

وإنما استحبوا الرفع فيه لأنه صار معرفة، وهو خبر، فقوى في الابتداء بمنزلة عبدالله.. وليس كل حرف يصنع به ذاك، كما أنه ليس كل حرف يدخل فيه الألف واللام من هذا الباب. لو قلت: السقي لك، والرعي لك، لم يجز.

واعلم أن (الحمد لله)، وإن ابتدأته، ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: أحمد الله ... ومن العرب من ينصب بالألف واللام،ومن ذلك قولك: الحمد لله، فينصبها عامة بني تميم، وناس من العرب كثير"[1].

**هـ- إجراء الأسماء مجرى المصادر في لغة الحجاز، وإجراؤها على الأصل في لغة تميم**

قال سيبويه: "هذا باب ما جعل من الأسماء مصدرا... وذلك قولك: مررت به وحده، ومررت بهم وحدهم، ومررت برجل وحده.

ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررت بهم ثلاثتهم، وأربعتهم، وكذلك إلى العشرة، وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نصب ثلاثتهم، فكأنه يقول: مررت بهؤلاء، لم أجاوز هؤلاء، كما أنه إذا قال: وحده، فإنما يريد: مررت به فقط، لم أجاوزه.

---

(١) الكتاب ج١، ص٣٢٨ – ٣٢٩.

وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول: إن كان جرا فجرا، وإن كان نصبا فنصبا وإن كان رفعا فرفعا.

وزعم الخليل أن الذين يجرونه، فكأنهم يريدون أن يعمموا، كقولك: "مررت بهم كلهم، أي لم أدع منهم أحدا.

وزعم الخليل رحمه الله حيث مثل نصب (وحده) وخمستهم. أنه كقولك: أفردتهم إفرادا فهذا تمثيل، ولكنه لم يستعمل في الكلام[1].

**و- إجراء اللفظ على الحكاية في لغة الحجاز وإجراؤه على الأصل في لغة تميم**

الأصل في الألفاظ أن تنتظم في الجملة وفقا لمواقعها التي تقتضيها وظيفتها في الجملة، وهو القياس وما عليه بنو تميم، أما أهل الحجاز، فإنهم قد يجرون اللفظ على الحكاية دون مراعاة موقعه ووظيفته في السياق الجديد، وهو خلاف الأصل. قال سيبويه: "هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمن.

اعلم أن أهل الحجاز يقولون: إذا قال الرجل: رأيت زيدا، من زيدا؟ وإذا قال مررت بزيد. قالوا: من زيد؟ وإذا قال: هذا عبد الله. قالوا من عبد الله؟

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين.

فأما أهل الحجاز فانهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسؤول كما قال بعض العرب: دعنا من تمرتان على الحكاية. لقوله: ما عنده تمرتان، وسمعت عربيا مرة يقول لرجل سأله، فقال: أليس قرشيا: فقال: ليس بقرشيا، حكاية لقوله، فجاز هذا في الاسم الذي يكون علما غالبا على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر في كلامهم[2].

**ز- اختلاف اللغتين وإجماع الخلاف على القياس**

الأصل في الأسماء الصرف، إلا أن تدخل على الاسم علة تمنعه من ذلك، وقد تمنع بعض اللغتين الصرف، فتبني الاسم على حركة، وتخالفها اللغة الأخرى، فتبني الاسم على حركة غيرها، فيكون اختلاف اللغتين إشارة إلى جواز الوجهين في الأصل، ومن ذلك بناء أمس على الكسر في لغة الحجاز، وبناؤها على الضم والكسر في لغة تميم. قال سيبويه: "وسألته عن أمس اسم رجل؟ فقال: مصروف، لأن أمس ليس هاهنا على الحد، ولكنه لما كثر في كلامهم، وكان من الظروف تركوه على حال واحدة، كما فعلوا ذلك بأين، وكسروه، كما كسروا (غاق) لغير إعراب، فإذا صار اسما لرجل انصرف، لأنك قد نقلته إلى غير ذلك الموضع، كما أنك إذا سميت بـ(غلق)

(١) الكتاب ج١، ص٣٧٣ – ٣٧٤.

(٢) الكتاب ج٢، ص٤١٣.

صرفته، فهذا يجري مجرى هذا...

واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمس بما فيه، وما رأيته مذ أمس، فلا يصرفون في الرفع، لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام، لا عما ينبغي له أن يكون عليه في القياس، ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب، والجر، فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه

وان سميت رجلا بأمس في هذا القول، صرفته، لأنه لا بد لك من أن تصرفه في الجر والنصب؛ لأنه في الجر والنصب مكسور في لغتهم، فإذا انصرف في هذين الموضعين، انصرف في الرفع لأنك تدخله في الرفع، وقد جرى له الصرف في القياس في الجر والنصب، لأنك لم تعدله عن أصله في الكلام مخالفا للقياس، ولا يكون أبدا في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب ولا ينصرف في الرفع"[1].

**ح- اختلاف أهل اللغتين لاختلاف المعنيين**

أشار سيبويه في أكثر من موضع إلى اختلاف الحجازيين أو التميميين في المسألة الواحدة، وإجرائها على أكثر من وجه، لاختلاف المعنى، وذلك ما نص عليه سيبويه في قوله: قولك أما علما، فلا علم له، وأما علما، فلا علم عنده، وأما علما، فلا علم وتضمر له؛ لأنك إنما تعني رجلا.

وقد يرفع هذا في لغة تميم، والنصب في لغتها أحسن، لأنهم يتوهمون الحال؛ فإذا أدخلت الألف واللام رفعوا، لأنه يمتنع من أن يكون حالا...

وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام، لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال، وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره، فمن ثم لم ينصبوا في الألف واللام، وتركوا القبح فكأن الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي يتنصب، لأنه موقوع له. نحو قولك فعلته مخافة ذلك، وذلك قولهم: أما النبل فنبيل"[2].

## ٢ ـ الخلافات الصوتية والصرفية بين لغة تميم ولغة الحجاز

**أ- الإمالة**

قال سيبويه في ذلك: "يقولون هو منا، وإنا إلى الله راجعون، وهم بنو تميم، ويقوله أيضا قوم من قيس، وأسد ممن ترتضي عربيته[3].

**ب- الإبدال**

قال سيبويه في ذلك: "قول بني تميم في الوقف: هذه، فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة؛ لأن

(١) الكتاب ج٢، ص٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) الكتاب ج١، ص ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٨.

(٣) الكتاب ج٤، ص ١٢٥.

الياء خفية، فإذا سكت عندها كان أخفى، والكسرة مع الياء أخفى، فإذا خفيت الكسرة، ازدادت الياء خفاء كما إزدادت الكسرة؛ فأبدلوا مكانها حرفا من موضع أكثر الحروف بها مشابهة، وتكون الكسرة معه أبين"[1].

**جـ- إلقاء حركة الهمزة على الحرف الساكن السابق لها:**

**قال** سيبويه في ذلك: "اعلم أن ناسا من العرب كثيرا يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد"[2].

هذه هي المواضع التي وقع فيها خلاف بين لغة الحجاز ولغة تميم عند سيبويه، وهي خلافات محدودة يمكن أن تقع ضمن إطار اللهجة الواحدة بمفهومها الشامل، فلهجة البلد الواحد يمكن أن نجد فيها اختلافات ما بين منطقة ومنطقة أخرى، فلهجة أهل اليمن تختلف فيها لغة أهل الحديدة عن لغة أهل صنعاء، عن لغة أهل تعز، عن لغة أهل صعدة، بل إن لغة بعض القبائل قد تختلف عن لغة قبيلة أخرى في نفس المحافظة. يقول الدكتور إبراهيم أنيس في ذلك: "من العسير أن نضع حدا أدنى للفرق بين لهجات اللغة الواحدة متى وجد امتازت لهجة عن أختها".

فقد برهنت التجارب الدقيقة التي قام بها علماء الأصوات اللغوية على أنه لا يكاد يوجد شخصان في بيئة واحدة ينطقان نطقا متماثلا تمام التماثل، بل لا بد أن تلحظ الأذن المدربة بعض الفروق الصوتية الدقيقة.

وقد ظهر هذا جليا حين سجل نطق بعض الأفراد في البيئة اللغوية الواحدة، بل إن من العلماء من يؤكد أن المرء نفسه يختلف نطقه بعض الاختلاف في كل مرة يتكلم فيها وإن اشتركت نفس الكلمات في قوله[3].

## ثانيا: الأسس والأصول والضوابط التي اعتمد عليها النحويون في الاستدلال بلغة العرب

لم يكن الاستدلال بلغات العرب عفويا بل كان ضمن أصول وأسس وضوابط اعتمد عليها النحويون في الاستدلال بلغة العرب، فكان المقياس الأول لقبول اللغة قربها من لغة القرآن الكريم أو جريانها على القياس، ولذلك قدم النحويون لغة الحجاز على غيرها لأن القرآن الكريم أنزل معظمه بها، وجعلوا لغة تميم في المرتبة الثانية لجريانها على القياس ولنزول بعض القرآن بها، ولم يكن الحجازي أو التميمي شاهدا مقبول الشهادة إلا إذا اتسمت لغته بالفصاحة والأصالة، حيث لم تكن

(١) الكتاب ج٤، ص ١٨٢.

(٢) الكتاب ج٤، ١٧٧.

(٣) في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ص١٩.

اللغات في ذلك العصر خالصة إلا إذا كان من سكني بعض المواضع التي لم يختلط لهجات أهلها بلهجات غير اللهجة العدنانية أو بلسان غير اللسان العربي البدوي.

**١ـ الفصاحة**

نشأ الدرس النحوي منذ نهاية القرن الأول في ظل القرآن الكريم وقراءاته[١]، وكان معظم هؤلاء النحويين من القراء، وقد أدرك هؤلاء النحويون، أن فهم القرآن الكريم ألفاظه وتراكيبه يحتاج إلى فهم لغة العرب – ألفاظها تراكيبها –، لأنه بلسانهم أنزل، فاجتهد النحويون في معرفة أقرب القبائل في لغاتها إلى لغة القرآن الكريم، حتى استقر رأيهم على أن لغة الكلام في أهل الحجاز وتميم هي أقرب اللغات في ألفاظها وتراكيبها إلى لغة القرآن الكريم، فنحن لا نستطيع أن نقول بأن العرب كانت تتكلم بلغة مشتركة إلى جانب لغات القبائل في لغة الكلام، لأن غالب الاستشهاد في مصنفاتهم قائم على الخلافات اللفظية أو التركيبية في هذه اللغات، فقد كانت تقاس لغة العربي بمدى قربها من لغة القرآن الكريم، وبناء على ذلك صنفت لغات القبائل، واحتلت لغة الحجاز المنزلة الأولى بينها لقربها من لغة القرآن الكريم ثم أضيفت لغة تميم إلى لغة الحجاز لمشاركتها لها في قربها من لغة القرآن الكريم، وهذا ما أكد عليه ابن مالك في قوله: "أنزل القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلا فإنه نزل بلغة التميميين"[٢]، وقال ابن جني: "إن شذ الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله، من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياسا، وإن كانت الحجازية أيسر استعمالا، وإنما كانت التميمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ (هل) في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري الجملتين الفعل والمبتدأ، كما أن (هل) كذلك. إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية، ألا ترى أن القرآن بها أنزل وأيضا فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية، فكأنك من الحجازية على حرد، وإن كثرت في النظم والنثر"[٣] فلغة الحجاز هي الأصل. في الاستشهاد عند النحويين إلا أن تخرج عن القياس، فيفر النحوي إلى لغة تميم، لأنها أقيس وأكثر حفاظا على أصولها من لغة الحجاز التي راعى أهلها المعنى إلى جانب مراعاتهم للفظ، فهاتان اللغتان من أقرب اللغات إلى لغة القرآن

---

(١) اللغة والناس – يوسف الصيداوي – دار الفكر – دمشق – ط١ – ١٩٩٦م ص٢٧٤.

(٢) البرهان في علوم القرآن – للزركشي – محمد بن عبدالله – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر – ط٣ ١٩٨٠م ج١، ٣٨٥.

(٣) الخصائص لابن جنى ج١، ص١٢٥.

الكريم، ومعظمه أنزل بهما وإن كانت الغلبة للغة الحجاز، لأن القرآن أنزل بلسانهم[1].

فالنحويون متفقون على أن لغة الحجاز هي أفصح لغات العرب، وأقربها من لغة القرآن الكريم، أما لغة تميم فهي أقيس من لغة الحجاز وهي في المرتبة الثانية بعد لغة الحجاز في الفصاحة، لأن ما أنزل بلسانهم أقل مما أنزل بلسان الحجازيين.

**٢ـ الأصالة**

اللغة العربية من أكثر اللغات حفاظا على موروثها اللغوي حيث، استطاعت أن تحافظ على هذا المورث حقبة طويلة قبل الإسلام، ثم جاء القرآن الكريم، فتوطدت العلاقة بين اللغة والدين، حتى أصبح الحفاظ عليها ضربا من العبادة، فلما توثقت هذه العلاقة أخذ العلماء يصبون جل اهتمامهم على هذه اللغة ألفاظها ومعانيها وتراكيبها، فأخذوا يبحثون عن اللغة الأصيلة المتمكنة من أهلها، ويرفضون الفصاحة المكتسبة التي لا يحسن صاحبها التصرف في اللغة كالمطبوع عليها الذي استقرت ملكته، ورسخت سليقته، ويؤكد ابن جني هذا الأمر في قوله: "سألت يوما أبا عبدالله محمد بن العساف العقيلي الجوثي التميمي – تميم جوثه فقلت له: كيف تقول ضربت أخوك؟ فقال: أقول ضربت أخاك، فأدرته على الرفع، فأبى، وقال لا أقول: أخوك أبدا، فقلت فكيف تقول ضربني أخوك؟ فرفع، فقلت ألست زعمت أنك لا تقول أخوك أبدا، فقال: أيش هذا؟ اختلفت جهتا الكلام، فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه وحصته من الإعراب عن ميزة، وعلى بصيرة، وأنه ليس استرسالا ولا ترخيما[2].

أما غير العربي الذي اكتسب هذه اللغة عن أهلها، فإنه مهما تكلف إتقان هذه اللغة لا يحسن ذلك وتظهر في لسانة لكنة تدل على اكتسابه اللغة، وهذا ما أكد عليه الجاحظ في قوله: "وقد يتكلم المغلاق الذي نشأ في سواد الكوفة بالعربية المعروفة، ويكون لفظه متحيزا فاخرا، ومعناه شريفا كريما، ويعلم مع ذلك السامع لكلامه، ومخارج حروفه أنه نبطي، وكذلك إذا تكلم الخرساني على هذه الصفة، فإنك تعلم مع إعرابه، وتخير ألفاظه في مخرج كلامه أنه خرساني، وكذلك إن كان من كتاب الأهواز"[3].

فاللغة كانت عند العربي في عصور الاحتجاج ملكة مستقرة، أما علم غير العربي أو العربي الذي تكلم بهذه اللغة بعد عصر الاحتجاج، فإنما علمه بالقواعد والقوانين التي تحكم اللغة، وليست

(١) فقه اللغة – د. فضل ربه طحان، ص١٦٧.

(٢) الخصائص لابن جني ج١، ص٧٦.

(٣) البيان والتبين للجاحظ – عمرو بن بحر – دار الفكر ١٩٦٨م ج١، ص٥١.

اللغة فيهم ملكة مستقرة. يقول ابن خلدون في ذلك: إن ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية، ومستغنية عنها في التعليم، والسبب في ذلك أن صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها بخاصة، فهو علم بكيفية لا نفس كيفية، فليست نفس الملكة، وإنما هي بمنزلة من يعرف صناعة من الصناعات علما، ولا يحكمها عملا.. فإن العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم بكيفية العمل، ولذلك نجد كثيرا من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين علما بتلك القوانين، إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه، أو ذي مودته، أو شكوى ظلامة، أو قصد من قصوده أخطأ فيها عن الصواب، وأكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي"[1]. وذلك لأن الملكة لم تستقر في هؤلاء الأفراد الذين اكتسبوا اللغة، وتعلموا قوانينها وأقيستها، فإن الملكات إذا استقرت ورسخت في محالها ظهرت كأنها طبيعة وجبلة، لهذا المحل، ولذلك يظن كثير من المغفلين ممن لم يعرف شأن الملكات أن الصواب للعرب في لغتهم إعرابا وبلاغة أمر طبيعي، وإنما هي ملكة لسانية في نظم الكلام تمكنت ورسخت وهذه الملكة إنما تحصل بممارسة كلام العرب[2].

ويبدو أن هذا الأمر كان واضحا لدى قدماء النحويين، وأن ما ذكره ابن خلدون هو كشف عن هذه الحقيقة التي قد لا تبدو جلية في أقوال النحويين القدماء، ولكنها تبدو جلية في مصنفاتهم، أو في ما يمكن أن يستشف من بعض مقولاتهم، فقد أثر عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يتحقق من هوية العربي قبل الأخذ بلغته حتى لا تختلط اللغات فتضطرب القواعد والأقيسة، قال أبو عمرو: لقيت أعرابيا بمكة، فقلت له: ممن أنت؟ قال: أسدي، قلت: ومن أيهم؟ قال: نهدي. قلت: من أي البلاد؟ قال: من عمان. قلت: فأنى لك هذه الفصاحة"[3].

وكذلك نجده يقصي لغة اليمن عن الاستشهاد نجد ذلك في قوله: "ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا"[4].

أما سيبويه فقد كان عمليا كعادته، فهو إن لم يصرح بالحقيقة، فإنك نلمسها عنده بوضوح، فقد اكتفى باللغات العدنانية، ولم يعرض إلى لغة اليمن، أو لغات شمال الجزيرة، ونجده كذلك حريصا في استسقاء شواهده من الفصحاء والثقات، فالشواهد في النحو أخبار قاطعة موثقة

---

(١) مقدمة ابن خلدون عبدالرحمن، دار الفكر للطباعة والنشر، ص٥٦٠.

(٢) مقدمة ابن خلدون، ص٥٦٢.

(٣) ذيل الأمالي والنوادر – لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي – دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ص٤٨.

(٤) طبقات الشعراء لابن سلام ص٨.

يسوقها علماء اللغة على الناطقين بها"[1].

ونحن نجد سيبويه ينسب اللغة إلى الناطق بها، أو لقبيلته نحو قوله: سمعنا ذلك من تميم وأسد[2] وناس من بني تميم يقولون"[3] وقوم من ربيعة يقولون"[4] وقال ناس من بكر بن وائل"[5] و "يقول قوم من قيس وأسد ممن ترتضى عر بيته"[6] وإذا لم يذكر القبيلة باسمها نجده يشير إلى فصاحتها، أو إلى ثقته بلغتها، أو رضاه عن لغتها ومن ذلك قوله: "سمعنا العرب الفصحاء يقولون"[7] و "سمعمنا فصحاء العرب يقولون"[8] و "سمعنا ذلك من فصحاء العرب"[9] و"سمعنا ممن يوثق بعربيته"[10]، و"سمعت عربيا موثوقا بعربيته يقول"[11]، وسمعنا بعض من يوثق بعربيته"[12] و "بلغني عن العرب الموثوق بهم يقولون"[13]، و "سمعنا ممن ترتضى عربيته"[14]، و "قال قوم ترضى عربيتهم"[15]، و"بعض العرب ممن ترضى عربيته"[16]، وكذلك نجده يأخذ بشهادة شيوخه عن العرب نحو قوله: "حدثنا يونس بذلك عن العرب"[17]، و "حدثنا بذلك أبو الخطاب عمن نثق به من العرب"[18]، و "حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب"[19]، و "حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما"[20]، و "قول العرب، وأبي عمرو ويونس"[1] وحدثنا

(١) الرواية والاستشهاد د. محمد عيد ص١٠٢ ولغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورها – ما ريوباي – ترجمة د.= =صلاح العربي ص٧٧.

(٢) الكتاب ج٤، ص١٧٧.

(٣) الكتاب ج٤، ص١٢٠.

(٤) الكتاب ج٤، ص١٦٩.

(٥) الكتاب ج٤، ص١٩٧.

(٦) الكتاب ج٤، ص١٢٥.

(٧) الكتاب ج١، ص٢١٩ و ج٣، ص٢٨٠.

(٨) الكتاب ج٣، ص١٥٧، ٣، ٥.

(٩) الكتاب ج٣، ص٢٣٨.

(١٠) الكتاب ج١، ص٤٢٣.

(١١) الكتاب ج٣، ص٩٨.

(١٢) الكتاب ج١، ص١٥٥، ج٤، ص٢١٦، ٤٦٥.

(١٣) الكتاب ج٢، ص٣٥٩.

(١٤) الكتاب ج٣، ص٥٣٣.

(١٥) الكتاب ج٤، ص١٣٨.

(١٦) الكتاب ج٤، ص٤٧١.

(١٧) الكتاب ج٢، ص٣١٥، و ج١، ص٣، ٤ و ج٣، ص٦٠٠.

(١٨) الكتاب ج٢، ص ١١٨، و ج٤، ص٢٠.

(١٩) الكتاب ج٢، ص٨٣.

(٢٠) الكتاب ج١، ص٢٧١ و ج٤، ص١٥٩.

الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته"[٢]، و "قول الخليل ويونس، ومن رأيناه من العلماء"[٣]، وإلى جانب هذه العبارات الصحيحة في نسبة إلى السماع عن العرب شيخ من شيوخه نجده ينسب النقل إلى من يثق به، أو بعلمه، ومن لا يتهم، نحو قوله: "هذا قول من نثق بعلمه وبروايته عن العرب"[٤]، و "حدثني من لا أتهم"[٥].

(١) الكتاب ج١، ص٣٨٩.
(٢) الكتاب ج٢، ص١١٠، ١١١، ١٢٠.
(٣) الكتاب ج٣، ص٢٨١ و ج٢، ص٢١٤.
(٤) الكتاب ج٣، ص ٣٠٣.
(٥) الكتاب ج٣، ص١٥٢ و ٢٤٥.

## المبحث الثاني

# منهج سيبويه في الاستدلال بالشعر

## المبحث الثاني

# منهج سيبويه في الاستدلال بالشعر

اعتمد النحويون على مر العصور على الشاهد الشعري في تقعيد القواعد، واختلفت مسالكهم في ذلك، ففي حين كان الشاهد الشعري في عصر سيبويه يمثل قسما من أقسام الأدلة في التقعيد إلى جانب الشاهد النثري والشاهد القرآني، صار الشاهد الشعري الأساس الذي تقعد على أساسه القواعد في مصنفات المتأخرين من النحويين، وأغفلوا الشاهد النثري والقرآني، ولا شك أن الاعتماد على الشاهد الشعري قد شكل معضلة في الدرس النحوي، فمعظم الشواهد الشعرية مبنية على الشذوذ والخروج عن القاعدة، لأن اللغة الشعرية لغة فنية تعتمد على الضرورة التي يفرضها الوزن والإيقاع في الشعر.

وما تزال الشواهد الشعرية تشكل هما من هموم الدرس النحوي واللغوي، في الدراسات القديمة والحديثة، فقد بذل النحويون جهودا مضنية في سبيل نسبة هذه الشواهد الواردة في كتاب سيبويه إلى قائلها، وكذلك اهتمت الدراسات المعاصرة بزمن الشاهد الشعري، وأثر اختلاف الأزمنة على تقعيد القواعد، إلا أن معظم هذه الدراسات لم تلتفت إلى الجانب التطبيقي الذي يبين الغرض من الاستدلال بالشاهد الشعري وإغفال نسبة شواهده إلى قائلها، ونحن سنحاول من خلال هذه الدراسة التطبيقية أن نقف على الغرض من الاستدلال بالشاهد الشعري، وأثر الاستدلال بالشعر على القواعد النحوية والأسباب التي أدت إلى إغفال نسبة هذه الشواهد إلى قائليها في كتاب سيبويه فيما يأتي إن شاء الله.

### أولا: لغة الشعر

رويت معظم الشواهد الشعرية بلغة خالية من خصائص اللهجات المذمومة عند العرب، "فنحن حين نستعرض شعراء ربيعة تلك القبيلة التي عرفت بالكشكشة؛ لا تكاد نلمح أثرا لتلك الصفة في شعر شعرائها، وراوية شعر فيه كشكشة خال منها، وتأباه بعض الأوزان الشعرية، بل حين نرجع إلى ديوان الهذليين لنستشف منه الصفات التي عرفت بها لهجة هذيل، كالفحفحة، أو تسهيل الهمز، أو الاستنطاء، لا نكاد نعثر على أثر لها في أشعارهم[1].

وقد توقف كثير من العلماء والدارسين والباحثين أمام هذه الظاهرة محاولين تفسيرها

(١) في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ص٤٣، و في الأدب الجاهلي – طه حسين – القاهرة – ط١٤ ص٩٣، ٩٤.

وتعليلها، فذهب قوم إلى أن هذه الشواهد الشعرية قد رويت بلغة قريش. يقول ابن فارس في ذلك: "كانت قريش مع فصاحتها، وحسن لغاتها، ورقة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم، وسلائقهم التي طبعوا عليها، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم، ولا عجرفية قيس، ولا كشكشة أسد، ولا كسكسة ربيعة، ولا الكسر الذي نسمعه من أسد وقيس، مثل "تعلمون" و "نعلم"، ومثل "شعير" و "بعير"[1].

فابن فارس يرى بأن اللغة النموذجية هي لغة قريش، لأنها اللغة التي خلت من مستبشع اللفظ، ومن الخصائص اللغوية المذمومة في لغات بعض القبائل، وهذه اللغة، كما يبدو من مقولة ابن فارس ليست نقية خالصة، بل هي خليط من لغات القبائل التي تخيروا من كلامها وأشعارها، وكأن ابن فارس قد عني بقريش أهل مكة، ومما يؤكد هذا الأمر قوله: "اجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم، وأيامهم، ومحالهم، أن قريشا أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة، وذلك؛ لأن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب، واصطفاهم، واختار منهم نبي الرحمة محمدا، صلى الله عليه وسلم، فجعل قريشا قطان حرمه، وجيران بيته الحرام، وولاته، فكانت وفود العرب يفدون إلى مكة للحج، ويتحاكمون في أمورهم، وكانت قريش تعلمهم مناسكهم، وتحكم بينهم[2].

فهذه اللغة القرشية، هي لغة أهل مكة، الذين أجمع القدماء من علماء هذه الصنعة على عدم جواز الاحتجاج بلغتهم، أو بلغة غيرهم من سكان المدن، مهما كانت فصاحتهم.

ومع ذلك فإن هذه المقولة ليست إلا امتدادا لمقولة منسوبة للفراء جاء فيها قوله: "كانت العرب تحضر الموسم في كل عام، وتحج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ[3]، فهذا الرأي المنسوب للفراء ليس له ما يؤكده في كتابة معاني القرآن، فلم أقع على موضع واحد احتج به الفراء بلغة قريش هذه، بل غالب الظن أن لغة قريش لم تكن إلا رديفا للغة الحجاز، لأن الفراء لم يذكر من بين العيوب اللغوية تخفيف الهمز الذي اختصت به لغة الحجاز، فإن كان الأمر كذلك، فلا خلاف حينئذ بين من قال بأن لغة الحجاز هي أفصح اللغات، أو أن لغة

(١) الصاحبي في فقه اللغة – لابن فارس – تحقيق عمر فاروق الطباع – مكتبة المعارف بيروت لبنان ط١- ١٩٩٣م ص٥٥، ٥٦.

(٢) الصحابي في فقه اللغة لابن فارس ص٥٥.

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ج١، ص١٣٣.

قريش هي أفصح اللغات، أما إذا كان المقصود بلغة قريش لغة غير لغة الحجاز، فهذا ما لا حجة فيه، وليس له ما يؤكده أو يدعمه، وقد لقيت هذه المقولة لها من يتبناها، ويدافع عنها، فقد نقلها الفارابي ورواها عنه السيوطي في كتابه المزهر والاقتراح. قال الفارابي: "كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عما في النفس"(١) ثم رواها ابن فارس، ومن بعده ثعلب(٢)، وسار المعاصرون على الدرب يدافعون عن هذه اللغة، ويقدمونها على غيرها من اللغات، ومن هؤلاء الدكتور طه حسين الذي ذهب إلى أن لغة قريش هي اللغة المشتركة للعرب بعد الإسلام. جاء ذلك في قوله: "لم يكن التميمي أو القيسي حين يقول الشعر في الإسلام يقوله بلغة تميم أو قيس ولهجتها، وإنما كان يقوله بلغة قريش ولهجتها"(٣) ولا يتسع المقام في هذا البحث إلى استقصاء من ذهبوا هذا المذهب، وتبنوه ودافعوا عنه(٤)، ولكننا نؤكد بأن هذه اللغة القرشية إن لم يرد بها لغة الحجاز، فإنها لغة وهمية لا وجود لها في مصنفات النحويين، وليس لها حدود جغرافية أو سكانية تحددها، وقد تبين هذا الأمر لكثير من الباحثين، يقول الدكتور صبحي الصالح: "إن كان القدماء قد اقتصروا في شواهدهم على عرب البادية، فلماذا رجحوا لغة قريش؟ وما هي من البداوة في شيء، إنها على العكس من ذلك لغة الحضارة بين العرب قاطبة، نحسب أنه لا يسعنا للإجابة عن هذه الشبهة أن ننكر حضرية قريش، ولا أن نجحد تأثرها بفارس والروم، أمتي الحضارة في تلك الحقبة من التاريخ"(٥) ويقول في ذلك الدكتور عبده الراجحي: "إن آراء الدارسين المحدثين لا تقوم على أساس لغوي علمي صحيح، لأننا لا نستطيع أن نحكم على لغة من اللغات من خلال أقوال الرواة عنها، بخاصة، وأن هذه الأقوال ذاتها ينبغي أن تأخذها بشيء كبير من الحيطة والحذر، لأنها - كما نحسب - لم تصدر إلا عن تمجيد لقبيلة الرسول صلى الله عليه وسلم.

ولقد كنا نستطيع أن نحكم هذا الحكم لو توافرت لدينا نصوص لغوية من لهجات القبائل تتميز بها أمامنا لهجة قريش وغيرها بحيث يظهر لنا تطور هذه النصوص أن لهجة قريش استطاعت أن تسود غيرها من اللهجات، وأن تفرض نفسها لغة نموذجية مشتركة يصطنعها الشعراء في

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ج١، ص٢١١.

(٢) نفسه ج١، ص١٣٣.

(٣) في الأدب الجاهلي د. طه حسين، ص١٠٣.

(٤) تاريخ آداب العرب – مصطفى صادق الرافعي – القاهرة ١٩١١م ج١، ص٨٢- ٨٤ واللغة النحو، د.عباس حسن، ص٤٣، ٤٤، وتاريخ الأدب العربي - العصر الجاهلي. د. شوقي ضيف دار المعارف القاهرة ط٧، ١٩٦٠، ص١٢٣، ١٣٤ ومستقبل اللغة العربية المشتركة د. إبراهيم أنيس ص٨، ٩ الجامعة العربية – ١٩٦٠م.

(٥) دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح ص١١١.

شعرهم والخطباء في خطبهم، أما وأنا لا نملك هذه النصوص، ولا نعرف شيئا عن هذا التطور، لأنا وجدنا أنفسنا فجأة أمام لغة نموذجية مشتركة، قال لنا عنها القدماء وتبعهم المحدثون إنها لغة قريش، فإننا نظن أن ذلك كله أمام المنهج اللغوي العلمي ليس إلا ضربا من الحدس والتخمين"[1].

وذهب آخرون أن لغة الشعر لغة مشتركة اجتمعت فيها الخصائص الجيدة، وسمت فوق لغة العامة، يقول الدكتور رمضان عبد التواب في ذلك: "تتميز تلك العربية الفصحى بصفات معينة، شأنها في ذلك شأن كل لغة مشتركة، فالصفة الأولى هي أنها فوق لغة العامة، بمعنى أن العامة لا يصطنعونها في خطابهم، وأنهم إذا سمعوا متكلما بها، رفعوه فوق مستوى ثقافتهم، فاللغة المشتركة العربية التي وردت بها الآثار الأدبية، والتي نظم بها الشعر، وخطب بها الخطباء، لم تكن في متناول جميع العرب بل كانت في مستوى أرقى وأسمى مما يمكن أن تتناوله العامة فإنه حتى ذلك الإعراب الذي هو أهم مميزات اللغة لم تكن كل العرب تقدر عليه"[2] ويؤكد الدكتور إبراهيم أنيس هذا المذهب في قوله: "رويت الآثار الأدبية القديمة في لغة موحدة، لا تشتمل على خصائص من تلك التي رويت عن اللهجات العربية القديمة، ولا يعقل أن الرواة رووها موحدة، وغيروا تلك الصفات الخاصة التي يمكن أن يكون قد اشتمل عليها شعر شاعر من قبيلة عرفت بلهجة من اللهجات، لأن مثل هذا التغيير ليس ممكنا في كل الحالات، فإذا أمكن عمله في النثر، فإن الوزن الشعري يأباه في بعض الأحيان... وهكذا نرى أن لغة الشعر – على الأقل – حين خلت من صفات اللهجات التي اشتهرت بها القبائل، يجعلنا نرجح أن اللغة الأدبية كانت موحدة قبل الإسلام، وظلت موحدة بعده، وقد خلت من الصفات المحلية للهجات"[3] ولا أظن هذا المذهب إلا امتدادا لما قيل عن لغة قريش بأنها اللغة الفصيحة التي خلت من مستبشع اللفظ وسمت عن الخصائص المذمومة، ولا يستند القائلون به إلى دليل علمي يؤكده، ولا سبيل إلى ذلك، فهذه الأشعار التي أثبتها النحويون وغيرهم، إنما أثبتوها في القرن الثاني الهجري، العهد الذي بدأ فيه التدوين، واختيرت فيه الأشعار من الرواة الفصحاء، حيث كان القرآن الكريم هو مقياس الفصاحة.

ثم إن القائلين بمذهب اللغة المشتركة أو اللغة النموذجية لم يحددوا لنا المساحة الجغرافية والسكانية التي أخذت منها اللغة النموذجية المشتركة، أو المعايير التي تم على أساسها اختيار هذه اللغة المشتركة، فالبحث العلمي لا يمكن أن يبقى قائما على التخمينات والافتراضات بل لا بد من الاعتماد على المقدمات العلمية الصحيحة التي توثق ما يقوله الباحثون. وهذا ما افتقر إليه الباحثان

(١) اللهجات العربية في القراءات القرآنية د. عبده الراجحي، دار المعارف – مصر، ص٤٨.

(٢) فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب ص٨٠.

(٣) في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ص٤٣، ٤٥.

الكريمان، فالدكتور إبراهيم أنيس يفترض أن هذه اللغة المشتركة، بدأت قبل ظهور الإسلام، ونمت وترعرعت، وعرف بها بعض العرب من قبائل مختلفة، ونظم بها الشعراء شعرهم، وكذلك افترض أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أنه كان للعرب أدبان: أدب شعبي وأدب فصيح، هذا ما جاء في قوله: "إننا نفترض أن العرب قبل الإسلام كان لهم أدبان، هذا الأدب الذي نعرفه، وأدب آخر شعبي يعرض لفكاهاتهم، ودعاباتهم، وقصصهم، وأمورهم العادية، ويتضمن خصائص لهجة التخاطب في كل قبيلة، هذا الأدب الذي لم يرو لنا، فاندثر وباد مع الزمن...

ونذهب إلى القول بأن الشعر القديم كان ينظم باللغة المشتركة، ولكنه كان ينتقل في جميع أنحاء الجزيرة العربية على ألسنة الناس، حتى العامة منهم، فانحرف بعضه على ألسنة هؤلاء[1]، ولما لهذه الافتراضات من قوة فإنه لا ينبغي أن تبقى مجرد افتراضات، بل لا بد من توكيدها بالحقيقة العلمية التي تدفع الشك باليقين، وتبين صحتها ورجاحتها.

## المعايير التي تقاس بها فصاحة اللغة

لم يقدم القائلون باللغة العربية المشتركة أو اللغة النموذجية، حججا مقنعة يمكن الاعتماد عليها. فالدكتور رمضان عبد التواب يرى أن هذه اللغة المشتركة لم يكن لها أية معايير بل هي من وجهة نظره اختيار لا شعوري، هذا ما جاء في قوله: "اللغة العربية الفصحى ليست لغة قريش، ولا لغة غيرها من القبائل العربية، وإنما هي اختيار لا شعوري من لغة هؤلاء وهؤلاء، نتيجة من احتكاك كثير من أفراد هذه القبائل في مواسم الحج، والتجارة، والأسواق الأدبية المختلفة، فنتج عن هذا الاحتكاك الكبير بين القبائل جميعا[2].

فهذا الافتراض ليس له ما يؤيده، و لم تكن اللغة المشتركة اختيارا لا شعوريا، بل كانت اختيارا شعوريا وفق معايير محددة، فاللغة المشتركة هي لغة أهل الحجاز ونجد، أو القبائل البدوية العدنانية في نجد والحجاز تحديدا، وليس غيرهم، فهذه اللغة المشتركة لغة محددة من الناحية الجغرافية والسكانية، ويحكمها معياران أساسيان هما: القياس، والفصاحة وقد اقترن كل معيار من هذين المعيارين بلغة بعينها فاللغة القياسية هي لغة تميم واللغة الفصيحة هي لغة الحجاز ولا نقصد بذلك أن لغة تميم غير فصيحة، ولكننا نعني أن لغة الحجاز أكثر فصاحة من لغة تميم، لأن اللغة القياسية لغة نمطية رتيبة.

---

(١) فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب ص٨٦.

(٢) فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب ص١١٦.

## ثانيا: رواية الشعر

تناقلت العرب شعرها عبر ثلاثة قرون مشافهة، دون أن ترجع إلى ديـــوان مكتـــوب، أو كتاب مدون، وكانت العرب بعضها يروي شعر بعض على مقتضى لغته وقياسها، ولم يبدأ عصـــر التدوين إلا بعد أن تناقلت العرب هذه الأشعار عبر هذه الفترة الزمنية الطويلة، يقـــول في ذلـــك الدكتور حسن الشاعر: "من المعروف أن عصور الاحتجاج بالشعر تمتد نحو مائة وخمسين سنة قبل الإسلام، وتنتهي بمنتصف القرن الثاني الهجري تقريبا، فكان جل الاعتماد في حفظ الشعر ونقلـــه على الرواية الشفوية التي امتدت نحو ثلاثة قرون من الزمان، كان من نتيجتها أن تعددت الروايـات الشعرية لبعض الأبيات[1]، ثم جاء عصر التدوين، فدونت الدواوين، وأخذت الشواهد من روايـــة العرب الفصحاء دون غيرهم، يؤكد هذا الأمر أبو زيد الأنصاري في قوله: "لست أقـــول قـــالت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن، وبني هلال، أو من عالية السافلة، أو سافلة العاليـة، وإلا لم أقل قالت العرب"[2]، فأبو زيد الأنصاري يحدد مصادره في الاستشهاد بلغة الحجاز ونجـــد التي عبر عنها بـــ (عالية السافلة، وسافلة العالية) وهي اللغة الـــتي اعتمـــد عليـــها النحويـــون في الاستدلال بالنثر والشعر، ونحن لا نستطيع أن نتصور كيف كانت ستصل إلينا هذه الشواهد لو أنها رويت بلغات أخرى غير لغة الحجاز وتميم، كلغة حمير وغيرها من المناطق والقبائل اليمنيـــة. فمـــا ذكره أبو زيد الأنصاري هو نفسه ما نقف عليه عند سيبويه الذي لم تخرج شـــواهده عـــن لغـــة الحجاز، وتميم هاتين اللغتين اللتين تشكلان كل مادة كتابة، وهو لا يغفل ما بين هاتين اللغتين مـــن الفوارق الصوتية والتركيبية التي لم تخرج عن حدود القياس، والفصاحة، ومن ذلك روايته لشـــواهد شعرية رواها الحجازيون بلغتهم، وأخرى رواها التميميون بلغتهم نجد ذلك في قوله: أنشدت بنـــو تميم قول النابغة الذبياني:

يـــا دار ميـــة بالعليـــاء فالســـــند أعيت جوابا وما بالربع مـــــن أحـــد
إلا أواري لأيـــــا مـــــا أبينـــــها والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلـــد[3]

وأهل الحجاز ينصبون، ومثل ذلك قوله:

وبلـــدة ليـــــس بهـــــا أنيـــــس إلا اليعافـــــير وإلا العيـــــــس[4]

---

(١) اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية د. حسن الشاعر دار التيسير عمان ١٩٩٢، ص٧.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ص٨٣.

(٣) البيتان من ديوان النابغة الذبياني من مجموع خمسة دواوين الوهبية ١٢٩٣هـ ص١٦، والإنصاف ج١، ص٢٦٩ والهمع ج١، ص٢٢٣.

(٤) البيت في ديوان الشاعر جران العود ص٥٣، والإنصاف ج١، ص٢٧١ وشرح المفصل لابن يعيش ج٢، ص٨٠، ١١٧.

جعلها أنيسها، وإن شئت كان على الوجه الذي فسرته في الحمار أول مرة"[1]، فأهل الحجاز ينصبون ما بعد (إلا) إذا كان الاستثناء منقطعا، وكانت (إلا) بمعنى (لكن) وبنو تميم يرفعون ما بعد (إلا) إجراء على اللفظ دون الالتفات إلى المعنى، هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "هذا باب يختلف فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمارا، جاءوا به على معنى، ولكن حمارا، كرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى (ولكن)، وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم.

وأما بنو تميم فيقولون: "لا أحد فيها إلا حمار، أرادوا: ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر أحدا توكيدا؛ لأن يعلم أنه ليس فيها آدمي، ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حمار"[2].

وأما الفوارق التي خرجت عن القياس، فلم يغفلها، ومن ذلك إثباته لإبدال الجيم من الياء في لغة بني سعد، حيث قال: وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفية، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف، وذلك قولهم: هذا تميمج، يريدون: تميمي وهذا علج، يريدون: على، وسمعت بعضهم يقول: عربانج يريدون: عرباني، وحدثني من سمعهم يقولون:

خالي عويف وأبو علج المطعمان الشحم بالعشج

وبالغداة فلق البرنج[3]

يريدون بالعشى، والبرنى، فزعم أنهم أنشدوه هكذا[4].

فهذه اللغة المشتركة التي اعتمد عليها النحويون في الاستدلال، ورويت بها أشعار العرب ما هي إلا لغة الحجاز وتميم، أما القول بأن هذه اللغة المشتركة كانت موجودة في العصر الجاهلي وأن الشعراء كانوا ينظمون بها أشعارهم، فهو مجرد افتراض، ويحتاج إلى دليل علمي يثبته، وحتى يثبت هذا الدليل، فإنه ليس بوسعنا إلا أن نقول: "إن هذه اللغة التي رويت بها الأشعار ولا نقول التي نظمت بها الأشعار، هي لغة الرواة من القرن الثاني الهجري، وليست لغة الشعراء؛ لأن الراوي قد يغير في لغة الشاعر على ما تقتضيه لغته وأقيستها.

## ثالثا: الضرورة الشعرية

للشعر لغته وللنثر لغته، فليس كل ما يجوز في لغة الشعر جائزا في لغة النثر والكلام، فما

---

(١) الكتاب ج٤، ص١٨٢.

(٢) الكتاب ج٢، ص٣٣٠، ٣٣١.

(٣) الأبيات في شرح المفصل لابن يعيش ج٩، ص٧٤، وفي التصريح على التوضيح ج٢، ص٦٧ وفي شرح الأشموني ج٤، ص٢٨١.

(٤) الكتاب ج٤، ص١٨٢.

يجوز للشاعر من الضرورات التي يفرضها الإيقاع في الوزن والقافية على الشاعر لا يجوز لغيره، ولذلك نادى بعض المعاصرين بدراسة اللغة الشعرية، وقواعدها مستقلة عن لغة النثر، وعن لغة القرآن الكريم، بل تجاوز بعض المعاصرين المطالبة بدراسة الشاهد الشعري مستقلا عن لغة النثر، ولغة القرآن الكريم إلى المطالبة بإقصاء الشاهد الشعري من لغات الاستشهاد، وفي ذلك يقول الدكتور محمد صلاح: "الحق أن الشعر كان ينبغي أن يعزل عن الاستشهاد النحوي، خصوصا ما تظهر فيه الضرورات؛ إلا أن ذلك لم يكن، واعتمد النحاة على الشعراء، ربما أكثر من اعتمادهم على النثر، ولذلك كثرت الخلافات بين المدارس المختلفة في تحليل هذه النصوص"(١).

والحقيقة أننا لا نستطيع أن نلغي هذا الضرب من الاستشهاد، إلا إذا ألغينا الشعر من ماضينا وحاضرنا، ولعل هذه المطالبة بإلغاء الشاهد الشعري غير جادة، وإنما مردها إلى خصوصية لغة الشعر، وما تثقل به ضروراته القواعد النحوية، وهذا ما أشار إليه الدكتور محمد عيد في قوله: "اضطرت التراكيب المتفردة النحاة إلى متابعتها، والبحث عن مصوغاتها، وبذل الجهد العنيف في ذلك، مما تعقدت به دراسة النحو، وكثر بسببه التأويل، والتخريج، وتنازع الآراء"(٢).

وهذا الأمر يجعل الدعوة إلى فصل الشاهد الشعري عن الشواهد النثرية، و الشواهد القرآنية جادة، أما الإقصاء، والإلغاء، فجريمة في حق اللغة، وينبغي ألا يتعرض لها باحث غيور على هذه اللغة التي شرفها الله سبحانه وتعالى بأن جعلها لغة كتابه العزيز، وينبغي أن يعلم أن النحويين القدماء حين استشهدوا بلغة الشعر وتوقفوا على ضروراتها لم يطلبوا من غير الشعراء الالتزام بها، إلا أن سيادة الشاهد الشعري عند المتأخرين، ربما أوحى إلى بعض الباحثين أن النحو العربي مبني على الشاهد الشعري في الأساس، يقول الدكتور محمد عيد في ذلك: "إن الظاهرة الواضحة في كتب النحو العربي هي الاعتماد الأساسي على الشعر، إذ يكون وحده العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين، من بين مصادر الاستشهاد، وذلك باستثناء ابن مالك الذي اعتمد على الحديث، وأبي حيان الذي اهتم بإيراد الكثير من لغات العرب في كتابه ارتشاف الضرب من كلام العرب، وابن هشام الذي وجهة عناية بخاصة لنصوص القرآن"(٣).

وهذا مخالف للأصول التي قام عليها هذا العلم عند سيبويه، وغيره من متقدمي النحويين ولو نظر هؤلاء الباحثون إلى كتاب سيبويه لوجدوه مبنيا على الشاهد النثري، وأن الشواهد الشعرية "أو القرآنية تكاد تختفي في كثير من الأبواب النحوية في كتاب سيبويه، وقد تستقل أبواب

(١) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم محمد صلاح ص١٨.

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة د. محمد عيد ص١٤٠.

(٣) الرواية والاستشهاد باللغة العربية د. محمد عيد ص٣٨.

بعينها بالشاهد الشعري وحده، لأن فيها من الضرورة ما لا يجوز في لغة النثر، فنحن نجد سيبويه يتبع منهجا محددا في استشهاده بلغة النثر والشعر، ولغة القرآن الكريم، فإذا اتفقت مستويات اللغة في أسلوب من الأساليب جاء باللغة النثرية، والشعرية، والقرآنية في موطن واحد[1]، وهو يراعي في كل هذا أصالة النثر، ولغة الكلام، ويقدم الشواهد النثرية على غيرها، وإذا كان الأسلوب خاصا بلغة القرآن والشعر، جاء منهما بما يكفي من الشواهد[2]، وإذا استقلت لغة الشعر عن غيرها من مستويات اللغة جاء بالشواهد الشعرية في باب خاص بالشعر، ومن ذلك "باب ما يحتمل الشعر"[3]، و "باب ما رخمت فيه الشعراء في غير النداء اضطرارا[4]"، و "باب يكون فيه الاسم بعد ما يحذف من الهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام، لم يكن فيه هاء قط" [5]، و "باب ما جرى على الموضع المنفي، لا على الحرف الذي عمل في المنفى"[6]، وغير ذلك من الأبواب المتفرقة التي يسيطر فيها الشاهد الشعري على غيره من الشواهد"[7].

فنحن نجد سيبويه يراعي خصوصية كل مستوى من مستويات اللغة، فيجمع في الباب الواحد ما تشترك فيه جميع المستويات، ويخص اللغة الشعرية بباب مستقل إذا كانت القواعد خاصة بها.

وإذا كنا نقر بضرورة الفصل بين مستويات الدرس اللغوي، فإنه لا ينبغي لنا أن نكتفي بإلقاء اللوم على النحويين القدماء، ومنهجهم، بل يجب على الباحثين أن يقوموا بهذه المهمة، وأن يقدموا عملا يخدمون به لغتهم، ولا أظن المهمة صعبة، فكل ما هو مطلوب من المعاصرين هو إجراء عملية فصل بين الشواهد النثرية، والشواهد الشعرية، والشواهد القرآنية، مع الأخذ بعين الاعتبار تلك القواسم المشتركة التي تتفق فيها جميع المستويات اللغوية في القاعدة، فهذا الأمر قد أصبح ضرورة لا بد من القيام بها، لأن هذا الخلط بين مستويات الدرس اللغوي لا يقرب الناطقين من النطق بلغة فصيحة؛ لأنه ليس في وسعنا جميعا أن نتكلم بلغة الشعر والشعراء، وقد أصبح هذا الأمر

---

(١) الكتاب ج٢، ص٣٦، ٤٩ و ج٣، ص٤٦، ٤٧.

(٢) الكتاب ج٢، ص٣٦ – ٧٠.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٩ – ٣٢.

(٤) الكتاب ج٢، ص٢٦٩ – ٢٧٤.

(٥) الكتاب ج٢، ص٢٤٥ – ٢٤٨.

(٦) الكتاب ج٢، ٢٩١ – ٢٩٥.

(٧) الكتاب ج١، ص٢٨، ٣١، ١٣٤، ١٧٩، ١٩٥، ٢٧٧، ٢٨٢، ٣٠٧، ٣٨٣، ٤٠٥، ٤٠٧.
ج٢، ص٢٣، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٤، ٢٠٤، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٧٩، ٣٠١، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٨٣
ج٣، ص١٠، ٥٣، ٧٥، ١٦٢، ٣٠٥، ٣١١، ٣١٦، ٤٤٣، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٩٨، ٥٠٥،
٥١٤، ٥١٦، ٥٢٢، ٥٣٥، ٥٥٣، ٥٥٤، ٦٤٢. ج٤، ص١٨٨، ١٩٠، ٤٣٨.

يشكل هما من هموم الباحثين والدارسين[1] فطلابنا اليوم يأخذون مما لا يحتاجون إليه أكثر مما يأخذون مما يحتاجون إليه، فيختلط عليهم هذا بذاك، ولا يعينهم على الارتقاء بلغتهم[2].

ويبدو أن هذه الظاهرة لا تقتصر على الدرس النحوي عند العرب فقط، وإنما تمتد إلى غيره من اللغات، وفي ذلك يقول ماريو باي: مما يؤسف له أن الهيئات التعليمية تحاول بإصرار أن تعلم الطلبة أصول النقد، والشعر على ضآلة مواهبهم، وقلة رغبتهم في ذلك، بدلا من تركيز جهودها على تعليم كل طالب كيف يعبر عن أفكاره بطريقة واضحة مفهومة، وليس من السهل أن يتعلم كل طالب كيف يتكلم ويفهم ويقرأ ويكتب بغرض تبادل الآراء مع الناس، والتفاهم اليومي العادي معهم[3].

ولا يفوتنا أن نشير إلى سبق علماء العربية إلى فكرة الفصل بين هذه المستويات، وبخاصة بعد أن دخل الشعراء في عصور لا يحتج فيها بشعرهم، بل كان لا بد لهم من معرفة القواعد والقوانين التي كانت تحكم لغة الشاعر، ويجوز له التصرف في اللغة في إطارها، فظهرت مصنفات في الضرورة الشعرية توجه الشعراء وترشدهم، وفي ذلك يقول القزاز القيرواني: "ما يجوز للشاعر عند الضرورة من الزيادة أو النقصان، والاتساع في سائر المعاني من التقديم، والتأخير، والقلب، و الإبدال وما يتصل بذلك... وهو باب من العلم لا يسع الشاعر جهله، ولا يستغني عن معرفته، ليكون له حجة بما يقع في شعره مما يضطر إليه من استقامة قافية، أو وزن بيت، أو إصلاح إعراب[4]، ويدين هؤلاء المصنفون في ضرورة الشعر لسيبويه، وجهده في الكتاب، بل إن بعضهم يشير صراحة إلى ذلك، فقد صدر السيرافي كتابه ضرورة الشعر بقول سيبويه: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"[5]، وختم كتابه بشرح عبارة سيبويه المتقدمة[1]، وقد أجمل السيرافي

---

(١) الرواية والاستشهاد د. محمد عيد ص١٨، والدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثاني د. محمد آل يس مكتبة الحياة بيروت لبنان ط١، ١٩٨٠ ص٣٦٥.

وفي التطور اللغوي د. عبدالصبور شاهين ص١٤٣.

ومنهج الأخفش الأوسط د. عبد الأمير الورد ص١٧ - ١٨، والمدارس النحوية أسطورة وواقع د. إبراهيم السامرائي دار الفكر عمان ص٢٠، ٢١ والمفصل في تاريخ النحو العربي د.محمد خير الحلواني ص١٩، وأصول النحو العربي د. محمد خير الحلواني ص٢١، والنحو العربي والدرس الحديث د. عبده الراجحي ص٤٨، ٤٩، والبحث اللغوي عند العرب د. أحمد عمر مختار ص٤٢.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص٨٠، ٨١.

(٣) لغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورها، ماريو باي، ترجمة د. صلاح العربي ص٩٢.

(٤) ضرائر الشاعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيروزاني محمد بن جعفر التميمي تحقيق محمد زغلول سلام، ومحمد مصطفى هدارة منشأة المعارف بالإسكندرية، ص٢٩.

(٥) ضرورة الشعر ص٣٣.

هذه الضرائر في قوله: "ضرورة الشعر على سبعة أوجه، وهي: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وليس في شيء من ذلك رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنا، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطا مطروحا، ولم يدخل في ضرورة الشعر[٢]، فهذه الأوجه أو الضرائر التي أثبتها السيرافي، وأجازها للشاعر، لا تنتظم جميعا في باب النحو بل لا يجوز للشاعر أن يتجاوز القواعد النحوية في لغة الكلام، إلا إذا احتمل المعنى الخروج عن الأصل عن طريق التشبيه، أما بقية الضرائر فمنها ما هو مرتبط بالأعراض، كالحذف، والتقديم والتأخير، ومثل هذا يكون في لغة الشعر، ولغة القرآن الكريم و بعض الأساليب النثرية، ومن هذه الضرائر ما ينتظم في باب الصرف، كالإبدال، والزيادة، والنقصان، على خلاف الأصل وهذا مختص بلغة الشعر في الغالب، ومن ذلك شاهد سيبويه:

ورب هذا البلد المحرم قواطنا مكة من ورق الحمى[٣]

أراد من ورق الحمام، فحذف الميم والألف، وأبقى الحمى، وجره، لأنه مضاف إليه، وألحق الباء بعد الميم لإطلاق الشعر، وفيه حجة أخرى، صرف (قواطن)، وهي لا تصرف في الكلام[٤]، ومثل هذا الحذف لم يقع في لغة النثر، أو في لغة القرآن الكريم، وغالب ما يحذف في لغة القرآن الكريم، أو في لغة النثر حروف المد واللين أو النون، ومنها ما ينتظم في باب الأصول والفروع كتذكير المؤنث أو تأنيث المذكر.

والحقيقة أن ما ذكره السيرافي مقتبس من كتاب سيبويه، وبخاصة الباب الذي جعله سيبويه في مقدمة كتابه وجاء فيه قوله: "هذا باب ما يحتمل الشعر، اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء، كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا[٥]... وربما مدوا مثل مساجد ومنابر، فيقولون: مساجيد ومنابير، شبهوه بما جمع على غير واحده في الكلام[١]...، وقد يبلغون

(١) ضرورة الشعر ص٢١٣، ٢٢٣.

(٢) ضرورة الشعر ص٣٤.

(٣) البيت في ديوان العجاج تحقيق عزة حسن، دار الشروق – بيروت ص٥٩، والكتاب ج١، ص٢٦ واللسان حمم.

(٤) شرح أبيات سيبويه للنحاس أحمد بن محمد تحقيق أحمد خطاب مطابع المكتبة العربية، ط١، ص٣؛ والتعليقة على كتاب سيبويه – لأبي علي الفارسي – تحقيق وتعليق د . عوض بن حمد القوزي ط١ – ١٩٩٠م – مطبعة الأمانة القاهرة ص٥٠ – ٦٣، ومسالك النحاه في وجوه الروايات – عرض ودراسة لشروح أبيات الكتاب – منشور جامعة قاريونس بنغازي – د. محمد خليفة الدناع ص٢٣ – ٤٥.

(٥) الكتاب ج١، ص٢٨.

فيقولون: مساجيد ومنابير، شبهوه بما جمع على غير واحده في الكلام[1]...، وقد يبلغون بالمعتل الأصل، فيقولون رادد في راد، وظننوا في ظنوا، ومررتم بجواري قبل[2]...، ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها، ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر، فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو (سببا) و (كلكِلا)...[3]، ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقص"[4].

## رابعا: اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية

الشعر ديوان العرب به حفظت الأنساب، وعرفت المآثر ودونت الأخبار، ولذلك اعتنى العرب برواية أشعارهم وحفظها، وأنزلوا الشعراء منزلة رفيعة، فالشاعر لسان قبيلته يصور أحاسيسها ويصف ديارها، ويتغنى بأمجادها وينافح عنها الأعداء[5]، ثم أضيفت إلى هذه القيم بظهور الإسلام، ونشأة العلوم قيما أخرى، فصار حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث صحابته والتابعين، وكذلك صار حجة في اللغة والنحو، وفي ذلك قال ابن فارس: "الشعر ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله، وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحديث صحابته والتابعين"[6].

وقال ابن عبد ربه: "كان الشعر ديوان العرب خاصة، والمنظوم من كلامها، والمقيد لأيامها والشاهد على أحكامها"[7].

وقد نقل إلينا هذا الشعر عن طريق التدوين في القرن الثاني الهجري بعد أن كانت العرب تتناقله مشافهة لمدة ثلاثة قرون[8]، تعرض الشعر خلالها للنسيان أو اختلاف الرواية وفي ذلك قال ابن سلام: جاء الإسلام فتشاغلت العرب عن الشعر بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام، وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب بالأمصار، راجعوا رواية الشعر، فلم

(١) الكتاب ج١، ص٢٩.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٩.

(٣) الكتاب ج١، ص٣١.

(٤) الكتاب ج١، ص٣٢.

(٥) اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية – حسن موسى الشاعر – دار البشير عمان ١٩٩٢م ص١١.

(٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ج٢، ص٤٧٠.

(٧) العقد الفريد – لأحمد بن عبد الله بن عبد ربه – تحقيق محمد سعيد العريان – دار الفكر ج٥، ص٢٦٩.

(٨) مصادر اللغة للشلقاني ص٨٦.

يؤولوا إلى ديوان مدون، ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك، وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عليهم منه كثير[1].

وقد تأثر الشاهد النحوي بما تأثر به الشعر من اختلاف الرواية، فاحتج النحويون بأبيات تخالف ما أثبته غيرهم من اللغويين، أو ما أثبت في دواوين بعض الشعراء، فتعرض النحويون نتيجة لما أثبتوه من روايات مخالفة لما أثبت في غيرها للنقد من قبل القدماء والمعاصرين، و لم تسلم شواهد سيبويه من ذلك، فعاب عليه بعض القدماء والمعاصرين استشهاده بروايات تخالف ما هو مثبت في دواوين الشعراء، أو ما رواه غيره عن العرب، وعلى النقيض من ذلك هب قوم من العلماء والباحثين للدفاع عن سيبويه وشواهده محتجين برواية سيبويه عن العرب الفصحاء، وثقة العلماء بروايته، وأن ما روى عن العرب الفصحاء حجة في الشعر كما أنه حجة في النثر.

وسنعرض لهذا الأمر فيما يأتي إن شاء الله.

### ١ـ مخالفة رواية سيبويه لما هو مثبت في دواوين الشعراء وكتب اللغة

ينبغي لنا قبل الحديث عن مخالفة رواية شواهد سيبويه عما هو مثبت في دواوين الشعراء أن نتساءل عن المنهج الذي اتبعه سيبويه في الاستشهاد بالشعر، أكان سيبويه يراعي نسبة الشاهد إلى قائله ولغة الشاعر أم أنه لم يفعل ذلك؟ و أ يجوز الاستشهاد بالأشعار الجاهلية والإسلامية والأموية والعباسية أم أنه لا يجوز ذلك؟ ومتى يكون الاستشهاد بشعر هؤلاء الشعراء حجة في النحو من وجهة نظر سيبويه.

من الراجح أن سيبويه لم ينسب شيئا من شواهد إلى أحد من الشعراء، و لم يشر إلى لغة شاعر أو فصاحته، ولكنه اكتفى بما سمعه من الرواة الفصحاء والثقات بالإضافة إلى ما سمعه من شيوخه، فشواهد سيبويه في الكتاب هي شواهد الرواة وليست شواهد الشعراء، وكل ما أثبته سيبويه في كتابه من الشواهد الشعرية كان مما سمعه منهم، فلغة الراوي حجة كما أن لغة الشاعر حجة، إذا كانا فصيحين، وبذلك يفرض سيبويه حسب منهجه عدم جواز الاحتجاج بأشعار الشعراء إلا إذا كانت مروية عن العرب الفصحاء الذين قبل الاحتجاج بلغتهم النثرية، وهم أهل الحجاز ونجد، فإذا لم يثبت ذلك لم يكن الشعر حجة، وقد أدرك هذه الحقيقة جماعة من العلماء والباحثين، في حين غابت عن غيرهم ويعتبر المبرد من أول من عاب على سيبويه احتجاجه بشواهد لا توافق لغة الشاعر، أو ما هو مثبت في ديوانه حيث عاب على سيبويه استشهاده ببيت الفرزدق الذي يقو فيه:

---

(١) طبقات الشعراء لابن سلام ص١٧.

فأصبحوا قـــد أعـــاد الله نعمتـــهم إذ هم قريش وإذ ما مثلـــهم بشـــر[1]

قال المبرد الرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فـــاحش وغلط بين[2]، فالمبرد يشير إشارة واضحة إلى احتجاج سيبويه ببيت الفرزدق، ويـــرى ألا حجـــة لسيبويه في هذا الشاهد؛ لأن الفرزدق تميمي[3]، ولغته الرفع فبنو تميم لا يعملون (ما) في شيء، وإنما الإعمال قول أهل الحجاز، فالمبرد يحتج بلغة الشاعر على شاهد سيبويه، في حين احتـــج ســـيبويه برواية الراوي من أهل الحجاز، ولا أظن أن سيبويه كان يجهل لغة الفرزدق، أو أنه تميمي، وإنما أراد أن يثبت ما تغيره العرب في الشواهد حسب لغاتها، فروى عن الحجازيين ما يغيرونه في لغة تميم، إذا أنشدوا أشعارهم، وقد انتصر ابن ولاد لسيبويه على المبرد محتجا لسيبويه بروايته عن العرب. حيث قال: "إنما هي رواية عن العرب، والمحاجة في مثل هذا على العرب، أن يقول لهم، لم أعربتم الكلام هكذا، على غير ضرورة لحقتكم؟، أو يكذب سيبويه في روايته، وهو عنده بخلاف هذه الحال، وإذا كان غير مكذب عنده فيما يرويه، وكانت العرب غير مدفوعة عما تقوله مضطرة بالوزن، أو غـــير مضطرة، فعلى النحوي أن ينظر في علته وقياسه، فإن وافق قياسه، وإلا رواه على أنه شـــاذ عـــن القياس، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى، إذا كان الناقل ثقة.

فأما قوله: والفرزدق لغته رفع الخبر مؤخرا، فكيف ينصب مقدما، فليس ذلك بحجـــة، لأن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها، مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد، ألا ترى أن سيبويه قد يستشهد ببيـــت واحد لوجود شتى، وإنما ذلك حسب ما غيرته العرب بلغاتها، لأن لغة الراوي من العرب شـــاهد كما أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحين".[4]

واحتج ابن قتيبه على سيبويه بعدد من الأبيات التي خالفت فيها رواية سيبويه لغة الشـاعر، جاء ذلك في قوله: "قد رأيت سيبويه يذكر بيتا يحتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفـــوض على المعنى لا على اللفظ، وهو قول الشاعر عقيبة الأسدي:

---

(١) البيت في ديوان الفرزدق نشر الصاوي ١٣٥٤هـ، ص٢٢٣، وفي الخزانة ج٢، ص١٣٠، وفي الأشباه والنظائر في النحـو للسيوطي ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ج٢، ص٢٠٩، وفي شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهـــري ج١، ص١٩٨.

(٢) المقتضب ج٤، ص١٩١.

(٣) الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق دي نمؤيه مراجعة د. محمد يوسف نجم وإحسان عباس، دار الثقافة بيروت – لبنـــان، ص٣٨٢.

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد – لأحمد بن محمد بن ولاد – دراسة وتحقيق زهير عبدالمحسن سلطان بيروت لبنـــان الطبعـــة الأولى ١٩٩٦م ص٥٤، ٥٥.

معـــاوى إننـــا بشـــر فأســـــجح فلســـنا بالجبـــال ولا الحديـــــدا[1]

قال كأنه أراد: لسنا الجبال، ولا الحديدا، فرد الحديد على المعنى قبل دخول الباء، وقد غلط علـــى الشاعر، لأن هذا الشعر كله مخفوض. قال الشاعر:

فهبـــها أمـــة ذهبـــت ضياعـــــا يزيـــد أميرهـــــا وأبـــــو يزيـــــد

أكلتـــم أرضنـــــا وجردتموهـــــا فهل من قائم أومـــن حصيـــد[2] ... [3]

وقد ذكر بعد هذا البيت عدة أبيات خالفت فيها رواية سيبويه لغة الشعر، فاحتج على سماع سيبويه من العرب بلغة الشاعر.

وكذلك احتج حمزة الأصفهاني على سيبويه بعدد من الأبيات التي خالفت فيـــها روايـــة سيبويه رواية غيره حيث قال: صدر سيبويه كتابه بباب ضمنه أشعارا على روايات توافق ما بـــنى عليه الباب، ويخالفه راوة الشعر في أكثرها، فمنه روايته قول الشاعر قيس بن زهير:

ألم يـــأتيك والأنبـــــاء تنمـــــى بمـــا لاقـــت لبـــون بـــني زيـــاد[5]

ورواه غيره

ألم يبلغـــك والأنبـــــاء تنمـــــى بمـــا لاقـــت لبـــون بـــني زيـــاد[4]

وإذا روى هكذا، لم يكن لسيبويه فيه حجة، ومنها:

لا بـــارك الله في الغـــواني هـــــل يصبحـــن إلا لهـــــن مطلـــب[5]

وروي

لا بـــارك الله في الغـــــوان أمـــــا يصبحـــن إلا لهـــــن مطلـــب[2]

بحذف الياء، وفي هذه الرواية أيضا بطلان قياس باب تحريك الياء، وعلى هذا المجرى عدة أبيـــات أخرى في كتابه[6].

---

(١) البيت لعقيلة الأسدي وهو في الكتاب ج١، ص٦٧ والخزانة ج١، ص٣٤٣، سر صناعة الإعراب – لابن جني – تحقيـــق حسن هنداوي – دار القلم دمشق – ط٢ – ١٩٩٣م ج١، ص١٣١ وشرح شواهد المغني للبغدادي – تحقيق عبد العزيـز رباح – دمشق – ١٩٩٣م ج٢، ص٨٧٠.

(٢) البيتان في الشعر والشعراء ص٤٣.

(٣) الشعر والشعراء ص٤٢، ٤٣.

(٤) البيت لقيس بن زهير وهو في الكتاب ج٣، ص٣١٦ والخصائص ج١، ص٣٣٣، ٣٣٧ الانصاف ص٣٠.

(٥) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ص٣، وهو في المقتضب ج١، ص١٢٣ و ج٣، ٣٥٤ والخصـــائص ج١، ص٣٦٢.

(٦) التنبيه على حدوث التصحيف – لحمزة بن حسن الأصفهاني – تحقيق الدكتور محمد أســـعد طلـــس دمشـــق ١٩٦٨م ص٧٧، ٧٨ و ص١٥٣.

وعلى الرغم من أن هذه القضية قد خاض فيها المتقدمون، وبين وجه احتجاج سيبويه بهذه الشواهد المروية عن العرب الفصحاء إلا أن بعض المعاصرين قد أعاد الحديث فيها محتجا على سيبويه بروايات أخرى ذكرت في غير كتب النحو، أو بالعودة إلى بعض دواوين الشعراء، ومن هؤلاء أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب الذي رد رواية سيبويه لبيت العباس ابن مرداس الذي يقول فيه:

أبا خراشةَ أمّا أنت ذا نفرٍ ... فإن قومي لم تأكلهُمُ الضبُعُ[1]

يقول الدكتور رمضان عبد التواب يبدو أن هذه المسألة (يعني التعويض عن كان بـ (ما) مبنية على تحريف وقع في بيت العباس بن مرداس السلمي، وهو البيت الوحيد الصحيح النسبة، وصواب روايته:

أبا خراشة إما كنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الضبع[2]

هكذا (إما كنت)، بدلا من (أما أنت) الذي يزعم النحاة منذ أيام سيبويه أن البيت يروي بها، وهذا يعني أن المسألة لا وجود لها في اللغة العربية أصلا، وأن النحاة – وعلى رأسهم سيبويه وشيوخه – قد وقعوا في تحريف بيت العباس بن مرداس، وقاسوا عليه أمثلتهم الأخرى.

ولعل الدليل على صحة ما نقول أن بيت العباس بن مرداس يروي كثيرا في غير كتب النحو – التي ينقل بعضها عن بعض – بالراوية الصحيحة وهي (إما كنت)[2].

أما الدكتور عبدالعال مكرم فقد تتبع شواهد سيبويه من المعلقات، فوجد أن بعض هذه الشواهد قد رويت في المعلقات على خلاف رواية سيبويه، ولكنه لم يكتف بذكر هذه الشواهد، ولم يتنبه إلى رواية سيبويه عن العرب الفصحاء الذين قبل النحويون القدماء الاحتجاج بلغاتهم النثرية والشعرية، فاتهم سيبويه بصناعة الشواهد وطعن في روايته. حيث قال: إن جملة الأبيات المستشهد بها من المعلقات أربعة وعشرون بيتا، ومع قلة الشواهد النحوية من شعر المعلقات، فإن هذا القليل لم يسلم معظمه في ميزان النقد، إما لتغيير في الرواية، وإما لصنع متكلف من أجل القاعدة.[3]

ويقول أيضا: سيبويه لا يجوّز أن يكون اسم إن نكرة، وخبرها معرفة، فإذا ما ورد مثل هذا الأسلوب (إن قريبا منك زيد)، فالوجه فيه أن تقول: إن زيدا قريب منك أو بعيد، برفع قريب أو بعيد، ويعلل سيبويه لهذا بأنه إذا اجتمع معرفة ونكرة، فالوجه أن تكون المعرفة الاسم، والنكرة

(١) البيت في الكتاب ج٣، ص٢٩٣، وفي شرح المفصل لابن يعيش ج٢، ص٩٩، وفي الخزانة ج٢، ص٨٠.
(٢) بحوث ومقالات في اللغة – رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي القاهرة – ط٢ ١٩٨٨م ص١٥٥، ١٥٧.
(٣) شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد – عبد العال مكرم – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط١ – ١٩٨٧م ص٧١.

الخبر.

أما إذا كان اسم إن وخبرها نكرتين فهذا حسن، أي أن النكرة يخبر بها عن النكرة يقول امرؤ القيس:

وإن شفاءً عبرةٌ مهراقةٌ فهل عند رسمٍ دارسٍ من معولِ[1]

الشاهد في هذا البيت هو نصب (شفاء) اسما لـ (إن) مع أنها نكرة، وحسن ذلك لأن الخبر نكرة مثلها...

والبيت في أول معلقة امرئ القيس، ولم يذكر شراحها تلك الرواية، إلا أن الخطيب التبريزي قال روى سيبويه هذا البيت (وإن شفاء عبرة)، واحتج به بأن النكرة يخبر عنها بالنكرة[2].

واضح من هذا النص أن سيبويه وحده هو الذي ذكر هذه الرواية، وواضح أيضا أن هذه الرواية صنعها سيبويه، وغير الرواية المشهورة من أجل هذه القضية الخاسرة، قضية النكرة يخبر بها عن النكرة في باب "إن".

ويترتب حينئذ على الرواية المشهورة أن "شفائي" اسم "إن" معرفة لإضافته إلى الضمير و "عبرة خبر عنه، والنكرة تقع خبرا عن المعرفة، وهذه المسألة لم يختلف فيها أحد من النحاة، لذلك فإن الدعوى التي أقامها سيبويه للاحتجاج لها بهذا البيت دعوى باطلة لا تؤيدها رواية ولا يسندها قياس"[3] فالدكتور رمضان عبد التواب يرى أنه لا حجة لسيبويه في بيت العباس بن مرداس؛ لأن روايته في كتب اللغة جاءت على القياس، وأن رواية سيبويه، ومن تابعه من النحويين رواية باطلة، وأن هذه المسألة لا وجود لها في اللغة العربية، وهذا يعني التشكيك في رواية سيبويه واحتجاجه بالشاهد، ولعل أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب، وقع في هذا التشكيك نتيجة اعتقاده بأن الشواهد النحوية هي شواهد الشعراء، وأن التغيير في رواية الشاعر غير مقبول، فهو من المهتمين بنسبة شواهد سيبويه إلى قائليها وله في ذلك مقالته المشهورة" أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه" ولا يسعنا إلا أن نقول لأستاذنا الكريم بأن سيبويه روى ما سمع، واحتج بمن يثق بلغته وفصاحته و روايته، فهو يثبت كل ما سمع سواء كان ما سمعه قياسيا أو شاذا ثم يبين القياسي منه والشاذ، وهذا لا يدفعنا بأن ننطق بالشاذ، أو أن نعلمه لطلابنا، ولكن لا بد من إثباته عند تدوين اللغة، ودراستها، وهذا الفعل يستحق سيبويه الثناء عليه، وليس الذم.

---

(١) البيت من معلقة امرئ القيس، وهو في الكتاب ج٢، ص١٤٢، وفي الخزانة ج٤، ص٦١، ٣٨٩ والهمع ج٢، ص٧٧، ١٤٠.

(٢) الخزانة ج٤، ص١٦.

(٣) شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد د. عبدالعال سالم مكرم ص٧٢، ٧٣.

أما الدكتور عبدالعال مكرم، فقد شكك في رواية سيبويه، واتهمه بصناعة الشواهد الشاذة، دون أن يتروى، فقد عاد إلى خزانة الأدب في أكثر من موضع، ولكنه لم يتنبه إلى ما ذكره البغدادي عن ثقة العلماء بسيبويه، وروايته قال البغدادي: الشاهد المجهول قائلة، وتتمته إن صدر عن ثقة يعتمد عليه، قبل، وإلا فلا، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد التي اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس، والعلماء كثير والعناية بالعلم، وتهذيبه وكيدة، ونظر فيه وفتش، فما طعن أحد من المتقدمين عليه، ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر، وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة ما فيها، ولا ردوا حرفا منها"[1] ولو كانت شواهد سيبويه مصنوعة، أو أن سيبويه غير في روايتها ما تركه المتقدمون، والخلاف بين البصرة والكوفة محتدم، وكان أعلام الكوفة في زمانه مطلعين على كتابه وروايته، فهل يعقل أنهم كانوا يشكون في روايته ثم لا ينتقدونه.

وهل يظن الباحث الكريم أن سيبويه كان حريصا على تدوين الشواهد التي تشذ عن القياس ليضعف بها قياسه؟ وهو الحريص على القياس حتى أنه رجح لغة تميم على لغة الحجاز في إهمالهم لـ (ما) المشبهة بليس في لغة أهل الحجاز، مع أن القرآن الكريم جاء بلغة الحجاز وقرئ بإعمال (ما) على المعنى. هذا ما أثبته سيبويه في قوله: "هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبدالله أخاك، وما زيد منطلقا.

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس[2] فما الذي يدعو سيبويه، لأن يأتي بشاهدٍ من النثر أو الشعر يخالف قاعدته ويضعف قياسه؟ أحسب أنه لو كان ذلك مما يمكن أن ينسب له، لنسبت له شواهد توافق القياس، لأنه كان حريصا عليه بدلا من أن تنسب إليه صناعة شواهد تخالف القياس وتضعف القاعدة.

ثم لماذا أجاز الدكتور عبدالعال مكرم اختلاف الرواية في الشعر؟ حيث قال: "إن لسان القبيلة قد يحرف الرواية إلى المستوى اللغوي الخاص بقبيلته، ولعل هذا هو السبب في الروايات المختلفة للشعر الجاهلي التي قدمنا طرفا منها، والتي تدل على أن الشعر الجاهلي، لم يرو عن قبيلة واحدة، وإنما روي عن قبائل مختلفة، فكثرت فيها الروايات المتعددة بسبب ما قد يعتري الذاكرة من نسيان، هذا من ناحية، وبسبب اختلاف المستوى اللغوي بين القبائل من ناحية أخرى"[3] فإذا كان

---

(١) خزانة الأدب للبغدادي ج١، ص١٦ - ١٧.

(٢) الكتاب ج١، ص٥٧.

(٣) شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد ص١٠٢.

الأمر كذلك، فلماذا رد الدكتور عبدالعال مكرم رواية سيبويه؟ وهو المشافه للعرب الفصحاء الحريص على توثيق روايته من العرب الفصحاء أو الموثوق بلغتهم أو بهم.

ليس في وسعنا أن نقول أكثر مما رد به الدكتور حسن موسى الشاعر على الدكتور عبدالعال مكرم في قوله: "لا شك أن هذه تهمة خطيرة، وقضية مرفوضة، لأنها تزعزع الثقة بإمام كبير اتفق العلماء على أنه ثقة فيما يقول، وثقة فيما يروي، وسيبويه سمع هذه الروايات ممن رواها، أو أنشدها، فهو غير متهم في ذلك، وإلا لتطرق الشك إلى كتابه، وقضاياه النحوية، وهو الأساس الذي قام عليه النحو.

والكوفيون مع شدة مخالفتهم للبصريين لم يطعنوا في شواهد سيبويه، ولم يتهموه بالتحريف"(١).

فاختلاف الرواية لا يطعن في الشاهد "ولا ينبغي أن يذهب إنسان له علم وتحصيل إلى أن سيبويه غلط في الإنشاد، وإن وقع شيء مما استشهد به في الدواوين على خلاف ما ذكره، فإنما ذلك سمع إنشاده ممن يستشهد بقوله على وجه، فأنشد ما سمع، لأن الذي رواه قوله حجة، فصار بمنزلة شعر يروى على وجهين"(٢). ثم إن اختلاف الرواية لم يقع في شواهد المعلقات، وحسب، بل وقع في أشعار المتقدمين عامة من جاهليين وإسلاميين، لاعتمادها على الحفظ والرواية الشفوية، ولو أبحنا لأنفسنا رفض الأشعار التي رويت بروايات مختلفة، لأسقطنا كثيرا من هذه الشواهد، فكلما كان الشعر موغلا في القدم، كان أكثر عرضه للتغيير، واختلاف الرواية.

"إن أدنى نظرة إلى هذه الدواوين، والاختيارات الشعرية المحققة ترينا كثرة الروايات، والاختلافات بينها، ومن ذلك – على سبيل المثال – ديوان امرئ القيس الذي حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم عن نسخ الأعلم، والطوسي، والسكري، والبطليوسي، وابن النحاس، وأبي سهل، فقد بلغت فيه الاختلافات بين الروايات في المعلقة وحدها عشر صفحات"(٣).

### ٢ـ استدلال سيبويه بروايات مختلفة

لم يكن اختلاف رواية الرواة لأبيات الشعراء غائبا عن سيبويه، بل كان معلوما له، وأثبته في مواضع عديدة من الكتاب، ومن ذلك قوله: "سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه..

---

(١) اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية د. حسن موسى الشاعر ص٢٥.

(٢) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق محمد علي سلطان، دار المأمون – دمشق، ج١، ص٣٠٣.

(٣) اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية د. حسن موسى الشاعر ص٤٨.

مـــن يـــك ذا بـــت فـــهذا بـــــتي مفيـــظ مصيـــف مشـــــتي[1]...[2]

فمن رفعه رفعه على أنه خبر، ومن نصبه نصبه على الحال[3].

ومنه قوله: "اختلفوا في هذا البيت لنصيب. فقال بعضهم:

سودت فلم أملك ســـــوادي وتحتـــه قميص من القوهي بيـــض بنائقـــه[4]

وقال بعضهم سدت: يعني فعلت"[5].

ومنه استشهاده بالبيت الواحد بروايتين، وذلك في بيت زهير:

بدا لي أني لست مدرك مـــا مضـــى ولا سابقا شيئا إذا كـــان جائيـــا[6]

فنصب "سابقا" عطفا على موضع (مدرك)، وأعمله في "شيئا"؛ لأنه بمعنى الفعل المضارع إذا كـــان منونا، ثم استشهد به في موضع آخر على جر "سابق" عطفا على محل "مدرك" على تقدير حـــذف حرف الجر قبلها. حيث قال: "لما كان الأول تستعمل فيه الباء، ولا تغير المعنى، وكانت مما يلـــزم الأول نووها في الحرف الآخر حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول"[7] أي : لست بمدرك ولا سابق، ويبدو أن هذه الرواية هي رواية الخليل، كما هو مثبت في الكتاب[8].

ومنه أيضا احتجاجه ببيتي خرنق على روايتين الأولى منهما على رفع "النازلون" والثانيـــة على النصب على المدح "النازلين" قال سيبويه: "النصب من الشعر قول الخرنق:

لا يبعـــدن قومـــي الذيـــن هـــــم ســـم العـــداة وآفـــــة الجـــــزر

النـــــازلين بكـــــل معـــــــترك والطيبـــون معـــــاقد الأزر[9]..[10]

فاختلاف الرواية والاحتجاج بالروايات المختلفة "يعد عرفا بين العلماء، فإذا وجد الـــراوي

---

(١) البيت في ملحقات ديوان رؤية، جمع وليم بن الورد لبيسك ١٩٠٣م وهو في الكتاب ج٢، ص٨٤، وفي الانصاف ٧٢٥، وشرح المفصل لأبن يعيش ج١، ص٩٩.

(٢) الكتاب ج٢، ص٨٤.

(٣) هامش الكتاب ج٢، ص٨٤.

(٤) البيت في الكتاب ج٤، ص٥٧، وفي الخصائص ج١، ص٢١٦، وفي شرح المفصل لابن بعيش ج٧، ص١٥٧، ١٦٢.

(٥) الكتاب ج٤، ص٥٧.

(٦) البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى دار الكتب ١٣٦٣هـــــ، ص٢٨٧، وفي الخزانـــة ج٣، ص٦٦٥، والكتـــاب ج١، ص١٦٥.

(٧) الكتاب ج٣، ص٢٩.

(٨) الكتاب ج٣، ص١٠٠.

(٩) البيتان في الكتاب ج١، ص٢٠٢، وفي الخزانة ج٢، ص٣٠١، والهمع ج٢، ص١١٩.

(١٠) الكتاب ج١، ص٢٠٢، ج٢، ص٥٨، ٦٤، ونحو هذا في الكتاب أيضـــا ج١، ص٧٠، ١٤٧، وج٢، ص٣١٧، ٧١ وج٣، ص١٥٤، ٥٥٠، وج٣، ص١٨٣، وج٢، ص٢٦٩، وج٣، ص١٤٨، ١٩٠، ٥٠٣، وج١، ص٧٢، ١٤٦.

ما يحسب أن غيره أحسن منه فله أن يغير في متن الرواية بما يتفق مع رأيه، وهذا الأمر عادي، ويحدث كثيرا في الرواية، مادام الناس يختلفون في نظرتهم للأمور، وبخاصة ما يخص الشعر واللغة، بل إن منتج النص نفسه يغير ما أنتجه إذا عاود مذاكرته له، أو تنقيحه لما كتبه، بل قد يحدث له ذلك أحيانا دون قصد منه، إذا أحس بما هو أنسب لشعره، أو نثره عند إلقائه من الألفاظ والعبارات، فالراوي قد يغير في الألفاظ والعبارات بقصد إصلاح الخطأ في اللفظ، أو المعنى، فقد يضع الراوي لفظاً مكان لفظ، وكلاهما صحيح لغويا، وقد يغير الراوي ما ورد عن الشاعر من خطأ لغوي إلى ما يظن أنه الصواب"[1] فهذا خلف الأحمر يشير على الأصمعي بتغيير رواية بيت جرير:

فيالك يوما خيره قبل شره تغيب واشيه وأقصر عاذله

قال خلف: ويحه ما ينفعه خير يؤول إلى شر!. قال الأصمعي: هكذا قرأته على أبي عمرو بن العلاء. قال: صدقت: وكذا قال جرير، وكان قليل التنقيح لألفاظه، وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع. قلت: فكيف يجب أن يكون؟ قال: الأجود أن يكون خيره دون شره، فاروه كذلك"[2] ويبدو أن هذا التغيير الذي تحدثه الرواة في أبيات الشعراء، كان معلوما لهم ومتقبلا عندهم. قال ابن مقبل: إني لأرسل البيوت عوجا، فتأتي الرواة بها وقد أقامتها[3].

أما النحوي "فإن اختلاف الرواية عنده حجة، إذ المعتبر في توثيق النص لغويا هو أن يكون ممثلا صحيحا للمجتمع موضوع الدراسة، وإن افتقد إلى قائل بعينه، أو افتقد تحديد نسبته إلى قائله"[4].

## خامسا: نسبة شواهد سيبويه الشعرية

تحتل الشواهد الشعرية في الكتاب المرتبة الثانية بعد الشواهد النثرية، فالشواهد النثرية في الكتاب تبلغ ما يقرب من عشرة آلاف شاهد[5]، وتبلغ الشواهد القرآنية ما يقرب من أربعمائة وعشرين شاهدا[6]، أما الشواهد الشعرية، فقد اختلف العلماء والدارسون في عدتها، فذكر الجرمي

(١) الرواية والاستشهاد، د.محمد عيد، ص٥١ – ٥٣.

(٢) العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده لابن رشيق تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل الجديد للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٤، ١٩٧٨م، ج٢، ص٣٧٠-٣٧١.

(٣) مجالس ثعلب أحمد بن يحي يسار تحقيق عبدالسلام هارون، طبع دار المعارف بمصر، ص٤٨١.

(٤) الرواية والاستشهاد، د. محمد عيد، ص٢٤٠.

(٥) إحصاء قام به الباحث.

(٦) الكتاب ج٥، ص٧-٣١.

أنها تبلغ ألفا وخمسين شاهدا[1]، وقد أحصيتها في فهارس الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة فبلغت ألفا ومائة وتسعة وعشرين بيتا[2]، وبلغت في فهارس الدكتور على النجدي ألفا واثنين وستين بيتا[3]، وبلغت في فهارس الشيخ عبد السلام هارون ألفا ومائتين وثلاثة وأربعين بيتا[4]، وقد أحصيتها في متن الكتاب فبلغت ألفا ومائة وخمسة وثلاثين شاهدا، وقد يكون هذا الخلاف في عدة الأبيات ناجما عن اختلاف النسخ التي رجع إليها الباحثون، فقد أضاف الشيخ عبد السلام هارون أبياتا كثيرة من نسخة ديرنبورغ، وهي غير موجودة في بقية النسخ[5].

ونحن لا نستطيع أن نجزم إن كانت هذه الأبيات ساقطة من بقية النسخ، أو أنها مزيدة في هذه النسخة.

وقد عنى العلماء والمحققون والدارسون بنسبة هذه الشواهد إلى الشعراء، وأول إشارة إلى نسبة شواهد سيبويه نجدها عند أبي عمر الجرمي في قوله: "نظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها، فأثبتها، وأما الخمسون، فلم أعرف أسماء قائليها"[6] وكذلك جاء عن النحاس قوله: جملة أبيات كتاب سيبويه ألف وخمسون بيتا منها خمسون غير معروفة[7]، وبقي الظن سائدا بصحة هذه العبارة حتى صدور مقالة الدكتور رمضان عبد التواب التي وسمها بـ"أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه" وضمنها في كتابه بحوث ومقالات في اللغة، وجاء فيها قوله: "قد عرفت بعد الإحصاء أن جملة غير المنسوب في كتاب سيبويه تبلغ ثلاثمائة واثنين وأربعين موضعا، منها ٤٣ موضعا سميت فيها قبيلة الشاعر، ولم ينص على اسمه، مثل رجل من قشير، أو رجل من بني دارم، أو رجل من مذحج، أو رجل من فزارة، أو رجل من طهية، وغير ذلك.

وقد نسب الأعلم الشنتمري – في شرحه لشواهد الكتاب المسمى تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب سبعا وخمسين موضعا. أي :أن ما يبقى بعد ذلك غير منسوب تماما مائتين واثنين وأربعين موضعا[8]، وقد نسب منها الدكتور رمضان عبد التواب ١٧٦

(١) خزانة الأدب ج١، ص١٧.

(٢) فهارس كتاب سيبويه، ص٧٦٤ – ٨٦٤.

(٣) سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي ص٢٠٥– ٢٣٤.

(٤) الكتاب ج٥، ص٤٤–١٠٢.

(٥) يمكن متابعة هذا الأمر في الكتاب ج١، ٢١٤، وج٣، ص٩،٢٥٦، ٦١٠، وج٣، ص٢٥٥، وج٤، ص٤٤٠.

(٦) خزانة الأدب، للبغدادي، ج١، ص١٧.

(٧) شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١.

(٨) بحوث ومقالات في اللغة، ص٩٠.

موضعا، مستعينا بما نسبه الأستاذان: أحمد راتب النفاخ، وعبد السلام هارون[1].

فالقدماء والمعاصرون شغلوا أنفسهم بنسبة هذه الشواهد التي يرجح أن سيبويه لم ينسب شيئا منها، فالقدماء والمعاصرون يكادون يجمعون على ذلك، يقول: أبو عمر الجرمي: "نظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها، فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها"[2]، فعبارة الجرمي تومئ بصراحة إلى أن سيبويه لم ينسب شيئا من أبيات الكتاب، ويؤكد يوهان فك على هذا الأمر بقوله: "قد ثبت لدينا بصورة أكيدة أن سيبويه ساق جميع شواهده دون تسمية الشعراء"[3].

أما المنسوب من شواهد الكتاب، فهو من صنع العلماء والباحثين، ويبدو أن الجرمي هو أول من نسب شيئا من أبيات الكتاب؛ لأن عبارته السابقة توحي بخلو جميع شواهد الكتاب من النسبة إلى الشعراء، ثم توالت هذه الجهود، فنسب كل من امتلك نسخة من الكتاب ما عرف قائله من الشواهد، ونحن نلمس هذا الأمر بوضوح في نسبة الأبيات في الكتاب، ومن ذلك ما أضافه الشيخ عبدالسلام هارون مما نسب في نسخة ديرنيورغ، ولم يكن منسوبا في غيرها من النسخ التي رجع إليها الشيخ عبد السلام هارون، حيث وضع هذه الزوائد التي نسب فيها الشاعر بين معقوفتين، نحو. قال: [النابغة الجعدي][4] و: قال: [الفرزدق][5] وقال آخر: [الكميت بن معروف][6]، ومثل ذلك: قول الشاعر: [وهو لبعض السعديين][7] و"قوله: [وهو فرار الأسدي][8].

وقد لاحظ الدكتور على النجدي مثل هذه الإضافات إلى متن الكتاب، وأشار إليها بقوله: "ومما تقترن نسبته بما يدل علي إضافتها إلى نص الكتاب، قال الشاعر: وهو ابن قيس الرقيات[9] ونحو هذا قال الشاعر أيضا للبيد[10] وقال أيضا: النابغة[1] وقال الآخر: عمرو بن ←

(١) بحوث ومقالات في اللغة، ص٩٣.

(٢) خزانة الأدب، ص١٧.

(٣) العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ص٦٠.

(٤) الكتاب ج٢، ص١٠.

(٥) الكتاب ج٢، ص١٦.

(٦) الكتاب ج٢، ص٤٥.

(٧) الكتاب ج٢، ص١٧٩.

(٨) الكتاب ج٢، ص٢١٧.

(٩) سيبويه أمام النحاة، مرجع سابق، ص١٤٤.

(١٠) الكتاب ج٢، ص٣٣٣.

شأس[٢]، و: "البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي[٣]، وقد لاحظت مثل هذه الزيادات في الكتاب، فبلغت ما يقرب من ثلاثمائة موضع[٤]، هذا بالإضافة إلى ٣٤٢ شاهدا حصرها الدكتور رمضان عبدالتواب، فيكون جملة غير المنسبوب، أو المضاف إلى متن الكتاب إضافة ظاهرة إلى قائليها حوالي ٦٤٢ شاهدا أي أكثر من نصف شواهد الكتاب هذا بالإضافة إلى شواهد يصعب تخليصها من عبارة سيبويه، وهي أسماء الشعراء المنسوبة بعد لفظ (قال)؛ لأن هذا اللفظ قد يرد كثيرا دون أن يذكر بعده اسم الشاعر، ولا يستبعد أن تكون بعض الشواهد قد نسبت، وأضيف اسم الشاعر بعد هذا اللفظ (قال)، فمثل هذه الإضافات موجودة في مواضع كثيرة من النسخة المحققة، نحو قال: [حسان بن ثابت][٥]، وقال " [جرير][٦]، وقال: [إبراهيم بن همام السلولي][٧]، كل هذا يؤكد أن سيبويه لم ينسب شيئا من الشواهد الشعرية في الكتاب إلى قائليها، وأنه اكتفى بذكر الشاهد، ولكن الباحثين حاولوا جاهدين على مر العصور– أن ينسبوا هذه الشواهد إلى قائليها، فنسبوا هذه الشواهد إلى شعراء من عصور مختلفة، ثم عابوا على سيبويه ما لم يفعله، وأخذ بعضهم يبحث له

(١) الكتاب ج١، ص١٩٦.

(٢) الكتاب ج١، ص٤٧.

(٣) الكتاب ج٤، ص٣٨٥.

(٤) الكتاب ج١، ص٣٠، ٤٦، ٤٧، ٥٣، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٨، ٧٠، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩٧، ١١٢، ١٤٦، ١٥٠، ١٦٣، ١٦٩، ١٧٧، ١٧٨، ١٩٦، ٢٢٢، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٣، ٤٣١.

ج٢، ص١٠، ١١، ١٥، ١٦، ٢٠، ٢٨، ٣٢، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٥١، ٧١، ١١٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٠، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٣، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢١٠، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢١، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٥٣، ٢٧٩، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٧٣، ٣٨٤، ٣٩٣، ٤٠٢، ٤١٦، ٤١٧، ٢٠٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٠– ٢٨٥، ٢٩٧، ٣٠٦، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٠٣.

ج٣، ص٥٦، ٥٧، ٦١، ٦٤، ٧٤، ٨١، ٩٥، ٩٦، ١٢٩، ١٥٣، ١٧٤، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠، =٢٦١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٧، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣٤٩، ٣٦٥، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٣٠، ٤٥٢، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٨٧، ٥١٤، ٥١٧، ٥٣٥، ٥٦٣، ٥٦٥، ٥٦٨، ٥٧١، ٥٧٨، ٥٨٥، ٥٩٦، ٦٢٤.

ج٤، ص٧٥، ١١٥، ١٣٩، ١٤٧، ١٧٣، ١٧٩، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٥، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٧٩، ٣٣٢، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٥، ٤٦٣.

(٥) الكتاب ج٣، ص٦٤.

(٦) الكتاب ج١، ص٢٢٢.

(٧) الكتاب ج١، ص٢٦٢.

عن حجة تبرر له ذلك، فذهب بعضهم إلى أن سيبويه كره أن يذكر اسم الشاعر؛ لأن بعض الشعر يروى لشاعرين؛ أو لأن قائل البيت قد قدم العهد به ولولا ثقة العلماء بسيبويه لما قبلوا شواهده لأن الشاهد المجهول القائل ليس حجة، ولا يقبل عند التقعيد إلا إذا كان الراوي له ثقة[1].

فهل كانت هذه الحجج هي الدافع وراء إغفال سيبويه لنسبة الشواهد في الكتاب؟ فإن كان الأمر كذلك، فلماذا لم ينسب سيبويه أشعار الشعراء التي لا تنسب لغيرهم؟ ولم يقدم بهم العهد، فكثير من شواهد سيبويه معلومة نسبتها إلى قائليها، ومع ذلك لم ينسب سيبويه شيئا منها.

إنه من الراجح أن سيبويه لم ينسب شيئا من أبيات الكتاب للشعراء؛ لأنه لم يسمع منهم شيئا، وقد لا تكون لغة الشاعر حجة، فيخلط بين اللغات، بما يؤدي إلى اضطراب القواعد، فليس من المعقول أن يكتفي سيبويه في شواهده النثرية على لغة أهل الحجاز وبني تميم من أهل نجد، ثم يستشهد بشعراء من اليمن، وتغلب، وغطفان، والأنصار.

إن شواهد سيبويه التي احتج بها في الكتاب هي أبيات أنشدها الإعراب من أهل الحجاز ومن تميم على مقتضى لغاتهم، وفي الكتاب مواضع كثيرة تتوالى فيها العبارات التي تشير إلى رواية سيبويه عن العرب الفصحاء، أو الثقات، أو من ترتضى عربيتهم من أهل الحجاز ونجد، ومن ذلك قوله: سمعنا ذلك من فصحاء العرب[2]، وسمعنا فصحاء العرب يقولون[3]، أو ينشدون[4]، وسمعنا من يوثق بعربيته[5]، أو من أهل الثقة[6]، أو من نثق به[7]، وقد لا يصف القائل ويكتفي بقوله: قالت العرب[8]، أو سمعناهم يقولون[9]، أو سمعناهم ينشدون[1] أو يرون[2] أو جاء في الشعر[3].

(١) اللغة والناس، يوسف الصيداوي، ص٢٧٩- ٢٨٠.

(٢) الكتاب ج٣، ص٢٣٨.

(٣) الكتاب ج٣، ص٥٠٣.

(٤) الكتاب ج٣، ص٣٠٠، ٥٠٥.

(٥) الكتاب ج١، ص٧١، ٣١٣، وج٣، ص٣١٥، وج٤، ٤٦٥.

(٦) الكتاب ج٢، ص٩٢، ٣٣٦، وج٣، ص١٣٧، ٤٥٩.

(٧) الكتاب ج١، ص٣٢٠، وج٢، ص١٤٠، وج٣، ص٤٠٦، ٤٥٩، وج٤، ص١٣٩.

(٨) الكتاب ج١، ص٥٨، ٦٠، ٢٠٩، ٣١٥.

ج٢، ص٦٧، ٢٤٥.

ج٣، ص١٢٨، ١٣٣، ٢٤٨، ٣٠١.

ج٤، ص٣٨، ١١٥، ٢٩٦، ٣٦٦، ٣٧٥، ٤٥٠.

(٩) الكتاب ج١، ص١٣٩، ١٤٧، ج٢، ص٦٩، ٧٤، ١٨٣.

ج٣، ص٩٥، ١٣٣، ١٩٥، ٥١٧، ٥٧٩.

ج٤، ص٢٠٧، ٢٠٨، ٤١٥.

هذا بالإضافة إلى ما رواه عن الخليل[٤]، ويونس[٥]، وعيسى[٦]، وأبي عمرو[٧]، وأبي الخطاب[٨]، فهذه النصوص تدل دلالة واضحة على أن سيبويه كان يعتمد على الشاهد الذي ترويه العرب، أو ما يسمعه من الشعراء الذين قبل لغتهم النثرية، أما الشعراء الذين لا ينتمون إلى تميم، ولا إلى أهل الحجاز، فإن ما ورد من أبيات منسوبة إليهم كان مما روته العرب من أشعارهم.

إن مصادر سيبويه في الاستشهاد بالنثر أو الشعر، لا تتجاوز ما سمعه من العرب، أو من أحد شيوخه[٩]، ويخالف موقف النحويين من الاستشهاد بالشعر، موقف الرواة الموثقين للشعر والشعراء، إذ هَمّ هؤلاء هو إثبات ما نظمه الشاعر بلفظه ومعناه، وهذا ما تقتضيه الأمانة العلمية عند التوثيق، أما النحوي فإن جل اهتمامه ينصب على معرفة نظام اللغة، وما يجوز فيها، وعليه فإن نسبة الشاهد لا يعول عليها مادام الشاهد مرويا عن العرب الفصحاء، أو النقلة الثقات، إذ المعتبر في توثيق النص لغويا هو أن يكون ممثلا صحيحا للمجتمع موضوع الدراسة، وإن افتقد تحديد نسبته إلى قائل بعينه، أو افتقد تحديد نسبته إلى غير قائله[١٠].

فإذا كان سيبويه قد أثبت شواهده الشعرية من الفصحاء الموثقين الذين نقل عنهم شفاها، أو عن شيوخه الذين رووا له ما سمعوا من العرب، فهل يعقل أن يكتفي سيبويه بلغة الحجاز وتميم في النثر؟ ثم يقبل الاستشهاد بأشعار منسوبة إلى شعراء من أصل يمني كعمرو بن معدي يكرب[١١]، وعنترة[١٢]، وامرئ القيس[١]، وغيرهم من الشعراء الذين لم يقبل الاستشهاد بلغاتهم النثرية كهذبله

---

(١) الكتاب ج١، ص٤٩، ٧٨، ٨٢، ٨٦، ١٤٦، ١٨٢، ١٨٣، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٤٢، ٤٠١، ٤٢٦. ج٢، ص٢٠، ٧١، ١٦٢، ٢٢٢، ٣٣٠. ج٣، ص٢٩، ٤٦، ٢٢٨، ١٤٤، ٢٤٩، ١٧٨، ٢٠٧، ٢٤٨، ٣١٤. ج٤، ص٥٧، ١١٦، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١١، ٤٦٣، ٤٧١.

(٢) الكتاب ج٢، ٨٤، ١١٢، ١٥٢، ١٦٤. وج٣، ص٥٨.

(٣) الكتاب ج١، ص٥٢، ٨٧، ١٢١، ١٦٤، ١٦٦، ١٨٨، ٢٠٨، ٢١٠، ٣٢٦.

(٤) الكتاب ج٢، ص١١٠، ١٣٥، ٢٣٨، ٢٦٥، ٢٦٦، ٣٢٣، وج٣، ص١٧٤ وج٤، ص١١٥، ١٨٢، ٢١٤.

(٥) الكتاب ج١، ص١٥٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٣١٩، ٤١٦، وج٢، ٦٥، ٧١، ٧٢، ١٥٣، وج٣، ص٣٩، ٧١، ١٣٥، ٢٦٠، ٣١٤، ٥٣٣.

(٦) الكتاب ج١، ص١٦٩، ١٧١، وج٢، ٦٥.

(٧) الكتاب ج٢، ص٧١، وج٣، ٦٨، ٨٦، وج٤، ص٢٢٦.

(٨) الكتاب ج١، ص٧٩، ٢٠١، ٣٠٤، وج٢، ص١١١، ٣٢٩، وج٣، ٢١٩.

(٩) أصول النحو العربي، د.محمد خير الحلواني، ص٣٨.

(١٠) الرواية والاستشهاد، د.محمد عيد، ص٢٤٠.

(١١) الشعر والشعراء – لابن قتيبة – تحقيق دي غوية – مراجعة د. محمد يوسف نجم وإحسان عباس دار الثقافة بيروت لبنان، ص٢٨٩. الأغاني – لأبي الفرج الأصبهاني – دار الفكر – بيروت لبنان ج١٤، ص٢٤.

(١٢) الشعر والشعراء لابن قتيبة، ص١٧١.

بن خشرم من قضاعة[٢]، وعمرو بن كلثوم[٣] والأخطل[٤] من تغلب، وزهير وكعب من غطفان[٥]، وحسان بن ثابت من الأنصار[٦]، وغيرهم من شعراء القبائل والأمصار.

وهل يعقل أيضا أن يحتج سيبويه بشعراء طعن كثير من علماء العربية في لغاتهم كعدي بن زيد[٧] وأبي دؤاد[٨] و ذي الرمة[٩] وأمية بن أبي الصلت[١٠] وعبدالله بن قيس الرقيات[١١] فهؤلاء جميعا، كانوا محل ذم من علماء العربية. يقول ابن سلام في شعر عدي بن زيد: "كان عدي بن زيد يسكن الحيرة، ويراكن الريف، فلان لسانه، وسهل منطقه، فحمل عليه شيء كثير وتخليصه شديد[١٢] وقال الأصمعي: العرب لا تروي أشعار أبي دؤاد وعدي بن زيدن وذلك لأن ألفاظهما ليست بنجدية"[١٣].

وقال أبو عمرو بن العلاء: ذو الرمة حر مقاني، طالما أكل المالح، والبقل في حوانيت البقالين[١٤].

وقال ابن قتيبة أمية بن أبي الصلت كان يحكي في شعره قصص الأنبياء، ويأتي بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب، يأخذ من الكتب المتقدمة، وبأحاديث من أحاديث أهل الكتاب، وهذه الأشياء منكرة، وعلماؤنا لا يرون شعره حجة في اللغة[١٥].

وعلى الرغم مما ذكره هؤلاء العلماء في حق الشعراء، إلا أنهم قبلوا الاستشهاد بشعرهم،

---

(١) الشعر والشعراء لابن قتيبة، ص٥٠.

(٢) الأغاني للأصفهاني ج٢١، ص١٦٩.

(٣) الشعر والشعراء لابن قتيبة ص١٥٧.

(٤) الشعر والشعراء لابن قتيبة ص١٦١. والأغاني للأصفهاني ج٧، ص١٦١.

(٥) الشعر والشعراء لابن قتيبة ص٧٦

(٦) الشعر والشعراء لابن قتيبة ص٢٢٣. وفي الأدب الجاهلي لطه حسين ص٩٣.

(٧) الكتاب ج١، ص١٤٠، ١٩٨ وج٢، ص٣١٢، و ج٣، ص٧٣، ١١٣ و ج٤، ٣٥٩ص.

(٨) الكتاب ج١، ص٦٦.

(٩) الكتاب ج٢، ٥٢، ص٦٤، ٧١، ٧٢، ١١٠، ١٤٧، ١٧٩، ٢٨٠، ٤٢٦.

الكتاب ج٢، ص٤٨، ٦٠، ٦٨، ٧٠، ٣٠٤، ٣٨٢، ٤٩٧، ٥٥١، ٥٧١، و ج٤، ص٥٨.

(١٠) الكتاب ج١، ص٣٢٥، ٣٢٦ و ج٢، ص١٠٨، و ج٣، ص٣٣، ٧٣، ١٦٠، و ج٤، ص٩٥.

(١١) الكتاب ج١، ص٢٨٥، ج٢، ص٢٢١، و ج٣، ص٣١٣.

(١٢) الموشح – للمرزباني – محمد بن عمران – تحقيق على محمد البيجاوي – القاهرة – ١٩٦٥م ص٧٣، وطبقات الشعراء لابن سلام ص٥١.

(١٣) الشعر والشعراء ج١، ص١٦٢.

(١٤) الخصائص لابن جني ج٣، ص٢٩٥.

(١٥) الشعر والشعراء ج١، ص٣٦٩.

فهذا ابن سلام يستشهد بشعر عدي بن زيد بل نجده يصنفه بين فحول الشعراء ومن الطبقة الرابعة في كتابه طبقات الشعراء[1]، وكذلك نجد الأصمعي يروي لأبي دؤاد قصيدتين: الأولى من أربعين بيتا، والثانية من خمسة عشر بيتا[2]، فلا أدري كيف نوفق بين أقوالهم وأفعالهم، غالب الظن أن هذه الأحكام كانت ناجمة عن موقف هؤلاء العلماء من بيت أو بضع أبيات، أو أنها كانت ردا على سلوكهم الأخلاقي أو الاجتماعي ولذلك لم يمتنع هؤلاء العلماء من الاستشهاد بشعرهم "فما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود"[3] أما سيبويه فإنه لم يتعرض لشاعر بمدح أو ذم، بل استشهد بأشعار نسبت إلى معظم هؤلاء الشعراء، يقول يوهان فك: "نجد سيبويه على النقيض من أكثر علماء اللغة، فهو يستشهد بأمية ابن أبي الصلت، ويحتج بشعر الكميت، والطرماح، خلافا للأصمعي، وبزياد الأعجم وأبي عطاء السندي"[4].

إن نسبة الشاهد إلى الشاعر لم تعن سيبويه في شيء، ولم يعرها أي اهتمام، بل ينصب جل اهتمامه على الشاهد من قبل الشاعر، فما قبلته العرب وروته من شعر الشعراء، فهو مقبول وما رفضته العرب فهو مردود، والحجة في ذلك تعود إلى العرب، ولا تعود إلى سيبويه، لأنه لم يأخذ شواهده من دواوين الشعراء، وإنما سمعها من العرب، وقول العرب حجة، فإذا سمع من يجوز أن يكون عنده حجة في كلامه نقل عنه، وإن لم يره أهلا لذلك تركه[5].

فشواهد سيبويه هي شواهد روتها العرب عن الشعراء، وفق لغاتهم، فغيروا فيها ما يقتضيه اختلاف اللغات، ولذلك توقف سيبويه عن نسبة هذه الشواهد إلى الشعراء، ونسبها إلى الرواة وذلك إنصاف منه، وعمل بالمنهج العلمي الصحيح؛ لأن لغة الشاعر قد لا تكون حجة، فبعض هؤلاء الشعراء، ينتمون إلى قبائل لم يرتض النحويون الاحتجاج بلغاتهم النثرية أو الاحتجاج بأشعارهم يعني الخلط بين الأمكنة كما أن بعض الشعراء كانوا يعيشون في أزمنة مختلفة فبعضهم جاهلي وبعضهم الآخر إسلامي أو أموي، وربما غيرت العرب من ألفاظهم أو معانيهم بما تقتضيه لغة الراوي. فيخل بلغة الشاعر ومعانيه، وخير دليل على ذلك تغيير الرواة لقوافي الشعراء، ومثال

(١) طبقات الشعراء لابن سلام ج١، ص٣٧١.

(٢) الأصمعيات – للأصمعي – عبد الملك بن قريب – تحقيق أحمد محمد شاكر – وعبد السلام هارون الطبعة الخامسة– بيروت لبنان ص١٨٥ – ١٩١.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ص٢٦٧.

(٤) العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ص٦٠.

(٥) شرح أبيات سيبويه ج١، ص٥٦٣.

ذلك رواية بيت جرير الذي يقول فيه:

إذا لم تـــزل في كـــل دار عرفتـــها لها ذارف من دمع عينك تذهـــب[1]

وهو في الكتاب منسوب لبعض السلوليين بلفظ:

إذا لم تـــزل في كـــل دار عرفتـــها لها واكف من دمع عينك يســـجم[2]

ألا ترى كيف غير الراوي قافية البيت فجعل (يسجم) بدلا من (تذهب) لأنه رآها أنسب للمعنى و لم يلتفت إلى قافية الشاعر، وكذلك استبدل (ذارف) بـــ (واكف) ولو كان المطلوب من الشاهد ما قاله الشاعر لما جاز أن تغير قافية القصيدة"[3].

فالراجح أن هذه الشواهد التي احتج بها سيبويه هي من رواية عرب الحجاز وتميم الذيـــن رضي سيبويه الاحتجاج بلغاتهم النثرية، دون الالتفات إلى زمن الشاعر أو لغته.

ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا الموضع أن نسبة شواهد سيبويه ينبغي أن تحال إلى روايتـــه وألا توثق من دواوين الشعراء أو كتب النحويين المتأخرين؛ لأن شواهده لم تؤخذ مـــن دواويـــن الشعراء، ولأن المتأخرين أيضا نقلوا عنه، ولكن جرت العادة في الأبحاث والدراسات المتـــأخرة أن توثق هذه الشواهد من دواوين الشعراء وكتب المتأخرين من النحويين، وقد لا يحيلون إلى الكتـــاب في توثيقهم لهذه الشواهد، على الرغم من أن الشاهد موقوف على رواية سيبويه عن العرب.

## سادسا: زمن الشاهد الشعري

عاب بعض الباحثين المعاصرين على سيبويه وغيره من متقدمي النحويـــين استشـــهادهم بأشعار نسب بعضها إلى شعراء من العصر الجاهلي، ونسب بعضها إلى شعراء من العصر الأمـــوي، كما نسب بعضها إلى شعراء من العصر العباسي، يقول الدكتور محمد صلاح في ذلك: "جمعـــت النصوص اللغوية على مدى العصور الجاهلية، والإسلامية، والأموية، وهذا في حد ذاته يمثل عـــدة مراحل تطورية مختلفة"[4] ويقول الدكتور محمد الحلواني: هناك فرق بين دراســـة اللغـــة تاريخيـــا ووصفها في فترة محددة، وإن كان أولهما يعتمد على الثاني في معرفة التطور اللغوي، وما حدث فيه من تغيير، لكنهما متمايزان، والخلط بينهما خروج على المنهج السليم للدراسة، لكن شاء النحـــاة

(١) البيت في ديوان جرير الصاوي ١٣٥٣هـــ ص٢٠ من قصيدة يهجو فيها الأخطل وشرح شواهد سيبويه لابن الســـيرافي ص١٣٢.

(٢) البيت في الكتاب ج٣، ص٦٢ وشرح المفصل لابن يعيش ج٨، ص١٣٤ والخزانة ج١، ص١٦٣.

(٣) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ج٢، ص١٣١ - ١٣٢.

(٤) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ص٢٣.

العرب أن يخلطوا بين الأزمنة والأمكنة"[1].

ويعتمد أصحاب هذا الرأي على بعض النصوص المأثورة عن بعض النحويين أو اللغويين، ومن ذلك ما أثر عن أبي عمرو بن العلاء، قال الأصمعي: جلست إلى أبي عمرو بن العلاء عشر حجج، فما سمعته يحتج ببيت إسلامي"[2] وسئل أبو عمرو عن المولدين، فقال: "ما كان من حسن فقد سبقوا إليه، وما كان من قبيح فهو من عندهم"[3] وقال أبو عبيدة: قال أبو عمرو: لو أدرك الأخطل يوما واحدا من الجاهلية ما فضلت عليه أحدا"[4]، وكان يقول: لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته – يعني بذلك شعر جرير والفرزدق –، وكأنه لا يعد الشعر إلا ما كان من المتقدمين"[5].

أما تلميذه الخليل بن أحمد، فقد احتج بشعراء إسلاميين، ومنهم الفرزدق، وجرير، والأخطل والكميت وذو الرمة، ولكنه لم يستشهد ببيت واحد لطبقة المحدثين"[6].

وأما سيبويه، فقد احتج بأبيات منسوبة إلى شعراء من الجاهليين، والإسلاميين، والأمويين، والعباسيين[7]، ويكاد يجمع القدماء والمعاصرين على أن ابن هرمة، هو آخر من يحتج بشعره من الشعراء[8]، وأن النحويين القدماء، لم يحتجوا بشعر شاعر توفي بعد منتصف القرن الثاني الهجري[9].

فالشواهد الشعرية – من وجهة نظر القائلين بنسبة الشواهد الشعرية إلى قائليها من الشعراء – تتضمن أشعارا منسوبة إلى شعراء من العصر الجاهلي حتى العصر العباسي، فإذا سلمنا جدلا بصحة هذا الرأي، فما الذي يعيب النحويين القدماء في احتجاجهم بأشعار هؤلاء الشعراء، أهو اختلاف العصر، أم اختلاف اللغة وتطورها؟ فإذا كان العيب في اختلاف العصور، فإن هذا لا يمثل حجة يمكن الاعتماد عليها؛ لأن اختلاف العصور السياسية قد لا يمثل شيئا في تطور اللغة ولا يمتنع من الاحتجاج بشواهدها إذا كانت مستعملة في عصر الاحتجاج، فالتطور الذي أصاب الحالة

---

(١) أصول النحو العربي ص٧٠ والعامل النحوي ص٢٧، ودراسات في علم اللغة ص٥٧.

(٢) العمدة في محاسبة الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – دار الجيل للنشر والتوزيع – بيروت لبنان – ط٤ – ١٩٨٧م ص٩٠، ٩١ وخزانة الأدب ج١، ص٦.

(٣) العمدة ج١، ص٩٠، ٩١.

(٤) الأغاني ج٧، ص١٦٣، ١٦٤.

(٥) العمدة ج١، ص٩٠.

(٦) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي – د. جعفر نايف عباينة – دار الفكر للنشر والتوزيع ط١ ، ١٩٨٤م ص٥٤.

(٧) أصول النحو العربي د. محمد خير الحلواني ص٦١.

(٨) خزانة الأدب للبغدادي ج١، ص٨.

(٩) اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية د. حسن موسى الشاعر ص٧.

الدينية، والسياسية، لم يؤثر في حقيقة اللغة، فاللغة التي تكلم بها الشاعر الجاهلي هي نفسها التي تكلم بها الإسلاميون، والأمويون، والعباسيون، بل هي نفسها اللغة التي نتكلم بها اليوم، فنحن نقرأ الشعر الجاهلي، وغيره من أشعار العرب في العصور السياسية المتعاقبة، ولا نحتاج إلى معاجم تاريخية، أو مفسر لغوي، ونقرأ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ولا يتصور أحد أن اللغة التي جاء بها القرآن الكريم، أو روي بها الحديث الشريف غريبة، أو أنها تحتاج إلى معجم تاريخي، أو مفسر لغوي، وذلك، لأن التطور الذي أصاب اللغة العربية لم يكن في اختلاف معاني ألفاظها، أو تحول تراكيبها، بل يكاد يقتصر كل ما أصاب اللغة العربية من تطور على الاختلاف في مخارج بعض الحروف، أو في القليل من تراكيبها، وربما لا يكون شيئا من هذا الذي نتصوره اليوم – بأنه تطور – تطورا، فقد يكون بعض ما نظن أنه تطور في اللغة موروثا من لهجات عربية قديمة تكلم بها عرب غير العرب العدنانية، وتوارثها الخلف عن السلف[1] فمن الراجح أن العربية التي نتكلمها اليوم هي نفسها العربية التي تكلم بها العرب الجاهليون، وأن التغير الذي أصاب اللغة المعاصرة لم يزد عن سقوط الإعراب من لغة الكلام، وغياب بعض الألفاظ التي لم تعد مستعملة؛ لأن العرب لا تحتاج إليها، فإذا ما احتاجت إليها عادت إلى استعمالها، بالإضافة إلى دخول بعض الألفاظ الجديدة التي لم تكن مستعملة في العصر الجاهلي؛ لأن أهل ذلك العصر، لم يحتاجوا إليها، و لم تكن معانيها واردة على أذهانهم، وكل هذه الظواهر اللهجية الموروثة من لهجات غير اللهجة العدنانية، أو كانت مستحدثة في بعض البلدان، تكاد تختفي شيئا فشيئا مع نمو الحركة التعليمية، والعلمية والثقافية في العالم العربي"، وكلما نهضت تلك اللغة النموذجية وازداد شيوعها على الألسنة وفي الأفواه، تبع تلك النهضة انكماش في لهجات هذه الأمة، واقترب بعضها من بعض، فلا يبقى من خصائصها على مرور الزمن إلا القليل[2]" فلا يمكن أن يكون المواطن العربي مثقفا، ومتحضرا، ثم عاميا، فالثقافة، والتحضر نقيض للأمية والعامية، فالإنسان الذي لا يستطيع القراءة بالفصحى هو نفس الإنسان الذي لا يستطيع أن يقرأ بالعامية[3]، وهذا الحلم يراود كثيرا من أساتذتنا، ومن أعلام الفكر في هذه الأمة[4]، وقد أصبح التخلص من اللهجات واقعا نلمس الكثير منه اليوم.

---

(١) قاموس رد العامي إلى الفصيح – أحمد رضا – دار الرائد العربي – بيروت لبنان – ط٢ – ١٩٨١م ص٩ – ١٠.

(٢) من أسرار اللغة – د. إبراهيم أنيس – ط٦ – مكتبة الأنجلو المصرية ص٢٣٧.

(٣) شعر العامية في اليمن – د. عبد العزيز المقالح – دار العودة بيروت – ١٩٧٨م ص٣٥.

(٤) علم اللغة – د. عبد الواحد وافي – مكتبة نهضة مصر – ط٥ – ١٩٦٢م ص٢٢٠.

والملكة اللسانية في نظر ابن خلدون – د. محمد عيد – عالم الكتب – القاهرة ص٣٣، ٣٧.

والعربية ولهجاتها د. عبدالرحمن أيوب ص٢٤.

أما الذين تصوروا أن اختلاف العصور، قد أدى إلى اختلاف اللغة؛ لأن اللغة تتطور عبر العصور، فقد تأثروا في ذلك بما ينطبق على بعض اللغات كاللغة الإنجليزية التي شهدت مراحل متعددة من التطور حتى أن الإنجليزي نفسه، لا يمكنه أن يفهم اللغة الإنجليزية التي تكلم بها شعراء إنجليزيون قدماء كشكسبير وتشوسر مع أن الفترة الزمنية بين عصرنا وعصر شكسبير لا تزيد على خمسة قرون، ولا تزيد عن عصر تشوسر بسبعة قرون، هذا ما نص عليه الدكتور إبراهيم أنيس في قوله: اللغة الإنجليزية الحديثة كانت نتيجة أطوار متعاقبة من التطور، فكثير من الألفاظ التي ألفها الناس في عصر تشوسر – أبي الشعر الإنجليزي كما يسمونه – قد أصبحت في عهد شكسبير تحتاج إلى مترجم، أو مفسر لدلالاتها رغم أن ما مر بينهما من الزمن لا يتجاوز قرنين ونصف القرن من الزمن، وأصبح الناس لا يكادون يفهمون ما في أدب شكسبير من دلالات بعض الألفاظ، ويحتاجون إلى معاجم تاريخية للكشف عنها"[1]، فأي لغة تتعرض للتطور في ألفاظها، وأساليبها ينبغي أن تدرس في كل عصر من العصور دراسة مستقلة تراعي الفارق الزمني، وما ينتج عنه من تطور في اللغة، يقول دي سوسير في ذلك: "إن التزامن لا يعرف إلا منظورا واحدا هو منظور الأفراد، ومنهجه مجتمعا، إنما يقوم على جمع شهاداتهم"[2].

فاللغة العربية لم يصبها شيء من التطور يمكن أن يمنع من الاحتجاج بأهل عصر دون غيره من العرب الذين تكلموا بالعربية، واتفق النحويون القدماء على جواز الاحتجاج بلغاتهم.

ومما ينبغي الإشارة إليه هو أن النحويين القدماء – كما هو ثابت في مصنفاتهم، وعلى رأسهم هؤلاء سيبويه – لم يحتجوا بشعر الشعراء، وإنما كان احتجاجهم بما كانوا يسمعون من العرب الذين قبلوا الاحتجاج بلغاتهم النثرية، ولذلك نجدهم ينسبون الشعر إلى الراوي، أو القبيلة ولا يذكرون الشاعر، أو نسبة البيت إلى قائله، كما أنهم كانوا يقبلون من الرواة ما يغيرونه في بيت الشاعر، أو أبياته، على مقتضى لغاتهم، دون أن يعيبوا عليه ذلك. يقول ابن السيرافي في ذلك: "فلا ينبغي أن يذهب إنسان له علم وتحصيل، إلى أن سيبويه غلط في الإنشاد، وإن وقع شيء مما استشهد به في الدواوين على خلاف ما ذكر. فإنما ذلك سمع إنشاده ممن يستشهد بقوله على وجه، فأنشد ما سمع، لأن الذي رواه قوله حجة، فصار بمنزلة شعر يروى على وجهين"[3] وكرر ابن السيرافي مثل هذا القول بعد قول الشاعر:

---

(١) دلالة الألفاظ – د . إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية – ط٦ – ١٩٩١م ص١٢٢، ١٢٣.

(٢) محاضرات في الألسنة، دي سوسير ص١١٢، ١٧١. ولغات البشر ماريو باي ص٧٣.

(٣) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ج١، ص٣٠٣.

"إنك يا معاو يا ابن الأفضل"[1]

الشاهد فيه أنه حذف الياء من (معاوية)، وكان ترخيمة بحذف الهاء، فلما حذف الهاء بقي (معاوي)، ثم دخله ترخيم آخر، فحذفت منه الياء، وبقي (معاو) بواو مكسورة بعد الألف. هكذا وقع الإنشاد في الكتاب وفي شعره، فقد رأى الراؤون غير البطل:

أنك يا يزيد يا بن الأفحل
إذ زلزل الأقدام لم تزلزل [2]

فهذا الذي رأيته في ديوانه، وليس هذا بمفسد لحجة سيبويه، لأنه لم ينقل هذه الشواهد من الدواوين . إنما سمعها، والعرب بعضهم ينشد شعر بعض، فإذا غير هذا عربي يحتج بقوله، صار كأنه هو القائل، وليس يجوز أن يفعل مثل هذا رجل عالم؛ لأن سيبويه قد لقي من قوله حجة، ولم يأخذ من الصحف، فإذا سمع من يجوز أن يكون عنده حجة في كلامه نقل عنه، وإن لم يره أهلا لذلك تركه[3].

فالعالمون بشواهد سيبويه الشعرية يقرون بأن سيبويه كان يأخذ شواهده ممن يحتج بلغته من الرواة، وأنه لم يكن يعد إلى دواوين مخطوطة للشعراء، وهؤلاء الرواة الذين قبل سيبويه وغيره من متقدمي النحويين شهاداتهم كانوا معاصرين لسيبويه وشيوخه، وقولهم في رواية الشعر حجة كما أن لغتهم حجة.

فالثابت عند كثير من العلماء أن سيبويه لم ينسب شيئا من شواهده، وأنه كان يعتمد في شواهده على الرواة الموثقين الذين أجمع قدماء النحويين على أن لغتهم حجة، وهم معاصرون لسيبويه، وبذلك لا يبقى للقائلين بتعدد الأزمنة حجة، وأن اعتماد هم على نسبة الشعر للشعراء، وانتماء هؤلاء الشعراء لعصور تمتد من العصر الجاهلي إلى العصر العباسي باطل، ولا حجة فيه، ولو صح لما كان لهم فيه أيضا حجة؛ لأن التطور في اللغة الذي يلزم الباحث الاقتصار على زمن بعينه لا أثر له في هذه اللغة خلال هذه المرحلة ولا بعدها.

فالنحويون القدماء لم يخلطوا بين الأزمنة، كما تصور بعض الباحثين[4]، ولم يخلطوا بين

---

(١) البيت للعجاج في ديوانه ص١٦١ وتمامه

فقد رأى الراءون غير البطل أنك يا معاو يا ابن الأفضل

والشاهد في الكتاب بغير ياء في (معاو) واستشهد به ابن جنى في الخصائص ج٣، ص٣١٦ والسيوطي في همع الهوامع ج١، ص١٨٤ وهو في ديوان الشاعر (يا يزيد) كما يروى ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ج١، ص٥٦٢.

(٢) الأبيات للعجاج في ديوانه ص ١٦١.

(٣) شرح أبيات سيبويه ج١، ص٥٦٢، ٥٦٣.

(٤) العربية ولهجاتها عبدالرحمن أيوب ص٢٧.

الأمكنة أيضا؛ لأن لغة الحجاز وتميم لا يفصل بينهما شيء من الناحية الجغرافية. هذا ما أكد عليه الدكتور فضل ربه طحان في قوله: اللهجتان الحجازية والتميمية هما للعرب الذين ينتسبون إلى منطقة واحدة هي المنطقة الشمالية من وسط الجزيرة العربية"(١)، فالوحدة الزمانية والمكانية كانت أصلا من أصول الدرس اللغوي عند النحويين القدماء. هذا بالإضافة إلى الروابط الاجتماعية الوثيقة التي ربطت بني تميم بأهل الحجاز، فهم جميعا ينتمون إلى أصل واحد، وكذلك تربط بينهم طبيعة وحرفة واحدة، فجميعهم من البدو، ومن الرعاة، والدراسات الحديثة تؤكد على قوة الرابطة الاجتماعية في الدرس اللغوي "فليس للانعزال الجغرافي وحده كل الأثر في تكون اللهجات، بل يجب أن يضم إليه الانعزال الاجتماعي(٢).

فإذا كانت شواهد سيبويه هي شواهد الرواة المعاصرين لسيبويه، وكانت لغات القبائل التي استدل بها متصلة جغرافيا وسكانيا، واجتماعيا، فما الذي يبقى للقائلين بتعدد الأزمنة والأمكنة.

لعل من الجدير بالذكر في هذا المقام أن نثبت أن النحويين القدماء كانوا هم السابقين إلى تحري المنهجية العلمية في دراستهم للغة، وأن ما توصل إليه الباحثون الغربيون من أصول وأسس قام عليها المنهج الوصفي، ما هي إلا أصول وأسس مستنبطة من الدرس اللغوي عند النحويين القدماء، ويؤكد هذا الأمر اعتناء علماء الغرب وباحثيهم بالتراث الديني واللغوي لهذه الأمة، فقد ترجمت وحققت معظم مصادر التراث الإسلامي، وتم نشرها في أوربا قبل أن يتنبه أبناء هذه الأمة إلى قيمة هذا التراث العظيم، فقد ظهرت أول نسخة مطبوعة لكتاب سيبويه في أوربا سنة ١٨٨١م بتحقيق المستشرق الفرنسي هرتويغ ديرنبوغ أستاذ اللغة العربية بالمدرسة الخاصة للغات الشرقية في باريس بعنوان "كتاب سيبويه المشهور في النحو"(٣)، ثم ترجمت هذه الطبعة إلى اللغة الألمانية سنة ١٨٩٥، وقد قام بهذه الترجمة الدكتور ج. بأن الأستاذ بجامعة كونجسبرج(٤)، في حين ظهرت أول طبعة من طبعات الكتاب في العالم العربي سنة ١٨٩٨(٥)، أي بعد ظهور طبعة باريس بنحو إحدى عشرة سنة(٦).

أما الدراسات اللغوية عند الباحثين العرب المعاصرين، فقد شغل أصحابها أنفسهم

---

(١) فقه اللغة د. فضل ربه طحان ص١٥٦.

(٢) في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ص٢٢.

(٣) مقدمة كتاب سيبويه ص٤٢.

(٤) مقدمة كتاب سيبويه ص٥٢.

(٥) طبعة بولاق

(٦) مقدمة الكتاب ج١، ص٥٣.

بالمقولات، دون أن يتوثقوا من صحتها، فظنوا أن النحويين القدماء، قد خلطوا بين الأزمنة والأمكنة، ولو نظروا في كتاب سيبويه لوجدوا أن هذه المقولات المأثورة لا تتفق مع ما أثبته سيبويه في كتابه، في حين نجد الباحثين الغربيين حريصين على استنباط هذه الحقائق من مصنفات النحويين الممثل الحقيقي للدرس اللغوي عند النحويين القدماء، وقد تأكد لي هذا الأمر خلال اطلاعي على ما كتبه يوهان فك عن شواهد سيبويه، حيث قال: قد ثبت لدينا بصورة أكيدة أن سيبويه ساق جميع شواهده دون تسمية الشعراء"[1]، وقفت على هذه العبارة ليوهان فك بعدما أمضيت ما يقرب من شهرين كاملين وأنا أبحث في نسبة شواهد سيبويه، وحينها تأكد لي أنه كان باحثا جادا، وأن هذا النص المقتضب لم يأت من فراغ وإنما جاء نتيجة دراسة متعمقة في شواهد سيبويه الشعرية ونسبتها، فيا ليت قومي يعلمون، أن الدرس اللغوي لا يمكن أن يبقى معتمدا على نقل المقولات وتوارثها، وأنه لا بد من استنباط هذه الأصول من خلال كتاب سيبويه الممثل الحقيقي لعصر الاحتجاج، والصورة الحقيقية لهذا المنهج، لم يفعل الباحثون هذا، وراحوا يبحثون عن أسماء الشعراء وينسبون رواية سيبويه لهم. ثم عابوا بعد ذلك على سيبويه ما فعلوه هم بكتابه، وقالوا بأن سيبويه قد استشهد بشعراء ينتمون إلى عصور مختلفة، وأن اختلاف العصور قد أدى إلى اضطراب القواعد.!!!

(١) العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ص٦٠.

## المبحث الثالث

# منهج سيبويه في الاستدلال بالقرآن الكريم

## المبحث الثالث

# منهج سيبويه في الاستدلال بالقرآن الكريم

أدرك العرب منذ نزول القرآن الكريم على النبي صلى الله عليه وسلم أن للقرآن الكريم أسلوبه الخاص في نظم الألفاظ، وأن هذا الأسلوب لا يضارعه أسلوب من أساليب العرب في نثرها أو شعرها، هذا ما أثر عند الوليد بن المغيرة بعد سماعه لآي الذكر الحكيم في قوله: "والله ما فيكم رجل أعلم بالشعر مني، ولا برجزه، ولا بقصيده، ولا بأشعار الجن، والله ما يشبه الذي يقوله محمد شيئا من هذا، ووالله إن لقوله الذي يقوله حلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليعلو، ولا يعلى عليه، وإنه ليحطم ما تحته[1].

فلغة القرآن الكريم مغايرة منذ نزولها للغة العرب، لم تكن كلغة الشعر، ولم تكن شبيهة بكلام خطباء العرب وكهانهم، ولم يشبهها فيما بعد ذلك من زمان كلام من الكلام[2] وقد أدرك العلماء – كما أدركت العرب – ما لهذه اللغة من خصوصية فصنفوا في مجازها[3]، وإعجازها[4]، وبلاغتها ومعانيها[5]، وانكب عليها النحويون يأخذون منها شواهدهم، ويستنبطون منها قواعدهم، ويتخذونها مقياسا لفصاحة القول وسلامة التعبير، إلا أن شواهدهم من القرآن الكريم لم تحظ بنصيب وافر، فغالبا ما يعتمد المصنفون من النحويين على الشواهد الشعرية ويقصون لغة القرآن الكريم من الاستشهاد، هذا ما نلمسه في كتب المتأخرين من النحاة[6].

أما سيبويه فلم يغفل الشاهد القرآني، ولكنه لم يحظ باهتمامه كحظوة الشاهد الشعري أو النثري فشواهده من النثر بلغت ما يقرب عشرة آلاف شاهد وبلغت شواهده من الشعر (١١٣٥)

---

(١) الإتقان في علوم القرآن – للسيوطي – جلال الدين بن عبدالرحمن – مطبعة – مصطفى البابي الحلبي مصر – الطبعة الرابعة ١٩٧٨م ج٢، ص١٥٠.

(٢) علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي دار النهضة العربية د. محمود السعران، ص٤٠.

(٣) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز– لعز الدين بن عبدالسلام – دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان – إعجاز القرآن للباقلاني محمد بن الطيب – تقديم وشرح – محمد شريف سكر – دار إحياء العلوم بيروت لبنان – الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

(٤) الإعجاز والإيجاز – لأبي منصور الثعالبي – دار الرائد العربي – بيروت لبنان ط٢ – ١٩٨٣م، وإعجاز القرآن لمصطفى صادق الرافعي.

(٥) معاني القرآن للأخفش، معاني القرآن للفراء.

(٦) شرح ابن عقيل، شرح الأشموني على ألفية بن مالك، شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري.

شاهدا[1]، ولكن شواهده من القرآن الكريم لم تتجاوز (أربعمائة وثلاث عشرة آية)[2]، جاءت موزعة بين النحو والصرف والصوتيات، حيث استشهد بما يقرب من (ثلاثمائة) آية في القسم النحوي من الكتاب، واستشهد بما يقرب من (سبع وتسعين) آية في القسم الصرفي، أما القسم الخاص بالصوتيات فلم تزد شواهده فيه عن (ست عشرة) آية، وهذا يؤكد اهتمام سيبويه بالشاهد النحوي من القرآن الكريم أكثر من اهتمامه بالشاهد القرآني في الأبواب الصرفية، أو الصوتية.

ونلاحظ أن سيبويه يركز على الشاهد القرآني في بعض الأبواب، ويغفله في بعض الأبواب، فقد استشهد في باب الجزاء بما يقرب من خمس وأربعين آية[3]، واستشهد في باب كسر همزة إن وفتحها بما يقرب من خمس وستين آية[4]، وهذا يعني أنه استشهد في هذين البابين بأكثر من ثلث شواهده من القرآن الكريم، في حين نجده يغفل الشاهد القرآني في كثير من الأبواب المهمة، وبخاصة في مقدمة الكتاب، وهي مقدمة في الأصول، ولكن معظم شواهد سيبويه القرآنية جاءت في هذه المقدمة لإثبات بعض الظواهر اللغوية الخارجة عن القياس، فأول شاهد قرآني ذكره سيبويه هو: ﴿إن ربك ليحكم بينهم﴾[5]، استدل على مشابهة الفعل المضارع لاسم الفاعل في اللفظ والمعنى[6]، وجاء بالشاهد الثاني للاستدلال على جواز حذف حرف الجر (من) ونصب الاسم على نزع الخافض[7] في قوله تعالى: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلا﴾[8]، وجاء بالشاهد الثالث للاستدلال على زيادة حرف الجر مع الفاعل[9]، في قوله تعالى: ﴿كفى بالله شهيدا﴾[10]، وجاء بالشاهد الرابع للاستدلال على تضمين بعض الأفعال معاني بعضها نحو تضمين علم معنى (عرف)[11] في قوله تعالى: ﴿ولقد

---

(١) الكتاب ج٥، ص٤٢، ٦٢ وفهارس كتاب سيبويه للشيخ عبدالخالق عضيمة ص٧٦٤ – ٨٦٤.

(٢) فهارس كتاب سيبويه للشيخ عبدالخالق عضيمة ص٧٢٠ – ٧٣٧.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٦٠، ج٣، ٦٤، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧٢، ٧٤، ٧٩، ٨٣، ٨٧، ٩٠، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١٢١، ١٢٥، ١٤٠، ٢٧١.

(٤) الكتاب ج٢، ص١٥٤، ٢٣٨، ١٤٤، ١٤٧، ج٣، ص١٥٤، ١٥٥، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٣، ٧٤، ١٣٤، ١٣٨، ١٢٦، ١٢٩، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٣، ١٠٩، ١٤٨، ١٢٣، ١٢٥، ١٥٣.

(٥) الآية ١٢٤ من سورة النحل.

(٦) الكتاب ج١، ص١٥.

(٧) الكتاب ج١، ص٣٧.

(٨) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(٩) الكتاب ج١، ص٣٨.

(١٠) الآية ٧٩ من سورة النساء و ٤٨ من سورة الفتح.

(١١) الكتاب ج١، ص٤١.

علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت﴾[1] وقوله سبحانه: ﴿وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾[2]، وجاء بالشاهد الخامس للاستدلال على جواز تأنيث الفعل مع الفاعل المذكر[3] في قوله تعالى: ﴿ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا﴾[4] وقوله سبحانه: ﴿يلتقطه بعض السيارة﴾[5]، وجاء بالشاهد السادس للاستدلال على جواز حذف خبر لات[6] في قوله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾[7]، وجاء بالشاهد السابع للاستدلال على جواز إعمال (ما) بمعنى (ليس) في لغة أهل الحجاز[8] في قوله تعالى: ﴿ما هذا بشرا﴾[9]، وإهمالها إذا فصل بين المبتدأ والخبر بـ (إلا)[10] في قوله تعالى: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا﴾[11]، وجاء بالشاهد الثامن للاستدلال على جواز عطف الجمع على المفرد[12] في قوله تعالى: ﴿بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾[13]، وجاء بالشاهد التاسع للاستدلال على جواز حذف اسم (كاد) استغناء بفاعل تزيغ[14] في قوله تعالى: ﴿كاد تزيغ قلوب فريق منهم﴾[15] وجاء بالشاهد العاشر للاستدلال على جواز حذف المفعول بعد العامل المعطوف استغناء بذكر المفعول الأول في الجملة المعطوف عليها[16]، في قوله تعالى: ﴿والحافظين فروجهم والحافظات، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات﴾[17]، وجاء بالشاهد الحادي عشر للاستدلال على مجيء الاسم المشغول عنه مرفوعا على الابتداء[1] في

---

(١) الآية ٦٥ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٦٠ من سورة الأنفال.

(٣) الكتاب ج١، ص٥١.

(٤) الآية ٢٣ من سورة الأنعام.

(٥) الآية ١٠ من سورة يوسف.

(٦) الكتاب ج١، ص٥٨.

(٧) الآية ٣ من سورة ص قراءة الجمهور بالنصب، وقرأ أبو السمال بضم التاء ورفع النون، وقرأ عيسى بن عمر بكسر التاء وجر النون وروى عنه القراءة بالرفع وفتح مناص وبكسر التاء ونصب النون – البحر المحيط لأبي حيان ج٧، ص٣٨٤.

(٨) الكتاب ج١، ص٥٩.

(٩) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(١٠) الكتاب ج١، ص٥٩.

(١١) الآية ١٥ من سورة يس.

(١٢) الكتاب ج١، ص٦٥.

(١٣) الآية ١١٢ من سورة البقرة.

(١٤) الكتاب ج١، ص٧١.

(١٥) الآية ١١٧ من سورة التوبة هذه قراءة الجمهور وقرأ حمزة وحفص يزيغ بالياء البحر المحيط لأبي حيان ج٥، ص١٠٩.

(١٦) الكتاب ج١، ص٧٤.

(١٧) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

عشر للاستدلال على مجيء الاسم المشغول عنه مرفوعا على الابتداء[1] في قوله تعالى: ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾[2].

وبهذا يكون سيبويه قد انتهى من مقدمة الكتاب التي تتضمن أهم أبواب الكتاب القياسية دون أن يحتج بآية على مسألة قياسية باستثناء قوله تعالى: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا﴾[3]، التي أوردها للإشارة إلى اتفاق لغتي الحجاز وتميم، وهذا يؤكد أن سيبويه لم يعتمد على لغة القرآن الكريم في الاحتجاج، كاعتماده على لغة النثر والشعر، وإنما كان يستأنس بالشاهد القرآني لإثبات فصاحة لغة من اللغات أو أسلوب من الأساليب، أو تركيب نحوي إذا كان خارجا عن القياس.

ولا شك أن هذا الأمر ملفت للانتباه ومثير لكثير من التساؤل، أليست لغة القرآن الكريم هي قمة الفصاحة وذروة البلاغة؟ أليست لغة القرآن الكريم أصدق مقياس للبحث في اللغة؟ أعتقد أنه لا خلاف في ذلك، وهذا مما أكد عليه الفراء في قوله: "الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[4]، فإذا كان الأمر كذلك فلماذا إذن أقل سيبويه من الاحتجاج بالشواهد القرآنية؟، وآثر الإكثار من الاحتجاج بالنثر والشعر.

إن المتتبع لمنهج سيبويه في الاحتجاج يتضح له بجلاء أن سيبويه لم يرغب في تأليف كتاب في إعراب القرآن، أو في القواعد التي تنتظم لغة القرآن الكريم، وإنما أراد أن يصنف كتابا في القواعد التي تنتظم هذه اللغة؛ لأن فهم هذه القواعد هو الطريق السديد لفهم لغة القرآن الكريم كيف لا؟ وقد أنزل القرآن الكريم بلغتهم وعلى ما يعنون، هذا ما أشار إليه سيبويه في أكثر من موضع. ومن ذلك قوله: "ولكن العباد إنما كلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون"[5]، وقوله بعد الآية الكريم ﴿قاتلهم الله﴾[6]: "فإنما أجري هذا على كلام العباد، وبه أنزل"[7]، وقوله: جاء هذا الكلام على كلام العرب، قد علم تبارك وتعالى ذلك من قولهم، ولكن هذا على كلام العرب"[4]، فالراجح أن سيبويه كان يقعد للغة التي أنزل بها القرآن الكريم، ولم يكن يقعد لتراكيب القرآن الكريم، وإذا كان الأمر كذلك، فما حاجته إلى الاحتجاج بشواهد من القرآن الكريم؟، وقد حشد في كتابه من لغة العرب نثرها وشعرها ما يكفيه لوضع هذه القواعد.

---

(١) الكتاب ج١، ص٨١.

(٢) الآية ١٧ من سورة فصلت.

(٣) الآية ١٥ من سورة يس.

(٤) معاني القرآن للفراء ج١، ص١٤.

(٥) الكتاب ج١، ص٣٣١.

(٦) الآية ٣٠ من سورة التوبة.

(٧) الكتاب ج٣، ص١٧٣.

إن المتتبع لشواهد سيبويه من القرآن الكريم يتضح له بجلاء أن شواهده تكاد تنحصر في ثلاثة محاور أساسية وهي:

## أولا: الاستدلال على فصاحة لغة من اللغات

يعتمد سيبويه في كثير من الأحيان على مقابلة لغة تميم بلغة الحجاز مبينا خصائص كل لغة من هاتين اللغتين، ولعل من أهم مظاهر الخلاف بين اللغتين هو توسع أهل الحجاز في إجراء الألفاظ على معاني غيرها، أو تضمين بعض الألفاظ معاني غيرها، أما بنو تميم فكانوا أكثر التزاما بإجراء الألفاظ على معانيها الأصلية أو القياسية، ومع ذلك فإن كلتا اللغتين لم تخرج عن الفصاحة، فاللغة لا تقاس فصاحتها بمطابقتها للقياس وحسب؛ لأن هذا يعني خروج لغة القرآن الكريم عن الفصاحة في بعض الأساليب التي خرجت عن القياس، ولذلك اعتمد سيبويه في رفع اللغة إلى مستوى الفصاحة على معيارين أساسين وهما: مطابقة اللغة للقياس، أو مطابقتها للغة القرآن الكريم، هذا ما نلاحظه في كثير من المواطن التي احتج فيها سيبويه بشواهد من اللغتين، ومن ذلك

### ١ـ إجراء أهل الحجاز (ما) على معنى ليس

أشار سيبويه في أكثر من موضع إلى إجراء بعض الألفاظ بمعاني غيرها، ونزول القرآن الكريم بذلك، ولكنه لم يربط جميع هذه المواضع بلغة الحجاز، واكتفى بالإشارة إلى نزول القرآن الكريم بذلك، إلا في بعض المواضع. ومن ذلك قوله: "هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يضيّق إلى أصله، وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبدالله أخاك، وما زيد منطلقا.

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل) أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما)، كـ (ليس) ولا يكون فيها إضمار.

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس، إذ كان معناها كمعناها"[1].

وقال في موضع آخر: "ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿ما هذا بشرا﴾[2]، في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها، إلا من درى كيف هي في المصحف تقول: ما زيد إلا منطلق، تستوي فيه اللغتان مثله قوله عز وجل: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا﴾[3]، لم تقو ما حيث نقضت معنى ليس، فإن قلت: ليس زيد إلا ذاهبا أدخلت ما يوجب كما أدخل ما ينفي. فلم تقو (ما) في باب قلب المعنى

(١) الكتاب ج١، ص٥٧.

(٢) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٣) الآية ١٥ من سورة يس.

كما لم تقو في تقديم الخبر[1]، فالقياس يرجح فصاحة لغة تميم في إهمال (ما)، ولغة القرآن الكريم ترجح فصاحة لغة أهل الحجاز.

### ٢ـ تثنية الأفعال و جمعها

تنسب هذه اللغة في بعض كتب النحو إلى عدد من القبائل منها طيء، وبلحارث بن كعب، وأزد شنوءة، ولكن سيبويه لم ينسبها لقوم بعينهم، واكتفى بنسبتها إلى بعض العرب، حيث يجرون الفعل على فاعله في التثنية والجمع، وهي لغة فصيحة أثبتها القرآن الكريم وجاءت في بعض الأحاديث النبوية والشعر العربي القديم[2].

ذكر سيبويه هذه اللغة واحتج لها بكلام العرب من النثر والشعر ثم احتج لذلك بقوله تعالى: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾[3]، جاء ذلك في قوله: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في "قالت فلانة"، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة، قال الشاعر، وهو الفرزدق:

ولكن ديافي أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه[4]

وأما قوله جل ثناؤه: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾[4] فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا فقيل له: من؟ فقال: بنو فلان، فقوله جل وعز: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾ على هذا فيما زعم يونس"[5].

### ٣ـ تأنيث الفعل مع الفاعل المذكر، وتذكيره مع الفاعل المؤنث

الأصل في لغة العرب أن يجري المذكر على التذكير، وأن يجري المؤنث على التأنيث، وأن تلحق الفعل علامة تميز المؤنث من المذكر، إلا أن بعض العرب قد لا يلحقون علامة التأنيث بالفعل المقرون بفاعل مذكر في اللفظ، ومع ذلك فان هذه اللغة فصيحة على قلتها، وجاء في القرآن الكريم ما يدعم ذلك حيث جاءت بعض الأفعال مؤنثة مع الفاعل المذكر، والقياس يقتضي غير ذلك، هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "قال بعض العرب: من كانت أمك، حيث أوقع من على مؤنث، وإنما

---

(١) الكتاب ج١، ص٥٩.

(٢) بحوث ومقالات في اللغة د. رمضان عبد التواب ص٧٠، ٢٥١.

(٣) الآية ٣ من سورة الأنبياء.

(٤) الشاهد في ديوان الفرزدق ص٥٠، والخزانة ج٢، ص٣٨٦ و ج٣، ص٢٩٢، ٣٣٤ و ج٤، ص٥٥٤ وشرح المفصل لابن يعيش ج٧، ص٧ وهمع الهوامع ج١، ص١٦٠.

(٥) الكتاب ج٢، ص٤٠ - ٤١.

صير جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده؛ لأنه بمنزلة المثل...

ومن يقول من العرب: ما جاءت حاجتك، كثير، كما يقول من كانت أمك، و لم يقولوا ما جاء حاجتك، كما قالوا من كان أمك؛ لأنه بمنزلة المثل، فألزموه التاء، كما اتفقوا على لعمر الله في اليمين.

وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك، فيرفع، ومثل قولهم: ما جاءت حاجتك إذ صارت تقع على مؤنث، قراءة بعض القراء: ﴿ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا﴾[1] و ﴿تلتقطه بعض السيارة﴾[2] وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنثت البعض؛ لأنه إضافة إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال: ذهبت عبد أمك لم يحسن[3].

وقال سيبويه أيضا: قال بعض العرب: "قال فلانة" وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأة؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلا من شي وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف.

وهذا في الواحد من الحيوان قليل، وهو في الموات كثير، فرقوا بين الموات والحيوان، كما فرقوا بين الآدميين وغيرهم، تقول: هم ذاهبون، وهم في الدار، ولا تقول: جمالك ذاهبون، ولا تقول: هم في الدار، وأنت تعني الجمال، ولكنك تقول: هي وهن ذاهبة، وذاهبات، ومما جاء في القرآن من الموات قد حذفت فيه التاء قوله عز وجل: ﴿فمن جاءه موعظة من ربه **فانتهى**﴾[4] وقوله: ﴿من بعدما جاءهم البينات﴾[5]، وهذا النحو كثير في القرآن، وهو في الواحد إذا كانت الآدميين أقل منه في سائر الحيوان"[6].

### ٤ـ الاستدلال على فصاحة العرب في إجرائهم المثنى على الجمع

من خصائص لغة العرب أن يوافق العدد المعدود حيث أدخلوا صيغة التثنية التي تفتقد إليها كثير من اللغات ليميزوا بين الاثنين والجمع، إلا أنهم قد يجرون المثنى مجرى الجميع، وهي لغة فصيحة لأن الاثنين جميع، ولأن القرآن الكريم جاء بذلك، هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "سألت

---

(١) الآية ٢٣ من الأنعام.

(٢) الآية ١٠ من سورة يوسف.

(٣) الكتاب ج١، ص٥١.

(٤) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة.

(٥) الآية ١٠٥ من سورة آل عمران.

(٦) الكتاب ج٢، ص٣٨، ٣٩.

الخليل رحمه الله عن: ما أحسن وجوههما؟ فقال: لأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفردا، وبين ما يكون شيئا من شيء، وقد جعلوا المفردين أيضا جميعا. قال الله جل ثناؤه ﴿وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب إذ دخلوا على داوود ففزع منهم، قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض﴾[1] وقد يثنون ما يكون بعضا لشيء، زعم يونس أن رؤبة كان يقول: ما أحسن رأسيهما وقال الراجز وهو خطام:

ظهرا هما مثل ظهور الترسين"[2]..[3]

### ٥ ـ الاستدلال على مخالفة العرب للقياس

العرب حجة فيما يقولون بغض النظر عن مخالفتهم للقياس أو للغة القرآن الكريم، فإذا وافقت لغتهم القياس حملت عليه وإذا خالفت القياس ووافقت لغة القرآن الكريم حملت عليها، وإن لم توافق القياس أو لغة القرآن الكريم بقيت حجة، و لم تخرج عن الفصاحة، لأنها لغتهم التي بها يتكلمون، وفي ذلك يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم، وذلك: لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس، لقلت: لولا أنت، كما قال سبحانه: ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾[3]، ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا"[4].

فالعرب تجري الاسم الظاهر بعد لولا على الرفع، وهو القياس، ولكنهم لم يجروه على الرفع إذا كان الواقع بعدها ضميرا، وإنما أجروه على الجر خلافا للقياس، فقالوا: لولاك، ولولاي. و لم يقولوا: لولا أنت ولولا أنا.

## ثانيا: الاستدلال على فصاحة أسلوب من أساليب العرب في التعبير

لا يختلف موطن الشاهد في هذا الباب عن سابقه، فمعظم شواهد سيبويه في هذا الباب مرتبطة باللفظ والمعنى، وإجراء الألفاظ على معاني غيرها، إلا أن سيبويه لم ينسب هذه الظاهرة لقوم بعينهم، وهذا يعني أن هذا الأسلوب من الاستعمال اللغوي ليس خاصا بقبيلة من القبائل، وإنما هي ظاهرة عامة تقتفيها جميع القبائل العربية الفصيحة. ومن ذلك:

### ١ـ دلالة الفعل على معنيين

(١) الآية ٢١ – ٢٢ من سورة ص.

(٢) الشاهد في الخزانة ج٣، ص٤٤٢ وفي شرح المفصل ج٤، ص١٥٥ وفي همع الهوامع ج٢، ص٦٢.

(٣) الآية ٣١ من سورة سبأ.

(٤) الكتاب ج٢، ص٣٧٣.

الأصل في الألفاظ أن تدل على معانيها دلالة قطعية، إلا أن العرب قد توسعت في ذلك، فأجرت بعض الألفاظ على معاني بعضها لقربها منها في المعنى، إلا أن هذا التقارب في المعاني، قد يؤدي إلى اختلاف في تركيب الجملة؛ لأن العرب قد تضمن الفعل الناقص معنى الفعل التام، وقد تضمن الفعل المتعدى إلى مفعولين معنى الفعل اللازم، ومع ذلك فإن هذا الأمر لا يخرج اللغة عن الفصاحة، وإن كان خارجا عن القياس، وذلك لأن القرآن الكريم تنزل بمثل هذه الأساليب. فجاءت بعض الأفعال متضمنة معاني أفعال أخرى في بعض الآيات، وفي ذلك يقول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر.

وذلك قولك: حسب عبدالله زيدا بكرا وظن عمرو خالدا أباك، وخال عبدالله زيدا أخاك، ومثل ذلك رأى عبدالله زيدا صاحبنا، ووجد عبدالله زيدا ذا الحفاظ... ومثل ذلك: علمت زيدا الظريف، وزعم عبدالله زيدا أخاك.

وإن قلت: رأيت، فأردت رؤية العين، أو وجدت، فأردت وجدان الضالة، فهو بمنزلة ضربت، ولكنك إنما تريد بوجدت وعلمت، وبرأيت ذلك أيضا. ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول: رأيت زيدا الصالح.

وقد يكون علمت بمنزلة عرفت، لا تريد إلا علم الأول، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت﴾[1] وقال سبحانه: ﴿وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾[2] فهي هنا بمنزلة عرفت، كما كانت رأيت على وجهين"[3].

فالقياس يقتضي أن تتعدى هذه الأفعال إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، واستعمال هذه الأفعال بمعاني غيرها خروج عن القياس، ولكنه ليس خروجا على الفصاحة، لأنها لغة العرب التي تكلموا بها وتنزل بها القرآن الكريم.

### ٢ـ دلالة الحرف على معنيين

أشار سيبويه في مقدمة كتابه إلى اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، واعتبر هذه الظاهرة أحد ثلاثة محاور تجري عليها الألفاظ، جاء ذلك في قوله: (اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين، واختلاف المعنيين[4]،

---

(١) الآية ٦٥ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٦٠ من سورة الأنفال.

(٣) الكتاب ج١، ص٣٩ – ٤٠.

(٤) الكتاب ج١، ص٢٤.

فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو القياس، أما اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين أو اختلاف المعنيين واتفاق اللفظين فهو خروج عن القياس، لأن تداخل المعاني قد يؤدي إلى اللبس في الفهم، ولكنه لا يخرجه عن الفصاحة، ومن ذلك تضمين حرف الاستثناء (إلا) معنى (غير) في لغة العرب ولذلك ما يؤيده في القرآن الكريم، وإلى ذلك يشير سيبويه بقوله: "هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير، وذلك قولك: "لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا، والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت. ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾[1] ونظير ذلك من الشعر قوله، وهو ذو الرمة:

أنيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها[2]

كأنه قال: قليل بها الأصوات غير بغامها، إذا كانت (غير) غير استثناء.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر﴾[3]، وقوله عز وجل ذكره: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾[4]...[5].

فالأصل في (إلا) أن تكون حرف استثناء، كما أن الأصل في (غير) أن تكون اسما، إلا أن العرب قد تضمن هذه الألفاظ معاني بعضها.

ومن ذلك أيضا استعمال (إلا) بمعنى (ولكن) في لغة العرب، ولذلك في ما يؤيده وفي القرآن الكريم. هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم﴾[6] أي: ولكن من رحم، وقوله عز وجل: ﴿فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس لما آمنوا﴾[7] أي: ولكن قوم يونس لما آمنوا. و قوله عز وجل: ﴿فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلا ممن أنجينا منهم﴾[8] أي: ولكن قليلا ممن أنجينا منهم، وقوله عز وجل: ﴿أخرجوا من

(١) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٢) الشاهد في ديوان ذي الرمة تحقيق كارليل هنري هيس كمبردج ١٩١٩م ص٦٣٨، والخزانة ج٢، ص٥١ وهمع الهوامع ج١، ص٢٢٩.

(٣) الآية ٩٥ من سورة النساء.

(٤) الآية ٦ من سورة الفاتحة.

(٥) الكتاب ج٢، ص٣٣١ – ٣٣٣.

(٦) الآية ٤٣ من سورة هود.

(٧) الآية ٩٨ من سورة يونس.

(٨) الآية ١١٦ من سورة هود.

ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله﴾[1]، أي: ولكنهم يقولون: ربنا الله، وهذا الضرب في القرآن كثير.

ومن ذلك من الكلام: لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاما بسلام. ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر كما أنك إذا قلت: ما أحسن ما كلم زيدا، فهو ما أحسن كلام زيد، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (إلا) في ذا الموضع، كما لا يجوز بعد (ما) أحسن بغير (ما)، كأنه قال: ولكنه ضر، وقال: ولكنه نقص. هذا معناه، ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب[2]

أي ولكن سيوفهم بهن فلول[3].

### ٣ـ دلالة الاسم على معنيين، الاسم العلم واسم المكان

يقسم النحويون الأسماء بحسب دلالتها إلى اسم علم، وظرف، ومصدر، ووصف، ويجعلون لكل قسم من هذه الأقسام دلالته إلا أن بعض هذه الأسماء قد يدل على معنيين كدلالة ثمود وسبأ على اسم القبيلة وعلى اسم المكان، والنحويون يفرقون بين هذين الضربين من الأسماء، فاسم القبيلة مصروف؛ لأنه علم عليها، واسم المكان ممنوع من الصرف، هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "فأما ثمود وسبأ، فهما مرة للقبيلتين، ومرة للحيين وكثرتهما سواء. وقال تعالى: ﴿وعادا وثمودا﴾[4] وقال تعالى ﴿إلا إن ثمودا كفروا ربهم﴾[5] وقال: ﴿وآتينا ثمود الناقة مبصرة﴾[6] وقال: ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾[7]، وقال: ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم﴾[8] وقال: ﴿من سبأ بنأ يقين﴾[9].

وكان أبو عمرو لا يصرف سبأ، يجعله اسما للقبيلة.

وقال الشاعر

---

(١) الآية ٤ من سورة الحج.

(٢) البيت في ديوان الشاعر ص٦ والخزانة ج٢، ص٦٠ والهمع ج١، ص١٣٢.

(٣) الكتاب ج٢، ص٣٢٥، ٣٢٦.

(٤) الآية ٣٨ من سورة الفرقان و ٣٨ من سورة العنكبوت.

(٥) الآية ٦٨ من سورة هود.

(٦) الآية ٥٩ من سورة الإسراء.

(٧) الآية ١٧ من سورة فصلت.

(٨) الآية ١٥ من سورة سبأ.

(٩) الآية ٢٢ من سورة النمل.

مـــن ســـبأ الحـــاضرين مـــأرب إذ يبنـــون مـــن دونـــه العرمـــــا[1]

وقال في الصرف:

أضحت ينفرها الولدان مـــن ســـبأ كأنهم تحت دفيها دحـــاريج[2]...[3]

## ثالثا: الاستدلال على سلامة التركيب النحوي في بعض الأساليب

يعتمد سيبويه في توجيهه لأساليب العرب في التعبير على الأصول العامة في الإعراب، وهي حركة الإعراب وصيغة اللفظ والعامل أو العلاقات اللفظية، فالأصل في حركات الإعراب أن تـدل كل حركة على موقع بعينه كدلالة الضمة على الإسناد، والفتحة على المفعولية، والكســرة علــى الاضافة، والأصل في الصيغ أن تدل على مواقع إعرابية محددة كدلالة الوصف على الصفة، والمصدر على المفعول المطلق، والظرف على المفعول فيه والاسم على الفاعلية أو المفعولية، وأما العلاقـــات اللفظية في الجملة فيستدل بها على نوع التركيب سواء كان اسميا أو فعليا أو مركبا مـــن حـــرف واسم، أو حرف وفعل، نلاحظ أن شواهد سيبويه القرآنية تتركز حول الصيغ وتحولاتها التركيبيـة، أو تأليف الجملة، والعلاقات اللفظية في التركيب ومن ذلك.

### ١ـ الصيغ وتحولاتها التركيبية

أقام النحويون القدماء القسمة الثلاثية للألفاظ على أساس العامل، أو وظيفـــة اللفـــظ في الجملة، فقسموا الألفاظ إلى أفعال وهي العاملة، وإلى أسماء وهي المعمولة، وإلى حـــروف وهـــي المهملة، هذا هو القياس إلا أن بعض الألفاظ قد تخرج عن أصلها ووظيفتها، فتجري مجرى غيرهـا، ومن ذلك.

#### أ ـ إعمال اسم الفاعل عمل الفعل المضارع أو الفعل الماضي

الأصل في اسم الفاعل أن يكون خبرا أو حالا أو صفة، وألا يعمل فيما بعده عمل الفعل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة، إلا أن العرب قد تجـــري اســـم الفاعل مجرى الفعل، وذلك لمشابهته للفعل في اللفظ والمعنى، هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "إنمـا ضارعت أسماء الفاعلين (يعني الفعل المضارع)، أنك تقول: إن عبدالله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن زيدا لفاعل، فيما تريد من المعنى، وتلحقه هذه اللام، ولا تلحق فعل الـــلام، وتقول: سيفعل ذلك، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة، ويبين لك أنها ليست بأسماء، أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنك لـــو قلـــت: إن

(١) البيت في ديوان النابغة ص١٣٤ وهو في الإنصاف ص٥٠٢ وفي شرح أبيات سيبويه ج٢، ص٢٤١.

(٢) البيت في ديوان النابغة الجعدي صـ٢١٧ وهو في لسان العرب (دحرج) بلا نسبه.

(٣) الكتاب ج٣، ص٢٥٣.

يضرب يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلاما؟! إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى... ولدخول اللام، قال الله جل ثناؤه: ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾[1] أي لحاكم. ولما لحقها من السين وسوف، كما لحقت الاسم الألف واللام للمعرفة"[2].

وقد صوغ هذا الشبه بين الفعل المضارع واسم الفاعل أعمال اسم الفاعل بمعنى الفعل المضارع إذا كان نكرة منونا، وإضافته إذا لم يكن منونا هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "قولك: هذا ضارب زيدا غدا، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا غدا، فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك، ونقول: هذا ضارب عبدالله الساعة، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا الساعة، فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منونا"[3] ولهذا الأسلوب ما يؤكد فصاحته من القرآن الكريم هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء، ويجر المفعول لكف التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقبا للتنوين، فجرى مجرى غلام عبدالله في اللفظ، لأنه اسم، وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل.

وليس يغير كف التنوين، إذا حذفته مستخفا، شيئا من المعنى، ولا يجعله معرفة، فمن ذلك قوله عز وجل ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾[4] و ﴿إنا مرسلو الناقة﴾[5] ﴿ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم﴾[6] و ﴿غير محلي الصيد﴾[7] فالمعنى معنى ﴿ولا آمين البيت﴾[8].

ويزيد هذا عندك بيانا قوله تعالى جده: ﴿هديا بالغ الكعبة﴾[9] و ﴿عارض ممطرنا﴾[10] فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة"[11].

**ب ـ إعمال المصدر بمعنى الفعل المضارع:**

الأصل في المصدر أن يكون معمولا، وألا يكون عاملا، ولكن العرب قد تجري المصادر

---

(١) الآية ١٢٤ من سورة النحل.

(٢) الكتاب ج١، ص١٤ – ١٥.

(٣) الكتاب ج١، ص١٦٤.

(٤) الآية ١٨٥ من سورة آل عمران.

(٥) الآية ٢٧ من سورة القمر.

(٦) الآية الأولى من سورة المائدة.

(٧) الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٨) الآية ١٢ من سورة السجدة.

(٩) الآية ٢ من سورة المائدة.

(١٠) الآية ٢٤ من سورة الأحقاف.

(١١) الكتاب ج١، ص١٦٦.

مجرى الفعل المضارع فتعمله فيما بعده عمل الفعل المضارع إذا كان بمعنى المصدر المؤول من (أن) والفعل أو (ما) والفعل، وشذ إعمال المصدر إذا كان بمعنى فعل الأمر، ولهذه الأساليب ما يؤكد فصاحتها من القرآن الكريم، هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عجبت من ضرب زيدا بكر، فمعناه أنه يضرب زيدا وتقول عجبت من ضرب زيد ومن ضرب زيد عمرا، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيد عمرا، ويضرب عمرا زيد.

وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلا ومفعولا، لأنك إذا قلت: هذا ضارب، فقد جئت بالفاعل، وذكرته، وإذا قلت: عجبت من ضرب، فإنك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل، وإن كان فيه دليل على الفاعل، فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول، و لم تحتج حين قلت: هذا ضارب زيدا إلى فاعل ظاهر؛ لأن المضمر في ضارب هو الفاعل. فمما جاء من هذا قوله عز وجل: ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة﴾[1]..."[2].

أما إعمال المصدر بمعنى فعل الأمر فقد احتج له سيبويه بقوله تعالى: ﴿فضرب الرقاب﴾[3] حيث قال: "هذا باب متصرف رويد، تقول: رويد زيدا، وإنما تريد أردد زيدا، وحدثنا من لا نتهم أنه سمع مع العرب من يقول: رويد نفسه، جعله مصدرا[4] كقوله: ﴿فضرب الرقاب﴾[5].

**ج ـ إعمال معاني الجمل**

قد تجري العرب الجمل مجرى الألفاظ المفردة في الإعراب، ومن ذلك نصبهم للمصدر المؤكد لمعنى الجملة. بها هذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: "هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا وذلك قولك: له عليّ ألف درهم عرفا. ومثل ذلك قول الأحوص:

إني لأمنحك الصدّود وإنني ... قسما إليك مع الصدود لأميل[6]

وإنما صار توكيدا لنفسه لأنه حين قال: له علي، فقد أقر واعترف، وحين قال: لأميل، علم

---

(١) الآية ١٤ و١٥ من سورة البلد.

(٢) الكتاب ١/ ١٨٩.

(٣) الآية ٤ من سورة محمد.

(٤) الكتاب ج١، ص٢٤٣.

(٥) الآية ٤ من سورة محمد.

(٦) البيت في الخزانة ج١، ص٢٤٧، وج٤، ص١٥، وفي شرح المفصل لابن يعيش ج١، ص١١٦ وفي الأغاني ج١٨، ص١٩٥، و١٩٦.

أنه بعد حلف، ولكنه قال: عرفا وقسما توكيدا كما أنه إذا قال: سير عليه، فقد علم أنه كان سير، ثم قال: سيرا توكيدا.

واعلم أنه قد تدخل الألف واللام في التوكيد في هذه المصادر المتمكنة التي تكون بدلا من اللفظ بالفعل، كدخولها في الأمر والنهي والخبر والاستفهام، فاجرها في هذا الباب مجراها هناك. كذلك الإضافة. بمنزلة الألف واللام.

فأما المضاف فقول الله تبارك وتعالى: ﴿وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله﴾[1] وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم. وعد الله لا يخلف الله وعده﴾[2] وقال جل وعز: ﴿الذي أحسن كل شيء خلقه﴾[3] وقال جل ثناؤه: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم﴾[4] ومن ذلك: الله اكبر دعوة الحق، لأنه لما قال جل وعز: ﴿مر السحاب﴾، وقال: ﴿أحسن كل شيء﴾، علم أنه خلق وصنع، ولكنه وكد وثبت للعباد، ولما قال: ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾[5] حتى انقضى الكلام، علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم، مثبت عليهم، وقال: كتاب الله، توكيدا كما قال: صنع الله، وكذلك، وعد الله، لأن الكلام الذي قبله وعد وصنع، فكأنه قال جل وعز: وعدا، وصنعا، وخلقا، وكتابا. وكذلك: دعوة الحق، لأنه قد علم أن قولك: الله أكبر، دعاء الحق ولكنه توكيد، كأنه قال: دعاء حقا[6].

**د ـ تعدد الخبر**

الأصل في المبتدأ أن يكون له خبر واحد حتى ينعقد الكلام، ولكن العرب قد تخبر عن المبتدأ بأكثر من خبر، وجاء في القرآن الكريم شواهد من ذلك، وقد خرجه سيبويه على تعدد الخبر للمبتدأ الواحد، كما أجازه على تكرار المبتدأ قبل كل خبر، جاء ذلك في قوله: هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة، وذلك قولك: هذا عبدالله منطلق، حدثنا بذلك يونس، وأبو الخطاب عمن يوثق بعربيته، وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين. فوجه أنك حين قلت: هذا عبدالله، أضمرت (هذا)، أو (هو)، كأنك قلت: هذا منطلق، أو هو منطلق.

الوجه الآخر: أن تجعلهما جميعا خبرا لهذا، كقولك هذا حامض حلو، لا نريد أن تنقص

---

(١) الآية ٨٨ من سورة النمل.

(٢) الآية ٤، ٥ من سورة الروم.

(٣) الآية ٧ من سورة السجدة.

(٤) الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٥) الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٦) الكتاب ج١، ص٣٨٠ – ٣٨٢.

الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين، وقال الله عز وجل: ﴿كلا إنها لظى نزاعة للشوى﴾[1]....."[2]

**هـ ـ العامل في التابع**

الأصل في التابع أن يكون معمولا للعامل في متبوعه، إلا أن من العرب من يجري بعض الأساليب على الأصل، ومنهم من يجريها على حسب موقعها في التركيب الجديد، وذلك نحو نصب المعطوف على اسم إن على الموضع أو رفعه على العطف على الأصل قبل دخول أن، لأنه مبتدأ في الأصل، ولهذا الأمر ما يؤكد فصاحته من القرآن الكريم. هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "معنى إن زيدا منطلق زيد منطلق، و(إن) دخلت توكيدا، كأنه قال: زيد منطلق، وعمرو، وفي القرآن مثله: ﴿إن الله بريئ من المشركين ورسوله﴾[3].

وإن شئت جعلت الكلام على الأول. فقلت: إن زيدا منطلق وعمرا ظريف، فحملته على قوله عز وجل: ﴿لو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر﴾[4]، وقد رفعه قوم على قولك: ولو ضربت عبدالله وزيد قائم ما ضرك، أي: لو ضربت عبدالله وزيد في هذه الحال، كأنه قال: ولو أنه ما في الأرض من شجرة أقلام، والبحر هذا أمره، ما نفدت كلمات الله"[5].

ومن هذا الباب أيضا توكيد الفاعل المضمر بالضمير الظاهر قبل العطف عليه في لغة العرب، وبعضهم يعطف لغير توكيد مع ما فيه من قبح، وقد جاء القرآن الكريم على اللغة الأولى فأكد بالضمير البارز قبل العطف عليه، هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "أما المعطوف فكقولك: رويدكم أنتم وعبد الله، كأنك قلت: افعلوا أنتم وعبد الله؛ لأن المضمر في النية مرفوع، فهو يجري مجرى المضمر الذي يبين علامته في الفعل، فإن قلت: رويدكم وعبدالله، فهو أيضا رفع وفيه قبح، لأنك لو قلت: اذهب وعبد الله كان فيه قبح، فإذا قلت: اذهب أنت وعبدالله حسن، ومثل ذلك في القرآن ﴿فاذهب أنت وربك فقاتلا﴾[6] و ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾[7]..."[8]

**و ـ الزوائد**

---

(١) الآية ١٥ من سورة المعارج.

(٢) الكتاب ج٢، ص٨٣.

(٣) الآية ٣ من سورة التوبة.

(٤) الآية ٢٧ من سورة لقمان.

(٥) الكتاب ج٢، ص١٤٤.

(٦) الآية ٢٤ من سورة المائدة.

(٧) الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٨) الكتاب، ج ١ص ٢٤٧.

توقف النحويون عند بعض الأساليب التي لم توافق أقيستهم وقواعدهم. فذهبوا إلى القول بزيادتها. ومن ذلك:

**أ- ضمير الفصل**

ذهب سيبويه إلى أن الضمير الواقع بين المفعول الأول والثاني - من معمولات الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر-زائد، واحتج لذلك بلغة العرب، وبما جاء في القرآن الكريم، جاء ذلك في قوله: "اعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر، وذلك قولك: حسبت زيدا هو خيرا منك، وكان عبد الله هو الظريف، وقال الله عز وجل: ﴿ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق﴾[1]... ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم﴾[2]. كأنه قال: "ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيرا لهم، و لم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل، لذكره يبخلون"[3].

**ب- زيادة حرف الجر مع الفاعل**

ذهب سيبويه إلى أن الباء في قوله تعالى: ﴿كفى بالله شهيدا﴾[4] زائدة، وأن الفاعل هو لفظ الجلالة (الله)[5].

**ج -زيادة (ما) في باب الجزاء**

مذهب سيبويه أن (ما) المذكورة في باب الجزاء – بعد بعض الحروف، أو الظروف- زائدة، وأنها لغو، وأن الحروف أو الظروف التي لحقتها (ما) هي التي فيها معنى الجزاء. هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "سألت الخليل عن مهما، فقال: هي (ما) أدخلت معها (ما) لغوا، بمنزلتها مع متى إذا قلت متى ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع (إن) إذا قلت: إن ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع أين كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾[6] وبمنزلته مع أي إذا قلت: ﴿أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى﴾[7] ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا فيقولون (ما ما)، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى، وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضم إليها (ما)"[8].

---

(١) الآية ٦ من سورة سبأ.

(٢) الآية ١٨٠ من سورة آل عمران.

(٣) الكتاب، ج ٢ ص٣٩٠-٣٩١.

(٤) الآية ٧٩، ١٦٦ من سورة النساء و ٤٨ من سورة الفتح.

(٥) الكتاب ج ١ ص ٣٨، ٤١.

(٦) الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٧) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٨) الكتاب ج ٣ ص ٦٠.

المبحث الرابع

# منهج سيبويه في الاستدلال بالقراءات

## المبحث الرابع

# منهج سيبويه في الاستدلال بالقراءات

اختلاف القراءات من الأمور الثابتة التي أقرها النبي صلى الله عليه وسلم في حياته، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه»[1] وقوله: «أقرأني جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف»[2] ويرجع هذا التعدد في القراءات إلى اختلاف لغات العرب عند نزول القرآن، ورغبةً من النبي صلى الله عليه وسلم في التخفيف عن أمته، هذا ما نلمسه في قوله: فلم أزل أستزيده ويزيدني. فقد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ما في القراءة الواحدة من عسر على بعض العرب، ولذلك راجع جبريل في السماح للعرب بالقراءة على لغاتهم المختلف قال ابن الجزري في ذلك: "كانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك، ولا بالتعليم والعلاج، لا سيما الشيخ والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً... فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكلف بما لا يستطاع"[3].

فالعلاقة بين اختلاف القراءات وتعدد لغات العرب من الأصول التي لا يمكن تجاهلها، ولذلك اعتنى النحويون بمقابلة هذه القراءات على لغات العرب، وبما يوافق أساليبهم في التعبير، وقواعدهم في تأليف الألفاظ، وبناء الجملة.

### أولاً: نسبة القراءات في كتاب سيبويه

لا بد للنحوي من فقه بعلم القراءات قبل الدخول في هذا المعترك الصعب، فقد كان علم القراءات في عصر سيبويه علماً شفوياً تتناقله القراء، وقد يكون بعضه مسنداً إلى النبي، وبعضه غير مسند، ولذلك فإنه لا بد للنحوي من التوثق من صحة نسبة القراءة وسندها قبل التعرض لها، أو لبيان وجهها من العربية، حتى لا يقع في قراءة غير متصلة السند، -فقوة القراءة من العربية لا يشفع لها إذا كانت مقطوعة السند- ولهذا اشتُرط في القراءة الصحيحة أن تكون متصلة السند وثابتة

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري – لابن حجر العسقلاني – دار الريان للتراث ج ٨ ص ٦٣٩-٦٤٠.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ٨ ص ٦٣٩.

(٣) النشر في القراءات العشر – لابن الجزري – محمد بن محمد الدمشقي – راجعه علي محمد الضباع – دار الكتب العلمية بيروت لبنان ج ١ ص ٢٢.

الرواية في النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأن توافق أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالا، وأن يكون لها وجه من العربية، فإذا خالفت القراءة المصحف العثماني كانت من القراءات الشاذة، ولو قوي وجهها من العربية[1]، أما إذا انقطع سندها فإنها تكون قراءة مردودة ولو قوي قياسها ووجهها من العربية[2].

وهذه الأصول الثلاثة لم تكن غائبة عن ذهن سيبويه حين صنف كتابه، فهو حين يعرض للقراءة يبين سندها، وقوتها من العربية، ومدى خصوصها، أو شيوعها بين القراء. فنجده يشير إلى القراءة المقطوعة السند في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله: "أما قوله عز وجل: ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾[3]، فإنما هو على قوله: لزيداً ضربته، وهو عربي كثير، وقد قرأ بعضهم ﴿أما ثمودَ فهديناهم﴾[4]، إلا أن القراءة لا تخالف لأن القراءة السنة"[5].

فهذه القراءة لها وجه قوي من العربية، ولها نظائر في كتاب الله، ولكنها قراءة غير متصلة السند ولا تحل القراءة بها، وهو محق في ذلك، فهذه القراءة لم يقرأ بها أحد من القراء السبعة"[6] ولا العشرة، ولم ينسبها أبو حيان، واكتفى بذكر القراءة، ووجهها من العربية. حيث قال: وقرئ (ثمودَ) بالنصب ممنوعاً من الصرف"[7]، وأظنها إشارة لرواية سيبويه.

فسيبويه لا يجيز القراءة لقوتها في العربية، أو لجريانها على القياس، وإنما يجيزها لأنها متصلة السند ثابتة الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا لم يثبت سندها، لم تشفع لها قوتها في العربية، ولم نقدمها على القراءة الثابتة السند، وإن كانت أضعف منها وجهاً في العربية. هذا ما أثبته سيبويه في قوله قرأ أناس: ﴿السارقَ والسارقةَ﴾[8] و ﴿الزانيةَ والزاني﴾[9] وهو على ما ذكرت لك من القوة،

---

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج ١ ص ١١، والإتقان في علوم القرآن ج ١ ص ١٠٠، والاقتراح ص ١٤.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ج ٢ ص ١٢٤، والنشر ج ١ ص ١٧.

(٣) الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٤) الآية ١٧ من سورة فصلت. وهذه القراءة قرأ بها عبدالله بن أبي إسحق وعيسى بن عمر.

القراءات الشاذة لابن خالويه – دار الكندي – إربد الأردن ص ١٣٣.

(٥) الكتاب ج ١ ص ١٤٨.

(٦) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها – لمكي بن أبي طالب – تحقيق – د. محي الدين رمضان مؤسسة الرسالة – بيروت لبنان – ط٣ – ١٩٨٤م ج ٢ ص ٢٥٠-٢٥١.

النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج ٢ ص ٣٦٦-٣٦٧.

(٧) البحر المحيط لأبي حيان ج ٧ ص ٤٩١.

(٨) الآية ٣٨ من سورة المائدة، القراءات الشاذة لابن خالويه ص ٣٢.

(٩) الآية الثانية من سورة النور، القراءات الشاذة لابن خالويه ج ٢ ص ٢٥٤-٣٣٠.

ولكن أبت العامة[1] إلا القراءة بالرفع.

وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب، لأن حد الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب"[2]. فلهذه القراءة وجه قوي من العربية، ولكن قوتها من العربية لم تقدمها على قراءة الرفع التي قرأ بها عامة القراء، وهو محق في ذلك؛ لأن هذه القراءة لم يقرأ بها أحد من القراء العشرة[3] ولا الأربعة الذين بعدهم"[4].

فسيبويه يقدم السند وصحة الرواية على قوة القراءة في القياس، وفشوها في العربية، وهذا المنهج في الاستدلال هو المعتد به عند أعلام هذه الأمة: يقول أبو عمرو الداني: "أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، وإذا ثبت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها، والمصير إليها."[5]

وقال ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية، ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، و صح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها"[6].

وقال مكي[7]: "ما خالف خط المصحف هو من السبعة إذا صحت روايته، ووجهه في العربية، و لم يضاد معنى خط المصحف، ولكن لا يقرأ به، إذ لا يأتي إلا بخبر الآحاد، وإذ هو مخالف للمصحف المجمع عليه"[8].

وهذا الأصل في الاستدلال هو الذي حمل سيبويه على الاحتجاج ببعض القراءات الشاذة التي لا وجه لها من العربية، وأقيستها. ومن ذلك قبوله لقراءة ﴿هؤلاء بناتي هن أطهر لكم﴾[9] على النصب. هذا ما أثبته في قوله: "أما أهل المدينة فيترلون (هو) هاهنا بمترلته بين المعرفتين ويجعلونها

---

(١) يعني عامة القراء.

(٢) الكتاب ج ١ ص ١٤٤.

(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص ٣٣.

(٤) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج٢، ص ١٩٩-٢٢٢.

(٥) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج ١ ص ١١، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ج ١ ص ١٠٠.

(٦) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج١، ص٩.

(٧) هو مكي بن أبي طالب، حموش بن محمد بن مختار القيسي المقرئ أصله من القيراوان وسكن قرطبة، وهو من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، توفي سنة (٤٣٧هـ)، إنباه الرواة للقفطي، ج٣، ص٣١٣ — ٣١٥.

(٨) الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب، ص٥، ورسم المصحف د. عبدالفتاح شلبي، ص٣٠.

(٩) الآية ٧٨ من سورة هود، وهي قراءة مروان وعيسى بن عمر. القراءات الشاذة لابن خالوية، ص٦٠.

فصلاً في هذا الموضع. فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً. وقال: احتبى ابن مروان في ذه اللحـــن. يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول إشتمل الخطأ، وذلك لأنه قراء: ﴿هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم﴾[1] فنصب"[2].

فسيبويه يعجب من نسبة اللحن إلى قاريء من أهل المدينة، ولا يرد القراءة لأنها سنة متبعة وإن لم يجد لها وجهاً من العربية، فسيبويه يؤكد بأن العرب لم تستعمل ضمير الفصل، ثم تعملـــه فيما بعده، أو أن يتغير ما بعده عما كان يستحقه قبل دخول الضمير، فالأصل في الضمير أن يقـــع بين معرفتين أو بين معرفة ونكرة أو حتى بين نكرتين الأولى منهما أخص من الثانية، هذا ما أشـــار إليه سيبويه في قوله: "اعلم أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر وذلك قولك: حسبت زيداً خيراً منك، وكان عبدالله هو الظريف، وقال الله عز وجـــل: ﴿ويـــرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق﴾[3]..."[4].

فسيبويه يأخذ بمذهب الاعتدال ويقوي السند على قوة العربية مخالفاً بذلك من يقدم قوة العربيـــة على قوة السند، كأبي عمر بن العلاء وعيسى بن عمر والفراء وغيرهم من القراء النحويين الذيـــن كانوا يجيزون القراءة بما لها من القوة في العربية وإن كانت مقطوعة السند. فقد قراء أبو عمرو بـــن العلاء: ﴿إن هذين لساحران﴾ بنصب اسم إن خلافاً لما هو مثبت في المصحف الإمام، هذا ما ذكـــره الفراء في قوله: "قراء أبو عمرو: ﴿إن هذين لساحران﴾[5] واحتج أنه بلغه عن بعض أصحاب النـــبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن في المصحف لحناً وستقيمه العرب"[6] فهذه القراءة مخالفة لما هـــو في المصحف الإمام، ولم يقرأ بها أحدٌ غير أبي عمرو بن العلاء[7] وكذلك نجد عيسى بن عمر الثقفي الذي كان الغالب عليه حب النصب إذا وجد إليه سبيلا، يقرأ: ﴿والسارقَ والسارقَةَ﴾[8] و ﴿الزانيـــةَ والزاني﴾[9] ولم يقرأ بها أحد من القراء العشرة[1]، ولا الأربعة الذين بعدهم[2].

---

(١) الآية ٧٨ من سورة هود

(٢) الكتاب ج٢، ص٣٩٦ – ٣٩٧.

(٣) الآية ٦ من سورة سبأ.

(٤) الكتاب ج٢، ص٣٩٠.

(٥) الآية ٦٣ من سورة طه.

(٦) معاني القرآن للفراء ج٢، ص١٨٣.

(٧) اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرة للشيخ الدمياضي – أحمد الشهير بالبنـــاء – طبـــع عبدالحميـــد ضيفـــي ص٣٠٤.

(٨) الآية ٢٨ من سورة النور.

(٩) الآية ٢ من سورة المائدة.

وهذا المنهج في الاستدلال يجعل سيبويه من طبقة القراء المقلدين المحافظين الذين يلتزمون بصحة السند والرواية وموافقة المصحف قبل البحث عن وجه قوة القراءة من العربية، هذا ما أشار إليه الدكتور عبدالفتاح شلبي في قوله: "أضع سيبويه مع مدرسة القراء الذين يأخذون بالنقل عن الأئمة، ويعتدون برسم المصحف"(٣).

ومما يؤكد هذا الأمر التزام سيبويه بنسبة القراءة إلى القارئ أو البلد دون الاعتماد على قارئ بعينه، أو بلد بعينها، ولكنه كان يحتج بما روي له من القراءات، فإن كان القارئ معلوما نسب القراءة إليه. ومن ذلك قوله: "قراءة أبي بن كعب"(٤)، و "يزعمون أنها قراءة ابن مسعود"(٥)، و "يزعمون أنها قراءة أبي عبدالله"(٦)، و "بلغنا أن مجاهدا قرأ"(٧)، و "قرأ الحسن"(٨)، و "بلغنا أن الأعرج قرأ"(٩)، و"أما عبدالله بن أبي إسحق فكان ينصب"(١٠)، و "كان أبو عمرو يقرأ"(١١)، و "كان عيسى يقرأ"(١٢)، و "احتبى ابن مروان في ذه اللحن"(١٣).

وقد ينسب القراءة إلى بلد بعينها نحو قوله: "أهل المدينة يقرأون"(١٤)، وقراءة أهل مكة"(١٥)، و "قراءة أهل الحجاز"(١٦)،، و "قراءة أهل الكوفة"(١٧).

وإذا كانت القراءة خارجة عن بعض الأصول العامة التي تقل بها القراءة، أو كان القارئ

---

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج٢، ص٢٥٤، ٣٣٠.

(٢) إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ص١٩٩، ٢٢٢.

(٣) رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات — د. عبد الفتاح شلبي لهضة مصر — لهضة مصر بالفجالة — ١٩٦٠م ص٥٦.

(٤) الكتاب ج١، ص٩٥.

(٥) الكتاب ج٣، ص١٤٣، وج١، ص٩٥، وج٢، ص٨٣.

(٦) الكتاب ج٢، ص٨٣ وأبو عبدالله كنية ابن مسعود.

(٧) الكتاب ج٣، ص٢٥.

(٨) الكتاب ج٢، ص٦٤، ١٤٧ و ج٣، ص١٦٣.

(٩) الكتاب ج٢، ص١٨٧ و ج٣، ص١٣٤.

(١٠) الكتاب ج٣، ص٤٤ و ج١، ص٨١، ٩٥ و ج٢، ص٣١١.

(١١) الكتاب ج٢، ص٤٣، وج ٣، ص٥٠، ١٢٧.

(١٢) الكتاب ج٣، ص١٤٣.

(١٣) الكتاب ج٢، ص٣٩٧.

(١٤) الكتاب ج٢، ص١٤٠، و ج٣، ص١٢٣.

(١٥) الكتاب ج٤، ص١٩٦.

(١٦) الكتاب ج٣، ص٢٥، وج٤، ص٩٥.

(١٧) الكتاب ج٢، ص٣٩٩، وج٣، ص٥٤.

غير معلوم عمم، و لم ينسب القراءة. وذلك نحو قوله: "زعم الخليل أن بعضهم يقرأ"(١)، و "بلغنا أن بعض القراء قرأ"(٢)، و "زعموا أن بعضهم قرأ"(٣)، و "قرأ ناس"(٤)، و "أن ناساً كثيراً يقرأون"(٥).

أما القراءات غير المنسوبة فإنها تنحصر في قراءة نافع(٦)، وابن كثير(٧)، وحمزة(٨)، وطلحة بن هرمز(٩)، وعبد الله وأبي زيد النحويين(١٠).

والى جانب استدلاله بقراءات مروية عن بعض القراء، نجده يعتمد على ما أثبته بعض أصحاب النبي في مصاحفهم كمصحف أبي، وابن مسعود، وغيرهم، هذا ما أثبته الدكتور عبدالفتاح شلبي في قوله: "أما سيبويه فكان يحتج لبعض الأوجه الإعرابية في القراءات بما هو مرسوم في بعض المصاحف، ففي حديثه عن قوله تعالى: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾(١١)، قال: "زعم هارون أنها في بعض المصاحف: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنوا﴾(١٤) ووجدتها كذلك في مصحف ابن مسعود، وكذلك في مصحف أبي، والأعمش"(١٢).

وتؤكد لنا هذه الدُربة في تصنيف سيبويه للقراءات أنه كان من القراء، وإن كانت الروايات التي صنفته من القراء ضعيفة؛ لأن ضعف هذه الآراء نابع من انقطاع الصلة بينه وبين أبي عمرو بن العلاء الذي قيل بأنه أخذ القراءة عنه. قال ابن الجزري: "عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه الفارسي، ثم البصري، إمام النحو، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء كذا روى

---

(١) الكتاب ج٢، ص٤١٥.

(٢) الكتاب ج٣، ص٩٠، ١٢٣، ٥١٩، وج١، ص٥٨، وج٤، ص٣٩ وج١، ص٨٢، ج٣، ص٤، ٤٤، ٤٦٣، ٤٦٧ و ج١، ص٩١.، ٩٥.

(٣) الكتاب ج١، ص٥٨.

(٤) الكتاب ج٢، ص١١٩، وج٤، ص٤٤٤.

(٥) الكتاب ج٢، ص٢٩٢، ٢٩٣.

(٦) الكتاب ج٢، ص١٤٠، ٤١٦.

(٧) الكتاب ج٣، ص٥٠، ١٢٧.

(٨) الكتاب ج٣، ص١٢٥، ١٤٥.

(٩) الكتاب ج١، ص٢٩٠، وج٣، ص١٢٥.

(١٠) الكتاب ج٢، ١٠٨، وج٣، ص٣٩٣.

(١١) الآية ٩ من سورة القلم.

(١٢) رسم المصحف د. عبدالفتاح شلبي ص٥٥ المصاحف – أبو بكر عبد الله بن أبي داوود السجتاني – صححه أرثر جفري مصر ١٩٣٦- ١٣٥٥ ص٦٣.

الهذلي، وهو بعيد، وروى القراءة عنه أبو عمر الجرمي، والله أعلم"[1].

فبعد هذا الأمر راجع إلى الاعتقاد بأن سيبويه لم يلق أبا عمرو؛ لأنه كان يروي عنه من طريق يونس. يقول في ذلك الدكتور شوقي ضيف: "يقول ابن الجزري: إنه أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، ويظهر – إن صح ذلك – أنه لم يأخذها عنه مباشرة، وإنما أخذها عن بعض تلاميذه، إذ نراه في الكتاب لا يذكر له مسألة إلا عن طريق الرواية عن بعض هؤلاء التلاميذ، وبخاصة يونس بن حبيب، مما يدل على أنه لم يلقه، ونظن ظناً أنه حمل قراءة الذكر الحكيم عن هارون بن موسى النحوي الذي يتردد ذكره في الكتاب مع بعض القراءات التي يرويها، وكذلك عن أستاذه الخليل، وغيره من أئمة القراءات في البصرة مثل يعقوب بن إسحق الحضرمي، وهو أحد أئمة القراءات العشر"[2].

ولعل السبب في هذا الخلاف هو عدم التزام سيبويه بقراءة محددة يمكن أن توصلنا إلى من أخذها عنه، ومع ذلك فإننا نرجح أن يكون سيبويه من القراء المقلدين الذي يعتدون بصحة السند واتصال الرواية، فغرضه الأساسي من القراءة هو بيان وجهها من العربية، كما أن أخذه القراءات المختلفة دون الاعتماد على قراءة بعينها، يؤكد روح الاعتدال التي اتسم بها، فكل قراءة من هذه القراءات حجة في الاستدلال، ولا ينبغي للنحوي أن يقدم قراءة على قراءة ما دامت القراءتان متصلتي السند. أما قوة أو ضعف القراءة من العربية، وأقيستها، فذاك أمر آخر له بابه الذي لا يُضعف من صحة سند القراءة وروايتها.

## ثانياً: منهج سيبويه في تخريج القراءات القرآنية

اعتمد سيبويه في استنباطه لقواعد اللغة وأقيستها على لغة العرب نثرها وشعرها، أما شواهده من المصحف الإمام فلم يأت بها للاحتجاج على صحة القاعدة وحسب، بل كانت إلى جانب حجيتها في استنباط القواعد المعيار الذي يستدل به على فصاحة لغة من لغات العرب التي خرجت عن القياس، أما شواهده من القراءات القرآنية فلم ترق إلى هذا المستوى، فهو لا يستدل بالقراءة على فصاحة لغة من لغات العرب، أو على صحة قياس من أقيستها، ولكنه كان يستدل بالقياس و بكلام العرب على قوة القراءة، ولا يفوته عند الاحتجاج للقراءة أن يعرضها على قراءة المصحف الإمام، ليبين الفرق بين القراءتين في التركيب، ثم يعرض كلتا القراءتين على القياس، وعلى كلام العرب، فإن وافقت القراءة القياس وخالفت كلام العرب حملها على القياس، وإن

(١) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ج١، ص٦٠٢.

(٢) المدارس النحوية شوقي ضيف ص٨٠.

خالفت القياس ووافقت كلام العرب حملها على كلام العرب، فإن خالفت القراءة القياس وكلام العرب بيّن ذلك دون أن يطعن في القراءة أو القارئ، وتؤكد الدكتورة خديجة الحديثي على هذا الأمر في قولها: "إن خالفت القراءة القياس المشهور في لغة العرب لا يردها، ولا يخطؤها، أو يعيبها، أو ينكرها. وإنما كان يحملها على ما ورد من عبارات وشواهد عن العرب خالفت فيها القياس المشهور، أو يشبه هذه الشواهد بالقراءة، ويحملها عليها، ويرى أنه مما يسمع و لا يقاس عليه"[1]، ولهذا القول ما يؤكده من الكتاب، فنحن نجد سيبويه يعرض للقراءة الشاذة إلى جانب قراءة المصحف الإمام، ثم يبين قوة القراءة الشاذة من القياس، وقوة قراءة المصحف الإمام من كلام العرب. نجد ذلك في قول سيبويه: "وأما قوله عز وجل: ﴿الزانيةُ والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿والسارقُ والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾[3]، فإن هذا لم يبن على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿مثلُ الجنة التي وعد المتقون﴾[4]، ثم قال بعد: ﴿فيها أنهار من ماء﴾[5]، فيها كذا وكذا، فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديث، فكأنه قال: ومن القصص مثل الجنة، أو مما يقص عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه. والله تعالى أعلم.

وكذلك ﴿الزانيةُ والزاني﴾، كأنه لما قال جل ثناؤه: ﴿سورةٌ أنزلناها وفرضناها﴾[5] قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض، ثم قال: (فاجلدوا)، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع...

وقد قرأ أناس: ﴿والسارقَ والسارقةَ﴾[6]، و ﴿الزانيةَ والزاني﴾[7]، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع.

وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب؛ لأن حد الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب[8]، وقد يأتي بعكس ذلك فيبين قوة قياس قراءة المصحف الإمام وقوة القراءة المخالفة لقراءة المصحف الإمام في كلام العرب فيستدل للقراءة بما خالفت فيه العرب القياس في نثرها أو شعرها. ومن ذلك

---

(١) دراسات في كتاب سيبويه د. خديجة الحديثي ص٤٢.

(٢) الآية ٢ من سورة النور.

(٣) الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٤) الآية ١٥ من سورة محمد.

(٥) الآية ١ من سورة النور.

(٦) هي قراءة عيسى بن عمرو بن أبي عبلة البحر المحيط لأبي حيان ج٣، ص٤٧٦.

(٧) هي قراءة عيسى بن عمرو يحي بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبه وأبو السمال ورويس البحر المحيط لأبي حيان ج٦، ص٤٢٧.

(٨) الكتاب ج١، ص١٤٢ - ١٤٤.

قوله: "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته فلزمته الهاء وإنما تريد بقولك بمني عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبدالله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به، فإنما قلت عبدالله فنسبته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء، ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وأما ثمودُ فهديناهم﴾[٢]، وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر وشغلته به؛ ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنك لم تشغله بشيء. وإن شئت قلت: زيداً ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعلٍ هذا يفسره، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره فالاسم هاهنا مبنى على هذا المضمر...

وقد قرأ بعضهم: ﴿وأما ثمودَ فهديناهم﴾[١]، وأنشدوا هذا البيت على وجهين: على النصب والرفع، قال بشر بن أبي خازم:

فأمّا تميمٌ تميمً بن مُر فألفاهم القومُ روبى نياما[٢]

ومنه قول ذي الرمة:

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغتِه فقامَ بفأسٍ بين وصليكِ جازِرُ[٣]

فالنصب عربي كثير والرفع أجْود"[٤].

أما إذا خالفت القراءة المصحف الإمام، والقياس وكلام العرب الفصيح، فإن سيبويه لا يغفلها بل يذكر القراءة، ويبين ضعفها من العربية، ومخالفتها للقياس. دون أن يطعن في صحة سندها، ومثال ذلك قراءة يعقوب وابن مروان ﴿هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم﴾[٥] بنصب (أطهر)[٦].

وعلى الرغم من أن سيبويه قد ربط توجيه القراءات بلغات العرب إلا أنه قلما يشير إلى اللغة التي توافق القراءة بل لا أكاد أجد في الكتاب كله موضعاً يربط فيه سيبويه القراءة باللغة غير تخفيف الهمز في لغة الحجاز الذي جاء فيه قوله: "اعلم أن الهمزتين إذا التقتا، وكانت كل واحدة منهما من كلمة، فإن أهل التحقيق يحققون إحداهما، ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرت لك، كما استثقل أهل الحجاز الواحدة، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان، فتحققا، ومن كلام العرب

---

(١) الآية ١٧ من سورة فصلت وهي قراءة الجمهور وقرأ ابن وثاب والأعمش وبكر بن حبيب بالرفع والتنوين والحسن وابن أبي إسحق والأعمش بـ(ثمودٌ منونة منصوبة- البحر المحيط لأبي حيان ج٧، ص٤٩١.

(٢) البيت في ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق عزة حسن – دمشق ١٣٧٩ ص١٩٠ وأمالي ابن الشجري ج٢، ص٣٤٨ واللسان (رَوَبَ)

(٣) البيت في ديوان ذي الرمة ص٢٥٣ وفي الخزانة ج١، ص٤٥٠ والكامل للمبرد ص٦٢٠.

(٤) الكتاب ج١، ص٨١، ٨٢.

(٥) الآية ٧٨ من سورة هود.

(٦) الكتاب ج٢، ص٣٩٦، ٣٩٧.

تخفيف الأولى، وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو، وذلك قولك: ﴿قد جا اشـــراطها﴾[1] و ﴿يـــا زكريا إنا نبشرك﴾[2]، ومنهم من يحقق الأولى، ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب. وهو قولك: فقد جاء أشراطها، ويازكرياء انا... وكان الخليل يستحب هذا القول. فقلت له: لمه؟ فقـــال: إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة"[3].

أما الموضع الذي أشار فيه سيبويه إلى قراءة بني تميم (ما هذا بشر) بالرفع فليست بقـــراءة، وإنما هي إشارة إلى السليقة اللغوية عند العرب، وبقاء لغة تميم على القياس. ومع ذلك فإن ســـيبويه لم يغفل هذه اللغات، وإن لم يسمها، بل غالب الظن أن سيبويه قد اكتفى بما ذكره من خصـــائص هذه اللغات في الكتاب قبل أن يتعرض لهذه القراءات، فإختلاف اللغات ينحصر فيما وقـــع بـــين لغات القبائل الحجازية ولغاتُ القبائل التميمة. فالحجازيون يجرون الألفاظ على ما تحتملـــه مـــن المعاني. أما التميميون فإنهم لا يجرون اللفظ على معنى غيره ويلتزمون بإجراء الألفاظ على معانيـــها الأصلية المنضبطة مع القياس. وهذا الحكم ليس حكماً قطعياً فلا شك أنه قد وقع تداخل كثير بـــين اللغتين، واتفاق في بعض الضواهر اللغوية لأن هاتين اللغتين متداخلتان سكانياً وجغرافياً. ولذلـــك يصعب الفصل بين اللغتين إلا فيما ذكره النحويون من خصائص تفردت بها كل لغة عن أختها.

## ثالثاً: توجيه سيبويه للقراءات نحوياً

لم يفت سيبويه عند ذكر القراءة والاستدلال لها بلغات العرب أن يوجه هـــذه القـــراءات توجهاً نحوياً ومن ذلك:

**أ – توجيه القراءة على الخبر في الرفع وعلى الحال في النصب:**

وذلك نحو توجيهه للفظ (خالصة) من قوله تعالى: ﴿قل هي للذين آمنـــوا خالصـــةٌ يـــوم القيامة﴾[4] على الرفع والنصب حيث قال: ومثل قولك: فيها عبدالله قائماً. هو لك خالص. كـــأن قولك: هو لك بمنزلة أهبه لك، ثم قلت خالصاً. ومن قال: فيها عبدالله قائمٌ، قال: هـــو خـــالصٌ، فيصير خالصٌ مبنياً على هو، كما كان قائمٌ مبنياً على عبدالله، (وفيها) لغو، إلا أنك ذكرت فيـــها لتبين أين القيام، وكذلك لك، إنما أردت أن تبين لمن الخالص.

---

(١) الآية ١٨ من سورة محمد.

(٢) الآية ٧ من سورة مريم.

(٣) الكتاب ج٣، ص٥٤٨ – ٥٤٩.

(٤) الآية ٣٢ من سورة الأعراف. قرأ نافع بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. النشر في القراءات العشر، الجز الثاني، ص٢٦٩.
والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، الجزء الأول، ص٤٦١.
والحجة في القراءات السبع لإبن خالويه، ص١٠٤.

وقد قراء هذا الحرف على وجهين: ﴿قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة﴾[1] بالرفع والنصب"[2] يعني (خالصةٌ و خالصةً) فالقراءة بالرفع على الخبرية وللذين وصلتها لغو، والقراءة بالنصب على أن (للذين وصلته) متعلق بخبر محذوف (وخالصة) حال.

**بـ توجيه القراءة على النعت في الجر، وعلى المصدرية في النصب.**

يرتبط هذا التوجيه عند سيبويه باختلاف الحركة. ومن ذلك (سواءً) فقد أوّلها بالمصدر كما أوّله باسم الفاعل. قال سيبويه: "هذا درهمٌ سواءً. كأنه قال: هذا درهمٌ استواءً، فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به. قال عز وجل: ﴿في أربعة أيامٍ سواءً للسائلين﴾[3] وقد قرأ ناس: "في أربعة أيامٍ سواءٍ". قال الخليل: جعله بمنزلة مستوياتٍ"[4] فقراءة النصب تحتمل المصدرية والحالية[5]، وقراءة الجر لا تحتمل غير الصفة(٦).

**جـ توجيه القراءة على النصب والبدل والابتداء**

وجه سيبويه اختلاف القراءة في "فئةٌ" على النعت والبدل في الجر وعلى الابتداء في الرفع، قال سيبويه في ذلك: "مررت برجلين مسلم وكافر، جمعت الاسم" وفرقت النعت، وإن شئت كان المسلم والكافر بدلاً[7]...

ومثال ما يجيء في هذا الباب على الابتداء، وعلى الصفة، والبدل قوله عز وجل: ﴿قد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة﴾[8] ومن الناس من يجر والجر على وجهين[9]، على الصفة، وعلى البدل[10].

---

(١) الآية ٣٢ من سورة الأعراف.

(٢) الكتاب ج٢، ص٩١.

(٣) الآية ١٠ من سورة فصلت، والرفع قراءة أبي جعفر وقرأ يعقوب بالخفض وقرأ الباقون بالنصب.
النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج٢، ص٣٦٧، والقراءات الشاذة لابن خالويه ص١٣٣.

(٤) الكتاب ج٢، ص١١٩.

(٥) معاني القرآن للفراء ج٣، ص١٢.
و إعراب القرآن – للنحاسي – أحمد بن محمد بن إسماعيل تحقيق – زهير غازي زاهد – عالم الكتب مكتبة النهضة – ط٢ – ١٩٨٥م ج٤، ص٥٠.
و الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل – لمحمد بن عمر الزمخشري دار المعرفة بيروت لبنان ج٣، ص٣٨٤، البحر المحيط لأبي حيان ج٧، ص٤٨٦.

(٦) معاني القرآن للفراء ج٣، ١٢، وإعراب القرآن للنحاس ج٤، ص٥٠، والكشاف للزمخشري ج٣، ص٣٨٤.

(٧) الكتاب ج١، ٤٣١.

(٨) الآية ١٣ من سورة آل عمران، قرأ الزهري ومجاهد والحسن وحميد بالخفض وقرأ ابن أبي عبلة والسميفع بالنصب والرفع قراءة المصحف الإمام، البحر المحيط لأبي حيان ج٢، ص٣٩٣، والقراءات الشاذة لابن خالويه، ص١٩.

(٩) مراده جر (فئة) وهي قراءة مجاهد والحسن والزهري وحميد، البحر المحيط لأبي حيان ج٢، ص٣٩٣.

(١٠) الكتاب ج١ ص٤٢٠

**د- توجيه القراءة بالرفع على البدل، وبالنصب على الاستثناء**

وجه سيبويه القراءة في "قليل" بالرفع والنصب على البدل، والاستثناء، فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء جاء ذلك في قوله: هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه ما أدخل فيه. وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحد إلا زيدٍ، وما رأيت أحداً إلا زيداً، وما لقيت إلا زيداً، كما أنك إذا قلت: مررت برجل زيدٍ، فكأنك قلت: مررت بزيد، فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول. وما مررت بالقوم إلا أخيك، فالقوم هاهنا بمنزلة أحد، ومن قال: ما أتاني القوم إلا أباك، لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك، فإنه ينبغي له أن يقول: ﴿ما فعلوه إلا قليلاً منهم﴾[٢]..."[٣] أما قراءة الرفع فعلى البدل[٤].

**هـ- توجيه القراءة على الموضع وعلى الأصل**

وجه سيبويه "علام" بالرفع والنصب على الخبر، وعلى اسم إن، فالرفع على أنه خبر المبتدأ محذوف، والنصب علىَ أنه بدل من اسم إن في قوله تعالى: ﴿قل إن ربي يقذف بالحق علامُ الغيوب﴾[٥]، قال سيبويه: "هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة، وذلك قولك: إن زيداً منطلق العاقلُ اللبيب، فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين: على الاسم المضمر في منطلق، كأنه بدل منه، فيصير كقولك: مررت به زيدٌ، إذا أردت جواب بمن مررت فكأنه قيل له: من ينطلق؟ فقال: زيد العاقل اللبيب وإن شاء رفعه على مررت به زيدٌ، إذا كان جواب من هو؟ فتقول : زيدٌ، كأنه قيل له: من هو؟ فقال: العاقل اللبيب، وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب.

وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين: ﴿قل إن ربي يقذف بالحق علامُ الغيوب﴾[٦]....."[٧] فالرفع على النعت أو المبدل من موضع (إن)، أو على أنه خبر بعد خبر

---

(١) الكتاب ج١، ص٤٣٢.

(٢) الآية ٦٦ من سورة النساء، قرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء والقراءة بالاتباع على مصحف أهل الشام، فإنها في مصاحفهم بالألف، وقرأ الباقون بالرفع على البدل من الضمير المرفوع في فعلوه وهو وجه الكلام وعليه الأصول، الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ج١، ص٣٩٢، والحجة في القراءات السبع لا بن خالويه، ص١٢٤.

(٣) الكتاب ج٢، ص٣١١.

(٤) مشكل إعراب القران - مكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق ياسر محمد السواس - دار المأمون للتراث - دمشق ج١، ١٩٥، وإعراب القرآن للنحاس ج١، ص٤٦٨.

(٥) الآية ٤٨ من سورة سبأ، قرأ بالفتح عيسى بن عمر وابن أبي إسحق.

القراءات الشاذة لابن خالويه، ص١٢٢، وقرأ الجمهور بالرفع وقرأ عيسى بن عمر وابن أبي إسحٰق وزيد بن علي وابن أبي عبلة وأبو حيوة و حرب بن طلحة بالنصب، البحر المحيط لأبي حيان ج٧، ٢٩٢.

(٦) الكتاب ج٢، ص١٤٧.

(٧) مشكل إعراب القرآن لمكي بن ابي طالب ج١، ص٥٩٠.

والنصب على النعت أو البدل من (رب)[1].

وقد اختلف النحويون في توجيه هذه القراءة، فذهب مكي على أن الرفع على النعت لرب على الموضع، أو على البدل، أو على البدل منه، أو من الضمير في يقذف، وأجاز الرفع على أنه خبر، بعد خبر أو على إضمار مبتدأ، والنصب على أن (علام) نعت لرب على اللفظ أو على البدل[2]. وذهب الزمخشري إلى أن الرفع محمول على محل اسم إن أو على الضمير المستتر في يقذف، أو أنه خبر لمبتدأ محذوف. أما النصب فعلى أنها صفة لرب أو على المدح[3].

وذهب النحاس إلى أن القراءة بالنصب على البدل من خبر إن[4].

وذهب الفراء إلى أن الرفع على النعت على قول العرب: إن أخاك قائمٌ ظريفٌ[5].

أما أبو حيان فلم يجز البدل من اسم إن عملاً بمذهب سيبويه حيث قال: "قرأ الجمهور علامُ بالرفع، فالظاهر أنه خبر ثان، أما الحمل على محل اسم إن فهو خلاف مذهب سيبويه، وليس بصحيح عند أصحابنا"[6].

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ج١، ص٥٩٠.

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ج١، ٥٩٠.

(٣) الكشاف للزمخشري ج٣، ص٢٦٤.

(٤) معاني القرآن للنحاس ج٣، ص٣٥٤.

(٥) معاني القرآن للفراء ج٢، ص٣٦٤.

(٦) البحر المحيط لأبي حيان ج٧، ٢٩٢.

المبحث الخامس

# منهج سيبويه في الاستدلال بالحديث النبوي الشريف

## المبحث الخامس

# منهج سيبويه في الاستدلال بالحديث النبوي الشريف

**اعتمد** النحويون القدماء في تقعيد القواعد، ووضع الأصول على لغة القرآن الكريم، ثم الفصيح من كلام العرب نثرها وشعرها، ولكنهم توقفوا عن الاحتجاج بالحديث النبوي، و لم يشذ عن هؤلاء إلا ابن مالك الذي أدخل الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف إلى جانب الاحتجاج بلغة القرآن الكريم وكلام العرب مخالفاً بذلك ما أجمع عليه المتقدمون، يقول أبو حيان : "لهج هذا المصنف في تصانيفه الاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روى فيه، وما رأيت أحداً من المتقدمين، ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس"[1].

و لم يُسلِّم المعاصرون بهذا الأمر فأخذوا يبحثون وينقبون في مصنفات القدماء، وبخاصة كتاب سيبويه الممثل لعصر الاحتجاج الأول، فتوقفوا أمام عدد من النصوص التي توافق معاني بعض الأحاديث أو ما يوافق ألفاظاً مقتطعة من بعض الأحاديث، ومن ذلك ما أثبته الشيخ عبدالسلام هارون في تحقيقه لكتاب سيبويه، حيث أثبت سبعة[2]، أحاديث أحدهما محكي بروايتين[3] ويبدو أن الدكتور محمد خير الحلواني قد وُهم بأنها ثمانية حين نظر إلى فهرس هذه الأحاديث. جاء ذلك في قوله: "في كتاب سيبويه كله لا ترى غير ثمانية أحاديث، لم ينسبها إلى الرسول و لم يصرح بأنها أحاديث نبوية، كما أنه لا يحتج بها جميعاً، بل يستأنس ببعضها"[4]، وليس هذا موضع لأن الأصل في المسألة أن يكون سيبويه قد استشهد بالحديث النبوي بغض النظر عن عدد هذه الأحاديث، فمن المثير للانتباه أن الشيخ عبدالسلام هارون لم يسند من هذه الروايات التي حكاها سيبويه إلا حديثاً واحداً. وهو: ﴿كل مولود يولد على الفطرة فأبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه﴾[5]، وقد روى

---

(١) خزانة الأدب ج١، ص١٠.

(٢) الكتاب ج٥، ص٣٢.

(٣) روى الحديث بالرفع والنصب "سبوحاً قدوساً" و "سبوح قدوس" ج٥، ص٣٢.

(٤) أصول النحو العربي — محمد خير الحلواني ١٩٧٩م جامعة تشرين، ص٥٢.

(٥) الكتاب ج٢، ص٣٩٣.

هذا الحديث في بعض المسانيد[1]، إلا أنه لم يرد عند أحد منهم بلفظ سيبويه، ولا شاهد فيه إلا في حكاية سيبويه "يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه". أما بقية حكاية سيبويه فلم ينسب منها الشيخ عبدالسلام هارون شيئاً، واكتفى بالإشارة إلى أنها أحاديث، وقد رجعت إلى جميع هذه النصوص في كتب المسانيد، فلم أجد منها حكاية واحدة توافق رواية حديث عند أحد من أصحاب المسانيد، وبخاصة في محل الشاهد، كما أن بعض هذه النصوص لا تزيد عن كلمتين، ظن الشيخ عبدالسلام هارون أنها مقتطعة من حديث نبوي شريف، وإليك هذه النصوص التي أثبتها الشيخ عبدالسلام هارون وما رواه أصحاب المسانيد:

(١) استشهد سيبويه في باب الفصل بين المبتدأ والخبر بالضمير بحكاية العرب: "كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه"[2]، ثم ذكر تعدد أوجه الإعراب في هذه الحكاية في قوله: " ففيه ثلاثة أوجه: فالرفع وجهان، والنصب وجه واحد.

فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في يكون، والأبوان مبتدآن، وما بعدهما مبني عليهما كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه...

والوجه الآخر أن تعمل يكون في الأبوين، ويكون (هما) مبتدأ وما بعده خبر له.

والنصب على أن تجعل (هما) فصلاً"[3].

هذه الحكاية التي استشهد بها سيبويه، ومحل الشاهد فيها هو: يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه" وهذه الرواية لم يذكرها أحد من أصحاب المسانيد، فقد رواه البخاري بلفظ: ﴿ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه﴾[4] ورواه مسلم بلفظ: ﴿ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه﴾[5] ورواه أحمد بلفظ ﴿كل مولود يولد على الفطرة، حتى يعرب عنه لسانه، فإذا أعرب عنه لسانه. فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه﴾[6].

وفي لفظ الترمذي: ﴿كل مولود يولد على الملة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يشركانه.

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي – دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان ، كتاب القدر، ورواه البخاري في كتاب الجنائز وكتاب القدر.

(٢) الكتاب ج٢، ص٣٩٣.

(٣) الكتاب ج٢، ص٣٩٣ – ٣٩٤.

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري برقم ١٣٥٩.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي برقم ١٣٨٥.

(٦) نفسه ج٢، ٣٣٣.

قيل: يا رسول الله، فمن هلك قبل ذلك. قال: الله أعلم بما كانوا عاملين به﴾[1].

وفي لفظ أبي يعلى: ﴿كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه﴾[2].

فجميع هذه الروايات لا محل فيها للشاهد الذي ذكره سيبويه، ونحن لا نعلم بأي لفظ قاله الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والنحوي إنما يستشهد باللفظ، ونسبة لفظ بعينه إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يعني أنه قال هذا اللفظ دون غيره، فهل يعقل أن يتوقف سيبويه عن نسبة الشواهد الشعرية إلى الشعراء وينسبها إلى الرواة؛ لأنها رويت بألفاظهم ومعاني لغاتهم، ثم يأتي إلى الحديث النبوي الشريف فينسب روايته إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، دون قائل لفظه، أليس في ذلك تكذيب لمن روى الحديث بلفظ آخر؟

(٢) استشهد سيبويه في باب تسمية الرجال بالظروف والحروف بصرف هذه الظروف والحروف أو تركها على الحكاية، من ذلك حكاية العرب "إن الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ" و"وعن قيلٍ وقالٍ" فأثبت الحكاية الأولى على الحكاية والثانية على الصرف. حيث قال: أما ثم، وأين، وحيث، ونحوهن إذا صُيرن اسماً لرجل أو امرأة أو حرف أو كلمة، فلا بد لهن من أن يتغيرن عن حالهن، ويصرن بمنزلة زيد وعمرو؛ لأنك وضعتهن بذلك الموضع، كما تغيرت ليت، وإن. فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال: إن الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ، ومنهم من يقول: عن قيلٍ وقالٍ، لما جعله اسماً"[3]، فهذا النص الذي استشهد سيبويه به على الحكاية أو الإعراب لم يرد بلفظه عند أحد من المحدثين، فرواية البخاري: ﴿إن الله كره لكم ثلاثاً: قيلَ وقالَ﴾[4] ورواية أحمد بن حنبل: ﴿إن الله حرمَ ثلاثاً ونهى عن ثلاث: فأما الثلاث التي نهى الله عنهن: فقيل وقال﴾[5] وفي رواية أُخرى: ﴿كان ينهى عن قيل وقال﴾[6] وفي رواية

(١) الجامع الصحيح وهو سنن الترميذي – محمد بن عيسى بن سورة– المكتبة الإسلامية– تحقيق إبراهيم عطوة عوض ج٤، ص٤٤٧ برقم ٢١٣٨.

(٢) مسند أبي يعلي الموصلي – أحمد بن المثنى – تحقيق حسين سالم أسد دار الثقافة العربية – دمشق – بيروت ط١ – ١٩٩٢م ج٢، ص٢٤٠، برقم ٢٤٢.

(٣) الكتاب ج٣، ص٢٦٨.

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري برقم ١٤٠٧.

(٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل ج٤، ص٢٥٠.

(٦) مسند الإمام أحمد بن حنبل ج٤، ص٢٥٠– ٢٥١.

ثالثة: ﴿سمعته ينهى عن قيل وقال﴾[1] وفي رواية مسلم: ﴿يكره لكم قيلَ وقالَ﴾[2] وفي رواية أخرى ﴿كره لكم ثلاثاً: قيلَ وقالَ﴾[3] وفي رواية ثالثة: ﴿نهى عن ثلاث: قيلَ وقالَ﴾[4] فجميع هذه الروايات مخالفة لحكاية سيبويه ولا شاهد فيها؛ لأن الشاهد في حكاية سيبويه هو انتقال الأفعال إلى مرتبة الأسماء وحكمها بعد النقل، أما الحكاية الواردة في المسانيد فلا شاهد فيها؛ لأنها إن كانت حديثاً نبوياً، أو آية كريمة، أو عبارة من غير ذلك فيجوز أن تحكى.

(٣) استشهد سيبويه في باب تفسير الحال المنصوب بالاسم المبهم بقوله: وقد تقول هو عبدالله وأنا عبدالله فاخراً أو موعداً، أي: اعرفني بما كنت تعرف، وبما كان بلغك وعني ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول: أنا عبدالله كريماً جواداً، وهو عبدالله شجاعاً بطلاً.

وتقول: إني عبدالله؛ مصغراً نفسه لربه، ثم تفسر حال العبيد فتقول: آكلاً كما تأكل العبيد"[5] و موطن الشاهد في العبارة التي ذهب الشيخ عبدالسلام هارون إلى أنها حديث نبوي هو آكلاً وما روى في كتب المسانيد من معنى هذا الحديث لا شاهد فيه، فقد ذكره الألباني بروايتين الأولى: ﴿آكلٌ كما يأكل العبدُ، فو الذي نفسي بيده لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى منها كافراً كأساً﴾[6] والثانية: ﴿آكل كما يأكلُ العبد وأجلسُ كما يجلس العبد﴾[7] ولا شاهد في هاتين الروايتين.

(٤) استشهد سيبويه في باب رفع فعل التفضيل للاسم الظاهر بحكاية العرب: "ما من أيام أحبُ إلى الله عز وجل فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة"[8] فهذا النص الذي استشهد به سيبويه على رفع "الصوم" بـ "أحب"، وليس في رواية أحد من أصحاب المسانيد هذا اللفظ، ولا شاهد عندهم فيما رووا إلا في رواية الترمذي التي جاء فيها: ﴿ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة﴾[9] إذا أُوّل "أن يتعبد" بـ "التعبد" أما الرواية الثانية التي رواها

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ج٤، ص٢٥٥.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج١١، ص٣٧٥ – ٣٧٦.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ج١١، ص٣٧٧.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ج١١، ص٣٧٧.

(٥) الكتاب ج٢، ص٨٠.

(٦) الجامع الصحيح للألباني ج١، ص٦٠.

(٧) الجامع الصحيح للألباني ج١، ص٦٠.

– الكتاب ج٢، ص٦٠.

(٨) الكتاب ج٢، ص٣٠٢.

(٩) الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي ج٣، ص٧٥٦.

الترمذي وهي: ﴿ما من أيام العمل الصالح فيهن أحبُ إلى الله من هذه العشرة﴾[1]، فلا شاهد فيها، ولا موضع للشاهد أيضاً في رواية أبي داوود التي جاء فيها: ﴿ما من أيام العمل الصالحُ فيها أحبُ إلى الله من هذه الأيام﴾[2].

(٥) استشهد سيبويه في باب انتصاب المصادر بأفعال مختزلة بحكاية العرب: "سبوحاً قدوساً ربَّ الملائكة والروح"[3] وهذه الحكاية لم يروها أحد من أصحاب السنن، ولكنهم ذكروا الرواية الثانية على الرفع ﴿سبوحٌ قدوسٌ ربُّ الملائكة والروح﴾[4].

(٦) استشهد سيبويه في باب التنازع بحكاية العرب: "نخلع ونترك من يفجرك" وذكر الشيخ عبدالسلام هارون أنها حديث نبوي شريف، ولم أقع على هذا النص في كتب الصحاح، إلا أن الدكتورة خديجة الحديثي ذكرت أن هذا الحديث موجود بلفظه في كتب الصحاح، ولكنها لم تسنده إلى أي منها[5].

(٧) استشهد سيبويه في باب تسكين الحرف الثاني بقول العرب "فبها ونعمت"[6] وذكر الشيخ عبدالسلام هارون أنه حديث ولكنه لم يسنده إلى أي كتاب من كتب الصحاح وغالب الظن أنه حمل هذه القطعة على حديث غسل الجمعة، وليس من المعقول أن العرب لا تنطق بهذا اللفظ "فبها ونعمت" إلا في باب غسل الجمعة.

أما الدكتورة خديجة الحديثى فقد ذهبت إلى أن هذه الأحاديث التي استشهد بها سيبويه هي تسعة أحاديث فزادت على النصوص التي أثبتها الشيخ عبدالسلام هارون حكاية سيبويه: "لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمةٌ"[7] و"إن خيراً فخيراً"[8] و"حي هل الصلاة"[9] ولبيك إن الحمد والنعمة لك"

---

(١) الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي ج٣، ص٧٥٦.

(٢) سنن أبي داوود – إعداد وتعليق– عزت عبيد الدعاس – توزيع محمد علي السيد حمص ط١– ١٩٦٩م ج٢، ص٨١٥ – ٨١٦.

(٣) الكتاب ج١، ص٣٢٧.

(٤) سنن أبي داوود ج١، ص٥٤٣.

ومسند الإمام أحمد بن حنبل ج٦، ص٣٥.

وسنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي – دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان ج٢، ص٢٢٤.

(٥) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث – د. خديجة الحديثي – دار الطليعة – بيروت – ١٩٨١م، ص٦٠.

(٦) الكتاب ج٤، ص١١٦.

(٧) الكتاب ج٣، ص٢٣٧.

(٨) الكتاب ج١، ص٢٥٨.

(٩) الكتاب ج٣، ص٣٠٠.

وهذا الأخير لم أجده في الكتاب حيث أشارت إليه الدكتورة خديجة الحديثي[1]، ولم أقف عليه في موضع آخر، ومن المثير للانتباه أن الدكتورة خديجة الحديثي لم تنسب شيئاً من هذه الأحاديث إلا ما وقفت عليه في فهارس الكتاب بتحقيق الشيخ عبدالسلام هارون أو مانسبه غيرها[2].

ولكن هل تعتبر هذه النصوص دليلاً على احتجاج سيبويه بالحديث النبوي الشريف؟ لا أظن الأمر كذلك؛ لأن الاستشهاد بالحديث النبوي يعني الاستشهاد بلغة الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم، ولا شك بأن لغته حجة، ولكن من الذي يستطيع أن يقول أن هذا اللفظ دون غيره هو لفظ النبي صلى الله عليه وسلم من بين هذه الروايات المختلفة في الحديث الواحد، أليس في ذلك تكذيب لبقية الروايات المروية عن الرواة الناقلين لمعاني الحديث النبوي الشريف عن النبي.

فالاحتجاج بالحديث يعني الاحتجاج بلغة الراوي، وليس بلغة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولو ثبت أن اللفظ هو لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكان حجة، وفي ذلك يقول السيوطي: أما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى...، ولهذا ترى الحديث الواحد مروياً على أوجه شتى، بعبارات مختلفة"[3].

أما لغة الراوي فيستدل بها إذا كان فصيحاً، وممن يحتج بلغته، ولا خلاف في ذلك، لأنه يروي الحديث بلغته، ولغته حجة في النثر والشعر، وهي كذلك في روايته للحديث، وهذا لا يعني صحة نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن يعني فصاحة اللفظ المروي أما الاعتماد على مشابهة حكاية سيبويه لما هو مثبت في متون المسانيد، فلا حجة فيه على أن هذا اللفظ المروي عن أصحاب المسانيد أو من حكاية سيبويه، هو لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، ولا حجة أيضا في مشابهة حكاية سيبويه عن العرب لما هو مثبت في متون المسانيد على أنه حديث نبوي، لأننا لن نعدم وجود ألفاظ أو عبارات في لغة العرب توافق ألفاظ الحديث النبوي الشريف ومعانيه، فالنبي عربي، ولغته العربية، وكلامه عربي، ورواية الحديث كانت بالعربية، على اختلاف في فصاحة الرواة ولغاتهم، ثم إننا لن نعدم وجود ألفاظ وعبارات إسلامية في لغة العرب، لأن الأعراب الذين نقلت عنهم اللغة مسلمون، ودخلت لغتهم ألفا إسلامية كثيرة.

أما الأسباب التي يمكن أن نحتج بها – لعدم جواز الاحتجاج بالحديث، ونسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهي:

---

(١) الكتاب ج٣، ص٢٦٨.

(٢) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د.خديجة الحديثي، دار الطليعة – بيروت، ص٥٠ – ٧٥.

(٣) الاقتراح في علم اصول النحو للسيوطي، ص٥٢.

### ١ـ كثرة الوضع والوضاعين

عاش النحويون الأوائل في الفترة التي سبقت تدوين الحديث النبوي الشريف، فقد توفي سيبويه (سنة مائة وثمانين) قبل تدوين الحديث النبوي الشريف في الصحاح والمسانيد، فقد ظهر أول مسند من هذه المسانيد بعد وفاة سيبويه، وهو مسند الإمام أحمد بن حنبل الذي توفي سنه "٢٤١هـ"[١] أي بعد وفاة سيبويه بما يقرب من ستين عاماً، وهي الفترة التي يفترض أن يكون الإمام أحمد بن حنبل قد جمع مسنده خلالها، ثم توالى ظهور بقية المسانيد والصحاح بعد ذلك فقد توفي الدارمي سنة "٢٥٥هـ"[٢]. وتوفي البخاري سنة "٢٥٦هـ"[٣]،و توفي مسلم سنة (٢٦١هـ)[٤]، وتوفي أبو داوود سنة (٢٩٧هـ)[٥]، وتوفي الترمذي سنة (٢٥٩هـ)[٦]، وتوفي النسائي سنة (٣٠٣هـ)[٧]، وتوفي أبو يعلى سنة (٣٠٧هـ)[٨]، وتوفي ابن حبان سنة (٣٥٤هـ)[٩]، وتوفي الدار قطني سنة (٣٨٥هـ)[١٠] ولم يدون في عصر سيبويه إلا موطأ الإمام

(١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ج٤، ص٤١٢، وطبقات الحنابلة – لأبي يعلي محمد – دار المعرفة – بيروت لبنان ج١،ص٤،٢٠ و تذكرة الحفاظ – للذهبي محمد بن أحمد – دار الباز – مكة المكرمة – ودار إحياء التراث العربي ط٦ ج٢، ص٤٣١، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج١١، ص١٧٨، ١٧٩، ٣٣٤.

(٢) تاريخ بغداد ج١٠، ص٢٩. وطبقات الحنابلة ج١، ص١٩٨، وتذكرة الحفاظ ج٢، ص٥٣٤. وسير أعلام النبلاء ج١٢، ص٢٢٤.

(٣) تاريخ بغداد ج٢، ص٤، وطبقات الشافعية الكبرى – للسبكي – عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي – تحقيق – عبد الفتاح الحلو ومحمد الطناحي – ط١ – دار إحياء لكتب العربية ج٢، ص٢١٣، وتذكرة الحفاظ ج٢، ص٥٥٥، وسير أعلام النبلاء ج١٢، ص٣٩١. والأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملاين – بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٨٤، ج٦، ص٣٤. و تقريب التهذيب – لأبن حجر أحمد بن علي -- مؤسسة الرسالة – بيروت – ط١ ١٩٩٦م، ص٤٠٤.

(٤) تاريخ بغداد ج١٣، ص١٠٠، ١٠٤، وطبقات الحنابلة ج١، ص٣٣٧. وتذكرة الحفاظ ج٢، ص٥٨٨. وسير أعلام النبلاء ج١٢، ص٥٥٧-٥٥٨. الأعلام ج٧، ص٢٢١. وتقريب التهذيب لابن حجر، ص٤٦٢.

(٥) تذكرة الحفاظ ج٢، ص٥٩١. وتقريب التهذيب لابن حجر، ص١٨٩.

(٦) تذكرة الحفاظ ج٢، ص٦٣٣-٦٣٥ . وسير أعلام النبلاء ج١٢، ص٢٧٧. وفيات الأعيان لابن خلكان ج٤، ص٢٧٨. والأعلام للزركلي ج٧، ص٣٢٢. وتقريب التهذيب لابن حجر، ص٤٣٥.

(٧) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج٣، ص١٤، وتذكرة الحفاظ ج٢، ص٦٩٨. وسير أعلام النبلاء ج١٤، ص١٢٥. ووفيات الأعيان ج١، ص٧٧. والأعلام ج١، ص١٧١. وتقريب التهذيب لابن حجر، ص٢٠.

(٨) تذكرة الحفاظ ج٢، ص٧٠٧ –٧٠٨. وسير أعلام النبلاء ج١٤، ص١٧٤. والأعلام ج١، ص١٧١.

(٩) الأعلام للزركلي ج٦، ص٧٨.

(١٠) تاريخ بغداد ج١٢، ص٣٤- ٤٠. وتذكرة الحفاظ ج٣، ص٩٩١- ٩٩٥.
وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة تصحيح الدكتور الحافظ عبد العليم خان عالم الكتب ط١ ١٩٩٧م ج٣، ص٤٦٢.

مالك الذي توفي سنة (١٧٣هـ)[١]، وهو كتاب جامع في الحديث وغيره وقد كان السبب المباشر وراء جمع وتدوين الحديث النبوي الشريف كثرة الوضع على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تلك الفترة التي عاش فيها سيبويه وشيوخه، حيث انتشر الوضع وكثر الوضاعون على رسول الله صلى الله عليه وسلم على اختلاف مقاصدهم.

فمن الوضاعين "قومٌ وضعوا الأحاديث في الترغيب والترهيب، ليحثوا الناس -بزعمهم- على الخير ويزجروهم عن الشر، ومضمون فعلهم أن الشريعة ناقصة، وتحتاج إلى تتمة، وهذا يغلظ على الشريعة، وإن كانت نواياهم حسنه[٢].

ومنهم قوم وضعوا الأحاديث نصرة لمذاهبهم، وهذا مذكور عن قوم من السالمية عن عبدالله بن يزيد المقري أنه قال: رجع رجل من أهل البدع عن بدعته، فجعل يقول: انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه، فإنا كنا إذا تراءينا رأياً جعلنا له حديثاً، ومن ذلك أيضاً ما وضعه ميسرة بن عبد ربه في فضائل قزوين، إذ وضع فيها نحواً من أربعين حديثاً[٣].

ومنهم قوم وضعوا الحديث طعناً في الدين، وكذباً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقد روى عن جعفر بن سليمان أنه قال: سمعت المهدي يقول: أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث فهي تجول في أيدي الناس[٤] وقال عبدالكريم بن أبي العوجا -أحد الزنادقة- قبل أن يضرب عنقه، والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام. وقيل: إن أحمد بن الجومبارى ومحمد بن عكاشة الكرماني ومحمد بن تميم الداري الفارياني وضعوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من عشرة آلاف حديث[٥].

والحديث يطول عن الوضع والوضاعين وأغراضهم، وقد لا يسلم الراوي للحديث من رواية حديث من هذه الأحاديث الموضوعة بخاصة إذا لم يكن له علم ودراية برواية الحديث وسنده، فهل يعقل أن يحدث ذلك من رجل كالخليل الذي يقول "ما علمت أني كذبت متعمداً قط، وأرجوا الله أن يغفر لي التأويل"[٦]، أو من رجل كسيبويه الذي لم يتهمه أحدٌ بالكذب، وقبل العلماء كل ما رواه عن العرب من نثر وشعر ثقة به دون أن يسألوا عن سند ما رواه من الأشعار،

---

(١) تذكرة الحفاظ ج١، ص٢٠٧- ٢١٣. وسير أعلام النبلاء ج٨، ص٤٨- ٤٩. ووفيات الأعيان ج٤، ص١٣٥. ومروج الذهب ج٣، ص٣٥٠. وتقريب التهذيب لابن حجر، ص٤٤٩.

(٢) اللآلئ المصنوعة من الأحاديث الموضوعة – جلال الدين السيوطي – القاهرة – ١٣١٧هـ ج٢، ص٤٦٩.

(٣) اللآلئ المصنوعة من الأحاديث الموضوعة ج٢، ص٤٦٨.

(٤) اللآلئ المصنوعة من الأحاديث الموضوعة ج٢، ص٤٦٨.

(٥) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ج٢، ص٤٦٨.

(٦) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، ص٥٧.

أو القراءات، أو غيرها، لذا فقد يكون الدافع وراء إغفال سيبويه وغيره من متقدمي النحويين الاستدلال بالحديث خوفهم من أن تنسب إليهم رواية الحديث ثقة بهم. يقول الدكتور رمضان عبدالتواب في ذلك: "ولعل السبب الحقيقي في بعد النحويين الأوائل عن الاستشهاد بالحديث، إيثارهم الابتعاد عن موطن تزّل فيه الأقدام، بعد شيوع الوضع في الحديث في العصور الإسلامية الأولى، وكثرة اتهام بعض الناس لبعض بهذا الوضع"[1].

## ٢ـ رواية الأعاجم

لعل من أهم الموانع التي وقفت أمام احتجاج النحويين القدماء بلغة الحديث الشريف هي رواية الحديث الشريف عن طريق الأعاجم، والمولدين الذين لا يتقنون العربية، و لم تكن سليقة متأصلة فيهم، وإنما اكتسبوها نتيجة الاحتكاك بالعرب، والنحوي لا يجد هذه اللغة التي لا تخلو من لحن أو انحراف عن المستوى الصوابي للغة المتأصلة في أهلها حجة، وفي ذلك يقول السيوطي: "غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليهم عبارتهم فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ"[2]، وهؤلاء الرواة من غير العرب ليسوا حجة في اللغة.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشير إلى أن كثيراً من القدماء والمعاصرين قد ربطوا توقف احتجاج النحويين القدماء بالحديث بتعدد الرواية[3]، ولا حجة في ذلك إذ لو كان اختلاف الرواية حجة للتوقف عن الاستشهاد بالحديث النبوي لتوقف النحويون القدماء عن الاستشهاد بالقراءات لتعددها، وكذلك لتوقفوا عن الاستشهاد بالشعر الذي تتعدد فيه الرواية، فهم يرون أن اختلاف الرواية حجة إذا كانت صادرة عن عربي فصيح ولذلك أرجح ألا يكون تعدد الرواية سبباً في إبطال الاستشهاد بالحديث، وكذلك ليست الرواية بالمعنى حجة؛ لأن العرب كانت تروي الأشعار بمعاني لغاتها، فالحجازي يروي الشاهد على ما تقتضيه لغته، والتميمي يروي الشاهد على ما تقتضيه لغته،

---

(١) فصول في فقه العربية، د.رمضان عبدالتواب، ص٩٧.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ،ص٥٢. وخزانة الأدب للبغدادي ج١، ص٩- ١٣. والحديث والمحدثون لأبي زهرة ، ص٢٠٧. والسنة قبل التدوين لمحب الدين الخطيب، ص١٣١ وما بعدها والمدارس النحوية اسطورة وواقع، د.إبراهيم السامرائي،٢٦ وأصول النحو العربي، د.محمد خير الحلواني، ص٤٩- ٥١. والبحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، ص٨، والدراسات اللغوية عند العرب. محمد حسين آل يس، ص٢٩.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، ص٥٢، وخزانة الأدب ج١، ص٩- ١٣. وأصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، ص٤٩- ٥١. والدراسات اللغوية عند العرب، محمد آل يس، ص٣٠، والبحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، ص٨.

و لم يعب أحد من النحويين أو الباحثين على العرب رواية الشعر على ما تقتضيه لغاتها، فكل منهم حجة فيما يرويه إذا كان فصيحاً.

فإذا ثبت أن الحديث من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأن الراوي ممن يحتج بلغته، قبل الاحتجاج به، وإن لم يثبت ذلك فلا حجة لمن أراد أن يستدل بذلك، إلا أن بعض الباحثين من المعاصرين قد أثار هذه القضية، وطالب بإدخال لغة الحديث النبوي الشريف ضمن لغات الاحتجاج بل تجاوز بعضهم المطالبة بإدخال لغة الحديث النبوي الشريف إلى جانب بقية هذه اللغات، إلى المطالبة بالاقتصار على لغة القرآن الكريم ولغة الحديث في الاحتجاج، واستبعاد لغة الشعر والنثر من لغات الاحتجاج"[1]، ونحن نحمل هذا الطلب على حسن الظن، ونرى بأن هؤلاء المطالبين بالاقتصار على لغة القرآن الكريم، ولغة الحديث النبوي الشريف، نواياهم حسنة، ومرادهم من ذلك استبعاد ما لحق بالقواعد النحوية من اضطراب نتيجة لوجود الضرورات الشعرية في لغة الشعر وكذلك لغات العرب في بعض المواطن، ونحن لا نسلم بذلك لأن للشعر لغته وقواعده، ولا يمكن إقصاء هذه القواعد وما يلحقها من الضرورة إلا إذا أقصينا هذا الفن من حاضرنا وماضينا، ولا نستطيع أن نستبعد لغة النثر، بل إن المطلوب في هذا العصر هو العودة إلى هذه اللغة وقواعدها والتكلم بها، لأننا لن نستطيع أن نتكلم بلغة تضارع لغة القرآن الكريم، وكذلك لن نستطيع أن نتكلم بلغة تضارع لغة الشعراء، ولكن بإمكاننا أن نتكلم بلغة تضارع لغة العرب الفصحاء في عصر الاحتجاج، ولو اطلع هؤلاء المطالبون بالاحتجاج بلغة الحديث الشريف على ما في رواية الحديث من التجاوزات والأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية لو جدوا أن الاحتجاج بالحديث لا يزيد الأمور إلا تعقيداً، ولا يزيد القواعد إلا اضطراباً وقلقاً.

### ٣ـ الأخطاء اللغوية والنحوية في رواية الحديث النبوي الشريف

إن المتتبع لما أورده ابن مالك من شواهد الحديث النبوي يجد أخطاء كثيرة وقع فيها رواة الحديث ومنها: "مروا أبا بكر فليصلي بالناس"[2]، بإثبات ياء يصلي، والأصل حذفها؛ لأن الفعل مجزوم بلام الأمر.

ومنه: "إنما كان منزلٌ ينزله الرسول"[3] برفع خبر كان، والأصل النصب، ومنه أيضاً: "أي

(١) المدارس النحوية أسطورة وواقع، د. إبراهيم السامرائي، ص٢٦- ٢٧ والنحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، د.محمد صلاح، ص٨. واللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، ص٨٨.

(٢) أخرجه البخاري في كتابه الآذان، ص٦٧، باب من أسمع الناس تكبيرة الإحرام.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح – لابن مالك – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الكتب العلمية – بيروت لبنان، ص٣٤.

شهر هذا أليس ذو الحجة"[1]، والأصل النصب؛ لأنه خبر ليس، وكذلك "بأبي شبيه بالنبي ليس شبيهُ بعلي"[2] برفع خبر ليس، والأصل النصب. ونحو هذا كثير"[3].

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج، ص٢٥، وباب الخطبة في أيام منى، ص١٣٢.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ص٦٢ وفي باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما، ص٢٢.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص٢١، ٣٥، ٥٧، ٧٧، ٩٣، ١١٠، ١١٨، ١٦٢، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٨، وأصول النحو العربي ،ص٥٠، ٥١.

## الفصل الثالث

# منهج سيبويه في القياس

المبحث الأول: نشأة القياس
المبحث الثاني: أنواع القياس وأركانه
المبحث الثالث: الشذوذ

المبحث الأول

# نشأة القياس

## المبحث الأول

# نشأة القياس

صاحب القياس النحو من نشأته، وتطور بتطوره، فقيل: إن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع النحو وهو أول من أدخل القياس فيه. قال ابن سلام: "وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"(١)، ثم جاء بعده عبدالله بن أبي إسحق، فمد القياس، وعلل العلل. يقول ابن سلام: "أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي"(٢) وتوثقت هذه العلاقة بين القياس والنحو حتى قيل إن النحو كله قياس. قال الكسائي:

إنما النحو قياسٌ يتبع وبه في كلِ علمٍ ينتفع(٣)

وعلى الرغم من أن القياس قد صاحب النحو من نشأته، وصاحبه من عهد أبي الأسود الدؤلي حتى عصر سيبويه، وأن هذا العلم قد نشأ في أكناف كتاب الله، وعلى يد قرائه، إلا أن بعض الباحثين من المعاصرين يرون أن فكرة القياس وافدة، وأن النحويين العرب قد أخذوا أقيستهم عن أرسطاطاليس الفيلسوف، وذهب آخرون إلى أن القياس نشأ عربياً في أرض العرب، إلا أنهم اختلفوا في أول من استعمل القياس، فذهب قوم إلى أن الفقهاء هم أول من استعمل القياس، ثم أخذ النحويون أقيستهم عنهم، وذهب آخرون إلى أن النحويين قد أخذوا أقيستهم عن أصحاب علم الكلام، وكل هذه الآراء لم تتجاوز الافتراض، ولم تعتمد على حقيقة علمية أو تاريخية قاطعة تثبت ذلك.

### أولاً: القياس النحوي والمنطق الأرسطي:

يرى بعض الباحثين أن القياس النحوي نشأ متأثراً بالقياس الأرسطي معتمدين في ذلك على وجود بعض التشابه بين أقيسة النحويين وأقيسة أرسطو، ويربطون هذا التأثر بعبد الله بن أبي إسحق. يقول الدكتور محمد عيد: "إذا كانت الصلة المباشرة بين أبي إسحق والمنطق ونحو السريان مجهولة الآن، فإن الدلائل تؤكد حدوث تلك الصلة وتأثره بها، وتتلخص في الظروف العامة لنسبه

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص٣١.

(٢) إنباه الرواة للقفطي ج٢، ص١٠٥.

(٣) البيت للكسائي من قصيدة ذكرها القفطي في إنباه الرواة ج٢، ص٢٦٧.

وعصره وعقله، وتلك الآراء الإجماعية التي تناولته بالدراسة من معاصريه وأصحاب الطبقات من أنه أول من بعج وقاس، كل هذا يدل بطريقة تكاد تبلغ حد التأكيد، وإن لم تكن مباشرة على أنه تأثر في إدخال فكرة القياس في النحو بالمنطق[1]، أما الدكتور شوقي ضيف فيرى أن النحو البصري قد تأثر بالفكر اليوناني وغيره من الأفكار الوافدة دون أن يربط هذا التأثر بشخص معين، إلا أن مجمل حديثه يدور حول عبدالله بن أبي إسحاق وطبقته. نجد ذلك في قوله: "ويظهر أنه كفل للبصرة من الاتصال بهذه الثقافات في القرن الثاني للهجرة ما لم يكفل للكوفة، فقد كانت مرفأ تجارياً للعراق فنزلتها عناصر أجنبية كثيرة أعدت في سرعة لوصلها بثقافاتها المختلفة، وأيضاً، فإنها كانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة جنديسابور الفارسية التي كانت تدرس فيها الثقافات اليونانية، والفارسية والهندية، مما جعل جداول تلك الثقافات تصب فيها.. ، وبذلك نفهم السر في أن عقل البصرة كان أدق وأعمق من عقل الكوفة، وكان أكثر استعداداً لوضع العلوم إذ سبقتها إلى الاتصال بالثقافات الأجنبية، وبالفكر اليوناني، وما وضعه أسطاطاليس من المنطق وحدوده وأقيسته"[2]، وذهب الدكتور على النشار إلى أن العرب قد عرفت المنطق الأرسطي في عهد خالد بن يزيد، حيث أمر خالد بن يزيد بعض علماء اليونان الذين كانوا يقيمون في الإسكندرية بترجمة الأورجانون عن اليونانية إلى العربية[3]، وكذلك تثار بعض الشكوك حول ذلك اللقاء الذي تم بين الخليل بن أحمد، وابن المقفع يقول الدكتور جعفر عبابنة: "ولا بد أن الخليل قد ألم إلماماً كافياً بعلم المنطق إذ كان المنطق شائعاً في بيئات المتكلمين آنذاك، وكان هو نفسه ممن خاض في الكلام والجدل، كما كان صديقاً لابن المقفع الذي قيل إنه ترجم منطق أرسطو من الفارسية إلى العربية"[4]،أما سيبويه فلم أقف على قول ينسب إليه الإطلاع على منطق أرسطو، إلا أن ما قيل عن تأثر شيوخه بعلم المنطق وأقيسته لا ينجيه من هذا التأثر؛ لأنه تأثر بهم، فالأمر لا يعدو أن يكون تحصيل حاصل.

---

(١) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث – د.محمد عيد، عالم الكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ص٨١.

(٢) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص٢٠، ٢١. ومناهج التأليف عند العلماء العرب – د. مصطفى الشكعة – دار العلم للملايين ط٣ – ١٩٧٩م، ص٧.

(٣) مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي – د. علي سامي النشار دار النهضة العربية ١٩٨٤م، ص٥٠

وصون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام – للسيوطي – نشرة وعلق عليه – علي سامي النشار مكتبة – الخانجي – مطبعة السعادة ط١ ص٢١.

(٤) مكانة الخليل بن أحمد، د. جعفر عبابنة، ص، ٢٩- ٣٠.

وعلى الرغم من أن كل ما قيل في هذا الباب لا يتجاوز الافتراض إلى الحقيقة العلمية الثابتة، إلا أنه لا بد من التفريق بين التشابه في الأفكار، والتلقي أو التأثر والتأثير. أما التشابه في الفكر فليس هناك ما يمنع منه؛ لأن أصحاب العقول العظيمة قد يلتقون في كثير من الأفكار، ولا يشترط أن يكون كل منهم قد أخذ عن الآخر، وقد وقفت على بعض المقولات التي وافق فيها سيبويه والبصريون مقولات لأرسطو، ومن ذلك.

١- **اتفاق سيبويه وأرسطو في أن المصدر أصل للمشتقات:** قال أرسطو: المشتقة أسماؤها يقال إنها التي لها لقب شيء بحسب اسمه، غير أنها مخالفة له في التصريف، ومثال ذلك الفصيح من الفصاحة والشجاع من الشجاعة"[(١)]، وقال سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون و لم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[(٢)].

٢- **اتفاق سيبويه وأرسطو في دلالة الألفاظ على الصدق والكذب،** قال أرسطو: إن المعاني الموجودة الآن، أو التي كانت موجودة فيما مضى، فواجب ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقاً، وإما كاذبا.

أما في الكلمة على معنى كلي، فأحدهما أبداً صادق، والآخر كاذب"[(٣)] وقال: وقد تكون المقدمتان اللتان يكون فيهما القياس أحياناً جميعاً صدقاً، وأحياناً جميعاً كذباً، وأحيانا الواحدة صدقاً، والأخرى كذبا، وأما النتيجة فتكون بالاضطرار إما صدقاً وإما كذباً"[(٤)]، ونجد عند سيبويه قسمة شبيهة بهذه القسمة حيث قسم الكلام إلى "مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، ومحال كذب"[(٥)].

٣- **اتفاق سيبويه وأرسطو في أن الكلام لا تتم الفائدة فيه بغير إسناد.** يقول أرسطو الأقوال المختلفة منها ما يقال بتأليف، ومنها ما يقال بغير تأليف، فالتي تقال بتأليف كقولك الإنسان يحضر، والثور يغلب، وأما التي تقال بغير تأليف، فكقولك، الإنسان، الثور، يحضر يغلب"[(٦)]، ونحو هذا نجده عند سيبويه في قوله: "فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من

---

(١) منطق أرسطو – تحقيق عبد الرحمن بدوي – دار القلم بيروت لبنان – ط١ – ١٩٨٠م ج١، ص٣٣.

(٢) الكتاب ج١، ص١٢.

(٣) منطق أرسطو ج١، ص١٠٩.

(٤) نفسه ج١، ص٢٣٥.

(٥) الكتاب ج١، ص٢٥.

(٦) منطق أرسطو ج١، ص ٣٤.

الآخر في الابتداء[1].

ويرجع هذا التشابه – في رأي الباحث – بين هذه المقولات إلى كون اللغات بما فيها من الألفاظ والمعاني والتراكيب ظاهرة إنسانية عامة يشترك فيها جميع البشر بغض النظر عن أجناسهم، أو أعراقهم، و من ثم لا يمتنع أن تتشابه مقولاتهم بل ينبغي أن يكون هذا التشابه موجوداً بالقدر الذي تشترك فيه اللغات بعضها مع بعضها..، ومن ثم ينبغي أن نجد شيئاً مشتركاً من التفسير لهذه الظواهر المشتركة، فالتشابه شيء، والتأثير شيء آخر، ثم إن الذين يفترضون تأثر الدراسات النحوية بالمنطق الأرسطي مفتقرون إلى دليل يقيني يؤكد إطلاع علماء العربية على المنطق اليوناني، لأن الظن والافتراض لا يغنيان عن الحقيقة بشيء.

ويبدو من خلال هذه الآراء التي يقول أصحابها بتأثر النحويين العرب بأقيسة المناطقة أنهم يرون أن العرب لم يكن لها ثقافة، أو علم، أو منطق، بل تكاد تكون أمة العرب أمة بكراً نشأت في أرض بور، ولو تروى القائلون بتأثر النحو العربي وأقيسته بأقيسة الفلاسفة اليونانيين لوجدوا أن المنطق والقياس ظاهرة إنسانية عامة غير مقصورة على أرسطو، أو من تتلمذ عليه، أو قرأ عنه، فالقياس وبخاصة القياس اللغوي ينشأ مع الإنسان وينمو معه بنموه، فهو يسمع الكلام ويختزنه مرتبا منظماً مبوباً في مجاميع منسجمة، ثم يعتمد كلما دعت الحاجة إلى قياس أمور جديدة على ما في حافظته من أمور قديمة، فيقيس ما لم يسمع من قبل على ما سمع، ويستنبط من ظواهر اللغة ما لم يعرفه بالتلقين عن طريق ما عرفه بالتلقين[2] ثم إن السؤال المفترض هنا هو. متى عرفت العرب القياس؟ وهل عرفت العرب القياس قبل الإسلام أم بعد الإسلام؟ وإن كان بعد الإسلام ففي أي عصر عرفوه بأركانه وحدوده وأنواعه؟ فإن كانوا عرفوه في عصر بني أمية، أو بعده كما تشير بعض الدراسات، فالقول بالتأثر والتأثير جائز، أما إذا كانت العرب تعرف القياس قبل عهد بني أمية، فلا مجال للافتراضات والتوقعات، لأنه من الثابت أن العرب كانت تعرف القياس بأركانه وحدوده قبل البعثة، ولذلك خاطبهم الله بأركانه، وطلب منهم إجراءه. قال تعالى: ﴿ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه﴾[3]، فهل كانت العرب تعرف الاستنباط، وهو آخر مرحلة من مراحل القياس، ولا تعرف الاستقراء؟، إذ لو لم يكونوا يعرفون ذلك لما خاطبهم الله به، ولما طلب منهم إجراءه.

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٣.

(٢) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس،ص٤٠

وفنون التقعيد وعلوم الألسنية – ريمون طحان ،وديتر بيطار – دار الكتاب اللبناني – مكتبة المدرسة ط١ ج٤، ص٣٤.

(٣) الآية ، ٨٣ من سورة النساء.

إن هذا العلم قد ثبت في أرض العرب عربياً خالصاً متأثراً بمنطق العرب وعقليتهم غير متأثر بمنطق اليونان وأقيستهم، أو الفرس أو الهنود، هذا ما تؤكده بعض الدراسات الجادة، وفي ذلك يقول ليتمان: "اختلف العلماء الأوربيون في أصل هذا العلم، فمنهم من قال: إنه نقل عن اليونان إلى بلاد العرب، وقال آخرون ليس كذلك. وإنما تنبت الشجرة في أرضها، كذلك نبت علم النحو عند العرب، وهذا الذي روى في كتب العرب من زمن، ونحن نذهب في هذه المسألة مذهباً وسطاً، ونقول كما أثبته في هذه السنة عالم اسمه ***Josph Habanc***، وترجمته يوسف الأبيض، وهو أنه أبدع العرب علم النحو في الابتداء، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه، ولكن لّما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلموا أيضاً شيئاً من النحو الذي كتبه أرسطاطاليس الفيلسوف"[1]، فعلم النحو بأصوله وأقيسته نشأ عربياً وترعرع في بلاد العرب عربياً، إلا أن المتأخرين من النحويين، وممن كتبوا في علم الأصول تأثروا بالفلسفة والمنطق، وأدخلوا شيئاً منها على علم النحو وأصوله وأقيسته ومصطلحاته[2].

## ثانياً: القياس النحوي وأقيسة الفقهاء

يرى بعض الباحثين أن القياس النحوي ما هو إلا امتدادا للقياس الفقهي بأركانه وأنواعه معتمدين في ذلك على عدة أمور منها.

١- معاصرة شيوخ سيبويه لأبي حنيفة النعمان، وتأثرهم بمنهجه، فقد عاصره عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي (ت١١٧هـ) [3]، وعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) [4]، وأبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)[5] والخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) [6]، ويونس بن حبيب (ت ١٩٢هـ)[7].

٢- اعتماد المتأخرين من النحويين على أركان القياس عند الفقهاء، وهي الأصل والفرع والحكم

---

(١) ضحى الإسلام – أحمد أمين – القاهرة – طبعة الاعتماد ، ١٣٥١هـ – ١٩٣٣م ص٢٩٢- ٢٩٣

وفقه اللغة د. عبده الراجحي، ص ٣٣- ٣٤

ودروس في المذهب النحوية د. عبده الراجحي، ص١٧

و المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي – التشريع الإسلامي –د . فتحي الدجني – الشركة المتحدة للتوزيع سوريا – دمشق – ط٢ – ص٣.

(٢) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ص١٣٥.

(٣) أخبار النحويين البصريين ص٤٢

(٤) إنباه الرواة ج٢،ص٣٧٤-٣٧٧، ومعجم الأدباء ج١٦،١٤٦-١٥٠

(٥) نزهة الألباء ص٣١-٣٨ وطبقات النحويين للزبيدي ص٣٥-٤٠

(٦) مراتب النحويين ص٢٧-٤١ وإنباه الرواة ج١،ص٣٤١-٣٤٧، ومعجم الأدباء ج١١،ص٧٢-٧٧

(٧) طبقات النحويين للزبيدي ض٥١-٥٣، ونزهة الألباء ٥٩-٦٤

والعلة.

٣- اعتماد المتأخرين من النحويين على أضرب القياس المعمول بها عند الفقهاء، كقياس الحمل والقياس المساوي وقياس الأدنى٤ – اعتماد النحويين على بعض المصطلحات الفقهية، كالإجماع والاستحسان واستصحاب الحال[١].

أما تأثر سيبويه أو شيوخه بمذهب أبي حنيفة، فلم أقع على شيء منه عند القدماء، ولا يتجاوز ما ذكره المحدثون الافتراضات إلى شيء من الحقيقة، بل إن الفقهاء هم الذين تأثروا بأقيسة النحويين والعكس ليس صحيحا، فالقياس الفقهي تأسس على يد الشافعي، وليس على يد أبي حنيفة كما ظنوا يقول الدكتور محمد الحفناوي: "إن صاحب الفضل الأول في وضع قواعد القياس هو الإمام الشافعي رضي الله عنه: فهو أول من تكلم فيه ضابطا لقواعده مبينا اسمه حيث كان الفقهاء قبله، وفي عصره يتكلمون في الرأي، و لم يتجهوا إلى بيان حدوده بمعنى أنهم لم يضعوا حدا بين الرأي الصحيح وغيره، فلما جاء الإمام الشافعي رضي الله عنه قعد القواعد للرأي الذي يراه صحيحا، والاستنباطات التي لا تكون صحيحة، فرسم حدود القياس، ورتب مراتبه، ثم بين الشروط التي يجب أن تتوافر في الفقيه الذي يقيس"[٢]، وتأثر الشافعي بأقيسة النحويين وانتفاعه بها مأثور عنه في قوله: "من تبحر في النحو اهتدى إلى كل العلوم"[٣]، وقوله: "لا أسأل عن مسألة من مسائل الفقه إلا أجبت عنها من قواعد النحو"[٤]، وكذلك نجد النحويين يقيسون مسائل الفقه على مسائل النحو، قال أبو بشر المريسي للفراء: أريد أن أسألك عن مسألة في الفقه. ما تقول في رجل سها في سجدتي السهو؟ قال الفراء: لا شيء عليه. قال أبو بشر من أين لك هذا؟ قال: قسته على مذاهبنا في العربية، وذلك أن المصغر لا يصغر، وكذلك لا يلتفت إلى السهو في السهو"[٥]، وقال الجرمي: "أنا مذ ثلاثون عاما أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه"[٦]، هذا ما أثر عن الفقهاء

---

(١) المفصل في تاريخ النحو العربي ، د. محمد خير الحلواني ج١، ص١٧٠ –١٧١

ومكانة الخليل بن أحمد، د. جعفر عبابنة، ص٨١

وفنون التقعيد وعلوم الألسنية ج٤، ص٣٢-٣٣، وظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم د. أحمد سليمان ياقوت – نشر جامعة الرياض – شئون المكتبات – ١٩٨١م، ص٦٤.

(٢) تذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس – د – محمد إبراهيم الحفناوي – دار الحديث – القاهرة ط١ – ١٩٩٥م، ص٨.

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي، ص٢٣١.

(٤) مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي تحقيق الشيخ عبدالسلام هارون، ص٢٥١ –٢٥٢.

(٥) نزهة الألباء ص٦٧.

(٦) مقدمة كتاب سيبويه بتحقيق الشيخ عبدالسلام هارون ص٦.

والنحويين، و لم أقع على نص قديم يستند إليه من ذهبوا إلى تأثر النحويين بالفقهاء، ثم إن حمل أقيسة الفقها إلى النحو قد يخل بأقيسة النحويين؛ لأن الفقهاء يعتمدون في أقيستهم على إصدار الأحكام، أو حمل المجهول على المعلوم بعلة جامعة، كما هو الحاصل في قولهم كل مسكر حرام قياسا على الخمر[1]، فهم يعتبرون المعارف أصولا والنكرات فروعا وهذا خلاف القياس النحوي فالنكرات في النحو أصول والمعارف فروع عليها، وهذا القياس لا يمكن تطبيقه على الفقه، فلا يجوز عقلا ولا شرعا أن نقيس المعلوم على المنكور، ولو فعل الفقهاء ذلك لفسدت أقيستهم، ثم إن الفروع عند النحويين تنحط عن الأصول، ولا ترقى إلى حكمها، فالتأنيث ينحط درجة عن التذكير، والتعريف ينحط درجة عن التنكير، والجمع ينحط درجة عن المفرد، والتثنية تنحط درجة عن الجمع، وتنحط درجتين عن المفرد، أما الفقهاء فإن من شروط قياس الشيء على الشيء عندهم أن ترتقي فيه علة الفرع إلى علة الأصل[2].

وثمة فرق ينبغي التنبيه إليه، وهو غرض الفقيه وغرض النحوي من القياس، فالفقيه يهدف إلى استنباط الأحكام المجهولة لإلحاقها بالأحكام المعلومة. يقول الدكتور محمد الحفناوي في ذلك: "يفزع المجتهد إلى القياس إذا لم يجد نصا أو إجماعا حيث أن نصوص الكتاب والسنة محصورة، ومواقع الإجماع معدودة...، فالحاجة إلى القياس في استنباط الأحكام لا تنقطع، وفوائده لا تنتهي ما دامت الحوادث تترى والزمان يتجدد"[3]، أما النحوي، فإن إصدار الأحكام لا يعنيه في شيء؛ لأن الحكم على اللفظ المفرد أو الألفاظ المركبة في الجملة من مهمة العربي، وليست من مهمة النحوي، فالعربي هو الذي يبني الألفاظ ويعربها وفق أقيسته، وما على النحوي إلا أن يبحث عن العلة، فالنحويون معللون وليسوا مصدري أحكام على اللغة، فالنحوي أقرب في منهجه إلى المفسر منه إلى الفقيه[4]، والدارس للنحو العربي يرى بوضوح كثرة العلل، وقلة الأحكام، بل لا نكاد نرى حكما صادرا عن سيبويه، إلا في باب قياس الافتراض، وهذا الحكم غير ملزم للعربي؛ لأن العرب قد تأتي بالشيء على خلاف قياسه، وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله[5]، وقوله: "ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير

(١) المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهيه – د. عمر سليمان الأشقر – دار النفائس – عمان – ط١ – ١٩٩٦م ص١٤.

(٢) تذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس ص٢٢.

(٣) نفسه ص٧.

(٤) أصول النحو العربي د. محمد عيد ص١٨٩.

(٥) الكتاب ج٣، ص٢٧٨.

حاله في سائر الكلام"[1]. أما الفقهاء، فإنهم لا يعتمدون على العلة بقدر ما يعتمدون على النصوص، لأن علل الشريعة ليست جلية. يقول ابن جني: "من أين يعلم وجه المصلحة في جعل الفجر ركعتين، والظهر والعصر أربعا أربعا، والمغرب ثلاثا، والعشاء الآخرة أربعا؟ ومن أين يعلم علة ترتيب الآذان على ما هي عليه؟ وكيف تعرف علة ترتيب مناسك الحج على صورتها؟، ومطرد العمل بها"[2]، وعلى الرغم من أن المتقدمين من النحويين كسيبويه وشيوخه كانوا بعيدين كل البعد عن أقيسة الفقهاء، ومصطلحاتهم، إلا أن المتأخرين من النحويين، وممن كتبوا في علم أصول النحو كانوا متأثرين بالفقهاء وأقيستهم ومصطلحاتهم، بحيث أصبح علم أصول النحو فرعا على علم أصول الفقه، وقد أخل هذا الأمر بالدرس النحوي وأقيسته وزاده غموضا وتعقيدا؛ لأن أقيسة الفقهاء غير أقيسة النحويين، وأركان القياس عند الفقهاء غير أركان القياس عند النحويين، ومصطلحات الفقهاء غير مصطلحات النحويين.

## ثالثا: القياس النحوي وأقيسة الكلاميين

يرى بعض الباحثين أن أقيسة النحويين وعللهم أقرب إلى علل المتكلمين من علل الفقهاء. يقول ابن جني: "اعلم أن علل النحويين... أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال وخفتها على النفس، وليست كذلك علل الفقه"[3].

ويرى الدكتور عبده الراجحي أن سيبويه قد تأثر بأقيسة الكلاميين وعللهم، وأن هذا التأثير قد انعكس على كتابه حيث قال: "وقد ظهرت التأثيرات الكلامية في النحو منذ فترة مبكرة عند سيبويه: "فهو يقول مثلا": واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيد الطويل، ويكون هو هو، وليس من اسمه، كقولك: هذا زيد ذاهبا ويوصف بالشيء الذي ليس به، ولا من اسمه كقولك: هذا درهم وزنا ولا يكون إلا نصبا"[4]،...[5].

---

(١) الكتاب ج١، ص٥١.

(٢) الخصائص لابن جني ج١، ص٥١ وأساس القياس لأبي حامد الغزالي – تحقيق د . فهد بن محمد الدحان – مكتبة العبيكان الرياض ١٩٩٣م ص١، ٢.

(٣) الخصائص لابن جني ج١، ص٥١.

(٤) الكتاب ج٢، ص١٢١.

(٥) النحو العربي والدرس الحديث د. عبده الراجحي ص١٧، ١٨.

ولهذا المذهب له ما يؤيده، فقد استعمل سيبويه بعض الألفاظ التي ترتبط بعلم الكلام في أكثر من موضع، ومن ذلك استعماله للفظ الجوهر، والعرض، والجثة، والحدث، والزمن، نجد ذلك في قوله: "الأماكن لها جثة، وإنما الدهر مضي الليل والنهار"(١)، وقوله: "إن الطين اسم وليس مما يوصف به، ولكنه جوهر يضاف إلى ما كان منه"(٢)، ومع ذلك فإن هذا التأثر لا يمكن حسمه لمجرد وجود بعض المصطلحات المشتركة بين الفريقين؛ لأننا لا نعلم على وجه اليقين من الأسبق في استخدام المصطلح، وهذا الأمر يصعب تتبعه لغياب المصنفات المؤلفة في علم الكلام قبل عصر سيبويه.

(١) الكتاب ج١، ص٣٧.

(٢) الكتاب ج٢، ص١١٧.

المبحث الثاني

# أنواع القياس وأركانه

## المبحث الثاني

# أنواع القياس وأركانه

### أولا: أنواع القياس وأركانه في أنظار الدارسين

الحديث عن أنواع القياس وأركانه عند سيبويه من أكثر الأمور صعوبة؛ لأن كتابه نموذج تطبيقي يفتقر إلى التنظير والتأصيل، ومما يزيد الأمر صعوبة غياب المصنفات التي تتناول علم أصول النحو في عصر سيبويه، هذا بالإضافة إلى الخلل والاضطراب الذي لحق بمصنفات من كتبوا في أصول النحو، نتيجة تأثرهم بأركان القياس وأنواعه عند الفقهاء، فقد اختلطت عندهم أركان القياس بأنواعه، فالأنباري يقسم أقيسة النحويين إلى ثلاثة أنواع، وهي قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد نجد ذلك في قوله: "اعلم أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس علة، قياس شبه، وقياس طرد.

فأما قياس العلة، فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة.

وأما قياس الشبه، فهو معمول به عند أكثر العلماء.

وأما قياس الطرد، فهو معمول به عند كثير من العلماء"[1].

ويفرق الأنباري بين هذه الأقيسة باختلاف العلة، فقياس العلة ينبغي أن تتفق فيه علة الأصل مع علة الفرع. نجد ذلك في قوله: "إعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل نحو حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد"[2].

أما قياس الشبه فلا يختلف عن قياس العلة إلا في كون علة الشبه أضعف فيه من علة قياس العلة. نجد ذلك في قوله: "اعلم أن قياس الشبه يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه تخصيص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم"[2]

وأما قياس الطرد فلم يخالف القياسين السابقين إلا في قصور أركانه عن العلة. نجد ذلك في قوله: "اعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة"[3]، فالأنباري يرجع اختلاف القياس إلى اختلاف العلة، فإذا استوت العلة في المقيس والمقيس عليه كان القياس عنده قياس علة،

---

(١) لمع الأدلة – للأنباري – عبد الرحمن بن محمد – تحقيق سعيد الأفغاني – دار الفكر – ط٢ – ١٩٧١م ص١٠٥.

(٢) لمع الأدلة للأنباري ص١٠٧، ١٠٨.

(٣) لمع الأدلة للأنباري ص١١٠.

وأما إذا لم ترق علة المقيس إلى علة المقيس عليه فالقياس عنده قياس شبه، وأما إذا افتقر القياس إلى العلة فالقياس عنده قياس طرد.

وهذا يعني أن اختلاف العلة هو الأساس الذي يفرق به بين الأقيسة، ولو كان الأمر كذلك لكانت الأقيسة غير منتهية لأن العلل غير منتهية، ووجودها شرط من شروط صحة القياس، وهذا ما أشار إليه الأنباري في قوله: "لا بد لكل قياس من أربعة أشياء، أصل، وفرع، وعلة، وحكم[1]، فالأنباري يرجع اختلاف الأقيسة إلى اختلاف العلة، أو فقدانها، فلا خلاف بين النوع الأول والثاني إلا في كون العلة في الأول أقوى وأمكن من العلة في الثاني، أما القسم الثالث فهو مفتقر إلى العلة.

**وأما السيوطي فقسم الأقيسة إلى أربعة أنواع هي:**

١- حمل فرع على أصل.

٢- حمل أصل على فرع.

٣- حمل نظير على نظير.

٤- حمل ضد على ضد[2].

**ثم أعاد هذه القسمة على أساس قسمة الفقهاء، فقسمها إلى ثلاثة أنواع هي:**

**١- قياس المساوى:** وضمنه النوع الأول (حمل فرع على أصل) والثالث (حمل نظير على نظير) من القسمة الأولى.

**٢- قياس الأولى** وهو حمل الأصل على الفرع.

**٣- قياس الأدون** وهو حمل الضد على الضد[3].

فهذه الأنواع الثلاثة هي نفسها أنواع القياس عند الفقهاء. فقياس الأولى عندهم هو ما كان الفرع فيه أولى بالحكم من الأصل، لقوة العلة وظهورها فيه.

وقياس المساوى: هو ما كان الفرع والأصل فيه متساويين، وليس أحدهما أولى بالحكم من الآخر.

**وقياس الأدنى:** هو ما كان الفرع فيه أقل ارتباطا بالحكم من الأصل[4].

ولعل من أهم ما يؤخذ على السيوطي في هذه القسمة هو إدخاله للشاذ في باب القياس فمن المعلوم أن الشاذ هو الخارج عن القياس، وليس قياسا. ومن ذلك استدلاله بالنصب بـ (لم)

---

(١) لمع الأدلة للأنباري ص٩٣.

(٢) الاقتراح للسيوطي ص٧٤.

(٣) الاقتراح للسيوطي ص٧٤.

(٤) تذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس للدكتور محمد الحفناوي ص٩٢، ٩٤.

حملا على الجزم بـ (أن) لأن الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل مع مخالفة هذا للقياس، فالقياس يقتضي الجزم بـ (لم). والنصب بـ (أن)، وإجراء هذه الحروف على غير هذا العمل خروج عن القياس في اللغة الفصيحة. وما ذهب إليه السيوطي، وعده قياسا ليس بقياس، وليس هناك ما يدعو إلى استحداثه، وجعله بابا من أبواب القياس، ومما يؤخذ عليه أيضا حمله بعض المسائل المتعلقة بقياس النظير على النظير أو الشبيه على الشبيه على قياس الأصول على الفروع. فقد جعل إجراء اسم الفاعل المضاف إلى المعرفة بالألف واللام إجراء الصفة المشبهة من باب حمل الأصول على الفروع، على الرغم من أن اسم الفاعل ليس أصلا للصفة المشبهة، وليست الصفة المشبهة فرعا عليه، ففكرة الأصول والفروع لها ضوابط محددة تحكمها، وليس قياسا عاما يمكن إجراؤه في كل موضع، ومما يؤكد أن حمل اسم الفاعل على الصفة المشبهة من باب حمل الشبيه على الشبيه، وليس من باب حمل الأصل على الفرع في مذهب سيبويه، قوله: "وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم: هذا الضارب الرجل، شبهوه بالحسن الوجه، وإن كان ليس مثله في المعنى، ولا في أحواله إلا أنه اسم، وقد يجر وينصب أيضا كما ينصب، وسيبين ذلك في بابه إن شاء الله.

وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيرا"[1]، أما جمع السيوطي لقياس الفروع على الأصول مع قياس النظير في باب قياس المساوي، فلم يوفق فيه؛ لأن قياس الفروع على الأصول غير قياس النظير على النظير، أو الشبيه على الشبيه، فالأصل في الفروع أن تنحط عن حكم الأصول درجة أو أكثر. أما قياس النظير أو الشبيه فيجب أن يتفق فيه حكم النظير مع حكم نظيره، وحكم الشبيه مع حكم شبيهه، فمن حمل النظير على النظير حمل جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم. هذا ما جاء في قول سيبويه: "جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها"[2]، ومن باب حمل الشبيه على الشبيه حمل اسم الفاعل على الصفة المشبهة، فنحن نجد أن حكم النظير هو نفس حكم نظيره، وهذا مخالف لحكم الفروع التي تنحط عن الأصول كانحطاط المثنى والمجموع في حكم إعرابهما عن المفرد، وانحطاط المعرفة عن النكرة، وانحطاط المؤنث عن المذكر، فالفرع ليس مساويا لأصله في الحكم، ولا يمكن دمج هذين القياسين في باب واحد، أو قياس واحد. ومما يمكن أن نعتمد عليه من الأنواع التي ذكرها السيوطي هي:

---

(١) الكتاب ج١، ص١٨٣.

(٢) الكتاب ج١، ص١٨.

١- قياس الفروع على الأصول.

٢- قياس النظير على النظير.

أما قياس الأصول على الفروع فهو من باب النظير وليس قياسا مستقلا؛ لأنه لا يحكم بقاعدة مطردة، وكذلك قياس الضد على الضد هو من باب الشاذ الخارج عن الفصاحة، وليس مما يمكن أن يدخل في باب القياس.

وذهب الباحث صابر أبو السعود إلى أن أقيسة سيبويه والخليل تنحصر في ثلاثة أنواع، وهي:

### ١ـ قياس المنزلة

"هذا النوع قائم على علة المشابهة، والمشابهة قد تكون كلية، وقد تكون جزئية، وقد يجمع بين الظاهرتين سبب واحد، أو عدة أسباب تقرب بينهما، وتجعلهما مادة للقياس"[١]، وهذا القياس الذي سماه الدكتور صابر أبو السعود (قياس المنزلة) هو نفس قياس العلة وقياس الشبه عند الأنباري، وكل ما فعله الباحث هو أنه دمج القياسين في قياس واحد، وقدم لهما مصطلحا جديدا، وهذا القياس أيضا هو نفس قياس الفروع على الأصول وقياس النظير على النظير عند السيوطي وبذلك يكون الباحث قد جمع في هذا القياس الأقيسة الآتية:

١- قياس العلة.

٢- قياس الشبه.

٣- قياس الفروع على الأصول.

٤- قياس النظير على النظير.

### ٢ـ قياس التمثيل

"وهو ضرب من القياس يقوم على الفرض والتقدير، ولا يمثل استعمالا حقيقيا، لأنه لا يدور على لسان العرب"[٢].

وهذا القياس هو نفسه ما اصطلح عليه بـ (قياس الافتراض)[٣]، وهو قياس مبني على استنباط بعض الألفاظ أو الصيغ التي افترض النحويون أن العرب ستستعملها على هذا النحو إذا

---

(١) القياس في النحو من الخليل إلى ابن جني ، د.صاب بكر أبو السعود – دار الهناء للطباعة ص٥٩

(٢) القياس في النحو من الخليل إلى ابن جني د. صابر أبو السعود ص٦٢.

(٣) من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس ص١٩٩ ومكانة الخليل بن أحمد د. عبانية ص٨٠، والمفصل في تاريخ النحو العربي د. الحلواني ص٢٣٤، والمصطلح النحوي د. عوض القوزي ص٨٧.

احتاجت إليها.

### ٣ـ القياس المفارق

**"وهو ما يخرج عن أصل القياس العام"[١].**

هذا القياس الذي سماه الباحث (القياس المفارق) ليس قياسا، بل هو الشذوذ بعينه، فالباحث يعرف هذا القياس بأنه التعليل للنادر الخارج عن القياس. جاء ذلك في قوله: "يتجه الخليل في قياسه إلى اطراد القاعدة، ومن ثم لا يلتفت إلى الشاذ والنادر من ناحية كما يخرج عن القاعدة المطردة، ما لا ينقاس معها"[٢]، فكيف يكون خارجا عن القاعدة المطردة؟، وغير مقيس عليها، ثم يكون نوعا من أنواع القياس.

هكذا نجد القدماء والمعاصرين غير متفقين على أنواع القياس، فهي عند الأنباري قياس علة وقياس شبه وقياس طرد، وهي عند السيوطي قياس الأولى، وقياس المساوى، وقياس الأدنى، وهي عند الدكتور صابر أبو السعود قياس المنزلة، وقياس التمثيل، وقياس المفارق ولعل من أهم أسباب هذا الخلط بين أنواع القياس وعدم استقرار المصنفين على أنواع بعينها عائد إلى اعتماد المصنفين في القياس، وفي أصول النحو على أركان القياس عند الفقهاء، فالفقهاء يعتمدون على الأصل والفرع والحكم والعلة في استنباط الأحكام، أما النحويون فلا تتفق أركان القياس عندهم مع أركان القياس عند الفقهاء، لأن غرض النحوي من إجراء القياس غير غرض الفقيه، فبغية الفقيه من أجراء القياس التوصل إلى حكم ما جهل حكمه قياسا على ما علم حكمه، أما النحوي فليس من غرضه إجراء القياس من أجل التوصل إلى الحكم، فالعرب هي التي تصدر أحكامها على لغتها وما على النحوي إلا أن يبحث عن علة الحكم.

إن الالتزام بهذه الأركان دون غيرها كان السبب المباشر فيما نجده من خلط بين الأقيسة، فلا يشترط في القياس النحوي أن تتوفر فيه الأركان الأربعة (الأصل والفرع والعلة والحكم) المعمول بها عند الفقهاء، بل إن نوع القياس هو الذي يفرض أركانه، أما الأسباب التي أدت إلى اعتماد المتأخرين من النحويين والمصنفين في القياس على أقيسة الفقهاء فهي:

**أ ـ الغموض الذي اكتنف تاريخ النحو العربي القديم**

اقترن النحو العربي منذ نشأته بالقياس فقيل إن أبا الأسود الدؤلي هو أول من أسس العربية

---

(١) القياس في النحو من الخليل إلى ابن جني ص٦٧.

(٢) القياس في النحو من الخليل إلى ابن جني ص٦٧.

ونهج سبيلها ووضع قياسها[1]، وقيل إن ابن أبي إسحاق هو أول من مد القياس والعلل[2]، ومع ذلك لم يصل إلينا شيء عن هذه الأقيسة التي وضعها أبو الأسود، فكل ما وصل إلينا يكاد ينحصر في النتائج التي توصل إليها أبو الأسود الدؤلي نتيجة إجرائه للقياس، فهو المستنبط لباب العطف والنعت والتعجب والاستفهام، وإن وأخواتها[3] وهذه الأبواب كما هو معلوم أبواب تكميلية وينبغي أن يكون قد استنبط قبلها باب الابتداء، والخبر، والفعل، والفاعل، ثم نجد أبا الأسود ينسب إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه استنباطه لأقسام الكلام، وتقسيم الأسماء إلى أسماء ظاهرة، وأسماء مضمرة[4]، وهذا يعني أن الدرس النحوي قد وصل إلى درجة من النضج قبل وفاة أبي الأسود الدؤلي، فهذه الأبواب التي ينسب إلى أمير المؤمنين على بن أبي طالب -رضي الله عنه- وأبي الأسود وضعها تكاد تشتمل على معظم أصول الدرس النحوي، ومع ذلك لم تشر الأخبار إلى قياس واحد استعمله أبو الأسود الدؤلي.

أما ابن أبي إسحاق صاحب القياس والعلل، فقد حفظ لنا كتاب سيبويه شيئا من أقيسته، ولكن ما حفظه كتاب سيبويه لا يتعلق بأركان القياس أو أنواعه، وإنما يتعلق بإجرائه، ومن ذلك ما نقله عنه سيبويه في قوله: "فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف، هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن الأصل تسمية المذكر بالمذكر"[5]، فهذا النص على قصره يحمل بين طياته معان كثيرة، فقد أشار سيبويه من خلاله إلى علم ابن أبي إسحق بالأصول، والفروع، وقياس الفروع على الأصول، وقياس الأصول على الفروع، وقياس الافتراض، فالمذكر أصل والمؤنث فرع عليه، وانتقال التذكير إلى التأنيث من باب حمل الأصل على الفرع، وهذه الأسماء التي ذكرها سيبويه (زيد وعمرو) أسماء افترض ابن أبي إسحاق انتقالها من التذكير إلى التأنيث، فهذه الأقيسة التي اعتمد عليها ابن أبي إسحق لا شك أنها كانت معروفة في عصره، وربما أعدت فيها بعض المصنفات في علم الأصول، إلا أنه لم يصل إلينا شيء منها ولا من الأقيسة التي كان ينبغي أن توضع في ذلك العصر أو قبله.

**ب- غموض عبارة سيبويه واستغلاقها**

---

(١) طبقات الشعراء لابن سلام ص١١.

(٢) طبقات الشعراء لابن سلام ص٩.

(٣) نزهة الألباء للأنباري ص١٨.

(٤) نزهة الألباء للأنباري ص١٨.

(٥) الكتاب ج٣، ص٢٤٢.

كتاب سيبويه هو المرجع الأول للنحو العربي، هذا إذا لم نقل بأنه المرجع الأوحد، فعلى الرغم مما ألف بعده، إلا أنه بقي المصدر الذي ينهل منه الجميع، ولو نسب كل من أخذ عن سيبويه ما أخذه عنه لما بقي لمن بعده شيء إلا الترر اليسير من الآراء الفرعية التي لا يمكن الاعتماد عليها دون الرجوع إليه، ومع ما لهذا الكتاب من أهمية، إلا أنه بعيد الغور مستغلق العبارة في كثير من الأحيان، فلا يكاد القارئ يستبين منه شيئا حتى يتبين له أنه استغلق عليه أكثر مما فهم، ولذلك كان النحويون شديدي الحذر في الأخذ منه، حتى إنهم لم يتجاوزوا في باب القياس ما نص عليه سيبويه صراحة بأنه قياس، أو شذوذ، وقد انعكس هذا الغموض والاستغلاق على مصنفات من كتبوا في علم الأصول حيث اكتفوا – في الغالب – بنقل المواضع التي أشار فيها سيبويه إلى الشذوذ أو القياس، وهذا غالب عند سيبويه في باب الصرف، ولذلك قلما يتحدث المصنفون في علم أصول النحو عن القياس النحوي؛ لأن سيبويه لم يذكر القياس بلفظه في الأبواب النحوية إلا في بعض المواضع.

**ج ـ الاضطراب والخلاف في مصنفات الأصوليين**

تناول كثير من القدماء والمعاصرين مباحث الأصول، والقياس، والعلل إلا أن هذه المصنفات لم تزد الأمر إلا غموضا، فالسيوطي يعقد فصلا في المقيس عليه، وهو الأصل، ثم لا يزيد في شروطه عن أضرب الشذوذ عند أبي علي الفارسي، فقد اشترط في المقيس عليه ما يلي:

أ- أن لا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه كتصحيح استحوذ واستصوب واستنوق"[1]، وهذا ما نص عليه أبو علي الفارسي في قوله: "أما المطرد في الاستعمال الشاذ عن القياس، فنحو قولهم، استحوذ"[2]، فهذا الشرط الذي اشترطه السيوطي شرط سلبي، فكيف نعرف الشاذ؟ ونحن لا نعرف الأصل الذي شذ عنه. كان ينبغي أن يضع السيوطي الأصول في هذا المقام، بدلا من أن يذكر لنا ما لا يجوز القياس عليه، أو ما يمتنع منه القياس.

ب- أن لا يكون مهملا غير مستعمل، وحمله السيوطي على الشاذ نطقا حيث قال: "كما لا يقاس على الشاذ نطقا لا يقاس على الشاذ تركا، قال في الخصائص: "إن كان الشيء شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من وذر وودع؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا منع أن تستعمل نظيرهما.

---

(١) الاقتراح للسيوطي ص٧٢.

(٢)المسائل العسكريات لأبي على الفارسي – تحقيق- د. إسماعيل عمايرة مراجعة الدكتور نهاد الموسى منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١م ص٧١

نحو: ززن ووعد، وإن لم تسمعها أنت"[1]، وهذا نفسه ما نص عليه أبو علي الفارسي في قوله: "فأما الشاذ عن السماع المطرد في القياس، فكماضي يدع ويذر، فماضي هذا لا يمتنع منه القياس"[2] فالسيوطي يرى بأنه لا يجوز القياس على الشاذ تركا وأبو علي الفارسي يجيز القياس على الشاذ تركا، وابن جني كذلك يجيز القياس على الشاذ تركا.

فالقياس لا يمتنع من هذه الصيغة، بل هي أصل من أكثر الأصول استعمالا في اللغة؛ لأنها من وزن (فعل)، ثم كيف أجاز السيوطي أن نقيس على هذه الأفعال: وزن ووعد، وإن لم نسمعها كما جاء في نص ابن جني ثم يقول بأنه لا يجوز القياس على الشاذ تركا.

جـ- أنه ليس من شروطه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ويمتنع من الكثير لمخالفته له.[3] فهذا الشرط مخالف للشروط التي وضعها سيبويه للقياس، حيث نص على القياس على الكثير وامتناع القياس من القليل. جاء ذلك في قوله: "الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"[4]، ولو قال السيوطي بأن الكثير إذا خالف القياس يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه كما قال سيبويه لكان موفقا.

ومثل هذا الاضطراب والغموض نجده عند الباحث صابر أبو السعود حيث عقد فصلا في القياس عند سيبويه وأفرد فيه مبحثا بعنوان (أصالة القياس) إلا أن كل ما ورد في مبحثه هذا هو من باب قياس النظير ومن باب الشذوذ، ولا يمت إلى الأصول بصلة، فكل ما نقله عن سيبويه هي عبارات مقتطعة من باب قياس النظير أو من باب الشذوذ، وسأعرض هذه النصوص كاملة بعد ذكر نص الباحث الذي جاء فيه قوله: أصالة القياس، يقول سيبويه: "وقد يشبهون الشيء بالشيء، وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيرا"[5].

وفي موضع آخر يقول: "وما يشبه بالشيء في كلامهم، وليس مثله في جميع أحواله، كثير[6]، وقوله: "وهم يشبهون الشيء بالشيء، وإن خالفه[7]، وما التشبيه إلا أولى مراحل القياس أو هو قياس بسيط"[8].

---

(١) الاقتراح للسيوطي ص٧٣.

(٢) المسائل العسكريات لأبي على الفارسي ص٦٣.

(٣) الاقتراح للسيوطي ص٧٣.

(٤) الكتاب ج٤، ص٨ هارون ج٢، ص١٠٠.

(٥) الكتاب ج١، ص١٨٢.

(٦) الكتاب ج١، ص٣٩٧.

(٧) الكتاب ج٢، ص٣٨٢.

(٨) القياس في النحو من الخليل إلى ابن جني د. صابر أبو السعود ص٧٨.

فالنص الأول مقتطع من قول سيبويه: "وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم: هذا الضارب الرجل، شبهوه بالحسن الوجه، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسم، وقد يجر كما يجر، وينصب أيضا كما ينصب، وسيبين ذلك في بابه إنشاء الله وقد يشبهون الشيء بالشيء، وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيرا"(١).

فهذا التشبيه ليس من باب حمل الفروع على الأصول؛ لأن اسم الفاعل ليس أصلا للصفة المشبهة وكذلك ليست الصفة المشبهة فرعا عليه، وإنما هو من باب حمل الشبيه على الشبيه أو النظير على النظير.

وأما النص الثاني فهو مقتطع من قول سيبويه: "هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام شبهوه بما يشبه من الأسماء بالمصادر. نحو قولك: (فاه إلى في) وليس بالفاعل، ولا المفعول. فكما شبهوا هذا بقولك عوده على بدئه وليس بمصدر، كذلك شبهوا الصفة بالمصدر، وشذ هذا كما شذت المصادر في بابها حيث كانت حالا، وهي معرفة، وكما شذت الأسماء التي وضعت موضع المصدر.

وما يشبه بالشيء في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير (٢).

أما النص الثالث فهو مقتطع أيضا من قول سيبويه: "إنما قالوا عيشة راضية وطاعم وكاس على ذا رضا أي ذات رضا وذو كسوة وطعام، وقالوا: ناعل لذي نعل وقال الشاعر:

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب(٣)

أي لهم ذي نصب.

وقالوا بغال لصاحب البغل شبهوه بالأول حيث كانت الإضافة؛ لأنهم يشبهون الشيء بالشيء وإن خالفه،(٤) فهذه الشواهد حذف فيها المضاف أو المضاف إليه، أما حذف المضاف فنحو قوله: راضية، وطاعم، وأما حذف المضاف إليه. فنحو قوله: بغال لمن ينسب إليه شيء يعالجه، وكان الأصل أن تلحق به ياء النسبة، أو (ذا) التي بمعنى صاحب، فهذه الصيغ المستعملة صيغ سماعية، وليست بقياس على الأصل الذي تكون عليه النسبة، ومع ذلك فقد أجازه سيبويه

---

(١) الكتاب ج١، ص١٨٢.

(٢) إشارة إلى ما مضى ج١، ص١٨٢، هـ ١، ص١٨٢.

(٣) البيت للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ص٢، وفي شرح المفصل لابن يعيش ج٢، ص١٢، ١٠٧ وفي شرح الأشموني ج١، ص١٧٣.

(٤) الكتاب ج٣، ص٣٨٢.

لكثرة حيث قال: "وذا أكثر من أن يحصى"[1] فهذا محمول على السماع وإن كان كثيرا، لأنه خالف الأصل الذي يبنى عليه قياس النسبة. فجميع هذه النصوص التي نقلها الباحث لم تكن من باب الأصول بل هي من باب الشاذ أو القياس السماعي.

### ٤ـ تأثر المصنفين في علم أصول النحو بعلم أصول الفقه

لا شك أن وضع أصول النحو قد سبق وضع أصول الفقه، فما نسبه سيبويه إلى عبدالله بن أبي إسحق من الآراء تشير بوضوح إلى تمكن عبدالله بن أبي إسحق ومعاصريه من النحويين من القياس أنواعه وأركانه.

أما علم أصول الفقه فقد جاء متأخرا عن وضع أصول النحو، حيث بدأت ملامح أصول الفقه بالظهور على يد الإمام أبي حنيفة، ثم استقرت على يد الشافعي وكلاهما متأخر عن عبدالله بن أبي اسحق فوفاة عبدالله بن أبي اسحق كانت سنة (١١٧هـ)، وهو ابن ثمان وثمانين سنة أي أنه ولد سنة (٢٩هـ)[2] بينما كانت ولادة أبي حنيفة سنة (٨٠هـ) ووفاته سنة (١٥٠هـ)[3] وهذا يعني أن ابن أبي إسحق قد كان في الحادية والخمسين عند ولادة أبي حنيفة، وأن أبا حنيفة كان في السابعة والثلاثين عند وفاة عبدالله بن أبي إسحق، فهل يعقل أن يكون ابن أبي اسحق قد تأثر بأبي حنيفة، ثم عكس هذا التأثر على أصول النحو، وبينهما هذا الفارق من السن، لا أظن ذلك؛ لأن أقيسة النحويين في عهد عبدالله بن ابي اسحق كانت اثبت وأقوى من أقيسة الفقهاء، وهل يعقل أن يكون ابن أبي اسحق وأبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر قد تأثروا باقيسة الشافعي، ولم يكن عمره قد تجاوز الرابعة عند وفاة أبي عمرو بن العلاء، ولم يكن خلق عند وفاة عبدالله بن أبي اسحق، وعيسى بن عمر، حيث كانت ولادة الشافعي سنة (١٥٠هـ)[4] بينما كانت وفاة ابن أبي اسحق سنة (١١٧هـ) وكانت وفاة عيسى بن عمر سنة (١٤٩هـ)[5] وكانت وفاة أبي عمرو بن العلاء سنة (١٥٤هـ)[6].

إن القياس النحوي كان أسبق في الوضع بأنواعه وأركانه من أقيسة الفقهاء، ومع ذلك فإن المصنفين في علم أصول النحو. لم يعتنوا بالأقيسة والأركان الواردة في مصنفات النحويين، وخاصة

---

(١) الكتاب ج٣، ص٣٨٢.

(٢) إنباه الرواة – للقفطي ج٢، ص١٠٧.

(٣) الفهرست لابن النديم ص٣٤٢ – ٣٤٣.

(٤) تقريب التهذيب لابن حجر ص٤٠٣ وقد كانت وفاته في (٢٠٤هـ).

(٥) إنباه الرواة ج٢، ص٣٧٧.

(٦) إنباه الرواة ج٤، ص١٣٥.

كتاب سيبويه، ولجأوا إلى أقيسة الفقهاء بأنواعها وأركانها، وأقحموها في القياس النحوي محاولين بذلك صب أقيسة النحويين في قوالب أقيسه الفقهاء. فتأثر بذلك القياس النحوي بالقياس الفقهي يقول الدكتور ياقوت في ذلك "إن المؤلفات النحوية التي اهتمت بالتفريع وقياس الفرع على الأصل والأشباه والنظائر، وبيان العلل. هذه المؤلفات كلها قد كتبها أصحابها بعد زمن الأئمة الأربعة الإمام مالك (٩٥ - ١٧٩هـ) والإمام أبي حنيفة (٨٠ - ١٥٠هـ) والإمام الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤هـ) والإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ).

هؤلاء الأئمة الذين وضعوا علم أصول الفقه وأرسوا قواعده، وهذا يظهر لنا بجلاء أن علم أصول الفقه سبق النحو وأصوله، ومن ثم كان الأول هو المؤثر في الثاني وليس العكس.

فيذكر السيوطي أنه ألف كتاب (الأشباه والنظائر) قاصدا أن يسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه، وألفوه من كتب الأشباه والنظائر، ويذكر عدة كتب ألفت في الأشباه والنظائر وأن كتابه هذا يشبه كتاب القاضي تاج الدين السبكي (الأشباه والنظائر) الذي في الفقه، فإنه جامع لأكثر الأقسام كما يذكر السيوطي أيضا أن صدر كتابه يشبه صدر كتاب الزركشي حيث إن قواعده مرتبة على المعجم"[1].

لقد كان الأولى بالمصنفين في علم أصول النحو أن يلجأوا إلى مصنفات النحويين وخاصة كتاب سيبويه، وهو حافل بالقياس، وأن لا يفرضوا علم أصول الفقه على علم أصول النحو وأقيسته.

إن نقل أنواع القياس وأركانه من علم أصول الفقه إلى علم أصول النحو كان السبب الرئيس في خلط الأقيسة بالأركان عند النحويين، فأركان القياس عند سيبويه تختلف باختلاف القياس، ويكمن اختلاف القياس عنده في اختلاف الركن الثاني (الفرع) من أركان القياس دون غيره، هذا على خلاف أقيسة الفقهاء التي يختلف فيها القياس باختلاف الركن الثالث (العلة) أو الرابع (الحكم)، فأقيسة النحويين تتفق مع أقيسة الفقهاء في الأصل والعلة والحكم وتخالفها في الركن الثاني، ولا تتفق أقيسة النحويين مع أقيسة الفقهاء في قياس الاستقراء،

فأركان قياس الاستقراء هي: **سماع واستقراء واستنباط.**

وأركان قياس الفروع على الأصول هي: **أصل وفرع وحكم وعلة**

وأركان قياس النظير هي: **أصل ونظير وحكم وعلة**

---

(١) ظاهرة الإعراب في النحو العربي ص١٥٧، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – ج١ ص٣-٤.

وأركان قياس الأعراض هي: **أصل وعرض وحكم وعلة**

وأركان قياس التمثيل هي: **أصل ومثيل وحكم وعلة**

وأركان قياس الافتراض هي: **أصل وفرض وحكم وعلة**

وأركان قياس التعريب هي: **أصل ومعرب وحكم وعلة.**

هذا ما وقفت عليه من الأقيسة والأركان خلال استعراضي للقياس عند سيبويه وقد قدمت الحكم على العلة؛ لأن الأركان الثلاثة من أركان القياس عند النحويين مأخوذة من لغة العـــرب، وأما العلة فهي من استنباط النحويين.

## ثانيا: أركان القياس من خلال كتاب سيبويه

**تختلف** أركان القياس النحوي باختلاف القياس، ويمكن هذا الخلاف في الركن الثاني الذي أطلق عليه الفقهاء (الفرع)، فهو الركن المتغير بتغير القياس، أما بقية الأركان فهي ثابتة.

### ١ – الأصل

هذا المصطلح من أكثر المصطلحات دورانا في كتب النحو، وخاصة كتاب سيبويه، ومـــع ذلك فإن النحويين لم يحدوا هذا المصطلح، و لم يشيروا إلى المدلولات التي يدل عليها. تقول في ذلك الدكتورة منى إلياس: "تمتد فكرة الأصول والفروع – وهي عماد القياس – وما تستتبعه من تعليـــل إلى مختلف مجالات البحث النحوي، وعلى كثرة ترداد كلمة الأصل في كلامهم، إلا أن معناهـــا لا يخلو من شيء من الإبهام، ومع ذلك فإنهم إنما كانوا يصدرون فيها عن صورة لهـــذا المفـــهوم في أذهانهم دون أن يتطرقوا إليه بحد"[١] ومع ذلك فإننا حين نستقرئ هذا المصطلح في كتاب ســـيبويه وغيره من النحويين نجد أن لهذا المصطلح أكثر من مدلول، ومن ذلك:

#### أ – الأصل بمعنى الجذر

يستعمل النحويون القدماء الأصل بمعنى الجذر في باب محدد وهو قيـــاس الفـــروع علـــى الأصول في الألفاظ المفردة فالأصل هنا بمعنى الجذر الذي تتولد منه الألفاظ والمعاني، ومثال ذلـــك اعتبارهم المصدر أصلا للمشتقات[٢]، وكذلك اعتبارهم المفرد أصلا للمثنى والجمع[٣]، والمذكـــر

(١) القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي على الفارسي تأليف د. منى إلياس ص٥٢.

(٢) الكتاب ج١، ص١٢.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٢.

أصلا للمؤنث[1]، والنكرة أصلا للمعرفة[2].

**ب – الأصل بمعنى الصيغة الصرفية القياسية**

لا يختلف هذا الأصل عن سابقه إلا في كون الأول جذرا عاما، وهذا جذر خاص بصيغة محددة، ومن ذلك تحديد الأوزان التي تأتي عليها صيغة الفعل الماضي (فعل وفعل وفعل)[3] فهذه الأوزان هي الأصول العامة لهذه الصيغة، وكل ما جاء على خلاف هذه الأوزان نحو ليس ونعم وبئس، فهو شاذ؛ لأنه خارج عن الأصل الذي تأتي عليه أوزان الألفاظ للفعل الماضي، وكل ما تولد من الأوزان القياسية من الألفاظ والمعاني التي تدل على وقوع الحدث في الماضي بزيادة في المعنى أو اللفظ فهو فرع على الأصل، وهو ما يعبر عنه النحويون بالمجرد والمزيد[4]، فالمجرد أصل، والمزيد فرع عليه.

**ج – الأصل بمعنى الصيغة الإعرابية**

اشترط النحويون في بعض المواقع الإعرابية صيغا محددة، ومن ذلك اشتراطهم المصدرية في المفعول المطلق، والظرفية في المفعول فيه، والاسمية في المفعول به، والاشتقاق في الحال والجمود في التمييز والتعريف في المبتدأ، والتنكير في الخبر[5]، وغير ذلك، فكل صيغة من هذه الصيغ الصرفية تعتبر أصلا في المحل الإعرابي، ولذلك نجد النحويين يؤولون ما جاء في مواقع هذه الصيغ على خلاف الأصل ويردونه إلى معنى الصيغة الصرفية الأصلية ليستقيم الإعراب[6].

**د – الأصل بمعنى المقيس عليه**

الأصل بمعنى المقيس عليه أشمل وأعم من الأصول السابقة، وهي داخلة فيه فهو هنا الأصل الذي يقاس عليه بغض النظر عن كونه أصلا أو فرعا فالمقيس عليه يمكن أن يكون أصلا أو فرعا أو شبيها أو نظيرا، ولكن يشترط في المقيس عليه أن يكون أقوى وأمكن في الإعراب من المقيس، ليجوز حمله عليه، فمن ذلك حمل جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم[7]، لأن التذكير أصل

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٢.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٢.

(٣) الكتاب ج١، ص١٢.

(٤) شذا العرف في فن الصرف – أحمد الحملاوي ص٢٩

والمغني في تصريف الأفعال – محمد عبد الخالق عضيمة – دار الحديث – ط٣ – ١٩٨٨م ص٥٥

والمغني الجديد في علم الصرف – د. محمد خير الحلواني – دار الشرق العربي – بيروت – لبنان ص٥٢.

(٥) الكتاب ج١، ص٣٢٨.

(٦) الكتاب ج١، ص٣١٤.

(٧) الكتاب ج١، ص١٨.

للتأنيث، ولا يجوز حمل المذكر على المؤنث، فإن جاء شيء من ذلك في اللغة كحمل اسم الفاعل على الصفة المشبهة، فهو من الشبيه، وليس من باب حمل الأقوى على الأضعف[1].

## ٢ – العلة

**العلة** ركن من أركان القياس، بل هي المركز الرئيس بين أركانه عند النحويين، ولذلك قيل بأن النحويين معللون[2]؛ لأن غرضهم من القياس هو البحث عن علة الحكم، وليس البحث عن الحكم لأن الأحكام تصدر من العرب، وما على النحوي إلا أن يبحث عن علة الحكم، هذا ما أشار إليه الخليل عندما سئل عن العلل التي يعلل بها النحو في قوله: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها.

واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق والبراهين الواضحة، والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فان سنح لغير علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها"[3].

فالعلل عند الخليل ما هي إلا تفسير لما أرادت العرب، وما رسخ في أذهانها من العلل، وليست عللا فقهية أو فلسفية أو كلامية، وإنما هي علل نحوية صرفة، لا علاقة لها إلا باللغة وما رسخ في أذهان أهلها من المعاني عند التكلم بها.

فالخليل وكذلك تلميذه سيبويه أصحاب علل بسيطة تهدف إلى الكشف عن الأسباب التي دفعت العرب إلى النطق بالألفاظ والتراكيب على نحو معين دون سواه، وهما يعللان بالعلل التعليمية الواضحة التي لا اضطراب فيها، ولا تعقيد، أما المتأخرون فقد أقحموا العلل الفقهية والكلامية والفلسفية في النحو، حتى صار الدرس النحوي أشبه بالفلسفة والجدل، تقول الدكتورة خديجة الحديثي: نحن نرى سيبويه يعلل الأحكام بعلة واحدة واضحة، ولا تتركب العلل عنده، وليس في

---

(١) الكتاب ج١، ص١٨٢.

(٢) النحو العربي والدرس الحديث ص٨٠، ٨١.

(٣) الإيضاح في علل النحو – للزجاجي – تحقيق الدكتور مازن المبارك – دار النفائس الطبعة الثانية ١٩٧٩م ص٦٦.

كتابه علة الا وتبين حكما أصليا يعلمنا كيف ننطق العبارة على الوجه الصحيح بحيث يفيد المعنى الصحيح الذي نقصده، وليس فيه ما يسمى عند المتأخرين بالعلل الثواني أو الثوالث، كما أشتهر ذلك وذاع وكثر عند المتأخرين حتى أدى إلى تعقيد الدرس النحوي وجعل القواعد النحوية والأحكام الإعرابية ونحوها بعيدة عن فهم المتعلم والمعلم على السواء[1].

ومما ينبغي الإشارة إليه أن هذه العلل كانت مرتبطة بالقياس عند سيبويه وشيخه الخليل، وأن القياس كان ماثلا في ذهنيهما عند كل تعليل كانا يعللانه، أما المتأخرون فقد صارت العلة عندهم مبحثا مستقلا، وكأنها لا علاقة لها بالقياس[2]، مما أدى إلى غموض هذه العلل عند المتأخرين. يقول الزجاجي: "اعلم أن هذه العلل التي أودعتها في هذا الكتاب والاحتجاجات على ثلاثة أضرب:

منها ما كان مسطرا في كتب البصريين والكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة...

وضرب منها استنبطته على أصول القوم.

وضرب منها أخذته عن علمائنا الذين لقيتهم وقرأت عليهم شفاها"[3].

ثم يأتي بعد الزجاجي علم من أشهر أعلام هذه الصنعة، وهو ابن جني فيجد غموضا في هذه العلل عند متقدمي النحويين جاء ذلك في قوله: اعلم أن هذه المواضع التي ضممتها وعقدت العلة على مجموعها قد أرادها أصحابنا وعنوها، وإن لم يكونوا جاءوا بها في مقدمة محروسة"[4] وعلى الرغم من غموض هذه العلل إلا أنهم أسرفوا فيها، فبحثوا عن العلل الثواني والثوالث ولم يلتفتوا إلى ربط هذه العلل بالقياس، وأضرب العلل التي ترتبط بقياس دون غيره من الأقيسة.

أما المعاصرون فقد كانت الأمور عندهم أكثر صعوبة حيث خلطوا العلل بالمقيس والمقيس عليه، فالدكتور ياقوت يرى أن النظير علة مع أن النظير هو المقيس، وعلته المشابهة[5] وذهب الدكتور الحلواني إلى أن النظير والأصل علتان، مع أن النظير والأصل هما المقيس والمقيس عليه وليسا علتين[6].

---

(١) دراسات في كتاب سيبويه ص١٩٣ وأصول النحو العربي د. الحلواني ص١٨٩ والنحو العربي والدرس الحديث ص٨٠، ٨١.

(٢)الإيضاح في علل النحو كاملا واللباب في علل البناء والإعراب – عبد الرحمن بن محمد العكبري كاملا تحقيق سعيد الأفغاني – دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان – ط١ – ١٩٨٣م والإعراب للعكبري كاملا.

(٣) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص٧٨

(٤) الخصائص ج١، ص١٦٢.

(٥) ظاهرة الإعراب في النحور العربي ص١٧٤.

(٦) أصول النحو العربي ص١٣٩.

إن من أهم أسباب هذا الخلط بين العلل وبقية أركان القياس هو فصل العلل عن القياس وبقية أركانه، وهذا يعود أيضا إلى غموض مباحث القياس والأصول عند المتأخرين والمعاصرين، مما ألجأهم إلى الفصل بين أركان القياس، ودراسة كل فرع على حدة، وقد أدى هذا الأمر إلى تعقيد مباحث القياس حتى صار القياس والعلل سخرية للناقدين يقول الدكتور عباس حسن: "مشكلة التعليل كبقية المشكلات – لو اقتصرت على الجدل اللفظي والتسابق إلى إظهار البراعة المنطقية من غير أن يكون لها أثر عملي في ضبط الكلم، وتراكيب الجمل، والتحكم في صياغة الأساليب، وصحة مفرداتها لهان الخطب نوعا ما، وانحصر الضرر في تصديع الرأس بالثرثرة، واحتمال الجهد فيما لا يستحق احتمالا.

ولكن الأمر أخطر أثرا، وأفدح ضررا بما فيه من سيطرة عاتية طاغية تتناول المفردات والمركبات، بل إنها لتمتد إلى طرائق التفكير نفسها، وتتحكم في المعاني تحكمها في الألفاظ، وتفرض على المتكلم والكاتب قيودا ثقيلة مرهقة لا مسوغ لها من عقل سليم ولا نقل مسموع عن العرب أهل هذه اللغة، وأصحاب الكلمة الأولى في شئونها.."[1].

## ٣ – الحكم

الحكم ركن من أركان جميع الأقيسة، ولكنه ليس الغرض الأساسي من أجراء القياس، فالأصل في الأحكام أن تصدر من الناطقين باللغة، وليس من النحوي، وإنما غرض النحوي من إجراء القياس هو استنباط علة صدور الحكم، وليس الحكم، ومع ذلك فقد اجتهد النحويون في استنباط الحكم في قياسين بعينهما، وهما قياس الافتراض وقياس التعريب وهذه الأحكام التي يصدرها النحويون في قياس الافتراض وقياس التعريب غير ملزمة للناطقين؛ لأنهم قد يخالفون هذه الاستنباطات التي توصل إليها النحويون، ويجرون اللفظ على غير قياسه، هذا ما أشار إليه سيبويه في أكثر من موضع ومن ذلك قوله: "قد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيرا"[2] وقال: "وهم يشبهون الشيء بالشيء وإن خالفه"[3] فإصدار الأحكام من مهمة الناطقين، وليست من مهمة النحويين.

ويمثل هذا الركن من أركان القياس أساس الخلاف بين غرض النحوي، وغرض الفقيه من

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث تأليف د.عباس حسن الطبعة الثانية – دار المعارف بمصر ص١٦٧ وفنون التقعيد ريمون طحان ص٢٩، ٣٠ ومن أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس ص١٤، ١٥.

(٢) الكتاب ج١، ص١٨٢.

(٣) الكتاب ج٢، ص٣٨٢.

إجراء القياس، فغرض النحوي من إجراء القياس هو استنباط علة الحكم، وليس الحكم أما غرض الفقيه من إجراء القياس فهو استنباط الحكم استنادا على المشابهة في العلة، فالفقيه يعتمد على المشابهة من أجل استنباط الحكم وليس من أجل استنباط العلة.

## ثالثا: أنواع القياس من خلال كتاب سيبويه

تبين لنا من خلال استعراض آراء المتأخرين والمعاصرين أنهم لم يستقروا في القياس على أنواع محددة يمكن الاعتماد عليها. وأن ما ذكروه لم يكن إلا امتدادا لأركان القياس عند الفقهاء، ولذلك اجتهد الباحث في تحديد الأقيسة وتوقف على عدد منها، وهي: **قياس الاستقراء، قياس الفروع على الأصول، قياس النظير، قياس الرتبة، قياس الأعراض، قياس الافتراض، قياس التعريب، قياس التمثيل** وسيتناول الباحث هذه الأقيسة فيما يأتي إن شاء الله.

### ١ـ قياس الاستقراء

ينبغي أن يكون هذا القياس أول قياس لجأ إليه النحويون، لأن بقية الأقيسة مبنية عليه، فالغرض من هذا القياس هو استقراء كلام العرب، ثم استنباط الأصول العامة وما يتفرع عنها وما يطرأ عليها من الأعراب.

ولا يشترط في هذا القياس أن تتحقق فيه أركان القياس المعمول بها عند الفقهاء (الأصل والفرع والحكم والعلة) بل يقتصر هذا القياس على ثلاثة أركان. وهي (السماع والاستقراء والاستنباط). فلا يتفق هذا القياس مع أقيسة الفقهاء في أي ركن من أركان القياس عندهم.

ونحن حين نستعرض هذا القياس نجد هذه الأركان واضحة جلية في كتاب سيبويه، فهو يعتني بالسماع والاستقراء والاستنباط عناية فائقة. وسيعرض الباحث لمظاهر هذه الأركان فيما يلي إن شاء الله.

#### أـ السماع

تتنوع مظاهر السماع وطرقه عند سيبويه، فمن مظاهر السماع عنده الأخذ المباشر عن العرب، أو عمن يثق به أو بعلمه وروايته أو بفصاحته ومن ذلك قوله:

سمعت من العرب الفصحاء[1].

سمعت من أثق به من العرب[2].

---

(١) الكتاب ج١، ص٨٠، ١١١، ٢٤٢، ٢٧٣، ٢ج، ص٢٠، ٤٤، ٢٤٢، ٢٧٣

(٢) الكتاب ج١، ص٣٦، ١١٧، ١٦١، ١٩٨، ٢١٠، ٢٦٣، ٢٧٥، ٤٠٥، ٤٦٩

سمعت ممن ترضى عربيته[1].

سمعنا ذلك ممن يوثق به[2].

سمعنا من العرب[3].

سمعتهم يقولون[4].

قول العرب[5].

سمعت بعض العرب[6].

بعض العرب يقول[7].

سمعت رجلين[8].

سمعت رجلا[9].

سمعت أعرابيا[10].

سمعنا من العرب من يرويه[11].

سمعنا العرب تنشد[12].

سمعناهما من الشاعرين الذين قالاهما[13].

سمعنا ذلك من تميم وأسد[14].

---

(١) الكتاب ج٢، ص٩٣، ١٦٠، ٢٦٩، ٤٤٣

(٢) الكتاب ج١، ص١٢٩، ١٥٩، ٢٨٣، ج٢، ص٤١، ٥٤، ٦٩

(٣) الكتـــــاب ج١، ص١٢٤، ١٢٦، ١٣٦، ١٦٥، ١٧٥، ٢٠٢، ٤٠٣، ٤٥٠، ٤٥٤، ٤٦٥، ٤٨٦، ج٢، ص٧، ١٠، ١٢، ١٧، ٢٦، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٦٩، ٨٠، ٨١، ٨٨، ٩٧، ١٠٥، ١٢٢، ١٢٧، ١٣١، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٨، ١٢، ٧، ١٣١، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٨٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٣، ٢٣٠، ٣٤٣

(٤) الكتـــاب ج١، ص٨٠، ٢٠٥، ٢٤٢، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٧٣، ٣٠٥، ٤٨٢، ج٢، ص٧، ١٢، ١٨، ٢٠، ٤٨، ٧٧، ١٤١، ١٦٦، ١٦٧، ٢١١، ٢١٣، ٢٢٦، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٣٠٣

(٥) الكتاب ج١، ص١٢٣، ج٢، ص١٢، ١٣، ٣٩، ٤٨، ٧٣، ٧٩، ٨٥، ٨٦، ١٢٦، ١٣٥، ١٥٥، ١٦٤

(٦) الكتاب ج١، ص٢٢، ١٦٤، ٢٠١، ٢٤٨، ٤٠٢، ٤١١، ج٢، ص٧٣، ٥٥، ٦٣، ٣٨٨

(٧) الكتاب ج١، ص١٢٣، ج٢، ص١٧، ٢٦، ٤٩، ٥١، ٥٣، ٧٩، ٨٢، ٩٩، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٥٩، ٢٦٧

(٨) الكتاب ج١، ص٢٣٠

(٩) الكتاب ج١، ص١٤٧، ٤٠٦، ٤٧٢ طبعة بولاق

(١٠) الكتاب ج١، ص١٦٥، ٤٠٣، ٤٥١، ٤٧٦ طبعة بولاق

(١١) الكتاب ج١، ص٩٣، ١٤٢، ٢٥٩، ٢٧٢، ٢٩٤، ٣٧١/٢، ٥٢، ٢٩٠ طبعة بولاق

(١٢) الكتاب ج٢، ص٢١٢، ٢١٤، ٤٧٤، ٤٨٧/٢، ٣٤٤ طبعة بولاق

(١٣) الكتاب ج١، ص٢٥١ طبعة بولاق

(١٤) الكتاب ج٢، ص٢٨٥ طبعة بولاق

سمعنا بعض تميم[1].

هذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب[2].

حدثنا بذلك من يوثق به[3].

حدثنا بعض العرب[4].

بلغني عن العرب[5].

أخبرني من أثق به[6].

زعم لي بعض العرب[7].

زعم من نثق به أنه سمع[8].

حدثني من لا أتهم[9].

سألنا العرب[10].

سألنا العلويين والتميميين[11].

**ومن مظاهر أخذه عن شيوخه عن العرب قوله:**

حدثني بذلك أبو الخطاب[12].

حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب[13].

حدثنا بذلك يونس وعيسى[14].

هذا قول الخليل ويونس والعرب[15].

---

(١) الكتاب ج٢، ص٢٨٧ طبعة بولاق

(٢) الكتاب ج٢، ص٥٤ طبعة بولاق

(٣) الكتاب ج١، ص١٢٩،١٥٩،٢٨٣،ج٢، ص٩٦ طبعة بولاق

(٤) الكتاب ج١، ص١٦٦،١٧٢،ج٢، ص٢٣،٦٩،٨١،٨٨،١٣٧،١٨٢،٢٠٤،٢٢٨طبعة بولاق

(٥) الكتاب ج١، ص١٧٧،٣٨١ طبعة بولاق

(٦) الكتاب ج٢/١٢٧،١٢٩ طبعة بولاق

(٧) الكتاب ج١، ص٢٠٧،٣٠٨ طبعة بولاق

(٨) الكتاب ج١، ص٢٧٢ طبعة بولاق

(٩) الكتاب ج١، ص١٢٥،٤٧٥،ج٢، ص٤٢٣ طبعة بولاق

(١٠) الكتاب ج٢، ص٤٧ طبعة بولاق

(١١) الكتاب ٢ج، ص٤٧ طبعة بولاق

(١٢) الكتاب ١ج، ص٢٧١،٢٧٥،٣٦٩،ج٢، ص١٢،١٧،٤٨،٥٢،٧٠،٩٣،١٠٣ طبعة بولاق

(١٣) الكتاب ج١، ص٢٥٨ طبعة بولاق

(١٤) الكتاب ج١، ص١٣٧،٣٦٣ طبعة بولاق

(١٥) الكتاب ج١، ص٣١٨ طبعة بولاق

قول العرب وأبي عمرو ويونس ولا أعلم الخليل خالفهما[1].

سمعنا من الخليل ويونس عن العرب[2].

حدثنا الخليل[3].

حدثنا يونس[4].

ومما يزيد الثقة بما يرويه سيبويه عن العرب تلك العبارات التي استعملها في النفي، ومن ذلك قوله: (كان عيسى بن عمر يقول: يا مطرا يشبهه بقوله: يا رجلا. يجعله إذا نون وطال كالنكرة، و لم نسمع عربيا يقوله، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة)[5]. وقوله:(وأما قوله: كان ذلك بادي بدا. فإنهم جعلوها بمنزلة خمسة عشر، ولا نعلمهم أضافوا، ولا يستنكر أن تضيفها، ولكن لم أسمعه من العرب)[6]

قالوا: الفقر كما قالوا: الضعف و لم نسمعهم قالوا: فقر[7]

أما ما كان فعلا فقصته كقصة فعل إلا أنا لم نسمعهم كسروا الواحد على بناء سوى الواحد الذي يقع على الجمع[8].

قالوا رحى وأرحاء، فلم يكسروها على غير ذلك، لم يكسروا الأرسان والأقدام على غير ذلك، ولو فعلوا كان قياسا، ولكني لم أسمعه[9].

اعلم أن هذه الألفات لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته[10].

**ب ـ الاستقراء**

يحمل الاستقراء عند سيبويه كل ملامح النضج، ومما يؤكد ذلك تلك العبارات التي استعملها سيبويه في تصنيف كلام العرب، حيث قسم المسموع إلى مطرد، وكثير، وقليل، وقليل جدا، ونادر، وغريب، وغريب شاذ، وخبيث، وقليل خبيث، وضعيف، وضعيف قبيح، ومن ذلك

(١) الكتاب ج١، ص١٩٤،١٩٧ طبعة بولاق

(٢) الكتاب ج١، ص١٩٤ طبعة بولاق

(٣) الكتاب ج١، ص٢٧١،ج٢، ص١١٢،١٦٤ طبعة بولاق

(٤) الكتاب ج١، ص٣٦١،٣٧٢،٣٨٢،١٢٦ طبعة بولاق

(٥) الكتاب ج٢، ص٢٠٣ طبعة عبد السلام هارون

(٦) الكتاب ج٣، ص٣٠٤

(٧) الكتاب ج٤، ص٣٣

(٨) الكتاب ج٣، ص٥٨٤

(٩) الكتاب ج٣، ص٥٧٢

(١٠) الكتاب ج٤، ص١٢٩

قوله:

النون والتنوين عربي مطرد[1].

أما الأفعلاء مكسرا عليه الواحد للجمع فكثير[2].

والصفة نحو العشراء والنفساء وهو كثير[3].

ويكون على (أفعلان) وهو قليل[4].

ويكون على (أفنعل) في الاسم والصفة وهو قليل[5].

ويكون على (فاعولاء) في الأسماء، وذلك عاشوراء، وهو قليل، ولا نعلمه جاء وصفا[6].

ويكون في (أفعلان)، وهو قليل، لا نعلمه جاء إلا أبنجان وهو صفة[7].

ويكون في (فعلان)، وهو قليل جدا. قالوا: قمحان، وهو اسم ويجيء صفة[8].

مررت بقائما رجل فهذا أخبث من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور ومن ثم أسقط قائما رجل، فهذا كلام قبيح ضعيف، فاعرف قبحه[9].

أما جبى يجبي، وقلى يقلي، فغير معروفين إلا من وجبه ضعيف، فلذلك أمسك عن الاحتجاج لهما[10].

هذا أخوك عبد الله إذا كان عبد الله اسمه الذي يعرف به، وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه[11].

زعم يونس أن قوما من العرب يقولون أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبد يجرونه مجرى المصدر سواء، وهو قليل خبيث[12].

---

(١) الكتاب ج٢، ص١٨٠

(٢) الكتاب ج٤، ص٢٤٨

(٣) الكتاب ج٤، ص٢٥٨

(٤) الكتاب ج٤، ص٢٤٨

(٥) الكتاب ج٤، ص٢٤٧

(٦) الكتاب ج٤، ص٢٥٠

(٧) الكتاب ج٤، ص٢٤٨

(٨) الكتاب ج٤/٢٦٣

(٩) الكتاب ج٢، ص١٢٤

(١٠) الكتاب ج١، ص٣٨٩

(١١) الكتاب ج٢، ص١١٤

(١٢) الكتاب ج١، ص٣٨٩

تقول إن أحدا لا يقول ذاك، وهو ضعيف خبيث، لأن أحدا لا يستعمل في الواجب[1] قالوا: الشكور، كما قالوا: الجحود، فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ من العرب ولا يقاس عليها[2].

مذ، ولد وقد علم، وإنما الأصل لدن، ومنذ، وقد علم، وهذا من الشواذ[3].

ما فيهم يفضلك في شيء، يريد ما فيهم أحد يفضلك، كما أراد: لا بأس عليك، أو نحوه، والشواذ في كلامهم كثيرة[4].

وقد جاء في الكلام مفعول، وهو غريب شاذ[5].

ومن مظاهر الاستقراء عند سيبويه رصد ما يتكلم به كثير من العرب، وما يتكلم به بعض العرب، وما يتكلم به قليل من العرب، وما ليس في كلام العرب، وما يكون، ومالا يكون، وما يجيء في كلام العرب، وما لا يجيء في كلام العرب، ومن ذلك قوله:

من ذلك قول ناس كثير في يعفر: يعفر[6].

هذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كل العرب تتكلم بها. تقول: لهنك لرجل صدق، فهي إن، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف[7].

قالوا مقاتوة. حدثنا بذلك أبو الخطاب عن العرب، وليس كل العرب يعرف هذه الكلمة[8].

بعض العرب يقول: هذه تميم بنت مر، وسمعناهم يقولون: قيس بنت عيلان[9].

لا نعلم في الكلام[10].

لا نعلم في الأسماء والصفات[11].

لا نعلم النون وقعت ساكنة في الكلام قبل راء ولا لام[12].

---

(١) الكتاب ج٢، ص٣١٨

(٢) الكتاب ج٤، ص٨

(٣) الكتاب ج٣، ص٤٠٥

(٤) الكتاب ج٢، ص١١٥

(٥) الكتاب ج٤، ص٢٧٣

(٦) الكتاب ج٤، ص٢٦٦

(٧) الكتاب ج٣، ص١٥٠

(٨) الكتاب ج٤، ص٤١٠

(٩) الكتاب ج٤، ص٢٤٩

(١٠) الكتاب ج٤، ص٢٤٨،٢٥٦،٢٥٩،٢٦٠،٢٦٢،٢٦٣،٢٦٤

(١١) الكتاب ج٤، ص٢٤٤

(١٢) الكتاب ج٤، ص٤٥٦

وأما الصفة فقولهم: ليلة أضحيانة، وهو قليل لا نعلم إلا هذا[1].

ليس في الأسماء والصفات فعل، ولا يكون إلا في الفعل[2].

ليس في الكلام مثال جعفر[3].

ليس في كلام العرب فاعل[4].

فعالي ليس في الكلام البتة[5].

**ج - الاستنباط**

تصعب الإحاطة بمراحل تطور الفكر النحوي قبل عصر سيبويه، كما تصعب الإحاطة بالأصول والمعايير والضوابط التي اعتمد عليها الجيل الأول من النحويين في استنباط الأصول العامة في الألفاظ والتراكيب، فلم يصل إلينا شيء من الوثائق، أو المنصوص التي يمكن الاعتماد عليها في متابعة ذلك التطور في استقراء كلام العرب، واستنباط قواعدها، بل لا يكاد يتجاوز كل ما وصل إلينا – قبل تدوين كتاب سيبويه، وما حفظه لنا عن متقدمي النحويين من أمثال عبد الله بن أبي إسحاق، وأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب – بعض الإشارات والأقوال المنشورة في بعض كتب السير والتراجم، وهي تكاد تقتصر على ما استنبطه أمير المؤمنين على بن أبي طالب – رضي الله عنه – وتلميذه أبو الأسود الدؤلي من الأصول العامة.

أما الفترة الزمنية الممتدة من وفاة أبي الأسود الدؤلي إلى حياة عبد الله بن أبي إسحاق، فلا نكاد نقف خلالها على شيء يمكن الاعتماد عليه.

فعلي بن أبي طالب – رضي الله عنه – هو المستنبط لأقسام الكلام، وهو المستنبط لأنواع الاسم قال أبو الأسود في ذلك: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسر بمخالطة هذه الحمراء (يعني الأعاجم)، فأردت أن أضع لهم شيئا يرجعون إليه، ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلي الرقعة، وفيها مكتوب (الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبيء به، والحرف ما جاء لمعنى) وقال لي: انح هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك.

---

(١) الكتاب ج٤، ص٢٤٨

(٢) الكتاب ج٤، ص٢٤٤

(٣) الكتاب ج٤، ص٣١٥

(٤) الكتاب ج٤، ص٢٤٩

(٥) الكتاب ج٤، ص٢٥٥

واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة ظاهر ومضمر، واسم لا ظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر. وأراد بذلك الاسم المبهم[1].

فهذا النص الذي وصل إلينا عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه- عن طريق تلميذه أبي الأسود الدؤلي، يحمل بين طياته تصورا واضحا عن بدايات الدرس النحوي؛ فهو استقراء للألفاظ المفردة ومعانيها فقول أمير المؤمنين – رضي الله عنه- تأملت كلام العرب يعني استقرأت كلام العرب، فالتأمل ضرب من الاستقراء.

وعلى الرغم من قصر هذا النص إلا أنه يدعو إلى كثير من التساؤل، فلا يعقل أن يكون هذا الاستنباط استنباطا عفويا، فلابد أن تكون هذه القسمة ناجمة عن أصول وضوابط ومعايير محددة، قاس عليه كلام العرب فوجد أنه لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة، ومع ذلك فإن ما وصل إلينا من المصنفات النحوية لا نجد فيه أي إشارة إلى هذه الأصول والمعايير والضوابط التي اعتمد عليها أمير المؤمنين – رضي الله عنه – في إجراء هذه القسمة، وليس في وسعنا أن نحدد الأصل الذي بنيت عليه هذه القسمة، ولكننا يمكن أن نتوصل إلى هذه الأصول من خلال تتبع مجموعة الأصول التي بني عليها الدرس النحوي، وهي: **الإعراب، المعنى، المبنى، العامل (الوظيفة أو العلاقات التي تربط بين الألفاظ في الجملة).**

هذه هي الأصول العامة التي بني عليها الفكر النحوي، والراجح – لدى الباحث- أن هذه القسمة تحتمل أكثر من أصل من هذه الأصول. فيحتمل أن تكون مبنية على الإعراب، فالأسماء هي المعربة، والحروف هي المبنيه، والأفعال تقع بين القسمين، فبعضها معرب لاحق بالأسماء، وبعضها مبني لا حق بالحروف.

ويحتمل أن تكون مبنية على المعنى. وهو أمر يحتمله كلام أمير المؤمنين – رضي الله عنه- فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى.

ويمكن أيضا رد هذه القسمة إلى المباني فأبنية الأسماء غير أبنية الأفعال، فجميع هذه الأصول محتملة، ويمكن أن تكون الأساس الذي بنيت عليه هذه القسمة، ولكننا لا نستطيع أن نحسم بأن أمير المؤمنين- رضي الله عنه – قد رجع إلى هذه الأصول كلها، أو أنه اعتمد على أصل بعينه، وجعله المقياس لهذه الأقسام ما لم تصل إلينا نصوص أو وثائق تؤكد اعتماده على أصل من هذه الأصول دون غيره.

أما تقسيمه الأسماء إلى ظاهر، ومضمر، ومبهم، فيتم عن استقراء عام لحقيقة الأسماء

---

(١) نزهة الألباء للأنباري ص١٨

التركيبية والمعنوية.

وهذا الاستقراء المأثور عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب يكاد يقتصر على استقراء الألفاظ المفردة أقسامها وأنواعها، ولم يؤثر عنه استقراء للتراكيب إلا ما ذكره أبو الأسود الدؤلي من أنه أضاف (لكن) لأخوات (إن). جاء ذلك في قول أبي الأسود: وضعت بابي العطف والنعت، ثم بابي التعجب والاستفهام إلى أن وصلت إلى باب إن وأخواتها ما خلا (لكن) فلما عرضتها على علي – رضي الله عنه – أمرني، بضم (لكن) إليها[1].

أما استنباط أبي الأسود الدؤلي فكان منصبا على التراكيب، فهو المستنبط لباب (إن)، والنعت، والعطف، والتعجب، والاستفهام، ولا بد أن يكون قد استنبط هو أو غيره من معاصريه باب الابتداء والخبر، والفعل والفاعل؛ فهذه الأبواب التي استنبطها أبو الأسود الدؤلي أبواب تكميلية نتعلق بالتوابع وما يصيب الجملة من التحولات التركيبية.

أما المرحلة الثانية من تطور الدرس النحوي المتمثلة في عبد الله بن أبي إسحاق وأقرانه فإنها تجاوزت مرحلة استنباط الأصول من الألفاظ المفردة، وفي الجملة إلى إجراء الأقيسة المبنية على قياس الاستقراء، كقياس الأصول على الفروع، والأعراض والافتراض، فقد أثبت سيبويه لعبد الله بن أبي إسحاق بعض الأقوال التي تشير إلى ذلك. ومن ذلك قول سيبويه: فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف هذا قول ابن أبي إسحاق[2] وقوله: "أنشدنا بعض الناس هذا البيت رفعا للفرزدق".

ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة إلا دار مروان[3]

جعلوا غير صفة بمنزلة مثل، ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له بد من أن ينصب أحدهما، وهو قول ابن أبي إسحاق[4] وقوله أيضا: "زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت".

إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب[5]

كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر. فقال: اتق الله[6]. فالنص الأول يشير إلى علم ابن أبي إسحاق بقياس الأصول على الفروع، والفروع على الأصول.

ويشير النص الثاني إلى علم ابن أبي إسحاق بالتأويل، وهو من قياس الأعراض، وكذلك

---

(١) نزهة الألباء للأنباري ص١٨

(٢) الكتاب ج٢، ص٢٤٢

(٣) البيت في الكتاب ج٢/ ص٣٤٠ــ وهو في تذكرة النحاة ص٥٩٦، وفي الجنى الداني ص٥١٩، والمقتضب ج٤، ص٤٢٥

(٤) الكتاب ٢/٣٤٠،٣٤١

(٥) البيت للمفضل بن عبد الرحمن القرشي، وهو في الخزانة ج١، ص٤٦٥، وفي شواهد العيني ج٤، ص١١٣، ٣٠٨، وفي شرح المفصل لابن يعيش ج٢، ص٢٥.

(٦) الكتاب ١/٢٧٩

يشير النص الثالث إلى علم ابن أبي إسحاق بالحذف والتقدير، وهو من قياس الأغراض أيضا.

وكذلك نقف على نص يذكر فيه سيبويه علم ابن أبي إسحق بالعامل — وهي نظرية مستنبطه –، قال سيبويه في ذلك: "أما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئا من الترحم على إضمار شيء ولكنه إذا قال: ضربته لم يقل أبدا إلا المسكين، يحمله على الفعل، وإن قال ضربني قال المسكينان حمله أيضا على الفعل، وكذلك مررت به المسكين، يحمل الرفع على الرفع، والجر على الجر، والنصب على النصب، ويزعم أن الرفع الذي فسرنا خطأ وهو قول الخليل رحمه الله، وابن أبي إسحاق[1].

إن تتبع تطور هذا القياس من حياة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه– حتى عصر سيبويه أمر في غاية الصعوبة فلا شك أن هذا القياس قد مر بمراحل متعددة احتمل خلالها الصواب أحيانا والخطأ أحيانا أخرى حتى وصل إلى مرحلة النضج والاستقرار الذي نجده عليه في كتاب سيبويه، وسيحاول الباحث أن يتتبع هذا القياس من خلال الأصول العامة التي تحكم اللغة فيما يأتي إن شاء الله.

**ا-ج - الإعراب**

يفترض أن يكون الإعراب هو الأصل الأول الذي اعتمد عليه النحويون في استقراء كلام العرب واستنباط القواعد منه، فالقسمة الثلاثية مبنية على الإعراب فالأسماء هي المعربة والحروف هي المبنية، والأفعال بعضها معرب لا حق بالأسماء وبعضها مبني لا حق بالحروف.

ونحن حين نستعرض كتاب سيبويه نجد فكرة الإعراب مهيمنة على الكتاب فالأسماء هي المعربة المتأثرة بالعامل هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "فالرفع والنصب والجر ... لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة... فالنصب في الأسماء رأيت زيدا، والجر مررت بزيد، والرفع هذا زيد[2].

و لم يشذ عن هذا القياس إلا الفعل المضارع الذي علل سيبويه إعرابه بمشابهته لاسم الفاعل في اللفظ والمعنى. حيث قال: "فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين...

والنصب في المضارع من الأفعال: لن يفعل، والرفع سيفْعل، والجزم لم يفعل، وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال.

---

(١) الكتاب ٢/٧٧

(٢) الكتاب ج١، ص١٣-١٤

وإنما ضارعت أسماء الفاعلين، أنك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق فعل اللام، وتقول: سيفعل ذلك، وسوف يفعل ذلك، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة[1].

أما الفعل الماضي فكان الأصل فيه أن يبني على السكون؛ لأن السكون أصل في البناء، ولكنه بني على الفتح لقربه من معنى الفعل المضارع، ولأنه يقع في موضع الفعل المضارع، هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة. قولهم: ضرب، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل، و لم يسكنوا آخر فعل؛ لأن فيها بعض ما في المضارعة. تقول: هذا رجل ضربنا فتصف به النكرة، وتكون في موضع ضارب إذا قلت: هذا رجل ضارب، وتقول إن فعل فعلت، فيكون من معنى إن يفعل أفعل، فهي فعل كما أن المضارع فعل، وقد وقعت مواقعها في إن، ووقعت مواقع الأسماء في الوصف، كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكنوها، كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن، ولا ما صير من المتمكن في موضع بمنزله غير المتمكن[2].

أما فعل الطلب (الأمر) فقد بني على السكون لأنه لم يشبه الأسماء و لم يقع في مواقعها فأشبه الحروف ولذلك بني على السكون. هذا ما جاء في قول سيبويه: "والوقف قولهم: اضرب في الأمر، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بعدكم وإذا من المتمكنة[3].

أما الحروف فالأصل فيها البناء؛ لأنها أقل تمكننا في بنائها، والأصل في البناء أن يكون على السكون، إلا أن العرب لم تستعمل هذا الأصل في كل الحروف فبنت بعضها على الفتح، وبعضها على الكسر، وبعضها على الضم، وبعضها على الوقف. قال سيبويه في ذلك: والفتح في الحروف التي ليست إلا لمعنى وليست بأسماء، ولا أفعال قولهم سوف، وثم.

والكسر فيها قولهم: في باء الإضافة، ولامها بزيد، ولزيد.

والضم فيها قولهم: منذ فيمن جر بها، لأنها بمنزلة من في الأيام.

والوقف فيها قولهم: من، وهل، وبل، وقد[4].

---

(١) الكتاب ج١، ص١٣-١٤

(٢) الكتاب ج١، ص١٦

(٣) الكتاب ج١، ص١٧

(٤) الكتاب ج١، ص١٧

وتثير هذه القسمة التي استنبطها النحويون القدماء ونص عليها سيبويه كثيرا من الجدل في الدراسات النحوية قديمها وحديثها، فقد اختلفوا في حقيقة هذه القسمة وأسسها، فذهب المبرد إلى أن هذه القسمة غير خاصة باللغة العربية، وإنما هي قسمة عامة تشتمل على الكلام العربي والأعجمي حيث قال: الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو منه الكلام عربيا كان أو أعجميا من هذه الثلاثة[1].

وذهب الزجاجي إلى أن سيبويه لم يعن إلا العربية حيث قال: "الكلام اسم وفعل وحرف، حقق القول بذلك، وسطره في كتابه سيبويه، والناس بعده غير منكرين عليه ذلك... وقال قائلون: إنما قصد الكلام العربي دون غيره، وقال آخرون[2] بل أراد الكلام العربي كله والعجمي... ولسنا نخاطبكم إلا على أنه قصد الكلم العربي دون سائر اللغات[3].

وما ذهب إليه الزجاجي أقرب إلى عبارة سيبويه، لأن سيبويه لم يعرض لأي لغة إلى جانب العربية، و لم يهتم بالدراسات المقارنة، أما ما ذكره سيبويه من الألفاظ الفارسية فإنما أراد أن يبين منهج العرب في تعريبها.

وكذلك اختلفوا في تعليل هذه القسمة، فذهب المبرد إلى أن هذه القسمة مبينة على اختلاف المعاني والوظائف والقرائن حيث قال في حده للاسم: أما الأسماء فما كان واقعا على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو، وما أشبه ذلك، وتعتبر الأسماء بواحدة كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر، وان امتنع من ذلك فليس باسم[4] وأخذ عليه أبو علي الفارسي عدم جواز دخول حروف الجر على إذ وإذا وأين ومتى وكيف[5].

ورد ابن السراج هذه القسمة إلى اختلاف المعنى والوظيفة حيث قال في باب حده للاسم: الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك يكون شخصا وغير شخص، فالشخص نحو رجل وفرس وأما ما كان غير شخص، فنحو الضرب، والأكل، والظن، والعلم، واليوم، والليلة، والساعة[6]. وقال: فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها، أن يقال إن الاسم ما جاز أن يخبر عنه نحو قولك عمر ومنطلق وقام

---

(١) المقتضب ج١، ص٣

(٢) يعني المبرد

(٣) الإيضاح في علل النحو ص٤١

(٤) الكتاب المقتضب ج١، ص٣

(٥) المسائل ،العسكريات لأبي علي الفارسي ص٢٤ ،علم اللغة د,محمود السعران ص٣٨

(٦) الأصول في النحو ج١/٣٦

بكر[1].

ورد الزجاجي هذه القسمة إلى الوظيفة حيث قال: الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم[2]

ورد ابن مالك هذه القسمة إلى اختلاف الوظائف والقرائن حيث قال في حده للاسم:

بالخفض والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل[3]

ورد ابن هشام هذه القسمة إلى اختلاف المعاني حيث قال: " المعاني ثلاثة ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف، أن الكلمة إن دلت على معنى في غيرها فهي الحرف، – وإن دلت على شيء في نفسها – فان دلت على زمان محصل فهي الفعل، وإلا فهي الاسم[4].

والراجح – لدى الباحث – أن هذه القسمة قائمة عند سيبويه على الإعراب، وأنها جاءت من باب التغليب لا من باب الحصر.

أما هذه الأقسام الثلاثة التي أجمع عليها المتقدمون من النحويين والتي ما تزال مسيطرة على الدرس النحوي فقد لقيت اعتراضا من المتأخرين والمعاصرين، فأضاف جعفر ابن صابر إلى هذه الأقسام قسما رابعا وهو الخالفة وهو ما أطلق عليه القدماء من النحويين اسم الفعل[5]، وهي في معناها ووظيفتها لا تخالف معاني الأفعال ووظائفها. وخالفت الأفعال في بنيتها.

وذهب الدكتور تمام حسان إلى أن هذه القسمة الثلاثية التي قال بها النحويون القدماء غير صالحة، وأن أقسام الكلام سبعة وليست ثلاثة يقول الدكتور تمام حسان في ذلك: لقد قسم النحلة الكلم إلى ثلاثة أقسام. يقول ابن مالك اسم وفعل ثم حرف الكلم.

وأول ما نبدأ به أننا نجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني إلى استخدام أكثر دقة...

وسنجد في هذا التقسيم الجديد مكانا مستقلا لقسم جديد هو الصفة...

وسنجد كذلك مكانا مستقلا لقسم جديد هو الضمير...

---

(١) نفسه ج١، ص٢٧

(٢) الإيضاح في علل النحو ص٤٨

(٣) ألفية ابن مالك ضمن مجموعة مهمات المتون ص٣١٨

(٤) شرح شذور الذهب لابن هشام ص١١-١٢

(٥) منتهي الأرب بذيل شرح شذور الذهب، لمحمد محي الدين عبد الحميد، ص١٢.

وسنجد في تقسيمنا الجديد مكانا مستقلا ثالثا للخوالف...

والظروف كذلك بحاجة إلى مكان خاص بين أقسام الكلام[1].

وقد اعتمد الدكتور تمام حسان في إجراء هذه القسمة على محاور أساسية وهي: **الشكل (الإعراب) والمعنى والمبنى والقرائن المصاحبة (الإلصاق والتضامن).**

وهي نفس المحاور التي اعتمد عليها النحويون القدماء في استنباط أقسام الكلام وأنواعها ومبانيها ووظائفها (العامل)، ولكنهم تعاملوا مع هذه المحاور مغرفة فاستنبطوا الأقسام من الإعراب، والأنواع من المعاني، والمباني بواسطة الميزان الصرفي المستنبط من كلام العرب. واستنبطوا العامل من وظائف الألفاظ.

أما الدكتور تمام حسان فقد جمع بين هذه المحاور وجعلها مجتمعة مقياسه في استنباط الأقسام السبعة. ومما يؤخذ على هذه القسمة السباعية التي استنبطها الدكتور تمام حسان ما يلي:

أن هذه القسمة مأخوذة عن ماريو باي الذي قسم الكلم في اللغة الإنجليزية إلى سبعة أقسام وهي الأسماء والصفات والضمائر والأفعال والظروف والأدوات والروابط[2]. فمل يخالف الدكتور تمام حسان ماريو باي إلا في قسم واحد وهو الروابط الذي استبدله بالخالفة.

أن الدكتور تمام حسان خلط بين الأقسام والأنواع، فالاسم عند النحويين القدماء قسم من أقسام الكلام وتتفرع عنه أربعة أنواع وهي: اسم الذات والمصدر والظرف والوصف. أما الدكتور تمام حسان فقد جعل الظروف قسما مستقلا كما جعل الصفات قسما مستقلا.

أن الدكتور تمام حسان أضاف قسمين جديدين وهما الضمير والخالفة معتمدا على بنية هذه الألفاظ دون الالتفات إلى المعنى أو الوظيفة، فالضمير لا يخالف اسم الذات في المعنى أو الوظيفة وكذلك الخوالف لا تخالف معاني ووظائف ما ألحقت به عند النحويين القدماء.

أن الدكتور تمام حسان جمع بين الاسم الصريح الدال على الذات والمصدر الدال على معنى وليس له جثة في قسم واحد مع العلم بأن المصدر مخالف لاسم الذات في المعنى والمبنى والوظيفة.

**٢ـج ـ المعنى**

ينبغي أن يكون المعنى هو الأصل الثاني الذي لجأ إليه النحويون في استقراء كلام العرب فنحن نجدهم يقسمون كل قسم من أقسام الكلام إلى أنواع معتمدين في ذلك على المعاني العامة التي تدل عليها هذه الأنواع، فالاسم عندهم أربعة أنواع اسم الذات الدال على جثه، واسم المعنى

(١) اللغة العربية معناها ،مبناها ص٨٨-٨٩، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل الوظيفة د.فاضل السامرائي (كاملا).

(٢) أسس علم اللغة – ماريو باي، ص٩٩.

الدال على حدث مجرد من الزمن وظرف ووصف، ثم جعلوا تحت كل نوع من هذه الأنواع عددا من المعاني الدقيقة فاسم الذات يشتمل على اسم الشخص واسم الجنس واسم النوع، ويشتمل كذلك على المعرفة والنكرة والمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والمجموع واسم المعنى يشتمل على المصدر الصريح والمصدر الميمي. وتشتمل الظروف على ظرف الزمان وظرف المكان. وتشتمل الصفات على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وأما الفعل فيشتمل على الفعل التام والفعل الناقص ويشتمل الفعل التام على عدد من المعاني منها الفعل الماضي والفعل المضارع وفعل الطلب (الأمر) وهي ما يعبر عنها بأفعال الذات وأفعال الجوارح وأفعال الحواس وكذلك قسموا الأفعال الداخلة على ما أصله المبتدأ والخبر إلى أفعال ناقصة وأفعال شروع وأفعال مقاربة وأفعال رجاء- وأفعال قلوب.

وأما الحروف فقد تتبع النحويون القدماء معانيها وقسموها إلى وحروف نفي، وحروف طلب، وحروف تحضيض، وحروف استفتاح، وحروف استفهام، وحروف إضافة وغير ذلك.

وينبغي أن تكون بعض الأسماء كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط قد ألحقت بالأسماء المعربة لأنها أسماء كما أن المعربات أسماء ولكنها أسماء مبنية وهذه المبنيات لها نفس المعنى والوظيفة التي هي للمعربات من الأسماء.

وينبغي أيضا أن تكون أسماء الأفعال قد ألحقت بالأفعال لأن هذه الأسماء فيها معاني الأفعال ولها نفس الوظيفة في الجملة.

**٣- ج- المبنى**

استنبط النحويون القدماء من خلال استقرائهم لألفاظ اللغة الميزان الصرفي الذي جعلوه أصلا، ثم قاسوا عليه ألفاظ اللغة وحددوا أبنيتها ثم تتبعوا كل معنى من معاني هذه اللغة وما يكون عليه من الأبنية، وقد حاول سيبويه استقصاء هذه الأبنية الصرفية وما تكون عليه من المعاني، وجعلها في القسم الثاني من كتابه، ولكنه لم يغفل معاني هذه الأبنية وأوزانها في القسم النحوي من كتابه، فكان يمثل لها حينا نحو قوله: "فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد[1] فاستوفى أبنية الفعل الماضي المبني للفاعل والفعل الماضي المبني للمفعول من خلال الأمثلة.

وكذلك فعل سيبويه بالنسبة للفعل المضارع حيث مثل له بـ(يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب)[2] ثم مثل لها من الناحية التركيبية فذكر حروف الزوائد التي تلحق الفعل المضارع في قوله الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع الهمزة والتاء والياء والنون،

(١) الكتاب ج١، ص١٢

(٢) الكتاب ج١، ص١٢

وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت، أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن[1].

وكذلك فعل عند حديثه عن فعل الطلب (الأمر) حيث مثل لأبنيته بـ (اذهب واقتل واضرب[2]، فجمع أبنية فعل الطلب (الأمر) في الأمثلة.

وعند حديثه عن اسم الفاعل وما ألحق به من صيغ المبالغة جمع بين الوزن الصرفي والأمثلة حيث قال: وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أرادوا بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى؟ فعول، وفعال، ومفعال، وفعل، وقد جاء فعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير[3].

وكذلك فعل عند حديثة عن إعمال اسم الفاعل وإعمال اسم المفعول حيث ذكر الأبنية دون أن يمثل لها فربط اسم الفاعل بالفعل المضارع المبني لفاعله، وربط اسم المفعول بالفعل المبني للمفعول جاء ذلك في قوله: "مفعول مثل يفعل وفاعل مثل يفعل"[4].

**٤-ج- الوظيفة**

لاحظ النحويون القدماء من خلال استقرائهم لكلام العرب واستنباط أقسام الكلام وما يتفرع عن هذه الأقسام من الأنواع أن هذه الأقسام تتمايز وظائفها، كما تمايزت في دلالاتها وأبنيتها، وكذلك لا حظوا ما لهذه الأنواع المنبثقة عن تلك الأقسام من وظائف متمايزة في الجملة، فالغالب على الأسماء الإعراب، والغالب في الأفعال البناء والحروف جميعها مبنية ولاحظوا أيضا أن وظيفة اللفظ في الجملة لا يحكمها اعتبارا اللفظ أو المعنى وحسب وإنما تحكمه عدة اعتبارات. منها

**- نوع اللفظ**

لاحظ النحويون القدماء من خلال استقرائهم لوظائف الألفاظ في الجملة أن الأفعال تتغير وظائفها بتغير معانيها وأبنيتها فمن هذه الأفعال أفعال الذات وهي الأفعال التي تكتفي بفاعلها ومنها أفعال الجوارح الحواس والعلاج التي تتعدى الفاعل إلى مفعول والى مفعولين والى ثلاثة مفعولين، ومن هذه الأفعال أفعال عبارة، ومقاربة، وشروع، ورجاء، تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر ومن هذه الأفعال أفعال القلوب التي تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر أيضا.

أما الأسماء فلا يحكمها اعتبار واحد وإنما تحكمها عدة اعتبارات، فقد يكون نوع اللفظ دالا على وظيفة كالظروف التي اختصت بالوقوع في موضع المفعول فيه. أما بقية الأسماء فلا

---

(١) الكتاب ج١، ص١٣

(٢) الكتاب ج١، ص١٢

(٣) الكتاب ج١، ص١١٠

(٤) الكتاب ج١، ص١٠٩

يحكمها اعتبار واحد، فالمصدر قد يقع مفعولا مطلقا وقد يقع مفعولا لأجله. والصفات قد تقع خبرا أو حالا أو نعتا، واسم الذات قد يكون فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو تميزا.

أما الحروف فقد لاحظ النحويون القدماء أنها تؤدي وظائف معنوية، ولكنها قد تؤدي وظائف لفظية كالجر والجزم والنصب.

**ـ حركة الإعراب**

لاحظ النحويون القدماء أن اختلاف حركات الإعراب يؤدي إلى اختلاف المعاني في الجملة. فإنما يفرق بين الفاعل والمفعول باختلاف الحركة ويفرق بين الحال والخبر باختلاف الحركة أيضا، ولكن هذه الحركات ليست دلائل قاطعة على الإعراب، فالحركات ثلاث والمعاني كثيرة فهذه الحركات تدل على معان عامة فالفتحة تكون علما على المفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول معه، والحال، والتميز، واسم إن، وخبر كان، ومفعولي ظن، والتابع للمنصوب.

والضمة تكون علما على المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول المرفوع، والفعل المضارع، والتابع للمرفوع.

والكسرة تكون علما على المضاف إلى ظرف، والمضاف إلى اسم، والمضاف إلى حرف، والتابع للمجرور.

فهذه الحركات لها وظائف في الجملة ولكنها وظائف عامة تمايز بين المجموعات أكثر مما تمايز بين الموقع.

**ـ الرتبة**

لاحظ النحويون القدماء من خلال استقرائهم للغة أن العرب تعطي الألفاظ رتبا بعينها، فالأصل في الفعل أن يتقدم على المفعول والأصل في المبدأ أن يتقدم على الخبر والأصل في الحال أن تأتي بعد صاحب الحال، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، والأصل في الحال أن تأتي بعد صاحب الحال، والأصل في متعلقات الفعل جميعا أن تأتي مرتبة في الجملة حسب قوة علاقتها بالفعل.

فالرتبة من الأصول المعتبرة التي لا يمكن إغفالها في بعض الأحيان نحو قولك: ضرب عيسى موسى. ولما لهذه الرتبة من الأهمية فقد حمل النحويون القدماء اختلاف الإعراب على اختلاف الرتبة ومن ذلك حملهم للاسم المتقدم على الفعل على الابتداء، وحملهم الاسم المتأخر عن الفعل على الفاعلية.

**ـ الوظيفة**

لاحظ النحويون القدماء من خلال استقرائهم للغة تلك العلاقات التي تربط بين أجزاء

الجملة، فالجملة الفعلية ترتبط جميع مكوناتها بالفعل، فالفعل هو مركز الجملة الفعلية، وجميع الألفاظ تدور في فلكه، فالفعل يرتبط بمكونات الجملة الفعلية بضربين من العلاقات، فهو يرتبط مع المصدر بعلاقة لفظية؛ لأنه مشتق منه، ويرتبط الفعل بظرف الزمان أيضا ارتباطا لفظيا لأن الفعل مبنى لأجد الأزمنة. كذلك يرتبط الفعل بجميع الألفاظ في الجملة الفعلية بعلاقة معنوية نذكرها فيما يلي إن شاء الله:

**الفاعل:** الفعل هو الذي أعطاه معنى الفاعلية إذ لا يعقل أن يكون الفاعل فاعلا بغير فعل يقوم به.

**المفعول به:** الفعل هو الذي أعطاه معنى المفعولية إذ لا يعقل أن يكون المفعول مفعولا دون أن يقع عليه فعل فاعل.

**المفعول معه:** هو المفعول المصاحب للفاعل وقت وقوع الفعل.

**المفعول المطلق:** مؤكد للفعل أو مبين لنوعه أو عدده.

**المفعول لأجله:** مبين لعلة وقوع الفعل.

**المفعول فيه:** مبين لزمان أو مكان وقوع الفعل.

**الحال:** مبين لهيئة الفاعل وقت وقوع الفعل.

وكذلك نجد نحو هذه العلاقات في الجملة الاسمية وما يطرأ عليها من التحولات نتيجة دخول ألفاظ جديده على الجملة الاسمية، فإن وأخواتها أفدن معاني جديدة غير المعاني التي كانت موجودة في الجملة قبل دخولهن؛ فإن تفيد التوكيد، ولكن تفيد الاستدراك، وليت تفيد التمني، ولعل تفيد الترجي، وأفادت كان وأخواتها دخول الزمن على الخبر، بعد أن كان الخبر مجردا من إفادة زمن بعينه، وكذلك أفادت ظن وأخواتها معنى الظن والشك بعد أن كانت الجملة خالية من هذه المعاني، وصاحب كل هذه التحولات في المعاني تحولات في التراكيب فتحولت بعض المرفوعات إلى منصوبات.

ومن خلال هذه العلاقات بين الألفاظ وحركات الإعراب والرتبة والوظيفة استنبط النحويون القدماء نظرية العامل التي ربطت كل هذه المحاور بالعامل.

## ٢- قياس الفروع على الأصول

أركان هذا القياس أربعة، وهي الأصل والفرع والحكم والعلة، ومع ذلك فإن هذا القياس لا يتفق في إجرائه مع أقيسة الفقهاء لأن غرض الفقيه من إجرائه إصدار الحكم، أما النحوي فغرضه من إجراء القياس بيان علة الحكم، وليس الحكم.

فالأصول في هذا القياس بمنزلة الجذور التي تتولد منها الفروع، ومن ذلك اعتبار المصدر

أصلا لجميع المشتقات، فالمصدر في هذا الموضع ليس شبيها بهذه المشتقات، ولا نظيرا لها، ولكنه الأصل الذي انبثقت منه، وهذا ما نص عليه سيبويه في قوله:" أما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون و لم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[1].

ومثل ذلك خروج التعريف من التنكير، والمثنى والمجموع من المفرد والمؤنث من المذكر، هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله:"وأعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنا، لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به. فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة.

واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع، لأن الواحد الأول، من ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد، نحو مساجد ومفاتيح.

واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير. ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون. وسوف يبين ما ينصرف ومالا ينصرف إن شاء الله"[2].

ونحو هذا ما ذكره الأنباري في قوله:" وزن[3] الفعل فرع على وزن الاسم، والوصف فرع على وزن الموصوف والتأنيث فرع على التذكير، والألف والنون فرع، لأنهما تجريان مجرى علامة التأنيث... والتعريف فرع على التنكير والعجمة فرع على العربية، والجمع فرع على الواحد، والعدل فرع لأنه متعلق بالمعدول عنه، والتركيب فرع على الإفراد. فهذا وجه كونها فروعا"[4].

أما حكم الفروع فالأصل في الفرع أن ينحط عن الأصل، وكلما بعد الفرع من الأصل كلما زاد انحطاطه عنه، ويستنبط هذا بناء على التمكن أو عدم التمكن من حركات الإعراب، فالأصل ينبغي أن يكون متمكنا من جميع حركات الإعراب والتنوين، أما الفروع فلا تتمكن من ذلك، وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله:"التنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون"[5].

فالإعراب هو الأساس الذي يقاس به قرب الفروع أو بعدها من الأصل، وهذه القاعدة مطردة في جميع الفروع ومن ذلك:

---

(١) الكتاب ج١،ص٢٢

(٢) الكتاب ج١،ص٢٢

(٣) المراد بقوله وزن القياس أي الموزون والموزون عليه.

(٤) أسرار العربية – للأنباري – تحقيق محمد بهجة البيطار – مطبعة الترقي – دمشق ١٩٧٥م ص٣٠٧، ٣٠٨.

(٥) الكتاب ج١، ص٢٢.

### أ ـ قياس المشتقات على المصدر

الأصل في الألفاظ الإفراد في اللفظ والمعنى؛ ولذلك عبر سيبويه عن المفرد بالواحد، لأنه واحد في اللفظ والمعنى؛ فلما كان الاسم لا يدل إلا على معنى واحد في الأصل؛ وكانت المشتقات دالة على أكثر من معنى عدت هذه المشتقات فروعا على الأحداث، فالفعل يدل على الحدث والزمن[1]، واسم الفاعل والصفة المشبهة يدلان على الحدث والموصوف بالحدث، واسم المفعول يدل على الحدث ومن وقع عليه الحدث، واسم الزمان يدل على الحدث وزمن وقوعه، واسم المكان يدل على الحدث ومكان وقوعه، واسم التفضيل يدل على الحدث والمفاضلة[2]، فهذه المشتقات مركبة من شيئين، والمركب فرع على البسيط. هذا مذهب سيبويه والبصريين.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الفعل الماضي هو أصل المشتقات جميعا، وأن المصدر فرع عليه واحتجوا باعتلال المصدر لاعتلال الفعل، وأعمال الفعل في المصدر وتوكيد الفعل بالمصدر، وأن المصدر إنما سمي مصدرا لصدروه عن الفعل؛ لأنه لا يتصور معناه بغير فعل[3]. وما ذهب إليه الكوفيون لا يعتبر خلافا في أمر فرعي، فهذا المذهب ينقض أصول المدرسة البصرية، لأنه يستدعى أن تكون الأفعال قبل الأسماء، وأن يكون المبني أصلا للمعرب، وأن يكون المركب أصلا للبسيط، وبهذا تصبح الأصول فروعا والفروع أصولا، ومذهب البصريين أولى وأقرب إلى طبيعة الأشياء في تدرجها من البسيط إلى المركب، وفي كون العام أساسا للخاص؛ لأن المصدر يدل على الحدث المطلق. أما الفعل فإنه يدل على حدث مقيد بزمن، ولذلك تعددت أمثلة الفعل لتعدد دلالاته، وبقي المصدر على أصله لدلالته على شيء واحد.

### ب ـ قياس المثنى والمجموع على المفرد

المفرد أصل والمثنى والمجموع فرعان عليه هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع؛ لأن الواحد الأول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال لا يكون للواحد نحو مساجد ومفاتيح"[4]. فالواحد في مذهب سيبويه هو المفرد في اللفظ والمعنى.

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٢.

(٢) الكتاب ج١، ص١٧١، ١٦٤، ١٨٩، ١٨٩، ١٩٤، ٢٠٣.

وشذا العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوي، ص٢٧، ٧٧-٩٠.

معاني الأبنية في العربية – د. فاضل السامرائي – المكتبة الوطنية بغداد ط١ – ١٩٨١م ص٩- ١٨، ص٤١ –١٢٨.

والتطبيق الصرفي – د . عبده الراجحي – دار النهضة العربية – بيروت ١٩٨٤م، ص٥٨- ٦٥، ص ٧٥- ٨٩.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف – للأنباري – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – دار إحياء التراث العربي، ص٢٣٥، والتطور النحوي براجستراسر، ص٩٧ –٩٨.

(٤) الكتاب ج١، ص٢٢.

أما المركب من شيئين في اللفظ أو المعنى فهو فرع على البسيط. هذه هي القاعدة التي اعتمد عليها سيبويه في تصنيف الأصول والفروع، وسيتناول الباحث هذين الفرعين فيما يأتي إن شاء الله.

● **المثنى**

المثنى فرع على مفرده في مذهب سيبويه، وهو بزيادة ألف ونون في حال الرفع، وياء ونون في حال الجر والنصب، والحرف الأول هو علامة العدد والإعراب، أما النون فهي عوض عن التنوين في الاسم المفرد، هذا ما جاء في قوله: "واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون يكون في الرفع ألفا... ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها..، ويكون في النصب كذلك"(١)، ويرجع هذا الاعتقاد في عد المثنى فرعا على مفرده إلى مراعاة التسلسل العددي، فالواحد أول العدد والاثنان قبل الثلاثة هذا ما أشار إليه في قوله: "المبتدأ أول جزء كما أن الواحد أول العدد"(٢)، فالمثنى سابق في الوضع للجمع في مذهب سيبويه، لأنه أقل عددا من المجموع، وقد عبر عن ذلك بقوله: "وإذا جمعت على حد التثنية"(٣) وعلى الرغم مما في هذا الرأي من ضعف إلا أن النحويين أخذوا به واعتمدوا عليه في مصنفاتهم النحوية، يقول الزجاجي: "والتثنية أول المجموع، لأن معناها ضم شيء إلى شيء"(٤) والراجح -لدى الباحث- أن المثنى موضوع بعد الجمع، وليس قبله، وأن المثنى فرع على الجمع في الإعراب، ويستدل على ذلك بعدة أمور منها:

- **كون الجمع ظاهرة عامة في جميع اللغات، أما المثنى فهو خاص ببعض اللغات:** يؤكد ماريوباي على ذلك في قوله: "إن مفهوم العدد الذي يفرق بين المفرد الذي يدل على واحد والجمع الذي يدل على أكثر من واحد هو مفهوم أساس عام، ولكن علينا أن نتذكر أن اللغات السامية واليوناينة والسنسكريتية تضيف مفهوما جديدا في معالجتها للمفرد والجمع، إذ إن المثنى الذي يدل على شيئين أو شخصين هو صيغة جديدة على هذه اللغات السابقة"(٥)، فمن المفترض أن يكون العام أصلا للخاص وليس العكس.
- **قوة إرتباط الجمع بالمفرد في الإعراب، وضعف ارتباط المثنى بالمفرد،** فالمجموع يوافق مفرده في

---

(١) الكتاب ج١، ص١٧.

وعلل التثنية – لابن جني – تحقيق صبيح التميمي – مراجعة د. رمضان عبد التواب – دار أسامة بيروت – لبنان- ط١ – ١٩٨٧م، ص٥١- ٦٢.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٤.

(٣) الكتاب ج١، ص١٦.

(٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص١٢٤.

(٥) لغات البشر -ماريو باي، ص٣١، والتطور النحوي براجشستراسر، ص٧٨.

الرفع والجر، وإن كان معربا بعلامات فرعية، أما المثنى فإنه لا يوافق المفرد إلا في حالة الجر فالمجموع لم يخالف مفرده إلا في علامة النصب، وهي أخف العلامات، أما المثنى فقد خالف المفرد في حالتي الرفع والنصب، فارتفع بالألف، وهي علامة النصب، وانتصب بالياء، وهي علامة الجر، ولو كان المثنى سابقا للمجموع لا ستحق المطابقة مع مفردة أكثر من المجموع.

فالراجح أن الاسم المجموع كان معربا بجميع العلامات الفرعية؛ فكان حقه أن يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر بالياء، فلما أرادت العرب أن تجعل للمثنى صيغة تختص به لجأت إلى الجمع، فاختارت من أبنيته أضعف بناء، وهو المنصوب، وأعطته للمثنى، فأعرب به، ومما يؤكد ذلك أن العرب استعملت صيغة المثنى بالألف رفعا ونصبا وجرا، وعاملته معاملة الاسم المقصور، فأعربته بحركات مقدرة على الألف، ثم لما وجدت في فتح ما قبل الياء مندوحة في التفريق بين المثنى والمجموع لجأت إليها، فاشترك المثنى مع المجموع في حالتي النصب والجر.

- **مجيء علامة التثنية بعد علامة الجمع في الأسماء والأفعال والحروف**، تقول في الجمع: أنتم، ثم تلحقها ألف التثنية فتقول أنتما، وتقول: هم، ثم تلحقها ألف التثنية، فتقول هما، وتقول: غلاماكم وجاريتهم ثم تلحقها ألف التثنية فتقول: غلامكما وجاريتهما، وكذا تلحق علامة التثنية علامة الجمع بعد الضمائر المتصلة. تقول: ضربتم وضربوكم وضربوهم، ثم تلحقها الألف فتقول ضربتما، وضربوكما، وضربوهما، وكذلك الأمر في الحروف المتصلة بالضمائر تقول: منكم وعنكم، ثم تلحقها ألف التثنية، فتقول: منكما وعنكما، فالمثنى فرع على المجموع[1] وليس فرعا على المفرد، وإن كان كل منهما فرعا على المفرد من ناحية العدد.

**ب- قياس الجمع على المفرد**

الجمع فرع على مفرده وهو بزيادة واو ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي الجر والنصب، وكان حقه أن يرفع بالواو. وينصب بالألف ويجر بالياء، إلا أن المثنى استأثر بالألف فصارت علامة للرفع فيه، ونصب المجموع بالياء عوضا عن الفتحة، ويعد حرف المد واللين حرف الإعراب وعلامة الجمع، أما النون فهي عوض عن التنوين في المفرد، ولذلك سقطت عند الإضافة كما يسقط التنوين من المفرد. قال سيبويه: "وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان، الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون وُترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها، ونونها مفتوحة"[2].

(١) التطور النحوي لبراجشستراسر، ص٧٨.

(٢) الكتاب ج١، ص١٨.

### ج ـ قياس المعرفة على النكرة

يرى سيبويه أن الأصل في الأشياء التنكير، وأن المعرفة فرع على النكرة، ويعلل ذلك بتمكن النكرة، وعدم احتياجها إلى علامة تدل على التنكير، أما المعرفة فهي غير متمكنة، وتحتاج إلى علامة التعريف يقول سيبويه: "أعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنا، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة"(١) ويفترض أن يكون هذا المبحث أساس باب ما ينصرف وما لا ينصرف، والمتابع لكتاب سيبويه يرى بوضوح مدى الترابط بين التنكير والصرف، بل يعد التنكير الأساس الذي تقوم عليه دراسة الممنوع من الصرف. نلاحظ ذلك في قول سيبويه: "اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو أذهب وأعلم.

قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة، وهو نكرة، فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذا كان مثله في البناء والزيادة وضارعه"(٢).

وقوله: "فما كان من الأسماء أفعل. فنحو: أفكل وأزمل وأيدع وأربع، لا تنصرف في المعرفة؛ لأن المعارف أثقل وانصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل، لثقل المعرفة عندهم"(٣).

وقوله: أكثر ما لا ينصرف في المعرفة قد ينصرف في النكرة"(٤).

فهذه العبارات أكثر من أن يتسع المقام لذكرها لأنها مطردة عنده في جميع مباحث الممنوع من الصرف(٥)، فالتنوين علامة التمكين والصرف، وعدم التنوين علامة لغير المتمكن والممنوع من الصرف، هذه هي القاعدة العامة المطردة عند سيبويه وعند العرب، إلا أن بعض الباحثين قد قلب الأمور، فجعل التنوين علامة للتعريف معتمدا على بعض الشواهد الشاذة التي وصلت إليه. يقول أستاذنا الدكتور طارق نجم: "الراجح عندي أن الصرف جاء على لسان العربي في الغالب أداة تعريف ويعضد هذه الدعوى أمور:

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٢.

(٢) الكتاب ج٣، ص١٩٣.

(٣) الكتاب ج٣، ص١٩٤.

(٤) الكتاب ج٣، ص١٩٧.

(٥) الكتاب ج٣، ص٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٣٣٩.

– **الأول:** أن النون حرف تعريف في آخر الاسم في العربية الجنوبية.

– **الثاني:** ورد التنوين مرادا به التعريف في نصوص قديمة منها "سدوم يوما هالك" يعني سدوم اليوم هالك، و.. "لا أسلم سنة" يعني السنة، وإنما عهدك بالعمل عاما أو [يعني العام الماضي].

– **الثالث:** منع تنوين المنادى المفرد المعرفة في كلام العرب؛ لأنه يتعرف بالنداء، فلا يحتاج إلى تعريف مثل يا زيد.

– **الرابع:** منع تنوين العلم الموصوف ب(ابن) لأن دائرة الشيوع ضاقت بالوصف..

– **الخامس:** منع تنوين المعرف بـ(أل) لاستغنائهم بأداة التعريف.

– **السادس:** منع تنوين المضاف لتعرفه بالإضافة"[1].

إن ما ذهب إليه أستاذنا الدكتور طارق نجم مخل بالأصول التي ينبغي للباحث أن يعتمد عليها، فقد اعتمد في الأمر الأول على لغة غير لغة الاستشهاد، فلغة الاستشهاد عند النحويين هي العدنانية أو لغة أهل الشمال، وهو ينقض لغة الشمال بلغة الجنوب.

وفي البند الثاني يعتمد على شواهد شاذة ويفسرها تفسيرا قد تحتمل غيره فـ(يوما وسنة وعاما) تحتمل التنكير أكثر من التعريف في هذه الشواهد.

أما البند الثالث والرابع والخامس والسادس، فقد ذهب فيها الباحث إلى دخول التعريف على التعريف، وهذا المذهب يقلب الأمور، بحيث يصبح الفرع أصلا والأصل فرعا، وهو ما نص عليه أستاذنا الدكتور طارق نجم في قوله: "إن الأصل عدم الانصراف؛ لأن المفردات المصروفة أقل من غير المصروفة، وهذا مبني عندي على أن الأفعال والحروف لا حظ لها من التنوين الذي هو الصرف، كذلك الأسماء المبنية، تبقى الأسماء المعربة، وهي أقل من المذكورات، وهذه الأسماء المعربة بعضها مصروف وبعضها الآخر لا يصرف، وبهذه العملية الحسابية يتضح أن غير المصروف هو الغالب في كلام العرب"[2].

وهذه العملية الحسابية التي أجراها أستاذنا الكريم مخلة أيضا بفكرة الأصول، فلو أجرينا عملية حسابية أخرى لإحصاء الآباء والأبناء لتبين لنا أن عدد الآباء أقل من عدد الأبناء، وعليه ينبغي أن يكون الأبناء أصلا للآباء، وليس العكس، إن فكرة الأصول والفروع في النحو العربي ليست مبنية على الكثرة أو القلة في العدد، بل هي مبنية على تمكن اللفظ من الإعراب، وهذا الربط

---

(١) علة منع الصرف في التراث النحوي – د. طارق نجم – دار الكرم – بيروت لبنان – ١٩٩٦م، ص٦٧ –٦٩، والتطور النحوي، ص١١٨.

(٢) نفسه، ص٦٧.

بين الأصول والتمكين غير عائد إلى النحاة وليس من صنيعهم، بل هو ربط للعربية بالإعراب، والإعراب هو التصرف، وليس المنع من الصرف ، ثم لماذا صرفت العرب كثيرا مما لا ينصرف في النكرة بشهادة سيبويه، وغيره، أليس ذلك لأن الأصل عندهم أن يكون الصرف في النكرات؟ إن ما ذهب إليه الباحث الكريم لا ينقض أصول النحويين وحسب، بل ينقص المعاني التي أقامت العرب لغتها على أساسها.

**د ـ قياس التأنيث على التذكير**

يرى سيبويه أن الأصل في الأشياء التذكير، وأن التأنيث فرع على التذكير حيث قال: "الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكنا، كما أن النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف، فالتذكير قبل، وهو أشد تمكنا عندهم. فالأول هو أشد تمكنا عندهم[1] ويستدل سيبويه على أصالة المذكر بتمكنه من حركات الإعراب والتنوين، وهي القاعدة المطردة عنده في تمييز الأصول من الفروع، يقول سيبويه في ذلك: "اعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنا، إنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى؟ والشيء ذكر، فالتنوين علامة للأماكن عندهم الأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون"[2].

أما المؤنث فهو فرع على المذكر، وهو أقل تمكنا؛ لأنه أثقل من المذكر، ويعلل سيبويه هذا الثقل بافتقار المؤنث إلى علامة التأنيث، وعدم افتقار المذكر إلى علامة، فهذه العلامة التي تلحق المؤنث، إنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم، يقول سيبويه في ذلك "اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتأنيث، فإن ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة من قبل أن الهاء ليست عندهم من الاسم، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلا اسما واحدا، نحو حضرموت، ويدلك على أن الهاء بهذه المنزلة أنها لم تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة قط ولا الأربعة بالخمسة؛ لأنها بمنزلة عشر وموت، وكرب في معديكرب"[3].

ويعد المؤنث اللفظي أصلا في القياس، ويحمل عليه المؤنث المعنوي، كما كان المذكر أصلا للمؤنث، قال سيبويه: "المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث

(١) الكتاب ج٣، ص ٢٤١

(٢) الكتاب ج١، ص٢٢

(٣) الكتاب ج٣، ص٢٢٠

كما أن الأصل تسمية المذكر بالمذكر"[1] أما ما لم تلحقه علامة تأنيث فالأصل فيه عدم الصرف قياسا على ما لحقته علامة التأنيث؛ لأن المعاني أصل للألفاظ قال سيبويه في ذلك: "إن سميت المؤنث بعمرو أو زيد، لم يجز الصرف هذا قول ابن أبي إسحق وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر"[2].

**هـ ـ قياس الحروف على الحركات**

ذهب سيبويه ومن جاء بعده من النحويين إلى أن الحركة هي الأصل في الإعراب، وأن الحروف والحذف فرع عليها، وكان القياس يقتضي أن يكون الإعراب بالحروف أصلا، وأن يكون الإعراب بالحركات فرعا عليها؛ لأن الحركة فرع على الحرف، ولا يوجد الفرع إلا بعد وجود الأصل، وهذا القول بأصالة الحروف، وتفرع الحركات عنها قول الخليل ومن تبعه من النحويين، يقول الخليل في ذلك: "الفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو"[3]، وقال ابن جني: "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدموا النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة"[4] فالحركات مختزلة من الحروف وفروع عليها، وكان ينبغي أن يكون إعراب الأصول بالحروف وأن يكون إعراب الفروع بالحركات، فيعطي الأصل للأصل والفرع للفرع، إلا أن العرب قد اختزلت هذه الحروف وولدت منها حركات تجزئ عنها، وتدل على المراد منها، فغلبت على الأصول، فلما احتاجت العرب هذه الحروف في إعراب الفروع عادت إليها، وأدخلتها في كلامها، وبقي الأصل محتفظا بالحركة ودخلت الحروف على الفروع، وإنما فعلت العرب ذلك لكثرة المعرب بالحركات و قلة المعرب بالحروف، وإنما قال النحويون بأن الحركات أصول؛ لأن الأصول تعرب بها، وقالوا بأن الحروف فروع؛ لأن الفروع تعرب بما هذا ما نص عليه الرضي في قوله: "إنما جعل إعراب الأسماء الستة بالحروف الموجودة على ما اخترنا توطئة لجعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف الموجودة دون الحركة، لأنهم يحوجون إلى إعرابها لاستيفاء المفرد للحركات

---

(١) الكتاب ج٣، ص٢٤٢ المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري- تحقيق محمد محمد عبدالخالق عضيمة ١٩٨١م، ص٢-٥٤، ص١٧٧- ١٧٨.

والمذكر والمؤنث لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء تحقيق د. رمضان عبدالتواب مكتبة دار التراث القاهرة ١٩٧٥م ص٦٠.

(٢) الكتاب ج٣، ص٢٤٢

(٣) الكتاب ج٤، ص٢٤٢.

(٤) سر صناعة الإعراب لابن جني ج١، ص١٧.

والحروف، إن كانت فروعا للحركات في باب الإعراب لثقلها وخفة الحركة، إلا أنها أقوى من حيث تولدها منها، فاستبد بها المفرد الأول لأن الحروف أقوى، وأن كل حرف منها حركتين أو أكثر ، فكرهوا أن يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى، فاختاروا من جملة المفردات هذه الأسماء، وأعربوها بهذا الأقوى؛ ليثبت في المفردات الإعراب بالحركات التي هي أصل في الإعراب، وبالحروف التي هي أقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كلا في موضعه"[1] أراد أن الأسماء المعربة بالحروف قد استوفت الرفع بالواو والنصب بالألف والجر بالياء، وأن المثنى والمجموع قد قصرا عن ذلك، فقصر المجموع عن الألف، وقصر المثنى عن الواو. ليبقى الدليل قائما على أن الإعراب بالحروف أصل في الإعراب ولذلك استوفى اللفظ المفرد جميع الحروف، وقصر المثنى والمجموع عن استيفاء هذه الحركات، لأن الإعراب فيها بالحروف ليس أصلا.

## ٣- قياس النظير

يأتي قياس النظير بعد قياس الاستنباط وقياس الفروع على الأصول، فالمقيس على نظيره ليس أصلا مستنبطا، ولا فرعا على أصل، وإنما هو محمول على نظير أقوى منه في الرتبة، والنظير هنا بمعنى الموازي أو المساوي والمماثل وتقتصر علة النظير على الشبه اللفظي أو الشبه المعنوي. أما الموازي فنحو حمل سيبويه الجزم على الجر جاء ذلك في قوله: "الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء"[2]، فالجزم لا يشبه الجر في اللفظ أو المعنى، وإنما هو موازٍ له، فكما يكون الجر في الأسماء يكون الجزم في الأفعال، فالجر مختص بالأسماء، والجزم مختص بالأفعال، ولا يدخل واحد منهما على صاحبه، وكأنهما خطان متوازيان لا يلتقيان، فالنظير هنا بمعنى الضد، وقد جعله السيوطي قسما مستقلا من أقسام القياس حيث قال: "أما الرابع [يعني حمل الضد على الضد] فمن أمثلته النصب بـ (لم) حملا على الجزم بـ (إن)، فإن الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل.

وفي الجزولية: قد يحمل الشيء على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابله، مثال الأول: (لم يضرب الرجل) حمل الجزم على الجر، ومثال الثاني: (اضرب الرجل) حمل الجزم فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر من جهة أن الكسر في البناء مقابل الجر في الإعراب، ومثال الثالث: (اضرب الرجل) حمل السكون فيه على الكسر الذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل

(١) شرح الكافية في النحو – لابن الحاجب – لرضى الدين الاستراباذي دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ج١، ص٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ج١، ص٥٢.

(٢) الكتاب ج١، ص١٩ و ج٣، ص٩.

للجزم، والجزم مقابل للسكون"[1] فقياس النظير، وحمل الضد على الضد هما ضرب واحد عند سيبويه، وليسا ضربين كما ذهب السيوطي.

أما المساوي أو الموافق، فنحو حمل النصب على الجزم في الأفعال مساواة مع حمل النصب على الجر في الأسماء، قال سيبويه في ذلك: "وافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الأسماء؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب، وذلك قولك: هما يفعلان، و لم يفعلا ولن يفعلا"[2].

وأما النظير بمعنى المماثل أو المطابق فقد ذكره سيبويه في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله: "ونظير لات في أنه لا يكون إلا مضمرا فيه ليس، ولا يكون في الاستثناء"[3]، وقوله: "جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء والتنوين بمنزلة النون؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها"[4]، فالتاء في جمع المؤنث السالم نظيرة للواو والياء في جمع المذكر السالم؛ والتنوين بمنزلة النون، وكان الأصل أن يحمل جمع المذكر السالم على جمع المؤنث السالم لأن جمع المؤنث السالم معرب بالحركات والحركات أصول والحروف فروع، وكذلك كان ينبغي أن تحمل النون على التنوين، وليس العكس، إلا أنه لما كان جمع المذكر السالم أقوى في الرتبة؛ لأنه متفرع عن أصل أقوى جعل أصلا للقياس، وحمل جمع المؤنث السالم عليه؛ لأنه في الأصل فرع على التذكير، فالقياس هنا قياس أصول، أي حمل الفرع على الأصل ولكنه خالف قياس الفروع على الأصول في أنه حمل على غير أصله، فجمع المؤنث السالم فرع على مفرده المؤنث وليس فرعا على جمع المذكر السالم، ولذلك جعل من باب النظير، و لم يحمل على مفرده؛ لأن حمله على مفرده يخل بالقواعد الأصولية التي اعتمدها النحويون، فقد خالف جمع المؤنث السالم مفردة في كونه أكثر تمكنا منه، فجمع المؤنث السالم يدخله الكسر والتنوين، وهما من علامات التمكين، و لم يدخلا على المفرد، ولذلك كان ينبغي أن لا يحمل على أصله؛ لأن الفروع ينبغي أن تنحط درجة عن الأصول، ولذا حمله سيبويه على جمع المذكر السالم، و لم يحمله على مفرده.

ومن حمل النظير على نظيره لاتفاقهما في المعنى دون اللفظ حمله (ما) على ليس في لغة أهل الحجاز؛ لأن (ما) تفيد النفي مثلما أفادته ليس، وكذلك عملت عملها لموافقتها لها في المعنى، قال سيبويه في

(١) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص٧٨ – ٧٩.

(٢) الكتاب ج١، ص١٩.

(٣) الكتاب ج١، ص٥٧.

(٤) الكتاب ج١، ص١٨.

ذلك: "هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما)، تقول: ما عبدالله أخاك، وما زيد منطلقا... يشبهونها بليس إذ كان كمعناها كمناها، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع"(١).

ومن حمله النظير على النظير لاتفاقهما في اللفظ والمعنى حمله لـ (ما) التعجبية على (ما) التي بمعنى الشيء، فكل منهما تدل على الاسمية مع أن الأولى نكرة والثانية معرفة، إلا أنهما اتفقتا في الدلالة على الاسمية، قال سيبويه في ذلك: "ونظير جعلهم (ما) وحدها اسما [يعني (ما) التعجبية] قول العرب: إني مما أن أصنع. أي: من الأمر أن أصنع، فجعل ما وحدها اسما"(٢).

## ٤ـ قياس الرتبة

قياس الرتبة من الأقيسة المطردة عند سيبويه وغيره من النحويين، فهو يتناول الألفاظ المفردة و الألفاظ المركبة، وحركات الإعراب. أما الألفاظ المفردة فتخضع للترتيب بحسب قربها وبعدها من الأسماء، فالأسماء هي الأصل، وبقية الألفاظ فروع عليها، ولهذه الألفاظ رتب بحسب منزلتها من الأسماء، وكل قسم منها له رتبة من الآخر، فالمفرد قبل المثنى والمثنى قبل المجموع.

وأما الألفاظ المركبة في الجمل فالأصل أن تأتي الألفاظ فيها مرتبة حسب موقعها من الإعراب في الجملة أو العامل هو مركز الجملة النحوية، لأن الأصل في العامل أن يتقدم على معمولة، إلا أن العرب قد توسعت في ذلك فقدمت وأخرت لما وجدت في اللفظ والمعنى وحركة الإعراب مندوحة عن التزام الرتبة، ولذلك ربط النحويون قياس الرتبة بالتقديم والتأخير معتمدين في ذلك على رتبة الألفاظ من العامل، وأما حركات الإعراب فيعتمد النحويون في ترتيبها على قوة الحركة ومخرجها، أو الموقع الذي تشغله الحركة من الجملة.

### أ ـ قياس الرتبة في الألفاظ المفردة

الأصل في الألفاظ المفردة أن تأتي حروفها مرتبة وفقا لمعانيها، فإذا اختلف ترتيب هذه الحروف تقديما أو تأخيرا نحو طأمن المعدولة عن طمأن(٣)، فترد إلى الأصل، والأصل في هذه الألفاظ أن تحتفظ بحروفها، إلا أن بعض هذه الحروف قد تحذف عند التقديم أو التأخير، ويعوض عنها بغيرها. قال سيبويه: "والعوض قولهم: زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء وعوضوا الهاء. وقولهم اسطاع يسطيع، وإنما هي أطاع يطيع، زادوا السين عوضا عن ذهاب حركة العين من

(١) الكتاب ج١، ص٥٧.

(٢) الكتاب ج١، ص٧٣.

(٣) الكتاب ج٤ ، ص٣٨١.

أفعل"[1].

ويرى سيبويه أن القلب المكاني لا يعتد به إذا اتفقت المعاني، وإنما الحاكم في هذا الباب هو اللفظ[2]، فإذا وردت شبهة القلب في الفعل وكان لكل منهما مصدره لم يعتد بالقلب نحو جذب وجبذ. قال سيبويه في ذلك: "وأما جذبت وجبذت ونحوه فليس فيه قلب، وكل واحد منهما على حدته، لأن ذلك يطرد فيهما في كل معنى، ويتصرف الفعل فيه، وليس هذا بمنزلة مد لا يطرد مما إذا قلبت حروفه عما تكلموا به وجدت لفظه لفظ ما هو في معناه من فعل أو واحد هو الأصل الذي ينبغي أن يكون ذك داخلا عليه كدخول الزوائد"[3].

أما الكوفيون فيحملون اللفظ على المعنى، ويرون أن القلب حاصل، وإن كان لكل من الفعلين مصدره المشارك له في صيغته."[4].

**1ـ أ ـ رتب الألفاظ المفردة**

يرى النحويون أن الألفاظ لها مراتب ومنازل، وأن كل لفظ منها له منزلة غير منزلة اللفظ الآخر هي رتبته، فالأسماء في المرتبة الأولى، لأنها الأصول، والأفعال في المرتبة الثانية؛ لأنها فروع، والحروف في المرتبة الثالثة؛ لأنها تكتسب معانيها من الأسماء والأفعال التي تقترن بها.

وعلى الرغم من أن سيبويه لم يستعمل مصطلح الرتبة إلا أن هذه الرتبة كانت حاضرة في ذهنه عندما عرض لأقسام الكلام في وقوله: "فالكلم اسم وفعل وحرف"[5]، فالأسماء عنده هي الأولى، وهي أشد تمكنا من غيرها، نجد ذلك في قوله: "الأسماء هي الأولى[6]...، والاسم قبل الصفة، كما أنه قبل الفعل"[7]، وهذا الترتيب هو المعتمد عند النحويين، يقول الزجاجي في قوله: "باب القول في الاسم والفعل والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقدم، قال البصريون والكوفيون الأسماء قبل الأفعال والحروف تابعة للأسماء، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء...، والاسم قبل الفعل لأن الفعل منه، والفاعل سابق لفعله، وأما الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها، وإعراب تؤثره... والحروف عوامل في الأسماء، والأفعال مؤثرة فيها المعاني،

(١) الكتاب ج١، ص٢٥.

(٢) المغني في تصريف الأفعال، ص٤٠.

(٣) الكتاب ج٤، ص٣٨١.

(٤) المغني في تصريف الأفعال، ص٤٠، والخصائص ج٢، ص٦٩.

(٥) الكتاب ج١، ص١٢.

(٦) الكتاب ج١، ص٢٠.

(٧) الكتاب ج١، ص٢١.

والإعراب، فقد وجب أن تكون بعدها"[1].

وكذلك يقسم النحويون ما يشتمل عليه كل قسم من هذه الأقسام من الألفاظ إلى مراتب بحسب ما يقتضيه الأصل الذي تبنى عليه الرتبة، ومن ذلك:

● **الأسماء**

يقسم النحويون مراتب الأسماء بحسب دلالتها، فأسماء الذوات قبل أسماء المعاني[2] قال سيبويه في ذلك: "الاسم قبل الصفة"[3] والأسماء الدالة على مفرد أسبق في الرتبة من الأسماء الدالة على مثنى وقبل الأسماء الدالة على المجموع، وهذه الرتبة هي التي اعتمد عليها سيبويه عندما عالج باب التثنية والجمع وتفرعهما عن المفرد، فالمفرد أول الكلام، كما أن الواحد أول العدد، قال سيبويه: "اعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع لأن الواحد الأول"[4] وقال: "واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان[5] وقال: "وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان"[6] فالمثنى بعد المفرد، والمجموع بعد المثنى في مذهب سيبويه"[7].

● **الأفعال**

رتب سيبويه منازل الأفعال بعضها على بعض وفقا لقربها وبعدها من الأسماء، فإذا تمكن الفعل من الإعراب قربت رتبته من الأسماء، وإذا بعد من الأسماء في الإعراب بعدت رتبته عن الاسم وذلك على النحو التالي:

**- الفعل المضارع**

ذهب سيبويه إلى أن الفعل المضارع أسبق من الماضي والأمر في الرتبة[8] واعتمد في ذلك على عدة قرائن منها:

أ- قبول هذه الأفعال للإعراب ومشابهتها بذلك للأسماء التي الأصل فيها أن تكون معربة، قال سيبويه في ذلك: "فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع الهمزة والتاء واليـاء

---

(١) الايضاح ص٨٣.

(٢) الكتاب ج١، ص٢١.

(٣) الكتاب ج١، ص٢١.

(٤) الكتاب ج١، ص٢٢.

(٥) الكتاب ج١، ص١٧.

(٦) الكتاب ج١، ص١٨.

(٧) الايضاح في علل النحو ص١٢١ - ١٢٤.

(٨) النحو في إطاره الصحيح - يوسف الحمادي - مكتبة مصر - الفجالة ص١٨١.

والنون"[1].

ب- دخول اللام المزحلقة التي هي في الأصل للابتداء على هذه الأفعال كما تدخل على الأسماء قال سيبويه في ذلك: "وإنما ضارعت أسماء الفاعلين لأنك تقول: إن عبدالله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن زيدا لفاعل فيهما تريد من المعنى، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق فعل اللام"[2].

جـ- قبول هذه الأفعال للزوائد الدالة على معنى كما تلحق الأسماء الألف واللام للتعريف قال سيبويه في ذلك: "وتقول سيفعل ذلك، وسوف يفعل ذلك، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة"[3] وقال: "ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الاسم الألف واللام للمعرفة"[4].

د- موافقة الفعل المضارع لاسم الفاعل في المعنى، قال سيبويه في ذلك: "ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى"[5].

- **الفعل الماضي**

ذهب سيبويه إلى أن الفعل الماضي يأتي بعد المضارع في المرتبة؛ لأنه لم يتمكن تمكن المضارع، ولم يأت إلا في بعض مواضع المضارع، وقد اعتمد سيبويه في ترتيبه للفعل الماضي بعد المضارع على ما يأتي:

أ- مشابهة الفعل الماضي للفعل المضارع في بناء الماضي على الفتح، وأنه لم يبن على السكون على خلاف فعل الطلب في كونه متمكنا من حركة واحدة، وإن كانت حركة بناء فإنها جعلت هذا الفعل متقدما على ما بني على السكون. قال سيبويه في: "والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارع قولهم: ضرب، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل، ولم يسكنوا آخر فعل لأن فيها بعض ما في المضارعة"[6].

ب- وقوع الفعل الماضي صفة للاسم، كما يقع الفعل المضارع في موضع اسم الفاعل، قال سيبويه في ذلك: "تقول هذا رجل ضربنا فتصف به النكرة، وتكون في موضع ضارب، إذا قلت: هذا

---

(١) الكتاب ج١، ص١٣.

(٢) الكتاب ج١، ص١٤.

(٣) الكتاب ج١، ص١٤.

(٤) الكتاب ج١، ص١٥.

(٥) الكتاب ج١، ص١٤.

(٦) الكتاب ج١، ص١٦

رجل ضارب... فوقعت موقع الأسماء في الوصف، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن، فلم يسكنوها"[1].

جـ- وقوع الفعل الماضي في محل الفعل المضارع المجزوم فيكون في محل جزم، قال سيبويه في ذلك: "وتقول: إن فعل فعلت فيكون في معنى إن يفعل أفعل، فهي فعل كما أن المضارع فعل، وقد وقعت موقعها في إن"[2].

**- فعل الطلب**

يقع فعل الطلب في المرتبة الثالثة بعد الفعل المضارع والماضي؛ لأنه أقل تمكنا من الأسماء وهو أقرب إلى الحروف لأن الأصل فيها البناء على السكون نجد ذلك في قول سيبويه: "والوقف قولهم: اضرب في الأمر لم يحركوها لأنها لا يوصف بها، ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بعد كم، وإذ من المتمكنة، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افعل"[3].

وهذه القسمة التي اعتمدها سيبويه في مراتب الأفعال لم تعتمد على فكرة الزمن، أو البناء، وإنما اعتمد في ذلك على مشابهة الفعل للاسم في حركته، أو وظيفته، وهذا خلاف ما ذهب إليه الزجاجي من أن القسمة في الأسبقية قسمة زمن، وليست قسمة مشابهة للأسماء. قال الزجاجي في ذلك: "واعلم أن أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل لأن الشيء لم يكن، ثم كان والعدم سابق للوجود، فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال، ثم ماضيا، فيخبر عنه بالمعنى فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم الماضي"[4]..

أما الحروف فلا ترتيب فيها من ناحية الإعراب أو المعنى، ولا اعتبار لعدد حروف الحرف، ولا لكون الحرف مختصا، أو غير مختص، أو عاملا، أو غير عامل في الرتبة.

**ب- الإعراب والبناء**

يرى بعض النحويين أن الإعراب مقدم في القياس على البناء، وإن كانا متزامنين في الوضع قال العكبري في ذلك: "اختلفوا في حركات الإعراب هل هي سابقة على حركات البناء، أو بالعكس أو هما متطابقان من غير ترتيب فذهب قوم إلى الأول وهو الأقوى[5]... ولا نريد السبق

---

(١) الكتاب ج١، ص١٦.

(٢) الكتاب ج١، ص١٦.

(٣) الكتاب ج١، ص١٧ والمسائل العسكريات ص٤٩، ٥٠ وتصريف الأسماء والأفعال ص٩١، ٩٢، ١٠٤، ١٠٥.

(٤) الايضاح في علل النحو ص٨٥ وتاريخ اللغات السامية ص١٥، ١٦ والأشباه والنظائر ج٢، ص١٤ والفعل زمانه وأبنيته -د. ابراهيم السامرائي - الرسالة بيروت - ط٤ - ١٩٨٦م ص٤٩.

(٥) الايضاح ص١١١.

بالزمان، بل السبق بالرتبة ولا شك أن الإعراب سابق بالرتبة، وأما البناء فيجوز أن يكون متأخرا عن الإعراب، وأن يكون مقارنا له بالوضع"[1].

● **حركات الإعراب**

يقيس النحويون حركات الإعراب بمقاييس مختلفة، فمنهم من يرتب حركات الإعراب وفقا لقوة اللفظ بها[2]، ومنهم من يقيس حركات الإعراب بمنزلة المحل الذي تشغله من الإعراب، ومنهم من يقيس حركات الإعراب على المخرج[3]، وهذه الرتب للحركات لم يلتزم بها سيبويه، فقد يقدم النصب والجر على الرفع، وقد يقدم الفتح على الضم والضم على الكسر، وكأنه لا يعتمد رتبة محددة لهذه الحركات، نجد ذلك في قوله: "وهي تجري على ثمانية مجار، على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف.

وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف"[4]. إلا أنه يروى عن الخليل قوله: "بأن الضمة جعلت للفاعل لأنها أول حركة، وهو أول متحرك"[5]، أما الزجاجي فقد رتب هذه الحركات وفقا لما تشغله من الإعراب حيث قال: "إن المرفوع قبل المنصوب، والمخفوض استحقاقا، وعلى ما يوجبه القياس في الترتيب، ويجوز تسويفه في ترتيب هذه الأشياء، وتقديم بعضها على بعض في المرتبة والاستحقاق، لا أن العرب كانت تنطق زمانا بأشياء مرفوعة، ثم نطقت بعد ذلك بأشياء منصوبة، ثم نطقت بالمخفوضات، بل تنطق بالكلام كله مختلطا ببعض، ثم رتب العلماء استحقاق بعضه التقديم في المرتبة على بعض"[6].

## ٢ـ قياس الرتبة في الجملة

الأصل في الألفاظ المركبة أن تأتي مرتبة في الجملة وفقا لمواقعها من الإعراب، إلا أن العرب توسعت في ذلك، فقدمت وأخرت لما وجدت في اللفظ والمعنى والعلامة الإعرابية ما يغني عن التزام الرتبة، فقدمت وأخرت ما لا لبس فيه قال ابن يعيش في ذلك: "والإعراب الإبانة عن المعاني

(١) مسائل خلافية في النحو، للعكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، ١٩٩٢م، ط١، ص١١٣، ١١٤.

(٢) إحياء النحو – لإبراهيم مصطفى – الطبعة الثانية – دار الكتاب الإسلامي القاهرة ص٨٠، ٨٢.

(٣) الايضاح ص٩٣.

(٤) الكتاب ج١، ص١٣.

(٥) مجالس العلماء ص١٩٣.

(٦) الايضاح ص١٢٧.

باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى أنك لو قلت: ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول، ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة، فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يُوجد بوجود الإعراب، ألا ترى أنك تقول: ضرب زيد عمرا، وأكرم أخاك أبوك، فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه، سواء تقدم أو تأخر، فإن قيل: فأنت تقول: ضرب هذا هذا، وأكرم عيسى موسى، وتقتصر في البيان على المرتبة قيل: هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب فيهما، أو في أحدهما، أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير، نحو ضرب عيسى زيد، فظهور الرفع عرفك أن عيسى مفعول، ولم يظهر فيه الإعراب"(١).

فالأصل هو التزام الرتبة، والعرض التقديم والتأخير، والعلة العناية والاهتمام، وحكمه مقدما أو مؤخرا هو حكمه في الأصل قبل التقديم والتأخير، قال سيبويه في ذلك: "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبدالله؛ لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخرا في اللفظ. فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم"(٢).

وقد يؤدي اختلاف الرتبة في الحملة إلى اختلاف في التركيب والإعراب، فبد البعض من الكل، وبدل الكل من الكل، وتمييز الجملة (التمييز المحول) تراكيب محوله عن باب الإضافة. اختلفت فيها رتبة المضاف والمضاف إليه، فتقدم المضاف إليه على المضاف، وذلك نحو قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت زيدا شخصه، وطاب زيد نفسا، فهذه الجمل أصل تركيبها رأيت أكثر قومك، ورأي شخص زيد، وكابت نفس زيد. هذا ما أشار إليه سيبوية في قوله: "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول. فذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد، ثلثيهم، ورأيت بني عمك ناسا منهم، ورأيت عبد الله شخصه، وصرفت وجوهها أولها. فهذا يجيء على وجهين: على أنه أراد رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك، وصرفت وجوه أولها، ولكنه ثنى الاسم توكيدا"(٣).

وقوله: "قد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول، ولم يقو قوة غيره، مما قد تعدى إلى

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ج١، ص٧٢.

ومسائل خلافية في النحوي للعكبري ص٩٤.

(٢) الكتاب ج١، ص٣٤.

(٣) الكتاب ج١، ص١٥٠

مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماء وتفقأت شحما ... كأنك قلت: ملأني فامتلأت، ودحرجته فتدحرج، وإنما أصله امتلأت من الماء، وتفقأت من الشحم، فحذف هذا استخفافا ... وتقول: هو أشجع الناس رجلا، وهما خير الناس اثنين ... الرجل هو المبتدأ، والاثنان كذلك، وإنما معناه هو خير رجل في الناس، وهما خير اثنين في الناس"[1].

فسيبويه يعالج القضايا النحوية مراعيا التحليل اللغوي، والتحولات التركيبية في الجملة، وما يطراء عن هذا التحول التركيبي من تحول أعرابي، وهذا ينم عن ذوق لغوي سليم، وفكر نافذ.

ويعتبر العامل في الجملة مركز الترتيب فيها؛ لأن الأصل في العامل أن يكون قبل المعمول، ثم تأتي رتب الألفاظ من المعمولات بحسب تعلقها بالعامل وموقعها من الإعراب، فالأصل في الفعل أن يكون قبل الفاعل؛ لأنه العامل فيه، والأصل في الفاعل أن يكون قبل المفعول، لأنه أشد تعلقا بالفعل منه، وكان الأصل أن يكون قبل الفعل في الرتبة؛ لأنه هو المحدث له، إلا أنه تأخر عن الفعل لكونه معمولا، وتقدم الفاعل لكونه عاملا فيه قال ابن يعيش في ذلك: "واعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل؛ لأن وجوده قبل وجود فعله؛ لكنه عرض للفعل أن كان عاملا في الفاعل، والمفعول لتعلقهما به، واقتضائه إياهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول، فقدم الفعل عليها لذلك، وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجده ثانيا، فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه، فلذلك قدم الفعل وكان الفعل لازما له يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغنى عنه، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل، ولذلك إذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو ضربت، وضربنا، وضربتم، وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده، ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حروف من حرف الكلمة على أولها ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده، فإذا رتبة الفعل يجب أن تكون أولا، ورتبة الفاعل أن تكون بعده، ورتبة المفعول أن تكون آخرا"[2]، فإذا لم يؤمن اللبس وجب أن تحتفظ الألفاظ برتبتها في الجملة نحو: ضرب عيسى موسى، فحينئذ يلزم حفظ الرتبة ليعرف الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره"[3]، ويؤكد ابن جني على ذلك في قوله: "فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حال، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير؛ نحو

(١) الكتاب ج٢، ص٢٠٤-٢٠٦

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج١، ص٧٥، ٧٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ج٧، ص٦٣.

أكل يحيى كمثرى: لك أن تقدم، وأن تؤخر كيف شئت"[1].

وكذلك الأمر في المفعول الفاعل في المعنى نحو: أعطى زيد عبدالله درهما، وكسا محمد جعفرا جبة، فهذه الأفعال ينبغي ألا يتقدم مفعولها الثاني على مفعولها الأول؛ لأن زيدا هو الآخذ واللابس[2] فإذا ما بني الفعل لمفعوله جاز أن يتقدم المفعول ويتأخر الفاعل؛ لأن الفاعل في المعنى صار بمنزلة الفاعل في اللفظ، ومنعت حركة الإعراب التباس الفاعل بالمفعول، قال سيبويه في ذلك: "هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول. وذلك قولك: كسي عبدالله الثوب، وأعطى عبدالله المال. رفعت عبدالله هاهنا كما رفعته في ضرب حين قلت: ضرب عبدالله، وشغلت به كسي وأعطي كما شغلت به ضرب، وانتصب الثوب والمال لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل، وإن شئت قدمت وأخرت فقلت: كسي الثوب زيد، وأعطي المال عبد الله كما قلت: ضرب زيدا عبدالله، فأمره في هذا كأمر الفاعل"[3].

وكذلك الأمر بالنسبة للمبتدأ والخبر يجوز فيهما التقديم والتأخير إذا دلت القرينة على الرتبة نحو قولك: تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك قال سيبويه في ذلك: "وزعم الخليل أنه يستقبح أن تقول: قائم زيد، فالحد فيه أن يكون فيه الابتداء مقدما. وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك ورجل عبدالله وخز صفتك"[4]، وقال ابن يعيش: "فمن يشنؤك مبتدأ، وقوله مشنوء الخبر وهو مقدم، وكذلك تميمي أنا، أنا مبتدأ، وتميمي خبر مقدم ألا ترى أن الفائدة المحكوم بها إنما هي كونه تميميا، لا أنا المتكلم، وأما قولهم: إنه يؤدي إلى تقديم المضمر على الظاهر، فنقول: إن تقديم المضمر على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظا ومعنى، نحو: ضرب غلامه زيدا، وأما إذا تقدم لفظا والنية به التأخير فلا بأس به نحو ضرب غلامه زيد، ألا ترى أن الغلام هاهنا مفعول ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل، فهو وإن تقدم لفظا، فهو مؤخر تقديرا وحكما"[5].

وعلى الرغم من أن سيبويه لم يستعمل مصطلح الرتبة، إلا أنه ربط التقديم والتأخير بالعامل فأجاز في بعض العوامل أن تتقدم عليها معمولاتها، ولم يجز في بعضها الآخر أن تتقدم معمولاتها عليها وكل هذا مرهون بنوع العامل، فالعامل المتصرف هو العامل القوي الذي يجوز أن تتصرف معمولاته تقديما وتأخيرا، والعامل الجامد هو العامل الضعيف الذي لا يجوز في معمولاته أن تتقدم

(١) الخصائص لابن جني ج١، ص٣٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج٧، ص٦٣.

(٣) الكتاب ج١، ص٤١، ٤٢.

(٤) الكتاب ج١، ص٢٧٨ ط بولاق.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ج١، ص٩٢.

عليه، أو أن يتقدم معمول على معمول من معمولاته، وإنما تلزم فيه المعمولات رتبة نمطية واحدة، لا تجاوزها، فالتصرف في الاشتقاق هو المقياس للتصرف في العمل، فالفعل المتصرف أقوى العوامل في العمل، ويجوز في معمولاته من التقديم والتأخير ما لا يجوز في غيره واسم الفاعل أقل تصرفا من الفعل والصفة والمشبهة أقل تصرفا من اسم الفاعل، واسم التفضيل أقل تصرفا من الصفة المشبهة، فإذا قرب العامل من لفظ الفعل كان أقوى في العمل والتصرف، وكلما بعد من لفظ الفعل قل تصرفه في العمل.

أما الجامد فغالبا ما تلزم فيه المعمولات رتبة واحدة لا تجاوزها، فالأفعال التامة المتصرفة يجوز فيها تقديم المفعول على الفاعل كما يجوز فيها تقديم المفعول على الفعل. قال سيبويه في ذلك: "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبدالله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، و لم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخرا في اللفظ"(١)، وقال: "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم، فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيدا، وهو الحد، لأنك تريد أن تعمله، وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضرب زيد عمرا، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربيا جيدا، وذلك قولك: زيدا ضربت، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله: في ضرب زيد عمرا ضرب عمرا زيد"(٢).

أما الأفعال الناقصة المشبهة بالأفعال التامة في العمل فيجوز فيها ما يجوز في الفعل التام المتصرف لأنها متصرفة مثلها، ولذلك يجوز تقدم خبرها عليها كما يجوز تقدم منصوبها على مرفوعها؛ لأن اسمها بمنزلة الفاعل وخبرها بمنزلة المفعول، قال سيبويه في ذلك: "وإن شئت قلت: كان أخاك عبدالله، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب؛ لأنه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"(٣). وقال: "والتقديم هاهنا والتأخير فيما يكون ظرفا أو يكون اسما في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول. وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿و لم يكن له كفؤا أحد﴾(٤)، وأهل الجفاء من العرب يقولون: "و لم يكن

(١) الكتاب ج١، ص٣٤.

(٢) الكتاب ج١، ص٨٠، ٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ج٧، ص٦٣.

(٣) الكتاب ج١، ص٤٥ وشرح المفصل ج٧، ٩٧.

(٤) الآية ٤ من سورة الاخلاص.

كفوا له أحد، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرة"[1].

وأما الأسماء المشبهة بالفعل في العمل فالتقديم والتأخير في معمولاتها مرهون بمدى قربها من لفظ الفعل، فاسم الفاعل هو أقوى المشتقات في العمل والتصرف لقربه من لفظ الفعل، ولذلك عمل مقدما ومؤخرا ومظهرا ومضمرا، قال سيبويه في ذلك: "قولك أزيدا أنت ضاربه، و أزيدا أنت ضارب له، وأعمرا أنت مكرم أخاه، وأزيدا أنت نازل عليه. كأنك قلت: أنت ضارب، وأنت مكرم، وأنت نازل، كما كان ذلك في الفعل؛ لأنه يجري مجراه، ويعمل في المعرفة كلها والنكرة، مقدما ومؤخرا، ومظهرا ومضمرا"[2]. ويجري على اسم المفعول ما يجري على اسم الفاعل؛ إلا أن اسم المفعول يجري مجرى الفعل المبنى لمفعوله كما جرى اسم الفاعل مجرى الفعل المبنى لفاعله.

أما المصدر فيجوز في معمولاته أن تتقدم وتتأخر بعضها عن بعض، ولكنه لا يجوز أن تتقدم فيه معمولاته عليه. قال سيبويه في ذلك: "هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عجبت من ضرب زيدا، فمعناه أنه يضرب زيدا، وتقول: عجبت من ضرب زيدا بكر، ومن ضرب زيد عمرا، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيدا عمرا ويضرب عمرا زيد.

وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلا ومفعولا، لأنك إذا قلت: عجبت من ضرب، فإنك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل، وإن كان فيه دليل على الفاعل، فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول، و لم تحتج حين قلت: هذا ضارب زيدا إلى فاعل ظاهر، لأن المضمر في ضارب هو الفاعل"[3].

أما الصفة المشبهة باسم الفاعل فإنها تنحط درجة عن اسم الفاعل؛ لأنها بعدت من الفاعل، وشبهت بما هو مشبه به، فقل تصرفها في العمل، ولذلك لم تعمل إلا في النكرة أو المعرفة بالألف واللام التي من سببها، قال سيبويه في ذلك: "هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه، و لم تقو أن تعمل عمل الفاعل، لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، إنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه. وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها معرفا بالألف واللام أو نكرة، لا تجاوز هذا؛ لأنه ليس بفعل، ولا اسم هو في معناه.

والإضافة فيه أحسن وأكثر، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل، ولا في معناه، فكان أحسن

---

(١) الكتاب ج١ــ ص٥٦.

(٢) الكتاب ج١، ص١٠٨.

(٣) الكتاب ج١، ص١٨٩.

عندهم أن يتباعد منه في اللفظ"[1].

وأما اسم التفضيل فهو أقل تصرفا من الصفة المشبهة؛ لأنه لما كان قاصرا في الاشتقاق على الأفعال الثلاثية التامة المتصرفة القابلة للتفاوت قل تصرفه في العمل، فهو لا يعمل إلا فيما كان نكرة من سببه، قال سيبويه في ذلك: "وتقول فيما لا يقع إلا منونا عاملا في نكرة، وإنما وقع منونا، لأنه فصل فيه بين العامل والمعمول، فالفصل لازم له أبدا مظهرا أو مضمرا، وذلك قولك: هو خير منك أبا، وهو أحسن منك وجها. ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه. وإن شئت قلت: هو خير منك عملا وأنت تنوي (منك).

وإن شئت أخرت الفصل في اللفظ وأصله التقديم، لأنه لا يمنعه تأخيره عمله مقدما، كما قال: ضرب زيدا عمرو، فعمرو مؤخر في اللفظ مبدوء في المعنى، وهذا مبدوء به في أنه يثبت التنوين، ثم يعمل، ولا يعمل إلا في نكرة، كما أنه لا يكون إلا نكرة، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة، فألزم فيه، وفيما يعمل فيه وجها واحدا"[2].

وكذلك حال (أفعل) في باب التعجب، لا يجوز أن تتقدم معمولاتها عليها، ويجب أن تلزم الألفاظ في جملتها رتبة واحدة قال سيبويه في ذلك: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك ما أحسن عبدالله. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبدالله، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يتكلم به.

ولا يجوز أن تقدم عبدالله، وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئا عن موضعه، ولا تقول فيه: ما يحسن، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا.

وبناؤه أبدا من فعل وفعل وأفعل هذا، لأنهم لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثالا واحدا يجري عليه، فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو لات وما"[3].

أما الأفعال الجامدة نحو نعم وبئس[4] وليس وعسى، فالأصل في معمولاتها أن تلزم رتبة واحدة، وأن لا تتقدم معمولاتها عليها، ولا أن يتقدم معمول منها على الآخر، إلا أن يطرأ على الجامد ما يقربه من المتصرف، وذلك نحو ليس التي قربت من الفعل المتصرف في اتصال الضمائر بها "تقول لست ولست وليسوا وعبدالله ليس ذاهبا فتبنى على المبتدأ وتضمر فيه"[5] فلما اتصلت بها

(١) الكتاب ج١، ص١٩٤.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٠٢ – ٢٠٣.

(٣) الكتاب ج١، ص٧٢ – ٧٣.

(٤) الكتاب ج٢، ص١٧٥ – ١٧٧.

(٥) الكتاب ج١، ص٥٧.

الضمائر، وقربت من الفعل في ذلك، جاز أن يتقدم منصوبها على مرفوعها، و لم يجز تقدم منصوبها عليها، هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "لكن (ليس) و (كان) يجوز فيهما النصب، وإن قدمت الخبر، و لم يكن ملتبسا؛ لأنك لو ذكرتهما كان الخبر فيهما مقدما مثله مؤخرا، وذلك قولك: ما كان زيد ذاهبا، ولا قائما عمرو"[1] إلا أنه لا يجوز تقديم معمول خبر ليس على اسمها، وما جاء من ذلك فهو محمول على إضمار ضمير الشأن فيها؛ لأنه لا يجوز أن يفصل بين ليس ومعمولاها بما لا تعمل فيه، لأن ما عملت فيه من سببها لأنه لا يجوز أن يفصل بين (ليس) وما تعمل فيه بأجنبي"[2] قال سيبويه: على قول الشاعر وهو حميد الأرقط.

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل النوى تلقى المساكين[3]

فلو كان (كل) على ليس ولا إضمار فيه لم يكن الرفع في كل، ولكنه انتصب على تلقى، ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس، وقد قدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول، وهذا لا يحسن، لو قلت: كانت زيدا الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى، لم يجز، وكان قبيحا.

أما الحروف العاملة فالأصل فيها أن لا تتقدم معمولاها عليها، ولا أن يتقدم معمول على معمول في رتبته من الحرف في مذهب سيبويه، إلا أن يكون التقديم والتأخير قياسا قبل دخول الحرف على معمولاته كتقدم الخبر شبه الجملة على المبتدأ، أما غير ذلك فلا يجوز فيه التقديم أو التأخير. فالأصل في الحروف المشبهة بالأفعال التامة كحروف النداء والاستثناء ألا يتقدم معمولها عليها، ولا أن يتقدم شيء من معمولاها على ما حقه التأخير عن المعمول الآخر.

وأما الحروف المشبهة بالأفعال الجامدة نحو ما ولات ولا وإن النافية المشبهة بليس فلا يجوز في معمولاها التقديم أو التأخير؛ لأنها غير متصرفة في الاشتقاق، ولذلك لم يجز تصرفها في العمل. قال سيبويه: "فإذا قلت ما منطلق عبدالله، أو ما مسيء من أعتب، رفعت. ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا كما أنه لا يجوز أنت تقول: إن أخوك عبدالله على حد قولك: إن عبدالله أخوك، لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته، فكما لم تتصرف إن كالفعل، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه، و لم تقو قوته فكذلك ما"[4].

---

(١) الكتاب ج١، ص٦١.

(٢) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٤م، الطبعة الثانية ص٩٥.

(٣) البيت في أمالي ابن الشجري – طبعة حيدر آباد ١٣٤٩هـ ص٢٠٣، ٢٠٤، والأزمنة والأمكنة – للمرزوقي – أحمد بن محمد – مطبعة مجلس دائرة المعارف – حيدر أباد الدكن – الهند – ١٣٣٢هـ ج٢، ص٣١٧.

(٤) الكتاب ج١، ص٧٠.

أما أهل الحجاز فيشبهون ما بليس إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، ولا تكون لات إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعا، وتنصب الحين لأنه مفعول به، و لم تمكن تمكنها، و لم تستعمل إلا مضمرا فيها، لأنها ليست كليس في المخاطبة، والإخبار عن غائب"[1]. وقال: "واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد لا الثانية، لأنه جعل جواب: أذا عندك أم ذا؟ و لم تجعل لا في هذا الموضع بمنزلة ليس، وذلك لأنهم جعلوها، إذا رفعت، مثلها إذا نصبت، لا تفصل؛ لأنها ليست بفعل.

فمما فصل بينه وبين (لا) بحشو قوله جل ثناؤه: ﴿لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون﴾[2]. ولا يجوز لا فيها أحد إلا ضعيفا، ولا يحسن، لا فيك خير، فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعا؛ لأن (لا) لا تعمل إذا فصل بينهما وبين الاسم، رافعة، ولا ناصبة، لما ذكرت لك"[3].

وأما الحروف الداخلة على ما أصله المبتدأ والخبر نحو إن وأخواتها، وما حمل عليها فإنه لا يجوز فيها أن تتقدم معمولاتها عليها، ولا أن يتقدم مرفوعها على منصوبها إلا ما كان واجب التقديم قبل دخول أن عليها. قال سيبويه في ذلك: "ليس لك أن تقول كأن أخوك عبدالله، تريد كأن عبدالله أخوك، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان. فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها، وليست بأفعال"[4].

ومما يؤكد قوة ارتباط الرتبة بالإعراب أن بعض العوامل الضعيفة نحو (ظن) تقصر عن العمل في معمولاتها إذا تقدمت معمولاتها عليها، وعلة ضعف هذه الأفعال أنها لم تتعد إلى معمولها بحاسة أو جارحة، ولذلك سماها النحويون أفعال القلوب، لأن محلها القلب. يقول ابن يعيش في ذلك: "اعلم أن هذه الأفعال أفعال غير مؤثرة، ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنما هي أمور تقع في النفس، وتلك الأمور علم وظن وشك"[5].

فلما كانت هذه الأفعال على هذه الصفة، وعملت فيما أصله المبتدأ و الخبر جاز في معمولاتها إذا تقدمت عليها أن تهمل لأنها دخلت على كلام تام، فقل تصرفها فيه، و لم تكن كالفعل المتعدي الذي لا يتم الكلام إلا به، فأنت إذا قلت: ضرب زيد عمرا، ثم حذفت (ضرب)،

---

(١) الكتاب ج١، ص٥٧.

(٢) الآية ٤٧ من سورة الصافات.

(٣) الكتاب ج٢، ص٢٩٨، ٢٩٩.

(٤) الكتاب ج٢، ص١٣١، ١٤٣.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ج٧، ص٧٨.

بقي: زيد عمر، وهذا الكلام لا فائدة فيه، ولا يحسن السكوت عليه أما قولك: ظننت زيدا قائما؛ فإن (ظن) قد دخلت على كلام تام يمكن السكوت عليه تقول: زيد قائم فيكون المعنى تاما، والسكوت عليه حسنا، ومما يقوي إلغاء هذه الأفعال إذا تقدمت عليها معمولاتها أن بعض العرب لا تعملها مقدمة أو مؤخرة، وإن كان الأصل فيها أن تعمل مقدمة، وأن تعمل وتلغى إذا تأخرت قال سيبويه في ذلك: "فإن ألغيت قلت: عبد الله أظن ذاهب، وهذا أخال أخوك، وفيها أرى أبوك. وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكل عربي جيد. وقال اللعين يهجو العجاج:

أبا الأراجيز يا أبن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور[1]

أنشدناه يونس مرفوعا عنهم. وإنما كان التأخير أقوى، لأنه يجئ بالشك بعدما يبنى كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ، وهو يريد اليقين، ثم يدركه الشك... فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو أخر، كما قال: زيدا رأيت، ورأيت زيدا.

وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيدا أخاك أظن، فهذا ضعيف كما يضعف زيدا قائما ضربت؛ لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل"[2]، وما يجري على (ظن) من الإعمال والإلغاء يجري على مصدرها، وعلى ما دل على معناها من الأفعال التامة. قال سيبويه في ذلك: "واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل، وذلك قولك: متى زيد ظنك ذاهب، وزيد ظني أخوك، وزيد ذاهب ظني، فإن ابتدأت فقلت: ظني زيد ذاهب كان قبيحا، لا يجوز البتة، كما ضعف أظن زيد ذاهب. وهو في متى وأين أحسن، إذا قلت: متى ظنك زيد ذاهب، ومتى تظن عمرو منطلق، لأن قبله كلاما، وإنما ضعف هذا في الابتداء كما يضعف: غير شك زيد ذاهب، وحقا عمرو منطلق"[3]

وتجرى أتقول مجرى تظن في الإعمال والإلغاء إذا كانت على الحكاية؛ لأن المحكي بمنزلة المبتدأ والخبر بعدها قال سيبويه في ذلك: "تقول في الاستفهام، شبهوها بتظن، ولم يجعلوها كيظن وأظن في الاستفهام، لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره، ولا يستفهم هو إلا عن ظنه، فإنما جعلت كتظن، كما أن (ما) كليس في لغة أهل الحجاز، ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك، أو قدم الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم، ولم تجعل (قلت) كظننت؛ لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكيا، فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا"[4].

---

(١) البيت في شواهد العيني ج٢، ٤٠٤ وفي الحيوان للجاحظ ج٤، ص٢٦٦، ٢٦٧.

(٢) الكتاب ج١، ص١١٩، ١٢٠.

(٣) الكتاب ج١، ص١٢٤.

(٤) الكتاب ج١، ص١٢٢.

## ٥ـ قياس الأعراض

يتناول هذا القياس كل ما يطرأ على اللفظ والجملة من تغير في أصل البنية، وغالبا ما يكون العرض في الألفاظ المفردة لعلة صوتية كالإدغام والإبدال والحذف والتعويض. أما في الجملة فقد ارتبط الحذف بالعلل سواء كان المحذوف لفظا واحدا أو أكثر، وأركان هذا القياس أربعة هي الأصل والعرض والحكم والعلة. ولا يتحقق في هذا القياس الركن الثاني من أركان قياس الفروع على الأصول، فهذه الأعراض ليست فروعا على الأصول، فالأصل في الألفاظ الثبات على أصولها، ولذلك لم يعتد بهذا التغير في الميزان الصرفي، فالضاء والراء والباء من ضرب ليس فيها حرف أصلا للآخر ولا فرعا عليه، وكذلك الألفاظ التي أدغم فيها حرفان ليس الحرف الأول أصلا للثاني، وكذلك ليس الثاني أصلا للأول، ولا فرعا عليه في نحو (رد)، وإنما كل حرف من حروف رد أصل قائم بذاته.

وكذلك الأمر بالنسبة للجملة، فليس المذكور أصلاً للمحذوف، ولا هو فرع عليه، فكل لفظ في الجملة أصل قائم بذاته، والحذف عارض عليه، هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك"(١).

فالأصل في الألفاظ أن تكون مذكورة، ولكن لما كان الغرض من ذكر الألفاظ هو الدلالة على المعاني، وأمكن توصيل هذه المعاني بوسائل أخرى غير الألفاظ جاز حذفها؛ لوجود القرينة الدالة عليها، ووجب على النحوي أن يراعي هذه القرائن التي تدل على الألفاظ المحذوفة ليستقيم اللفظ مع المعنى، وعليه أيضا أن يخرج العلل التي اعتمد عليها المتكلم في حذف هذه الألفاظ، ونجد سيبويه يفرد مباحث مستقلة لهذه العلل، بحيث نجدها مسيطرة على مباحث الحذف عنده، ومن هذه العلل:

### أ ـ الحذف لدلالة القرينة الحالية

الأصل في الألفاظ أن تكون دالة على المعاني التي يريد المتكلم أن يوصلها إلى المخاطب، فإذا ما استدل المخاطب على المعنى بشيء غير اللفظ كان مجزيا، ولم يحتج إلى اللفظ، قال ابن القيم: "الألفاظ لم تقصد لذواتها وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريقة كان بمقتضاه، سواء كانت بإشارة أو كتابة أو بإيماء أو دلالة عقلية أو قرينة حالية"(٢)

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٤.

(٢) أعلام الموقعين عن رب العالمين – ابن قيم الجوزية – محمد بن أبي بكر الدمشقي – تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد المكتبة التجارية – مصر – الطبعة الأولى ١٩٥٥م ج١، ص٢١٨.

فإذا ما دلت القرينة أو الحال على اللفظ جاز أن يحذف اللفظ، ويستغني عنه بالقرينة وهذه القرائن لا يعتد بها إلا في حال حضور المتكلم والمخاطب، فلا يجوز الاعتماد على القرينة الحالية في غياب أحد طرفي الخبر قال سيبويه في ذلك: "واعلم أنه لا يجوز أن تقول زيد، وأنت تريد أن تقول: ليضرب زيد، أو ليضرب زيد إذا كان فاعلا، ولا زيدا، وأنت تريد: ليضرب عمرو زيدا، ولا يجوز زيد عمرا، إذا كنت لا تخاطب زيدا، إذا أردت ليضرب زيد عمرا وأنت تخاطبني فإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمرا وزيد وعمرو غائبان فلا يكون أن تضمر فعل الغائب، وكذلك لا يجوز زيدا وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيدا، لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع...، أنك تأمره، هو بزيد فكرهوا الالتباس هنا"[1].

ويعتمد سيبويه في هذا الباب على ثلاثة محاور أساسية، وهي المخبر والخبر والمخبر وهي مد اصطلح بعض المعاصرين على تسميتها بـ (المرسل والرسالة والمرسل إليه أو المتلقي[2] ومصطلح سيبويه أولى؛ لأنه ألصق بالمعنى، فالخبر يكون بالاستماع وبغيره، أما المرسل والرسالة والمرسل إليه، فلم تستعمل العرب هذه الألفاظ إلا في الإخبار عن الغائب، وقد نص سيبويه على هذه المحاور في أكثر من موضع. ومنها قوله: "هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة..وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خيرا منك، وما كان أحد محترئا عليك.

وإنما حسن الإخبار هاهنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء، أو فوقه، لأن المخاطب يحتاج أن تعلمه مثل هذا"[3]، وقوله: "ولا يستقيم أن تخبر المنكور، وليس هذا بالذي يترل به المخاطب مترلتك في المعرفة"[4].

أما الاستغناء بالحال عن التلفظ ببعض ألفاظ الخبر، فقد ربطها سيبويه بالحواس لأنها الوسائل التي يعتمد عليها المخاطب في إدراك الأشياء، فكل ما يمكن أن يدرك بالحواس يجوز الاستغناء عنه، ولا يشترط في ذلك الاستغناء عن الألفاظ التي تدل على أفعال الحواس وحسب، بل يجوز حذف ما يدرك بالحواس أيضا، وما يبنى عليهما، فيجوز حذف الفعل والفاعل في الأمر

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٥٤، ٢٥٥.

(٢) علم اللغة الحديث قراءات تمهيدية د. ميشال زكريا المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الطبعة الاولى ص٨٤، ٨٥.

وعلم اللغة الحديث المبادئ والأعلام د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٨٠، ط١، ص٤٨.

(٣) الكتاب ج١، ص٥٤.

(٤) الكتاب ج١، ص٤٨.

والنهي بما تدركه الحواس. قال سيبويه في ذلك: "هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل. وذلك قولك: زيدا وعمرا ورأسه، وذلك أنك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله، فقلت: زيدا أي أوقع عملك بزيد"(١).

وكذلك يجوز حذف المبتدأ أو الخبر استغناء بالقرينة الحالية، قال سيبويه في ذلك: "هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبنى عليه مظهرا وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدالله وربي كأنك قلت: ذاك عبدالله، أو هذا عبدالله، أو سمعت صوتا، فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته، فقلت: زيد وربي، أو مسست جسدا، أو شممت ريحا فقلت زيدا والمسك أو ذقت طعاما فقلت العسل.."(٢)، ويجوز استغناء المتكلم والمخاطب بحال غيرهما إذا كانا ملتبسين به، قال سيبويه في ذلك: "إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج قاصدا في هيئة الحاج فقلت: مكة ورب الكعبة حيث زكنت أنه يريد مكة كأنك قلت: يريد مكة "(٣)، ويجوز استغناء المتكلم والمخاطب بحال غيرهما إذا جرى من ذكره ما يجعله بمنزلة الحاضر قال سيبويه في ذلك: "ولو حدثت عن شمائل رجل، فصار آية لك على معرفته لقلت: عبدالله، كأن رجلا قال مررت برجل راحم للمساكين بار بوالديه، فقلت فلان والله"(٤).

**ب ـ الحذف لدلالة القرينة اللفظية**

يعمد المتكلم في كثير من الأحيان إلى حذف بعض الألفاظ المستعمل إظهارها من السياق اللغوي معتمدا على القرائن اللفظية السابقة أو اللاحقة فقد يضمر بعد الذكر اختصارا وإيجازا، وقد يضمر قبل الذكر والأصل الإضمار بعد الذكر، وجاز الإضمار قبل الذكر إذا قرب المحذوف من المذكور، ويعتبر باب التنازع أساس هذا الباب عند سيبويه، فقد تناول مبحث التنازع، ثم استطرد فعالج كثيرا من مظاهر الحذف الجائز اعتمادا على القرينة اللفظية السابقة، أو اللاحقة. قال سيبويه في: "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك، وهو قولك: ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدا، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه. فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل

---

(١) الكتاب ج٢، ص١٣٠

(٢) الكتاب ج١، ص٢٥٧.

(٣) الكتاب ج١، ص١٣٠.

في اسم واحد نصب ورفع"[1].

والأصل في هذا الباب أن تقدم الذكر على الحذف، إلا أنه جاز تقدم المحذوف على المذكور لقرب جوار المحذوف من المذكور. قال سيبويه في ذلك: "وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقص معنى وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد"[2].

أما التفسير النحوي لهذا الباب فيعتمد على محورين أساسيين، وهما حذف المتأخر استغناء عنه بالمتقدم، ويعتمد النحوي في تفسيره على المعنى والعامل، أما الاعتماد على المعنى، فيشترك فيه المتكلم والمخاطب والنحوي، وأما النحوي فإنه يلجأ إلى صنعته في تقدير المحذوف ويعتمد في ذلك على العامل وعلاقته بالمعمول، فالفعل المتعدي بجارحة أو حاسة لا بد له من مفعول مذكور أو مقدر، فإذا ذكر المفعول وصل إليه الفعل، وإذا حذف ودلت عليه القرينة كان بمنزلة المذكور، ولزم تقديره. قال سيبويه في ذلك: "ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله عز وجل: ﴿والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله والذاكرات﴾[3] فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه ومثل ذلك: "ونخلع ونترك من يفجرك"[4]، أما إذا حذف لفظا و تقديرا و لم تدل عليه القرينة، فلا يلزم تقديره، لأن الفعل يصبح في هذه الحال بمنزلة الفعل اللازم.

أما المحذوف المتقدم، فهو من باب ما أضمر على شريطة التفسير؛ لأن المفسر مقدم فيه على المحذوف نحو: زيدا ضربته، فإن العامل المتأخر دل على المتقدم، هذا ما جاء في قول سيبويه: "وإن شئت قلت: زيدا ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت: ضربت زيدا ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمر"[5].

### ج ـ الحذف لكثرة الاستعمال

يرى سيبويه أن ما ترك إظهاره كان مستعملا، وأن العرب حذفت هذه الألفاظ من كلامها لكثرة استعمالها لهذه الألفاظ، يقول الدكتور طاهر حمودة: "يعد سيبويه صاحب نظرية الحذف لكثرة الاستعمال حيث فسر في ضوئها أنواعا شتى من الحذف في الصيغ والتراكيب في مواضع من كتابه، وإن كانت بعض هذه التفسيرات للخليل، وقد تبعه في ذلك سائر النحاة"[6]

(١) الكتاب ج١، ص٧٣، ٧٤.

(٢) الكتاب ج٢، ص٧٤.

(٣) الآية ٣٥ من سورة الاحزاب.

(٤) الكتاب ج١، ص٧٤.

(٥) الكتاب ج١، ص٨١.

(٦) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي – للدكتور طاهر سليمان حمودة – الدار الجامعية الاسكندرية ص٣٥.

ومن هذه المواضع التي علل فيها سيبويه المتروك إظهاره بكثرة الاستعمال، قوله: "هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه، وسأمثله لك مظهرا لتعلم ما أرادوا، إن شاء الله تعالى.

هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إذا كنت تحذر: إياك. كأنك قلت: إياك نح، وإياك باعد، وإياك اتق، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلان، أي اتق نفسك، إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثل لك ما لا يظهر إضماره"(١).

ومن ذلك أيضا قولك: إياك والأسد، وإياي والشر، وكأنه قال: إياك فاتقين والأسد، وكأنه قال: إياي لأتقين والشر. فإياك متقى والأسد والشر متقيان، فكلاهما مفعول ومفعول منه.

ومثله: إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب. ومثله: إياك، وإياه، وإياي، وإياه، كأنه قال: إياك باعد، وإياه، أو نح.

وزعم أن بعضهم يقال له: إياك، فيقول: إياي كأنه قال: إياي احفظ واحذر وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام"(٢).

ومن ذلك قوله أيضا: "ماز رأسك والسيف"، كما تقول: رأسك والحائط وهو يحذره، كأنه قال: اتق رأسك والحائط.

وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل، حيث صار عندهم مثل: إياك و لم يكن مثل: إياك لو أفردته، لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة إياك، فشبهت بإياك حيث طال الكلام وكان كثيرا في الكلام"(٣) وهذا التعليل لغوي في الأصل وليس نحويا؛ لأنه يربط ما ترك إظهاره بالتطور اللغوي، فهذه الألفاظ المحذوفة كانت مستعملة في الأصل، ولكنها لما كثرت في كلامهم، و لم يخل حذفها بالمعنى المراد تركوا إظهارها إلا أنهم لا يتركون كل ما كثر استعماله، ولا تعتبر علة كثرة الاستعمال علة قياسية مطردة فليس كل ما يكثر استعماله يترك إظهاره، ولكن كل ما ترك إظهاره يمكن تفسيره بهذه العلة، فالمتروك إظهاره ليس له قاعدة أو قانون محدد، ولكنه موقوف على السماع، والنقل عن العرب"(٤).

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٧٣ – ٢٧٤.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٧٣ – ٢٧٤.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥.

(٤) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص٣٣.

ومما يؤكد ما ذهب إليه سيبويه في تعليله للحذف بكثرة الاستعمال أن هذه الألفاظ المحذوفة من أكثر الألفاظ استعمالا في الكلام، فالحذف غالبا ما يقع في أصول الجملة، أي العمدة، وهذه الأصول هي الأكثر استعمالا لأن الكلام مبني عليها، ولذلك قد يلجأ المتكلم إلى ترك ذكرها إذا كان المعنى معلوما، أو كان كثيرا في كلامهم، وغالبا ما يرتبط الحذف لكثرة الاستعمال عند سيبويه بالمبتدأ والخبر، فلم يتبع سيبويه في حذفهما تفسيرا نحويا إلى جانب هذه العلل، وهذا خلاف ما فعله بمباحث الجملة الفعلية التي اقترن فيها التفسير النحوي بالعلل، وهو ما سنعرض له في باب الإعراب إن شاء الله تعالى.

**د ـ الحذف للاختصار**

الاختصار من العلل المطردة في حذف الألفاظ المفردة من السياق لدلالة غيرها عليها، وهو ضرب من السعة في حذف الألفاظ لدلالة المذكور عليها، ولا يقصدون بذلك حذف لفظ سبق ذكره، وإنما المراد في هذا الباب حذف لفظ من السياق لدلالة لفظ آخر على معناه، نحو حذف المضاف من قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾[1]، ومراده سبحانه: واسأل أهل القرية، فحذف لفظ (أهل) لدلالة القرية عليه، و لم يسبق ذكر لفظ (أهل) من قبل ليدل على أنه هو المقصود، ولكن المعنى يطلبه في هذا الباب، قال سيبويه في ذلك: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: ﴿واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها﴾[2]، وإنما يريد أهل القرية، فلختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان هاهنا.

ومثله: ﴿بل مكر الليل والنهار﴾[3]، وإنما المعنى بل مكركم في الليل والنهار، وقال عز وجل: ﴿ولكن البر من آمن بالله﴾[4]، وإنما هو: "ولكن البر بر من آمن بالله واليوم الآخر"[5]، أما التفسير النحوي فمرتبط بعلاقة المحذوف بالمذكور الذي دل على معناه وعلاقة المحذوف والمذكور بالعامل، فالمحذوف في هذا الموضع هو المفعول، والمذكور هو المضاف إليه، وقد شغل الفعل بالمضاف إليه بدلا من المضاف، قال سيبويه في ذلك: "وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل"[6].

ويرتبط هذا التفسير النحوي بما يطلق عليه المتأخرون باب النيابة، ويقصدون بذلك نيابة

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف.

(٢) الآية ٨٢ من سورة يوسف.

(٣) الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٤) الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

(٥) الكتاب ج١، ص٢١٢.

(٦) الكتاب ج١، ص٢١٢.

المذكور عن المحذوف في استحقاقه لحركة إعرابه لفظا أو تقديرا، وهذا الضرب مطرد في كثير من الأبواب النحوية، وقد عقد له سيبويه أبوابا مطولة في كتابه، ومنها باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار"(١).

وباب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار(٢)، وباب ما يكون من المصادر مفعولا"(٣).

**هـ – الحذف للإيجاز**

الإيجاز ضرب من الحذف، إلا أنه أوسع من الاختصار، فالاختصار لا يكون إلا بحذف لفظ واحد، أما الإيجاز فيطرد فيه الحذف ليشمل أكثر من لفظ في التركيب، والاعتماد في هذا الموضع على المعنى العام، وليس على معنى لفظ بعينه، قال سيبويه في ذلك: "ومثله في الاتساع قوله عز وجل: ﴿ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء﴾(٤)، فلم يشبهوا بما ينعق، وإنما شبهوا بالمنعوق به. وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام و إلا يجاز لعلم المخاطب بالمعنى"(٥).

أما التفسير النحوي في هذا الموضع فمعلق بالمعنى العام وما يقتضيه التركيب الأصلي للجملة لأن الألفاظ في هذا الموضع لا تدل على المعنى المقصود دلالة مباشرة، قال سيبويه: "ومثله في السعة: أنت أكرم علي من أن أضربك، وأنت أنكد من أن تتركه. إنما تريد: أنت أكرم علي من صاحب الضرب، وأنت أنكد من صاحب تركه، لأن قولك: أن أضربك وأن تتركه، هو الضرب والترك، لأن (أن) اسم، وتتركه وأضربك من صلته، كما تقول: يسوؤني أن أضربك، أي يسوؤني ضربك، وليس يريد: أنت أكرم علي من الضرب، ولكن أكرم علي من صاحب الضرب"(٦).

**و ـ الحذف لطول الكلام**

يعكس حديث سيبويه عن تعليل الحذف في بعض المواضع بطول الكلام إدراكه لما يعتري التراكيب من ثقل إذا طال الكلام، وهذا الضرب من الحذف سماعي لا تحكمه قاعدة أو قانون، ولكنه ضرب من التوسع في حمل ما لا يحذف على ما يحذف، ويبدو هذا السبب مطردا في جملة الصلة حيث يجوز حذف صدر صلتها إذا طال الكلام بعد سائر الأسماء الموصولة ما عدا (أي)،

---

(١) الكتاب ج١، ص٢١١ – ٢٢٢.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٢٢ – ٢٢٨.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٢٨ – ٢٣٥.

(٤) الآية ١٧١ من سورة البقرة.

(٥) الكتاب ج١، ص٢١٢.

(٦) الكتاب ج١، ص٢١٣.

نحو: جاء الذي هو ضارب زيدا حيث يجوز حذف هو، فتقول: جاء الذي ضارب زيدا، فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل[1]، ونحو هذا حذفهم للنون من جمع المذكر السالم بغير إضافة تشبيها بحذفها في الإضافة، وحذف نون المثنى الموصول تشبيها لها بنون التثنية التي تحذف للإضافة، إلا أنهم لا يحذفون هذه النون لشبهها بنون الإضافة وحسب، ولكن لا بد من اقتران الحذف بطول الكلام، قال سيبويه: "قال رجل من الأنصار:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف[2]

لم يحذف النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النون، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حيث طال الكلام، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر. وقال الأخطل:

أبني كليب إن عمي اللذا سلبا الملوك وفككا الأغلالا[3]

لأن معناه معنى الذين فعلوا، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء، كما أن الذين فعلوا مع صلته بمنزلة اسم.

وقال أشهب بن رميلة:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد[4]

وإذا قلت: هم الضاربوك، وهما الضارباك، فالوجه فيه الجر، لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر، إلا في قول من قال: "الحافظو عورة العشيرة"[5].

**ز- الحذف للسعة**

هذه العلة من العلل التي ليس لها قانون أو قاعدة مطردة، فلا يعتمد الحذف فيه على علة صوتية أو تركيبية، ولكنه من باب ما حذف، والأصل فيه أن لا يحذف، وهذا الضرب من الحذف يغلب في الفواصل والقوافي، قال سيبويه في ذلك: "جميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي.

فالفواصل قول الله عز وجل: ﴿والليل إذا يسر﴾[6] ﴿ما كنا نبغ﴾[7]، و﴿يوم التناد﴾[1]

---

(١) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص٣٩.

(٢) البيت لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق محمد علي الهاشمي دار القلم دمشق ط٢/ ٨٦، ص١٢٧، وفي خزانة الأدب ج٢، ص١٨٨.

(٣) البيت في ديوان الشاعر ص٤٤، وفي خزانة الأدب ج٢، ص٤٩٩ وفي أمالي ابن الشجري ج٢، ٣٠٦.

(٤) البيت في خزانة الأدب ج٢، ص٥٠٧ وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ص١٧٥، وأمالي ابن الشجري ج٢، ص٣٠٧.

(٥) الكتاب ج١، ص١٨٥، ١٨٦، ١٨٧.

(٦) الآية ٤ من سورة الفجر.

(٧) الآية ٦٤ من سورة الكهف.

و﴿الكبير المتعال﴾[٢]، والأسماء أجدر أن تحذف، إذا كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي.

وأما القوافي فنحو قوله: (وهو زهير)

وأراك تفري ما خلقت وبعـ ض القوم يخلق ثم لا يفر[٣]

واثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين. وهذا جائز عربي كثير"[٤].

ولا يقتصر الحذف في هذا الباب على حروف العلة، فقد تحذف بعض الحروف الأهلية من اللفظ دون أن يستغني عنها بقرينة لفظية، وغالبا ما يكون هذا الضرب من الحذف في الشعر، ويحملونه على الضرورة، قال سيبويه في ذلك: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا، كما قال العجاج:

قواطنا مكة من ورق الحمى[٥]

يريد الحمام"[٦]، ولكنه حذف الألف والميم، قال الأعلم في تفسيره لعبارة سيبويه: "يريد الحمام فغيرها إلى الحمى، وفي ذلك أوجه، أحسنها عندي وأشبهها بالمستعمل من كلام العرب أن يكون اقتطع بعض الكلمة للضرورة، وأبقى بعضها لدلالة المبقى على المحذوف منها، وبناها بناء يد ودم، وجرها بالإضافة وألحقها الياء في اللفظ لوصل القافية، فيكون في التغيير والحذف مثل قول لبيد:

عفت المنا.. بمتالع فأبان[٧]

أراد المنازل فغيرها كما ترى، فهذا بين جدا.

ووجه آخر، أن يكون حذف الألف لزيادتها فبقي الحمم، وأبدل من الميم الثانية ياء استثقالا للتضعيف كما قالوا: تضنيت في تضننت، ثم كسر ما قبل الياء لتسلم من الانقلاب إلى الألف فقال: الحمى.

ووجه آخر، أن يكون حذف الميم للترخيم في غير النداء ضرورة، وأبدل من الألف ياء

---

(١) الآية ٣٢ من سورة غافر.

(٢) الآية ٩ من سورة الرعد.

(٣) البيت في ديوان زهير ص٩٤ والمنصف ج٢، ص٧٤ واللسان (فرا) والفرى: القطع والخلق: التقدير.

(٤) الكتاب ج٤، ص١٨٤، ١٨٥.

(٥) البيت في ديوان العجاج ص٥٩ وفي اللسان (حمم).

(٦) الكتاب ج١، ص٢٦، ٢٧.

(٧) البيت: للبيد وهو في ديوانه ص١٣٨ وعجزة: فتقادمت بالحبس فالسوباني وهو في الشعر والشعراء ص٢٧٥والأغاني ج١٥، ص٢٩١.

كما يبدل من الياء ألف في قولهم: مداري وعذاري، وإنما أصله مدار وعذار"[1].

**ح ـ الحذف والتعويض**

ربط سيبويه بين الحذف والتعويض عن المحذوف، وفرق بين ضربين من الحذف والتعويض ضرب يكون العوض في موضع المعوض عنه، وضرب يكون العوض في غير موضع المعوض عنه والنحويون يفرقون بين هذين الضربين، فيحملون الأول على البدل، والثاني على العوض؛ لأن البدل عندهم أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض عنه، وينبغي أن يكون البدل في موضع المبدل منه، ولا يشترك ذلك في العوض، بل الراجح أن لا يشبه العوض المعوض عنه، وأن لا يحل في محله. قال ابن جني: "البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه، وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك ألا تراك تقول في الألف من قام: إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها: إنها عوض منها...، وتقول في العوض إن التاء من عدة وزنة عوض من فاء الفعل، ولا تقول إنها بدل منها، فإن قلت ذلك، فما أقله، وهو تجوز في العبارة"[2].

وهذا التفريق الذي نص عليه ابن جني مقتبس من عبارة سيبويه التي جاء فيها: "والعوض قولهم: زنادقة وزناديق و فرازنه وفرازين حذفوا الياء وعوضوا الهاء وقولهم: اسطاع يسطيع، وإنما هي أطاع يطيع زادوا السين عوضا عن ذهاب حركة العين من أفعل، وقولهم: اللهم، حذفوا (يا) وألحقوا الميم عوضا"[3]. فجميع هذه المواضع التي نص سيبويه على التعويض فيها لم يقع العوض في موضع المعوض عنه، و لم يكن من جنسه و الصحيح أن النحويين يستعملون أحد المصطلحين بدلا من الآخر؛ لأنهما في اللغة بنفس المعنى[4]، أما إذا أرادوا المعنى الاصطلاحي، فإنهم يفرقون بين البدل والعوض، وقد حصر سيبويه هذه الحروف التي يجوز فيها البدل والعوض في أحد عشر حرفا وهي: الهمزة، والألف والهاء، والياء، والتاء، والدال، والطاء، والذال، والميم، والنون، والواو[5]، وتعتبر حروف العلة من أكثر الحروف عرضة للابدال؛ لأنها من أكثر الحروف تأثرا بحركات الإعراب، ولذلك قرنها النحويون بالإبدال وبوبوا لها بـ (الإعلال والإبدال) وأما بقية الحروف فالغالب فيها العوض، ولذلك فصل سيبويه بين هذه الحروف وحروف العلة حين قال: "وهي ثمانية أحرف من

(١) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب – للشنتمري – سليمان بن عيسى تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان – مؤسسة الرسالة – بيروت، ص٥٨، ٥٩.

(٢) الخصائص لابن جني ج١، ص٢٦٥.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٥. و ج٣، ص٤٥٨، ٤٥٩.

(٤) اللسان مادة عوض.

(٥) الكتاب ج٤، ص٢٣٧ وما بعدها.

الحروف الأولى، وثلاثة من غيرها"[1].

أما التعويض في الجملة فقد يقع في موضع المعوض عنه نحو قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع[2]

فانهم حذفوا كان وعوضوا عنها بـ (ما) قال سيبويه: "فإنما هي (أن) ضمت إليها (ما)، وهي ما التوكيد، ولزمت كراهية ان يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل كما كانت الهاء والألف عوضا في الزنادقة واليماني من الياء"[3].

وأما التعويض عن المحذوف في غير موضعه فنحو قولهم اللهم[4]، فإن الميم لم تقع في موضع (يا) المحذوفة.

## ٦- قياس الافتراض

يعتمد قياس الافتراض على رد الغائب إلى الشاهد[5]، أو المجهول إلى المعلوم[6] وهو بمنزلة القياس الرياضي المبنى على الافتراضات والاحتمالات؛ لأن المقيس يحتمل أكثر من وجه، فقد يكون فعلا ماضيا أو مضارعا أو فعل أمر، وقد يكون مجردا أو مزيدا وقد يكون حرفا من ثلاثة أحرف، أو من حرفين، أو من حرف واحد، وكذلك حكمه مبني على الاحتمال فقد يكون متمكنا، أو ممنوعا من الصرف، أو مبنيا، وقد سار هذا القياس في اتجاهين:

الأول: استنباط بعض الصيغ والمشتقات المهملة قياسا على أمثلتها المستعملة، فيفترض في المشتقات أن تأتي منها جميع الصيغ، إلا أن بعض الصيغ قد تهمل عند العرب استغناء عنها بغيرها، وهذه المشتقات يمكن استنباطها قياسا على نظائرها من الأبنية، ومن ذلك إهمال العرب للفعلين (ودع و وذر) واستعمال المضارع منهما قال سيبويه في ذلك: "وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فانهم يقولون يدع ولا يقولون ودع استغنوا عنها بترك"[7] وقال أبو علي الفارسي: "وكأنهم استغنوا بترك عن وذر وودع، ولم يجئ منها اسم الفاعل أيضا، فلا يقال وادع ولا واذر، إلا في شيء

---

(١) الكتاب ج٤، ص٢٣٧.

(٢) البيت في خزانة الأدب ج٢، ص٨٠ وفي شواهد المغني ج٢، ص٥٥ وفي شرح المفصل لابن يعيش ج٢، ص٩٩ وأمالي ابن الشجري ج١، ص٣٤، ٣٥٣ و ج٢، ص٣٥.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٩٣، ٢٩٤.

(٤) الكتاب ج١، ص٢٥ وقد سبق الاشارة إليه في عبارة سيبويه السابقة.

(٥) معيار العلم ص١٩٥.

(٦) من اسرار اللغة، ص٨

(٧) الكتاب ج١، ص٢٥ و ج٤، ٦٨.

أنشده البغداديون وهو:

فأيـــهما مـــا اتبعـــــــن فـــــإنني حزين على ترك الذي أنـــــا وادع[1]

وليس بالشائع[2].

والثاني: نقل لفظ من باب إلى باب، أو من صيغة إلى صيغة، أو من فرع إلى أصل أو من أصـــل إلى فرع، وهذا الضرب من القياس مطرد عند سيبويه وشيوخه، وكأنه كان عندهم من باب المســـائل التعليمية التي يمتحن بها الطلاب؛ لأنها تعتمد على الافتراض، ولا تعتمد على المسموع، ومن ذلـــك قول سيبويه: "هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا. زعم يونس أنـــك إذا سميـــت رجلا... ضارب وأنت تأمر، فهو مصروف، وكذلك إن سميته ضارب، وكذلك ضرب، وهـــــو قول أبي عمرو والخليل"[3]، "وإن سميت رجلا بألبب فهو غير مصروف"[4] "وكذلك رجل يســمى تألب لأنه تفعل"[5] "وإن سميت رجلا بـــ (إثمد لم تصرفه) لأنه يشبه اضرب وإن سميـــت رجـــلا بإصبع لم تصرفه لأنه يشبه اصنع وإن سميته بأيلم لم تصرفه لأنه يشبه اقتل"[6]، "وإن سميت رجـــلا بفعل في أوله زائدة لم تصرفه نحو يزيد، ويشكر، وتغلب، ويعمر"[7]، "وإن سميت رجلا بتفاعل نحو تضارب؛ ثم حقرته فقلت: تضيرب، لم تصرفه؛ لأنه يصير بمنزلة تغلب"[8].

## ٧- قياس التعريب

تناول سيبويه هذا القياس من القسم الثاني من الكتاب حيث جعل باب ما أعـــرب مـــن الأعجمية[9] بين باب ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة[10]، وباب ما تجعله زائدا مـــن حـــروف الزوائد[11].

---

(١) البيت في المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ص٦٤ وفي شرح المفصل لابن يعيش ج٧، ص١٥٩ وفي البحر المحيـــط لأبي حيان ج٨، ص٤٨٥.

(٢) المسائل العضديات ص٨٠، ٨١ والخصائص ج١، ص٢٦٦، وشرح المفصل ج٧، ص١٥٩ والبحر المحيط ج٨، ص٤٨٥.

(٣)الكتاب ج٣، ص٢٠٦.

(٤) الكتاب ج٣، ص١٩٥.

(٥) الكتاب ج٣، ص١٩٦.

(٦) الكتاب ج٣، ص١٩٧.

(٧) الكتاب ج٣، ص١٩٨.

(٨) الكتاب ج٣، ص١٩٧.

(٩) الكتاب، ج٤، ص٣٠٣.

(١٠) الكتاب، ج٤، ص٣٠٧.

(١١) الكتاب، ج٤، ص٣٠٣.

وقد تناول سيبويه هذه القياس من خلال بابين، وهما باب ما أعرب من الأعجمية، وباب اطراد الإبدال في الفارسية[1] والظاهر أن عنوان الباب الثاني ليس من أصل الكتاب، وإنما هو مقحم ومزيد على الأصل، ويدعم هذا الرأي أمران.

أولهما أن هذا العنوان جاء وسط كلام متصل، ولو حذف العنوان لبدت العبارة أكثر اتصالا وانسجاما، وهذا هو النص من غير عنوان. قال سيبويه: "وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم. كان على بنائهم أو لم يكن، نحو خراسان خرم والكركم.

وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم، و لم يغيروه عن بنائه في الفارسية نحو فرند وبقم وآجرو جربز يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم لقربها منها، و لم يكن من إبدالها بد لأنها ليست من حروفهم، وذلك نحو الجربز، والآجر، والجورب[2].

فقد جاء باب اطراد الإبدال في الفارسية مسبوقا بالحديث عن ألفاظ معربة من الفارسية جاء ذلك في قوله: "و لم يغيروه عن بنائه في الفارسية"[3] فالحديث عن الإبدال في الفارسية سابق للعنوان.

وثانيهما أن سيبويه لم يقتصر على المعرب من الفارسية، فقد أورد تعريب إسماعيل وهو من العبرية قبل العنوان وبعده[4] بما يؤكد أنه لم يقصد التعريب من الفارسية دون غيرها.

وقد توقف أستاذنا الدكتور إبراهيم آدم إسحق أمام هذين البابين متسائلا عن مراد سيبويه من الأعجمية، ووضع باب خاص بالمعرب من الفارسية دون غيرها، جاء ذلك في قوله: أيريد سيبويه ما أخذته العرب من الفرس بخاصة. إذ كانت طائفة من أهل العلم تقصر الأعجمية على الفارسية وحدها أم كان يريد بها كل ما دخل كلام العرب من اللغات الأخرى.

الواقع أن سيبويه لم يفصح عن مراده بالأعجمية، ولكنه أورد حين قعد لضوابط التعريب أمثلة تشير إلى أن المراد بالأعجمية كل ما سوى العربي من الكلام فارسيا كان أو غيره"[5].

**أما أركان هذا القياس فهي:**

- الأصل وهو الكلم العربي بأصواته وأبنيته وإيقاعاته المقطعية.
- المعرب وهو الكلم الأعجمي المعرب.

---

(١) الكتاب، ج٤، ص٣٠٣ – ٣٠٥.

(٢) الكتاب، ج٤، ص٣٠٤ – ٣٠٥.

(٣) الكتاب، ج٤، ص٣٠٣ – ٣٠٦.

(٤) الكتاب، ج٤، ص٣٠٣.

(٥) التعريب ودوره في بناء المعجم العربي، ص١٠٦.

- العلة وهي إدخال ما لم تستعمله العرب من الألفاظ، لتنمية ثروتها من المعاني والمباني، وذلك للوفاء بحاجة المعاني التي تستقبلها اللغة كل يوم، ولتستوفي بها بناء معجمها الذي ينبغي أن يحوي كل طارق كما حوى من قبل كل تالد"[1].
- الحكم وهو حمل الألفاظ الأعجمية على أصوات العربية وأبنيتها وإيقاعاتها وإسباغ الكلم الأعجمي بالثوب العربي"[2].

وقد قصر سيبويه التعريب من الأعجمية على الألفاظ المفردة دون الأساليب حيث عالج المعرب في القسم الخاص بالصرف والصوتيات، وهو محق في ذلك، فلكل لغة خصائصها التركيبية التي لا يشترط فيها أن تتفق فيها مع غيرها من اللغات، فاللغات الأصلية لا تدخل في متنها تراكيب جاهزة، ولكنها تأخذ من اللغات الأخرى ما يلزمها من المعاني والمباني، وتخضعها لقوانينها الصوتية والصرفية و الإيقاعية، ثم تنظمها – بعد ذلك – في تركيبها حسب قوانينها.

و لم يتجاوز العلماء في باب المعرب ما وصفه سيبويه من القواعد والقوانين والضوابط، فهو المعول عليه في باب المعرب، وكل ما صنعه العلماء من بعده هو أنهم فصلوا فيما قاله سيبويه، وأجروه على الألفاظ في دراساتهم التي اتسمت بالتطبيق أكثر من التأصيل، ويشهد بذلك أستاذنا الدكتور إبراهيم آدم إسحق في قوله: "سيبويه أول عالم لغوي وصل إلينا كتابه توسع في هذا الباب (المعرب) من حيث كونه مستوى دراسيا يقوم على للغة وحدها، فقد جمع أطرافه، وقعد له على أسس صوتية وصرفية بما يجعله مقدما فيه على غيره من العلماء، وكأن من أتى بعده ممن تناولوا هذا الأعجمي المعرب بالدراسة عيالا عليه في كثير مما أتى به كما كانوا كذلك في غيره من علوم اللغة والنحو"[3].

أما الأصل والقواعد والقوانين التي اعتمدها العرب في تعريب الأعجمي، ورصدها سيبويه فهي:

**أ – الإلحاق**

الإلحاق ضربان ضرب يلحق فيه اللفظ الأعجمي بأصوات العربية وأبنيتها دون أي تغيير في أصوات أو أبنية الألفاظ الأعجمية، وذلك لأنها جاءت موافقة لأصوات العربية وأبنيتها[4]."فمما ألحقوه بكلامهم درهم ألحقوه ببناء هجرع، وبهرج ألحقوه بـ(سلهب)، ويعقوب، فألحقوه

(١) التعريب ودوره في بناء المعجم العربي، د. إبراهيم آدم إسحق، ص١١١.

(٢) التعريب ودوره في بناء المعجم العربي، د. إبراهيم آدم إسحق، ص١١١.

(٣) التعريب دوره في بناء المعجم العربي، د. إبراهيم آدم إسحق، ص١١٦.

(٤) مقدمة المعرب للجواليقي، د.ف عبدالرحيم، ص٢٤-٢٥.

بـــ(يربوع)، وجورب، فألحقوه بـــ(فوعل)، وقالوا: آجور، فألحقوه بعاقول.. لما أرادوا أن يعربـوه ألحقوه ببناء كلامهم، كما يلحقون الحروف بالحروف العربية"[1]

أما الضرب الثاني من الإلحاق فهو ألفاظ جاءت على أصوات العربية،و لم تأت على أبنيتها الصرفيـة المعروفة أو أحكامها أو جذورها، ولكنها جاءت على أوزان العربية الإيقاعيـــة ليتحقـــق بذلـــك انسجام أبنية الكلم المعربة مع المحفوظ من صيغ الكلم في العربية[2]، قال سيبويه في ذلك: "وربمـــا تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم. كان على بنائهم أو لم يكن نحو خراســان وحزم والكركم"[3].

**بد الإبدال**

المراد بالإبدال في باب المعرب الإبدال الصوتي بمعناه الواسع، وليس المراد به الإبدال الصرفي المعروف[4]، لأن الإبدال في المعرب لا يخضع لقواعد الإبدال في العربية، إذ تبدل العرب الحـــروف المتشابهة أو المتقاربة في المخرج.

أما المعرب فقد يكون المبدل منه من حروف العرب وقد لا يكون من حروفـــهم فـــإن لم يكن من حروفهم فقد يبدلون منه الحرف في نفس موضعه وقد يبدلون منه في غير موضعه. هذا مـا أشار إليه سيبويه في قوله: "فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربيا غيره، وغـــيروا الحركـــة وأبدلوا مكان الزيادة، ولا يبلغون به بناء كلامهم، لأنه أعجمي الأصل، فلا تبلغ قوته عندهـــم إلى أن يبلغ بناءهم، وإنما دعاهم إلى ذلك أن الأعجمية يغيرها دخولها العربية بإبدال حروفها، فحملـهم هذا التغيير على أن أبدلوا وغيروا الحركة"[5].

والإبدال ضربان، ضرب يبدل فيه الحرف الأعجمي الذي ليسَ من حروف العـــرب بمـــا يشبهه من الحروف العربية، وضرب يبدل فيه الحرف الذي هو للعرب عربيا بغيره مـــن الحـــروف العربية.

أما الضرب الأول فنحو إبدالهم الباء من الياء، والفاء من الفاء، والجيم من الجيم، مع بقـــاء اللفظ على بنائه الأعجمي، وذلك لأن بناءه يوافق أبنيتهمْ أوْ إيقاعات أبنيتهم. قـــال ســـيبويه في ذلك: "ربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم، و لم يغيروه عن بنائه في الفارسية نحو فرند وبقـم

---

(١) الكتاب، ج٤ن ٣٠٣ – ٣٠٤.

(٢) التعريب ودوره في بناء المعجم العربي الحديث، د. إبراهيم آدم إسحق، ص١١٠.

(٣) الكتاب، ج٤، ص٣٠٤.

(٤) التعريب ودوره في بناء المعجم العربي الحديث، د. إبراهيم آدم إسحق، ص١٠٦.

(٥) الكتاب، ج٤، ص٣٠٤.

وآجر وجربز"[1]. أبدلوا الفاء من الفاء في فرند، والباء من الباء في بقم، والجيم من الجيم في آجر، وجربز، فهذا الإبدال مطرد في العربية من الوجهة الصوتية ما دامت هذه الحروف غير منطوقة في العربية، وهو ما يعرف بالإبدال الفونيمي، وقد أبدلوا نحو هذا في كثير من المواضع"[2].

أما الضرب الثاني من الإبدال فيبدل فيه الحرف الذي هو للعرب عربيا بآخر شبيه به من حروف العربية، وهو غير مطرد عندهم، فقد يبدلونه لأن بناء اللفظ وترتيب مخارج الحروف أو إيقاعات اللفظ لم يأت على مباني وإيقاعات ألفاظ العرب، فمن ذلك إبدالهم الشين سينا، والهمزة عينا في تعريب بعض الألفاظ، هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "أما ما لا يطرد فيه الإبدال، فالحرف الذي هو من حروف العرب نحو سين سراويل، وعين إسماعيل أبدلوا للتغيير الذي قد لزم، فغيروا لما ذكرت لك من التشبيه بالإضافة، فأبدلوا من الشين نحوها في الهمس، والانسلال من بين الثنايا، وأبدلوا من الهمزة العين، لأنها أشبه الحروف بالهمزة"[3]

## التخليط

أطلق سيبويه هذا المصطلح على الألفاظ المعربة التي بقيت على حروفها، لأن حروفها من حروف العرب، ولكن العرب غيرت بناء هذه الألفاظ وفقا لأبنيتها وأوزانها فجمعوا بين الحرف الأعجمي والبناء العربي، وذلك؛ لأن حروف العجم في هذه الألفاظ من حروف العرب، ومن ذلك "تغييرهم الحركة في زور، وآشوب فيقولون: زور، وآشوب وهو التخليط، لأن هذا ليس من كلامهم"[4]، وإنما فعلوا ذلك لأنهم لا يجمعون بين ساكنين، فلما وجدوا الأعاجم يجمعون بين الساكنين، وعربوا ألفاظهم أعادوا بناءها وفقا لأبنيتهم فحركوا ما قبل حُرف المد واللين بالحركة التي تناسبه، وأدخلوا حركة الإعراب على حرف الإعراب.

### الإبدال وإعادة السبك.

المراد بإعادة السبك إعادة ترتيب الحروف في اللفظ المعرب بتقدم بعض حروفه وتأخير غيرها فلا تحتفظ الكلمة بالنسق الذي كانت عليه قبل التعريب، وذلك نحو سروال مفرد سراويل التي عربت عن شلوار، فأبدلت الشين سينا، وأصبحت سلوار، ثم أعيد سبك اللفظ فأبدلوا اللام

---

(١) الكتاب، ج٤، ص٣٠٤.

(٢) التعريب ودوره في بناء المعجم العربي الحديث، د.إبراهيم آدم إسحق، ص١٠٨.

(٣) الكتاب، ج٤، ص٣٠٤.

(٤) الكتاب، ج٤، ص٣٠٦.

من الراء، والراء من اللام وعربوها على سروال[1].

### الحذف والتعويض

الحذف ضربان، ضرب يحذف فيه الحرف، ويعوض عنه بالحركة، وهذا مختص بحروف المد واللين، وضرب يحذف فيه الحرف ويعوض عنه غيره مما لا يشبهه وذلك نحو قولهم آجر للطوب المرحوق معرب آكور في الفارسية بمعنى شعلة النار أو لهيبها، ثم استعيرت للشرطي، ولزبانية جهنم، وهم شرطها، لأنهم يدفعون أهل النار إليها دفعا، فلما أعربوها حذفوا منها الهاء لإضافتها إلى ياء النسب[2].

وقد يحذف الحرف ويعوض عنه بحرف آخر لا يشبهه. قالوا: قفشليل، فأتبعوا الآخر الأول لقربه في العدد لا في المخرج[3]، فجعلوه من باب ما تلحقه الياء خامسة في كلامهم نحو عرطليل للضخم أو لذي الطول الفاحش في ضخامة"[4] وعقشليل للجافي الثقيل، وقمطرير للشديد، وقفشليل معرب (كفجة ليز) في الفارسية وقع فيها حذف وإبدال بين حروفها المتقاربة في المخرج، وسلم وزنها الإيقاعي (فعلليل) إلا الزاي فيها، فإنها بعيدة المخرج من اللام ، ومع هذا أبدلت منها"[5]

## ٨ـ قياس التمثيل

يعتمد هذا القياس على التشبيه والتمثيل وتقريب الأمور ولا يشبه بقية الأقيسة، فلا يشترط فيه وجود علاقة لفظية أو معنوية، وإنما هو قياس صناعي المراد منه ربط وظيفة المقيس بوظيفة المقيس عليه وحمل المقيس على المقيس عليه، وهو من أكثر الأقيسة استعمالا في باب العامل، قال سيبويه في ذلك: "وإذا قلت: رأيت، فأردت رؤية العين، أو وجدت، فأردت وجدان الضالة، فهو بمنزلة ضربت"[6] فمراده هنا أن (رأى) العينية ووجد التي بمعنى (لقي) تعملان عمل ضرب، فتتعديان إلى مفعول بعد أن كانتا تتعديان إلى مفعولين في الأصل؛ لأنهما من أفعال القلوب.

ومن ذلك أيضا حمله معمولي (إن) على معمولي الفعل الذي تقدم مفعوله على فاعله، جاء

---

(١) التعريب ودوره في بناء المعجم العربي الحديث، د.إبراهيم آدم إسحق، ص١١١.

(٢) الكتاب، ج٤، ص٣٠٤.

(٣) التعريب ودوره في بناء المعجم العربي الحديث، د.إبراهيم آدم إسحق، ص١١١:

(٤) الكتاب، ج٤، ص٣٠٧.

(٥) الكتاب، ج٤، ص٢٩٤.

(٦) الكتاب ج١، ص٤٠، ٨٣، ١١٩.

ذلك في قوله: "فإذا قلت ما منطلق عبدالله، أو ما مسيء من أعتب، رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا، كما أنه لا يجوز أن تقول: (إن أخوك عبدالله) على حد قولك: إن عبدالله أخوك، لأنها ليست بفعل وإنما جعلت بمنزلته فكما لم تتصرف إن كالفعل كذلك لم يجز فيها ما يجوز فيه، و لم تقو قوته فكذلك ما"[1]. فإن هنا بمنزلة الفعل، وليست نظيرا له؛ لأنها تنصب وترفع فتعمل عمل الفعل، إلا أن منصوبها متقدم على مرفوعها، فحملت على تقدم المفعول على الفاعل، و لم تحمل على الأصل؛ لأن الأصل في معمولات الفعل أن يتقدم المرفوع على المنصوب فيها.

(١) الكتاب ج١، ص٥٩.

## المبحث الثالث

# الشـــــــذوذ

## المبحث الثالث

# الشـــــذوذ

**الشذوذ** خروج عن القاعدة أو المألوف ويطلق على النادر والقليل والمنفرد والمتفرق وهـــو عند النحويين خروج عن القاعدة النحوية أو الصرفية، يقول الدكتور فتحي الدجـــــني في ذلـــك: "والخلاصة التي نصل إليها من بحث الشذوذ عند اللغويين هي أنهم أجروا المعنى اللغوي للشذوذ بين الإنفراد والتفرق والندرة والقلة والقول الخارج عن القاعدة النحوية أو الصرفية، وكل ذلك واقع في معان متقاربة إلى حد ما"(١).

أما الشذوذ في الألفاظ فيكون بمخالفة اللفظ لبنائه أو صيغته أو معناه الذي وضع له، وقـــد يكون الشاذ مخالفا لبنائه وصيغته فيأتي على بناء أو صيغة تخالف البناء أو الصيغة الموضوعـــة لهـــذا المعنى ومن ذلك.

### أولا: شذوذ اللفظ عن المعنى الموضوع له

الأصل في الألفاظ أن تدل على المعاني التي وضعت لها، فإذا خالف اللفظ المعنى الموضوع له حمل على الشذوذ، فالأصل في المذكر أن يسمى بالمذكر، لأنه شكله والذي يلائمه، كما أن الأصل في المؤنث أن يدل على المؤنث، وأن تلحقه علامة التأنيث، والأصل في الألفاظ المنكرة أن تدل على نكرة، كما أن الأصل في المعرفة أن تكون بعلامة تعريف، وكذلك الأصل في الألفاظ أن تكـــون مفردة في الدلالة، فلا تدل على أكثر من معنى، لذلك غير بناء كل ما احتمل أكثر من معنى، فلحق بعضها الزوائد الدالة على المعاني المضافة إلى المعنى الأصلي، أو قل تمكنها فدل على أنها غير أصيلـــة، فإذا خالف اللفظ هذه الأصول عد شاذا ومن ذلك:

#### ١ ـ تسمية المذكر بالمؤنث أو المؤنث بالمذكر

الأصل في المذكر أن يسمى بالمذكر إلا أن العرب قد استعملت بعض الأسماء المؤنثة تأنيثـــا لفظيا للدلالة على مذكر نحو حمزة، طلحة، ونحو هذا مما استعملت من المؤنث تأنيثا معنويا وهـــــو مذكر في اللفظ نحو سعاد، فهذا يحمل على لفظه، ولا يحمل على معناه، لأنه في الأصل مذكر وهو بغير علامة تأنيث، قال سيبويه في ذلك: "اعلم أن كل مذكر سميته بمؤنث على أربعـــــة أحـــرف

(١) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د. فتحي الدجني – وكالة المطبوعات ١٩٧٤م، ط١، ص١٧.

فصاعدا لم ينصرف، وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر، وهو شكله والذي يلائمه، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمه، ولم يكن منه فعلوا ذلك به"[1].

وقال: "وإذا سميت رجلا بسعاد، أو زينب أو جيأل، وتقديرها جيعل، لم تصرفه من قبل أن هذه أسماء تمكنت في المؤنث، واختص بها، وهي مشتقة، وليس شيء منها يقع على شيء مذكر...

وقال: وأما ما كان اسما لجمع مؤنث لم يكن له واحد فتأنيثه كتأنيث الواحد، لا تصرفه اسم رجل نحو: إبل، وغنم"[2] وقد يكون الشذوذ عكسيا بحيث يسمى المؤنث بالمذكر[3] هذا ما جاء في قول سيبويه: "واذا سميت المؤنث بعمرو، أو زيد لم يجز الصرف... لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر"[4].

**٢ ـ إنزال النكرة منزلة المعرفة والمعرفة منزلة النكرة**

الأصل في الألفاظ التنكير والتمكين، كما أن الأصل في المعرفة أن تكون بعلامة التعريف، وأن تكون أقل تمكنا، إلا أن من الألفاظ ما جاء معرفة بغير علامة، وعومل معاملة النكرات في الإعراب ومن ذلك الاسم العلم؛ لأنه معرف تعريفا معنويا، وجاز تمكنه، لأنه بمنزلة النكرة؛ لأن العلم الواحد قد يشترك فيه جماعة من الأفراد. قال سيبويه في ذلك: "فإن قلت هذان زيدان منطلقان وهذان عمران منطلقان لم يكن حد الكلام إلا نكرة من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمرو، وليس واحد منهما أولى به من الآخر، وعلى هذا الحد نقول: هذا زيد منطلق، ألا ترى أنك تقول: هذا زيد من الزيدين، أي: هذا واحد من الزيدين فصار كقولك: هذا رجل من الرجال"[5].

وقد تعامل الأعلام معاملة النكرات ومن ذاك مجيؤها اسما لـ (لا) النافية للجنس؛ لأن اسمها لا يكون إلا نكرة، قال سيبويه في ذلك: "واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرات في هذا الباب [يعني باب لا النافية للجنس]؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا قال الشاعر:

لا هيثم الليلة للمطي[6]

---

(١) الكتاب ج٣، ص٢٣٥، ٢٣٦.

(٢) الكتاب ج٣، ص٢٤٠.

(٣) الكتاب ج٣، ص٢٤٠.

(٤) الكتاب ج٣، ص٢٤٢.

(٥) الكتاب ج٢، ص١٠٣.

(٦) البيت في شرح المفصل لابن يعيش ج٢، ص١٠٢، ١٠٣، ج٤، ص١٣٢ وفي شرح الاشموني ج٢، ص٤ وفي همع الهوامع

فإنه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين، ومثل ذلك: لا بصرة لكم.

وقال ابن الزبير الأسدي:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية بالبلاد[1]

وتقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة، قلت: فكيف يكون هذا؟ وإنما أراد عليا رضي الله عنه، فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة، وإنما تعملها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لا، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين علي"[2].

## ثانيا: شذوذ اللفظ عن صيغته

الأصل في الصيغ أن تدل على المعنى الموضوعة لها: إلا أن بعض الصيغ قد تشذ عن أصلها، وتدل على معنى في صيغة أخرى، كأن يأتي اسم الفاعل في موضع اسم المفعول نحو: جريح، وقتيل، وكحيل، فإنها من صيغ اسم الفاعل لأنها على (فعيل)، إلا أنها دلت على اسم المفعول؛ لأنها بمعنى مجروح ومقتول ومكحول[3].

ومنه استعمال المصدر في موضع اسم المفعول قال سيبويه: "وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك: لبن حلب، إنما تريد: محلوب، وكقولهم: الخلق، إنما يريدون: المخلوق، ويقولون للدرهم: ضرب الأمير، إنما يريدون مضروب الأمير"[4].

وكذلك يأتي المصدر بمعنى اسم الفاعل نجد ذلك في قول سيبويه: "قولك يوم غم، ورجل نوم، إنما تريد النائم والغام"[5].

وقد يأتي الشذوذ في الصيغة واللفظ فيستعمل فعل من الماضي بدلا من انفعل، قال سيبويه في ذلك: "وربما استغنى عن الفعل في هذا الباب، فلم يستعمل وذلك قولهم: طردته فذهب، ولا يقولون فانطرد ولا فاطرد"[6].

---

للسيوطي ج١، ص١٤٥.

(١) البيت في شرح المفصل لابن يعيش ج٢، ص١٠٢، والأغاني لأبي فرج الأصفهاني ج١٠، ص١٦٣، وفي همع الهوامع ج١، ص١٤٥ و في شرح الاشموني ج٢، ص٤.

(٢) الكتاب ج٢، ص٢٩٧.

(٣) شرح ابن عقيل ج٣، ص١٣٨.

(٤) الكتاب ج٤، ص٤٣.

(٥) الكتاب ج٤، ص٤٣.

(٦) الكتاب ج٤، ص٦٥، ٦٦.

**ثالثا: شذوذ اللفظ عن بنائه**

لكل صيغة عدد من الأبنية التي تلازمها ولا تخرج عنها إلا فيما شذ، والشواذ في هذا البـــاب كثير، فقد يأتي الفعل والإسم والصفة على غير الأبنية المختصة بكل ضرب منها ومن ذلك اعتبـــارهم نعم وبئس فعلين مع أنهما لم يأتيا على أوزان الأفعال الماضية، فالماضي لا يكون إلا على فعل، وفعـــل، وفعل، ولا يأتي الفعل ساكن الوسط في الأصل، قال سيبويه في ذلك: "وأصل نعم وبئس نعم وبئـــس، وهما الأصلان اللذان وصفا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى"(١).

وقد يأتي الاسم على وزن الفعل المضارع، نحو: أفكل، ومع، فيمنع من الصرف لمخالفته لأبنية الأسماء قال سيبويه في ذلك: "فما كان من الأسماء أفعل، فنحو أفكل وأزمل، وأزقل، وأبدع، وأربع، لا تنصرف في المعرفة لأن المعارف أثقل، و انصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال، وتركـــوا صرفـــها في المعرفة، لأنها أشبهت الفعل لثقل المعرفة عنده...

وما أشبه الأفعال سوى أفعل فمثل اليرمع واليعمل..

واعلم ان هذه الياء، والألف، لا تقع واحدة منهما في أول اسم على أربعة أحرف إلا وهمـــا زائدتان، ألا ترى أنه ليس مثل أفكل يصرفه وإن لم يكن له فعل يتصرف"(٢).

**رابعا: افتقار الفرع إلى الأصل أو حكمه**

الأصل في الفروع أن تكون صادرة عن الأصول إلا أن العرب قد اســـتعملت بعـــض صيـــغ الفروع على خلاف حكم الأصل، أو دون مطابقة بين الفروع والأصول في اللفظ والمعـــنى، فممـــا استعمل من المثنى والمجموع على غير أصله و لم يكن له مفرد من جنسه أو لم يكن علمـــا أو وصفـــا عالمون جمع عالم... وكان من حقه ألا يستعمل هذا الاستعمال لأنه ليس علما ولا صفة، وأول شروط المجموع هذا الجمع دون شذوذ أن يكون علما أو صفة، ولذلك لم يقل إنسانون، ولا رجلـــون، إذ لا علمية، ولا وصفية في إنسان ورجل، ومثل عالمين في الشذوذ لانتفاء العلمية والوصفية أهلون.

وأشذ منهما أرضون، وسنون، لأن فيهما مع انتفاء العلمية والوصفية عدم العقل، ووجـــود التأنيث"(٣) وكذلك ما جاء من صيغ المثنى والمجموع مخالفا لأصله، في اللفظ، أو المعنى أو فيهما معـــا، نحو عشرون فإنها خالفت الأصل في كونها لم تجمع على مفرد معنوي، وأنها ليست علمـــا ولا صفـــة لعاقل.

---

(١) الكتاب ج٢، ص١٧٩.

(٢) الكتاب ج٣، ص١٩٤.

(٣) عمدة الحافظ وعدة اللافظ – لابن مالك – تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي – مطبعة الأمان – القاهرة ط١ – دار الفكر ص٢٨، ٢٩ والكتاب ج٣، ص٢٣٢ وإعراب ثلاثين سورة – لابن خالوية – عبدالله الحسين بن احمد –تحقيـــق محمـــد إبراهيم سليم – مكتبة القرآن القاهرة ص٣٧.

## الفصل الرابع

# منهج سيبويه في الإعراب

المبحث الأول: العلامة الإعرابية والألفاظ المعربة
المبحث الثاني: العامل النحوي
المبحث الثالث: اللفظ والمعنى
المبحث الرابع: الحـــذف

## المبحث الأول

# العلامة الإعرابية والألفاظ المعربة

## المبحث الأول

# العلامة الإعرابية والألفاظ المعربة

**ترتبط** فكرة الإعراب في النحو العربي بثلاثة محاور أساسية، وهي الألفاظ المعربة، وحرف الإعراب، والعلامة الإعرابية، أما الألفاظ المعربة فمقصورة على الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة، يقول سيبويه في ذلك: "فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين"(١) فلما كانت الأسماء هي المعربة دون غيرها من الألفاظ قرنها النحويون بالإعراب، وقرنوا الإعراب بها، وجعلوها محل اهتمامهم، أما المبنيات من الأفعال والحروف، فإنهم لا يعرضون لها، ولم يبوبوا لها في مسائل النحو، واكتفوا بمعالجتها في مقدمات مصنفاتهم النحوية، فإذا خرجوا من هذه المقدمات، لم يتحدثوا عن المبني من الألفاظ، ولم يتحدثوا عن الإعراب إلا مقروناً بالعامل لأن العامل في النحو نظير للإعراب في اللغة، فالإعراب ظاهرة لغوية والعامل نظرية نحوية تفسر بها تراكيب اللغة.

وأما حرف الإعراب فهو الحرف الذي تحل عليه حركة الإعراب، وهو آخر حرف في الكلمة، والأصل في الإعراب له لأنه الحرف المتأثر بتغير حركة الإعراب اللاحقة للألفاظ المعربة، يقول سيبويه في ذلك: "إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"(٢).

أما العلامة الإعرابية، فهي الأثر اللاحق للفظ المعرب، الحالة على الحرف الأخير منه، وهي إما أن تكون حركةً أو حرفاً أو حذفاً، وهذا الأثر اللاحق للألفاظ المعربة متعلق بالعامل، وأثر من آثاره.

وإلى جانب هذه المحاور الأساسية في الإعراب نجد سيبويه يضم إليها بعض المحاور الأخرى الهامة التي لا يستغني عنها النحوي في الكشف عن وجوه الإعراب، ومن ذلك العلاقات اللفظية الناجمة عن تأليف الألفاظ في جمل، والتي يعبر عنها النحويون بـ (العامل)، وكذا أثر توارد المعاني

---

(١) الكتاب ج١، ص١٣.

(٢) الكتاب ج١، ص١٣.

على الألفاظ (التضمين والتأويل)، وما يصيب الألفاظ والتراكيب من الأعراض كالحذف والتقديم والتأخير، ويمكننا أن نجمل أهم المحاور التي تقوم عليها ظاهرة الإعراب عند سيبويه فيما يلي:

١- العلامة الإعرابية.

٢- صيغ الألفاظ المعربة.

٣- العامل النحوي.

٤- اللفظ والمعنى.

٥- الحذف.

## أولاً: العلامة الإعرابية

العلامة الإعرابية من أهم محاور الدرس النحوي، فالألفاظ في الجملة العربية لا تحكمها صيغة اللفظ أو رتبة الألفاظ في الجملة، فقد تأتي الصيغة في الجملة دالة على أكثر من معنى وقد تدل على غير معناها الأصلي، وقد يتقدم في الجملة ما حقه التأخير، ولذلك لا يمكن الاعتماد على صيغة اللفظ أو رتبته النمطية كما هو الحاصل في غير العربية من اللغات، كالإنجليزية، والفرنسية، دون الاعتماد عل حركات الإعراب التي لها أثر بارز في الاستدلال على رتبة اللفظ وموقعه من الجملة[١].

ولما لهذه العلامة الإعرابية من أهمية في الدرس النحوي، فقد أفردها سيبويه بمبحث مستقل تحت عنوان "هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية"[٢]، تناول فيه كل ما يتعلق بحركة الإعراب، ومن ذلك:

### ١ـ حركات الإعراب والبناء

فصل سيبويه في "باب مجارى أواخر الكلم من العربية"[٣]، بين ضربين من الحركات ضرب يلحق الألفاظ المعربة ويتأثر بالعامل، ورمز له بـ "الرفع والجر والنصب والجزم"[٢]، وضرب يلحق الألفاظ المبنية التي لا تتأثر بالعامل، ورمز لها بـ "الفتح والكسر والضم والوقف"[٣]، وهذه القسمة التي اعتمدها سيبويه لا تزال سائدة في الدرس النحوي، و لم يشذ عنها إلا الوقف الذي اشترك فيه الإعراب والبناء، فكل منها يعبر عنه بالسكون، فيقال: مجزوم بالسكون، ومبني على السكون. أما بقية الحركات فلا يزال النحويون يقولون في المعرب: مرفوع ومجرور ومنصوب، ويقولون في المبني:

---

(١) في التطور اللغوي د. عبدالصبور شاهين ص١٧٤، ١٧٥.

(٢) الكتاب ج١، ص١٣.

(٣) الكتاب ج١، ص١٣.

مضموم ومكسور ومفتوح، فلا يذكرون الرفع والجر والنصب في المبنيات.

وتنم هذه القسمة التي اعتمدها سيبويه عن ذوق لغوي سليم، فحركات الإعراب ذات أثر واضح في المعنى، ولها وجود حسي في المبنى، وهذا النوع من الحركات لا بد من الأخذ به، وعده ركناً من أركان العربية، وبغيره لا تستقيم"[1]، ومع ذلك فقد استعمل سيبويه ألقاب الإعراب للبناء، وألقاب البناء للإعراب، ولا أظنه إلا من باب السهو، ومن ذلك قوله: "اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب"[2]، فأطلق لقب الرفع على المبني، وكان من المفترض أن يقول (ضم)؛ لأنه مبني عنده.

أما المبني من الألفاظ فإنه يلزم حركة واحدة غير متأثرة بالعامل، ولا تحدث معنى جديداً في التركيب، ولذلك كان من الأولى أن تخصص بلقب غير لقب الإعراب. يقول عبدالقاهر الجرجاني في ذلك: "المبنيات ليس فيها شيء من المعاني التي توجب اختلاف اللفظ، فلو قيل (ضَرَبَ)، و (ضَرَبُ)، و (ضَرَبِ)، أو (سوفَ)، و (سوفُ) و (سوفِ)، لم يفد بهذا الاختلاف شيئاً، ومن المحال أن يغير اللفظ لغير معنى... أما الفعل الذي دخل على الاسم في الإعراب فنحو يفعل، لأنك تقول: هو يفعل، ولن يفعل، و لم يفعل، فتجعل له ثلاثة أوجه من الاختلاف، كما كان ذلك في الأسماء. نحو قولك: جاءني زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، وإنما وقع هذا الإعراب لمشابهة وقعت بينه وبين الاسم"[3].

## ٢ـ المعرب بالحركات

المعربات بالحركات على أضرب، فمنها ما تلحقه جميع حركاتُ الإعراب والتنوين، ويكون في الأسماء المفردة المنكرة المذكرة، أو ما وافق أوزانها من ألفاظ التثنية والجمع التي لم تلحقها علامة للتثنية أو الجمع. قال سيبويه في ذلك: "والنصب في الأسماء: رأيت زيداً، والجر مررت بزيدٍ، والرفع: هذا زيدٌ، وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة"[4].

ومنها ما تلحقه جميع الحركات بغير تنوين، ويكون في الاسم المعرف بالألف واللام، والمضاف مصروفاً أو غير مصروف، قال سيبويه في ذلك: "وجميع ما لا ينصرف إذا دخلت عليه

---

(١) العامل النحوي د. خليل عمايرة ص٣٠.

(٢) الكتاب ج٢، ص١٨٢ والمقتضب للمبرد ج١، ص٥٠٤.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني ج١، ص١٠٨.

(٤) الكتاب ج١، ص١٤.

الألف واللام أو أضيف انجر؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف، ودخل فيها الجر، كما يدخل في المنصرف"[1].

ومنها ما تلحقه حركتان وتنوين، ويكون في جمع المؤنث السالم، وهو نظير لجمع المذكر السالم، فرفعه بالضمة نظير لرفع جمع المذكر السالم بالواو، والجر والنصب بالكسرة نظير لجر ونصب جمع المذكر السالم بالياء، والتنوين بمنزلة النون، قال سيبويه في ذلك: "جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها"[2].

ومنها ما تلحقه حركتان بغيرتنوين، وتنوب فيه الفتحة عن الكسرة، وهو الممنوع من الصرف، وهو محمول عند سيبويه على الفرعية، ولذلك حمله سيبويه على الشبه بالفعل، جاء ذلك في قوله: "واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام، ووافقه في البناء، أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفون، وذلك أبيض، وأسود، وأحمر، وأصفر، فهذا بناء أذهب، وأعلم، فيكون في موضع الجر مفتوحاً، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء"[3].

ومنه ما يعرب بحركتين وحذف، و لا يكون إلا في الفعل المضارع؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، قال سيبويه في ذلك: "والنصب في المضارع من الأفعال لن يفعلَ، والرفع سيفعلُ، والجزم لم يفعلْ، وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين"[4]، وقال: "واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجمع، وذلك قولك: لم يرم، و لم يغز، و لم يخش، وهو في الرفع ساكن الآخر. تقول: هو يرميْ ويغزوْ ويخشى"[5].

## ٣ـ المعرب بعلامة فرعية

ربط النحويون الإعراب بالعلامة الفرعية بحروف المد واللين والنون، وحصروا المعربات بالحروف في الأسماء الستة والاسم المثنى والمجموع والأفعال الخمسة، كما ارتبطت عندهم فكرة

(١) الكتاب ج١، ص٢٢، ٢٣.

(٢) الكتاب ج١، ص١٨.

(٣) الكتاب ج١، ص٢١.

(٤) الكتاب ج١، ص١٤.

(٥) الكتاب ج١، ص٢٣.

الإعراب بحروف المد واللين بالأصول والفروع، فالأصل في الإعراب بالحركات، والحروف فروع عليها، يقول في ذلك ابن يعيش: "أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها، وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين:

**أحدهما**: أنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى؛ لأنها أقل وأخف، وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل، ولذلك كثرت في بابها - أعني الحركات - دون غيرها، مما أعرب به، وقدر غيرها بها، ولم تقدر هي به.

**الوجه الثاني**: أنا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني، وتفرق بينها، وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف؛ لأن العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب ولذلك كانت الحركات هي الأصل هذا هو القياس، وقد خولف الدليل، وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمر اقتضاه، وذلك في مواضع منها الأسماء الستة المعتلة إذا كانت مضافة ومنها كلا ومنها التثنية والجمع السالم"[1].

**أ- الأسماء الستة**

اختصت هذه الأسماء بالإعراب بالحروف بدلاً من الإعراب بالحركات، واستوفت جميع حروف الإعراب، فرفعها بالواو و نصبها بالألف وجرها بالياء، فتكون بذلك أقوى من الفروع لأن الفروع لم تستوف جميع هذه الحروف، ولم يُعن سيبويه بإعراب هذه الأسماء، ولم يفرد لها مبحثاً مختصاً بها، ولكنه كان يتناولها عرضاً أثناء تناوله مسائل نحوية أخرى ومن ذلك تناوله لها في موضعين من باب الإضافة، جاء في الأول قوله: "واعلم أن من العرب من يقول: هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بمنيك"[2] وجاء في الثاني قوله: "أما ما لا يتغير فأب وأخ ونحوهما، تقول: هذا أبوك وأخوك كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين؛ لأن العرب لما ردته في الإضافة إلى الأصل، والقياس تركته على حاله في التسمية"[3]، وتناولهما مرة أخرى في باب النعت، ولكنه لم يجملها في موضع واحد بل جاءت مفرقة حسب ما يقتضيه سياق ما قبلها وما بعدها ومن ذلك قوله: "مررت برجل ذي مال أي صاحب مال" [4] وقوله: "أما المضاف إلى المعرفة فنحو قولك: هذا أخوك ومررت بأبيك"[5]، وقوله: "مررت بصاحبك أخي زيد، ومررت بصاحبك الطويل

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ج١، ص٥١.

(٢) الكتاب ج٣، ص٣٦٠.

(٣) الكتاب ج٣، ص٤١٢.

(٤) الكتاب ج١، ص٤٣٠.

(٥) الكتاب ج٢، ص٥.

ومررت بصاحبك هذا.

فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتاً، كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه الألف واللام، نحو مررت بزيد أخيك، وذلك قولك: مررت بالجميل النبيل، ومررت بالرجل ذي المال. وإنما منعك أخاك أن يكون صفة للطويل أن الأخ إذا أضيف كان أخص، لأنه مضاف إلى الخاص وإلى إضماره، فإنما ينبغي لك أن تبدأ به وإن لم تكتف بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفة"[1] هذه هي المواضع التي أشار سيبويه فيها إلى إعراب الأسماء الستة، ولا يتجاوز ما ذكره التمثيل، فلم يعرض لعلة إعرابها أو الأحوال التي تعرب فيها بالحروف أو الحركات الظاهرة أو المقدرة، ولعل ذلك كان السبب في اختلاف النحويين من بعده في إعراب الأسماء الستة، فغالباً ما يلتزم النحويون بقوله إذا كان صريحاً واضحاً، ويختلفون فيما أبهم من عبارته، أو ما تركه دون أن يعلق عليه.

**ب ـ جمع المذكر السالم**

الجمع فرع على مفرده، وهو بزيادة واو ونون في حال الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر، وقد اختلفت عبارة سيبويه في إعراب الجمع السالم، فذكر مرة أنها معربة بالحروف. جاء ذلك في قوله: "وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منها حرف المد واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين، وأنها حرف الإعراب، حال الأولى في التثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها، ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما. وذلك قولك: المسلمون، ورأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين"[2]. فقد أشار سيبويه في عبارته إلى أن هذا الحرف حرف الإعراب، كما أشار إلى أن الرفع يكون بالواو، وأن النصب والجر يكون بالياء، وهذه إشارات واضحة إلى أن صيغة الجمع معربة بالحروف، ولكنه عندما تحدث عن جمع المؤنث السالم جعل هذه الحروف بمنزلة التاء من مسلمات. جاء ذلك في قوله: "جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها"[3].

وهذا يعني أن مراده من حرف الإعراب في هذا الموضع الحرف الذي تحل عليه الحركة،

---

(١) الكتاب ج٢، ص٧.

(٢) الكتاب ج١، ص١٨.

(٣) الكتاب ج١، ص١٨.

كما تحل الحركة على تاء الجمع في المؤنث، إلا أن هذه الحركات لا تظهر على حروف المد واللين، وهذا المذهب أضعف من الأول، لأن حروف المد واللين الملحقة بالأسماء المفردة عند جمعها تدل على دلالتين دلالة الإعراب ودلالة العدد، وكأن هذا الحرف مركب من مقطعين أحدهما يدل على الإعراب والآخر يدل على العدد، وهذا محتمل؛ لأن هذا الحرف بمنزلة حركتين أو أكثر، هذا ما تشير إليه كثير من الدراسات، ومن ذلك ما نقله سيبويه عن الخليل في قوله: "الفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو. فكل واحدة شيء مما ذكرت لك"[1] وقال ابن جني: "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو. وقد كان متقدموا النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة"[2].

وثمة شيء آخر لا بد من الوقوف عليه، وهو قول سيبويه بأن هذه الحروف مسبوقة بحركات مناسبة فالواو قبلها ضمة، والياء قبلها كسرة، وهذه الضمة والكسرة اللتان أشار إليهما سيبويه لا وجود لهما في النطق، فليس هناك ضمة قبل الواو، ولا كسرة قبل الياء، فهذا الصوت لا وجود له، وإنما هو نفسه حرف المد واللين أشبعت حركته، وليس منفصلاً عنه، ولكن النحويين أصروا على وجود هذه الحركة قبل واو الجمع وألف التثنية، ومن العجيب أن سيبويه الذي فتح هذا الباب، وافترض وجود هذه الحركات قبل حروف المد واللين في التثنية والجمع هو نفسه الذي نص على عدم جواز مجيء الحركة قبل حرف المد واللين في الأسماء، جاء ذلك في قوله: "ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم، وإنما هذا بناء اختص به الأفعال"[3] أليس الجمع والتثنية من الأسماء.

### ج ـ الاسم المثنى

الاسم المثنى فرع على المفرد عند سيبويه، وهو بزيادة ألف ونون في حال الرفع، وياء ونون في حال النصب والجر، جاء ذلك في قوله: "واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً... ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها... ويكون في النصب كذلك"[4]، وبذلك يكون المثنى مخالفاً

(١) الكتاب ج٤، ص٢٤٢.

(٢) سر صناعة الإعراب لابن جني ج١، ص١٧.

(٣) الكتاب ج٣، ص٣١٦.

(٤) الكتاب ج١، ص١٧.

لمفرده في الرفع والنصب، فالمثنى مرفوع بعلامة النصب، ومنصوب بعلامة الجر، و لم يوافق المفرد إلا في الجر بالياء الذي هو نظير للجر بالكسرة في المفرد.

**د ـ جمع المؤنث السالم**

جمع المؤنث السالم نظير لجمع المذكر السالم في إعرابه فرفعه بالضمة التي هي نظير للواو ونصبه وجره بالكسرة التي هي نظير للياء في جمع المذكر السالم، والتنوين في جمع المؤنث السالم نظير للنون في جمع المذكر السالم. هذا مذهب سيبويه الذي عبر عنه بقوله: "وجعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها"(١).

**هـ ـ الأفعال الخمسة**

الأصل في الأفعال الإفراد، فالفعل لا يثنى، ولا يجمع، وإنما تلحقه علامة التثنية والجمع والتأنيث للدلالة على عدد الفاعلين، أو نوع الفاعل. هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون، و لم تكن الألف حرف الإعراب، لأنك لم ترد أن تثني يفعل هذا البناء، فتضم إليه يفعل آخر، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين"(٢).

وتعد هذه الزوائد اللاحقة للفعل المضارع بمنزلة ما يلحق الأسماء من الزوائد؛ لأنها تدل على العدد والإعراب، إلا أنها خالفت زوائد الأسماء في الإعراب، فأعربت بالحرف الأخير (النون) بدلاً من حروف المد واللين في الأسماء؛ لأن هذه الأفعال يلحقها الجزم بما يستوجب الحذف، والعلامات الدالة على العدد أو النوع لا تحذف إذ كان حذفها ملبساً، فأعربت في الرفع بثبات النون، وفي النصب والجزم بحذفها، يقول سيبويه في ذلك: "فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون؛ لتكون له في التثنية علامة للرفع، كما كان في الواحد إذا منع حرف الإعراب، وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم، و لم يجعلوها حرف الإعراب، إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم"(٣)، وهذه الحروف اللاحقة للأفعال قد تكون علامة للعدد والإضمار، وقد تكون علامة للعدد بغير إضمار في بعض لغات العرب في مذهب سيبويه جاء ذلك في قوله: " لم يكونوا ليحذفوا الألف، لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال: أكلوني البراغيث؛ لأنها بمنزلة التاء في قلتُ،

(١) الكتاب ج١، ص١٨.

(٢) الكتاب ج١، ص١٩ ونتائج الفكر في النحو للسهيلي – عبد الرحمن بن عبد الله – تحقيق د. محمد إبراهيم البنا – دار الرياض للنشر والتوزيع ص١٩.

(٣) الكتاب ج١، ص١٩.

وقالت"[1]، فجعلها مرة للفاعل وأخرى للتأنيث.

ويبدو أن هذه اللواحق الدالة على نوع الفعل وعدد الفاعلين كانت أصلاً في الاستعمال، ثم سقطت من الأفعال المتقدمة على الفاعلين لدلالة الفاعل على العدد. وبقيت علامة التأنيث، لأن المؤنث قد يكون مذكراً في اللفظ، فتلزمه العلامة للتمييز بين المذكر والمؤنث، ويؤكد على هذا الثعالبي في قوله: "فصل في جمع الفعل عند تقدمه على الاسم ربما تفعل العرب ذلك لأنه الأصل فتقول: "جاءني بنو فلان وأكلوني البراغيث"[2].

## ٤ ـ تأثر العلامة بالعامل

الأصل في الإعراب أن يكون بتأليف بين الألفاظ، فالألفاظ المفردة لا تستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما يؤتى به للتفريق بين المعاني، فإذا كان اللفظ وحده كأن صوتاً يصوت به، فإن ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك: زيد منطلق، وقام بكر فحينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه"[3].

وهذا التغير الذي يطرأ على آخر اللفظ في الجملة، إنما هو أثر من آثار العامل هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل – وليس شيء منه إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"[4].

## ٥ ـ البناء

**البناء** هو لزوم آخر اللفظ حركة واحدة غير متأثرة بالعامل، وليس لحركة البناء ضابط أو قاعدة محددة متبعة، بل هي موقوفة على السماع، وهي أصل في الحروف والأفعال، وفرع في الأسماء التي أشبهت الحروف في اللفظ أو المعنى.

وقد حاول المتأخرون من النحويين حصر هذه الألفاظ الملحقة بالحروف، وتوسعوا في

---

(١) الكتاب ج١، ص١٩ والمقتصد في شرح الإيضاح عبدالقاهر الجرجاني ١٧٥، ١٧٧ وشرح جمل سيبويه= =محمود سليمان ياقوت – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ج١، ص١٤.

(٢) فقه اللغة وسر العربية – للثعالبي – تحقيق سليمان سليم البواب – دار الحكمة للطباعة والنشر دمشق – ط٢– ١٩٨٩م ص٣٥١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ج١، ص٤٩.

(٤) الكتاب ج١، ص١٣.

ذلك[1] أما سيبويه فقد اكتفى بالإشارة إلى الحركة التي تلزم كل ضرب من ضروب اللفظ، فاختار نماذج من الحروف والأفعال والأسماء، وعرض لما يلحق كل ضرب منها من حركات البناء، نجد ذلك في قوله: "وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة والمضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير نحو سوف وقد، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال، ولم يجئ إلا لمعنى.

فالفتح في الأسماء قولهم: حيثَ وأينَ وكيفَ.

والكسر فيها أولاءِ وحَذارِ وبَدادِ.

والضم نحو حيثُ وقبلُ وبعدُ.

والوقف نحو: منْ وكمْ وقطْ وإذْ.

والفتح في الأفعال التي لم تجر بجرى المضارعة قولهم: ضَرَبَ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فَعَلَ... والوقف قولهم: اضرب في الأمر...

والفتح في الحروف التي ليست إلا لمعنى وليست بأسماء، ولا أفعال قولهم: سَوْفَ، وثَمْ.

والكسر فيها قولهم، في ياء الإضافة ولامها: بزيد، ولزيد.

والضم فيها: منذُ فيمن جر بها؛ لأنها بمنزلة مِنْ في الأيام.

والوقف فيها قولهم: مِنْ، وهَلْ، وبَلْ، وقَدْ"[2].

## ثانياً: الألفاظ المعربة

ارتبطت فكرة الإعراب عند سيبويه بحركات الإعراب، وحرف الإعراب، والألفاظ المعربة، واقتصرت الألفاظ المعربة على الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة. هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "فالرفع والجر، والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة"[3].

ويرجع هذا الارتباط بين الحركة، والأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة لها، إلى تحمل هذه الألفاظ دون غيرها لاختلاف حركة الإعراب على أواخرها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً

(١) مقدمة شرح ابن عقيل ومقدمة أوضح المسالك لابن هشام ومقدمة توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي – تحقيق د . عبدالرحمن علي سليمان – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة.

(٢) الكتاب ج١، ص١٥، ١٧.

(٣) الكتاب ج١، ص١٣.

أو تقديراً [1]، وتشترك صيغ الأسماء مع علامات الإعراب في تحديد المواقع الإعرابية، فلا يمكن الاعتماد على الحركة وحدها في تحديد موقع اللفظ من الإعراب، فالضمة تكون علماً على الابتداء، والخبر، والفاعل، والفعل المضارع الذي لم يسبق بعامل من العوامل التي تعمل فيه، واسم كان، وخبر إن، والتابع للمرفوع.

والفتحة تكون علماً على المفعول به، والمنادى، والمستثنى، والمفعول معه، والمنصوب على نزع الخافض، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والحال، والتمييز، وخبر كان، وإسم إن، والتابع للمنصوب.

و لم تختص الحركة بالموقع الإعرابي إلا في باب الإضافة، وفي الفعل المضارع المجزوم. ولذلك لجأ النحويون إلى اختلاف صيغ المنصوبات، والمرفوعات للتمييز بين منصوب ومنصوب، ومرفوع ومرفوع، فجعلوا بعض الصيغ أعلاماً على المواقع الإعرابية، ومن ذلك اشتراطهم الاسمية في الابتداء والفاعلية، والوصف في الأخبار والأحوال والنعوت، والمصدرية في المفعول المطلق والمفعول لأجله، والظرفية في المفعول فيه، وقسموا كل قسم من هذه الأقسام إلى ما تحتمله المواقع الإعرابية، فقسموا الأسماء إلى معارف ونكرات، وحصر الوصف في اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، كما تتبعوا أوزان المصادر وصيغها، وكذلك قسموا الظروف إلى ظروف مختصة وظروف غير مختصة، وظروف للزمان وأخرى للمكان، وألحقوا بها اسم الزمان واسم المكان.

ولما لهذه الصيغ من الأهمية في الدرس النحوي فقد جعل سيبويه كتابه مبنياً عليها، فجعل أول مباحثه في أسماء الأعلام[2]، ثم ثنى بالمصادر[3]، وجعل المبحث الثالث في الظروف[4]، وجعل الرابع في الصفات[5]، ولم يفوته أن يعرض في كل باب من هذه الأبواب لما تنوب فيه صيغة عن صيغة، وهو محق في ذلك، فكل صيغة من هذه الصيغ لها مواقعها التي تختص بها، وسيعرض الباحث لهذه الصيغ ومواقعها من الإعراب فيما يأتي إن شاء الله.

**١ـ الأعلام**

يقسم النحويون أسماء الأعلام من حيث الدلالة إلى معرفة ونكرة، وعلم على شخص، وعلم على جنس، ومن حيث النوع إلى مذكر ومؤنث، ومن حيث العدد إلى مفرد ومثنى وجمع،

---

(١) التعريفات – للجرجاني– علي بن محمد – تحقيق إبراهيم الأبياري – دار الكتاب العربي بيروت ط١ ١٩٨٥م ص٤٧.

(٢) الكتاب ج١، ص٣٣ – ٢١٠.

(٣) الكتاب ج١، ص٣١١ – ٣٨٤.

(٤) الكتاب ج١، ص٤٠٣ – ٤٢١.

(٥) الكتاب ج٢، ص٥٠ – ١٢٩.

ولكل قسم من هذه الأقسام حظ من الإعراب، فالنكرات من الأسماء حقها التمكين، والمعارف حقها الإعراب بغير تنوين، والمؤنث حقه المنع من الصرف، والمثنى والمجموع حقهما الإعراب بعلامات فرعية، هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرّف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة.

واعلم أن الواحد أشد تمكناً من الجميع، لأن الواحد الأول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع على مثال ليس يكون للواحد، نحو مساجد ومفاتيح.

واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول، وهو أشد تمكناً، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل، أن يعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون، وسوف يبين ما ينصرف وما لا ينصرف"[1].

وهذه الأعلام لها مواقع إعرابية مخصوصة، فالأصل فيها أن تكون فاعلة أو مفعولة أو مبتدأة أو مضافةً، ولا يجوز – في الأصل – أن تدل هذه الأعلام على المفعول المطلق، أو المفعول فيه، أو الحال، أو النعت إلا بالنيابة، هذا ما أشار إليه سيبويه في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله: "الصفة لا تقع في مواقع الأسماء، كما أنه لا يكون إلا حالاً قوله: ألا ماءً ولو بارداً، لأنه لو قال أتاني بارد كان قبيحاً. ولو قلت: آتيك بجيدٍ، كان قبيحاً، حتى تقول: بدرهم جيدٍ"[2]، فسيبويه لا يجيز مجيء الصفة في موضع الاسم، ولذلك لم يجز مجيء الصفة فاعلا أو مفعولا، وكذلك لم يجز مجيء المصدر مبتدأ إلا من باب السعة جاء في ذلك قوله: "واعلم أن الحمد لله وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك أحمد الله"[3] ويشترط في كلّ محل من المحال التي يحل فيها الاسم أن تتوفر فيه شروط محددة، ومن ذلك اشتراط النحويين التعريف في المبتدأ. هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليما أو كان رجل منطلقا كنت تلبس؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس"[4] وكذلك يشترط في التمييز أن يكون نكرة، هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "وتقول: هو أشجع الناس رجلا، وهما خير الناس اثنين. فالمجرور هنا بمنزلة التنوين، وانتصب الرجل والاثنان، كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه

(١) الكتاب ج١، ص٢٢.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٢٧.

(٣) الكتاب ج١، ص٣٢٩.

(٤) الكتاب ج١، ص٤٨.

وجهاً، ولا يكون إلا نكرة، كما لم يكن ثمة إلا نكرة. والرجل هو الاسم المبتدأ والاثنان كذلك"[1]. هكذا نلاحظ أن اختلاف دلالة الصيغة يؤدي إلى اختلاف الإعراب، أما بقية المنصوبات فيكون التفريق بينها بواسطة القرائن المصاحبة، وليس بواسطة الصيغة، وهذا ما سنعرض له في باب العامل إن شاء الله تعالى.

## ٢ـ المصادر

ارتبطت صيغة المصدر بموقعه من الإعراب عند سيبويه، و لم يستعمل مصطلحاً للموقع الإعرابي إلى جانب المصطلح الخاص بالصيغة الصرفية، على خلاف المتأخرين الذين رمزوا للموقع الإعرابي بـ (المفعول المطلق)، ولذلك لم يحتج سيبويه إلى أن يحد المصدر؛ لأن الصيغة الصرفية عنده هي نفس الموقع الإعرابي، ومما يؤكد اختصاص الصيغة بالموقع عند سيبويه أنه لم يجز لهذه الصيغة أن تحل في غير هذا الموضع إلا من باب السعة، هذا ما أشار إليه في قوله: "اعلم أن (الحمد لله) وإن ابتدأته فإن فيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: أحمد الله"[2] وقوله: "هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر. فإنما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار"[3]، وكذلك عدم إجازته مجيء غير المصدر في موضع المصدر إلا من باب السعة أيضاً، هذا ما أشار إليه في قوله: "هذا باب ما أجري من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها، وذلك قولك: "تراباً وجندلاً وما أشبه هذا"[4] وقوله: "هذا باب ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات، وذلك قولك هنيئاً مريئاً"[5].

## ٣ـ الصفات

اختصت الصفات بمواقع إعرابية محددة، وهي الخبر والحال والنعت، وليس هناك ما يميز الخبر عن الحال عن النعت من حيث الصيغة، فما يجوز أن يكون خبراً يجوز أن يكون حالاً، ويجوز أن يكون نعتاً، وإنما يكون التفريق بين هذه المواقع الإعرابية بواسطة القرائن اللفظية المصاحبة،

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٠٥.

(٢) الكتاب ج١، ص٣٢٩.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٢٢.

(٤) الكتاب ج١، ص٣١٤، ٣٤٣، ٣٧٥.

(٥) الكتاب ج١، ص٣١٦.

وسنعرض لها في باب العامل.

ومما يؤكد أنَّ هذه الأسماء مختصة بهذه المواقع عند سيبويه ربطه لهذه الصيغ بهذه المواقع وعدم إجازته حلول هذه الصيغ في مواقع إعرابية أخرى، ومن ذلك عدم إجازته مجيء هذه الصفات في مواضع الأسماء، جاء ذلك في قوله: "الصفة لا تقع مواقع الاسم"[1]، وكذلك لا تقع هذه الصفات في موقع المصادر[2] أو الظروف[3] إلا من باب السعة أو النيابة، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك أما حلول الصفات في مواقع المصادر أو الظروف فهو كذلك من باب السعة أو النيابة وليس من باب أصالتها في هذا الموضع.

وأما حلول الأسماء أو المصادر أو الظروف محل الصفات، فهو من باب السعة أو النيابة، وليس من باب أصالة هذه الصيغ في هذه المواقع، وهذا ما أشار إليه سيبويه في أكثر من موضع ومن ذلك قوله: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر؛ لأنه حال يقع فيه الأمر، فينتصب؛ لأنه مفعول به، وذلك قولك: كلمته فاه إلى فِيَّ، وبايعته يداً بيدٍ، كأنه قال: كلمته مشافهة، وبايعته نقداً، أي كلمته في هذه الحال"[4]، وقوله: "هذا باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السعر، وإن كنت لم تلفظ بفعلٍ، ولكنه حال يقع فيه السعر، فينتصب كما انتصب لو كان حالاً وقع فيه الفعل، لأنه حال وقع فيه أمر في الموضعين سواء. وذلك قولك: لك الشاء شاة بدرهم شاةً بدرهم. وإن شئت ألغيت لك فقلت: لك الشاء شاةٌ بدرهمٍ شاةٌ بدرهمٍ، كما قلت: فيها زيدٌ قائم، رفعت وإذا قلت: الشاء لك، فإن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، وصار لك الشاء إذا نصبت بمنزلة وجب الشاء، كما كان فيها زيدٌ قائماً بمنزلة: استقر زيدٌ قائماً"[5].

وقوله: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور وذلك قولك: أما سمناً فسمين، وأما علماً فعالمٌ.

وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك: أنت الرجل علماً وديناً، وأنت الرجل فهماً وأدباً، أي أنت الرجل في هذه الحال. وعمل فيه ما قبله وما بعده، ولم يحسن في هذا الوجه الألف واللام كما لم يحسن فيما كان حالاً، وكان في موضع فاعل حالا. وكذلك هذا، فانتصب المصدر لأنه

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٢٧.

(٢) الكتاب ج١، ص٣٨٨.

(٣) الكتاب ج١، ص٣١٨.

(٤) الكتاب ج١، ص٣٩١.

(٥) الكتاب ج١، ص٣٩٥، ٣٩٦، ٤٠٠.

حال مصير فيه"[1].

## ٤ ـ الظروف

اختصت الظروف دون غيرها بالوقوع في موقع المفعول فيه، و لم تحل في محل غيرها إلا من باب النيابة أو السعة؛ لأن هذه الظروف، وخاصة ظروف المكان أقرب إلى الجثة والجوهر من ظروف الزمان، ولذلك توسعت العرب في معاني هذه الألفاظ، وأجرتها مجرى الأسماء. هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "واعلم أن هذه الأشياء كلها انتصابها من وجه واحد، ومثل ذلك قوله: هو صددك، وهو سقبك، وهو قربك. واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف، بمنزلة زيد وعمرو، سمعنا من العرب من يقول: دارك ذات اليمين. وقال الشاعر، وهو لبيد:

فغدت، كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها[2]

ومن ذلك أيضا: هذا سواءك، وهذا رجل سواءك. فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بدلك. لا يكون اسما إلا في الشعر. قال بعض العرب، لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة غير، قال الشاعر وهو رجل من الأنصار:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا قعدوا منا ولا من سوائنا[3]

ويدلك على أن سواءك وكزيد بمنزلة الظروف، أنك تقول: مررت بمن سواءك وعلى من سواءك، والذي كزيد، فحسن هذا كحسن من فيها والذي فيها، ولا تحسن الأسماء هاهنا ولا تكثر في الكلام، لو قلت: مررت بمن فاضل، أو الذي صالح، كان قبيحا. فهكذا مجرى كزيد وسواءك"[4].

وقد تنوب عن الظروف الأسماء[5] أو المصادر[6] أو الصفات[7] من باب السعة، ومن ذلك ما أشار إليه سيبويه في قوله: "هذا باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار، وذلك

---

(١) الكتاب ج١، ص٣٨٤.

(٢) البيت في ديوان لبيد ص٣١١ وفي شرح المفصل لابن يعيش ج٢، ص٤٤، ١٢٩ وفي همع الهوامع للسيوطي ج١، ص٢١٠.

(٣) البيت لمرار بن سلامة العجلي وهو في شرح المفصل لابن يعيش ج٢، ص٤٤، ٨٤ وفي همع الهوامع للسيوطي ج١، ص٢٠٢.

(٤) الكتاب ج١، ص٤٠٦ – ٤٠٩.

(٥) الكتاب ج١، ص٢٢٢ وشرح المفصل لابن يعيش ج٢، ص٤٥، وشرح الكافية للرضي ج١، ص١٩٠.

(٦) التصريح على التوضيح خالد الأزهري ج١، ص٣٣٨ وشرح الكافية للرضي ج١، ص١٩٠ وشرح الأشموني ج٢، ٣٦٠.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ج٢، ص٤٣، وشرح الكافية للرضي ج١، ١٩٠ وأوضح المسالك ج٢، ص٤٩.

قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافه فلان، وصلاة العصر، فإنما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم ولكنه على سعة الكلام والاختصار"[1].

## ٥ ـ إعراب الأفعال المضارعة

الأصل في الإعراب للأسماء، لأنها تعتورها المعاني المختلفة، ولا بد لكل معنى من هذه المعاني من علامة تميزه، فالأسماء تكون فاعلة ومفعولة ومضافة، وكل موقع من هذه المواقع يحتاج إلى علامة تميزه عن غيره، ولذلك دخلها الرفع للفاعلية والنصب للمفعولية والجر للإضافة.

أما الأفعال فقد كان اختلاف صيغها عوضاً عن الإعراب الداخل على الأسماء للتفريق بين المعاني، ولذلك جعل لكل فعل من هذه الأفعال صيغته التي تميزه عن غيره، هذه هي علة البناء في الأفعال، إلا أن العرب أعربت المضارع منها لما فيه من الشبه بالأسماء، فقد أشبه الفعل المضارع اسم الفاعل في المبنى والمعنى، كما أشبه الأسماء في قبوله دخول الزوائد عليه، هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "النصب في المضارع من الأفعال: لن يفعل، والرفع: سيفعل، والجزم: لم يفعل، وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال. وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبدالله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن زيداً لفاعلٌ فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق فَعَلَ اللام. وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة..

ولدخول اللام قال الله جل ثناؤه: ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾[2]، أي لحاكمٌ ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الاسم الألف واللام للمعرفة"[3].

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٢٢.

(٢) الآية ١٢٤ من سورة النحل.

(٣) الكتاب ج١، ص١٤، ١٥.

المبحث الثاني

# العامل النحوي

## المبحث الثاني

# العامل النحوي

### أولا: مكانة العامل في الدرس النحوي

تبين لنا من خلال استعراض المحورين الأول والثاني من محاور ظاهرة الإعراب أنه لا يمكن الاعتماد على محور من هذه المحاور دون الآخر، وأنه لا يمكن الاعتماد على هذين المحورين دون اللجوء إلى نظرية العامل، أو تآلف الألفاظ في الجملة، فحركات الإعراب أشبه ما تكون بالأطر العامة التي تميز بين المجموعات، وليست علامة خاصة تحدد مواقع الألفاظ من الجملة، فالضمة تكون علما على أكثر من موقع إعرابي ومنها الابتداء والخبر والفاعل والمفعول المرفوع والفعل المضارع المجرد من العوامل، واسم كان وأخواتها، وما شبه بها، وخبر إن وأخواتها، وما شبه بها، والتابع للمرفوع، وهي أربعة أشياء النعت والعطف والتوكيد والبدل"[1].

والفتحة تكون علما على أكثر من موقع إعرابي، ومنها المفعول به، والمستثنى، والمنادى، والمفعول معه والمفعول المطلق، والمفعول لأجله والمفعول فيه والحال والتمييز، وخبر كان وأخواتها، وما شبه بها واسم إن وأخواتها، وما شبه بها، والتابع للمنصوب، وهي أربعة أشياء النعت والعطف والتوكيد والبدل"[2].

والكسرة تكون علما على الإضافة والإضافة قد تحصل بإضافة اسم إلى اسم، أو اسم إلى ظرف، أو اسم إلى حرف، والسكون والحذف علم على النفي والنهي والأمر، فلم ولما تفيدان النفي و (لا) تفيد النهي، واللام تفيد الأمر، فكل حرف من هذه الحروف العاملة في الأفعال يؤدي معنى غير المعنى الذي يؤديه حرف آخر يعمل نفس العمل.

فالعلامة الإعرابية محور من محاور ظاهرة الإعراب، وليست القرينة الوحيدة على الإعراب، ولذلك لا يمكن الاعتماد على الحركة وحدها في التمييز بين المواقع الإعرابية، فالاعتماد على الحركة وحدها يوقع الباحث في الخلط بين المواقع الإعرابية.

أما صيغ الألفاظ فلا يمكن الاعتماد عليها مفردة أيضا؛ لأن الصيغة الواحدة قد تحل في أكثر من موقع إعرابي، فالأعلام تكون مبتدأ و خبرا وفاعلا ومفعولا منصوبا، ومفعولا مرفوعا، ومنادى ومستثنى ومفعولا معه وتمييزا واسما لأن واسما لكان واسما لـ (لا) النافية للجنس.

---

(١) الآجرومية – ضمن مجموع مهمات المتون – دار الفكر الطبعة الرابعة ١٩٤٩م ص٢٩٢.

(٢) الآجرومية للصنهاجي ص٢٩٦.

وكذلك تقع الصفات خبرا وحالا وصفة، وتكون المصادر مفعولا مطلقا ومفعولا لأجله، وتأتي هذه الصيغ نائبة عن بعضها، فالاعتماد على الصيغة لا يؤدي إلى فهم ظاهرة الإعراب، وكذلك الاعتماد على الصيغة والحركة لا يؤدي إلى فهم الإعراب؛ لأن الحركات محدودة بالضمة والفتحة والكسرة، والألفاظ المعربة التي تدل على موقع إعرابي محدودة بأسماء الأعلام والمصادر والظروف والصفات.

فلا بد من الجمع بين حركة الإعراب وصيغ الألفاظ والعلاقات اللفظية في الجملة، فهذه المحاور الثلاثة هي التي تشكل ظاهرة الإعراب في اللغة، وهي نفس المحاور التي جمعها النحويون في نظرية العامل؛ فنظرية العامل في النحو، ما هي إلا دراسة للعلاقات اللفظية والمعنوية بين ألفاظ الجملة، ففي ضوء نظرية العامل قسم النحويون الألفاظ في الجملة إلى عوامل، ومعمولات، ومهملات، وهي الأفعال والأسماء والحروف، فالأصل في الأفعال أن تكون عاملة، والأصل في الأسماء أن تكون معمولة، والأصل في الحروف أن تكون مهملة[1]، ثم قسم النحويون العوامل، إلى عوامل قياسية، وهي الأفعال، وعوامل سماعية وهي الحروف، وكذلك قسموا هذه العوامل إلى عوامل لفظية، وهي الأفعال والحروف، وعوامل معنوية، وهي مقصورة على العامل في الابتداء والفعل المضارع المرفوع.

وفي ضوء نظرية العامل نجد سيبويه يجمع عناصر ظاهرة الإعراب، فيربط الحركة، والألفاظ المعربة بالعامل جاء ذلك في قوله: "إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب.

فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين[2].

وتترابط عناصر نظرية العامل عند سيبويه، فهو لا يدرس اللغة مجزأة إلى أسماء، وأفعال، وحروف، أو مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، بل تتداخل جميع هذه العناصر عنده بحيث يصعب الفصل بينها، فهو يدرس اللغة من أجل بيان العلاقات اللفظية التي تربط بين تراكيبها، وأساليبها.

---

(١) اظهار الأسرار للبركوي ص٤٣٠.

(٢) الكتاب ج١، ص١٣.

## ١ ـ العوامل اللفظية

يقسم النحويون العوامل اللفظية إلى قسمين، عوامل قياسية، وعوامل سماعية، أما القياسية فهي الأفعال، لأنها لا تخلو من معمول مظهر أو مضمر، وأما العوامل السماعية فهي الحروف؛ لأن الغالب فيها الإهمال، والعوامل منها مقصورة على السماع من العرب.

### أ ـ العوامل القياسية

الأصل في العمل للأفعال؛ لأنها لا تخلو من معمول، ظاهر أو مضمر، فليس هناك فعل بغير فاعل، وتعمل هذه الأفعال في معمولاتها على أساس العلاقات اللفظية والمعنوية التي تربط العامل بالمعمول، ولكننا نعرض لطبيعة هذه العوامل قبل أن نتعرض للعلاقات التي تربطها بمعمولاتها، فهذه الأفعال مقسمة من حيث الزمن إلى ثلاثة أنواع وهي: الفعل الماضي، والفعل المستمر، والفعل المطلوب وقوعه، وقد اعتمد سيبويه في التفريق بين هذه الأفعال على المعنى والمبنى، والوظيفة، أما اعتماده على المعنى فقد جاء في تقسيمه للأفعال على أساس الدلالة على الحدث، فقسم الأفعال إلى أفعال ماضية، وأفعال مضارعة، وأفعال طلب (أمر) جاء ذلك في قوله: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[(١)] ومما يؤكد دلالة هذه الأفعال على زمن بعينه هو اختصاص كل فعل من هذه الأفعال بالدخول على ما يناسبه من الظروف، يقول الزجاجي في ذلك: "الأفعال ثلاثة: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم. فالماضي ما حسن فيه (أمس)، وهو مبني على الفتح أبدا، نحو: (قام، وقعد، وانطلق) وما أشبه ذلك، والمستقبل: ما حسن فيه (غد)، وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع... وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ، كقولك: "زيد يقوم الآن، ويقوم غدا" وعبدالله يصلي الآن، ويصلي غدا".

فإن أردت أن تخلصه للاستقبال دون الحال أدخلت عليه السين أو سوف، فقلت: "سوف يقوم، وسيقوم، فيصير مستقبلا لا غير"[(٢)].

وأما اعتماده على الوظيفة فقد جاء من خلال تناوله لهذه الأفعال تامة وناقصة[(٣)]، ولازمة

---

(١) الكتاب ج١، ص١٢ والأصول في النحو لابن السراج ج، ص٣٨ ومسائل خلافية في النحو للعكبري ص٦٨ وشرح المفصل لابن يعيش ج٧، ص٤ والمسائل العضديات لأبي علي الفارسي – تحقيق شيخ الراشد – منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٨٦م ص٣٥ والتوطئة– لأبي علي الشلوبين –تحقيق – يوسف أحمد المطوع– رسالة ماجستير باشراف الأستاذ الدكتور تمام حسان – دار التراث العربي – القاهرة ص١١٩.

(٢) الجمل في النحو – للزجاجي – عبدالرحمن بن اسحاق – تحقيق – علي توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة– بيروت –ط٢ ١٩٨٥م ص٧، ٨.

(٣) الكتاب ج١، ص٣٣– ٥٤.

ومتعدية[1]، ومبنية للفاعل ومبنية للمفعول[2].

ولكل فعل من هذه الأفعال علاقة مميزة بالفاعل، فالماضي للغائب، وهو يرفع الاسم الظاهر، أو المضمر العائد عليه، أما المضارع والطلب فلا يرفعان اسما ظاهرا بل يكتفيان بما في أوائلهما من الزوائد الدالة على الفاعلين، فهذه الأفعال تدل على الزمن والحدث، وصاحب الحدث وقد نبه سيبويه إلى هذه الزوائد، ودلالاتها، واختزالها من الضمائر في قوله: "وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون. وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن"[3]. فقد ربط سيبويه كل صيغة من صيغ الفعل المضارع بضمير من الضمائر، فقرن أفعل بالضمير أنا، وقرن نفعل بالضمير نحن، وقرن تفعل بالضمير أنت أو هي، وقرن نفعل بالضمير نحن وتبدو هذه العلاقات بين الأفعال والضمائر وثيقة، فالفعل (أفعل) مزيد بالهمزة، وهي أول حروف الضمير أنا، والفعل (نفعل) مزيد بالنون، وهي أول حروف الضمير نحن، والفعل (تفعل) أول حروفه التاء، وهي آخر حرف من حروف المخاطب أنت، فلما استوفت صيغتا الفعل المبني للمتكلم الهمزة، والنون، لم يبق للمخاطب غير التاء، فحلت في أوله، وكانت دليلا عليه، أما التاء الدالة على ضمير المؤنثة (هي)، فهي تاء التأنيث التي تلحق آخر الفعل الماضي، وأما الياء الواقعة في أول الفعل المضارع فهي ياء الغائب[4].

ونجد هذه العلاقة أكثر وضوحا عند السهيلي الذي جاء في ذلك قوله: "الهمزة بفعل المتكلم أولى لا شعارها بالضمير المستتر في الفعل، أو هي أول حروف ذلك الضمير إذا برز، فلتكن مشيرة إليه إذا برز، وكانت النون بفعل المتكلمين أولى بوجودها في أول لفظ الضمير الكامن في الفعل إذ أظهر ضميره المستتر فيه، وإن لم تكن في أول لفظ الضمير –أعني أنت– ولكنها في آخره، ولم يخصوا بالدلالة عليه ما هو في أول لفظه –أعني– الهمزة المشاركة للمتكلم فيها وفي النون، فلم يبق من لفظ الضمير إلا التاء، فجعلوها في أول الفعل علما عليه، وإيماء إليه"[5].

أما فعل الطلب (الأمر) فإنه لا يرفع فاعلا ظاهرا، حاله كحال الفعل المضارع المحمول

---

(١) الكتاب ج١، ص٣٣ –٣٧.

(٢) الكتاب ج١، ص٣٣، ٣٤.

(٣) الكتاب ج١، ص١٣.

(٤) دروس في المذاهب النحوية، د. عبده الراجحي، ص١٩.

(٥) نتائج الفكر في النحو للسهيلي، ص١١٩، والتطور النحوي براجستراسر، ٨١، وأصول النحو العربي، د. محمد الحلواني، ص٢٠٦.

عليه، ففعل الطلب (الأمر) معادل للفعل المضارع المسبوق بلام الأمر. هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "كما استغنيت بقولك اضرب عن لتضرب"[1]، فهذا الفعل مبدوء بالحرف الأول من ضمائر الخطاب. فالفعلان المضارع والطلب (الأمر) فيهما دلالة على الحدث، والزمن، وصاحب الحدث الذي أختزلت حروف ضمائره فيها.

وبعد أن فصل سيبويه القول في هذه الأفعال اشتقاقها ودلالتها، وأبنيتها، ووظيفتها أخذ يفصل القول في إعمالها فتناول كل ما يتعلق بهذه الأفعال من العمل في المحاور التالية:

**١ – أ ـ البناء للفاعل، والبناء للمفعول**

جعل سيبويه هذا الباب أول أبواب العامل الفعلي، فعرض للفعل مبنيا لفاعله ومبنيا لمفعوله، جاء ذلك قي قوله: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل و لم يتعده فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل. فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو. والمفعول الذي لم يتعده فعله و لم يتعد إليه فعل فاعل فقولك: ضرب زيد ويضرب عمرو"[2].

**٢ـ أ ـ اللزوم والتعدي:**

قسم سيبويه هذه الأفعال من حيث التعدي واللزوم إلى أفعال لا زمة، وهي المكتفية بفاعلها، وأفعال متعدية إلى مفعول، وإلى مفعولين، وإلى ثلاثة مفعولين، وهذا التقسيم للفعل من حيث اللزوم والتعدي من أهم المحاور التي تتعلق بالفعل عند سيبويه، ولذلك فصل كل عمل من إعمال الفعل بباب مستقل ومن ذلك.

- **باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول**[3].
- **باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول**[4].
- **باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين**[5] **ليس أصلهما المبتدأ والخبر.**
- **باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين**[6] **أصلهما المبتدأ والخبر.**

---

(١) الكتاب ج٢، ص١٩٧، والمسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، ص٤٩، وتصْريف الأسماء والأفعال، د. فخر الدين قباوة، ص٩١.

(٢) الكتاب ج١، ص٣٣، ٣٤.

(٣) الكتاب ج١، ص٣٣.

(٤) الكتاب ج١، ص٣٤.

(٥) الكتاب ج١، ص٣٧.

(٦) الكتاب ج١، ص٣٩.

– باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين[1].

**٢ـ أ ـ التمام والنقصان**

قسم سيبويه الأفعال إلى أفعال تامة، وبدأ بها أول مباحثه، ثم عرض بعد ذلك للأفعال الناقصة فعرض لكان وأخواتها، جاء ذلك في الباب الذي عنون له بقوله: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول، فيه لشيء واحد، فمن ثم ذكر على حدته، و لم يذكر مع الأول، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول، لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر هاهنا كحالك في الاحتياج إليه ثمة...

وذلك قولك: كان ويكون، وصار، ومادام، وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر. تقول: كان عبدالله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى"[2].

وبهذا يكون سيبويه قد استوفى كل ما يتعلق بصفة الفعل الإعرابية، و لم يفته خلال استعراضه للعامل الفعلي أن يبين العلاقات اللفظية والمعنوية التي تربط العامل بالمعمول ومن ذلك:

● **العامل في الأعلام**

الأصل في الأعلام أن تكون فاعلة أو مفعولة، فهي الأسماء، وهي المسند إليها، أو المحدث عنها. هذا ما عبر عنه سيبويه في قوله: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبدالله، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"[3].

وعبر عنه في موضع آخر بقوله: "فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد، وجلس عمرو. والمفعول الذي لم يتعده فعله، و لم يتعد إليه فعل فاعل فقولك: ضرب زيد ويضرب عمرو، فالأسماء المحدث عنها، والأمثلة دليلة على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء"[4]، فالفاعل هو مركز الجملة الفعلية، لأنه المسند إليه، والمحدث عنه، وما الفعل إلا محور من محاوره عند سيبويه، ولذلك بوب لجميع الأبواب المتعلقة بالجملة الفعلية بـ(هذا باب الفاعل)، و لم يبوب لها بـ(هذا باب الفعل).

---

(١) الكتاب ج١، ص٤١.

(٢) الكتاب ج١، ص٤٥.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٣

(٤) الكتاب ج١، ص٣٣، ٣٤.

أما المفعول فهو أقرب إلى الفاعل في الأصل؛ لأنه ينوب عنه عند حذفه، هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "هذا باب ما يعمل فيه الفعل، فينتصب، وهو حال وقع فيه الفعل، وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوت الثوب، وفي قولك كسوت زيدا الثوب، لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل ولكنه مفعول كالأول. الا ترى أنه يكون معرفة ويكون معناه ثانيا كمعناه أولا إذا قلت كسوت الثوب، وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل إذا قلت: كسي الثوب"(١). والمفعول في الجملة الفعلية ليس مفعولا للفعل وإنما هو مفعول للفاعل، أو مفعول فعل الفاعل. وهذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "وينتصب بالفعل لأنه مفعول"(٢) فالرافع للفاعل هو معنى الفاعلية، والناصب للمفعول هو معنى المفعولية، وإنما قيل إن الفعل هو العامل في الفاعل، والمفعول؛ لأن اقترانه بهما هو الذي أعطى الفاعل معنى الفاعلية والمفعول معنى المفعولية، هكذا ينبغي أن نفهم عبارة سيبويه في حديثه عن العامل الفعلي، وهو ما يمكن أن نستنبطه من قوله: "ضرب هذا زيدا، فزيدا ينتصب بضرب، وهذا ارتفع بضرب"(٣)، ويؤكد البركوي على هذا الأمر في قوله: "العامل هو ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، والمراد بالواسطة مقتضى الإعراب، وهو في الأسماء توارد المعاني المختلفة عليها، فإنما أمور خفية تستدعي علائم ظاهرة لتعرف، مثلا إذا قلنا: ضرب زيد غلام عمرو، فضرب أوجب كون آخر زيد مضموما، وآخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية على زيد، والمفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما"(٤).

- **العامل في المصادر**

علل سيبويه إعمال الفعل في المصادر بالاشتراك اللفظي القائم بين الفعل والمصدر، فالفعل مشتق من المصدر، ومتضمن لحروفه، ولذلك تعدى إليه، هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه؛ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث. ألا ترى أن قولك: قد ذهب بمنزلة قولك: قد كان منه ذهاب. وإذا قلت: ضرب عبدالله لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو، ولا يدل على صنف كما أن ذهب قد دل على صنف، وهو الذهاب، وذلك قولك ذهب عبدالله الذهاب الشديد، وقعد قعدة سوء، وقعد قعدتين، لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين، وما يكون ضربا منه. فمن ذلك: قعد القرفصاء، واشتمل

(١) الكتاب ج١، ص٤٤.

(٢) الكتاب ج١، ص١٦٤.

(٣) الكتاب ج٢، ص١٤٨.

(٤) اظهار الأسرار للبركوي، من مجموع مهمات المتون ص٤٣٠.

الصماء، ورجع القهقرى، لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه"[1].

● **العامل في الظروف**

علل سيبويه تعدى الفعل إلى الظروف باشتراك الأفعال مع الظروف في اللفظ، أو المعني فالأفعال بنيت لإحدى الأزمنة، ولذلك تعدت إلى ظروف الزمان، وهي كذلك تتعدى إلى اسم المكان لأنها قد تشترك معه في لفظه، وإلى جانب هذا الاشتراك اللفظي بين ظروف الزمان وأسماء المكان نجد قرينة عقلية أخرى يلجأ إليها سيبويه، وهي اشتراط وقوع الفعل في زمان أو مكان، لأنه لا يعقل أن يحدث خارج الزمان والمكان، هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: " ويتعدى إلى الزمان، نحو قولك: ذهب اليوم؛ لأنه بني لما مضى منه وما لم يمض، فإذا قال: ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال: سيذهب فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه، كما أن فيه استدلالا على وقوع الحدث. وذلك قولك قعد شهرين، وسيقعد شهرين، وتقول: ذهبت أمس، وسأذهب غدا، فإن شئت لم تجعلها ظرفا، فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث.

ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان؛ لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث مكانا وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهاب. وذلك قولك: ذهبت المذهب البعيد. وجلست مجلسا حسنا، وقعدت مقعدا كريما، وقعدت المكان الذي رأيت، وذهبت وجها من الوجوه"[2].

● **العامل في الصفات**

لا تقع الصفات مواقع العمدة من الألفاظ في الجملة إلا في باب الخبر، ولذلك حمل سيبويه الحال في الجملة الفعلية على الخبر في الجملة الاسمية، جاء ذلك في قوله: "واعلم أن الاسم أول أحواله الإبتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الإبتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الإبتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت: عبدالله منطلق. إن شئت أدخلت رأيت عليه. فقلت: رأيت عبدالله منطلقا، أو قلت: كان عبدالله منطلقا، أو مررت بعبدالله منطلقا"[3] وهذا يعني أن سيبويه يربط الحال بصاحبها قبل أن يربطها بالفعل، وهو ما اشتهر عند النحويين من بعده حيث عرفوا الحال بأنها المبينة لهيئة الفاعل، وقت وقوع الفعل، فعلاقة الحال بالفعل ليست علاقة مباشرة كعلاقته

(١) الكتاب ج١، ص٣٤، ٣٥.

(٢) الكتاب ج٢، ص٣٥.

(٣) الكتاب ج١، ٢٣، ٢٤.

بالفاعل، أو بالمفعول، وإنما هي علاقة بالفعل من خلال الفاعل، هذا ما عبر عنه سيبويه بقوله: "هذا باب ما يعمل فيه الفعل، فينتصب، وهو حال وقع فيه الفعل، وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوت الثوب، وفي قولك: كسوت زيدا الثوب؛ لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل، ولكنه مفعول كالأول. ألا ترى أنه يكون معرفة، ويكون معناه ثانيا كمعناه أولا إذا قلت: كسوت الثوب، وكمعناه إذا كان بمنزلة الفاعل إذا قلت: كسي الثوب.

وذلك قولك: ضربت عبدالله قائما؛ وذهب زيد راكبا. فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدى إليه فعل الفاعل نحو عبدالله وزيد ما جاز في ذهبت، ولجاز أن تقول ضربت زيدا أباك، وضربت زيدا القائم، لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفة ولا البدل، فالاسم الأول المفعول في ضربت قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلته، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في ذهب أن يكون فاعلا"[1].

● **أعمال الفعل الناقص:**

ربط سيبويه بين الأفعال الناقصة وما أصله الخبر في الجملة الاسمية، لأنه المتأثر بدخول (كان) على الجملة، وعلل ذلك بالعلاقة اللفظية التي تربط الفعل بالخبر، فكان تدل على الزمن، وخبرها يدل على حدث غير مقرون بزمن، فكان مع خبرها بمنزلة الفعل الماضي؛ لأن قولك كان زيد قائما؛ بمنزلة قولك قام زيد. هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "تقول كان عبدالله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى"[2] وزاد ابن يعيش الأمر توضيحا في قوله: "كان تفيد زمن وجود الخبر، فاشتركا في دخولهما على المبتدأ والخبر، وتعلقها بالخبر، ولذلك قال سيبويه في التمثيل تقول: كان عبدالله أخاك فإنما أردت أن تخبر عن قوة الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى...، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالا إلا من جهة اللفظ والتصرف، ولذلك قيل أفعال عبارة، إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب"[3].

**ب ـ العوامل السماعية:**

**الأصل** في الحروف أن لا تعمل، وهو الغالب عليها، فمعظم الحروف مهملة، والعامل منها عامل سماعي، ولذلك اشترط النحويون في العوامل منها أن تكون مختصة فيما تعمل فيه، وهذه

(١) الكتاب ج١، ص٤٤.

(٢) الكتاب ج١، ص٤٥.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ج٧، ص٨٩، ٩٠.

الحروف العاملة على ثلاثة أضرب.

١- ب- حروف تعمل عملا واحدا، وهي الحروف التي تعمل الجر في الأسماء، والحروف التي تعمل النصب والجزم في الفعل المضارع. ويشترط في هذه الحروف التي تعمل عملا واحدا أن تكون مختصة، فلا يجوز في الحرف الذي يعمل في الأسماء أن يعمل في الأفعال، هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "ما يعمل في الأسماء لا يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء، كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها، أو يجزمها لا يعمل في الأسماء"(١)، وهذه القاعدة التي ذكرها سيبويه غير مطردة، فقد يعمل الحرف في الأسماء والأفعال، فاللام تدخل على الأسماء فتجرها، وتدخل على الأفعال، فتجزمها، وتنصبها، وقد تنبه سيبويه إلى هذا الأمر، فخرج اللام الناصبة على أن أصلها لام الجر، وأن الفعل بعدها منصوب بأن مضمرة بعد اللام، هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "هذا باب الحروف التي تضمر فيها أن، وذلك اللام التي في قولك: جئتك لتفعل. وحتى، وذلك قولك: حتى تفعل ذاك، فإنما انتصب هذا بأن، وأن ههنا مضمرة، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا، لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال. فإذا أضمرت أن حسن الكلام لأن أن وتفعل بمنزلة اسم واحد"(٢)

أما مجيء اللام جازمة، فلا ضير فيه؛ لأن الجزم في الأفعال نظير للجر في الأسماء، هكذا نجد أن سيبويه لا يجيز أن يعمل الحرف في الأسماء والأفعال نفس العمل.

ومما ينبغي التنبيه إليه هو أن سيبويه لم يشترط في كل حرف مختص أن يكون عاملا، وإنما اشترط في كل حرف عامل أن يكون مختصا؛ لذلك وجدناه ينص على اختصاص الحروف المهملة. جاء ذلك في قوله: "إن من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره، مظهرا أو مضمرا.

فمما لا يليه الفعل إلا مظهرا: قد، وسوف، ولما، ونحوهن. فإن اضطر شاعر فقدم الاسم، وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب، وذلك نحو لم زيدا أضربه، إذا اضطر شاعر فقدم لم يكن إلا النصب في زيد ليس غير، لو كان في شعر، لأنه يضمر الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسم، كما فعلوا ذلك في مواضع ستراها إن شاء الله.

وأما ما يجوز فيه الفعل مضمرا ومظهرا، مقدما ومؤخرا، ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء،

---

(١) الكتاب ج٣، ص٦.

(٢) الكتاب ج٣، ص٥،٦.

فهلا ولولا ولوما وألا"[1] وقوله: "حروف الأستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك"[2]، وقوله: "الأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي، لأنهما لا يقعان إلا بالفعل، مظهرا أو مضمرا"[3]، فهذه الحروف مختصة، وهي غير عاملة، وقد اشترط المتأخرون الإعمال في كل حرف مختص، يقول ابن هشام: "السين المفردة حرف يختص بالمضارع، ويخلصه للإستقبال، ويترل منه مترلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه"[4] وقد أخذ الباحثون على النحويين اشتراطهم هذا، يقول في ذلك الدكتور أحمد الجواري: "هم يقولون في حروف المعاني أن الحرف لا يعمل إلا إذا اختص بالدخول إما على الأسماء وإما على الأفعال، وأن الحرف الذي يدخل على كليهما لا يعمل، ثم يلتفتون فيجدون (أل) التعريف، وهي حرف مختص بالدخول على الأسماء ولكنها لا تعمل فيها شيئا فيعمدون إلى التفسير والتأويل وإصطناع العلل وإلتماس الأسباب فيقولون إن (أل)، وإن كانت مختصة بالأسماء فهي منها بمترلة الجزء، وجزء الكلمة لا يصح أن يعمل فيها"[5].

وما ذهب إليه المتأخرون ليس حجة، وكان الأولى بهم أن يشترطوا في العامل الاختصاص، وأن لا يشترطوا الاختصاص في العامل، وهو مذهب سيبويه، وليس هناك ما يدعو لرده.

٢- ب- حروف تعمل عملين، وهي الحروف المشبهة بالأفعال في المعنى، أو في اللفظ والمعنى.

أما الحروف المشبهة بالأفعال في المعنى فهي الحروف المشبهة بليس، وهي ما ولا، ولات وإن النافية، فهذه الحروف تعمل عمل ليس، لأنها أشبهتها في إفادة النفي، وكان القياس يقتضي أن لا تعمل بمقتضى لفظها، إلا أن أهل الحجاز أعملوها لما بينها وبين ليس من الشبه المعنوي، وجاء بذلك القرآن الكريم، هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "هذا باب ما أجرى

---

(١) الكتاب ج١، ٩٨.

(٢) الكتاب ج١، ص٩٨، ٩٩.

(٣) الكتاب ج١، ص١٣٧.

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ج١، ص١٣٨، ومعاني الحروف للرماني على بن عيسى تحقيق - د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي- دار النهضة مصر للطبع والنشر القاهرة، ص٦٥.

(٥) نحو التيسير - دراسة ونقد منهجي - د. محمد عبد الستار الجواري - المجمع العلمي العراقي ١٩٨٤م، ص٥٩، وأصول النحو العربي في نظر النحاة- ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث - محمد عيد - عالم الكتب القاهرة ١٩٨٢م، ص٧٦.

مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما). تقول: ما عبدالله أخاك، وما زيد منطلقا.

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس، أنه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار.

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون "لات" إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنه مفعول به، و لم تمكن تمكنها و لم تستعمل إلا مضمرا فيها، لأنها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول لست ولست: وليسوا، وعبدالله ليس ذاهبا، فتبنى على المبتدأ وتضمر فيه، ولا يكون هذا في "لات" لا تقول: عبدالله لات منطلقا، ولا قومك لاتوا منطلقين[1]...

وأما الحروف المشبهة بالأفعال في اللفظ والمعنى فهي إن وأخواتها، وقد اشبهت هذه الحروف الأفعال في اللفظ من حيث كونها مبنية على الفتح. هذا ما نص عليه سيبويه في قول: "وأما إن وليت فحركت أواخرهما بالفتح لأنهما بمنزلة الأفعال نحو كان فصار الفتح أولى"[2].

وأما مشابهتها للأفعال في المعنى فلأن هذه الحروف تفيد معنى الفعل فـ (إن) تفيد معنى أثبت، ولكن تفيد معنى أستدرك، وليت تفيد معنى أتمنى، ولعل تفيد معنى أترجى"[3] فلما اشبهت هذه الحروف الأفعال في اللفظ والمعنى وعملت عملين شبهت بالأفعال وإن لم تكن بمنزلتها، فالأفعال ترفع وتنصب أما هذه الحروف فإنها تنصب وترفع فشبهت بما تقدم مفعوله على فاعله"[4]

## ٢ـ العامل المعنوي

ارتبط العامل المعنوي في النحو العربي بالاسم المبتدأ، وحمل عليه الفعل المضارع. هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء. اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها، وعلته: أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء.

---

(١) الكتاب ج١، ص٥٧.

(٢) الكتاب ج٣، ص٢٦٠.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ص١٣٣، ١٣٤.

(٤) الكتاب ج٢، ص١٣١.

وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ"[1]. وقد فهم المتأخرون معنى الابتداء فهما خاطئا فحملوه على التجرد من القرائن اللفظية هذا ما أشار إليه ابن جني في قوله: "وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول"[2].

والراجح أن الابتداء هنا ليس التجرد، وإنما هو الرتبة، لأن رتبة المبتدأ هي الإبتداء، ولذلك غالبا ما يعبر عنه سيبويه بقوله: الاسم المبتدأ، وقد علل الخليل دخول الرفع على الفاعل بما يمكن أن يحمل على الرفع للمبتدأ، فقد أثر عنه قول: "الرفع أول حركة والفاعل أو متحرك فجعلوا أول وحركة لأول متحرك"[3] وكذلك الاسم المبتدأ هو أول متحرك، ولذلك كان من حقه الرفع، لأنها أول حركة فالرافع للمبتدأ هو وقوعه في أول الكلام، أو الابتداء به[4]، وليس التجرد من العوامل اللفظية، أما الفعل المضارع فليس مرفوعا – أيضا – لتجرده من العوامل، ولكنه مرفوع لوقوعه في محل الاسم المبتدأ. هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: " ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء، فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم"[5] فالرافع للفعل المضارع هو مشابهته للأسماء ووقوعه في محل الاسم المبتدأ به، وليس التجرد من العوامل.

## ثانيا: الاعتراض على نظرية العامل

لا حظنا من خلال استعراضنا للعامل عند سيبويه، أنه كان يعلل هذه العوامل بالعلل اللغوية والعقلية البسيطة، وأنه كان بعيدا كل البعد عن العلل المنطقية أو الفلسفية، فنظرية العامل عند سيبويه لا تعدو أن تكون نظيرا لظاهرة الإعراب، أو تفسيرا لها، هذا ما لمسناه من خلال استعراض عناصر نظرية العامل عند سيبويه حيث ربط بالعامل كل ما يتعلق بالإعراب، ومع ذلك لم تسلم نظرية العامل من الانتقاد والاعتراض عليها من قبل القدماء والمعاصرين ومن هؤلاء:

---

(١) الكتاب ج٣، ص٩، ١٠.

(٢) الخصائص لابن جني ج١، ص١٠٩.

(٣) مجالس العلماء للزجاجي، ص١٩٣.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٥م، ج١، ص١٣٠.

(٥) الكتاب ج٣، ص١٠.

**١ـ محمد بن المستنير قطرب ونظرية العامل:**

نسب الزجاجي إلى قطرب الاعتراض على العامل النحوي أن حركات الإعراب ليست أثرا من آثار العامل، جاء ذلك في قوله: " إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، و لم تكن في صورها وأبنيها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا ضرب زيد عمرا فدلوا برفع زيد على أن الفعل له وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا ضرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابة. وقالوا هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة العلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني.

هذا قول جميع النحويين إلا قطربا فإنه عاب عليهم هذا الإعتلال، وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض"[١].

وقد اعتمد الزجاجي على قول قطرب: "إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، و لم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان"[٢]

وقد رد الزجاجي على هذا الاعتراض بقوله: "قال المخالفون له ردا عليه: لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام – وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخير في ذلك. وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم. واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها بأن قالو: إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال، لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول، فمعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما، ثم جعل سائر

(١) الإيضاح للزجاجي، ص٦٩، ٧٠.

(٢) نفسه، ص٧٠، ٧١.

الكلام على ذلك"[1].

ويرى الباحث أنه ليس في النص المنسوب إلى قطرب ما يشير إلى إلغاء العامل، أو أن حركات الإعراب لا تدل على معنى، وإنما هو تعليل لدخول حركات الإعراب على الحرف الأخير من الكلمة، ثم أن هذا الرأي ليس لقطرب وإنما هو للخليل وقد نقله عنه سيبويه في كتابه قال سيبويه: "وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به"[2]

فغالب الظن أن قطربا كان ينقل رأي الخليل، وإن لم يسنده له، وهو تفسير لدخول حركات الإعراب على أواخر الألفاظ في الجملة، وهذا لا ينفي أن يكون لحركات الإعراب دلالة إعرابية إلى جانب الغرض الصوتي ومما يؤكد ما ذهبنا إليه في تفسير عبارة قطرب، أنه أثر عن قطرب القول بأن هذه الحركات أثر من آثار العامل وأن لها دلالة على الإعراب قال الأنباري في ذلك: "ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، وإليه ذهب قطرب بن المستنير"[3]. أما الخليل فليس هناك ما يدعو إلى القول بأنه يرى أن الحركة تدل على المعنى، وأنها أثر من آثار العامل، فكتاب سيبويه حافل بذلك، ولو كان قصد الخليل هو ما فهم من عبارة قطرب لوقف سيبويه عند هذا الرأي، ولناقشه مناقشة مستفيضة، وهذا ما لم يحدث، بل اكتفى سيبويه بالإشارة إلى هذا القول دون تعليق عليه.

ومال إلى هذا الرأي الدكتور إبراهيم أنيس، وذهب إلى أن هذه الحركات ليست إعرابا، ولا تدل على إعراب، هذا ما جاء في قوله: "ليست حركات الإعراب – في رأيي – عنصرا من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمبنى أو بالمعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا، أو على الرغم من هذا، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئا"[4]، وما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس لا وجه له، ولا يمكن التفريق بين المعاني من غير اللجوء إلى العامل وحركة الإعراب، فالألفاظ في الجملة العربية لا تحتفظ برتبتها الإعرابية، وفي ظل وجود التقديم والتأخير في اللغة لا يمكن فهم معاني الألفاظ إلا بواسطة العامل والحركة، فقولك: ضرب زيدا خالد – لايمكن فيه التمييز بين الفاعل والمفعول إلا بواسطة الحركة لأن المفعول متقدم على الفاعل، واعتماد

(١) الإيضاح للزجاجي، ص٧١.

(٢) الكتاب ج٣، ص٢٤١، ٢٤٢.

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري ج١، ص٣٣.

(٤) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ص٢٢٥.

الدكتور إبراهيم أنيس على لغة العامة واحتفاظهم بالرتبة لا حجة فيه؛ لأن لغتهم ليست حجة في استنباط القواعد، وفي ذلك يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: "وممن ذهب مذهب قطرب من المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس، ولكنه حلا له أن يلتزم بالرأي مفصلا فيه، وكأنه أول من قال بهذا الرأي. والوجه في هذا الرأي أن هذه الزوائد الإعرابية يلجأ إليها لأمور فنية، وهو أن الموسيقى والانسجام يستدعيان هذه الزوائد الإعرابية، ومعنى هذا أنه ليس للحركات الإعرابية مدلول، وأن الحركات لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب الأقدمين، وهي لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات ببعضها. ويستدل الدكتور إبراهيم أنيس بخلو اللهجات الإقليمية الحديثة من الإعراب على عدم شيوعه في اللغة العربية في مراحلها الأولى، على أننا لا يمكننا أن نجعل من خلو اللهجات الدارجة دليلا على أن الإعراب ظاهرة لم تكن موجودة في العربية الأولى، وقد رأينا أن اللغات السامية جميعها كانت معربة، ثم زال إعرابها في العهود التي تعاقبت على مراحلها الأولى"[1].

**٢ـ ابن جني ونظرية العامل:**

ذهب ابن جني إلى أن العامل هو المتكلم، وأن هذه الألفاظ لا يعمل بعضها في بعض هذا ما جاء في قوله: "اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول. فهذا اعتبار معنوي لا لفظي. ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا ترى إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا صوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل.

وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح"[2].

فابن جني يرى أن جميع العوامل اللفظية والمعنوية، معنوية في الأصل، وأن العامل الحقيقي

---

(١) فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م، ص١٨-٢٠.

(٢) الخصائص لابن جني ص١٠٩، ١١٠.

الذي يجري هذه الألفاظ على هذه المعاني هو المتكلم، وأن الألفاظ لا تعمل شيئا، وهـذا الأمـر مخالف لمذهب سيبويه الذي ربط العوامل اللفظية والمعنوية بمعمولاتها، وغالب الظن أن ابن جـني لم يرد إلغاء العوامل اللفظية والمعنوية وإنما أراد أن هذه القواعد ثابتة في ذهن المتكلم، وأنه يجري هـذه الحركات على الألفاظ بما تقتضيه العلاقة اللفظية والمعنوية، فالمتكلم لا يرفع وينصب ويجر ويجـزم بغير قانون أو قيد، وإلا وقع ما يخشاه كل باحث غيور على هذه اللغة، وهو ما يسمى بفوضـى اللغة، ولأخذ كل متحدث يرفع وينصب ويجر ويجزم دون ضابط. ولذا نرى بأن المتكلم في نيتـه ومكنون نفسه وعقله يعرف أنه يريد معنى بعينه، فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى، ثم يعطيـها الحركة المناسبة"[1].

### ٣ ـ ابن مضاء ونظرية العامل

ذهب ابن مضاء إلى أنه لا وجود للعوامل اللفظية أو المعنوية، وأن هذه العوامل التي ذكرها النحويون لا تعمل بإرادة ولا بطبع، هذا ما نص عليه في قوله: " قصدي من هـذا الكتـاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وانبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعـاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع فيهما يكون بعامل لفظي وبعـامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا ضرب زيد عمرا أن الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب، ألا ترى أن سيبويه قال في صدر كتابه: إنما ذكرت لك ثمانيـة مجار لأفرق لك بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شـيء منـها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه[2]، فظـاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب. وذلك بين الفساد"[3].

وما ذهب إليه ابن مضاء ينبغي أن يناقش من ناحيتين الأولى ربطه للغة بالمعتقد والمذهـب، والثاني: البديل عن العامل فقد ربط ابن مضاء بين مذهبه الظاهري والظاهرة اللغوية، وجعل الفكـر المذهبي أساساً لتفسير الظاهرة اللغوية. هذا ما نلمسه في قوله: "فأما القول بأن الألفـاظ يحـدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيمـا المقصـد إيجازه: منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً، حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا (إن زيداً) إلا بعد عدم (إن).

---

(١) أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني ص١٥١ والعامل النحوي د. خليل عمايرة ص٦٧.

(٢) الكتاب ج١، ص١٣.

(٣) الرد على النحاه – لابن مضاء القرطبي – تحقيق – شوقي ضيف – ط٣ دار المعارف القاهرة ص٩٤.

فإن قيل بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل، وقد تبين هذا في موضعه، وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع"(١).

وهذا المذهب في تفسير الظاهرة اللغوية قد يحمل الباحث إلى فرض أحكام مسبقة، أوحى بها المعتقد أو المذهب، وهو كذلك قد يبعد الباحث عن التجرد في إصدار الأحكام واستنباط القواعد التي تحكم اللغة، وقد وقع ابن مضاء في هذين الأمرين فدخل إلى تفسير الظاهرة اللغوية عبر ما يتفق مع مذهبه، وليس عبر ما يخص الظاهرة اللغوية، فيكاد ينصب جل اعتراضه على مفهوم العامل في الجملة، وليس على وظيفته في الجملة، ولذلك مال إلى مذهب ابن جني الذي لا يخلو أيضاً من بعد مذهبي في تفسير الظاهرة اللغوية، نجد ذلك في قوله: "قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره" فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره وهذا قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"(٢).

وهذا المذهب في تفسير الظاهرة اللغوية يجعل اللغة عرضة للأحكام المسبقة وينبغي أن لا يعمل به، وإنما ينبغي أن تستنبط قواعد اللغة من اللغة بكل تجرد، ليكون البحث علمياً.

أما الناحية الثانية التي ينبغي أن تناقش فهي البديل عن نظرية العامل، فابن مضاء – بعد أن قدم اعتراضاً مطولاً على العامل – عاد ليؤكد أن اعتراضه هذا لا يتجاوز المخالفة في استعمال المصطلح، وأنه ليس لديه بديل يعتمد عليه في تفسير الظاهرة اللغوية. هذا ما نص عليه ابن مضاء في قوله: "فإن قيل: أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول، فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو، قلت: أورد هذا في أبواب تدل على ما سواها..

فمن هذه الأبواب: باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الآخر وما كان نحو ذلك. هذه ترجمة سيبويه رحمه الله، وأنا في هذا الباب لا أخالف

(١) الرد على النحاة لابن مضاء ص٧٧، ٧٨.

(٢) الرد على النحاة لأبن مضاء ص٧٧.

النحويين إلا في أن أقول: علقت ولا أقول: أعملت، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا استعمله في المجرورات و الفاعلين والمفعولين"[1]. فابن مضاء لم يخالف النحويين في تفسير الظاهرة اللغوية، و لم يحسن أن يقدم بدلا عن العامل، بل اكتفى باستعمال مصطلح آخر غير العامل هذا كل ما خالف ابن مضاء النحويين القدماء فيه. ويلاحظ أن معظم الذين اعترضوا على نظرية العامل لم يحسنوا أن يقدموا بديلا عنه، وبقيت نظرياتهم مجردة غير قابلة للتطبيق، بل نجدهم حين يبدءون بالتطبيق يعودون إلى العامل ولا يحسنون التخلي عنه"[2].

**٤ـ إبراهيم مصطفى ونظرية العامل**

ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن العامل النحوي لا وجود له ولا علاقة له بالإعراب، وإنما أدخله النحويون القدماء متأثرين بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، وغالبة على تفكيرهم، وذهب إلى أن الأصل في الإعراب لبعض الحركات، وما تدل عليه من المعاني العامة، فالضمة عنده علم الإسناد والكسرة علم الإضافة، أما الفتحة فليست علامة على شيء، هذا ما نص عليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في قوله: "فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها.

وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداه، كما في كتاب محمد، وكتاب لمحمد.

ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه، إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع.

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليست بقية من مقطع، ولا أثرا لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام.

فهذا جوهر الرأي عندنا، وخلاصة ما نسعى بعد في تفصيله وتأييده"[3].

ومال إلى هذا الرأي الدكتور ريمون طحان حيث قال: "كل ما هو غير مرفوع وغير مجرور هو منصوب، ولا تألف عادة حالات النصب إلا جعبة أو كيساً يتضمن كل ما استعصى شرحه

---

(١) الرد على النحاة لابن مضاء ٩٤

(٢) اللغة والنحويين القديم والحديث عباس حسن ص٢١٤، ٢١٥ والنحو في اطاره الصحيح يوسف الحمادي ص١٩٤ ومناهج البحث عند مفكري الاسلام علي النشار ص١٥، ١٦.

(٣) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ص٥٠، ٥١.

وتعليله، وتعود حالة النصب (ما عدا حالة المفعول به) إلى توزيعة مجانية واعتباطية"[1].

فالأستاذ إبراهيم مصطفى يرى هو ومن رأى رأيه أن الإعراب مقصور على الضمة والكسرة وما تقعان عليه من المعاني، أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دليل على إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، وبهذا يكون إبراهيم مصطفى قد خالف سيبويه وغيره من متقدمي النحويين، فاقتصر من بين محاور ظاهرة الإعراب على الحركة وأغفل صيغ الألفاظ ورتبتها والعلاقات التي تربط بين الألفاظ، فأدى به هذا الأمر إلى قصر الإعراب على الضمة والكسرة، وأخرج الفتحة من علامات الإعراب، وبذلك يكون قد قصر الإعراب على باب المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول المرفوع والمضاف إليه، وحذف منه خمسة عشر بابا، وهي أبواب المنصوبات المتعارف عليها عند النحويين، وهذه الأبواب لا تتمايز بالحركة، وإنما يرجع تمايزها إلى اختلاف صيغ الألفاظ المنصوبة كالأسماء، والمصادر والظروف والصفات، وكذلك تتمايز هذه المنصوبات باختلاف القرائن اللفظية كدخول العوامل على الجملة الاسمية وغيرها.

فالسبب المباشر في إلغاء الأستاذ إبراهيم مصطفى للمنصوبات هو عدم اعتماده على الصيغ الصرفية والقرائن اللفظية إلى جانب حركة الإعراب، ولو تنبه إلى ما تؤديه الصيغ الصرفية، والقرائن اللفظية في الجملة لما وقع في هذا الخطأ فهذه المنصوبات متمايزة باختلاف صيغها وما يصاحبها من القرائب اللفظية ولو نظر الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى باب المرفوعات، أو باب الإسناد كما يعبر عنه لوجد أن هذه المرفوعات مختلفة الدلالة فبعضها مبتدأ وبعضها خبر، وبعضها فاعل وبعضها مفعول مرفوع، ولا يمكن التمييز بين هذه المرفوعات إلا بالرجوع إلى القرائن اللفظية، فنحن لا نستطيع أن تميز بين الفاعل و المفعول المرفوع إلا باختلاف صيغة الفعل المتقدم على مرفوعة، و لا نستطيع أن غير بين الفاعل والمبتدأ إلا بمصاحبة الفاعل للفعل وتقدمه عليه، ومصاحبة الخبر للمبتدأ وتأخره عنه، ثم إن بعض هذه المرفوعات قد تتأثر بالعوامل المصاحبة فتصبح منصوبة كما هو الحاصل في اسم إن الذي وقع الباحث في كثير من التمحل في تخريجه"[2].

إن تفسير ظاهرة الإعراب بالاعتماد على محور من محاور الظاهرة سيؤدي بالتأكيد إلى إلغاء بعض الأبواب المرتبطة ببقية المحاور، وهذا هو الخطأ الذي وقع فيه الأستاذ إبراهيم مصطفى، حين اعتمد على حركة الإعراب، وأغفل بقية المحاور في الظاهرة.

---

(١) الألسنية العربية – ريمون طحان – دار الكتاب اللبناني بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨١م، ج٢، ص٣٠.

(٢) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ص٦٤ – ٧١.

## المبحث الثالث

# اللفظ والمعنى

## المبحث الثالث

# اللفظ والمعنى

اللفظ والمعنى من أهم محاور ظاهرة الإعراب، فالإعراب فرع على المعنى، وما الألفاظ إلا دلائل أو قرائن على المعاني، ولذلك كان اعتناء النحويين بالمعاني أكبر من اعتنائهم بالألفاظ "فلا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني، وتعمل الفكر هناك، فإذا تم ذلك اتبعتها الألفاظ، وقفوت بها أثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"[1]، ولما للمعنى من أهمية في الدرس النحوي وفي الكشف عن وجوه الإعراب، فقد جعله سيبويه في مقدمة كتابه جاء ذلك في الباب الذي عنون له بقوله: "هذا باب اللفظ للمعاني: اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"[2] ويؤكد الزجاجي على أن سيبويه إنما أورد هذا الباب في مقدمة كتابه لما له من الأهمية في باب الإعراب بقوله: "إنما ذكر سيبويه اختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني، حجة لاختلاف الإعراب للمعاني، كما خالفوا بين الألفاظ للمعاني نحو: ذهب وجلس كذلك أكرمني أخوك، وأكرمت أخاك. هما يختلفان. وكذلك فرق بين الفاعل والمفعول به، والمضاف والمضاف إليه في الإعراب، إذا اختلفت معانيهن"[3].

وتمتد فكرة اللفظ والمعنى عند سيبويه إلى معظم مباحثه النحوية، فهي ترتبط ارتباطا مباشرا بالعامل والمعمول، فهي ترتبط بالعامل الفعلي الدال على معنى غيره، وهو ما اصطلح عليه المتأخرون بـ "التضمين" كما ترتبط بالمشتقات التي أشبهت الأفعال، وعملت عملها، وكذلك ترتبط بالحروف التي أشبهت الأفعال في اللفظ والمعنى، والحروف التي أشبهت الأفعال في المعنى دون اللفظ.

أما ارتباط اللفظ والمعنى بالمعمول فقد ارتبط بأهم محورين من محاور العامل، وهما النيابة

---

(١) دلائل الإعجاز في علم المعاني – عبد القاهر الجرجاني – دار المعرفة – بيروت لبنان ١٩٧٨م مراجعة محمد رشيد رضا ص٤٤.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٤.

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص١٣٧، ١٣٨.

والتأويل، وسيتناول الباحث هذه المحاور بشيء من التفصيل فيما يأتي إن شاء الله.

## أولا: التضمين

ارتبطت فكرة التضمين في الدراسات النحوية بالأفعال وما تدل عليه من المعاني، فالفعل إما أن يختص بلفظ لا يشركه فيه غيره، وإما أن يشترك مع غيره في لفظه ويخالفه في المعنى، وإما أن يشركه غيره في لفظه ويخالفه في معناه، فأما الأول فهو القياس الذي تجري عليه معظم الألفاظ في اللغة، لأن الأصل في الألفاظ أن تدل على معانيها الموضوعة لها وضعا أوليا، فالمعنى من اللفظ بمنزلة الروح من الجسد يقول في ذلك السهيلي: "المعنى من اللفظ بمنزلة الروح من الجسد، ولذلك يتبع المعنى اللفظ في الزيادة والنقصان كما أن الجسد مع الروح كذلك، فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة أو حذف، فإنما هو بحسب ما يكون في المعنى، اللهم إلا أن يكثر استعمال كلمة، فيحذف منها تخفيفا على اللسان لكثرة دورانها فيه ولعلم المخاطب بمعناه"[1] فالأصل في الألفاظ أن تدل على معانيها دلالة قطعية، وألا تشترك مع غيرها في معناها، وأن لا يشركها غيرها في معناها، إلا أن العرب خالفت هذا الأصل فأجرت بعض الألفاظ على معنى غيرها، وضمنت المعنيين في لفظ واحد. هذا ما نص عليه سيبويه في مقدمة كتابه حيث قال: "هذا باب اللفظ للمعاني: اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين.

فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس وذهب. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة"[2].

أما اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين فهو القياس، وأما اختلاف اللفظين والمعنى واحد فهو ما اصطلح عليه بالترادف اللفظي وغالب الظن أن هذا الترادف راجع إلى اجتماع لغتين أو تداخلهما[3] وأما اتفاق اللفظين والمعنى مختلف، فهو ما اصطلح عليه بـ (المشترك اللغوي)[4].

---

(١) نتائج الفكر في النحو للسهيلي ص٩٩.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٤.

(٣) الترادف في اللغة – حاكم مالك لعيبي – وزارة الثقافة والإعلام – العراق – دار الحرية للطباعة ١٩٨٠م كاملا ومنطق تهافت الفلاسفة المسمى (معيار) العلم للغزالي تحقيق د. سليمان دنيا دار المعارف بمصر القاهرة كورنيش النيل ١٩٦١م ص٧٢ – ٨١.

(٤) ما اتفق لفظه واختلف معناه – لابن الشجري – هبة الله بن على بن محمد – تحقيق أحمد حسين بيج – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ط١ – ١٩٩٦م (كاملا).

وهذان الضربان الأخيران لا بد للنحوي من التعرف عليهما؛ لأن اختلاف الألفاظ يؤدي إلى اختلاف الإعراب وإن كان اللفظ واحدا، وكذلك اختلاف المعاني يؤدي إلى اختلاف الإعراب، وإن كان المعنى واحدا يقول في ذلك أبو الفتح بن جني: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكأن أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله عز اسمه: ﴿أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم﴾[1] وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة وإنما تقول: بها، أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدى أفضيت بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفث، إيذانا وإشعارا أنه بمعناه"[2].

وقد اختلف النحويون في حقيقة التضمين، فذهب قوم إلى أن اللفظ منقطع عن معناه الأصلي ومختص بالمعنى الجديد الذي تضمن معناه، وذهب قوم إلى أن اللفظ للأصل، والمعنى مضمن مجازا ويستدل عليه بالقرينة، والراجح أن المعنى مضمن في اللفظ مجازا لأن اللفظ إذا كان مفردا لم يدل إلا على معناه الأصلي"[3] وعلل السيوطي تضمين الألفاظ معاني بعضها بعضا بقلة الألفاظ وكثرة المعاني حيث قال: "المعاني، غير متناهية، والألفاظ متناهية، لذلك ضمنت العرب بعض الألفاظ معاني غيرها"[4] ولو كان الأمر كذلك لكانت هذه المعاني بغير ألفاظ تدل عليها في حال الإفراد، وهذا ما لا تؤيده الحقيقة اللغوية، فالمعاني المضمنة في الألفاظ لها ألفاظ تدل على معانيها دلالة قطيعة في حال الإفراد.

والراجح – لدى الباحث – أن اللفظ للفعل الأصلي وأن والمعنى متضمن في لفظ غيره مجازا، ولا يكون لفظ الفعل للمعنى المتضمن، وكأنه في هذه الحالة يدمج المعنيين في لفظ واحد.

وقد تناول سيبويه هذه المعاني المضمنة في غير لفظها في أكثر من موضع – مبينا أثر اختلاف المعاني على الإعراب ومن ذلك:

**أ – تضمين الفعل الناقص معنى الفعل التام اللازم**

---

(١) الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٢) الخصائص لابن جني ج٢، ص٣٠٨ والطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم وحقائق الإعجاز – يحي بن حمزة بن علي العلوي اليمني دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٩٨٠ ج١، ص٦٤ – ٩٨.

(٣) الدلالة اللغوية عند العرب – د. عبد الكريم مجاهد – عمان الأردن – دار العيناء ص٤١ والمشترك اللغوي نظرية وتطبيقا – د. توفيق محمد شاهين – مكتبة وهبة القاهرة ط١ – ١٩٨٠م ص٢٢.

(٤) المزهر للسيوطي ج١، ص٣٦٩.

وذلك نحو تضمين كان معنى وجد، أو وقع، أو حدث. قال سيبويه: "في ذلك قد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه"، تقول: قد كان عبدالله أي قد خلق عبدالله وقد كان الأمر. أي: وقع الأمر، وقد دام فلان، أي ثبت، كما تقول رأيت زيدا، تريد رؤية العين، وكما تقول أنا وجدته، تريد وجدان الضالة كما يكون أصبح وأمسى مرة بمنزلة كان، ومرة بمنزلة من قال: استيقظوا وناموا"[1].

**ب – تضمين الفعل التام معنى الفعل القلبي نحو:**

وذلك نحو تضمين (أتقول) معنى (أتظن) قال سيبويه: "(تقول) في الاستفهام شبهوها بـ (تظن)، و لم يجعلوها كيظن، وأظن في الاستفهام؛ لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره، ولا يستفهم هو إلا عن ظنه، فإنما جعلت كتظن كما أن ما كليس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك، أو قدم الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللغات فيه كلغة تميم، و لم تجعل قلت كظننت؛ لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكيا، فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا"[2] ومراده من ذلك أن أتقول لا تستعماها العرب بمعنى تظن إلا مع المخاطب، فلا يجوز الاستفهام عن ظن الغائب، أو أن يستفهم المتكلم عن ظن نفسه، والأصل أتظن فإن كنت تظن فقل إلا أنهم اختزلوا الجملة فصارت أتقول أي قل ظنك إن كنت تظن"[2].

**ج– تضمين أفعال القلوب معاني الأفعال التامة:**

وذلك نحو تضمين علمت معنى عرفت، قال سيبويه: "وإذا قلت رأيت فأردت رؤية العين أو وجدت، فأردت وجدان الضالة، فهو بمعنى ضربت، ولكنك إنما تريد بوجدت وعلمت، وبرأيت ذلك أيضا. ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول رأيت زيدا الصالح، وقد يكون علمت بمنزلة عرفت، لا تريد إلا علم الأول، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد علمتم والذين اعتدوا منكم في السبت﴾[3] وقال سبحانه: ﴿وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم﴾[4]، فهي هنا بمنزله عرفت كما كانت رأيت على وجهين"[5].

**ثنايا: الشبه اللفظي والمعنوي**

ربط سيبويه الألفاظ والمعاني بالعامل، وجعل الشبه اللفظي والمعنوي أساسا لإعمال

---

(١) الكتاب ج١، ص٤٦.

(٢) الكتاب ج١، ص١٢٢.

(٣) الآية ٦٥ من سورة البقرة.

(٤) الآية ٦٠ من سورة الأنفال.

(٥) الكتاب ج١، ص٤٠.

الصفات والمصادر وأسماء الأفعال والحروف، فجميع هذه الألفاظ ينبغي أن لا تكون من العوامل، لأنها أسماء أو حروف، والأصل في الأسماء أن تكون معمولة، والأصل في الحروف أن تكون مهملة، وإنما عمل العامل من الأسماء لأنه أشبه الأفعال في اللفظ والمعنى، وعمل العامل من الحروف لأنه أشبه الأفعال في المعنى دون اللفظ، فهذه المشبهات على ضربين:

**١ـ الأسماء المشبهة بالأفعال في اللفظ والمعنى**

الاشتراك في اللفظ والمعنى من خصائص الصفات والمصادر، لأنها مشتركة مع الفعل في اللفظ قبل أن تشركه في المعنى، فإذا ما أشبهت الفعل في المعنى اجتمع فيها الشبه اللفظي والمعنوي، فالصفات تعمل عمل الأفعال، لأنها أشبهتها في اللفظ والمعنى، فاسم الفاعل يعمل عمل الفعل المضارع المبني لفاعله إذا كان نكرة منونا هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونا، وذلك قولك: هذا ضارب زيدا غدا، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا غدا، فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضارب عبدالله الساعة، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا الساعة، وكان زيدا ضاربا أباك، فإنما تحدث أيضا عن اتصال فعل في حال وقوعه. وكان موافقا زيدا، فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أباك، ويوافق زيدا، فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منونا"[1] من أول السطر فاسم الفاعل يعمل عمل الفعل المضارع؛ لأنه مشابه له في اللفظ والمعنى، والفعل المضارع معرب لأنه أشبه اسم الفاعل في اللفظ والمعنى هذا ما جاء في قول سيبويه: "فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة، لأنه إنما أجري مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه"[2]، ويعمل اسم الفاعل عمل الفعل الماضي إذا كان بمعناه. هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه وذلك قولك: هذا الضارب زيدا، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدا، وعمل عمله؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين"[3] وكذلك اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمفعول كما عمل اسم الفاعل عمل الفعل المبني للفاعل هذا ما؛نص عليه سيبويه في قوله: "مفعول

(١) الكتاب ج١، ص١٦٤.

(٢) الكتاب ج١، ص١٧١.

(٣) الكتاب ج١، ص١٨١، ١٨٢.

مثل يفعل، وفاعل مثل يفعل"[1].

أما المصدر فإنه يعمل عمل الفعل المضارع المبدوء بالياء؛ لأنه متحمل للفاعل الظاهر بعده مثله. جاء ذلك في قول سيبويه: "هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه. وذلك قولك: "عجبت من ضرب زيدا، فمعناه أنه يضرب زيدا، وتقول: عجبت من ضرب زيدا بكر، ومن ضرب زيد عمرا، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيد عمرا، ويضرب عمرا زيد"[2].

أما الصفة المشبهة فإنها لا تعمل عمل الفعل المضارع لأنها لم تشبه به، وإنما شبهت باسم الفاعل، المشبه بالفعل المضارع، فانحطت عن الفعل في الإعراب، لأنها لم تشبهه هذا ما جاء في قول سيبويه: "هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه، و لم تقو أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه. وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها معرفا بالألف واللام أو نكرة، لا تجاوز هذا؛ لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه. والإضافة فيه أحسن وأكثر؛ لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل، ولا في معناه، فكان أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ، كما أنه ليس مثله في المعنى، وفي قوته في الأشياء"[3].

وأما أسماء التفضيل فإنها شبهت بالصفة المشبهة، و لم تشبه بالفعل، أو باسم الفاعل، ولذلك انحطت درجة عن الصفة المشبهة هذا ما جاء في قول سيبويه: "وتقول فيما لا يقع إلا منونا عاملا في نكرة وإنما وقع منونا؛ لأنه فصل فيه بين العامل والمعمول، فالفصل لازم له أبدا مظهرا أو مضمرا، وذلك قولك: هو خير منك أبا، وهو أحسن منك وجها، ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه. وإن شئت قلت: هو خير عملا، وأنت تنوي (منك) وإن شئت أخرت الفصل في اللفظ، وأصله التقديم؛ لأنه لا يمنعه تأخيره عمله مقدما، كما قال: ضرب زيدا عمرو، فعمرو مؤخر في اللفظ مبدوء به في المعنى، وهذا مبدوء به في أنه يثبت التنوين ثم يعمل. ولا يعمل إلا في نكرة، كما أنه لا يكون إلا نكرة، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة، فألزم فيه وفيما يعمل فيه وجها واحدا"[4].

### ٢ ـ الألفاظ المشبهة بالأفعال في المعنى دون اللفظ

المشبهات في المعنى هي العوامل التي أشبهت الفعل في معناه، و لم تشركه في لفظه، فليس

---

(١) الكتاب ج١، ص١٠٩.

(٢) الكتاب ج١، ص١٨٩.

(٣) الكتاب ج١، ص١٩٤.

(٤) الكتاب ج١، ص٢٠٢، ٢٠٣.

بينها وبين ما شبهت به اشتراك في اللفظ، ولكنها لما أشبهته في المعنى حملت عليه، وعملت عمله، ومن ذلك أسماء الأفعال التي هي أسماء في الأصل، ولكنها لما أشبهت الفعل في المعنى حملت عليه، وأجريت مجراه هذا ما جاء في قول سيبويه: "واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها اسماء، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك، ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية. وإنما كان أصل هذا في الأمر والنهي، وكانا أولى به، لأنهما لا يكونان إلا بفعل، فكان الموضع الذي لا يكون إلا فعلا أغلب عليه.

وهي أسماء الفعل، وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام، نحو: النجاء، لئلا يخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهي. ولم تصرف تصرف المصادر؛ لأنها ليست بمصادر، وإنما سمي بها الأمر والنهي، فعملت عملها، ولم تجاوز، فهي تقوم مقام فعلها"[1].

ومن ذلك الحروف المشبهة بالأفعال التامة كحروف الاستثناء والنداء، فإنها تعمل فيما بعدها عمل الفعل لأنها نائبة عن الفعل في أداء المعنى هذا ما جاء في قول سيبويه: "ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبدالله، والنداء كله. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار يا بدلا من اللفظ بالفعل"[2]، وكذلك حرف الاستثناء إنما هو نائب عن الفعل الذي هو بمعناه هذا ما جاء في قول سيبويه: "هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحد إلا زيدا، وما أتاني أحد إلا زيدا وعلى هذا: ما رأيت أحدا إلا زيدا، فينصب زيدا على غير رأيت، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول، ولكنك جعلته منقطعا مما عمل في الأول. والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكن زيدا، ولا أعني زيدا. وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت عشرون درهما"[3].

ومن ذلك أيضا الحروف المشبهة بالأفعال الناقصة نحو ما ولا ولات وإن النافية التي أجراها أهل الحجاز مجرى (ليس) لإفادتها النفي والحروف المشبهة بالأفعال التامة – إن وأخواتها – التي أشبهت الفعل في اللفظ والمعنى، ولكنها أضعف من الحروف المشبهة بالأفعال في اللفظ والمعنى ولذلك قصرت عنها.

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٤٢، ٢٤٣.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٩١.

(٣) الكتاب ج٢، ص٣١٩.

## ثالثا: النيابة والتأويل

ارتبط مفهوم النيابة والتأويل بالألفاظ التي اختصت بمواقع إعرابية محددة كاختصاص الأسماء بباب الابتداء والفاعلية والمفعولية والإضافة، واختصاص المصادر بباب المفعول المطلق والمفعول لأجله، واختصاص الظروف بباب المفعول فيه، واختصاص الصفات بباب الخبر والحال والصفة، فكل صيغة من هذه الصيغ لها موقع إعرابي محدد مختص به، وإذا حلت صيغة أخرى في محل الصيغة الأصلية لشبه في المعنى بين اللفظ المختص بالموقع، وما حل محله اعتبر هذا اللفظ نائبا عن اللفظ الأصلي، ووجب تأويله بمعنى اللفظ الأصلي، ويغلب هذا في باب المصادر والظروف والصفات التي تكون حالا ويقل في غيرها. فقد تنوب الأسماء والصفات والظروف عن المصادر إذا كانت بمعنى المصادر، هذا ما نص عليه سيبويه في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله: "هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل، وذلك قولك: أتميميا مرة وقيسيا أخرى؟، وإنما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل، فقلت: أتميميا مرة وقيسيا أخرى، كأنك قلت: أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى؟

فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك[1].

وقوله: "هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعي بها، وذلك قولك: تربا، وجندلا، وما أشبه هذا. فإن أدخلت (لك) فقلت: تربا لك، فإن تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الأول، كأنه قال: ألزمك الله وأطعمك الله تربا وجندلا، وما أشبه هذا من الفعل، وأختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلا من قولك: تربت يداك وجندلت"[2].

وقوله: وهذا باب ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات، وذلك قولك: هنيئا مريا كأنك قلت: ثبت لك هنيئا مريئا"[3].

وقوله: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال إنتصاب الفعل، استفهمت أو لم تستفهم وذلك قولك: أقائما وقد قعد الناس، وأقاعدا وقد سار الركب. وكذلك إن أردت هذا المعنى و لم تستفهم، تقول: قاعدا علم الله، وقد سار الركب، وقائما قد علم الله، وقد قعد الناس"[4].

---

(١) الكتاب ج١، ص٣٤٣.

(٢) الكتاب ج١، ص٣١٤، ٣١٥.

(٣) الكتاب ج١، ص٣١٦.

(٤) الكتاب ج١، ص٣٤٠.

وقد تنوب الأسماء والمصادر والصفات عن الظروف، هذا ما نص عليه سيبويه في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله: "هذا باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر، فإنما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار"(١).

وقوله: "ومما يختار فيه أن يكون ظرفا ويقبح أن يكون غير ظرف، صفة الأحيان، تقول: سير عليه طويلا، وسير عليه حديثا، وسير عليه كثيرا، وسير عليه قليلا، وسير عليه قديما، وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف، ولم يجز الرفع؛ لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم"(٢).

وقوله: "وقد تقول، سير عليه مرتين، تجعله على الدهر، أي ظرفا. وتقول: سير عليه طورين، وتقول: ضرب به ضربتين، أي قدر ضربتين من الساعات، كما تقول: سير عليه ترويحتين. فهذا على الأحيان، ومثل ذلك: انتظر به نحر جزورين، إنما جعله على الساعات، كما قال: مقدم الحاج وخفوق النجم، فكذلك جعله ظرفا. وقد يجوز فيه الرفع إذا شغلت به الفعل"(٣).

وتنوب الأسماء والمصادر من الصفات في باب الحال هذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر؛ لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب، لأنه مفعول به وذلك قولك: كلمته فاه إلى في، وبايعته يدا بيد، كأنه قال: كلمته مشافهة، وبايعته نقدا، أي كلمته في هذه الحال"(٤).

وقوله: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب؛ لأنه موقوع فيه الأمر وذلك قولك: قتلته صبرا، ولقيته فجاءة، ومفاجأة، وكفاحا، ومكافحة، ولقيته عيانا، وكلمته مشافهة، وآتيته ركضا وعدوا ومشيا، وأخذت ذلك عنه سمعا وسماعا، وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالا ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة ولا أتانا رجلة"(٥).

---

(١) الكتاب ج١، ص٢٢٢.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٢٧.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٣٠.

(٤) الكتاب ج١، ص٣٩١.

(٥) الكتاب ج١، ص٣٧٠.

## المبحث الرابع

# الحذف

## المبحث الرابع

# الحـــذف

الأصل في الألفاظ أن تكون مذكورة لأنها الدالة على المعاني، فإذا حذف اللفظ وجب على النحوي تقديره، وقد لاحظنا ربط سيبويه لهذه المحذوفات بباب القياس والعلل، وأن العلة من الأمور التي اعتمد عليها في تقدير الألفاظ المحذوفة وخاصة إذا كان الحذف لوجود قرينة حالية أو لفظية، وكذلك لاحظنا مدى اعتناء سيبويه بباب الحذف وتقسيم مباحثه بحسب الحذف والذكر، ونحن هنا سنعرض لمنهجه في التوجيه النحوي.

فالعلة أمر متعلق بالقياس أما التوجيه النحوي فهو أمر آخر متعلق بالصنعة، فسيبويه لا يعتمد على العلة وحسب في توجيهه النحوي بل يعتمد إلى جانب العلل على العلاقات اللفظية والأساليب، فنجده يراعي وقوع المحذوف من الأفعال بعد حروف مختصة بالدخول عليها، ويقسم هذه الحروف إلى حروف مختصة لا يجوز حذف الفعل بعدها إلا في الضرورة كما جاء في قوله: "فمما لا يليه الفعل إلا مظهرا، قد، وسوف، ولما، ونحوهن، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب، وذلك نحو لم زيدا أضربه، إذا اضطر شاعر فقدم لم يكن إلا النصب في زيد ليس غير، لو كان في شعر، لأنه يضمر الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسم"[1] وكذلك يربط حذف الأفعال بحروف مختصة بالأفعال ولكن يجوز حذف الفعل بعدها بغير ضرورة كما جاء في قوله: "وأما ما يجوز فيه الفعل مضمرا ومظهرا، مقدما ومؤخرا، ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء، فهلا ولولا ولما وألا. لو قلت: هلا زيدا ضربت ولولا زيدا ضربت وألا زيدا قتلت جاز. ولو قلت: ألا زيدا وهلا زيدا على إضمار الفعل ولا تذكره جاز. وإنما جاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض والأمر"[2].

والى جانب ربطه للحذف بالعلل والحروف المختصة نجده يربط الحذف بالعلاقات اللفظية، فالأفعال المحذوفة في باب المصادر المنتصبة بأفعال مضمرة، مختزلة في المصدر، أي أن المصدر قد تضمن معنى الفعل إلى جانب كونه معمولا له جاء ذلك في قوله: "هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء من ذلك قولك: حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا، وأفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعمة عين، وحبا ونعام عين، ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولاهما

(١) الكتاب ج١، ص٩٨.

(٢) الكتاب ج١، ص٩٨.

و لأفعلن ذلك رغما وهوانا.

فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمد الله حمدا وأشكر الله شكرا، وكأنك قلت: أعجب عجبا، وأكرمك كرامة، وأسرك مسرة، ولا أكاد كيدا ولا أهم هما، وأرغمك رغما، وإنما اختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء – كأن قولك: حمدا في موضع أحمد الله، وقولك عجبا منه في موضع أعجب منه، وقوله: ولا كيدا في موضع ولا أكاد ولا أهم"[1].

فالفعل هنا مختزل والمصدر مختزل له وبدل منه، وكأن العامل والمعمول قد صارا شيئا واحدا، ويقوي هذا المذهب أن المصدر صار دالا على كل ما يدل عليه الفعل، فالمصدر هنا أصبح دالا على الزمن بعد أن كان مجردا منه قبل أن يختزل الفعل فيه، وذلك لأن المصادر المنصوبة في هذا الباب مؤولة بالفعل المضارع، وكذلك أصبح المصدر متضمنا للفاعل كما كان الفعل متضمنا له قبل أن يترك إظهاره فالمصدر هنا بمعنى الفعل المضارع فقولك حمدا وشكرا هو بمعنى أحمد وأشكر، وأما تضمين المعمول للفاعل فقد نص عليه سيبويه في قوله: "وجميع ما يكون بدلا من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعل قد عمل في الاسم، لأنك لا تلفظ بالفعل فارغا، فمن ثم لم يكن فيه الرفع في كلامهم، لأنه إنما يعمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به، إلا أنه صار كأنه فعل قد لفظ به، فأولى ما عمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به"[2] فهذه المصادر صارت نائبة عن الفعل ومختزلة له لأنها تضمنت الزمن إلى جانب الحدث، وأضمر فيها الفاعل، كما أضمر في المضارع الموجه للمخاطب، إلا أنه لم يتوقف في هذا الباب على الأفعال المشاركة لمصادرها في اللفظ، ولكنه حمل عليه كل ما انتصب على المصدرية من الصفات والأسماء وجعل المعمول بدلا من اللفظ بالفعل مختزلا له، ومن ذلك قوله: "هذا باب ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات وذلك قولك: هنيئا مريا كأنك قلت: ثبت لك هنيئا مريئا، وهنأه ذلك هنيئا وإنما نصبته لأنه ذكر لك خيرا أصابه رجل فقلت هنيئا مريئا كأنك قلت: ثبت ذلك له هنيئا مريئا أو هنأه ذلك هنيئا، فاختزل الفعل، لأنه صار بدلا من اللفظ بقولك: هنأك"[3].

وهذا التفسير قريب من الأول، لأن الصفة في هذا الباب مشاركة للفعل العامل فيها في اللفظ على خلاف الأسماء المنصوبة على المصدرية التي لم تشارك الفعل في لفظه، ولكنها لما كانت واقعة في موقع المصادر ومؤولة بها، جاز في تخريج إعرابها ما يجوز في المصدر الصريح، وصارت

(١) الكتاب ج١، ص٣١٨، ٣١٩.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٣٢.

(٣) الكتاب ج١، ص٣١٦، ٣١٧.

بمنزلة المصدر في كونها بدلا من اللفظ بالفعل، ومختزلة له، ومن ذلك الأسماء الجامدة المنصوبة انتصاب المصادر، قال سيبويه في ذلك: "هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها وذلك قولك: تربا، وجندلا، وما أشبه هذا. فإن أدخلت (لك) فقلت: تربا لك فإن تفسيرها هنا كتفسير في الباب الأول كأنه قال ألزمك الله وأطعمك الله تربا وجندلا، وما أشبه هذا من الفعل، واختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلا من قولك: تربت يداك وجندلت"[1] ويطرد هذا التفسير النحوي في بعض الأبواب النحوية التي تشارك فيها بعض المعمولاة عواملها في اللفظ ومن ذلك تفسيره لباب الإغراء والتحذير على البدل والاختزال حمله على هذا التفسير وجود المصادر المنصوبة بأفعال متروكة الإظهار في باب التحذير كما انتصبت المصادر في باب الدعاء وذلك نحو قولهم: الحذر الحذر ، النجاء النجاء، وهم يريدون إحذر انج هذا ما نص عليه في قوله: "ومما جعل بدلا من اللفظ بالفعل قولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا، فإنما انتصب هذا على الزم، وعليك النجاء، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة أفعل"[2].

أما في باب الأسماء المنصوبة على المفعولية بأفعال مضمرة متروكة الإظهار فقد جعل المفعول به بدلا من الفعل و لم ينص على أنه مختزل له وهو محق في ذلك، لأن المفعول به لا يشارك الفعل في لفظه فيختزله، فالاختزال مبني عنده على المشاركة اللفظية، أما البدل فليس كذلك، لأن الفعل لا يشارك المفعول في لفظه ولا هو مشتق منه، ومن ذلك حذف الأفعال في باب الإغراء، جاء في ذلك قوله: "وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلا من الفعل"[3] فجعل الضمير في هذا الباب بدلا من الفعل.

وكذلك حمل الصفات المنصوبة على الحالية بأفعال متروكة الإظهار مشاركة لمعمولها في المعنى نحو أخذته بدرهم فصاعدا لأن تفسيره أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا أو ذهب الثمن صاعدا فهذا الفعل المتروك فيه معنى الصفة المنصوبة على الحالية: فقولهم زاد أو ذهب بمعنى صعد، هذا ما نص عليه سيبويه في قوله: "هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعدا، وأخذته بدرهم فزائدا، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء، لو قلت: أخذته بصاعد كان قبيحا لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم كأنه قال أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا، أو فذهب صاعدا، ولا يجوز أن تقول: وصاعد، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء، كقولك: بدرهم وزيادة،

(١) الكتاب ج١، ص٣١٤، ٣١٥.

(٢) الكتاب ج١، ص٢٧٥، ٢٧٦.

(٣) الكتاب ج١، ص٢٩٠، ٢٩١.

الحذف فيه حمل على باب المتروك إظهاره، وهذا الضرب من الحذف غالبا ما يكون في الأمثال والحكاية، وما حمل عليها من التراكيب قال سيبويه في ذلك: ''هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل وذلك قولك: "هذا ولا زعماتك" أي: ولا أتوهم زعماتك"[1] وقال: "من أنت زيدا، فزعم يونس أنه على قوله: من أنت تذكر زيدا، ولكنه كثر في كلامهم واستعمل واستغنوا عن إظهاره، فإنه قد علم أن زيدا ليس خبرا ولا مبتدأ، ولا مبنيا على مبتدأ، فلا بد من أن يكون على الفعل، كأنه قال: من أنت، معرفا ذا الاسم، و لم يحمل زيدا على من ولا أنت، ولا يكون من أنت زيدا، إلا جوابا، وكأنه لما قال: أنا زيد، قال: فمن أنت ذاكرا زيدا، وبعضهم يرفع، وذلك قليل، كأنه قال: من أنت كلامك أو ذكرك زيد، وإنما قل الرفع لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبرا لمصدر ليس له، ولكنه يجوز على سعة الكلام، وصار كالمثل الجاري، حتى أنهم ليسألون الرجل عن غيره فيقولون للمسئول: من أنت زيدا، كأنه يكلم الذي قال: أنا زيد، أي أنت عندي بمنزلة الذي قال: أنا زيد، فقيل له: من أنت زيدا، كما تقول للرجل: "أطرى إنك ناعلة وأجمعي". أي أنت عندي بمنزلة التي يقال لها هذا''[2] وكل هذه المواضع التي سبقت الإشارة إليها حذف فيها الفعل والفاعل وإن كان الغالب عند النحويين في هذا الباب أن يشيروا إلى الفعل دون الفاعل، أما الفاعل منفردا فلا يحذف و لم يشذ عن ذلك إلا حذف الفعل بعد (إذا) الشرطية عند بعض النحويين، أما سيبويه فقد أجاز مجيء الاسم المرفوع بعد (إذا) على الابتداء. وهذا ما نص عليه سيبويه في قوله: ''ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس: (إذا) و (حيث). تقول: إذا عبدالله تلقاه فأكرمه، وحيث زيدا تجده فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة، ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل. لو قلت: اجلس حيث زيد جلس، وإذا زيد جلس، كان أقبح من قولك: إذا جلس زيد، وإذا يجلس، وحيث يجلس، وحيث جلس، والرفع بعدهما جائز، لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول، اجلس حيث عبد الله جالس، واجلس إذا عبدالله جلس''[3].

أما الفاعل فإنه لا يترك إظهاره دون وجود القرينة اللفظية الدالة عليه، ولذلك قال النحويون: إن الفاعل يضمر ولا يحذف، ومرادهم من ذلك أن الفاعل لا يترك إظهاره البته، كالحاصل في المبتدأ والخبر، فجميع المواضع التي ترك فيها ذكر الفاعل ذكر فيها لفظه، ولذلك ربط النحويون حذف الفاعل بالإضمار على شريطة التفسير، فالفاعل غالبا ما يحذف إذا كان ما بعده

(١) الكتاب ج١، ص٢٨٠، ٢٨١

(٢) الكتاب ج١ ص٢٩٢، ٢٩٣

(٣) الكتاب ج١، ص١٠٦، ١٠٧.

تمييز منصوب هو الفاعل في المعنى، قال سيبويه في ذلك: ''واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في نعم، لا تقول: نعموا رجالا، يكتفون بالذي يفسره كما قالوا: مررت بكل، وقال الله عز وجل: ﴿وكل أتوه داخرين﴾[1]، فحذفوا علامة الإضمار، وألزموا الحذف، كما ألزموا نعم وبئس الإسكان، وكما ألزموا "خذ" الحذف، ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم''[2].

فالفاعل المتروك إظهاره أقرب إلى المحذوف استغناء بالقرائن اللفظية إلى المتروك إظهاره الذي لا تدل عليه القرينة الحالية، أو اللفظية. هذا معنى قولهم بأنه يضمر ولا يحذف، أي: يضمر في النية ولا يترك إظهاره البتة، وقد اعترض ابن مضاء على قولهم: إن الفاعل يضمر ولا يحذف ظنا منه أنه الإضمار غير الحذف. نجد ذلك في قوله: "والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف، ويقولون (أعني حذاقهم) إن الفاعل يضمر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون بالمضمر ما لا بد منه، وبالمحذوف ما قد يستغني عنه، فهم يقولون: هذا انتصب بفعل مضمر، لا يجوز إظهاره، والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه، ولا يتم الكلام إلا به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلا بناصب. وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء، فهم يقولون في قولنا (الذي ضربت زيد) إن المفعول محذوف: تقديره ضربته، فإن فرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده، وبما يظن أن المتكلم أراده، ويجوز أن لا يريده، فهو فرق، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقا لهذا الفرق"[3].

فما ذكره ابن مضاء يشير إلى الخلط بين المصطلحات بما يوهم التناقض في بعض الأحيان، إلا أنه لا تناقض في الأصل، فالمتروك إظهاره محذوف، والمستعمل إظهاره محذوف، والمضمر محذوف، فالحذف ظاهرة لغوية عامة، وأما المتروك، والمستعمل، والمضمر، فهي علل تبين أسباب الحذف وأنواعه، فالنحويون قد يستعملون مصطلح الحذف بدلا من المتروك اظهاره، والمستعمل اظهاره، والمضمر فيستعملون العام، ويقصدون به الخاص، وقد يستعملون الخاص ويعنون به العام. نحو قولهم: هذا فاعل محذوف، ويعنون أنه مضمر، ولا تناقض في ذلك؛ لأن المضمر في النية محذوف في اللفظ، وقولهم يضمر ولا يحذف، أي: لا يترك إظهاره البتة دون قرينة تدل عليه على خلاف بعض المحذوفات التي يعود تقديرها إلى صناعة النحو، ولا تخل بالمعنى إذا حذفت، فينبغي أن نفرق بين استعمال المصطلح العام المعبر عن الظاهرة، وما يصاحبه من المصطلحات الفرعية التي تعبر

(١) الآية ٨٧ من سورة النحل.

(٢) الكتاب ج٢، ص١٧٩.

(٣) الرد على النحاة لابن مضاء ص٩٢، ٩٣.

عن جزئية من جزئيات الظاهرة، وكذلك ينبغي التمييز بين المصطلح العام، أو الفرعي، والمصطلحات المعبرة عن العلل.

أما الجملة الاسمية وما يقع فيها من حذف فقد اقترن عند سيبويه بالعلل و لم يخصها بمنهج نحوي محدد[1] وقد سبق أن تناولنا في باب العلل.

(١) الكتاب ج١، ص٢٩٩، ٣٢٠، ٣٢١.
ج٢، ص١٢٩، ١٣٠.
ج٣، ص٥٠٢، ٥٠٤.

# الخـــاتمة

## الخاتمة

إن البحث في كتاب سيبويه لا يخلو من عقبات وصعوبات، ولكنها عقبات وصعوبات تثير العقل، وتثري الفكر، وتصقل الباحث، فسيبويه يأخذك إلى عالمه ويحشد لك الأدلة النقلية والأدلة العقلية، ولا يتركك إلا وأنت مطمئن إلى ما يقول.

فمن يعايش كتاب سيبويه يجد فيه من المتعة العقلية ما لا يجده في كتاب آخر من كتب النحو اللغة، وصدق المبرد حين قال: كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش.

ثم إن معايشة كتاب سيبويه فيها من المفاجآت ما لا يخطر ببال، والباحث فيه لا يخرج خالي الوفاض.

## نتائج البحث

**توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:**

- راجع الباحث ما قاله النحويون وأصحاب السير عن دوافع سيبويه إلى دراسة اللغة والنحو، فلم يجد شيئاً من هذه الأحاديث التي قال النحويون وأصحاب السير أنها كانت الدافع وراء توجه سيبويه إلى الدراسات اللغوية. إذ لم يرو حماد بن سلمة شيئاً من هذه الأحاديث التي قال القدماء إن سيبويه أخطأ في أجرائها على سنن العربية، على الرغم من أن أصحاب المسانيد قد رووا عنه (٢٣٤٥) حديثاً، و لم أقف على هذين الحديثين عند أصحاب المسانيد بهذا اللفظ، أو بألفاظ تشابهها. ولذلك يرجح الباحث أن ثمة دوافع أخرى غير الخطأ في إجراء هذه الألفاظ على سنن العربية، كانت وراء توجه سيبويه إلى دراسة اللغة والنحو، وهي نفس الدوافع التي دفعت بشيوخه إلى الدراسات اللغوية. وهي:
  - الحرص على فهم النص القرآني بما تقتضيه معاني لغة العرب.
  - والحفاظ على سلامة العربية من أن يتفشاها اللحن أو أن تنحرف بها الألسنة عن معانيها.
  - والكشف عن وجود القراءات القرآنية.
- تبين للباحث من خلال استعراض بعض الأدلة من كتاب سيبويه أنه ألف بعضاً من كتابه في حياة الخليل، وألف بعضه الآخر بعد وفاة الخليل، وأن كتاب سيبويه كانت نسبته إلى سيبويه

معلومة في حياته، وأن الكتاب أو بعض أجزائه كان بين أيدي بعض العلماء في حياة سيبويه، ومنهم الأخفش والأصمعي.

- استعرض الباحث مادة الكتاب وتبين له أن مادة الكتاب قد تعرضت للتزيد والإضافة في بعض المواطن منه، فألحقت بها عبارات تفسيرية، أو تعليقات نحوية كما ألحقت به نسبة الشواهد الشعرية إلى الشعراء.
- كتاب سيبويه كتاب العربية الجامع لعلومها، والتعامل معه يحتاج إلى كثير من الأناة، فعلومه متعددة، ومصطلحات هذه العلوم متداخلة، ويخطئ من يحمل كتاب سيبويه على النحو دون غيره من علوم العَربية، ويحتاج الباحث فيه إلى ثقافة عامة بهذه العلوم. وقد وقع بعض الباحثين في كثير من التمحل في تفسير عبارة سيبويه على أنها عبارة نحوية، أو تفسير نحوي، وهي في الأصل تفسير لبعض الأساليب اللغوية، كما أخطأ آخرون في التعامل مع عبارة سيبويه مجزأة ومحاولة تفسيرها بعيداً عن تمامها. فسيبويه لا يمكن التعامل مع عبارته مجزأة لأنه يعرض للمسألة، ثم يبدأ بتعليلها، وتدعيمها بالحجج اللغوية والنقلية والعقلية. ليؤكد لك سلامة توجيهه لها، ويحمله هذا المنهج على الاستطراد والإطالة، وربما حمله على معالجة قضايا جانبية لا تمس صلب الموضوع، فإذا جاء موضوع هذه القضايا الجانبية لم يعرض لها استغناء بما قاله عنها في موضع سابق أو لاحق.
- جاءت عنوانات كتاب سيبويه مخالفة لما عهدناه في كتب المتأخرين من النحاة، فهو يضع عنواناته للمسائل النحوية من حيث علاقتها بالعامل، ويذكر العلاقات اللفظية بين التراكيب من خلال العنوان، ثم ينفذ إلى المسألة النحوية من خلال الأمثلة، والشواهد، وهذا المنهج في التبويب لم يعد مألوفاً. إذ المتعارف عليه في كتب المتأخرين من النحاة أن يضعوا العنوان للمسألة اللغوية، ثم يتناولون ما يتعلق بالعامل في متن مادة الباب، وهو منهج عمل به سيبويه في بعض أبواب كتابه كباب النداء، والندبة، والترخيم، والاستثناء، وغيرها من الأبواب.
- مادة الكتاب مشتتة، فقد تقف على مسائل نحوية في القسم الثاني من الكتاب (القسم الخاص بالصرف) وقد تجد المسألة الواحدة في موضعين متباعدين، ومثال ذلك باب (إن) التي عالج قسماً منها ضمن مباحث الجملة الاسمية، ووجدت بقية مباحثها في باب إعراب الفعل المضارع، فالكتاب مرتب ترتيباً توفيقياً، وليس مرتباً ترتيباً منهجياً، وقد بذل الباحث جهده في سبيل ترتيب مادة الكتاب، ورد معظم الأبواب إلى مواضعها معتمداً في ذلك الترتيب على ما أورده سيبويه في كتابه من الفهارس ومستعيناً بما يقتضيه العامل من الترتيب حسب منهج سيبويه في تناول قضاياه.
- يشتمل كتاب سيبويه على عدد كبير جداً من المصطلحات، وتتزاحم فيه المصطلحات اللغوية والنحوية، والبلاغية، والإجرائية، بحيث يصعب الفصل بينها، وقد ظلت هذه المصطلحات التي

استعملها سيبويه مسيطرة على المصطلح النحوي إلا القليل منـــها، فقـــد اســـتبدله النحويـــون بمصطلحات أحدثوها من بعده، وهذا القليل الذي أحدثه النحويون من بعده عليـــه مـــآخذ، وفي استعمال بعضها حرج شرعي كالمبني للمجهول.

- للكتاب أثر واضح في الخلاف النحوي، فبعض المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين راجـــع إلى اختلاف النحويين في فهم عبارة سيبويه، وبعضها مسائل خلافية مثبتة في الكتاب، وقعـــت بـــين سيبويه وأحد شيوخه، أو بين شيخين من شيوخه، وبعضها ذكر فيها سيبويه رأيين له، أو رأيـــين للخليل. إلا أن المتأخرين من النحويين تبنوا هذه المسائل الخلافية ودافعوا عنها حـــتى ظُـــنَّ أنهـــا آراؤهم.
- توقف سيبويه في الاستدلال بلغة النثر على لغات القبائل العدنانية، وبخاصة لغة الحجاز، ولغة تميـــم. أما بقية لغات القبائل العدنانية فغالباً ما يذكرها سيبويه في باب اللغات المذمومة، إلا أن توافـــق لغات هذه القبائل لغة أهل الحجاز أو لغة تميم، و لم أقف لسيبويه على شاهد تثري واحد من لغـــة قبيلة غير عدنانية.
- اعتمد سيبويه في استقرائه للغة العرب على السماع من العرب الفصحاء، ومن شيوخه عن العرب، وممن يثق بهم، أو بعلمهم عن العرب، وتحرى من خلال منهجه في السماع المنهج العلمي، فـــهو ينقل لغاتهم كما قالوها، ثم يصنفها، ويذكر ما هو مقيس منها، وما هو شاذ خارج على القيـــاس. ويصنف ما سمعه عن العرب بحسب الكثرة والقلة، وذلك نحو قوله ما تتكلم به العرب، وما يتكلم به بعضهم، وما يتكلم به قليل منهم، وما لا تتكلم به العرب.
- لم يستدل سيبويه بلغة قريش، و لم يرد لقريش ذكر في كتابه إلا في باب النسب، وتبعه النحـــاة في ذلك، فلم يستدل بها الأخفش، ولا الفراء، ولا المبرد، ولا ابن السراج، ولا غيرهم. وربما كـــان ذلك لأن قريشاً من أهل مكة وأهل مكة أهل مدن، والنحويون القدماء لم يستدلوا بلغات أهـــل المدن، ولكن اشتهر أن لغة قريش أفصح اللغات، وهو مذهب بعض اللغويين، ولا أظن ذلـــك إلا من باب التمجيد لقبيلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعملاً بالحديث النبوي (أنا أفصح العرب بيد أني من قريش) وتسليماً بقول عثمان: "إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء فاكتبوه بلغـــة قريش". فحمل الحديث على غير معناه، أما قول عثمان فالراجح أنه عنى بقريش لغة الحجاز، ثم إن قريشاً ليست قبيلة من قبائل العرب، وليس هناك مَنْ اسمه قريش في نسب النبي، وإنما هو لقـــب أطلق على سكان مكة من العدنانيين.
- وتبين للباحث أن اللغة المشتركة لا تشترك فيها إلا لغتا الحجاز وتميم، وأن القرآن الكـــريم كـــان السبب الأساس في وجود هذه اللغة المشتركة، وأن ما ذكره المعاصرون عن وجود لغة مشـــتركة

قبل الإسلام، أو في صدر الإسلام لم يتجاوز الافتراضات، ويفتقر إلى الأدلة العلمية الدامغة التي تثبته، وأن اعتماد المعاصرين على ما وصل إلينا من الأشعار المروية بلغة موحدة لا يعد دليلاً على وجود لغة مشتركة قبل الإسلام، أو في صدر الإسلام، لأن هذه الأشعار أخذت من الرواة، ولم تؤخذ من أفواه الشعراء، أو من دواوين مكتوبة، وقد دونت هذه الأشعار في القرن الثاني الهجري، أي أن الرواة تناقلتها عبر ثلاثة قرون فغيرت فيها ما يوافق لغاتها، وغالب الظن أن هذه الأشعار قد رواها الحجازيون، والتميميون بلغاتهم، ولذلك ظهرت آثار هاتين اللغتين في الأشعار المروية، ولم تظهر آثار غير هاتين اللغتين في الأشعار المروية، وكتاب سيبويه، وغيره من كتب المتقدمين حافلة بهذه الفوارق بين اللغتين، ولو أن العرب كانت تتكلم بلغة مشتركة قبل الإسلام لما كان هناك ضرورة لتعدد القراءات واختلافها، فقراءة القرآن بلغة واحدة مشتركة أولى من رواية الشعر بلغة واحدة مشتركة.

- أخذ سيبويه شواهده الشعرية من أفواه الرواة، ولم يعتن بنسبة هذه الأشعار إلى الشعراء، وما هو منسوب من أبيات الكتاب هو من الزيادات المضافة إلى مادته، وليس من صنع سيبويه.
- راعى سيبويه اختلاف مستويات الدرس اللغوي، وأفرد أبواباً بعينها لمعالجة الشواهد الشعرية، وما تفردت به لغة الشعر من القواعد. وما اتفقت فيه قواعد لغة الشعر مع قواعد لغة النثر جمع فيه بين الشواهد النثرية، والشواهد الشعرية.
- استدل سيبويه بروايات مختلفة للشواهد الشعرية، ووجه كل رواية من هذه الروايات بما تحتمله قواعد اللغة، فبعض شواهده من رواية أهل الحجاز، وبعضها من رواية بني تميم.
- كانت لغة القرآن بالنسبة لسيبويه أساس التقعيد، ومعيار الفصاحة.
- لم ترق شواهد سيبويه من القراءات إلى مستوى لغة المصحف الإمام، فلغة المصحف الإمام كانت بالنسبة لسيبويه مقياساً للفصاحة، وأصلا في التقعيد، أما شواهد سيبويه من القراءات فكان يستدل لها بكلام العرب، ولا يستدل بها على فصاحتهم، فإن خالفت القراءة القياس، ولغة العرب، وكانت متصلة السند بين وجه ضعفها من العربية دون أن يردها أو يعيبها، أما إذا كانت القراءة مقطوعة السند فإنه يغفلها ولا يستدل بها.
- ثبت للباحث أن سيبويه لم يستدل بالحديث النبوي الشريف، وأن النصوص التي قيل إنها أحاديث نبوية لم يستدل بها سيبويه على أنها أحاديث، وإنما كان استدلاله بها على أنها كلام عربي سمعه من العرب الفصحاء، ولو أراد أن يستدل بالحديث لنسبه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم. وقد رجح الباحث أن تكون رواية الأعاجم، وكثرة الوضع على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم السبب في توقف قدماء النحويين عن الاستدلال بالحديث النبوي الشريف، ولم يكن اختلاف

قبل مباحث الجملة الاسمية إيمانا منه بأن اللغة العربية مبنية على الفعل، وأنها لغة الفعل. وذلك على خلاف الدراسات المتأخرة التي قدمت مباحث الجملة الاسمية على مباحث الجملة الفعلية.

٣- المقدمة النحوية، بحاجة إلى دراسة علمية تبين أهميتها في الدرس النحوي، فالمقدمات النحوية فيها من المفارقات ما يستوجب الاهتمام بها، ودراستها دراسة مستقلة، فمقدمة كتاب سيبويه مخالفة لما عهدناه في المقدمات النحوية عند المتأخرين، فمقدمة كتاب سيبويه مقدمة في الأصول الفكرية التي عالج من خلالها قضايا اللغة، والنحو. أما المتأخرون فمقدماتهم لغوية، وليس فيها ما يشير إلى أصول النحو التي ينفذ الدارس من خلالها إلى فهم قضاياه.

٤- الكتاب بحاجة إلى دراسة مقارنة بين شخصية الخليل، ومنهجه في الدرس النحوي، وشخصية يونس بن حبيب، ومنهجه في الدرس النحوي، وهما منهجان بينهما من المفارقات ما يستوجب دراستهما دراسة مقارنة.

٥- الكتاب بحاجة إلى دراسات تعالج اختلاف مستويات الدرس اللغوي والفصل بين هذه المستويات. و أخص في هذا المقام لغة النثر وقواعدها؛ فإنها بحاجة إلى دراسة مستقلة عن لغة الشعر.

❁ ❁ ❁

# المصادر والمراجع


١. القرآن الكريم – كتاب الله.

٢. الإبانة عن معاني القراءات –مكي بن أبي طالب- ط النهضة ١٣٩٧هـ/١٩٦٩م تحقيق عبد الفتاح سلبي. دون الإشارة إلى الطبعة.

٣. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرة - للشيخ الدمياطي –أحمد بن محمد الشهير بالبناء –طبع عبد الحميد حنفي دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

٤. الإتقان في علوم القرآن – للسيوطي – جلال الدين بن عبد الرحمن – مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر- الطبعة الرابعة ١٩٧٨م.

٥. أثر النحاة في البحث البلاغي –عبد القادر حسين – دار النهضة – القاهرة، دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

٦. الآجرومية –ضمن مجموع مهمات المتون – دار الفكر – الطبعة الرابعة ١٩٤٩م.

٧. إحياء النحو – إبراهيم مصطفى- دار الكتاب الإسلامي القاهرة الطبعة الثانية ١٩٩٢م.

٨. أخبار أبي تمام للصولي – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة ١٩٣٧م دون إشارة إلى الطبعة.

٩. أخبار النحويين البصريين ومراتبهم للسيرافي – الحسن بن عبد الله – تحقيق محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

١٠. الأزمنة والأمكنة –للمرزوقي- أحمد بن محمد – مطبعة دائرة المعارف – حيدر أباد – الدكن – الهند ١٣٣٢هـ دون إشارة إلى الطبعة.

١١. أساس القياس لأبي حماد الغزالي – تحقيق د. فهد بن محمد الدحان – مكتبة العبيكان – الرياض ١٩٩٣م. دون إشارة إلى الطبعة.

١٢. أسرار العربية –للأنباري – تحقيق محمد بهجت البيطار – مطبعة الترقي- دمشق ١٩٧٥م دون إشارة إلى الطبعة.

١٣. أسس علم اللغة العربية تأليف د. محمود فهمي حجازي - دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة – الفجالة ١٩٧٨م دون إشارة إلى الطبعة.

١٤. أسس علم اللغة– تأليف ماريوباي. ترجمة وتعليق الدكتور أحمد مختار عمر، مطابع سجل العرب ط٣ ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.

١٥. الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنوع المجاز – لعز الدين بن عبد السلام –دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان ط١/ ١٩٨٧م.

الأشباه والنظائر في النحو – للسيوطي- دار الكتب العلمية – بيوت لبنان- دون إشارة إلى
طبعة أو تاريخها.
الأصمعيات –للأصمعي- عبد الملك بن قريب – تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام
رون، الطبعة الخامسة –بيروت – لبنان دون إشارة إلى التاريخ.
أصول النحو العربي – محمد خير الحلواني – جامعة تسرين ١٩٧٩م دون إشارة إلى الطبعة.
أصول النحو العربي في نظر النحاة وأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث – محمد عيد –
لم الكتب بالقاهرة ١٩٨٢م دون إشارة إلى الطبعة.
الأصول في النحو –لابن سراج – محمد بن سهل – تحقيق عبد الحسين الفتلي – مؤسسة
رسالة – بيروت ط١ ١٩٨٥م.
أطلس تاريخ الإسلام –حسين مؤنس- الزهراء للإعلام العربي – القاهرة دون إشارة إلى
طبعة أو تاريخها.
إظهار الأسرار – للبركوي ضمن مجموع مهمات المتون – دار الفكر – الطبعة الرابعة
١٩٤م.
إعجاز القرآن للباقلاني محمد بن الطيب – تقديم وشرح محمد شريف سكر- دار إحياء العلوم
- بيروت لبنان – الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
الإعجاز والإيجاز – للثعالبي – دار الرائد العربي – بيروت لبنان ط٢ / ١٩٨٣م.
إعراب القرآن – للنحاسي _ أحمد بن محمد بن إسماعيل – تحقيق زهير غازي زاهد – عالم
كتب – مكتبة النهضة – الطبعة الثانية ١٩٨٥م.
إعراب القرآن الكريم وبيانه – لمحي الدين الدرويش – دار ابن كثير – حمص – سورية
١٩٨م، دون إشارة إلى الطبعة.
إعراب ثلاثين سورة – لابن خالوية- عبد الله الحسين بن أحمد – تحقيق محمد إبراهيم سليم
- مكتبة القرآن – القاهرة دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.
الأعلام – لخير الدين الزركلي- دار العلم للملايين – بيروت لبنان – ط٦ ١٩٨٤م.
إعلام الموقعين عن رب العالمين – ابن القيم الجوزية محمد بن أبي بكر الدمشقي – تحقيق محمد
حي الدين عبد الحميد – المكتبة التجارية – مصر – ط/١ ١٩٥٥م.
الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني –دار الفكر بيروت لبنان - دون إشارة إلى الطبعة.
الإغراب في جدل الإعراب – للأنباري- عبد الرحمن بن محمد – تحقيق سعيد الأفغاني- دار
لفكر ط٢ ١٩٧١م.

٣٢. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة — رسالة دكتوراه- د.فاضل الساقي — مكتبة الخانجي- القاهرة ١٩٧٧م دون إشارة إلى الطبعة.
٣٣. الألسنية العربية — ريمون طحان — دار الكتاب اللبناني — بيروت الطبعة الثانية ١٩٨١م.
٣٤. الأمالي — لأبي علي القارئي إسماعيل بن قاسم — دار الكتاب العربي — بيروت لبنان دون إشارة إلى الطبعة.
٣٥. أمالي ابن الشجري — طبعة حيدر أباد- ١٣٤٩هـ دون إشارة إلى الطبعة.
٣٦. إنباه الرواة عليه إنباه النحاة — للقبطي علي بن يوسف- تحقيق محمد أبو الفضل دار الفكر العربي — القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط١ /١٩٨٦م.
٣٧. الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري- تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد — دار إحياء التراث العربي دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.
٣٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام — عبد الله جمال الدين بن يوسف- ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك- تأليف محمد محي الدين عبد الحميد — دار الندوة الجديدة بيروت لبنان، الطبعة السادسة ١٩٨٠م
٣٩. الإيضاح في علل النحو للزجاجي- تحقيق الدكتور مازن المبارك دار النفائس الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
٤٠. الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني — محمد بن سعد الدين — دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
٤١. اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية — حسن موسى الشاعر — دار البشير عمان ١٩٩٢م.
٤٢. الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا- للزبيدي محمد بن الحسن بن مذحج — تحقيق حنا جميل حداد — دار العلوم للطباعة والنشر — الرياض — المملكة العربية السعودية- ط١ ١٩٨٧م.
٤٣. الإقتراح في علم أصول النحو — للسيوطي — جلال الدين بن عبد الرحمن- تحقيق أحمد بن محمد قاسم — مطبعة السعادة — القاهرة ط١ ١٩٧٦م.
٤٤. الانتصار لسيبويه علي بن المبرد- لأحمد بن محمد بن ولآد — دراسة وتحقيق زهير بن عبد المحسن سلطان — بيروت لبنان ط١ ١٩٩٦م.
٤٥. البحث اللغوي عند العرب — مع دراسة لقضية التأثير والتأثر أحمد مختار عمر — القاهرة ط٣/ ١٩٧٨م.
٤٦. بحوث ومقالات في اللغة — رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي — القاهرة ط٢ ١٩٨٨م.

٤٧. البداية والنهاية لابن كثير – مكتبة المعارف بيروت ط٣ ١٩٧٨م.
٤٨. البرهان في علوم القرآن – للزركشي محمد بن عبد الله- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر ط٣/١٩٨٠هـ.
٤٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة- للسيوطي جلال الدين بن عبد الرحمن – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية –صيدا بيروت – دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها..
٥٠. البيان والتبيين للجاحظ- عمرو بن بحر دار الفكر ١٩٦٨م دون إشارة إلى الطبعة.
٥١. التأويل النحوي في القرآن الكريم –رسالة دكتوراه- عبد الفتاح أحمد الحموز – مكتبة الراشد – الرياض – السعودية- ط١ – ١٩٨٤م. دون إشارة إلى الطبعة.
٥٢. تاريخ آداب العرب – مصطفى صادق الرافعي- القاهرة ١٩١١ دون إشارة إلى الطبعة.
٥٣. تاريخ الأدب العرب – العصر الجاهلي د. شوقي ضيف – دار المعارف القاهرة ط٧ ١٩٦٠م.
٥٤. تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر – محمد بن جرير الطبري- دار القلم بيروت لبنان –دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.
٥٥. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم – للتنوخي- المفضل بن محمد بن مسعر – تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو – الرياض ١٩٨١م دون إشارة إلى الطبعة.
٥٦. تاريخ اللغات السامية – ألفنسون – دار القلم – بيروت لبنان ط١/ ١٩٨٠م.
٥٧. تاريخ بغداد أو مدينة السلام – للخطيب البغدادي – أحمد بن علي – دار الكتاب العربي – بيروت لبنان – دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.
٥٨. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم كجازات العرب – للشنتمري – سليمان بن عيسى زهير عبد المحسن سلطان – مؤسسة الرسالة بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٩٩٤م.
٥٩. تذكرة الحفاظ للذهبي –محمد بن أحمد –دار الباز – مكة المكرمة – ودار إحياء التراث العربي ط٦/ دون إشارة إلى التاريخ.
٦٠. تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف- تحقيق د. عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة بيروت ط١ ١٩٨٦م.
٦١. تذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس.د. محمد إبراهيم الحفناوي – دار الحديث – القاهرة ط١ ١٩٩٥م.
٦٢. الترادف في اللغة –حاكم مالك لعيبي وزارة الثقافة والإعلام – العراق دار الحرية للطباعة ١٩٨٠ دون إشارة إلى الطبعة.

٦٣. التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري. —الأزهرية — ١٣٤٤هـ دون إشارة إلى الطبعة.
٦٤. تصريف الأسماء والأفعال د. فخر الدين قباوة — مكتبة المعارف بيروت لبنان ط٢/ مجددة ١٩٩٤م.
٦٥. التطبيق الصرفي د. عبده الراجحي —دار النهضة بيروت ١٩٨٤م. دون إشارة إلى الطبعة.
٦٦. تطور الدرس النحوي — د. حسن عون — مطبعة الجبلاوي — مصر ١٩٧٠م دون إشارة إلى الطبعة.
٦٧. التطور النحوي للغة العربية — لبراجشستراسر- تقديم الدكتور رمضان عبد التواب — مكتبة الخانجي — القاهرة دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.
٦٨. التعريفات للجرجاني —علي بن محمد — تحقيق إبراهيم الأبياري — دار الكتاب العربي بيروت — ط١ ١٩٨٥م.
٦٩. التعليقة على كتاب سيبويه — لأبي علي الفارسي — تحقيق وتعليق د. عوض بن حمد القوزي — مطبعة الأمانة القاهرة ط١ ١٩٩٠م.
٧٠. تفسير البحر المحيط — لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلس وبهامشه تفسير النهر الماد من البحر — لأبي حيان وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط دار الفطر بيروت ط٢ ١٩٨٣م
٧١. تفسير القرآن العظيم — لإسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي — دار الفكر دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.
٧٢. تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي — دار الشعب القاهرة- دون إشارة إلى الطبعة.
٧٣. تقريب التهذيب لابن حجر أحمد بن علي — مؤسسة الرسالة بيروت ط١ ١٩٩٦م.
٧٤. تقريب المقرب في النحو لأبي حيان — دراسة وتعليق محمد جاسم الدليمي مؤسسة دار الندوة الجديدة للطباعة والنشر ١٩٨٧م دون إشارة إلى الطبعة.
٧٥. التنبيه على حدوث التصحيف- لحمزة بن حسن الأصفهاني — تحقيق د. محمد بن أسعد طلس — دمشق ١٩٦٨م دون إشارة إلى الطبعة.
٧٦. تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي — بقلم الدكتور أسعد بن علي دار النعمان ط١ ١٩٦٨م.
٧٧. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك — للمرادي — تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان مكتبة الكليات الأزهرية — القاهرة دون إشارة إلى الطبعة.
٧٨. التوطئة- لأبي علي الشلوبين — تحقيق يوسف أحمد المطوع- رسالة ماجستير- بإشراف الأستاذ الدكتور تمام حسان- دار التراث العرب — القاهرة - دون إشارة إلى الطبعة.أو تاريخها.

٧٩. الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي محمد بن عيسى بن سورة – المكتبة الإسلامية – تحقيق إبراهيم عطوة عوض دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.
٨٠. الجمل في النحو للزجاجي عبد الرحمن بن اسحق- تحقيق علي توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة بيروت ط٢ ١٩٨٥م.
٨١. جمهرة أشعر العرب في الجاهلية والإسلام – لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي – تحقيق محمد علي الهاشمي. دار القلم دمشق ط٢ ١٩٨٦م
٨٢. جمهرة أنساب العرب – لابن حزم لأبي محمد بن علي بن أحمد بن سعيد – دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ ١٩٨٣م.
٨٣. جمهرة نسب قريش وأخبارها للزبير بن بكار – تحقيق محمود محمد شاكر- مطبعة المدني القاهرة ١٣٨١هـ دون إشارة إلى الطبعة.
٨٤. حاشية الصبان – علي الأشموني على ألفية بن مالك- دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة الطبعة الأولى دون الإشارة إلى تاريخ الطبعة.
٨٥. الحجة في القراءات السبع – لابن خالوية – تحقيق عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة ط٥ ١٩٩٠م.
٨٦. الحيوان – للجاحظ عمرو بن بحر – تحقيق عبد السلام هارون دار الفكر بيروت ١٩٨٨مدون إشارة إلى الطبعة.
٨٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي – تحقيق عبد السلام هارون دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – القاهرة ١٩٦٧م دون إشارة إلى الطبعة.
٨٨. الخصائص لابن جني عثمان – تحقيق محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان ط٢ دون إشارة إلى تاريخ الطبعة.
٨٩. خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي الأخفش -الكوفيين د عفيف دمشقيه دار العلم للملايين بيروت ط١/ ١٩٨٠
٩٠. الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الأنصاف -تأليف محمد خير الحلواني دار القلم العربي بحلب سوريا ١٩٧٤ دون إشارة إلى الطبعة.
٩١. الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث - محمد حسين آل ياسين- مكتبة الحياة - بيروت لبنان ط١/١٩٨٠م.
٩٢. دراسات في علم اللغة د.كمال محمد بشر – دار المعارف –القاهرة ط٢ / ١٩٧١ م
٩٣. دراسات في فقه اللغة – د.صبحي الصالح –دار العلم للملايين ط٣/بيروت لبنان ١٩٦٠ م

٩٤. دراسات في كتاب سيبويه - د. خديجة الحديثي - دار الغريب للطباعة، القاهرة دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

٩٥. دراسات لأسلوب القرآن الكريم- محمد عبد الخالق عضيمه - مطبعة حسان القاهرة دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

٩٦. دراسات نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه — تأليف د. عبد الكريم جواد الزبيدي — دار البيان — ط١/ ١٩٨٣-م.

٩٧. دراسة في النحو الكوفي — من خلال معني القرآن للفراء — المختار أحمد ديرة — رسالة ماجستير — جامعة الفاتح — طرابلس — دار قتيبة — بيروت- دمشق- ط١ /١٩٩١م.

٩٨. دروس في المذاهب النحوية — د.عبده الراجحي — دار النهضة العربية — بيروت لبنان ١٩٨٠ دون إشارة إلى الطبعة.

٩٩. دلائل الإعجاز في علم المعاني — عبد القادر الجرجاني — دار المعرفة — مراجعة محمد رشيد رضا — بيروت لبنان ١٩٧٨م دون إشارة إلى الطبعة.

١٠٠. دلالة الألفاظ —د. إبراهيم أنيس- مكتبة الأنجلو المصرية ط٦ / ١٩٩١م.

١٠١. الدلالة اللغوية عند العرب — د. عبد الكريم مجاهد — عمان الأردن دار العيناء دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

١٠٢. ديوان الأخطل — تحقيق أنطوان صليحاني — بيروت ١٨٩١م دون إشارة إلى الطبعة.

١٠٣. ديوان العجاج — تحقيق عزة حسن دار الشروق بيروت — ١٩٧١م دون إشارة إلى الطبعة.

١٠٤. ديوان الفرزدق — نشر الصاوي ١٣٥٤هـ دون إشارة إلى الطبعة.

١٠٥. ديوان بشر بن أبي حازم تحقيق عزة حسن دمشق ١٣٧٩هـ دون إشارة إلى الطبعة.

١٠٦. ديوان جران العود — دار الكتب ١٣٥٠هـ دون إشارة إلى الطبعة.

١٠٧. ديوان جرير — الصاوي — ١٣٥٣هـ دون إشارة إلى الطبعة.

١٠٨. ديوان ذي الرمة — تحقيق كارليل — هنري هيس — كمبرج ١٩١٩م دون إشارة إلى الطبعة.

١٠٩. ديوان رؤبة — جمع وليم بن الورد -لبيسك- ١٩٠٣م دون إشارة إلى الطبعة.

١١٠. ديوان زهير بن أبي سلمى -دار الكتب — ١٣٦٣هـ دون إشارة إلى الطبعة.

١١١. ديوان عمر بن أبي ربيعة — بعناية محمد محيي الدين دار السعادة ١٣٧١هـ دون إشارة إلى الطبعة.

١١٢. ديوان لبيد — تحقيق حسين عباس — الكويت ١٩٦٢ م دون إشارة إلى الطبعة.

١١٣. ديون النابغة الذبياني — من مجموعة خمس دواوين — الوهيبة — ١٢٩٣هـ دون إشارة إلى الطبعة.

١١٤. ذيل الأمالي والنوادر – لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي – دار الكتاب العربي بيروت لبنان دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

١١٥. الرد على النحاة – لابن مضاء القرطبي – تحقيق شوقي ضيف – دار المعارف القاهرة ط٣ دون إشارة إلى تاريخ الطبعة.

١١٦. رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات – د. عبد الفتاح شلبي – نهضة مصر – ١٩٦٠م دون إشارة إلى الطبعة.

١١٧. الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه د. مازن المبارك دار الفكر المعاصر- بيروت لبنان ط١/ ١٩٩٥م.

١١٨. رواية اللغة – د. عبد الحميد الشلقاني – دار المعارف بمصر ١٩٧١م دون إشارة إلى الطبعة.

١١٩. الرواية والاستشهاد باللغة –دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد – عالم الكتاب – القاهرة ١٩٧٦م. دون إشارة إلى الطبعة.

١٢٠. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة – أحمد مكي الأنصاري – المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

١٢١. سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب – أمين البغدادي – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ١٩٨٩م دون إشارة إلى الطبعة.

١٢٢. سر صناعة الإعراب لابن جني – تحقيق حسن هنداوي دار القلم دمشق ط٢/ ١٩٩٣م.

١٢٣. سنن أبي داود – إعداد وتعليق عزة عبيد الدعاسي توزيع محمد علي السيد – حمص – ط١ / ١٩٦٩هـ

١٢٤. سنن النسائي – بشرح السيوطي وحاشية السندي دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان . دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

١٢٥. سيبويه إمام النحاة د.علي النجدي ناصف –مكتبة النهضة مصر الفجلة–القاهرة ١٩٥٣م دون الإشارة إلى الطبعة.

١٢٦. سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال أثنى عشر قرنا – كوركيس عواد – مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٧٨م دون إشارة إلى رقم الطبعة.

١٢٧. سير أعلام النبلاء–للذهبي شمس الدين محمد بن احمد- مؤسسة الرسالة–بيروت–تحقيق جماعة من الباحثين ط٩ ١٩٩٣م.

١٢٨. السيرة النبوية لابن هشام–تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي–دار إحياء التراث العربي دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

١٢٩. شذا العرف في فن الصرف–أحمد الحملاوي دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

١٣٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب-لعبد الحي بن العماد الحنبلي- دار السيرة-بيروت ط٢ ١٩٧٩م.

١٣١. شذور الذهب في معرفة كلام العرب-لابن هشام-تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها أو الدار التي تمت الطباعة فيها.

١٣٢. شرح أبيات سيبوية للنحاس أحمد بن محمد-تحقيق أحمد خطاب-مطابع المكتبة العربية- الطُبعة الأولى دون إشارة إلى الطبعة.

١٣٣. شرح أبيان سيبويه لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي -تحقيق محمد علي سلطان-دار المأمون-دمشق ١٩٧٩م. دون إشارة إلى الطبعة.

١٣٤. شرح ابن عقيل -عبدالله بن عقيل العقيلي -تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد-دار الفكر ، دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

١٣٥. شرح ألا شموني على ألفية أبن مالك -تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد -مكتبة النهضة المصرية ط ٣ دون إشارة إلى تاريخ الطبعة.

١٣٦. بشرح الكافية في النحو-لابن الحاجب-لرضي الدين الإستراباذي-دار الكتب العلمية-بيروت -لبنان ط٣ ١٩٨٢م.

١٣٧. شرح المفصل-لموفق الدين بن يعيش -عالم الكتب-بيروت دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

١٣٨. شرح جمل سيبوية -محمود سليمان ياقوت -دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية ١٩٩٢م دون إشارة إلى الطبعة.

١٣٩. شرح شواهد الألفية للغيني بهامش الخزانة ، بولاق مصر ١٢٩٩هـ دون إشارة إلى الطبعة.

١٤٠. شرح شواهد المغني للبغدادي - تحقيق عبد العزيز رباح - دمشق ١٩٩٣م دون إشارة إلى الطبعة.

١٤١. شرح شواهد المغني للسيوطي-البهية ١٣٢٢ هـ دون إشارة إلى الطبعة.

١٤٢. شعر العامية في اليمن — د, عبد العزيز المقالح — دار العودة بيروت ١٩٧٨م دون إشارة إلى الطبعة.

١٤٣. الشعر والشعراء-لابن قتيبة-تحقيق دي غوية-مراجعة د. محمد يوسف نجم وإحسان عباس — دار الثقافة — بيروت — لبنان دون إشارة إلى الطبعة.

١٤٤. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الكبير — لابن مالك — تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي — دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

١٤٥. شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد — عبد العال مكرم — مؤسسة الرسالة بيروت ط١- ١٩٨٧م.

١٤٦. الصاحبي في فقه اللغة – لابن فارس – تحقيق عمر فاروق الطباع -مكتبة المعارف بيروت – ط١/ ١٩٩٣م

١٤٧. صحيح الجامع الصغير وزيادته – الفتح الكبير – تأليف وتحقيق محمد ناصر الدين الألباني – منشورات المكتب الإسلامي ط١/ ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م.

١٤٨. صحيح مسلم بشرح النووي – دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان – دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

١٤٩. صفة جزيرة العرب – للهمداني – تحقيق محمد الأكوع – مكتبة الإرشاد – ط١ ١٩٩٤م.

١٥٠. صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام – للسيوطي – نشره وعلق عليه سامي النشار. مكتبة الخانجي مطبعة السعادة الطبعة الأولى دون الإشارة إلى تاريخ الطبعة.

١٥١. ضحى الإسلام – أحمد أمين – القاهرة – طبعة الاعتماد ١٣٥١هـ ١٩٣٣م دون إشارة إلى الطبعة.

١٥٢. ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني- محمد بن جعفر التميمي تحقيق محمد زغلول سلام ومحمد مصطفى هداره منشأة المعارف بالإسكندرية دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

١٥٣. ضرورة الشعر – لأبي سعيد السيرافي – تحقيق د. رمضان عبد التواب – دار النهضة العربي – بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

١٥٤. طبقات الحنابلة – لأبي يعلى محمد دار المعرفة بيروت لبنان دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها

١٥٥. الطبقات الشافعية – لابن القاضي شهبة – تصحيح د. الحافظ عبد العليم خان- عالم الكتب ط١ ١٩٨٧م.

١٥٦. طبقات الشافعية الكبرى – للسبكي – عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي – تحقيق عبد الفتاح الحو ، و محمد الطناحي ط١ / دار إحياء الكتب العربية دون إشارة إلى تاريخ الطبعة.

١٥٧. طبقات الشعراء – للجمحي محمد بن سلام – دار الكتب العلمية بيروت لبنان –١٩٨٠م. دون إشارة إلى الطبعة.

١٥٨. طبقات النحويين واللغويين للزبيدي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف ط٢ دون إشارة إلى الطبعة.

١٥٩. الطراز – المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم وحقائق الإعجاز – يحيى بن حمزة بن علي العلوي اليمني – دار الكتب العلمية بيروت لبنان – ١٩٨٠. دون إشارة إلى الطبعة.

١٦٠. ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم ـ د. أحمد سليمان ياقوت ـ نشر جامعة الرياض شئون المكتبات ١٩٨١م دون الإشارة إلى رقم الطبعة.

١٦١. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي – طاهر سليمان حمودة – الدار الجامعية – الإسكندرية – دون إشارة إلى الطبعة.

١٦٢. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي – د. فتحي الدجني – وكالة المطبوعات ط١ / ١٩٧٤م.

١٦٣. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي – خليل أحمد عمايره – جامعة اليرموك – دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

١٦٤. أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية – تأليف محمد عبد الخالق عظيم – الرياض – مكتبة الرشد – الطبعة الأولى. ١٤٠٥هـ.

١٦٥. العربية –دراسات في اللغة واللهجات والأساليب- يوهان فك مع تعليقات شبتيلر- تقديم د. رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي – مصر ١٩٨٠م دون إشارة إلى الطبعة.

١٦٦. العربية ولهجاتها – د. عبد الرحمن أيوب مطابع سجل العرب القاهرة دون إشارة إلى الطبعة.أو تاريخها.

١٦٧. العقد الفريد – لأحمد بن عبد الله بن عبد ربه.– تحقيق محمد سعيد العريان – دار الفكر دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

١٦٨. علة منع الصرف في التراث النحوي – د. طارق نجم – دار الكرام – بيروت لبنان ١٩٩٦م. دون إشارة إلى الطبعة.

١٦٩. علل التثنية – لابن جني – تحقيق صبيح التميمي- مراجعة د. رمضان عبد التواب – دار أسامة – بيروت لبنان ط١ ١٩٨٧م.

١٧٠. علم اللغة – د. عبد الواحد وافي – مكتبة نهضة مصر – ط٥/ ١٩٦٢م.

١٧١. علم اللغة الحديث – المبادئ والأعلام – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر- والتوزيع ط١ ١٩٨٠م.

١٧٢. علم اللغة الحديث – مقدمة القارئ العربي – د. محمود السعران- دار النهضة العربية. دون إشارة إلى الطبعة أو تاريخها.

١٧٣. علم اللغة الحديث- قراءات تمهيدية – د. ميشال زكريا – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

١٧٤. علم المعاني –د. عبد العزيز عتيق – دار النهضة العربية – بيروت لبنان ١٩٨٥ م. دون إشارة إلى الطبعة.

١٧٥. علوم البلاغة – أحمد مصطفى المراغي – دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط٢ ١٩٨٦م.

١٧٦. عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك – تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي- مطبعة الأمان – القاهرة – دار الفكر – ط١/دون تاريخ.

١٧٧. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده – لابن رشيق – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – دار الجيل للنشر والتوزيع- بيروت لبنان ط ٤ /١٩٧٨م.

١٧٨. غاية النهاية في طبقات القراء – لابن الجزري – محمد بن محمد – عني بنشره ج/ براجشستراسر –ط٢/١٩٨٠ م.

١٧٩. فتح الباري بشرح صحيح البخاري – لابن حجر العسقلاني – دار الريان للتراث- دون إشارة إلى الطبعة.

١٨٠. فصول في فقه العربية – د. رمضان عبد التواب – ط٣ / مكتبة الخانجي – القاهرة .دون تاريخ.

١٨١. الفعل: زمانه وأبنيته- إبراهيم السمرائي – مؤسسة الرسالة بيروت ط٤/ ١٩٨٦م.

١٨٢. فقه اللغة – لهجات قبائل العرب وأثرها في النحو واختلاف القراءات القرآنية- د. فضل ربه طحان – مطابع الثقافة الإسكندرية.دون إشارة إلى رقم الطبعة أو تاريخها.

١٨٣. فقه اللغة في الكتب العربية – د.عبده الراجحي – دار النهضة بيروت لبنان -.دون إشارة إلى رقم الطبعة أو تاريخها.

١٨٤. فقه اللغة وسر العربية – للثعالبي- تحقيق سليمان سليم البواب- دار الحكمة للطباعة والنشر- دمشق – ط٢ /١٩٨٩م,

١٨٥. فنون التقعيد وعلوم الألسنية – ريمون طحان – ديتر بيطار – دار الكتاب اللبناني – مكتبة المدرسة – ط١/دون تاريخ.

١٨٦. فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ـ للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ـ دار الحديث القاهرة ط١/ ١٩٨٥م.

١٨٧. الفهرست – لابن النديم محمد بن اسحق ضبط د. يوسف علي الطويل دار الكتب العليمة – بيروت لبنان – ط١/١٩٩٦م.

١٨٨. في الأدب الجاهلي- طه حسين القاهرة- ط٤ دون تاريخ.

١٨٩. في التطور اللغوي – عبد الصبور شاهين – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٢ ١٩٨٥م.

١٩٠. في اللهجات العربية – د. إبراهيم انيس – المطبعة الفنية الحديثة – ط٣/ ١٩٦٥م.

١٩١. في اللهجات العربية القديمة- د. إبراهيم السامرائي – دار الحداثة بيروت – لبنان ط١/ ١٩٩٤م

١٩٢. قاموس رد العامي إلى الفصيح – أحمد رضا – دار الرائد العربي – بيروت لبنان ط٢/ ١٩٨١م.

١٩٣. القراءات الشاذة لابن خالويه- دار الكندي – أربد – الأردن دون إشارة إلى الطبعة.أو تاريخها,

١٩٤. القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات, لأبي علي الفارسي تحقيق د. منى إلياس – دار الفكر للطباعة والنشر -دمشق ط١/١٩٨٥م.

١٩٥. القياس في النحو من الخليل إلى ابن جني – صابر بكر أبو السعود – دار الهناء للطباعة دون إشارة إلى الطبعة.

١٩٦. الكامل في اللغة والأدب للمبرد- مكتبة المعارف بيروت لبنان دون إشارة إلى الطبعة. أو تاريخها.

١٩٧. كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون – عالم الكتب ط٣ ١٩٨٣م.

١٩٨. كتاب سيبويه شرح السيرافي – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م دون إشارة إلى الطبعة.

١٩٩. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التنزيل – لمحمود بن عمر الزمخشري – دار المعرفة بيروت لبنان دون إشارة إلى الطبعة.أو تاريخها.

٢٠٠. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها – لمكي بن أبي طالب – تحقيق د. محي الدين رمضان – مؤسسة الرسالة-بيروت لبنان ط٣ /١٩٨٤م.

٢٠١. كيف نكتب بحثا أو منهجية البحث – د. إميل يعقوب – طرابلس لبنان – كلية الآداب – دون إشارة إلى الطبعة.أو تاريخها.

٢٠٢. اللآلئ المصنوعة من الأحاديث الموضوعة – جلال الدين السيوطي – القاهرة ١٣١٧هـ. دون إشارة إلى الطبعة.

٢٠٣. اللباب في علل البناء والإعراب – عبد الرحمن بن محمد – تحقيق سعيد الأفغاني – دار الفكر المعاصر بيروت لبنان –ط١ /١٩٨٣م.

٢٠٤. لسان العرب المحيط لابن منظور – إعداد وتصنيف – يوسف خياط -دار لسان العرب- بيروت دون إشارة إلى الطبعة.أو تاريخها.

٢٠٥. لغات البشر أصولها وتطورها – ماريو باي – ترجمة د. صلاح العربي.

٢٠٦. اللغة العربية معناها ومبناها- د. تمام حسان – الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٧٣م.

٢٠٧. اللغة بين المعيارية والوصفية – د. تمام حسان – مكتبة الأنجلوا المصرية القاهرة.

٢٠٨. اللغة والناس – يوسف الصيداوي – دار الفكر دمشق – ط١ / ١٩٩٦م.

٢٠٩. اللغة والنحو بين القديم والحديث – د. عباس حسن – دار المعارف مصر ط٢/.دون تاريخ.

٢١٠. لمع الأدلة للأنباري- عبد الرحمن بن محمد – تحقيق سعيد الأفغاني – دار الفكر – ط٢ / ١٩٧١م.

٢١١. اللمع في العربية – صنعة أبي الفتح عثمان بن جني – تحقيق حسين محمد شرف – عالم الكتب – القاهرة ط/١٩٧٩م.

٢١٢. اللهجات العربية في التراث – القسم الثاني – النظام النحوي – د. أحمد علم الدين الجندي – الدار العربية للكتاب ١٩٨٣م دون إشارة إلى الطبعة.

٢١٣. اللهجات العربية في القراءات القرآنية – د. عبده الراجحي – دار الفكر المعاصر ١٩٦٩م.دون إشارة إلى رقم الطبعة.

٢١٤. اللهجات في الكتاب – لسيبويه أصوات وبنية – صالحة راشد غنيم – مركز البحث التعليمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة ط١/١٩٨٥.

٢١٥. ما اتفق لفظه واختلف معناه – لابن الشجري – هبة الله بن علي بن محمد – تحقيق أحمد حسين بسبح- دار الكتب العلمية بيروت لبنان – ط١ / ١٩٩٦م.

٢١٦. ما ينصرف وما لا ينصرف – لأبي إسحق الزجاج – تحقيق هدى محمود قراعة- القاهرة ١٩٧١ دون إشارة إلى الطبعة.

٢١٧. مجالس العلماء للزجاجي – عبد الرحمن بن اسحق – تحقيق عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي القاهرة ط٢/ ١٩٨٣م.

٢١٨. مجالس تعلب – أحمد بن يحيى بن يسار – تحقيق عبد السلام بن هارون – دار المعارف- مصر دون إشارة إلى الطبعة.أو تاريخها.

٢١٩. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد- للحافظ بن أبي بكر الهيثمي- بيروت لبنان – دون إشارة إلى الطبعة.أو تاريخها.

٢٢٠. محاضرات في الألسنية- فردينان – د. سويسير – ترجمة يوسف غازي – دار نعمان للثقافة لبنان – ١٩٨٤م دون إشارة إلى الطبعة.

٢٢١. المدارس النحوية – شوقي ضيف- دار المعارف – القاهرة دون إشارة إلى الطبعة.أو تاريخها

٢٢٢. المدارس النحوية أسطورة وواقع - د. إبراهيم السامرائي- دار الفكر عمان ط١/١٩٨٧م.

٢٢٣. المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية – د. عمر سليمان الأشقر- دار النفائس – عمان ط١ /١٩٩٦م.

٢٢٤. المدخل إلى علم اللغة ومنهج البحث اللغوي – د. رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي ط٢ /١٩٨٥م.

٢٢٥. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو — د.مهدي المخزومي- مصطفى البابي الحلبي — مصر — ط٢/ ١٩٥٨م.

٢٢٦. المذكر والمؤنث — لأبي بكر بن الأنباري — تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة — ١٩٨١م دون إشارة إلى الطبعة.

٢٢٧. مراتب النحويين — لأبي الطيب اللغوي — تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم — دار نهضة مصر للطباعة والنشر — القاهرة ١٩٧٤م دون إشارة إلى الطبعة.

٢٢٨. مروج الذهب ومعادن الجوهر- للمسعودي علي بن الحسين — تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط٥/ ١٩٧٣م.

٢٢٩. المزهر في علوم اللغة وأنواعها — لجلال الدين السيوطي — ضبط محمد أحمد جاد المولى- ومحمد علي البيجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم- دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاه دون إشارة إلى الطبعة.أو تاريخها.

٢٣٠. المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي — تحقيق د. إسماعيل عمايرة — مراجعة د. نهاد الموسى- منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١م. دون إشارة إلى الطبعة.

٢٣١. المسائل العضديات لأبي علي الفارسي- تحقيق شيخ الراشد- منشورات وزارة الثقافة دمشق — ١٩٨٦م دون إشارة إلى الطبعة.

٢٣٢. مسائل خلافية في النحو — للعكبري — تحقيق محمد خيري الحلواني — دار الشرق العربي — بيروت لبنان ط١ / ١٩٩٢م.

٢٣٣. مسالك النحاة في وجوه الروايات- عرض ودراسة لشروح أبيات الكتاب- منشورات جامعة قار يونس- بن غازي — د. محمد خليفة الدناع. ط١/ ١٩٩٦م.

٢٣٤. مستقبل اللغة العربية المشتركة — الجامعة العربية — ١٩٦٠م دون إشارة إلى الطبعة.

٢٣٥. مسند أبي يعلي الموصلي — أحمد بن علي بن المثنى — تحقيق حسين سالم أسد- دار الثقافة العربية — دمشق — بيروت — ط١ / ١٩٩٢م.

٢٣٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل — المكتب الإسلامي —دار صادر — بيروت دون إشارة إلى الطبعة. أو تاريخها.

٢٣٧. المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا — د. توفيق محمد شاهين — مكتبة وهبة — القاهرة — ط١/ ١٩٨٠م.

٢٣٨. مشكل إعراب القرآن — مكي بن أبي طالب القيسي — تحقيق ياسين محمد السواس- دار المأمون للتراث — دمشق ط٢ دون تاريخ.

٢٣٩. المصاحف- أبو بكر عبد الله بن أبي داو ود السجستاني – صححه آرثر جفري – مصر ١٩٣٦م دون إشارة إلى الطبعة.

٢٤٠. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري – عوض أحمد القوزي – الناشر عمادة شؤون المكتبات دون رقم أو تاريخ.

٢٤١. معاني الأبنية في العربية- د. فاضل السامرائي- المكتبة الوطنية ط١/ ١٩٨١م.

٢٤٢. معاني الحروف للرماني علي بن عيسى تحقيق د.عبد الفتاح إسماعيل – دار نهضة مصر للطبع والنشر – القاهرة دون أرقام أو تاريخ.

٢٤٣. معاني القرآن للأخفش الأوسط – سعيد بن مسعده – تحقيق فائز فارس – ط١ ١٩٧٩م.

٢٤٤. معاني القرآن للفراء – يحيى بن زياد – تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار دون رقم أو تاريخ.

٢٤٥. معجم الأدباء- ياقوت بن عبد الله الحموي – المكتبة التجارية – مكة المكرمة – دار الفكر – ط٣ / دون تاريخ.

٢٤٦. معجم المؤلفين – عمر رضا كحالة – دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان.

٢٤٧. معجم المصطلحات العربية في اللغة الأدب – مجدي وهبة وكامل المهندس – مكتبة لبنان – ط٢ / ١٩٨٤م.

٢٤٨. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة – عمر رضا كحالة – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – دون رقم أو تاريخ .

٢٤٩. مغامرات لغوية – عبد الحق فاضل – ملكة اللغات – توزيع دار العلم للملايين. دون رقم أو تاريخ.

٢٥٠. المغني الجديد في علم الصرف- د. محمد خير الحلواني – دار الشرق العربي – دون رقم أو تاريخ.

٢٥١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – لابن هشام- محمد عبد الله يوسف أحمد – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار إحياء التراث العربي بيروت. دون رقم أو تاريخ .

٢٥٢. المغني في تصريف الأفعال – محمد عبد الخالق عضيمة- دار الحديث ط٣ ١٩٨٨م.

٢٥٣. المفصل في تاريخ النحو العربي – الجزء الأول قبل سيبويه – د. محمد خير الحلواني – مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ط١ / ١٩٧٩م.

٢٥٤. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري – محمود بن عمر الزمخشري – وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل.

٢٥٥. المفصل في علم العربية – للزمخشري محمود بن عمر – وبذيله شرح أبيات المفصل – لمحمد النعساني – دار الجيل – بيروت – لبنان – ط٢ – دون تاريخ.
٢٥٦. المقتصد في شرح الإيضاح – لعبد القاهر الجرجاني- تحقيق كاظم بحر المرجان- وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد للنشر- بغداد ١٩٨٢م دون إشارة إلى الطبعة.
٢٥٧. المقتضب – للمبرد بن محمد بن يزيد – تحقيق محمد بن خالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت – دون إشارة إلى الطبعة.
٢٥٨. مقدمة ابن خلدون – عبد الرحمن – دار الفكر للطباعة والنشر – دون إشارة إلى الطبعة.
٢٥٩. المقدمة المحسبة – لابن بابشاذ- طاهر أحمد – تحقيق خالد عبد الكريم – المطبعة العصرية الكويت ط١ / ١٩٧٦م.
٢٦٠. المقرب لابن عصفور- علي بن مؤمن- تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري- مطبعة العاني بغداد – لجنة إحياء التراث الإسلامي دون رقم أو تاريخ.
٢٦١. مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي- د. جعفر نايف عبابنة- دار الفكر للنشر والتوزيع- ط١/١٩٨٤م.
٢٦٢. الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون – د. محمد عيد – عالم الكتب – القاهرة دون إشارة إلى الطبعة.
٢٦٣. من أسرار اللغة- د.إبراهيم أنيس- ط٦ /مكتبة الأنجلو المصرية دون إشارة إلى تاريخ الطبعة.
٢٦٤. المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي- التشريع الإسلامي- فتحي الدجني- الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا – دمشق- ط٢ دون تاريخ.
٢٦٥. مناهج البحث عن مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي- د.علي سامي النشار دار النهضة العربية ١٩٨٤م. دون إشارة إلى الطبعة.
٢٦٦. مناهج التأليف عند العلماء العرب – د. مصطفى الشكعة – دار العلم للملايين- ط٣ /١٩٧٩م.
٢٦٧. المنصف – شرح الإمام أبي الفتح بن جني بكتاب التصريف – لأبي عثمان المازني. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين – ط١ / ١٩٥٤م.
٢٦٨. منطق أرسطو – تحقيق عبد الرحمن بدوي ، دار القلم بيروت لبنان ط١ ١٩٨٠م.
٢٦٩. منطق تهافت الفلاسفة المسمى (معيار) العلم للغزالي – تحقيق د.سليمان دينا – دار المعارف بالقاهرة ١٩٦١م. دون إشارة إلى الطبعة.
٢٧٠. منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية – الورد عبد الأمير محمد أمين- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت لبنان ط١ /١٩٧٠م.

٢٧١. المنهج الوصفي في كتاب سيبويه — د. نوزاد حسن- منشورات جامعة قار يونس بني غازي — ط١ /١٩٩٦م.

٢٧٢. الموشح — للمرزباني — محمد بن عمران — تحقيق علي محمد بيجاوي- القاهرة —١٩٦٥م دون إشارة إلى الطبعة.

٢٧٣. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث- د.خديجة الحديثي — دار الطليعة — بيروت — ١٩٨١مدون إشارة إلى الطبعة.

٢٧٤. نتائج الفكر في النحو للسهيلي- عبد الرحمن بن عبد الله .- تحقيق د. محمد إبراهيم البناء — دار الرياض للنشر والتوزيع- دون إشارة إلى الطبعة.أو تاريخ.

٢٧٥. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة- للأتابكي — يوسف بن كفري بردي — دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان — قدم له وعلق عليه — محمد حسين شمس الدين —ط١/ ١٩٩٢م.

٢٧٦. نحو التيسير — دراسة ونقد منهجي د. محمد عبد الستار الجواري — المجمع العلمي العراقي ١٩٨٤م دون إشارة إلى الطبعة.

٢٧٧. النحو الشامل — د. عبد المنعم سعيد عبد العال- الناشر مكتبة النهضة المصرية- ٩ش عدلي بالقاهرة.

٢٧٨. النحو العربي والدرس الحديث- د.عبده الراجحي — دار النهضة العربية- بيروت دون رقم أو تاريخ.

٢٧٩. نحو القراء الكوفيين- خديجة أحمد مفتي- رسالة ماجستير- إشراف د. عبد الفتاح شلبي — ط١/ ١٩٨٥م.

٢٨٠. النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم — د. محمد صلاح — مؤسسة علي جراح الصباح- الكويت دون رقم أو تاريخ.

٢٨١. النحو في إطاره الصحيح — يوسف الحمادي — مكتبة مصب بالفجالة. دون رقم أو تاريخ.

٢٨٢. نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري- تحقيق د. إبراهيم السامرائي- مكتبة المنار- الأردن الزرقاء ط٣ /١٩٨٥م.

٢٨٣. نشأة اللغة عند الإنسان والطفل —د. علي عبد الواحد وافي — مكتبة غريب — مطبعة العالم العربي — القاهرة- دون إشارة إلى الطبعة.أو تاريخها.

٢٨٤. النشر في القراءات العشر لابن الجرزي- محمد بن محمد الدمشقي- راجعه علي محمد الضباع —دار الكتب العلمين — بيروت لبنان — دون تاريخ أو رقم للطبعة.

٢٨٥. النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري — تحقيق محمد عبد القادر أحمد دار الشروق- بيروت ط١/ ١٩٨١م.

٢٨٦. هدية العارفين – أسماء المؤلفين وآثار المصنفين – تأليف إسماعيل باشا البغدادي- أستا نبول- ١٩٥١م. دون إشارة إلى الطبعة.

٢٨٧. ابن هطيل اليمني وجهودة النحوية-شريف النجار- رسالة ماجستير في النحو والصرف – مخطوطة في جامعة صنعاء.. غير مطبوعة.

٢٨٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – جلال الدين السيوطي – تحقيق د. عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الكويت ١٩٧٧م. دون إشارة إلى الطبعة.

٢٨٩. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر خلكان- تحقيق د. إحسان عباس –دار صادر دون تاريخ أو رقم الطبعة.

# فهرس الموضوعات


| | |
|---|---|
| منهج التفكير النحوي عند سيبويه | |
| المقدمة | أ |
| التمهيد | ب |
| حياة سيبويه | ١ |
| طلبه للعلم | ٣ |
| دوافع سيبويه | ٥ |
| مكانة سيبويه العلمية | ٦ |
| ثقته بعلمه | ١٣ |
| شيوخ سيبويه | ١٦ |
| الفصل الأول : كتاب سيبويه | ١٩ |
| المبحث الأول : الكتاب | ٢١ |
| زمن تأليف الكتاب | ٢٣ |
| مكانة الكتاب | ٢٣ |
| مادة الكتاب | ٢٥ |
| عبارة الكتاب | ٢٩ |
| تبويب الكتاب | ٣٣ |
| ترتيب الكتاب | ٤١ |
| المبحث الثاني:أثر كتاب سيبويه في علم العربية | ٤٤ |
| أثر الكتاب على حركة التأليف النحوي | ٧٦ |
| أثر الكتاب على علوم اللغة | ٧٧ |
| أثر الكتاب على علم البلاغة | ٧٩ |
| أثر الكتاب على علوم القرآن | ٨٠ |
| المبحث الثالث:أثر كتاب سيبويه على المصطلح النحوي | ٨١ |
| مصطلح سيبويه | ٨٢ |
| تطور المصطلح النحوي | ٨٣ |
| المبحث الرابع:أثر كتاب سيبويه على الخلاف النحوي | ٩٢ |
| | ٩٨ |

أسباب الخلاف النحوي ٩٩
الفصل الثاني:منهج سيبويه في الاستدلال باللغة ١١٤
المبحث الأول:منهج سيبويه في الاستدلال بالنثر ١١٦
لغات القبائل ١١٧
لغة قيس ١٢٠
لغة أسد ١٢١
لغة هذيل ١٢٢
لغة طيء ١٢٣
الفوارق اللغوية بين لغة الحجاز ولغة تميم ١٢٨
الخلافات الصوتية والصرفية بين لغة تميم ولغة الحجاز ١٣٢
الأسس والأصول والضوابط التي اعتمد عليها النحويون في الاستدلال بلغة العرب ١٣٣
الفصاحة ١٣٤
الأصالة ١٣٥
المبحث الثاني:منهج سيبويه في الاستدلال بالشعر ١٣٩
لغة الشعر ١٤٠
رواية الشعر ١٤٥
الضرورة الشعرية ١٤٦
اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية ١٥١
نسبة شواهد سيبويه الشعرية ١٦٠
زمن الشاهد الشعري ١٦٨
المبحث الثالث:منهج سيبويه في الاستدلال بالقرآن الكريم ١٧٥
الاستدلال على فصاحة لغة من لغات العرب ١٨٠
الاستدلال على فصاحة أسلوب من أساليب العرب في التعبير ١٨٣
الاستدلال على سلامة التركيب النحوي في بعض الأساليب ١٨٧
المبحث الرابع:منهج سيبويه في الاستدلال بالقراءات ١٩٣
نسبة القراءات في كتاب سيبويه ١٩٤
منهج سيبويه في تخريج القراءات القرانية ٢٠٠
توجيه سيبويه للقراءات نحوياً ٢٠٣
المبحث الخامس:منهج سيبويه في الاستدلال بالحديث النبوي الشريف ٢٠٧

الفصل الثالث:منهج سيبويه في القياس ٢١٩
المبحث الأول:نشأة القياس ٢٢٠
القياس النحوي والمنطق الأرسطي ٢٢١
القياس النحوي وأقيسة الفقهاء ٢٢٥
القياس النحوي وأقيسة الكلاميين ٢٢٨
المبحث الثاني:أنواع القياس وأركانه ٢٣٠
أنواع القياس وأركانه في أنظار الدارسين ٢٣١
أركان القياس من خلال كتاب سيبويه ٢٤٢
أنواع القياس من خلال كتاب سيبويه ٢٤٧
قياس الاستقراء ٢٤٧
قياس الفروع على الأصول ٢٦٤
قياس النظير ٢٧٣
قياس الرتبة ٢٧٥
قياس الأعراض ٢٩٠
قياس الافتراض ٣٠٠
قياس التعريب ٣٠١
قياس التمثيل ٣٠٦
المبحث الثالث:الشذوذ ٣٠٩
شذوذ اللفظ عن المعنى الموضوع له ٣٠٩
شذوذ اللفظ عن صيغته ٣١١
شذوذ اللفظ عن بنائه ٣١٢
الفصل الرابع:منهج سيبويه في الإعراب ٣١٣
المبحث الأول:العلامة الإعرابية والألفاظ المعربة ٣١٤
العلامة الإعرابية ٣١٦
الألفاظ المعربة ٣٢٤
المبحث الثاني:العامل النحوي ٣٣١
مكانة العامل في الدرس النحوي ٣٣٢
الاعتراض على نظرية العامل ٣٤٤
المبحث الثالث:اللفظ والمعنى ٤٥٢

التضمين ٣٥٤
الشبه اللفظي والمعنوي ٣٥٦
المبحث الرابع:الحذف ٣٦٢
الخاتمة ٣٧١
الفهارس ٣٧٧
الشواهد القرآنية ٣٧٨
شواهد الحديث النبوي الشريف ٣٨٤
الشواهد الشعرية ٣٨٦
الأعلام ٣٨٨
القبائل والطوائف والأقوام والجماعات ٣٩٧
الأماكن ٤٠٠
الخرائط ٤٠١
المصادر والمراجع ٤٠٥
فهرس الموضوعات ٤٢٤